







70



وَمَا كَانَ يَدْعُوهُ إِلَّا قَلْبُهُ نَفَسًا  
فَتَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
فَلَمَّ سَوَّىٰ اللَّهُ فِي الْقَبْرِ لَهُ



منه فهرست حاشية مرقى العلاح

٠٠٨	كتاب الطهارة	١٧٤	فصل في الاوقات للركوذة
٠١٢	فصل في احكام السور	١٧٦	باب الاذان
٠١٤	فصل في التحريم	١٨٢	باب شروط الصلاة
٠١٥	فصل في مسائل الابدان	١٩٧	فصل في تعلقات الشروط وفروعها
٠١٧	فصل في الاستبراء	١٠١	فصل في بيان واجب الصلاة
٠٢٢	فصل في احكام الوضوء	١٠٥	فصل في بيان سننها
٠٢٤	فصل في تمام احكام الوضوء	١١٤	فصل من ادائها
٠٢٤	فصل في سائر الوضوء	١١٥	فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة
٠٢٩	فصل من اداب الوضوء اربعة عشر شيئا	١١٨	باب الامة
٠٣١	فصل في المكروهات	١٢٣	فصل في قطع حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر
٠٣٢	فصل في اوصاف الوضوء	١٢٤	فصل في بيان الاحق بالادامة
٠٣٣	فصل في نقص الوضوء	١٢٩	فصل فيما يعمل للتكبير بعد فراغ ادائه
٠٣٦	فصل عشرة اشياء لا تنقض الوضوء	١٣٤	باب ما يغد الصلاة
٠٣٧	فصل ما يوجب الاغتسال	١٤٤	فصل فيما لا يغد الصلاة
٠٣٩	فصل عشرة اشياء لا يقتل منها	١٤٥	فصل في المكروهات
٠٣٩	فصل في بيان فرائض الغسل	١٥٥	فصل في اتخاذ السترة
٠٤٠	فصل في سائر الغسل	١٥٧	فصل فيما يوجب قطع الصلاة
٠٤٠	فصل واداب الاغتسال الخ	١٥٨	باب الوتر
٠٤١	فصل في الاغتسال اربعة اشياء	١٦٣	فصل في بيان النوافل
٠٤٢	باب التيمم	١٦٥	فصل في تحية المسجد
٠٤٩	باب المسح على الخفين	١٦٩	فصل في صلاة النفل جالدا وفي الصلاة على الذئبة
٠٥٢	فصل في الجبهة ونحوها	١٧٠	فصل في صلاة النفل والوجوب على الدابة
٠٥٣	باب الحيض والنفس والاستحاضة	١٧١	فصل في صلاة التراخي
٠٥٩	باب الانحاس والطهارة	١٧٤	باب الصلاة في الكعبة
٠٦٥	فصل في طهر جلد الميتة بالدباغة	١٧٥	باب صلاة المسافر
٠٦٦	كتاب الصلاة	١٧٩	باب صلاة المريض

١٨٤	فصل في استساط الصلاة والصوم وفروعها	٢٩٩	باب الاعتكاف
١٨٢	باب قضاء الغواث	٣٠٥	كتاب الزكاة
١٨٥	باب ادراك الفريضة	٣٠٨	باب المصروف
١٩٠	باب سجود السهو	٣١٠	باب صدقة الفطر
١٩٧	فصل في الشئ في الصلاة والطهارة	٣١١	كتاب الحج
١٩٩	باب سجود التلاوة	٣١٤	فصل في كيفية تركيب الحج
٢٠٨	فصل سجدة الشكر ومكروهة	٣١٥	فصل القرآن وفصل الصنع
٢٠٩	باب الجمعة	٣١٦	فصل العمرة
٢٢١	باب احكام العيدين	٣١٦	باب الجنائيات
٢٢٩	باب صلاة الكسوف	٣١٧	فصل ولا يتنق بقتل غراب
٢٣١	باب صلاة الاستسما	٣١٧	باب الهدى
٢٣٤	باب صلاة الخوف	٣١٨	فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
٢٤٦	باب احكام صلاة الجنائز		
٢٥١	فصل السلطان احق بصلاة		
٢٥٨	فصل في حملها ودفعها		
٢٦٦	فصل في زيارة القبور		
٢٦٩	باب احكام الشهيد		
٢٧١	كتاب الصوم		
٢٧٤	فصل في صفة الصوم ونقصه		
٢٧٦	فصل فيما لا يشترط فيه الصوم ونقصه		
٢٨٢	باب في بيان ما لا يغد الصوم		
٢٨٥	باب ما يغد به الصوم وتجب به الصفاة		
٢٨٧	فصل في الصفاة وما يغد بها الصوم		
٢٨٨	باب ما يغد الصوم ويوجب الغصا		
٢٩١	فصل يجب الامساك		
٢٩٢	فصل في العوارض		
٢٩٦	باب ما يلزم الوفاء به الخ		

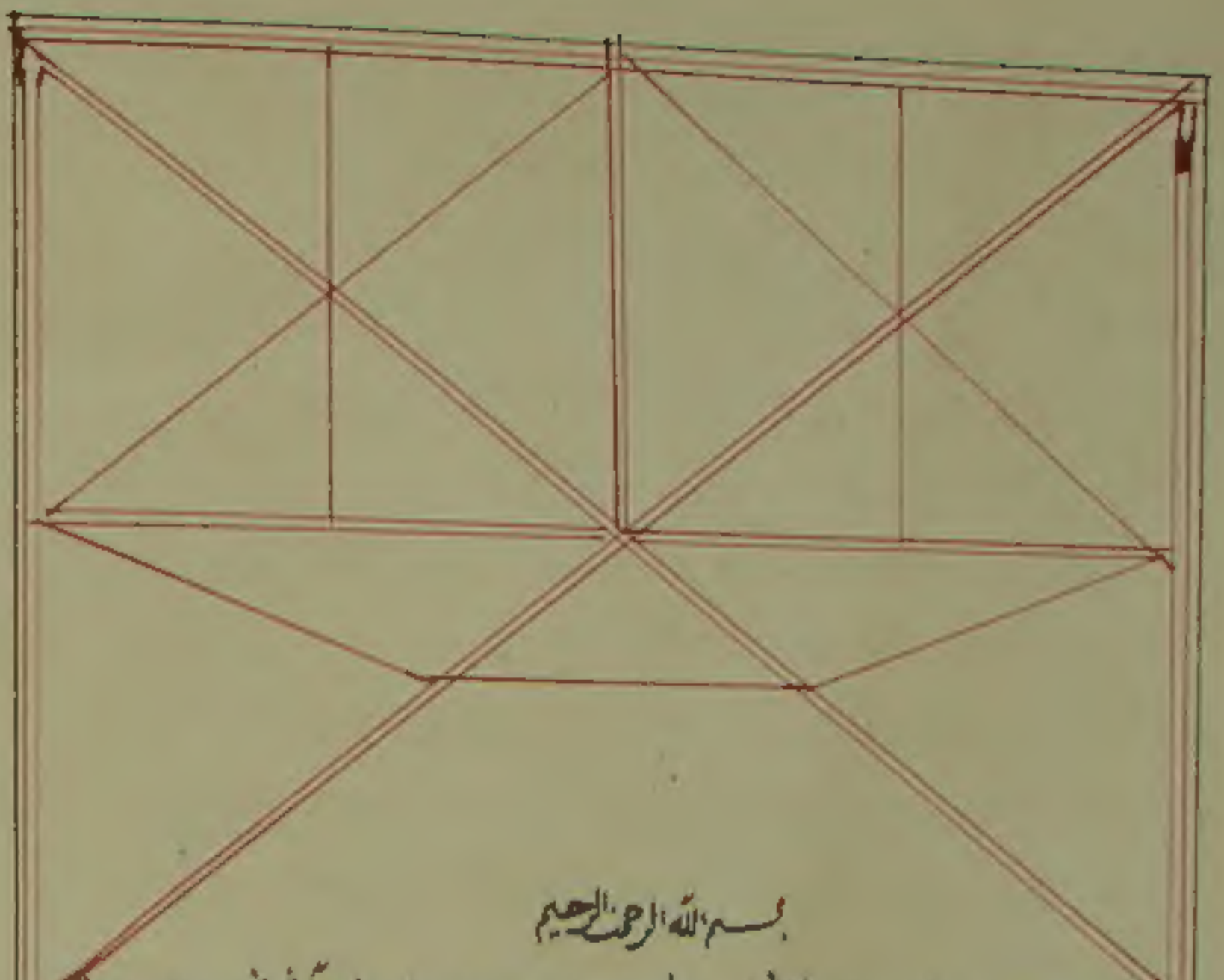


هذا كتاب حاشية العالم العلامة والمجرب الفاضل  
 الشيخ أحمد الطحطاوي على مراقي الفلاح  
 شرح نور الايضاح في مذهب  
 الامام الاعظم أبي حنيفة  
 النعمان رضي الله عنه  
 امين  
 م

ساقه القادر بركات  
 طه في نظام  
 محمد ساطي  
 على الله عنها  
 ١٢٨٦  
 في شهر

المكتبة العامة بالدوحة	
مخطوطات	
اسم الكتاب	المختصر الطحطاوي على مراقي الفلاح
المؤلف	أحمد الطحطاوي
نسخ في	١٢٧٢
الرقم العام	٢٦٥





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ايد الشريعة بآياتها ورفع بهم منارها وبسط مطوي آياتها والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل مخلوق وعلى اله وصحبه الميامين بالمحقوق اما بعد فهذه تقييد لطيفة على شرح نور الابصار السمي بمرق العلام اسأل الله تعالى ان يمن بتمامها وحسن اختصارها جعفر بن محمد بن هرقا مرثي راجيا قبولها من الله تعالى الوفاء على ما خذت مما كتبه لرحوم عبد الرحمن افندي خلوت ومن شرح المؤلف الكبير وشرح سيد محمد بن السعد رحم الله تعالى الجميع وشكر منهم السعي والصنيع مع فوائد اخرى من غيرها وفائدة فتح الله تعالى بها كما كان فيها من صواب ثبت للفقهاء ومن خطا من كثير الزوائد وعلى الله اعتماد في كل حال واسأله الرضى والستر في الحال والمآل قال المؤلف **بسم الله الرحمن الرحيم** لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلثة اشياء البسملة والحمد لله والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الجائز اربعة مدم الفن وذكر البعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل انتهى المصنف كتابه بها وقدمها على غيرها القوة حد يشرها وتوافقة اسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في فن ان يتكلم على البسملة بحسب ذلك الفن الذي ذكرت فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضوعه فعل المكلف من حيث ما يعرض له من الاحكام الخمسة وهي الوجوب

والذبح

والذبح والاباحة والحرمة والكراهة والاياد بالبسملة محل يصدر عن المكلف فلا بد ان يقص بحكم فتارة يكون رضاه عند الزجر وان كان لا يشترط هذا اللفظ بتمامه بل لو بسن وانما للفقهاء بسم الله الله اكبر ويكتفى كل ذكر خالصا لله تعالى ولا يراد به ذبيحة ناسي التسمية لان الشرع اقام كونه مستقاما لهذا الذكر المعجز وتارة يكون واجبا على القول بانها اية من الفاتحة وان كان خلاف المذهب لان الاخبار الواردة فيها مع الوجبة تعيد الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وكل ارزى بال ومنه الاكل والجماع ونحوها وتارة يكون باحكامها هي بين الفاتحة والسورة على الراجح وفي ابتداء الشيء والقعود مثله لانها انما تطلب ما فيه شرف صوتا عن اقتران اسمه تعالى بالمعقبات وتيسير على العباد فانه في ثلاث محقرات الامور كحسب النعال على وجه التقدير والبتك فهو حسن وتارة يكون الايمان بها حراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر واكل مفسوب او مسروق قبل الاستحلال او اداء الضمان والصحيح انه اذا استعمل ذلك عند فعل المعصية كفر والا لا وتلزمه القربة الا اذا كان على وجه الاستغفار فيكفر ايضا وما فرغ على القول الضعيف ما في آخر كتاب الصيد من الدر المختار ان السارق لو زجر الشاة السروقة ووجدها صاحبها لا تؤكل لغير السارق بتسميته على الحرم القطعي لا على ذلك واذن شرعي واعلم المستعمل لا يكفر الا اذا كان المحرم حرما عينيه وبشت حرمة بدل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى في آخر كتاب الخطر فينبغي ان تؤكل هذه الشاة ويؤيده قولهم تصح الضحية بشاة الفصيص لكنه لا يحمل له السائل والاشفاق على الفقهاء وان ملكها قبل اداء الضمان او رضا مالها بآدمه او ابراءه او تضييع القاضي لان المحل قضية اخرى غير الملك وتارة يكون الايمان بها مكروها كما في اول سورة براءه ورواها فيجب وعند تقاطع الشبهات ومنه عند شرب الدخان وفي محل الجاسات فان قيل الا يتبادر بالبالا واللفظ اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانها ليس اسم الله تعالى اجيب على الثاني بان التصدير باسم الله تعالى ما ان يكون بذكر اسم خاص كلفظ الله مثلا او بذكر اسم عام كلفظ المبرك بل الجميع وهو اولي وطول بان الباء من تقية ذكره على الوجه المطلوب قال القبط عبد القادر الجيلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط ان تقول الله وليس في قلبك سواه كذا في شرح المشكاة والرحم الرحيم ضمتان مشبهتان بنيتا بالمبالغة اي يفيدانها بحسب



للاوة والاستعمال لا يحسب الصيغة والوضع لأن صيغ العبادة مختصة في السنة المشهورة  
ومنها قيل بشرط أن يكون عاملا للنصب ورحيم هاتين عاملا له ويشترط أن يكون محمولا  
عن فاعل ولذا قالوا لا يرعى وظيفا ليس من المدم نحو يلزمها واختلف في الرحمة والرحيم  
هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحدهما بعد الآخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق  
فالرحمة المبلغ من الرحيم أما بحسب شمول الرحمة للدارين واختصاص الرحيم بالآخرة فإنه  
المعاني والعفو يخص بالمؤمنين في الآخرة ولا يرد به حديث الرحمة للكل بالاولية  
وأما باعتبار جلال النعم وقائدها فالإحسان على الأول من حيث الكم وعلى الثاني من حيث الكيف  
وقيل فملون بالعبادة الفعل فيفيد جلاله الفعل وفصل بالعبادة المعنى على فيفيد التكرار مرة بعد  
أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الأخرى **تمه** ورد في الحديث أن الله خلق يوم خلق  
السموات والأرض مائة رحمة كل رحمة طاف ما بين السماء والأرض فخلق في الأرض منها واحدة  
فمنها نطق الولد على ولدها والحوش والطور وبعضها على بعض وأخرى ما تعين فإذا كان يوم  
القيامة اكملها بهذه الرحمة رواه أحمد وروى البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه عن أبي هريرة فيما  
يرويه صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل أن رحمتي سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيات  
سعة الرحمة وشمولها لثقت حكمها بالبق والمغالب كما في شرح الشكوك والرد السيف والندبة  
باعتبار المغلف أي تعاقب الرحمة غالبا على تغلب الغضب لأن الرحمة مقتضى الله للدمعة والغضب مقتضى  
على صدور ذنوب العبد **قوله الله** فلا بعضهم لأن الأحكام المذكورة في البسطة تعاقب في الجدولة  
فتارة يكون الأتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة يكون مندوبا كما في خطبة  
السنكح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامرؤى البلال وبعد كل وشرب ونحو ذلك وتارة يكون  
مكروها كما في الأمان المستعذرة وتارة يكون حراما كما في حال الزعم بالمعصية وبعد كل حرام إلا  
أن يقصد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم لقوة البدن **تمه** وذكر في الهندية من الخطر  
والإباحة أن الجدولة بعد كل الحرام لا تحرم فيلزم على هذا قوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا قصر  
عليها فأنما تجزى وتقع فرضا لأن لفظها بمعنى لانه لو قصر على تبسيعه أو تليينه تجزى  
وتقع فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة كما في الحمدلة بعد العطاس **قوله شرف خلاصة عباده**  
أي المختارين من عباده الذين استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الأنبياء **قوله بورا**  
صنوته بالانبياء والمراد بالصفوة الأنبياء والإضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف

للصان

للصان وقوله خير عباده بدله من صفوته وعباد جمع عابد من العبادة والاول جمع عبد والمراد  
بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم أتباع الحق لا الشجرى والى منصور لما تريد رضي الله  
تعالى عنهم قال صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم  
حتى يأتياء الله وهم على ذلك وهو لأهل العلم الشرعيه والآلهيه من أهل السنة والجماعة  
لأن الناس مع وجودهم آمنون من كل محنة وضلولة دينية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الأنبياء  
أن الأنبياء لا يورثون درهما ولا دينارا ولا غارا ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر صحيحه جماعة  
وفي رواية يحبهم أهل السماء وتستغفر لهم الجئات في البحر وأما العالم من عمل بصله وفي رواية أخرى  
أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كاد يحمل القرآن أن يكونوا نبي  
الأنبياء لا يورثهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يورث  
إليه وفي رواية أخرى علماء أمتي كما نبي أمتي إسرائيل قال بعضهم هذا الحديث لا أصل له ولكن معناه  
صحيح لما تقرر أن العلماء ورثة الأنبياء قاله ابن حجر في شرح الحمزية **قوله وأمدم بالصانية** أي قوامهم  
بالصانية أي بصانيتها بهم يعني أنه اعتنى بهم أي سهل لهم أعمال الخير والبر فبشرت لهم **قوله**  
**فاحسن الله العباد** أعلم أن العبادة أعلاها أن تكون لذاته لا لطمع في جنة ولا خوف  
من نار حتى لو لم يكونا كما مستحق للعبادة وهي رتبة الكاملين من العباد وهم وإن أرادوا  
الجنة فاعاير يردونها كنوزا محال الشاهدة والريادة لا للشهادة بالمتلذذات فان ذلك عادة  
من الضمير في الدنيا وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف من النار وأدناها أن يعبد  
لتيسر أمور معاشه ضلوا في دنياه فالمراد حينئذ من خلوص العبادة لمطلق العلم لا لطلب  
هذه الرتبة لا تقبث لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فاحسن أعطف على أمدم مع إفادة  
التفريع والعبادة هي مطلق الصلوات وفرق شيخ الإسلام بين العبادة والصلوات والقرية  
فالاولى ما توقف على معرفة المبدء مع النية والثانية امتثال الامر والنهي عرف الأمر والنهي  
أم لم يعرف والثالثة ما توقف على معرفة التقرب إليه وإن لم توقف على نية كما اعتقد فاحصها  
العبادة وأعمال الطاعة لا تفرد لها في النظر للصلى معرفة الله تعالى **قوله وحفظوا شريعتهم**  
أي من كلام البطالين والرافعين فهي مسودة بهم لا يقدر أحد على خرق منع جوارها وحفظها  
أيضا بقربها والعمل بها والشريعة فعيلة بمعنى مفعولة وهي الأحكام المشروعة وهي  
النسب النامة المتعلقة بكيفية الأعمال قلبية وجوارحية كثرت الوجوب لنية في نحو الصلاة



وثبت السنية للمصنفه وثبت الحرمة لبيع العهر ونحو ذلك **قوله** وبلغها جهاده عطف مقايير  
فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ او من عطف الخاص ان اريد بالحفظ ما يحتمل الحفظ بالقرين كما مر  
وخصه لم ينفعه لتمام الامر به وقالوا ان العالم لا يجب عليه السعي الى الجاهل لانه جاهل  
وانما يجب على الجاهل ان يسعى وبالله العالم فاذا ساله وجبت اجابته ووجب ارشاده  
**قوله** ان لا اله الا الله اي اصدق بقلبي واقر بلساني مع الايمان والاعتقاد انه لا اله الا الله والا  
يتان بها في الخطب مطو بسنن زود والزم مذي واليسرى وصحى من فروعها كل خطبة ليس فيها شاهد  
فريق كاليه الجذام ما في قليلة البركة كذا في شرح المذهب والقول الجامع المنفرد عنه الموانع في معناها  
انه لا معبود مستحق للعبادة الا الواجب الوجود المستحق لجميع الخلق مدق واقم كما قاله  
المصنف في الاصول قال السنوسي وان شئت قلت لا مستغنى عن العموم ولا مقتزاه على العموم  
الا الله عز وجل قاده وحده تعالى اظهر من الاول واقر منه وهو اصله اذ لا يستحق ان يعبد  
اي يذله كل شيء الا من كان مستغنيا عن كل شيء ومقتزاه اليه كل شيء فظهر ان العبارة الثانية  
اظهر من الاولى لا تستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي  
الا يميل مدالت لا جدا وان يقطع للحرمة من الله ومن الاوان بشدة اللام وان يفهم اللفظ  
المعظم انه وينبغي ان يظهر لخاصي لفظ الجلالة وفي شرح الجوهرة لموافها اختلوا هل الافضل  
للمكلف عند التلفظ بلامه الا الله مدالت لا النافية يعني مدرا ند اعلى المدا الطبيعي اذ هو لا بد  
منه او القصر يعني الاقتصار على المدا الطبيعي فنسب من اختار له يستشعر الملتفط بها في  
اللوهمية عن كل ما سواه تعالى ونسب من اختار القصر لاختصاره المنية قبل التلفظ بذكره تعالى  
وفوق النجدين ان يكون اول كلامه يعني عند دخوله في الاسلام فقطصر والا فتمدد ومن الواجب ان يستحضر  
الذكر في ذهنه عند التقى وجود الفرد المعبود الواجب الوجود والا فالتقى مطلقا كقول الصياد بالله  
تعالى وروي مالك وغيره فضل ما قلت انا والبيون من قبل لا اله الا الله وتفرغ عليه انه لرحمن  
ليذكر الله بافضل الذكر يبرها **قوله** الملك احص من المالك لانه من طلب الاشياء وتصرف  
بالامر والنهي ولا يلزم في المالك ان يكون متصرفا بها **قوله** البر المحسن والبار التقى والطائع  
**قوله** واشهد ان سيدنا من ساد قومه بسد هم سيادة من باب كتب والاسم السو د  
بالضم وهو الجدد والشرف والسيد الرئيس والكرام والمالك واختلف في اصله فقيل صيد بوزن  
فيحل بسكون اليا وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الراوي واليا وسبقا احدهما

سكون

فعلت الراوياء وادخلت اليها الاجماع المملين والعاذلة ان المذموم هو الذي يغلب ويرد من جنس  
المذموم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو قبلت الواوياء مطلقا وقيل بفتح العين وهو مذهب الكوفيين  
لانه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح فحينئذ يقع قياسا على عيطل ونحوه ثم ابدلت الفتحة  
كسرة لتناسب الياء وقيل اصله صريد كما يبر فاشتغلت الكسرة على الواو وحذفت فاجتمع ساكنان  
الواو والياء قبلت الواوياء وادخلت في الياء كافي الصحاح والمصباح وغيرها قال النحاس في شرح الدلائل  
والاولا شهوراه **قوله** محمد وايقظ في التسمية سابق على احمد قاله ابن القيم وذهب النحاس عن عياض الى  
ان احمد كاه قبل محمد لان تسميته باحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القران  
قال ابن العربي واسماه صلى الله عليه وسلم الف كاسماؤه تعالى وهي توقيفية كاسماؤه تعالى على الخمار  
ومحمد اشهر وافضل من احمد على الاصح نداني حاشية المجري على الاشياء واحمد افضل تفضيل محمول عن  
الفاعل كاعلم او عن المفعول كما شهور لكن الاول لا فملا التفضيل انما افاده الملا على في شرح الشامل  
ومن يجاب خصا نصه صلى الله عليه وسلم ان حتى الله هذين الاسمين ان يسمى باحدهما احدث زمانه  
صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة والامم السابقة ومع انهما في الاعلام المتعولة فلم يقع  
ذلك لاحد قبله اصلا ما احسن الاتفاق واما محمد فملا الاصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء  
وقيل ما قرب زمانه ونشر اصل الكتاب فغلبت تسميته بعض العرب ابنا محمد رجاء ان يكون هو محمد هو  
والله اعلم حيث يجعل رسالته وكنية صلى الله عليه وسلم ابو القاسم لانه اكبر اولاده واولهم وقيل  
لانه يقسم الجنة بين اهله وبشرط لصحة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لا تتم المعرفة  
الا به وكونه بشر ابن العرب وكونه خاتم النبيين اتفاقا للرواد ذلك بالتواطع المتواترة ولا يشترط  
معرفة اسم ابيه عند ما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشياء وتبعه المجري ولا يشترط  
ذلك جمع من الحديثين كما في تحاف المولى شرح بدء الامالي تنبيه لا يشترط عندنا في اسلام الكافر لفظ  
الشهادتين ولا ترتيبهما لانهما نصوحا ومن نكر الصانع جل وعلا اسلامه بلامه لا الله ومن اقر بالواو  
حدانية وانكر رساله لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا ان من صلى في الوقت  
مقتديا بصلاته يحكم عليه بالاسلام وفي القريستاني من بحث المردا قال الكافر لا اله الا الله محمد  
رسول الله صار مسلما ولا يشترط ان يعرف معنى هذه الكلمات اذ اعلم انه الاسلام ومن كان اسمه محمدا  
لا بأس ان يكنى ابنا قاسم وما رواه البخاري وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم سمعوا باسمي ولا تكفرا  
بكينق منسوخ لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمدا بن الحنفية ابنا القاسم ولولا علمه بالسنة



لما كان بها أو يقال كان النبي محمدا بزمانه صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا باسمي كما ذكره المتأخر  
في كتاب الاستحسان **قوله** عبده من الصفات التي غلبت عليها الأسماء مستقاة من عبودية التي هي  
الذل والخضوع لا من العبادات التي هي غايته قاله الشهاب الملقب ببقية اليهودية في الجنة دون  
العبادة فمن فضل من العبادات على الصحيح وهو شرف أو صافه وأوجبها إليه صلى الله عليه وسلم  
لأنه أحبها إلى الله تعالى وفي ثم وصفه به في أشرف المقامات **قوله** **ومسألة** فعول معنى منقول وهو  
أنه إذا حرر كراوى إلى بشره وأمر بتبليغه فأن لم يؤمر بتبليغه فهو بني فقط كما هو المشهور  
عندهم وقيل مترادفان **قوله النبي** قيل معنى فاعل في البناء وهو الخبر لأنه خبر عن الله عز وجل وأمعنى  
منقول لأنه خبر فهو بني للمصدر عند الجمع من سبويه وهو الحق كما قاله الخنيزري والرضي  
وغيرهم قال في الصحاح نقلوا عن سيبويه غير أنهم تركوا المصدر في البناء كما تركوه في الذرية والبرية  
والخاتبة إلا أهل مكة فأنهم يسمون هذه الأحرف يعني هذه الكلمات ولا يسمون في غيرها ويخالفون  
العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والأرقام لغة فاشية وقيل في البرية يعني الرفعة لأنه رافع  
الرتبة فأبدلت الواو يا وسبقها وكونها وروى أبو داود ومروان بن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال في بعض الحديث في بعض الأحبار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد من عبدي  
القال النبي في غير الكلام والسلامة في هذا المقام أن تقول أنت بالله وجميع ما جاء عند الله  
علي ما أراد الله تعالى به وجميع الأنبياء والرسل حتى لا يعتقد نبيا من ليس نبيا وعكسه **قوله الكرم**  
فيل معنى منقول لأنه أكرمه الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء والأربعة من الملائكة خلافا  
لأن شدة من المعتزلة وخرق الإجماع ويحتمل أن يكون كرم بمعنى كرم اسم فاعل وكرمه صلى الله  
عليه وسلم خلافا لغيره لا شرف كما قاله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة **قوله القائل تعلم العلم**  
فيه براءة استهلال لقوله انما فاحسن الله العبادات وقوله وحفظوا شريعته والعلم  
والعروة بمعنى واحد وانما لا يطلعت عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم العلم خير من العمل ثلاث الدين الورع والعلم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله  
عليه وسلم أن العمل القليل مع العلم ينفع وأن العمل الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم ينفعه  
متعد بخلاف العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلم في المرتبة الثالثة في قول  
تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم الآية وقال ابن عباس درجة العلم فوق  
المؤمنين بسببها أنه درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم

فمن

فضل العلم على العابد كفضل على ادناكم قال حجة الاسلام كيف جعل العلم مقارنا لدرجة النبوة وعنه  
صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام ومهاد الايمان ومن علم علما ثم الله أجره ومن تعلم فعمل بسببه  
عليه الله علم ما يعلم وأوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام يا إبراهيم أنا أعلم بحب كل علم وورد  
يشفع لأبيي ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيمة مداد العلماء ومد الشهداء فيخرج مداد  
العلماء على دم الشهداء وورد من ثقة في دين الله عز وجل كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب  
وورد أن طالب العلم إذا مات وهو في طلبه مات شهيدا وأنه إذا خرج من بيته لطلبه فهو في سبيل الله  
حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
طلب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالعين وورد لا تخذوا فقهيا با من العلم  
خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومفتاح السؤل الا فاسألوا فانه يوجر فيه  
اربعة الب والى العالم والتمتع ولحب لهم وورد لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم  
أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به إلى فرض عيني فتحصله فرض عيني كالمعلم المتعلق  
بمعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل  
به إلى فرض الكفاية فتحصله فرض كفاية وتامة في خطبة الدكتور المختار وتعلم المعلم **قوله** **وتعلم**  
**له السكينة والحلم** أي تعلم التعليم وتعلم السكينة وهي سكون الأعضاء والوقار والحلم صفة  
راسخة لا يستغنى عنها غضب قال صلى الله عليه وسلم غا العلم بالتعليم والحلم بالحلم ومخير  
الخير مبطه ومن يتوف الشريعة وقال صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا العلم السكينة والحلم  
ليتمن تعلمون ومن تعلمون منه ولا تكونوا جارية العلماء فيطلب جهلكم عليكم **قوله وعلى له**  
**واصحابه** كذا في النسخ والظاهر أن المصنف سقط من قوله صلى الله عليه وسلم فتوجه ذكره فحفظ  
عليه أو من النسخ الأول والصلاة هنا هي الأمور بها في خير أمرنا أن نصلي عليك فكيف نصلي فقال  
قوله اللهم صلى على محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة  
لأمور بها معناه طلب الرحمة لأنها من مخلوق فيلاحظ كونها ما مورب يحصل بها امتثال الأمر فتكون  
أتم من غيرها وقيل معناها المطلق وهي فرض في العمرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة  
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلها ذكر على أحد قولين وتسن في كل تشهد آخر من الفرض  
وفي كل تشهد من السنة الظاهر القبلي والجمعة القبلي والبعدي وتندب في أوقات الامكان  
وتحرم على الحرم وتكره عند فتح النار جماعه ولا يكره أفرادها عن السلام على الأصح عندنا وهذا الخلاف



في حق نبينا صلى الله عليه وسلم اما في حق غيره من الانبياء فلا خلاف في عدم زهاده الا في قوله لا حول ولا قوة الا بالله  
وذكره في الحديث لا حول ولا قوة الا بالله في الزهادية من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الرجل  
قوله انت افقى واما قوله تعالى وسلموا على راسه سلمه القضاة كذا في مبرر شيخ الاسلام و  
الطاهران ذكر الال والاصحاب مندوب اما الاصحاب فظاهروا في سلمنا وقد اربابا الرضى عنهم واما  
عن ائمتهم واما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البراءة قالوا وما الصلاة البراءة  
يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد وعلى محمد وعلى محمد وعلى محمد وذكره  
الفاشي وغيره والمراد بالاول هنا سائر امة الاجابة مطلقة وقوله صلى الله عليه وسلم ان محمد كل  
نبي حمل على القوي من الشرك لان المعام للدعاء ونقل الثاني في شرح جوهرته انه بطل على  
مؤمن بني هاشم اشرف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف واما حديث تخصيص الشرف  
بولد الحسن والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين قال يجب ان ارام الاشراف ولو تحقق فمهم  
لان فرغ الشجرة منها ولوال وقوله واصحابه جمع صاحب بمعنى صاحب لانه فاعل يجمع على افعال  
كما صرح به سبويه ومنه بصاحب واصحاب وارتضاه البخاري والرازي والوجيان وهو  
عند جمهور الاصوليين من طالت صحبته ستعامة ثبوت معها اطلاق صاحب فلان عرفا لا يتخذ  
في الاصحح والاصح فيه عن الوفا تماقا اذ يقال ليس صاحبيا بل وقد ارتحل من ساعته وقيل  
لا يشترط قال في التحرير وينبغي عليه ثبوت عدالة غير الم لازم فلا يحتاج الى التفرقة او يحتاج  
وعلى هذا لذهب جري الحقيقة ولولا اختصاص صاحب بذكره لكان جمل الخلاف في مجرد الاصطلاح  
ولما حاشا فيه اه وحاصله ان غير الم لازم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند من لا يقبل  
المرسل ومن هنا يعلم اشتراط طهارة الصحبة في حق البايع بالاولى واما من مات على الاسلام من الصحبة  
وقد خلت منه ردة كالا شعث ابن قيس فان احدا لم يخلف عن ذكره في الصحابة ولا عن غيرهم  
احاديثه في السانيد وكان ارد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فاني به اسير الى ان يرضى الله عنه  
فما الى الاسلام فقبل بوبكر منه ذلك وزوجه اخته لكن يعود له اسم الصحبة فقط بجراد عن  
ثوابها وذكر الاصحاب بعد الاول تخصيصا بعد تقييد ان اريد بالاول جميع الامة لعلوم مقامهم في  
الصحبة وبالعكس ان اريد بهم قربانته صلى الله عليه وسلم **قوله القاتل بنصرة الدين** يحتمل  
فصره على الاصحاب ويحتمل حذف نظيره من الال وهو يرشد الى ان المراد بالال المقنون والديت  
لعدم المراد به **قوله في الحرب** والسم يقال رجل حرب اي عدو محارب للذكر والانتى والجمع والواحد

في الاموس ويطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والسم بكسر السين السلم والصلح وينبغي ان يثبت  
والسم بفتح السين ايضا هو المراد بعروة واحدة كدو القاتلين قاموس والمعنى انهم نصر والديت  
في حالة القتال والصلح والمراد انهم في جميع احوالهم ناصرون للحق في رضاهم ورضاهم ومخاضهم  
ومصالحهم سواء كان ذلك مع القريب ام الغريب ولا يخطون الله تعالى برضا الخلق ورد في  
صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من التمس رضا الناس  
سخط الله وسخط الله عليه واسخط عليه الناس وفيه ايضا عنها رضي الله عنها قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من اراد سخط الله ورضا الناس غاصمه من الناس دائما واخرج الطبراني بسند جيد  
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سخط الله في رضا الناس خطا  
الله عليه واسخط عليه من ارضاه في سخطه ومن ارضى الله في سخط الناس رضي الله عنه وارضى عنه  
من اسخطه في رضاه حتى يزين قوله وعمله في عينه اه **قوله** ويدور الكلام فيها شهير والذي يفيد  
صنيعه صلى الله عليه وسلم في خطبه ومرسلاته سنة الايمان بها لكن بصيغة ابا بعد والظاهر ان  
قوله لم وبعد لما دية معنى لما بعد يقوم مقامها في تحصيل المندوب وقد ثبت التعبير بها **قوله العبد**  
هو اشرف واصف الشخص وهو احب واصفا له صلى الله عليه وسلم لكونه احبها اليه تعالى وقد  
**قوله غور** الغور الصفيح وترك عقوبة الحق والجود والاعطاء واطيب المال وخيار البش فله  
يتعدى بنفسه وبالاام وبغيره كذا في الاموس والرجاء الطمع في المطلوب مع الاخذ بالاسباب  
واما مع تركه والقادى على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن معاذ كمال السراب  
وقلوب من القوي خراب وذنوب بعد التراب وتطمع مع هذا في الكرايب الاتراب هيهايات  
هيهايات انت سكران من غير شراب اه **قوله الجليل** هو العظيم كما في الاموس وبين الذين والجليل  
الطباقي **قوله الاشر** بلا في قوله ان في اخر رسالة دار الكور هذا هو الشان والاصحاب الشراييل  
نسبة لقريه بجاه منف العليا باقليم المنوفية بسواد مصر الحروسه يقال لها شراييل واشتهرت  
النسبة اليها بلفظ الشراييل اه وفي الاموس شري كسرى ثلاثة وخمسة موصفا كنها بمصر  
منها عشرة بالثانية وخمسة بالثانية وستة بجيزة قوسيا واحدى عشرة بالعربية  
وسبعة بالسندية وثلاثة بالنوفية وثلاثة بجيزة بنى نصر واربعة بالبحيرة واثان بربيس  
واثنان بالبحيرة **قوله غفر الله له** له **قوله** اصل الغفر الترو منه سمي الغفر لانه يستر الرأس عند  
الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم الملوخة بها وقيل نحوها من الصحبة بالكلية لقوله غفر جل



الحج الله ما يشاء ويثبت قوله ذنوبه اي معاصيه صغيرها وكبيرها قوله وستر عيوبه اي ما ينجبه ويستره  
وان لم يكن معصية فان العور مثلا غيب وليس بذنبا فالعطف للمفاصلة اي عطف العام قوله **والظن**  
اي وصل اليه برده وحسنه **قوله في جميع اموره** اي جليلها وحسينها قوله **ما ظهر فيها وما خفي**  
يحمل ان المراد ما يعلم الاحوال الباطنية والظاهرية اي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح والمراد  
بالباطنية ما لا يطلع عليه الاخاصة كالامور المتعلقة بالخلقة والاولاد وبالظاهرية ما يقصد  
مع غير هؤلاء كاخلاق الدرس والحكمة ويحملها معا قوله **واحد الوالديه** اي ابيهم عليهم السلام  
الشم فان الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحدد ان يقرأ والديه بالثنية والجمع والدعاء لهم مطلوب  
فلا يكتفى بذكر اسم واحد من ابائهم صغيرا او كبيرا وهو مناسخ الرق ولبعضهم نقل الدعاء للوالدين في اليوم  
والليلة خمس مرات كانه يريد عقب كل مكتوبة لان الله قرن الاحسان باليسر لعباده واعظم  
العبادات الصلوة بعد الايمان وهي تحسب في اليوم واليلة **قوله وثانيه** بالياء اي غيرهم فجمع شيخ  
والدعاء لهم مطلوب لانهم ابا الارواح كما ان الوالدين بالاشباح **قوله وذريته** اي نسله في المذرة  
يعني الخلق اي الجماعة الخلق من قوله **ومحبته** المراد منهم ليقول له جبايما كان يحبوا لعله  
وهما عنه وان لم يكن لنفسه ميل لذلك **قوله واليه** ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال  
الحليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي ولوالديك يوم تقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب  
اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين فذكر عليه اجيب بأنه لما قدم نفسه ولا يقول  
غفر الله له ذنوبه سرور عليه تقديم غيره عليه فانها من العادات السبع قوله **وادام النعم مسبعة**  
اي علة تامة ثابتة لعمامة كالدخ السابعة والثوب والمراد انه يحيط في ذكر النعم واعلم انه  
يجب الايمان بان الله تعالى يستجيب الدعاء ويعطي به الرضى ويرد به القضاء وينفع به الاحياء  
والاموات دل على ذلك الايات القاطعة والاحاديث المتواترة اخرج الطبراني والخطيب  
في حديث ان موهود رفعه حصوا النعم بالركاة وادوا من سلم بالصدقة واعدوا بالبلوى  
الداء وقد قيل ربي الذي يبالغ في الدعاء والمضطر ولا يستجاب له فلما ان الدعاء اذابا وشرو  
فمن الخبث كان في اهل الابجاية ومن اخطاها اعتدى فلا يستحق الابجاية وايضا قد تنزل الى  
وقتها فان لكل شئ وقعا على الابجاية ليست مخصصة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول  
واحد من الثلاثة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا  
قطيعة رحم الا اعطاه الله بها احدى ثلاث امان ان يجعل له عذره وامان يدخره الله في الآخرة

واما ان يعرف عنه في السوا مشاهير رواه الامام احمد وصححه الحاكم وقد ينفع العبد الاجابة لرفعته  
مقامه وقد يجاب كراهة سؤاله وفي شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستحصل الاجابة  
لحديث يستجاب لكم ما لم يقولوا دعوت في استجاب وحضور القلب وان لا يدعو بحرم ومنها يليب  
المعلم والشرب والملبس وان يوق بالابجاية وان لا يعلق بالثنية وفي شرطه الاربعين النور  
للتبرخي ان في التعليق قوله اللهم عاملنا بما انت اهله كما نه والله تعالى اعلم يقول ان عاملنا  
فما ملنا بما انت اهله ومنها ان لا يدعو بتحويل قوله **ان هذا كتاب** بقوله **قوله صغير جمه**  
اي جمه اي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه **قوله غزير غله** بالعين والراء العجيتين اي كثير  
قال في التاموس الغزير الكثير في كل شئ وغزير كرم غزارة وغزرا بالغنم **قوله صحيح حله**  
مفرد مضاف فيم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لا بد من اربعة تحقير ما فيه واعلم ان الاحكام  
الصحيحة غالبها في كتب طاهر الرواية للمعتمد بالاصول وهي الجامع الكبير والجامع الصغير  
والسير الكبير والسير الصغير والبسوط والزيادات والسير الكبير والصغير اخر مصنفات  
محمد بن نصر في العراق ولذا لم ير وجهه انه ابو حفص وكلمة محمد وبمعنى البسوط بالاصل  
وبعضهم لم يعد السير تسمية في الاصول وما عدا ذلك فهو رواية المراد كما لا يخفى  
والرفقات ما لا يجمعها محمد بن حنين كاذ فاضا بالرفقة بفتح الراء المسئلة وتشديد القاف وقدينية  
على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعه واليكانيات ما لا يجمعها محمد بن علي بن محمد بن سليمان  
بن شبيب الكيساني نسبة الى كيسان بفتح الكاف فثبت اليه والمرويات ما لا يجمعها  
محمد بن زكي هارون الرشيد والخرجانيات ما لا يجمعها محمد بن جراد وكل ما كان كبير امهوى روية  
محمد بن الامام والصغير روايته عن الامام بواسطة ابي يوسف روي ان الشافعي استحسن بسوط  
الامام محمد بن حفصه واسلم حكيما في كتابه لسبب مضالته وقاد هذا كتاب محمد بن لا  
فكيف كتاب محمد بن الاكبر وفي النهاية وابن اثير حاج ان محمد بن اثير الكلب على ابي يوسف الدما  
كان فيه اسم الكبير كما المضاربة الكبير والمزارة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير  
ولم يذكر اسم ابي يوسف في شئ من السير الكبير لانه منته بعد ما استحكمت القصة بينهما وكما احتج  
في رواية قال اخبرني الثقة انه **قوله احترى** اي اشتمل هذا الكتاب **قوله على ما به** اي على ما نقل  
والمراد بها وهو المفقوش وهو من احتوا الشئ على جزئه لان الكتاب اسم للالفاظ الدالة على  
المعاني وقوله به اي بمعرفة تلك ما لا يصحح العبادة الحسنة اريد الطهارة والصلوة







المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله أو بعده وأما إذا عبرت ليدخل نحو  
 الطهارة فانها من توابع الصلاة لانها اعتبرت مستقلة بالمعنى الباقى فانزوت بكتاب على  
 حدة قوله **تمثلت** في كنهه الكتاب فان فيه طهارة وضوء وطهارة الفل والطهارة بالياء  
 والطهارة بالتراب الى غير ذلك **قوله** **ولم تمل** بان لم يكن تحت باب ولا فصل ككتاب القطعة  
 والقيط والابن والمنقود **قوله** **طهر الشئ** بفتح الشاء أفصح من ضمها **قوله** **وبكرها** الالة كالماء  
 والتراب **قوله** **فضل ما يطهر به** اسم ما فضل بعد التطهير **قوله** **حكم يظهر بالحل** الذي في كبره  
 ان يظهر بالحل كما هو ظاهر **قوله** **بالحل الذي تعلق به الصلاة** قال في كبره ما معناه انما عبرت بالحل  
 اي بالبدن ليشغل التوب ولكان وعرفها في البحر بانها زوال حدث او حدث قال السيد في شرحه  
 لهذا الكتاب وهو المراد بالسيد حيث اطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبر الموانع عرف  
 صاحب البحر الطهارة شرطا بانها زوال حدث او حدث وهو تعريف صحيح لصدقه بالوضوء  
 وغيره كالغسل من الجنابة او الخيض او النفاس بل وبالنسبة ايضا لكي لو عرف البحر بدل زوال  
 بالازالة لان الفنى باحث عن فعل المكلف وهو الازالة لكان اولى وفيه ان التعريف للطهارة  
 وهي الزوال واما الازالة فلو تناسب تعريفها لا للتطهير **قوله** **لاستعمال الماء الطاهر** لضعفه كما في  
 الشرح لكان اولى لعدم شموله التيمم اللهم الا ان يقال المراد لاستعمال الماء ونحوه فليس المراد  
 التيمم وهو عمله لقوله يظهر بالحل وفي نسخة لاستعمال التطهير وهي الى **قوله** **والأضحية**  
**بمعنى اللام** وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة قال في الشرح  
 ويعبر كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الاول بالماء كما تم فضة وهو منقود  
 هذا اذا لا يصح ان يقال الكتاب طهارة **قوله** **وقدمت الطهارة** جواب سؤال حاصله ان الصلاة  
 هي المقصود الا هم فلم تقدمت الطهارة عليها **قوله** **وهو مندر** اي شرعا فان الصلاة تتوقف عليها شرعا  
 تقدم وضعا اي ذكر المراد منها شرط لصحة الدخول فيها فلا ترد القعدة الاخيرة بناء على ما هو  
 التحقيق انما شرط لانها شرط الخروج لكي يرو عليه الشر واستقبال القبلة اجيب بأنه سؤال  
 دورى ان الطهارة الزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم المياه على سائر أحكام المطهارة ومنها  
 بعض الخرافات فقال وبدء منها ببيان المياه لانها الاله والاله الشئ مقد عليه اذ لا وجود له بد  
 نها **قوله** **والمراد بالحيث** اخبر المصنف منه عن اعرابه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف  
 فيه **قوله** **تفقا** واما غير الماء من المائعات فالمعتمد من المذهب انها منزلة للأضحية وقال محمد

والشئ

4  
 والشيء في رضى الله عنها يشترط تطهيرها رتبها الى المطلق ايضا **قوله** **المياه اصله** ماء فعل به ما فعل يزيان  
**قوله** **جمع كثره** وجمع الملاء **امواه** والفرق بينهما ان جمع الملاء يدل حقيقة بالوضع على تلوثة  
 فاكتر الى عشرة فقط وجمع الملاء يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل  
 احدهما موضع الآخر مجازا فان قيل كان الاولى التعبير بجمع الملاء ليطابق للبند الجبر وخرزا  
 عن ارتكاب المجاز بغير ضرورة فالجواب ان جمع الملاء والكثرة انما يعبران في نكرات المجموع  
 لما في المعارف كما هنا فلو فرق بينهما **قوله** **شغاف** قال في العاوس شغ التوب يشغف شغوا  
 وشغيفا رق فجلا ما تحته هو فضاها الرقيب الذي لا يجب ما تحته اي حيث خلو عن العوا  
 رضى زاد في الشرح الذي يكون بلونه الافاء **قوله** **والعذب منه** الخ خرج به الملح فانه لا ينجي  
 الناس وهذا يقيد ان قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حيي خاصا بالعذب **قوله** **وهو مردود**  
 واصله مود قبلت المراد بالافتتاح ما قبلها والماء حمزة لتناجب الالف وجعل الشرح ابدال  
 الحاء حمزة ابدال شاذ **قوله** **وقد يقصر** اذا ان القصر قيل **قوله** **اي يصح** فسر الجواز بالصحة  
 ولم يقصره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يعمل كما في غير البحر في نحوه  
 جب وصريح **قوله** **اصلها ما السما** اعترض بان هذه العبارة تقيد ان السبعة غيره لانها  
 فروعه مع انه معدوم ومنها واجيب بان المراد الاله هو احدىها فالاعتقاد اصلها ما السما الذي  
 هو احدىها قال السيد فان قيل الكل ما السما قوله تعالى الم تر ان الله انزل في السما ما الاله  
 وهذه العبارة اي عبارة المصنف التي فيها المقطف بقية المنايرة والجواب كما ذكره العين ان القسمه  
 بحسب ما تشهد به العادة انتهى **قوله** **قوله** **تعالى** حلة للاصالة قيل كل ماء من السما ينزل الى صخرة  
 بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى **قوله** **من السما** ما وان قيل ليس في الآية ما يدل على ان جميع المياه  
 من السما لان ماء نكرة وهي في الاثبات تخص فلا تقيد العموم والجواب ان ذلك عند عدم قرينة  
 تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلم تدل على العموم فالتخصيص مطلوب كما في السراج  
 وفي البناءية والنكرة في الاثبات تقيد العموم بقرينة تدل عليه كما في قوله تعالى قلت نفسي  
 ما حضرت **قوله** **فلكه بلا با مع في الارض** اي اذ خله ما من منها يبيع فيها **قوله** **ليطهركم**  
 به صدق الايات وينزل عليكم من السما ما ليطهركم به **قوله** **وهو ما للطهر** وقال وهو ما السما  
 لكان اولى ليجتمع الكلام الذي واعلم ان المطر تارة يكون من السحاب والسحاب يلقيه من البحر  
 نفسه الرياح فيجود وهذا المطر لا يبت وقارة ينزل من خزائنه تحت العرش قطعا كما روى



لو نزلت جملتها لافسد قنبر على السحاب وهو كما القربان فيزل منه القطر الخفيف وهو  
الذي به الاشارة كذا ذكره بعضهم وظاهر كلام المصنف انه لا يزل الا من السحاب قوله لان  
سما على ما عرفت فاطلاق ما على السحاب حقيقة لغوية قوله فاطلاق ظاهر في تقيده انه  
لا يزال نحو الطائر سماء لانه لا يظل قوله وسقف بيت من عطف الحاشي وبعبارة الشرح ومنه قيل  
لسقف البيت سماء وهي محاشي قوله في الصحيح وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به  
والصحيح انه مضر خفيف قوله **وكذا ما لا يركب البحر** يعني ان يركب البحر فيلحق به ولا يضره العدد  
منه وانما دعاه الى ذلك تقدير اصابها في قوله سابقا اصلها ما السما قال الجوهرى هو ضد البحر  
قيل سمي به لعمقه واتساعه وكل نهر عظيم بحر كما قال في النهاية ومنه قيل لنهر مصر بحر النيل  
قال ابن سيدة في الحكم البحر الماء الكثير لما كان او عذبا وقد غلب على الملح فيكون التخصيص عليه  
لظنة توهم عدم حوار التطهير به لانه من منى كما توهم ذلك بعض الصحابة وفي الخبرين  
ينتهي ما لا يركب فلو ظهر الله من الماء فيكون الوضوء من البحر للمح حديث ابن عمر انه عليه الصلاة  
والسلام قال لا يركب البحر الا حاج ومعه امر او عار في سبيل الله قال تحت البحر نار وتحت النار  
بحر اقرب منه ابوداود وكذا ابن عمر لا يرى حوار الوضوء به ولا المصلح عن حياه وكذا روى  
عن ابن هريرة وكذا ما للحمام عنده وعلى العاليه انه كان يوضا بالبيد ويكره الوضوء بما  
البحر لانه طيف جهم وما كان طيف سخط لا يكون طريقا للصلاة ورحمة والجهود على عدم  
الكراهة قوله **هو الظهور ما رواه** الخ قاله عليه الصلاة والسلام لمن جاءه وقال يا رسول الله  
انما تركب البحر ويحمل مصفا لتقليل من الماء فان توضا ناه عطفنا افترضنا به قوله **الحل** ميتة قا  
صر عندنا على السمك غير الطافي وغير الجريت والمارماهي وهو ثعبان البحر والجريت سمكة  
اسود يشبه الترس قوله **وكذا ما** الزهر في الماء من الترس ويجزى الماء قوله **سبحون**  
نهر خند وجوزد نهر قمرز والفرات نهر الكوفة قوله **ويحل** مضر هو افضل المياه بعد الكوفة  
وبقية بعيه الانهر وورد ان الفران يزل فيه كل يوم من ماء الجنة قال بعض الخذاق فائدة كون  
بعض المياه افضل من بعض اعاظهم في كثرة ثواب الافضل كما ان الماء المكره اقل ثوابا من  
غيره قوله **وكذا ما** البر من غير عيشها وقد تحفف معرفة قوله **وكذا ما** ذاب في الملح والبرد اي  
بحيث يتقاطر عن الثاني بحر مطلقا ولاول صحيح وانما جار التطهير به لان ما هما ماء حقيقة  
لانه جمد من سدة البرد ويذوب بالحر والبرد شي يزل في السمايته المحي ويسمى جيب الغمام

اجز

منه

وحالون كما في المصباح فربه واستر به اي عذاب من الملح والبرد لانه لا يصبر الى الاحداث  
فقط قوله **يذوب في الشا** جملة قصدها السيل لقوله لانه لا يظهر قوله **عكس** اي فليس  
حينئذ بما قوله وقيل انعقاده لما ظهر لانه على طبيعته الاصلية قوله **لا يصح** ان يقال  
الورد اي لغة وعرفا قوله **بخلاف ما** البر اي مثله قوله ثم الجاه ثم للترتيب المذكور قوله **في حيث**  
هي اي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن كونها ما وسما ونحوه قوله **على خمسة اقسام** من حيث الاوصاف  
كما اشار اليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقيم الحقيقة قوله **ما** هراي في نفسه مظهر  
لغيره حدثا وخبثا قوله **غير مكره** اي استعماله قوله **الذي لم يخالفه** الخ فهو الباقي على اوصاف  
خفته الاصلية **فائدة** يجوز الوضوء والغسل بما دمر من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل  
صاحب كتاب المناقب اخر الكتاب فقال يجوز الافتسال والوضوء بما دمر من ان كان على طهارة  
لترك فلا ينبغي ان يفصل به جنب ولا محدث ولا في مكان نجس ولا يستنجى به ولا يزال به  
بخايسة حقيقية وعن بعض العلماء تحريم ذلك وقيل ان بعض الناس استنجى به فحصل له بأسور  
انتهى قوله **نزهة** على الاستنجى هو ما ذهب اليه الكرخي معلا بعدم تحايرها بالخاصة وعلى الطحا  
وي الكراهة بخبرها معها وهذا يقتضي التحريم ثم الكراهة اغا هي عند وجود المطلق غيره ولا  
فلا كراهة اصلا كما في غاية البيان والبيان قوله **حيوان** مثل الهرة الاولى ابقا المصنف على حاله  
كما فصل في كبره لان لفظ مثالا يغني عنه لفظ ونحوها الا في المتن قوله **نجس** اي انما قالما  
ورد السنور سبع فان المردية البري قوله **ونحوها** مبتدأ خبره قوله **الدجاجة** فقير اعرابته  
قوله **الدجاجة** وكل ما له دم سائل وامام ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما ماتت  
فيه فضله عن سورها واعلم ان الكراهة في سور الهرة قوله **الامام محمد** وقال ابو يوسف لا  
كراهة فيه لحديث الاصفاء قوله **واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم** الا في امانه قال في القاموس  
موس واصفى استمع واليه ما لا يسمع والانا امانه قوله **كان** سال عنه الخ اي بوجي وكشف  
فلو زال التوهم في حقها فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبت الا من ذلك التوهم فتسقط  
بسقوطه قال في الفتح فلي هذا لا ينبغي اطلاق كراهة اكل او شرب فضلها والصلاة اذا  
لحست عضوا قبل غسله كما اطلعه شمس الامنة وغيره بل يقيد بشيئ ذلك التوهم فاما  
لو كان ذلك كما قلنا فلا كراهة قوله **ذا** الذي وقت الاصفاء قوله **وسياتي** تقديره  
ظاهر المذهب انه ما يعمده الناظر قليلا قوله **وهو ما** سنور في الخ طاهره انه غسل



عضو من جسده لغير جنبه ونجاسة يكون مستعلا والاصح انه لا يكون مستعلا لعدم استعلا  
 الفرض كما في البحر **قوله رفع حدث** وان لم ينوي بذلك قربة كوضوء الحدث بلانية اجاعا على الصحيح  
 ولم يذكر المصنف ما استعمل لاستعلا فرض ما غسل بعض اعضاء وضوءه فانه يصير مستعلا  
 لسقوط الفرض انما كان وان لم يزل به حدث عضو لا تعرف انه لا يجزأ رولا وشبوتا ولا تلازم بين  
 سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على القيام  
**قوله** لقربة هي ما يتقرب عليه ولا ثواب الا بالنية فان قيل المتوضي ليس على اعضائه نجاسة لا  
 حقيقة ولا حكما فكيف يصير المستعلا بنية القربة قلت لما عمل في تحصيل النور كما في المرة الاولى  
 اوجب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه **قوله** **قرب** بالصير عبادا ما اذا توضا في مجلس  
 اخر ولم ينو القربة كان اسرا فلا يعد به المستعلا **قوله** فان كان في مجلس واحد ولم ينو  
 بالاول عبادا شرع التطهير لهما والا فلا بكره **قوله** كره اي ولو في القربة ويكون اسرافا والاشتر  
 حرام ولو على شطرنج قاله السيد ومفاده ان الكراهة تحريمية **قوله** غسل اليد للطعام او منه اي  
 بقصد السنة والا لا يستعمل **قوله** لا يصير مستعلا لعدم استعلا فرض واقامة قربة وكذا الوضوء  
 بنية العلم لان العلم وان كان قربة الا انه لم يتعين بالفعل بل يصح بالقول ايضا والاصح ان  
 غلبة الميت او لم يكن عليه نجاسة مستقلة كوضوء الخائض بقصد اقامة المستحب فان الماء  
 يصير به مستعلا **قوله** كف لثوب ودابة ما كره اي طاهرين وقد قالوا ان عرق الخمار طاهر  
 والكلب اذا تنفس من الماء فاصاب انما لا يجزه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلها  
 تكون غسالها طاهرة وهي مطهرة لعدم له م موجب الاستعمال **قوله** على الصحيح هو ما  
 عليه العامة وصحيح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب كما في البحر وجوبه ما ذكره المصنف  
 بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر  
 وقطر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر سقط على عضو اخر وجزى عليه من غير ان  
 يأخذه بيده فعلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم  
 ان ضعة الماء المستعمل حكمي بعضهم فيها خلافا على ثلثة روايات وقالت مشايخ العراق  
 لم يثبت في ذلك اختلاف اصلا لا هو طاهر غير طهور عند اصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في نهر  
 الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور في عامة كتب محدثي اصحابنا واختاره  
 المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في الجنتي وقد صحت الروايات عن الكل انه طاهر غير طهور

شعرا

الاصح

الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة بها كما في مجمع الزهر لكن بكره شربه والعين به نذر بها  
 لا يستعد الفرض له **قوله** اي لا يصح انما فسر به ذلك لانه لو ابقاه على حقيقته لا يفيد عدم  
 الصحة وانما يفيد عدم الحل وقد جامع الصوة والقصور الاول **قوله** **بما** فيجوز ان يذهب مطلقا لثبات  
 كماله وورق المذهب **قوله** ونحو بالثلثة ما يقره الثبات فيشمل جميع الفواكه والاذهار كما في  
 القهستاني **قوله** كمالا امتزاجه فيه رد على الزيلعي حيث جعل جواز رفع الحدث به بانه لم يكمل  
 امتزاجه ونظر فيه صاحب البحر **قوله** **لم يكن** مطلقا اذ لا يطل على اسم الماء بدون قيد **قوله** **حترز**  
**به** عما قيل بانه الخ قاله صاحب الهداية ومضى عليه الزيلعي وتبعها صاحب التنوير **قوله**  
 لانه ليس لخروجه علة لقوله ولا يجوز في اخره وقد غلله سابقا بقوله كمالا امتزاجه  
 وهو في المال يرجع الى ما هنا **قوله** وصحة نفي الاسم اي اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ماء بدو  
 قيد وهو لازم لما قبله لانه اذا كان لا ينفي قيده لا يصح اصطلاح اسم الماء عليه **قوله** وانما صح الخ  
 جواب سؤالا حاصله ان الامام رضى الله تعالى عنه الحق المائعات بالملوك في ازالة النجاسة الحقيقية  
 فمقتضاها ان يلحق القيد بالملوك في ازالة النجاسة او لا فرق وحاصل الجواب بالمنع واثبات الفرق  
**قوله** للتطهير النجاسة متعلق بالحق والاولى التعبير في **قوله** لوجود شرط الحاق متعلق بصح  
 وهو علة **قوله** وهي تنافي الاولين ذكر الصغير كما هو في نسخ **قوله** يخرجها بالالسيبية  
 وهو متعلق بتناهي **قوله** وهو منعدم في الحكمة اي شرط الحاق الذي هو التناهي **قوله** لعدم  
 نجاسة محصورة اي حتى يحكم عليها بالتناهي **قوله** والحدث امر شرعي يصلح جوابا ثانيا  
**قوله** له حكم لنجاسة اي الحقيقية وهو اعظم لانه لا يعنى عن قليله **قوله** انه بخصوصه وهي  
 اما المائعات او خففة وهو التراب **قوله** ولا يجوز الوضوء الخ الفصل في الوضوء في جميع احكام  
 المياه فلذلك يصرح به **قوله** وهو الرقة والسيلان اقتصر عليها في الشرع وهو الظاهر لان الا  
 خيرين لا يكونان في ماء البحر للبحر ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فانه متى طبع بالان يقصد به  
 النظافة لا برفع الحدث وان بقي رقيقا سائر كمال الامتزاج بخلاف ما يقصد به النظافة فانه  
 لا يتسع به رفعه الا اذا اخرج عنه رقة وسيلانه فالفرق بينهما ثابت وتسمية المصنف بينهما  
 ممنوعة افاده السيد وغيره **قوله** **بالطبخ** قيد به لانه لو تغير وصف الماء بمحجر الحصص والبقا  
 بدون طبخ فان القوي فيه ليستل ولم تذهب رقة الماء فانه يجوز الوضوء به كما هو الواقع فيه راج  
 ونحو رقيق كما في الثانية **قوله** لان اذا برئ من قد علمت انه لا يرفع ولو بقي رقيقا **قوله** وان بقي رقة



جاء به الوصف وغير وصفه التامة لانه مقصود اليانعة في الغرض المطلوب وهو الطافه  
واسمها باق وزاد معناه وهو التطهير وبذرت السنة في كل الميت بالمال المثل بالسر  
وخرجه لا لا منزج الخ الاول في القبر يقول ولما كان تعبدنا بحمل واحد لا مريض لا  
كدر منزج يشرب البسات والطحج بما ذكرناه والذي عليه المنزج فلما بين الاول منزج في بيان  
الثاني وهو طلبة المنزج فقال الخ **قوله كالا لا قراج** من قيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله  
بشرب البسات شملت بكمال وقوله او الطحج عطف عليه وقوله بما ذكرناه مراده به نحو خصه  
والمراد مطلقا وما يقصد به التطيف اذا صار لما به تخينا **قوله باختلاف الخ** طافه تارة يكون  
جامدا وتارة يكون ماضيا ماضيا في اوصافه ونحو الخ ياتي ترجمته **قوله بغير صلح** الاولى حذفه لا  
الاول المحذوف منه قوله في ذلك اي في الطلبة في الظاهرة اما الخية فبعض القليل منه مطلقا والكثير  
والكثير ان ظهر احد اوصافه **قوله واما اذا اتى الجارة** الملقاة في ذاتها عذب واحضر قوله لا يضر  
**تغير اوصافه** محله ما يصعب به كما في الزعفران اذا كان يصعب به وما لم يحدث له اسم اخر قال في التنية  
ولو وقع الزعفران في الماء او في الصبغ به منع والاداه وقال في الدر المختار فلو جادنا فنجائنه  
لم يزل الاسم كغيره **قوله بدون صلح** الاولى حذفه لانه الموضوع **قوله بجائس** قد يقال غير  
نحو السدر لا يقاس عليه لانه المقصود به التطيف فاغتر فيه تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويقال  
في الحديث الذي بعده كذلك **قوله بجائس** انما يعني قد يقال انه لا ينتج الاقوى لعدم الدلالة على  
تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيما بعده والحكم **قوله كبعث** بطلح شبه الترم فافها  
لا يقال الا في لطمه وكما الورد فانه لا يخالف الا في الريح **قوله لا راحة** نه فيه انه يشتم من بعضه  
راحة الدوسمة **قوله تكون الطلبة بالوزن** وهذا الاعتبار يحرك فيما لا يستعمل في المطلق  
او انفس الرجل فيه على ما هو الحق واما ما ذكر من الكتب من ان الحب اذا دخل يده او جله في الماء  
فسد الماء فبني على رواية نجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة واما على المختار للفتوى فلا قال  
في البحر فادعرت هذا فلا تتأخر عن الحكم بصحة الوضوء اي والغسل من الماء الصغار الكائنة  
في مدارس ولبورت اذ لا فرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبه في الماء والمطلق وبين ما اذا انفس  
فيه فانه لا يستعمل منه الاما ت فقط عن الاعضاء ولا في الجرد فقط وهو باسنة لبا في الماء قليل  
وتبعين عليه حمل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح فالاصح انه يجوز  
الوضوء والغسل من الماء الصغار لم يغلب على ظنه ان الماء المستعمل اكثر او مساو ولم يغلب

على ظنه

على ظنه وقوع نجاسة فيه ونجاسة فيه قوله جاز به الوضوء ظاهره انه يجوز بالكل يحمل المستعمل  
مستعمله القلة **قوله حلت فيه نجاسة** قيد به لانه لو تغيرت اوصافه بطول المكث وكان باقيا على  
طبيعته فهو مطهر لانه باق على خلقته الاصلية ولو صار تخينا لا **قوله وعلم وقوعها يقينا** الخ ولشك  
يجوز ولو وجده منتالا لانه قد يكون بسبب طاهر خالطه او بطول المكث والاصل الطهارة  
ولا يلزمه السؤال لقوله علم لما سأل ابن الهيثم عن حوض انما عليه فقال يا صاحب الحوض هو تدرج  
صل السباع فقال امير المؤمنين ع رضي الله عنه يا صاحب الحوض لا تجترنا على هذا الضيف اذا قدم  
اليه طعام ليس له ان يسألني اين لك هذا **قوله وهذا في غير قليل الاروات** اي نجاسة الماء بعد  
وقوع النجاسة فيه محله في غير قليل الاروات اذا وقع في الاراء **قوله كما سكره** اي في فصل المبرقوله  
بذراع العامة صحح قاضي خازن ذراع المساحة لان المكاذ في المحرقات وقاد في الهداية المتري  
على اعتبار ذراع الكرباس توسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة  
اصبع فاعية واما ذراع الكرباس ففي الكافي ومثلا مكبي انه سبع قبضات فقط ونقل صاحب  
الدرر ان المفتي به ذراع المساحة وانه اكبر من ذراعنا اليوم فالعشر في العشر بذراعنا اليوم ثمان  
في ثمان بالمساحة **قوله والزرع بذرو بونث** اقتصر في المغرب على الثابت **قوله وان كان قليل الخ** لا  
حاجة الى هذه الزيادة **قوله اوستة وثوبين في مد** وهذا القدر اذا رجع يكون عشرين وعشرين  
المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعا وربعا وخف قال الرابلي وغيره والعبارة بوقت  
الوقوع فان نقص بصله لا يجس وعلى العكس لا يظهر وفي البحر عن السراج الهندي الاشبه  
انه يظهر **قوله بالعرف منه** اي بالكيفين كما في الفهرست في وفي الجوهره وعليه الفتوى **قوله وبه اخذت**  
**الخ** ولو كان النجاسة جرم فلا فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وبسبغ نصيحة  
كما في الفتح وهو المختار كما قال العلامة قاسم وعليه الفتوى كما في النصاب **قوله هو المفتي به** وهو قول  
عامة المشايخ خانيه وهو قول الاكثر وبه نأخذ نواز وعليه الفتوى كما في شرح الطحاوي وحقه  
في البحر ان هذا القدر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه وان طاهر الرواية عن الامام علي عليه السلام كما قاله الامام  
الرازي القويض الى رأي المستعمل فان غلب على ظنه انه كثير لا تفرقه النجاسة فهو كثير ولا فهو قليل  
كما ظن له خاصة فيقيم ان لم يجد غيره فيعتبر في كل مكلف ظنه اذا انفرد بمختلفة وكل مستعمل ما عدا  
بالفتوى وليس هذا من الامور التي يجب فيها التاميم تعليد المجتهد كما في الفتح فان توافقت اراءهم فيها  
ويؤمهم اجمعهم والا فلا **قوله ولا بأس بالوضوء** هذا ما فرغ على ان لا يجس الا ما علم بوقوع النجاسة



وعليه القول من حيث جوب الخاء لله الخاءية والكراهة عطاؤها يقال له عندي حب وكراهة  
للعق قوله وفي حرضيها وفي يكون فيه قدر ولو كان متبعا لانتفا لكان ذلك قد يكون بطاهر وقد  
يكون بالكتك قوله وتحتها الصغار والاماء خصرهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم ممن يعلم اول  
قوله الرستاقون اي اهل الوكي وفي التاموس الرستاق الرزاق كالرستاق اهو ولم يذكر غير  
ذلك تنبيه لا طيرة بالوقت وحده على الوجه لان الاستعمال يقع في السطح لا في العمق وقبل لو كان  
حال لو سبط يبلغ عشرين في عشر فهو كثير وفي التاموس انه لا يصح والميل على خلافه كقوله قالوا  
ان الانسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه اذا كان له رأي بل الحديث الثابت  
صحته وان لم يتوجه امامه كما ذكره البيري في شرح الاستباه قوله **فلا يكون نجسا** اي الخاطا للنجاسة  
فقط وجميعه اذاه السب قوله لان العبرة للام في احكام منها السور وحل الاكل وحرمة  
والرق والخربة اما في النسب فالعبرة للاب لكن ولد الشريفة له شرف في الجملة والله اعلم واستغفر  
الله العظيم **فصل في بيان احكام السور** قوله **ولما قيل الخ** فالاولا ولا يسمى سور الا اذا كان  
قيلوه فلا يقال الخ من الشرب منه سور قوله **منه** سور قوله **منه** سور بدونه سورة النبأ الخيط بالبلد  
والجمع سور كقوله وانوار مصباح قوله **البقية الطعام** الذي في المتصفي والفتن في عن المغرب  
انه سمي بطلقة البقية من كل شيء قوله **والفعل** اسار فبالا سار ككرم وسار كرم اذا انجى  
وعتب كما في التاموس ويقال اذا شربت فاسر ككرم قوله **اي بنى شيئا مما شربه** لا حاجة اليه  
قوله **والفتن منه** سار بوزن خطا با قوله لان قياسه مسر الا انه لم يسمع كما صرح به اهل  
الفتنة خلاف الجحد في التاموس يجوز القياس قوله **واذا نجس في** كما في شرب خمر او اكل وشرب  
نجسا او فاما التاموس قوله **فلا يكون سور** نجسا علم كقوله شارب طوبى لا يستوجبه الله ان يفسد  
نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير **ففيه** يكره ان يشرب سور غيره ان وجد منه لذة الا الزوجاني  
والسيد مع امته وكذا يكره حلاقة الامراء وجد الخلق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان  
الخلاق ملجئا وبالاولى كراهة نكيس الامر في الحرام بالشرط المذكور قوله **لكنه مكره**  
اي تنزيها مراعاة الخلاف قوله **وشرب منه** فرس لفظة يقع على الذكر والانثى وربما قالوا لا انثى  
فرسه قوله **فان سور الفرس** طاهر بالانقضاء اما عند ما يظهر لانه ما كوله عند ما عند لا  
مام فلان لهابة متولد من لحمه وهو طاهر وحرمة الكرم لكونه اله الجهاد فصارت حرمة كرمه  
لحم الا وهي الا ترى ان لونه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صح رجوعه عن القول بحرمة قبله

شدة

ابتلاية ايام وعليه الفتوى وذو فرسخ الاسلام وغيره اذا كل لحمه مكره تنزيها في طاهر الرواية وهو  
الصحيح كما في مجمع الانوار قوله **عن الصحيح** وقبل نجس حكاها صاحب منية المصلي وقيل مشكوك  
كسور الحمار قوله **في غير كراهة** وروى الحسن في الامام انه مكره كلجه قوله **كالاب** والبقرا وحدث الكاف  
المطهر ما كوله اللحم قوله **ولا كراهة في سور حلاله** يتولد من لحم طاهر فاخر حكمه قوله **ان لم تكن**  
**جذلة** تأكل الجذلة اي فقط فان كانت تخلط واكثر غلظها طاهر فلا كراهة في سور حلالها  
الجذرة قوله **وقد يكتفى بها عن العذرة** بكسر الدال ولا تكن غائط بقى ادم والحذرة اسم لغنا  
الدار وكانوا يجمعونها فيه فسميت باسم ظهرها قوله **وقبل خفيضة** محل الخراف في خير الكلب والخزير  
اما ما غلظها انقفا فم القليل والخفيضة غايطهم ان في غير المناصات قوله **اي لا يصح التطهير**  
دفع به توهم الرذائل وهو جامع الصحة كما مر قوله **ولا يشربه الا مضطرا** كالمستطيق لا يشرب  
منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما افاده العلامة فوج قوله **انه يغسل ثلثا** الخ  
وما ذلك لانجاسته ويندب عندنا التعصيع وكذا احدا من بالتراب قوله **للبجاسة** عينه  
لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعقود فيه انه طاهر العين قوله **في سباح البهايم** سميت بهايم  
لا شربها الامر عليها او لا شربها امها علينا قوله **وسيا في حكمها** اي في القسم الثالث قوله  
**مختطف** لفظة يفيد السرعة بخلاف الشرب قوله **في الطهارة** تقيده بها فينبغي ان لا يكره في شرب  
وطبخ وليس كذلك قوله **كراهة تنزيه** ما ذكره هو الصحيح وذهب ابو يوسف الى ان سور الهرة  
يجوز شربه والمضربه من غير كراهة قوله **ولا يكره عند عدم الماء** الا شرب الخمر قوله **انقفا**  
والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما مر قوله **طوبى** الاضافة للبيان  
قوله **النصوص عليه** ذكرها باعتبار المضاد اليه قوله **انها في الطهارة** بيان للضرورة المستقطبة  
حكم النجاسة وانما ثبت باعتبار لفظ الهرة وهو اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوبى جمع الذكور  
والطوبى جمع الاناث وجمعه جمع من يمتثل لجأورنه من يغفل قال في التاموس الطوبى الخادم عند  
مك برقى وعناية احوال الكرام على التنبيه فانها تنقصه بئى ادم من العوام كانهما خادمة لهم  
قوله **صحيح** على حذف العاطفة اي انه من احدي التبيين قوله **ولكن يكره سورها** تنزيها عند  
عدم العلم بحالها اما اذا علم حالها في نجاسة وغيرها فيثبت حكمه قوله **كما نجس** خفي الخ فانه مكره  
والظاهر انه اذا علم طهارة يده يقيضا تنقي الكراهة قوله **ولا يكره ان تجلس الهرة** فنان في الخ  
مفيد بحال التوهم فاما لو كان زائلا فلا كراهة وكذا انما في كل سورها وشربه كما يجتنبه الحال



قوله بغير ضرورة افادته انه لم يجد غيره والا كرهه كما ينبغي فاذا لا فرق ذكره بعض الخراف قوله  
والدجاج مشترك ويعرف بينه وبين واحد بالما كثر وعرة وببعض قوله والدجاج  
الانثى خاصة هذا اصطلاح الفقهاء يدل ما بعده وهذا من الصف خطا اصطلاح بلغة قنا و  
فتح في لوم قوله ويكره سورة لانه لا حاجة الى هذه الزيادة والحالات بالما المعينة وتشديد  
اللام المرحلة قال شيخ الاسلام في مبسوطه في التي لا تعلق في البعد فلا تتحا في الجحاسة بوا  
سطة السطاح الحب فتعارها لا يتلوه في ذر فتثبت الكراهة لاحتمال حتى لو يتيق ذلك عند  
شرها كان سورها حائجا اتفاقا وانما يحل الكراهة عند جباله الحال برهان وكذا الحكم في بل  
وبقر وغير جلالة فالاولى حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر حائجه وكرهه لجلالة الجلالة الجلالة اذا تيق  
وتحسب لزوم الكراهة حتى يذهب تنه وقد يشك في ايام لدجاجة ولثاة باربعة والابل  
والغبر عشرة وفي الاستحسان قال الحنفية والدجاج لا باس به لان لحمه لا يغير انتهى قوله  
التي تجوز اي تطوف او تدور افاده في القاموس في جملة معاني قوله ولم يعلم طهارة منقارها اما  
اذا علمت اوضد صافكم طاهر قوله بان حجت الاخره الحب كما قال شيخ الاسلام ان تحس  
في بيت وتعلق هناك فلا تجد عذرات غير ما حتى نفقش فيها الحب وهي لا نفقش في عذرة نفسها  
عادة فاقم تفتت الجحاسة انتهى قوله لزوم ضلوا ما اي والضلوك الذي هو العلم في هذا الباب لسقوط  
الجحاسة في حقها الزم قوله وحرمة الجحاسة الواضحة مع قوله لا كرهه فيه ولو ماتت في الحب  
قوله سور شكوكه قال ابن ابراهيم هذه التسمية لم ترو عن سلفنا اصلا وانما وقعت لكثير من المنا  
حرف في فسماء بعضهم شكوكا وبعضهم شكلا وما دامهم بذلك التوقف في كونه يزيل الحذف فقالوا  
يجب استعماله مع التيم عند عدم الماء المطلق احتياطا يخرج عن المهددة بيقين وليس معنى الجهد  
حكم الشرعي كذبه الوطاهر لدراس فاكر هذا التبر لان الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقوله بالنو  
فق في مثل هذا التعارض الادلة دليل العلم وغاية الورع قال الحلبي واما الجحاسة الحقيقية فانية يز  
يلها عند الامام واليوسف لثمة ابها حقيقة فصار كالخل بخلاف الحكمة قوله اي توقف في حكم  
طهوريته قال شيخ الاسلام خواجه زاده الاصح ان دليل الاشكال هو الرد في الضرورة والبلوى  
المستطمين للجحاسة فانه الحار يربط في الدور ويشرب من الاولى الستملة وبجانب الناس في ركوبه  
فانته الهرة في عدم امكان مجاشته فتعطل بجحاسة لعابه للمخرج كني ليست فيه كالمصرورة  
في الهرة لانها شديدة لثمة منه لدخولها في المصايد وذلك الحار فلولم يكن فيه ضرورة اصلا

في لفظه  
مح

مكي

كان كالمكلب في الحكم بالجحاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه ضرورة الهرة كما قد مثلها  
في سقوط الجحاسة لذلك وجبت ثبتت الضرورة في وجه دون وجه قبل بالشك في طهورية  
سورها للاحتياط وعدم الجرح في ذلك عللا بالدليلين بقدر الامكان واعمال الدليلين اولى من احما  
لهم عند عدم المرجح قال في البحر والمعتد ان كلا من عرق الحار ولعابه طاهر واذا اصاب الثوب  
او البدن لا ينجسه واذا وقع في الماء لم يلصصا مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق  
اي في ذاتهما فمعلق بالطهارة وفي جانب السور متعلق بالطهارة فقط ولا شك في الطهارة  
لان الماء طاهر يقي وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب والعرق فلا ينجس بالشك  
وكفى اورد شكنا في طهوريته للاحتياط حتى لو اخلط هذا السور بما قليل جاز الوضوء به من  
غير شك عالم ياد كما في مخالطة الماء المستعمل اه قوله فلم يحكم في امره اي فاحتجنا منه الى  
التي لم تحق الرفع بغير يقين قوله الذي اياه انا ولا يكره سور ما منه ما كوله كبقرة وانا ان وحش  
وفرس ولا مكلمه الا المالك على قول الامام قوله لان لعابه طاهر علة لقوله مشكوك في طهوريته  
قوله والشك اي في طهوريته قوله في اباحة لحمه روى ان ابا راسل الله اصابته الله ولم  
يكن في ملك ما اعطى اهل الاسمان حرم وانك حرمت الحمر الاصلية فقال اطعم اهلك من سميت حركه  
قوله وحرمة اخرج البخاري في غزوة خيبر عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاء  
فقال يا رسول الله اكلت الحمر فكت ثم اتاه الثانية فقال اكلت الحمر فكت ثم اتاه الثالثة فقال  
افئت الحمر فامض يا اينادي في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاصلية وفي رواية  
فانها رجس فاكتفت العدور وانها لتفور بالبحر والظهور على ان التحريم لعينها وقيل كونها كانت  
جلالة وقيل لانها كانت حمولة القوم وقيل لانها اقيت قبل قسمة الغنم واعترض شيخ الاسلام هذا  
التعارض بانه يقتضي التحريم لا الشك لان العمل بالحرمة صحيح توجيه التعارض بما قد منه  
عنه قوله فان لم يجد غيره ولم يعبر كروها فانه طهور يقينا قوله نوضا وتيمم عطف بالزوال لثمة  
لمصلحة الاجتماع لعين الجحيرة في التقديم قوله بالزوم تقديمه لانه لا واجب الوضوء به شبه لا المطلق  
وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذا ما شبهه فيجب تقديم الوضوء ليكون عاده المما وقت التيمم قوله  
والاحوط ان ينوي لعطف الطهور به عن المطلق فيستوي بالنية قوله ثم صلى اي ثم يقيده بالصلاة  
بعد فعلها وهو الافضل فالوضوء بعد كل طهارة الصلاة مع الكراهة ولا يلزم الكراهة لم يعمل  
بغير طهارة في كل وجه لا في وجه دون وجه فهو كصلاة حنفي بعد قضاءه عاده لا يكتفى



في الطهارة باقية بالمضرد قول الامام مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما قوله ولا يؤتى رداءه  
 الثابت اي بقيه وهو طهارة لما **قوله في الخبر** هو تبرع الوسم والجهد لغير الطاهر عن غيره  
 وفي الاثر شرح مسلم النووي ونحوه وقا في معنى ثم لما كان الاختلاف نوعي احتلوا حاشا  
 واختلاف مجاورة وكان الاول ابلغ قدمه واخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه بالنسبة  
 للاول **قوله وان** مرفوع بالاعلية وعلامة رفعة مقدرة على الياء المدونة لالتقاء الساكنين  
 واصله اواني يفعل به كجوار **قوله والافضل** الخ يقال مثله فيما اذا كان الطاهر اقل قوله ان يخرجها اي  
 عند الطهي وي اويريقها اي عند غسالة العلاء وكفاية الثلاث **قوله وان** وجود ثلثة رجال  
 المقيدين بالثلاثة والرجال اتفاق **قوله جازت صلاتهم وحاشا** ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض  
 ولا كل لا يجوز الوضوء بما تحران الاخر لكونه نجسا في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير  
 مستطير في حق الامام **قوله ولم يخرج** اي فقد شرطه وهو ثلثة الطاهر فلا مضموم **قوله ان**  
**في موضعين من راسه** كل موضع قد روي واعا كان هذا التفسير في الرأس لانه باق الاعضاء  
 يغسل فانما قدم الجنب فبالسبب ثانيا الطاهر تطهر ويرتفع به الحدث وان قدم الطاهر  
 ارتفع الحدث من ودا لم تنصح صلاته ولا يضره نجس الاعضاء بالفضل ثانيا بالجنب  
 لانه حينئذ فاقدا يزل به النجاسة وفاقده يعطى بالنجاسة ولا يعيد **قوله لان** تقديم  
 اي على سبيل العرض **قوله وتنجس بالثاني** اي وهو فاقد الطهر **قوله ان قدم الجنب** اي فوضا  
**قوله لو قدم الطاهر** لانه نجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الاعضاء وهو فاقد للطهر  
 ومن فقد صلي نجاسته ولا عادت عليه **قوله لتنجس بالثاني** اي لانه فاقد للمعاد **قوله باول**  
 ملاقات متعلق بقوله لتنجس اي فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء **قوله فلا يجوز للثالث** اي  
 طائفتي اليه لانه لم يقدح الطهر **قوله لا يخرج** لا للشرب ولا لخلط او ابيه باواني اصحابه في  
 السر والنجاسة او خلط رغبه ما رغبهم قال بعضهم يخرج وقال بعضهم ينظر حتى يجي النجاسة  
 وهذا في حال الاختيار اما في حال الاضطرار فانه يخرج مطلقا وهو لما قال مالك وقال الشافعي رضي  
 الله عنه يخرج لانه واجد لاء **قوله وان صلى في احد ثوبين الخ** وكذا يخرج اما ثم تبدل اجتهاد  
 الى طهارة غيره فالعبارة لاجتهاده الاول ولا يعبر الثاني **قوله لان** اعضا الاجتهاد لا تنقض اي  
 باجتهاده مثله والا لادى الى عدم استقرار حكم وفيه حرج عظيم كما في الاشياء **قوله لانها**  
 تحتل الاشغال الاجهية اخرى بالخبر لانه لعل به عندا شتبا جبهة اخرى لتدرا صابة الشبهة

حقيقة

لا

حقيقة فتبدل لاجتهاد تبدل الشبهة لا محالة **قوله انه امر شرعي** اي الخبر الذي يستعمل به القبلة  
**قوله لزوم الاعادة الى اخره** بخلاف القبلة فانه لو ظهر خطأ به بعد تحريمه لا يعيد **قوله لقائه** اي التحم  
 على الحرمة اي التي هي الاصول حل الاكل متوقف على تحقق الركاة الشرعية وبتعارض الخبرين لم يثبت  
 الحل بغير الدخيلة على الحرمة **قوله منها** اي تسقطها لا ستواهما في الصدق قال في الهداية  
 ولو كان الخبر نجاسة لما ذم بالايصال قوله كالمصبي والمقوه ولا يجب التحري ولكن يستحب بخلاف  
 الفاسق لانه خبره يستوى فيه الصدق والكذب يجب التحري طلبا للتبريح قال في العا مونس الهجر  
 مرق العرض حمزة متهمة ربا الكسر الكذب والداهية والامر العجيب والسقطى الكلام والمخطا  
 فيه والنظر الاول من البطل **قوله** **تسمية** مثل تعارض الخبرين الشك وقالوا ان الشك على ثلثة اضرب  
 ثلث طرا على اصل حرام وشك طرا على اصل مباح وثبت لا يعرف اصله فالاول شر ان يجد شاة مذبو  
 حة في بلد فيها مسلمون ويجوز فلا محل حق يعلم انها ذكاة مسلم لان الاصل فيها الحرمة اذ حل الا  
 كل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية فصار حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلمون  
 جاز الاكل عملا بالغالب المفيد للحل والثاني ان يجد ماء متغيرا واحتمل ان يكون تغيره نجاسة  
 او طود مكث بجواز التطهير به خلا باصل الطهارة والثالث مثل معاملة من اكثر ماله حرام لا تحرم بها  
 بعته حيث لم يتحقق حرمة ما اخذه منه ولكن يكره خوفا من الوقوع في الحرام كذا في فتح القدير قال  
 ابو السعود في حاشية الاشياء **قوله فضل في** **ما** **الابارهي** كاصحاب فهو مخرجة بعد اساسا  
 كنه ومن العرب من يقدمها على البا فتجتمع ههنا ثمان ثقلب الثانية الفا ووزنه افعال وعلى الاول افعال  
 من باربيار بار من باب قطع اذا حفر البصرة بالصم الحفرة ومناسبة هذا الفصل لما قبله ظاهرة لانه في  
 جملة المياه **قوله والواقع فيها** **الخ** **قوله** يصح قرانه بالجر عطفنا على ما في وقوله روث بدل منه وبالرفع  
 مبتدأ وروث الخبره وعلى الاول فالعطف تفسير لان ما في الابارهي احكام ماها اذ وقع فيها شيء  
 مما ذكر **قوله** ونحوه من كل جنب ولو خفنا لان العليظ والخفيف في المياه سواء **قوله** لانه في  
**الفصل في البئر** قصدا للمبالغة في اخرج جميع الماء وقوله وارادة الما بالخال بالبئر خاربه لانه في اصل  
 اسم الحلي وارادة الما فيه **قوله** **لان** **غير نجس** **البي** **على الصحيح** هو قول الامام رضي الله عنه وعندنا نجس  
 البقي كالتخزير والقوى على قول الامام وان رجح قولهما كما في المدعي ان الشبهة قوله او روث  
**شاة** هي اسم جنب بطلق على الضأن والمزك في الصباح والمراد ان تكون كبيرة في الجملة حتى لو كانت  
 رذالة شاة صغيرا كان حكمه حكم الهرة **قوله** **وسر** **قوله** **فيها** مبق على غالب حال طليت من عدم



انقضى في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والعاره وخرها بحس في ظهر الروايات يفسد  
 الماء والثوب وبول الخفاش وخره لا يفسد لغدره لا حذر عنه اه وفي الشربله ايه عن الفيلسوف  
 الاصح ان البئر لا تجس ببول العارة قوله في خاخر رواية الاولى ان يقول في الصحيح فان ظاهر الرواية  
 كما ذكره السرخسي ان الروث والمقنة من البعر يفسد مطلقا قوله ونحوها الاولى المذكور  
 الا ان يعود على المذكور كماله قوله غير له جاج والا وشرطها البطل قوله لا اله الا الله  
 عليه وسلم الخ لان الصدر الاول ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات في المساجد حتى في المسجد  
 الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهرها على عدم نجاسته قوله وسبح ابن مسعود وكذا الثوب وغير  
 الا انه مسح بمحصة قوله واختنق الصحيح الخ قال في الحاشية وورق مالا يؤكل لحمه من  
 الطيور لا يفسد الماء ظاهر الرواية عند محمد لغدره لا حذر عنه ثم قال بعد ذلك وورق  
 سبع الطيور يفسد الثوب اذا خشي ويفسد ماء الاول ولا يفسد ماء البئر اه بتبيده  
 قال في النهاية الاستحالة فساد لا توجب نجاسة فان سائر الاطعمة تفسد بطولها كانت  
 ولا تجس اه لكي نجس الاكل في هذه الحالة لا لا يفسد لا لنجاسة كالحكم اذا نقي يحرم اكله ولا يصير  
 نجسا بخلاف السم واللقح والدهن والروث اذا نقي لا يحرم وكذا الاشربة لا تحرم بالغير كذا في  
 البحر وتفرع على حرمة اكل اللحم اذا نقي لا يفسد لا لنجاسة حرمة اكل السميع المعروف في الديار المصرية  
 لما ذكره ولم اراه صريحا وفي تذكرة الحكم داود وعنده ذكره السمك قال لغدره لا حذر عنه الشهور بالسميع روي  
 بول السدود والموتنج والصا والبغم الجص ورجا وقع في الحيات الربعية والس والهل اه قوله  
 على الاصح الخلاف في غير السمك اما هو فلا يفسد لما في اجماعا قوله لا دم له اي سائلا فاطهر عدم  
 السيول لا عدم اصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائل لا ينجسه فهاست  
 قوله فيه قيد اتفاق حتى لو مات خارجة والقي فيه يكون الحكم كذلك قوله والبري يفسده هو  
 مالا مسترة له بين اصابعه قوله وجير الماء الخ المااصل بين المائي والبري ان المائي مالا يعيثن في  
 غير الماء والبري مالا يعيثن في غير البري واختلف فيما يعيثن فيها فقال قاض خاخر في شرح الجامع  
 الصغير انه يفسد وفي الجنبين حيلولا كما البطل والا وراذعات فيه لا ينجسه والا ووجه الاول  
 قوله لا يفسده لكن يحرم شربه لان السموم تعافيه قوله وقد يسمى به النفس هو البق بطفة  
 مصر قوله في بعض الجهات اي الاقاليم وهذا م قوله لانه كلما داب بوجا يوهج الاسم  
 مركب من الفلطين والذي ذكره بعض المحققين انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرده

قوله وقال في شرح  
 قوله وقال في شرح  
 قوله وقال في شرح

الظفر

انقضى في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والعاره وخرها بحس في ظهر الروايات يفسد  
 الماء والثوب وبول الخفاش وخره لا يفسد لغدره لا حذر عنه اه وفي الشربله ايه عن الفيلسوف  
 الاصح ان البئر لا تجس ببول العارة قوله في خاخر رواية الاولى ان يقول في الصحيح فان ظاهر الرواية  
 كما ذكره السرخسي ان الروث والمقنة من البعر يفسد مطلقا قوله ونحوها الاولى المذكور  
 الا ان يعود على المذكور كماله قوله غير له جاج والا وشرطها البطل قوله لا اله الا الله  
 عليه وسلم الخ لان الصدر الاول ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات في المساجد حتى في المسجد  
 الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهرها على عدم نجاسته قوله وسبح ابن مسعود وكذا الثوب وغير  
 الا انه مسح بمحصة قوله واختنق الصحيح الخ قال في الحاشية وورق مالا يؤكل لحمه من  
 الطيور لا يفسد الماء ظاهر الرواية عند محمد لغدره لا حذر عنه ثم قال بعد ذلك وورق  
 سبع الطيور يفسد الثوب اذا خشي ويفسد ماء الاول ولا يفسد ماء البئر اه بتبيده  
 قال في النهاية الاستحالة فساد لا توجب نجاسة فان سائر الاطعمة تفسد بطولها كانت  
 ولا تجس اه لكي نجس الاكل في هذه الحالة لا لا يفسد لا لنجاسة كالحكم اذا نقي يحرم اكله ولا يصير  
 نجسا بخلاف السم واللقح والدهن والروث اذا نقي لا يحرم وكذا الاشربة لا تحرم بالغير كذا في  
 البحر وتفرع على حرمة اكل اللحم اذا نقي لا يفسد لا لنجاسة حرمة اكل السميع المعروف في الديار المصرية  
 لما ذكره ولم اراه صريحا وفي تذكرة الحكم داود وعنده ذكره السمك قال لغدره لا حذر عنه الشهور بالسميع روي  
 بول السدود والموتنج والصا والبغم الجص ورجا وقع في الحيات الربعية والس والهل اه قوله  
 على الاصح الخلاف في غير السمك اما هو فلا يفسد لما في اجماعا قوله لا دم له اي سائلا فاطهر عدم  
 السيول لا عدم اصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائل لا ينجسه فهاست  
 قوله فيه قيد اتفاق حتى لو مات خارجة والقي فيه يكون الحكم كذلك قوله والبري يفسده هو  
 مالا مسترة له بين اصابعه قوله وجير الماء الخ المااصل بين المائي والبري ان المائي مالا يعيثن في  
 غير الماء والبري مالا يعيثن في غير البري واختلف فيما يعيثن فيها فقال قاض خاخر في شرح الجامع  
 الصغير انه يفسد وفي الجنبين حيلولا كما البطل والا وراذعات فيه لا ينجسه والا ووجه الاول  
 قوله لا يفسده لكن يحرم شربه لان السموم تعافيه قوله وقد يسمى به النفس هو البق بطفة  
 مصر قوله في بعض الجهات اي الاقاليم وهذا م قوله لانه كلما داب بوجا يوهج الاسم  
 مركب من الفلطين والذي ذكره بعض المحققين انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرده



قوله **وَرَبُّكُمْ** يعني تبارك وتعالى لا يوصف بغيره ولا يوصف بغيره ولا يوصف بغيره ولا يوصف بغيره  
 بان **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** وسط ظهرها ولا تضر ميتا ولا ناعا حتى يتحرك دوى بوجهرية هي التي  
 صلى الله عليه وسلم قال في قال حبي يصبح شوق بكلمات الله التامات من شراخت ثلاثة مرات لم تضره  
 حتى يمسي ومن قالها حبي يمسي لم تضره حتى يصبح **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** وجه الدلالة منه انه لو  
 كان موته يجس ما وقع فيه لم يضر على الله عليه وسلم يعني لانه يفضي الى موة فيه لا بحاله لا سيما  
 اذا كان الشرب حارا فيموت من ساعته وفي نجسه انكاف والشارع لا يارب له بل صح النهي عنه  
**قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** فيه الاماء قال بعض الفضلاء تأملت ذلك الجراح فوجدته الابر  
 فخرج ليحس طامع وتخرج بصفة طرية من بطن دجاجة ولا تخرج سحابة من بطن امها ولو كانت  
 رطبة مالم يعلم ان عليها قدر الارطبة لتخرج ليست نجسة وقيل نجسة الرطبة لتخرجها من  
 كخرج نجس والاول قياس قول الامام والثاني قياس قولهما وشي على الاول قاضي خاف وعلى الثاني  
 صاحب الخلاصة **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** ولوجنها وانقضا ونف انقطع دمها او كذا **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 لا احتمال لها بورها وما كذا كثيرا قبل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة نظرا على عدم التخرج  
 كذا في النسخ **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** ولا يصير كوكالون بدن هذه الحيوانات طاهر  
 لانها مخلوقة لها استعمال وانما تصير نجسة بالموت كذا في الدرر وهذا كله عند عدم وصول لعاب مادكو  
 الى الماء او ما اوحى اليه فقد ذكر حكمه بعد قوله وان وصل لعاب الاقح الى وعرق كل شيء كملابه فيا  
 خذنا حكمه ايضا على المذهب كذا في الدرر المتفق **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** صرح به المحققون في اهل المذهب  
 وعلمه الجدي باشتراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وانما يترقى حيث الطهارة فاذا  
 لم يترج وما يظهر به والصلاة به وحده لا تجزى فيخرج كله **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** عدوان من غير  
 تقدير في الاصل اي نرج عدد وكذا يقال فيما بعد **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** من محمد كل موضع فيه نرج لا يترج  
 اقل من العشري لانه اقل ما جابه الشرع من اللقاه يراه وهذا الترح لتكلمي القلب لا للتطهير  
 حتى لو نوض منها من غير نرج جاز **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** قيد بالتوان لان غيره من النجاسة  
 لا يتأتى فيه التفصيل ولا الخلاف بل ينجسها من وقت الوجدان فقط والمراد الحيوان الذي غير كمال  
 كما مر **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** اذا كان متعظا او متفحفا **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** وقت وقوعه جدارة غيره  
 موته بدل وقوعه وهي الاولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم اوطن فلا يستدل ويقتصر الحكم من وقت  
 بلا خلاف **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** دليل قاطع ان العبد لا في حد التمام في الانتفاخ ونحو ثلثه ايام

الحصول

الحصول ذلك في مثلها غالب الا ترى ان من دفن بغير صلاة يصلي على قبره الى ثلاثة لا بعدها وعدم الا  
 نقاط دليل على قرب عهده فقد روي يوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا تضيق وامر العباد  
 بخاط فيه **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 الثياب ووقع الشك في الميزل واليقين لا يزول بالشك **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 وهو الطهارة من الحدث والنجس ووقع الشك في المانع وهو اصابة ذلك الماء والصلاة لا تبطل -  
 بالشك **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 على قولها لانها لا يوجدان غسل الثياب اصلا **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 لجواز انه سقط فيها ثياب في الحال او القمعة الرمح او بعض الثياب او الصبيان او الطيور حتى في اليوسف  
 انه فلا كان فولي كقول الامام الى ان كنت جالسا في بستان فرائت حدة في مقارها جيفة فصل  
 حنثا في البئر فزجت الى قول محمد **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 لان الماء لم يلغ فليكن لا ينجس عنده بدون ظهور اثر ثوبه لانه بصيحه في الخارج بخلاف الذي حتى ان  
 الثوب ان كان مائلا هو وغيره يستوى فيه حكم الدم والتي قال البرهان الحلبي الحكم بالاتصاف  
 فيما اورد على ثوبه نجاسة اعانتي في الرطبة اما اليابسة فينجس ان تجزى وقت اصابته عنده وكذا  
 عندها اذا يتأتى ان يقال انها اصابته تلك الساعة بعد يسيها الا ان يكون الزمان متمم ليلها  
 بعد الاصابة وهو تفصيل حسن **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**  
 في اقوى سننه كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع الجرا وغسله يعني مطلقا والجرا  
 ما يخرج من البطن يقال نجس والجني اذا حدث امر مغرب وقال الرازي مشق من الجوع يحق  
 القطع يقال نجس الشجرة وانجستها واستجستها اذا قطعها لانه يقطع عنه الاذ  
 بالاء والجرا هو قبل من الجوة وهي الارض المرتفعة لا تتأثر بها ولا يرتفعون بها وتجا فيهم  
 عن ذلك الموضع والفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنفا ما قاله في المقدمة الغزنوية  
 من ان الاستنجاء استعمال الجرا والماء والاستبراء نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى  
 يستيقن بذهول اثر البول والاستنفا هو المعاودة وهو ان يدلك بالاجاج ارجل الاستنجاء  
 او بالاصابع حال الاستنجاء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة هذا هو الاصح في الفرق بينها **قوله**  
 نحو لما ظهر انه يكفي فيه ثلاثا وهو الذي يفيد كلامه الاتي والظاهر خلافه وجز  
**قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا** **قوله** **وَأَنشَأَ عَقْرِيهَ عَيْنَاهَا**







وانضم عليه جارحاد فوثق في جملته **لا يبرر** فمقتضى جود صحة العدد والعدد الكائن وشار  
 به الى ان في العدد للعهد وهو لامة ولا فطاعة يصدق بالاثبات قوله **فكون العدد** وسب  
 لا يظهر تفرقه على ما قبله الا بعبارة من تمام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل اوجاهة والوجوب  
 في تركب الله وسبى وهو لا يستجاب ولو قال لانه يحتمل الدب لكان اظهر قوله فانه **لا يبرر**  
 اي لا يحتمل لما قبله على نفي وجوب الاستجاء وعلى نفي وجوب العدد فيه قوله **بعض** بالكلية عند  
 حاشية لا حاجة الى هذه العناية قوله **لا يبرر** يحصل بها على الوجه الاكمل قال الشيخ كالدين  
 في الهام عند قول الهادي لانه المقصود هو انشاء فينبغي ان لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في  
 الكتب بخلافه بالمراد في الشئ واد باده به في الصنف وفي الحق المقصود انشاء فيختار ما هو  
 الا بلفظ والاسم عن زيادة التوثيق كما في الحلبي وقال الرخسي لا كيفية له والقصد الانشاء كما في  
 السراج قال ابن ابي حجاج وهو الوجه في الكل **قوله وكيفية الاستجاء** اي في الرجل قال ابن ابي حجاج  
 ينبغي ان يشترط في الرجل محبوب والمختص فيلحقها بالمرأة وينبغي ان يكون المختص في حكم الرجل اه  
**قوله وبالثالث من قدم الى خلف** ذكر ابن ابي حجاج عن المقدمة القرينية انه يجب بالثالث للرجل  
 ان يبتدىء بالجانب الايمن ثم الايسر وهذه كيفية في كل المائط وما كيفية في القبل فهو ان  
 يأخذ ذكره بشماله ما رايه على نحو الجرح ولا يأخذوا حداثتهما بعينه فانه خطر جعل الجرح  
 عتيقه وامر الاكوب بشماله فانه تعذر امتك الجرح بعينه ولا يحركه لانه امر في العكس  
 وتعبه الزاهدي بعد نقله بان في حال الجرح عتيقه فلا حرجا وتكلمنا بل يستجني بحدار  
 ونحوه ولا فياخذ الجرح بعينه ويستجني بباريه بريد الله كتم اليسر ولا يريدكم العصر **قوله**  
**خشية تلويث فرجهما** قال ابن ابي حجاج هذا انما يتم في حق من لم يفرج ما فرجه **قوله يفرجه** ولا  
 هكذا وقع هنا والذي يفسر عليه السيد يد به بالتشبيه وجرى على كل طائفة من المذهب  
 وورد في حديث بعدة جهاد والمراة ان يفسرهما الى الرغبتين قوله **ثم بذلك الحل** بالما الذي في المظهر  
 انه يجب موضع الاستجاء بيمين اصبع مرارا وبغسل الاصبع كل مرة حتى يزول نجاسة اي عيبها على الحل  
 ولا بد ان الاصابع من اول الامر لا يتناول الحل ثم يغسل الماء فيلحظ ويغسل الماء على الحل برفق  
 ولا يضرب بعنف كما في المعصيات ولا يشترط عدد للغسلات على ما هو الصحيح من تفويض ذلك  
 اليه ويجب الماء قبله ثم يزبد ليكون اظهر كما في خلاصة قوله **ان احتاج الى** وان لم يحتج  
 فلا حرجا عن زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لانه الضرورة تدفع بها ويجيب الظاهر بغير ضرورة

لا يجوز

ابرر في كماله لخطب الاختيار وفي مقدمته الغزوية ويفسر بالكن والاصابع او كانت الى  
 ستة فاحشة او بالاصابع ان كانت قدر المقعدة او قل ذكره ابن ابي حجاج وحاصله انه يفضل  
 ما يحتاج اليه ولا يبرر يد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره ثم اذا غنى تكاح اليد ولانه  
 يورث الباسور وما قيل انه يدخلها فليس بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي قوله  
**ويصعد الرجل الخ** هي طريقة لبعض الشيوخ والذي عليه غايتهم انه لا يصعد بل يرفعها جملته كما في  
 القهستاني والسراج قوله **ثم السبابة** اذا احتاج اليها على هذا الشرط مقدمه قريبا قوله **ولا يقصر**  
**على اصبع واحدة** ولا يستجني بظهور الاصابع او بروسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني ولان  
 تركب النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح قوله **والمرأة تصعد بفسرها الخ** ذكر الزماني في  
 شرح المقدمة للشيعة عن المرعشي انه يكفيها ان تفصل راحتها هو الصحيح وفي الهندية هو المختار  
 وفي السراج هو قول العامة وقيل يستجني برؤس اصابعها لا احتاج الى تطهير فمها الخارج ولا يحصل  
 ذلك الا برؤس الاصابع ورجحه ابن ابي حجاج قال والاستمتاع به هو محرم لانه فيما يظهر ان يكون بالاصبع  
 دخال في الفرج **قوله** اخذ في القبل والدبر بايها يبدأ فقال الامام الاعظم رضي الله عنه  
 يبدأ بالدبر لانه اهم ولانه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو شاهد  
 فلا فائدة في تقطير القبل وعندهما بالقبل لانه اسبق والفوق على الاول **قوله حتى يستغسل** اي  
**تحت الكربة** اي من الخيل وعن اصعبه التي استجني بها لانه الرخصة انما للنجاسة فله طهارة  
 مع بقائها الا ان يشق والناس عنه غافلون قالوا وبالع في الاستجاء في الشئ فوق ما يبالغ  
 في الصنف لصلاية الخ في الشئ الا ان يستجني عما حار لانه يرخى الخجل ويسرع بالازالة فلا  
 يحتاج الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستجني عما بارد لانه افضل وانفع كما في المناوي  
 وغيره وافضل منه لشقته وانفعيته لتقطع الباسور **قوله** **فيل يبدد** اي **فيل يبدد** في غير الموسوس بغير الوك  
 جملته للصنف مقابل للصحيح والذي ذكره غيره ان الصحيح محلله في غير الموسوس فهو استئناس  
 من الغافل به لا مقابلة افاده السيد وغيره **قوله بقدر الامكان** مقتضى بقوله ببالغ **قوله حفظ الصوم**  
**عن الف** وفي الخلاصة من كتاب الصوم انما يفيد اذا وصل الى موضع الحقنة وتل ما يكون ذلك  
 اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في كتاب الصوم بذلك خلاص انتهى وما قيل انه  
 لا يفسد عند حفظ الصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالفساد شي الى داخل اصلا  
 افاده العلامة نوح في السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم ففعله لا يقوم حتى ينشفه







وترجمهم فهو مصدر مضارع معنونه وانما كان ذلك موضع تكسيف فيه العذرة ولا يذكر فيه اسم الله  
 تعالى قوله ويكرهون **استقبال القبلة** تعددت الرواية عن الامام في هذا الحديث فروى عنه المنع مطلقا  
 وهو من الرواية كحاشي الفتح والبابية الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة  
 الاستقبال ايضا الا اذا كان ذلك موقفا وبسبب من المنع على ظاهر الرواية فالرواية كانت الرخاء تب عن  
 يكرهون لغيرها فانها لا يكرهون الضرورة واذا اضطر احدكم الى ان يجتاز الاستقبال ولا بد الا  
 يستقبل بفتح فتركه دل على تعظيم عاده لفظ لا في ولا لا عن في شرح الشكاية قوله حال قضاء  
 الحاجة يخرج حال الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبيات هذه جهتا ومذهب الى حنفية واحد  
 ودوا واختلف فيه اصحاب مالك بقوله بن العباس وكراهة ان يجيب والصواب الجواز فان التجرىم  
 انما ثبت بالشرح ولم يرد فيه شيء والاولى ان يقال انه خلاف الاول لما سياتي قوله **واذا رزقنا**  
**شئ من حرامه** اي التجرىم والافه ترك ادب عند الرجل اليها كحاشي الجلبى قوله **وهو باطلا** في  
 اي الحديث مطلق فيعيد كراهة في البيات فالاولى القول ان يقول وهو باطلا في مقتضى النهي  
 ولو في البيات قال في حاشية البيان لان النهي تصلي الجبهة وهو موجود فيهما فالجواز في البيات ان  
 كان لوجود الحائل فالجواز موجود ايضا في الصحراء كالجبال والودية ولان المصلي يقتر مستقبل  
 القبلة ولا يجعل الحائط حائلا فكذلك اذا كانت المورة في بيت لا يجعل الحائط حائلا **قوله واذا**  
**حرف جمل** لا لها قيد لاجلال لا بد منه في المصورة وبحث في نهج رجوبه وقال في النهاية فان لم يفعل  
 لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكان لم يجب لانه وقع مقتضاه السهو وهو فعل واحد ويظهر ان  
 الزاد لا يخاف من الجهة لانه يقع فيها عند مستقبل ثم رأت في الزبلي ما يفيد انه يخفى في ذلك  
 الاختلاف البير قوله **ويكره اساك البصر** الخ كل ما كره الباطن فله كرهه ان يفعل بصغير فيكره  
 اساكه حال قضاء حاجته نحو القبلة وعن القرني ونحو ذلك ويجزم احصائه والباسه مجرما والام  
 على الباطن الفاعل به **قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر** اطلاق الكراهة يقتضي التجرىم  
 وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما تجردى منه لا يكره بخلاف القبلة  
 وعليه نفس العلامة جوبل في شرح مقدمة اليك البت وذكره الاستقبال يفيد انه لا يكره استقبال  
 رجليه قوله **ويكره ان يمشي** ان يمشي لا حول للركبة الذي معها كحاشي السراج وغيره قوله **ويكره**  
 الرجوع في الاستقبال ومثله الاستدبار ان كان عليه ما كانا جرد الوجود غلة البول فيه بخلاف  
 ما اذا كان جافا قوله **ولو جاز** ينبغي ان يكون في الركود مكرها تحريما لانه حاشية ما يفيد حديث

في نسخة من مبرج على لندوى في شرح  
 سلم يجوز الجماع مع

لا يبول

لا يبول احدكم في ثياله اثم وفي الجاري مكرها تنزيها لقرابتهما بحر من تحت المياه قال بعض الخدق  
 والظاهر الفصل في الركود في الليل منه يكره لانه ينجس ويحس الطاهر حرم وفي الكثير يكره تحريما  
 والنظر فيه كالبول بل افتح وعن ابن جبري كره قضا الحاجة في الماء بالليل مطلقا خشية ان يؤذيه الجن  
 لما قيل ان الماء بالليل ما واهم قوله **وبقرب بئر ونهر وحوض ومصلى عيذ وقابلة وخيمة** وفي الدواب كحاشي الدار  
 وغيره لانه يكون سببا للمعنى وينبغي ان يلحق بذلك مصلى الخنازة كذا يجتبه بعضهم وهو ظاهر **قوله**  
**والفيل** قال الاميري موضع الشكر في الشتاء كالقطر في الصيف وهذا اذا كان صاحبا واما اذا كان مملوكا  
 فيجزم فيه قضاء الحاجة بغير اذن ماله كحاشي شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه فيبدله لا كراهة  
 ههنا فيما لا حاجة اليه **قوله ويجزى بغير الجيم** واسكان الحاء في الارض والجذر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يبولن احدكم في حجر رءاه ابودود والناسي **قوله لا ذية** ما فيه يصح لقباره مصدر امضا فاعلى في فعله  
 والى فاعله وقيل انها مسكن الجن فقد نقل ان سعد بن عبادا لخر جي بال شجر بارض حوران  
 فقتله الجن **قوله والطريق** ولو في ناحية منها قوله **ان تعو الا عيني** اي الذين هما سبب اللعن والشم  
 غالبا فلما نهى الا عن من باب تسمية حال فاعله مجازا وقيل الا عن جعق للمعوى **قوله لا تلاف**  
**التمر** ولانه ظل شفع به اذا كان يستظل بها **قوله ويكره البول** قال في شرح المشكاة  
 قيل النهي للتر به وقيل التحريم وفي النهاية قال الطحاوي لا بأس بالبول فاعله **قوله لنجسه** غنا  
 بما لا ينجس الشخص به ولانه من النجاسة كما ورد قوله **الا من عذر** روى انه عليه الصلاة والسلام  
 قال فاعله الجرح في باطن ركبته لم يتمكن معه من التعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهر التعود لا مثله  
 الموضع بالنجاسات وقيل لوجه كاذب بصلبه الشريف فان العرب تستشي لوجه المصطب بالبول  
 فاعله كما قاله الشافعي وقال الفرالي في الاحياء قال زين العرب اجمع اربعون طيبا على ان البول  
 في الحمام فاعله دواء من سبعين داء **قوله ويكره في عمل التوضوء** لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن  
 احدكم في مستحبه ثم يقبل فيه او يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن طيب لانه ذلك الموضع  
 يصير كمنقع في قلبه وسوسة بانه هل اصابه منه رشاش ام لا هل حتى لو كان بحيث ويعود منه  
 رشاش او كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه الا بجره الووسوسة  
 حينئذ لا منه من عود الرشاش اليه في الاول ولما ارضه في الثاني ما أدى ماء طهور يمر عليها  
 كذا في شرح المشكاة **قوله وبسبب دخول الخوض** الخ هذا ما في السراج لكن قد ذكر في باب  
 الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لاحد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروى ان محمد



على ربي العابد بن مكلف لميت الخلا بربا ثم تركه وقال لم يكلف لهذا ان هو خير مني يعني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واللفظ رضي الله عنهم اهل ورضاه في غاية البيان قوله ويكره الدخول للخلاء  
ومعه شيء مكتوب في ثاروه ابو داود والترمذي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا دخل الخلاء فرج خاتمته اي لانه فقهه محمد رسول الله قال الطيبي فيه دليل على وجوب تحية  
الاستنجاء باسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اهل وقال لا بهري وهذا سائر الرسل اهل وقال ابن حجر  
استفيد منه انه يندب لمريد المبتدئ ان يخشى كل ما عليه معظم من اسم الله تعالى او يني او يلبس  
فانه خائف كونه لترك العظيم اهل وهو الموافق لما ذهبنا اليه في شرح الشكاية قال بعض الخلفاء  
ومنه يعلم كرامة استعمال محمد ابريق في خلوة مكتوب عليه شيء من ذلك اهل وطشقة تغفر  
فيه لا يبدى ثم يحل الكراحة ان لم يكن مستورا فان كان في جيبه فانه جسد لا بأس به وفيه  
القبول في النية الا فضول لا يدخل الخلوة وفي كنهه مصحف الا اذا اضطر ونرجوان لا يأتى  
بواضطراره وافرجه المحرم وفي الجنب الخاتم المكتوب فيه شيء من ذلك او اجمل فصفه الى باطن  
كفه قبل لا يكره والحرز اولى اهل قوله ويكره كشف عورته قاعا بامتنان الحاجة حتى يدنوه  
من الارض فخر اهل كشف العورة لغير ضرورة لقول انس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا اراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض رواه الترمذي بسند حسن قال الأ  
بيار في شرح الجامع الصغير رحمه الله تعالى في الجيب والارفع بقدر الحاجة اهل وقال الطيبي يستوفى  
فيه الصبر والبيان لانه كشف العورة لا يجوز الا عند الحاجة بعين الضرورة ولا ضرورة قبل  
القرب من الارض وعدم الجوار احد قولين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ  
فيكره اما تحريمها على الخلوة في كشف العورة في الخلوة يستحب له غلبه بعد الفراغ  
وان ظهرت بظاهرة لعل مبالغة في التغطية قوله وذكر الله الي بكره الكلام مطلق حال قضاء  
الحاجة والحجامة الحاجة تقف بالتأخير تحذير نحو اعلم في سقوطه فيجد اذا غطى الخ  
وله ان ينصل ذلك في نفسه في غير تلفظ بكه قوله ولا ينظر لعورته فانه خلاف الادب  
وكذا الاولى عدم نظرها حد الزوجين الى عورة الآخر وكما يندب له الاستئذان بغطية رأ  
سه وحقق صورته قال علي رضي الله عنى أكثر النظر الى سواته عوقب بالسيئات اهل وقيل من أكثر  
مسها بتمنى بالزنا قوله ولا يخرج فانه يورث الشبهان وهو مستقذر شرعا ولا داعية لم  
قوله ولا يفتق لانه يصغر السنن قوله ويحتمل لاملا منه بالرائحة الكريهة قوله ولا يكره

لا تفتق ح لانه محل حضور الشياطين ولا يقبل فيه مالا حاجة اليه قوله ويكره جرحه ح س  
لا يفتق عن الفكر في اياتها وليس هذا محله قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد وروى ذلك  
عن لقمان الحكيم ولانه على الشياطين فيسحب الاسراع بالخروج منه قوله عن الاذى اي عن محل  
الخروج منه قوله بخروج الفضلات تعلق باذهب وقوله حبسها تعلق بالمرضة قوله غفران  
منصوب بخروج اي اطلب منك غفرانك اي ستر بني او عوره وهو من باب حنات  
لا يبرر سيئات القريبين قوله وهو كفاية عن الاعتراف فكأنه يقول يا رب اغفر لي ما  
تصرت فيه من الوفاء بشكر هذه النعمة قوله نعمة الاطعام اضافته لبيان قوله وتصريف خا  
صية الغذاء اي في البدن قوله وتسهيل خروج الاذى عطف على الاطعام قوله سلامة البدن على الخلل  
قوله او عن عدم الخ عطف على عن طوع اي والاعتراف عن القصود النافعة عن عدم الذكرا ومن معنى  
البا اي القصود الثابت بسبب عدم الذكرا في تلك الحالة فصل في احكام الرضوة الصحيح ان  
الرضوة ليس من خصائص هذه الامة وانما الذي اختصت به هو الفرة والتججيل ذكره العلامة نوع  
في شرح الشكاية ينبغي ان تحقق الفرة والتججيل بالانبياء وهذه الامة من بين سائر الامم اهل  
وفرض بحكمة ونزلت ايتها بالدينه تأكيد بالوحي المستقر على توالي الازمان وليتأتى خلا  
العلماء الذي هو رحمة قوله مصدر لوضوء واسم مصدر لتوضأ كما في عليه ابن هشام في  
التوضيح قوله وبفتحها فقط ما يروى به فالفتوح من ترك بين المصدر والالة قوله وسن  
والنظافة الاولى ان يقول وهي الحن والنظافة كما فعله السيد قوله نظافة مخصوصة  
الاحسن ما قاله العيني انه في الشرع على الاغصا الثلاثة ومسح الرأس اهل لان النظافة  
لا تظهر في مسح الرأس قوله وفي الاخرة بالتججيل في الابدك والارجل والاوى زيادة الفرة قوله  
لمتقيام بخدمته ر على الطرفين قوله لانه قد منه عليه ولانه جرمه وكثرة الاحتياج اليه  
قاله السيد قوله ولم سبب بينه بقوله وسببه استباحة مالا يجل الابه الى الخلل حكمه واما شرطه  
فسيأتي تفصيله الى شرط وجوب وشرط صحة قوله وضوء عقد لها فصلا على حدة وقسمه  
ثلاثة اقسام فرضا ووجبا ومنه وباقوله وهي فرضه الوضوء قيمان قطعي وهو ما ثبت بدليل  
قطعي موجب العلم اليقيني ويخبر جاحده وخفي وهو ما ثبت بدليل قطعي كفى فيه شبهة ويسعى  
عليها وهو ما يفتقر الى حوز يقوئه وحكمه كالاول غير انه لا يكره جاحده فانه نظريه الى اصل الفعل  
والسبب كان في الاول وان نظريه التقدير كان في الثاني واعلم ان الادلة اربعة انواع الاول قطعي















صاحب المصنف انه غير مستوفى ورده ابن ابي حجاج بانه مستوفى وسندل عليه بعدة احاديث تبيده قال والذي يقتضيه الاحاديث انه اذا اراد غسل اليدين منفردة ببدن اوله يصيب اليدين علىهما ثم يغسل اليسرى منفردة ايضا ويكسرها مع اليمنى ثانيا وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل من غير تفريق يصيب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معا ولا غل في جواز الكل والقره في الجهر في اليمنى على الخاري حل الا فضل الجمع ام التفريق خلاف بين العلماء **قوله** في بند الوضوء فتدبره شرط في تحصيل السنة لانها لا تنظر في قيدا بتفصيلها كما كان في الايضاح وغيره والمراد بالظاهر انما المتبستان ولو قلت النجاسة تفصلها على وجه لا يفسد الماء فاني فان افضى الى ذلك تركه حق لولم يمكنه الاغتلاف بشئ ولو عمدت الى ابعده يتم على ولم يعد كما في القمستان وغيره قال في الكافي وهذا الفصل سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ انه لا ذهب وابعد الرخصي فقال والاصح عندى انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي **قوله** وسكون السبب للمهابة وقسم ويقال بالصا وقال العلامة قاسم في شرح النقاية ولقد احسن في قال

**قوله** وسكون السبب للمهابة وقسم ويقال بالصا وقال العلامة قاسم في شرح النقاية ولقد احسن في قال  
فقط على الابهام كوخ وما يليه من نصه كوخوع والرمع ما وسط  
وغظم على ابيهام رجل ملقب به يوع في هذا العلم واحذر من الغلط  
**قوله** وسواء استيقظ من نوم او لا فانه مسح عنه عليه الصلاة والسلام انه غسل يديه حال اليقظة قبل ادخالها الاواني والشرط في الحديث مخرج المائدة فلا يعمل بغيره **قوله** فانه لا يدري ان يات يده اى اوت يده فلا يختص يوم الليل وجعله الامام احمد قاصرا على نوم الليل  
وهو نوم النهار **قوله** وان لم يكن امالة الا ان كيفية الغسل على ما ذكره اصحاب المذهب انه اذا كان  
الا صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه لا يرفعه بشماله ويصيب على كفه اليمنى فيغسلها ثلثا  
ثم ياخذ الا باليمينه ويصيب على كفه اليسرى فيغسلها ثلثا وان كان الا كبيرا اجبت لا يمكن  
امالة وان كان معه الا صغيرا رفع من الماء بذلك الا ان يغسل يديه كما بينا وان لم يكن معه الا  
صغير يدخل اصابع يده اليسرى مضومة بين الكف ويرفع الماء ويصيب على كفه اليمنى ويدلك  
الاصابع بعضها ببعض يفعل ذلك ثلثا ثم يدخل يده اليمنى في الا بالثالثا ما يلي ان شاء يفعل  
باليسرى كذلك **قوله** صارا مستعملين في الخاينة ونفسها الحديث والجنب اذا دخل  
يده في الماء لا يغترف وليس عليها نجاسة لو بفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب واذا دخل يده  
الى الحرق لا يصير الماء مستعملا وتقيده في الخاينة لا يغترف اى بنية فيغسل يده انما الغسل

يصير

يصير الماء مستعملا وبه صرح في الدر حيث قال فلو دخل الكفان اراد الغسل صارا مستعملين  
وان اراد الاغتلاف لواه واعلم ان الحكم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو التلويق ايده  
لكل الماء ذكره السيد ومعنى الاغتلاف نقل الماء في حوله اعم اذا صار في يده نوى به التطهير  
**قوله** والتسمية ابتداء عند هاتين السنتين المذكورتين هو ما في الميسر ومحيط رضى الدين والخصية  
وغيرها واختاره القندوري والطحاوي وصاحب الكافي وصححه لم غينك **قوله** صلى الله  
عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ سورة ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابو داود والترمذي  
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكان وجهه ضعف  
الحديث والظاهر انه لا يزل عن درجة الحسن لا اعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان  
حجة حتى ان الكمال اثبت به الوجوب كما ان وجوب الماشية ثبت عنه واما تقييد كونها في الابتداء  
فدليله ما روى عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى ظهره صلى الله تعالى  
ثم يفرغ الماء على يديه **قوله** لا تحمله السنة وفي السراج انه ياتي بالليل يغسل وضوءه عنها وشبهه في  
الجوهرة اى ليكون ايتا بالندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انها عند غسل كل عضو وضوء  
ذكره السيد **قوله** بخلاف ذلك فانه اذا ما بها اثباته تحصل السنة في الماء والبارك كما ذكره الحلبي  
متعبا الكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم الخ الاولى في  
الاستدلال ما ذكرناه انما **قوله** فانه يظهر جسد كله الخ لعل التمرة تظهر في كثرة التراب وقلة  
ولفظ هذا الحديث ويعين البسلة ولذا قال في المحيط لوقال حولا الهالا الله يصير مقبلا السنة  
قال ابن ابي حجاج ويؤيده حديث كل امرئ يد وفيه ذكر الله احد فلو كبر او حل او جحد كان مقبلا  
للسنة اى لصلتها وكما لها بما سبقت ذكره السيد **قوله** بسم الله العظيم الخ اى بعد اتيانه بما  
لنعوذ قاله البرقي **قوله** والحمد لله على دين الاسلام الذي في الجبازية والحمد لله على الاسلام  
**قوله** وقيل الافضل الخ في البناءة عن الجبتي لوقال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله  
على الاسلام فحسن لورود الآثار اى بعد التعوذ **قوله** ويسمى كذلك قبل الاستسجاء اى  
بالصفة المقدمة على الخلاف والذي سبق انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخوة قال  
بسم الله اللهم ارحمني من الجن والنجاسات اه واغاي يسمى قبل الاستسجاء له بالحق  
بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على الاستسجاء بالما وبه قيد الرتلقي والاطلاق  
اى كمالا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة



ذكره السيد توفه وورد لاول ان فلاحا في ان قد برضا في قوله لا مرتهم بالار وكذا عند كل  
 صلوة الخ هذا لا يدل على هذا بل هو الذي يدل على هذا رواه في رواية اخرى عند كل  
 وضوء وصحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا في كتاب الصوم فلو ذكرها لكان مقتضاها  
 عليها كان اولى قوله **ونفي ان يكون لنا في عبادة بعضهم** والسبب به ان كان يابسا  
 وغسله بعد الاستمالة لئلا يستاك به الشيطان وان يكون من شجر لم يكون قطع  
 البلغم وان لم يصدروا هذا للطعام وافضل الاركان ثم الرميون ويصح بكل خور والاركان  
 والغضب لغرضهما وان يكون طول شهر مستغلة لان الزاير يركب عليه الشيطان اه قوله  
 لان الاجتهاد به سنة ايضا عند المصنفه كذا في الاما وهو مختار شيخ الاسوم في مسوطة  
 قوله **والى الصلاة في الاستجاب في ذلك** اذا من خروج الدم والا فلا قوله **لقول الامام انه**  
**من سني الدين** اختلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء والصلاة او الدين والمثلث اقوى  
 وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح البخاري وقوله في الهداية الاصح انه مستحب  
 يعني في الوضوء لا مطلقا وعلمه الكمال بانه لم يرد ما يصرح بما خليه النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
 عند الوضوء ثم قال فلحق انه من سني الدين اه ولا يستحب لمن يؤذيه المواقبة عليه في فعله  
 احبانا كما يحسنه ان يبرح قوله **ومنه يحصل الخ** اي فيترتب عليه الثواب الموعود وقوله  
 عند فقده لا عند وجوده في الحكا في قوله **يجزئ من السواك الاصابع من اليد** قوله  
**المنسوب بالسياسة والادبام سوال** المتبعين الدالك باليد ذكره في القاموس في جملة  
 معاني وكيفية كما في ابن امير حاج ان يبدى بالادبام من الجانب الذي يستاك فوقا وتحتا  
 ثم بالسبابة من الابد كذلك له قوله **ويقوم المالك مقامه** للمسلم انه لا يحصل  
 الثواب لمن الا بالنية ثم الظاهر ان لا يؤمر بالمال في ابتداء الوضوء كما السواك الرجال  
 ويحرم قوله **والسنة في اخذه ان يحمل خنصر يمين الخ** ناقشا ذلك العلامة نوح وقال  
 ان لفظة في الاحاديث الاجتهاد من جهت اليقين واما كون السك باليمين فلا ينبغي ان يكون باليسار  
 لانه من باب ازالة الاقدار وفيه انه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام ويستحب ان يدلك  
 الاسنان ظاهرها وباطنها واطرافها والحنك وهو باطن اعلى الفم من داخل والاسفل من  
 طرف مقدم اللبني واخرج البخاري عن ابن موي الاشعري ايت النبي صلى الله عليه وسلم فوجرت  
 يستاق بقوله الخ والسواك في فيه كما به يتهرع توه ولا يقصه في ولا يقصه لانه

بورت

تفسير في تفسيره

بورت الحمى ويكره بؤذ ويجرم بذى سم ويتبع الرقيق السعال من الدم فانه مانع من الدماء والبرص  
 ومن كل داء حولت قوله **وجمع العارف بالله تعالى الخ** من فضائل ما روى الاية عن علي وابن عباس  
 وعطاء رضي الله تعالى عنهم اجمعين عليهم بالسواك فلا تغفلوه وادعوه فان فيه رضا الرحمن و  
 تضاعف صلواته الى تسعة وتسعين مصفا الى اربعائة ضعف وادعاه ثورث السعة والنفق  
 وتيسر الرزق ويطلب الغم ويشد الله ويكن الصداع وعروق الراس والبلغم ويقوى الاسنة  
 ويجلو البصر ويصحح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرجل فصاحة وحفظا وعقلو ويظهر القلب  
 ويزيد في الحسنات ويغفر الملائكة وتضاعف له نور وجهه وتضاعف له المصلاة وتغفر  
 حلة العرش لعاقله اذا خرج من المسجد وتغفر له الانبياء والرسل والسواك مسطرة للشيء  
 مطردة له مصفاة للذهن مصفحة للطعام مكرمة الولد ويجزئ على الصراط كما البرق الى طغ  
 ويطيئ الشيب ويعطى الكتاب باليمين ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من  
 الجذ ويذهب الوجع ويقوى الظهر ويذكر الشهادة ويسرع الوقوع ويبسط الاسنان  
 ويطيب النكهة ويصفي الخلق ويجلو اللسان ويزكي الفطنة ويقطع الرطوبة ويجدد البصر  
 ويضاعف الاجر وينقي المال والاولاد ويعين على قضاء الحاجج ويوسع عليه في بصره ويؤنس  
 في الخداه ويكتب له اجر من لم يستك في يومه ويفتح له ابواب الجنة وتقول له الملائكة هذا  
 مقتد بالانبياء يتفقدوا ثارهم ويلتص بهم في كل يوم ويغلق عنه ابواب جهنم ولا يخرج من الدنيا  
 حتى يسقى شربة من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرقيق المقوم واعل هذه انه مطهرة  
 لفهم مرضاة الرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها من نوح وبعضها موقوف  
 وان كان في اسنادها مقال فينبغي العمل بها لما روى من بلغته عن الله ثواب فظليه اعطاه الله  
 مثل ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكورات يرجح البعض قوله **وهي اصطلاح الخ**  
 والارادة والمجيب بشرط فلو شرب الماء اجراه ولو مصلا كما في الفتح تكي الافضل ان يجبه  
 لانه ماء مستعمل كما في السراج قوله **وهو لغة من الشق** يحرك من باب فب الشق قوله  
**واصلوا الخ** افاد ان الجذب مرجح الانعكاس شرطافيه شرعا بخلافه لغة فهو قوله **ولا**  
**يصح التلبيث** بواحدة اي في الاستنشاق قالوا بكيفية ان يتقضم في يستشق في كف  
 واحدة لما صح انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك اي بغوته اكمال السنة وحسن ما يقال  
 في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز كما في العيني على البخاري ولو عكس لم يجزئه

الاصح ما هو مطهر ولا ياتي به طالت طالت عند بعض روجه  
 الا في صورة التي ياتي فيها الا في بعض الصور  
 الا انما لا يخرج من الدنيا



عن السنة ولا عن العرض في الجاية بالنظر الى المصلحة والفرق ان المصلحة على بعض الاما فلا يصح  
 الا في مستحق غلوف الان في الجوهرة والشرع لا يله وغيرهما قوله والمبالغة فيهما هي سنة  
 في الظاهر بين على المعتمد وقبل سنة في الوضوء واجبة في الفصل الا ان يكون صاحبها من الهبة  
 عن الميتة وشروط الشريعة عن صلاة البقاي والاعمال المفضلة والاستشاق سنتان وتتميمات  
 على سبع سنن الترتيب والتثليث والتجديد وفعلها باليقين والمبالغة فيهما بالبر والاعتناء بالامانة  
 في تقديمها على العرض اختار وصف الا لان لونه يدرى بالبصر وطوبى للعلم ورجحه الذي قدما  
 لا اختيار حال الا بعد الرؤية قبل فعل العرض به وقد تمت المفضلة لشرف ما دفع العلم كما في ابن امير حاج  
 قوله **وهي بصلح الاما لراس الخلق** الخ هو ما في الخلاصة وقال الامام خواجه زاد في المفضلة الف  
 غرة وهي تروى لما في الخلق وفي الاستشاق ان يجذب لما بنفسه الى ما اشتد من افقه اهل قال  
 في البحر وهو لا ولي والاستشاق مطلوب والاجماع على عدم وجوبه والشيخ ان يستتر  
 بيده يسرى ويكره بعينه لانه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره كونه البدر الغني والاول ان  
 يدخل اصبعه في غده وافقه قهسما في قوله **والصالح** اي مطلقا لم رسوم نفل **قوله حنية**  
**فان الصوم** فهو مكره كذا في وقت ثقي ومضنه قوله **وبين في الاح** مقابلة قوله **باب حنية**  
 ومحمد يفضلانه **قوله** وهي قوله **ابن يوسف** واصح الروايتين في محمد **قوله** كان **بجل** لحيته ولحيته  
 الشريفة كانت كنه غزيرة الشمر على الله عليه وسلم قوله من جهة **لا** في قوله ويكون النع الح  
 عنقه كما في الهنداء و**ابن** مير حاج وغيرهما اي حال وضع يده على ظهره في غناه حال  
 تحليل كما في الجري واذا حلت ما ذكر فلا وجه الاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الاستخار **قوله**  
**بكن** ما فمطلق يكون الذي قدره الشارح **قوله** وقال **هذا** امر في رجلي قال في الفقه وهو مضم  
 عن نفل صريح الواظفة لانه امره تعالى حامل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعلية الامر في **قوله** ولانه  
 لا كمال العرض اي السنة وذكرنا غلبا رايها ما مودة وعبارته في الشرح اول حيث قال  
 وتكون السنة كمال العرض في محله ودخلها ليس بجعل لا قامة فلا يكون التحليل كما لا فلو يكون  
 في سنة **قوله** لرواية **ابن** في الحديث المتقدم قوله **وفي الرجل** باصبع من يده بينه  
 الراهي في الغنية بان جلال خنصر يده اليسرى يبتدى من خنصر رجله اليمنى من اجل وختم  
 بخنصر رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه الكيفية في الروي والكمال هنا ما قسمة  
 وكذا لا من امير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك **قوله** ونحوه قال في الشرح وما هو في حكمه  
 اه اي

اه اي وهو لما الكثير والظاهر انه في الاما الكثير الراكد لا يقوم مقام التحليل الا بالتحليل وحيد  
 فلا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوته يدخل الاشياء **قوله** **وبين** تثليث  
**الفصل** اي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الصلوات المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى  
 فرضي والثلاثان بعدها سنتان مؤكدا على الصحيح كما في السراج واختاره في البسوط  
 وايداه في الزهر بانه لما نوصا على الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من نوصاه اعطاه الله كفايا  
 من الاجر فعمل للشانية جزاء مستقلا فهذا يؤيد ان يستقلا لها الا انها جردت حتى لا يثاب عليها  
 وحدها ولو اقتصر على مرة ففيه اقوال ثلثها انه ان اعتاده اثم والا لا واختاره صاحب الخلاصة  
 وحمل في الزهر بجمع التولي في المطلقين عليه والمرد اثم يسير فواقين ترك السنة وترك الواجب  
 قاله ابن امير حاج **قوله** **فقد** تعدى يرجع الى الزيادة وقوله **وخطم** يرجع الى نقصان فالشتره  
 مرتب **قوله** **الضرورة** بان زاد لها قيمة قلبه عند الشك فلا باس به ما ورد في ما يربط  
 الى ما لا يربط وما قيل انه لو زاد بنية وضوءا فلا باس به ايضا لانه نور على نور منعه في البحر  
 بان تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل ان يؤدي بالاول عبادة مقصودة من شتره كالصلوة  
 وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكره لانه اسراف محض وقوله في الزهر بمحل  
 عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مرارا بعيد جدا ولم يقل به احد افاده  
 بعض الافاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجد ما يكفي التثليث وقيل بالنقل  
 لان السج لا يسن تكراره عند ما كما في الفتح وفي الحاشية وعندنا المصح ثلاث مرات ثلاثا ميا  
 لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا ادب قال في البحر وهو في محال المحيط والمبدع انه يكون  
 محال الخلاصة انه بدعة اذا لا يلحق على الكراهة **قوله** **مرة** فاد في الهداية وما يروى من التثليث  
 محمول عليه بناء واحد وهو شروع على ما روى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البحر  
 رواية الافراد على التثليث وله كيفية متعددة وردت بها الاحاديث ذكرنا منها في البنا  
 واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي عبارة رواية محمد في موطأ  
 عن مالك صحيح من تقدم راسه حتى ذهب بهما الى قضاء ثم مدحها الى المكان الذي منه بدا ومن  
 ثم قال الربيعي والظاهر انه يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمدحها الى قضاء على وجه  
 مستوعب جميع الرأس ثم يسبح اذنيه باصبعيه اه واختاره قاضي خاز وقال الاهدك  
 هكذا روى عن ابي حنيفة ومحمد اه قال في الحاشية ولا يكون لما بهذا مستوعب ضرورة



اقامة النية احرى وما في الخلاصة وغيرها من انه يضع على مقدم راسه من كل يد ثلاث اصابع  
ويصلها بهما يديه وسبائقيه ويجازي بطن كفيه ثم يضع كفيه على حاجبي راسه ففيه تكلف وثقة  
كما في الحامية بل قال الكمال لا اصل له في السنة قوله **كبح الجيرة والنيك** اي والخف فانه لا يبين  
فيه التكرار قوله **لان وضعه** اي المصحح اي بخلاف انصل فانه يثلث للتشخيص قوله  
**ويسبح** لا ربي ما يسبح طاهرها بالا بهاني ودخلها بالسما بيني وهو المختار كما  
في شرح ويدخل المصير في جريهما ويحركهما كما في الخبرين الاولين في السلام قوله مع بقا  
**البلاء** اعم فانه اذا رفع النعامة بهما فلا يكون معها السنة الا بالجد يد قوله **وسين** الاول  
هو ترتيبه على العضو مع اسالة ما ذكره الخوري في بحث الفعل وفي الزهر عن سنية الصلي هو امر  
اليد على الاعضاء فله في المرة الاولى هو قال اي امير حاج لعل التقييد للمرة الاولى اتفاق  
مع انها ثابتة في الوجود على ما بعدها فهي به اولى لان السبق من اسباب الترجيع هو وليس  
الدليل فرضا الا عند مالاب والاوزاعي فانها شرطاه في صحة الوضوء والفعل قوله **لفعل** صلى الله  
عليه **ولم** اي اياه والمفعول كخوف وقوله بامر اريده تصور للفعل قوله **قبل جفاف** السابق  
بان بفعل الاخير قبل جفاف الاول وفي السيد تبارك شارح هو ان يفصل العضو الثاني  
بن جفاف الاول احرى فاعبر الثاني مع الاول لا الاخر مع السابق وهي طريقتان وفي  
شرح من الخواص بتجفيف الاعضاء قبل غسل القدمين لا بفعل لان فيه ترك الاول قال في  
البحر اي بخلاف بعد الفراغ فانه لا يابن به ويحقق الاول في الرابض والسني في افاده  
السيد متعبا الخوري في افادته قصره على الرافض قوله **مع الاعتدل** جسد وزمانا ومكانا  
فلو كان بدنه يتشرب للآ وكان الهواء شديدا وكان المكان حارا يجفف لا سيما فلا  
يعد تاركه ولو كان طريا لا يجف في مدة مستطيلة وتالي في الوضوء لا يكون ايا بسنة  
الاولا قوله **وهي لغة غرم الطيب** على الفعل لندا قال الجوهري وهو خلط اصطلاحا باخر كما  
هو دأبه لانه معناه الشرجي واما معناه لغة فليس في كلام اهل اللغة الا انها في  
نوه الشيء قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين قوله **لا يجا** والفعل جزمنا  
الفعل اعم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الامر في عليهما لان المكلف به في النهي  
هو كلف النفس على الرجوع كفي اعتبار النية للمترك انما هو لحصول الثواب لا للخروج عن  
عهدة النهي فان جرد الترك فيها كاف فلا يستحق العيد قوله **او يترك** الرسو ولو نوى الطهارة

يكفيه

يكفيه عند البعض اعتبار الاله باليتم قاله الربيعي قوله **سبحه** من اخرج فالله بهم استحموه  
لجهره مع القلب ولم يرد اللفظ بها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عنه رضوان الله  
عليهم اجمعين قوله **والنية سنة** وقال العذوري انها مستحبة قوله **لان المأمور به ليس الا غلو**  
**ومسح** ارضا فبعد هذه المباركة ان الوضوء للمأمور به لا يشترط له النية قال الخوري والتحقيق  
ان الوضوء للمأمور به يمارى بغير نية لان المأمور به حصوله لا تحصيله كاشترط وفي  
الاشباه عن بعض الكتب الوضوء الذي ليس بغيره ليس بغيره ولكنه مفتاح للصلاة اه  
فان اريد بالمأمور به ما يشاء عليه ارتفع الثاني قوله **ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم** الرواحلية  
والظاهر ان نية الرجوع الى النية قوله **لان** بالتراب اي وهو لم يعتبر مطهرا شرعا الا للصلاة  
وتوابعها لا في نفسه فكان التطهير به تعبدا محضا وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح الاول ان  
لفظه ينفي عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء والشرعية ما يتقن عنه من المعاني قوله **وهو كما**  
**نسى الله تعالى في كتابه** فيه ان الآية خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاز التخصيص من فعله عليه  
الصلاة والسلام **توسيق** لغة لا تنسار من غير افادة طلب تقديم بعضها على بعض في الوجود فهو  
كقولك ادخل السوق فاشترى لما خبز ولما حيث كان الماء عذاب الدخول بشرامه كراه  
والدليل لما رواه البخاري وابوداود انه صلى الله عليه وسلم يجمع بينه بذر اعيه قبل وجهه في  
عدم الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء لان الخلاف بينهما واحد وهذا يعلم سقوط قول من قال ونفى ان  
يكون واجبا للمراطة الى اخره قال **قوله وسين** البداءة باليدين البداءة بتقليم اليدين والمذكور وتبدل  
ياء وهي لغة الانصار قال ابن رواحة **ع** باع الاله وبه بدينا **ع** ولو عيدا فغيره شقين **ع**  
وقيل انه صلى الله عليه وسلم على انشد ذلك كما هو عند الحارث بن اسامة من طريق سليمان التيمي  
عن ابن عثمان قوله **في اليدين والرجلين** وهي اعضاء مفضولة في جرح العضو الواحد كالوجه  
فلا يطلب فيه التيمم والعضوان المموجان كالاذنين والخصرتين فالسنة مسحهما معا  
لكونهما سهل قال في السراج الا اذا كان اقطع فانه بيد اباليين منها يعني من الخدين والاذن  
ين والخصرتين قوله **فكون** منتهى الفعل اي والنتي لا بد له من مبداء في العضو وقد فرض غسل  
جميعه فالبداء اوله قوله **كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم** اي البداء المذكورة والكاف للعلامة وجبا  
رته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا **وهي** اوضح واولى قوله **البداءة**  
**في** **ع** واما البداءة في الفعل فبصب الماء على سطح الجبهة فقال ابن ابو حجاج انه ادب قوله من

والمبايعين







سببها لانه يسببها ولا يثبت تسميتها بحسب ما نص عليه في شرح شرعة وخصت بذلك  
ما ذكره شراح مولد ن الله تعالى طائفة ادم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه فكانت  
تلك النور تعلق خلفه تعظم هذا النور في ادم وبنه عز وجل ان يحويه امامه حتى يتقبله الملا  
تكون في حبه ثم قال ادم اللهم اجعل في هذا النور نصيبا فجعله الله تعالى في سبعة  
فصار ينظر اليه وكان ذلك الى ان نزل الدنيا واشتغل بامر المعاش فجعل في ظهره مكانا اولاه  
واعصت سبعة الشرف من وقتئذ وهذا هو في البدن **نوره** يسبب في اي يوم الاعضاء  
بما في قولهم درع سابعة اي سابعة البدن والمزاج هنا لان **نوره** في رزية على الحليم  
**نوره** بدجلها من اي باب شاد ذلك لمعظمه وتكرمه **نوره** صرح جراح في حتم عليه بخاتم و  
حتمه تقطعه ويترتب عليه نورة ثواب **نوره** في ثمنه ونور يفتح الود والمذاذي يوضا به اى  
ملم يكن صاعا **نوره** وقاعد او الخيرة لو يقول عند شربه اللهم اشغني بتغالب وداوي بدوا  
واعصني في الوعد والامراض والاوجاع وفي الهندية يشرب فطرة من فضل وضوءه **نوره** ويشتر  
**بن** احدكم قاعا محمول على غير الخالقي السابقين والمزاج للبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة  
رواية ابنه فالكل قال ذلك اشرو جنت وفي العناية ولا بأس بالشرب قاعا ولا  
يشرب ما شيا وخص السافر ذكره الجاني **نوره** راجع العلم على كراهية تزيين الخ لا تسلم حكا  
ية الاجماع فانه لما تعارضت الاحاديث الدالة على النهي والاحاديث الدالة على الفعل اختلف  
العلماء في التخلص من التعارض فذا قال ان النهي ناسخ للفعل ومن قال بالعكس ومن قال ان النهي  
ليس بالتكريم بل لاعتزله لانه لا يربط لاديني وفعله نسيان الخوف ذكره ابن ابي حجاج **نوره** في  
الراعي من كل ذنب قلله لانه فيه من حيث الاعراض عن كل ذنب **نوره** وقبل هو الذي في  
في عهد المعنى ريادة الماء رة **نوره** بقبول نوبة متعق بالانعام والبالا بالتصوير والمصيبة  
والوراد واوا وعظمه على الانعام لكان اولها افاد بعضهم ان التواب في حقه تعالى معنى  
للمنفعة لها والذي قبلها **نوره** اي المنزهين عن الفواحش وقيل الذي لم يذنبوا وخيرها صاحب  
المنية بين ان يقول بعد تمام الوضوء او في خلالة وكلا الامرين حسن كما قاله ابن ابي  
حاج قال غير ان الوراد ان يقول بعد الفراغ متصلا بالشهادتين **نوره** لدفع القنوط اي من  
الذنب **نوره** واجمع اي من التطهير فان قلت ان جعله من احدهما ينافي الاخر اوجب عنه  
بان الوضوء او قل ان يقول ان القنوط لا يتوهم مع طلبه ان يكون منهم فهو مندفع بالدعاء

لا بالمقدم

لا بالمقدم والجب لا يتأني من التطهير لانه من الجبائر وهو لم يذنب اسلا ومن الواضح  
وهو منزله عنها على ان تمام الدعاء لا يقال فيه ذلك قد يروى ويحتمل ان الضمير في قدم يرجع  
الى الله تعالى اي في قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين قوله **انه لا يوضا بها**  
**مشتب** لقوله عليه السلام لما شئت حين سخطت الماء لا تغتلى يا حمير او فانه يورث البرص  
اهم في الشرح قوله **ولا يستحق لنفسه** انا والخ اي لا يجعله لنفسه خلاصا من الشركة فقد  
سئل محمد بن واسع اي الوضوء من احب اليك من ماء عذرا ومن متوضعا لامة فلا يمتنوضا  
الامة قال عليه السلام ان احب الاديان الى الله السجدة الحنيفة اه من الشرح قوله حنيفة  
اي ماله عن الاديان الباطلة **نوره** سبعة يرجع الى معنى سهلة ومضاه مقبولة مرغوب فيها  
اي ومن سهولتها عدم الاختلاص **نوره** وتترك التحفيف في آثار محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد  
عن ابراهيم في الرجل يتوضا فيمسح وجهه بالثوب قال لا بأس به قال محمد وبه نأخذ ولا نرى  
بذلك بأسا وهو قول ابو حنيفة اه وفي الحاشية لا بأس بالوضوء والغسل ان تمسح  
بالمدى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه ينبغي  
ان لا يبالغ ولا يستغنى فيبقى اثر الوضوء على الاعضاء اه ملخصا ووردت عدد احاديث تدل  
على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذا لم يكن حاجة الى التشيف فان كانت فاما  
الظاهر انه لا يختلف في جواز من غير كراهة بل في استحبابه او وجوبه بحسب تلك الحاجة  
المعارضة المندفعة به قاله ابن ابي حجاج ثم قال وهذا في الجني ما لم يمتنع في كلام مشايخنا  
انه مستحب لئلا يتبطل كفاؤه فيصير مثله قوله **وان تكون اتيته** من خزن فانه روى ان ملائكة  
تردد بيت من اتيته من خزن من المسلمين قوله **وغسل عرونها** ثانيا ليقين الطهارة قوله **نوره**  
على بان ليسب منه على مجيئه وتقدم له ما يفيد ذلك قوله **لاراسه** تحاميا على تقاطر الماء  
المستعمل وقوله حالة الفصل اي حال ارادة الصب للفعل ولا يظهر حال الفعل الحقيقي لان  
اليد في مشغولتان بفعل الاعضاء قوله **وما تحت الخاتم** تقدم ما يفيد قوله طالة الغرة المراد بها  
ما يعجز التحجيل والحالة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود كما في البحر وما التحجيل فقال في  
شرح الشريعة انه يغسل الاربعين لنصف المضد بين الرجلين لنصف الساقين اه قوله  
استعداد الوقت اخر لو قال لوضوا اخر لكان اولي ليعم الوضوء على الوضوء في وقت واحد قوله لقوله  
صلى الله عليه وسلم الخ اخرجه الذي في مسند الخروسي قوله كتب في ديوان الشهاد الدبوات



بالكسر ويجمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيعة واهل العطية واول من وضعه عمر  
 رضي الله عنه فامس فلما انه يكتب اسمه مع اسمائهم في كل ما بينهم والمراد منه وما قبله ان يعطى  
 ثوبهم وان توافقت الكيفيات قوله **حشره الله بحشر الانبياء بحشر النبي** وتفتح محل الجمع  
 اي ود جتمع معهم في جمعهم لا يضام لاد مضاجب الكرام لا يضام قوله **وما ذكره الله فيه** اي  
**لم يثبت في مقدمته** ذكره المصنف في كبره فلا في العاصدة الحديثة قراءة اما انزلناه عقب  
 الوضوء لا اصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولفظه يدل على وضعه **فصل في نكروها**  
 يقال كره الشيء يكرهه من باب سمع كرها ويضم وكراهية بالتخفيف والتشديد اذا لم يجبهما  
 مرس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تحريرا وهو المحلل عند اصلاقيهم الكراهة وهو ما تركه  
 واجب ويثبت بما ثبت به الواجب كافي الفتح ومكروه تنزيها وهو ما تركه اول من فعله و  
 كثر ما يظنونه فلا بد من التفرق الدليل فان كان نهيا ظاهرا يحكم بكراهة التحريم فلم يردصا  
 ردف عليه في التنزيه وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فثبت تنزيهية فاف  
 له صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحد اقرب اتفاقا كما في استحسان البرهان واما المكروه  
 تحريرا فنحن نحمد هو حرم ولم يعلقه عليه لعدم الضرر الصريح فيه والمشهور عنهما انه الى  
 الزام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بفقرها كبرمان الشفاعة وفي التامح من بحث  
 العقوبة المكروه تحريرا يستحق فاعله محذوران العقوبة بالنار كبرمان الشفاعة والواجب  
 في رتبة المكروه تحريرا هو وقال الربيعي من بحث حرمة الخيل القريب من الحرم ما يتعلق به محذور  
 دون استحقاق العقوبة بالنار بل العقاب ترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة  
 النار ولكن يتعلق به الحرمان من شفاعته النبي المختار صلى الله عليه وسلم **قوله ضد المحبوب مراد**  
 ما يعم المحبوب الا يجب لدخول كراهة التحريم قوله **والادب فيه** شافاة لا قدمه اول الادب مراد  
 الادب لا يلام على تركه ومن جملة عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهة هنا مقابلة لها  
 الحرم وجعل الارتمانة والتكلم بكلامها من مكروهين فليست كل **قوله فلا يحصرها** تنزيح على قول  
 يكرهه المتعدي رقم له سنة اشياء بالنصب بالنظر في شراح لانه معمول لقوله بعد ما قوله  
 لانه للتقريب اي عدها سنة للتقريب المبتدئ **قوله الاسراف في صب الماء** الاسراف المرفق  
 الحاجة الشريعة في فتاوى الجاه يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون والقدر  
 المحصور وما ورد في الخبر شررا مني الذي يصب فون في صب الماء له وفي الرواية يكره الاسراف

فيه تحريرا لوجها لغيره او المعاكسة له اما الموقوف على من يطهر به ومنه ماء المدارس في كلامه قوله  
**فقال في الوضوء** الذي في رواية احمد والي على وليه في شعبه وابن ماجه في سننه فعلا  
 او في الوضوء بزيادة الواو الحاطفة على مقدار تقديره اتقوله هذا في الوضوء صرف ثوبه **وتنزيهه**  
 عدم بلوغ الحد المسنون فلو اقتصر على ما دون الثلاث قيل يا تم وقيل لا وقيل يا تم بالاخذ بالاعتقاد واعلم  
 انه نفي غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء الوضوء والفصل بل هو بقدر الكفاية لا اختلا  
 طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفصل من الجنابة تصاح  
 ثمانية اوطال وفي الوضوء طولان اه وهما مد فالمد ربع الصاع **قوله يعمل الفصل مثل المسح** بان يترك  
 الفصل الى حد الدهن لكن لا بد من ان يعطى ولو قطرتين حتى يكون غسلا والا فلا يصح الوضوء  
 اصلا **قوله ويكره ضرب الوجه** اي تنزيها ومثله غيره من بقية الاعضاء كما في الدرر قوله **لما فاته ثوب**  
**الوجه** ولا فيه انتصاح خالة المأستعمل فالخبر زعمها اول ولا يفيض عينيه ولا يقبض فيه  
 شد يد بحيث تنكم حمرة الشفتين ومحاجر العينين اي اطراف الاجفان ومنابت الهدب لوجوب  
 اتصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء يصح الوضوء كما في الخلق قوله **فيما فيه**  
 برفق عليه اي برفق الماء على الوجه من اعلى الجبهة برفق ثم يدلك به ثوبه ويكره التكلم بكلام  
 الناس ما لم يكن الحاجة لغرفته بركه فالله ابن ابراهيم **قوله ربه يتغيبه عن** لا وجبة ولا حل  
 تخليص الوضوء من خوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكر بعض العارفين ان الاستحضار  
 في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وغلة في عدمه قوله **ويكره الاستعانة** الى اخره تقدم  
 ما فيه وانه لا باس بها واما حديث عمر بن الخطاب ولا يقرأ ولا يقرأ على ثوبها عنه صلى  
 الله عليه وسلم فانه بعض المحققين فصل في وصف الوضوء **قوله الوضوء** اي ثوبه قيام العدو  
 لا يفيد الضر فلا ينافي انه يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الاول راداه  
 عبادة لا يصح بدونه به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدارس قوله **والمراد**  
**والفرض هنا** الثابت بالمقطعي فالمراد الوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجرائه **قوله وتقدر**  
 عطف تفسير قوله **فهو ما يقوت لجور بغيره** اي فالمراد بالفرض بالنظر الى الفرض الاصح وهو  
 ما يفوت صحة الشيء اذا عدم فيم القطعي بالنظر الى اصل الفصل والسبح والتمني بالنظر الى مقدار  
 ولذا قال المصنف ليشمل الخ **قوله اذا اراد القيام** اي الشروع فليس المراد به ضد القعود  
 فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود قوله **وهو يفتح الطاء** الطهور والمصدر



واسم ما يتطهر به او الطاهر تطهر فاموس قوله ومنها سجدة ثلاثة لقولهم بشرط لهما ما يشترط  
 للخلوة قوله وطالب بكن صلاة حقيقة يعني انه لما اشبهه الصلاة من وجهه دون وجه قلنا هو  
 جوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها قوله يجب تركه دم في الواجب اعلم انه اذا طاف  
 الفرض محدثا وجب دم وان كان جديبا فبدنه واذا طاف الواجب كالمرداح والعلل محدثا  
 فصحة وجوبا فدم فقله يجب تركه اي الوضوء الواجب دم لا يتم فليست على قوله **نكس**  
**كسر** شريعة كونه والدين والعصا تدستظهر بها تعظيما قال الحارثي انما هذا العلم  
 بالمعظم في ما اخذت الكاغد الابطهارة والرخي حصل له في ليلة داء البطن وهو يكره  
 درهم كتابه فوضا سبع عشرة مرة اهر من الشرح **قوله لا التفسير** اي فلا يرخس ولو كان  
 التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة يجامعها فقول -  
 المصنف وهو يقتضي الى اخره فيه تأمل ونقل العلامة نوح عن الجوهرية والشرح ان سب  
 التفسير لا يجوز من موضع التران منها وله ان يحس غيرها بخلاف المصنف لان جميع ذلك  
 تتبع له **قوله للنوم على طهارة** ظاهره انه لا يأتي بذلك المذوب الادا اخذه النوم وهو  
 متطهر ولو تطهر ثم اضطجع واحد فنام لا يكون اتيابه **قوله واذا استيقظ منه** مبادرة  
 للطهارة **قوله حديث** بل لا حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى مناهما انه دخل  
 الجنة وبلان امامه يسمع خشية فقال له عن ذلك فقال اني كلما احدثت الوضوء  
 واسلمت ركعتين وسكت بعض الافاضل هل يلبس في الجنة فقال فاجاب نعم مستدلا بهذا الحديث  
**قوله اذا تبدل بجله** اودى بالاول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء **قوله وبعد كلام**  
**غيبية** لا حاجة الى تعديله مضاف لان الغيبية حقيقة في ذكر الاخ وقوله بذكر الخ تصوير الغيبية  
 وقوله في غيبته الاولى حذ فيه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبية الا اذا كان صا  
 دقا فيها واما اذا كانت كذا بانها تضاف قال الحارثي وهو شذ من الغيبة وكما تكون  
 بالقرآن تكون بغيره من كل ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقا  
 دها بالقلب واستماعها وتباح عند الكفر من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند  
 الاستعانة به على تغيير المنكر ورواها في الصواب وعند الاستفتاء بأن يقول -  
 للمفتي فلان بكذا او روي يفعل كذا وكذا وعند تحريم المباحين من الشراكيات  
 شرح المحروحين من الرواة والشيوخ وكما الاجاب عن العجب عند المشاورة في مصاهرة

تلك الليلة  
 ح

انسانا ومما ملئت السافرة معه وكما لا خيار يعيب ما يشترط وهو يعلم به ويجب وحده  
 العاصف بما يحضره لا بغيره وعند القريب بما يشترط به من العجب كالاغصان والاعرج وعند  
 الشقة على العتاب وعند عدم التعيين فهي غاية قوله وكذب الخ والتمويه بالكذب لغير  
 ضرورة قيل جرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل الصدق وقيل لا يجرم لانه ليس بكذب  
 لانه محال عليه اللفظ واعلم ان الاستعارة تفارق الكذب من وجهين احدهما الباطل على الماويل  
 والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر نحو راي اسد في الحمام بخلاف الكذب كذا في  
 شرح شرعة الاسلام **قوله اخلاق** ما لم يكن اي افتراه يقال خلق الافد واختلعه وتخلعه  
 افتراه وتخلعت الكلام صنعه افاده في القاموس **قوله واصلاح** فاته المبين وامادفع الظلم عن  
 المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله رابعا **قوله التمام المضرب** لم يذكر هذا  
 المعنى الجدي في القاموس واما قال التمام رفع الحديث اشاعة له وافادوا ذكره معاني اخره  
**قوله وبعد كل خطبة** منها الشبهة والمناق والتعلق والشبهة هي السب في الوجه كما في فتح الباري  
 والمناق ترك المحافظة على امور الدين سرا ومراعاتها علنا واما التعلق فهو الولد والطف واب  
 يعطى بالسان مالبس في القلب قاموس وفي شرح التكملة العيني هو اللطف الشديد الخارج  
 عن العادة وقال المناوي هو الزيادة في التودد وما ينبغي ليس يخرج ما عند الالف الذي يجمع الاكر  
 التعلق مذموم بخلاف التواضع ممدوح ومن الخطايا المداخنة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا  
 واما المداخلة فهي بدل الدنيا ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين او الدنيا اوهما معا وهي  
 مباحة وربما استجبت اه **قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من غلب ميتا** الخ فيه نظرفانه بدل على  
 ان المذوب للمفعل الضم لا الوضوء وبه صرح الحلبي في الشرح الكبير على التنية قال السيد  
**قوله ومن حمله** فليطوضا اخذ به الامام احمد فاوجبه فيندب الوضوء خروجا من الخلاف وعمل  
 بالحديث **قوله وقبل غلب الحيا** به الظاهر ان الحيض والتفاس كالحياية كذا اجته بعض الاقوال  
**قوله والجنب عند ارادة اكل الخ** اما الوضوء بين الجاعين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول  
 ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد والجمهور كما في شرح البخاري لبدر العيني والحافظ بن حجر  
 لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب  
 فرجه وتوضا للصلاة ولاحمد ومسلم والاربعة وابن جماعة والحاكم والبيهقي في السنن الكبرى  
 اذا اتى احدهم صلى ثم اراد ان يعود فليستوضا بينهما وضوءا اذا ران جبان ومن بعده فانه لا يشرط



يعود وقال ابو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذاب دلائل حملت حملت على بيان الجوارح  
 بين الروايات ومتى الصلوات على الامم بالوضوء كل من معاودة لاهل والنوم منسوخ  
 واما الوضوء عند اعادة اكل او شرب فالمراد به الفوق لاروى الطحاوي وابوداود وابن ماجه  
 عن عائشة رضي الله عنها كما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يأكل وهو جنب غسل  
 يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفيه الحاشية لجنب اذا اراد ان يأكل  
 او يشرب للجنب له ان يغسل يديه وفاه وان تركه لا بأس به ولحقه قراءة الاكل  
 وان تركه لا يفرض وفي منية المصلي اذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يديه  
 وفاه ثم يأكل او يشرب لانه يورث الفحشاء لان الاكل والشرب بدون ما ذكره  
 لا يفسد قاله ابن ابي حنيفة **والغضب** لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان  
 وان الشيطان خلق من النار وانما قطعا النار بالانفاذ غضب احدكم فليتوضأ رواه الا  
 امام احمد وابوداود في الادب اي ولو كان متوضأ فان اشتد الغضب نذر الغسل قاله  
 في مواهب القدر بر قوله وقراءة حديث هي المتعارفة لان من التكلم على ما فيه من فقه  
 وغريب ومشكل واختلف ولغة واغراب قوله وروايته هي مجرد ذكر الاسناد واللفظ  
 قوله وشرف مكانين الصفا والمروة قوله لقوله بالوضوء هو قول الامام احمد قوله **والخرج**  
 من حلاله سائر العلماء ظاهره ولو غير الاربعة قوله كما اذا **مس** مرارة اي شتمته غير محرمه  
 فان مس الحرم وغير الشتمه لا ينقض اتفاقا قوله استبراء ليدية اي طلب لبراءة ربه  
 من القول بالافاق فصل بمعنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ وخبر قوله هو طاعة  
 من المأكل اي مطلقا وتقييده في الشرح بالفتحية لخصوص القيام وراعي مترجمة  
 بكاتب ولا باب قوله **النفق** الخ فهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني يجامع الابطال وثقل  
 مشرك قاله السيد واصلم للاتفاق قوله عن اقامة المطلوب بها والمطلوب من الوضوء استبا  
 حة الصلاة ونحوها قوله منها ما خرج من السبيلين افاد ان الناقض الخارج لا خروجه  
 لا الضد هو الموقوف في رفع ضده وانما الخروج علة لتحقيق الوصف الذي هو الحاجة لاداء  
 الخارج وشرط في عمل الضد في ضده لانه هو الماعل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة  
 لونه معنى من المعاني وضافة النقص اليه اضافة الى علمه العلة والاولى اضافة الحكم الى  
 نفس العلة قوله وان كان رجلا لا نجاسة فيه الاولى ان يقول وان كان رجلا فليس منبثا

عن

عن نجاسة لانه يبعد عنه موه ان ربح الدبر نجاسة وليس كذلك كما افاده بعد ويجعل ان المراد  
 لا نجاسة فيه اي في القبل غير عليها ربحه حتى يكون ناقضا وهو الذي يفيد كلامه بعد قوله  
 فلا ينحس **مبطل** للثياب والاستبراء منه بدعة قوله **فينقض** ربح الغضاة احتياطا الاول والاول  
 والمراد بها من اخلط ملبس بولها وغائطها بخلاف من اخلط ملبس بولها ووطئها فلا تنقض  
 بالربح الخارج من امامها على الصحيح وتخص الاول بحكمين اخرين احدهما انها لا تنقض بطلتها  
 ثوبا بوطئه الثاني ما لم تجعل لاحتمال الروط في الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء  
 في القبل بلا تعد وفي الهندية تحس الحيط عند من النواقض سقوطه من اعلى امره فلا بعض  
 الفضلاء ولعله لعدم خلوه عن خروج خارج غالبا وهو لا يشعر والخفي غير المشكل فزجه  
 الاخر كالجرم وهو الموعود عليه والكل يتنقض وضوءه بحج والظهور من كل قوله **ولولي**  
**المعلمة** فتحتات وبوزن غرقة وهي ما يقطع في الختان قوله لعدم خلوه اي المولود والمعلم  
 من المعلم او حال الولادة قوله ظاهر اي في الظاهر ان الغالب ان لا يخلو الفاس عنه فقول  
 الغالب منزلة للحق تنبيه ماسا من السبيلين اغايد ناقضا لطهارة الحي المخرج من  
 الميت بعد تنبيهه فيفضل ولا يعاد الغسل قوله وفي غير السبيلين **تجاوز** النجاسة الى محل  
 الخ والمراد ان تجاوزه ولو بالمصرومات انه لا يتجاوز لولا المانع كما لو حست علة فاستلقت  
 بحيث لم تشتت لئلا منها الدم في الخلق قوله الى محل اعم من العضو والثوب والمكان  
 قوله بطلب تطهيره بالغسل او المسح فينظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بعدد  
 قاله في المحال قوله **ولو ندبا** فاذا نزل الدم الى قصبة الانف تنقض صرح به في المعراج وغيره لان  
 المبالغة بايصال الماء اليها في الاستنقاء لغير الصائم مسنونة وفي البدائع اذا نزل الدم الى اصابع  
 الاذن يكون حدثا هرا وليس ذلك الا لكونه يندب مسح في الوضوء ويجب غسله في الغسل  
 قوله فلا ينقض دم سال في داخل العين الخ وكذا ما سال في باطن الجرح الى الجنب الاخر حقيقة  
 التطهير فيها ممكنة وانما سقط حكمه للخرج قوله **كما النذرى** والسرعة الخ قال في البحر الجرح -  
 والسرعة وما السرعة والنذرى والاذن والعين اذا كانا لعلية سواء في الاصح اي في النقص والظا  
 هرانه القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن ان ما انقطعت لا ينقض قال الخولاني وفيه ترو  
 سعة لمن به جرب او جردى او مجمل بالجم وهو ما يكون بين الجلد واللحم وفي الجودهرة عن  
 النذير بيع الما الصافي اذا خرج من الفضة لا ينقض وفي المغرب صرح بفتح النون وكسر الهمزة



رزما كحة الجذرو بكر اللون وسكون الماء القرحة التي اختلقت وحان قشرها والتجريد  
 لذة فيها ذكره العلامة نوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمد او غشيت سبيل منها الدموع  
 قالوا يوم روى وقت كل صلاة لاحتمال ان يكون صديدا اوقية اقال العلامة الشبلي في  
 حاشيته عليه قالا الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة واقول هذا التعليل يقتضي انه امره  
 استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول  
 بالشك والله تعالى اعلم نعم اذ اعلم انه صديد او قيح من طريق غلبة الظن باخبار الاجباء  
 او علامة تغلب على ظن التلبس بحيث وفي المية روى عن محمد انه قالا الشيخ اذا كان في عينه  
 رمد وتسيل الدموع منها امره بالوضوء وقت كل صلاة لا في الخاف ان يكون ما يسيل منها  
 صديدا فيكون صاحب عذره وتل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشبلي ثم قال شارحا  
 ومما يشهد لهذا اي لكونه امر استحباب ما في شرح الزايد عقيب هذه المسألة وعن  
 هشام في جامعه انه كان يقرأ في المستحاضة والافكا للصبيحة واما قولهم ما دلجرح  
 والمنطقة وما والى ردة والتذوي والعين والاذن ان كان لهامة سواء ينبغي ان يحمل على ما اذا  
 كان الخارج من العين متغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التخصيب الغرب في العين اذ اسال  
 منه ما نقض لانه كل جرح وليس بدمع وهو التجريد ورم في الما قاه ومطه في الار  
 بفتح فكون قال وهو عرق في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين  
 الصافي ما جرى في ما لمنطقة من الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق قالا المارقي بالله سبب  
 عبد النبي لما بلسي وينبغي ان يحكم برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من المنطقة  
 في كى المحضة واما ما يجرح بها لا ينقض وان تجاوز الى محل يجتمع حكم التطهير اذا كان ما  
 صافيا ما غير الصافي ناه كان مخلوطا بدم او قيح او صديد فانه ناقض اذا وجد سيلان  
 بان تجاوز العصابة وان لم ينقض مادامت الورقة في موضع الكى معصية بالمصابة  
 وان اختلقت وما اوقى ما لم يسلم من حول العصابة او يبعد منها دم او قيح سائل وما ظهر  
 من غير ان يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض لو حل العصابة فاخرج الورقة  
 والورقة فوجد رما او قيحا لولا الرباط السار في غالب ظنه انتقض وضوءه في الحال  
 لا قبل ذلك لكون النجاسة انفصلت عن موضعها اما قبل حلها فالنجاسة في موضعها لم  
 تنفصل ولو لم يكن قطع السيلان حقيقة وحكا نقطه بالربط فهو معدود والا لا

حتى

حتى لو كان لا يمنع العذر الا بالربط او الحشو وجب ذلك نقله السيد ثوبه وان لم يغير وقال -  
 الحسن اذا تناول طعاما او ما ثم قام من ساعته لا ينقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل و  
 الذي اتصل به قبل في فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقاوى ساعته لا يكون نجسا  
 والصحيح انه حدث ونجس في الكل كما في الحلبي قبل وقالا الحسن هو المختار في الفتح قال الزاهد  
 وحمل الاختلاف اذ وصل الى معدته ولم يستقر ما لو قاء قبل الوصول وهو في المرى فانه لا ينقض  
 اتفاقا قوله **هرسودا وخرقة** قال في الشرح تفسير العلق هو ما اشتدت حمرة وجهه وهي  
 سودا وخرقة اه قال السيد وان كان مانعا نقض وان لم يعلل الغم عند الاحام خلافا لمحمد هذا  
 اذ كان صاعدا من الجوف واما اذا كان نازلا من الرأس نقض قلا وكثر اتفاق اصحابنا اه  
 عني قوله **اذ املأ الغم** اغما شترط ملاء الغم في المعنى واعتبر السيلان في غيره من الغم تجاذب  
 فيه دليلان احدهما يقتضي كونه ظاهرا والاخر يقتضي كونه باطنا حقيقة وحكا اما  
 الحقيقة فلا نه اذا فتح فاه يظهر واذا ضمه يسطن واما الحكم فلا نه يفترض غلبه في الفصل  
 تجري عليه حكم الظاهر واذا ابلغ الصائم ريقه لا يفد صومه فيجزي عليه حكم الباطل فويرا  
 على الدليلين حكمهما وقيل اذا كثر نقض فاعتبر خارجا وان قل لا ينقض فاعتبر باطنا فيصير  
 بغير الريق قوله **على قعر سدة** بفتح اليم واسكان العين قاله في الشرح قوله **وي دسعة**  
**غلا** الغم قالا في الاموس الدسع كالنقع والدفع والعق والملاء ثم قالا والدسعة ايضا الطبيعية  
 والنجسة والملاءدة الكريمة والقعدة اه مختصا بحسب يكون معنى الدسعة العنق ووصفه  
 بكونه يملأ الغم احتراز عن المليل او بمعنى الدفعة وانما ذكره ديد القى لدفع توهم انه لا  
 ينقض الا ما كان كثيرا فاحشنا قوله **وقه قهرة الرجل في الصلاة** قيد الرجل اتفاقا لان المرأة  
 كذلك بخلاف الصبي قوله **ونروج الدم** لعل المراد منه خروجه من السيلان فيغير قوله  
 في صدر الحديث والدم السائل فان المراد به ان يكون من غيرهما ويكون دليلا على ان الخارج  
 غير للنفاذ ينقض ويراجع قوله **اذ اتحد سببه** وهو العنقا من مصدر غشت نقه بالقطعة اذا  
 جاشت وهاجت قوله **وهو الاصح** هو قول محمد قوله **وقالا ابو يوسف الخ** اعتبر ابو يوسف اتحاد  
 المجلس لانه المجلس اثر في جميع الصفقات ولم يدرك حكم النزوح في طاهر الرواية واتفاقا  
 انما اتحد انتقض او اختلعا لم ينقض قوله **وما لم لنا ثم** احتراز به عن ما لم يلبث فانه نجس  
 ثوبه وكذا نصا عدى وفي على معنى ظاهره ولو كان بحيث لو جمع ملا الغم ثوبه لعينان وكذا

لا حد ما فلا يبلع



نقاد في النهاية اصوله سنة بورن ووجهه اسماها كما فراس خذفت لها وعرضت عنها  
 الخيرة فقبل است قاررت لها وهي لامها وحذفت عين التي هي لنا اخذفت الهجزة التي  
 جنى بها عوض عن الحاق قبله بفتح الياء ويروي في الحديث وكاء السنة له وفي قوله -  
 العيان وكاء السه تشبيه بليغ بفتح الراء على طريقة الاستعارة بالكناية واشارة الوكاء  
 له تحييل واستعمال العيني في البقعة بما زمر علاقته للآدم لانه يلزم من انقاصهما  
 البقعة وحمل الوكاء على العيني من تشبيه البليغ سولو كانا بعض البقعة او بقيا على معناه  
 او من باب الكناية اي البقعة او العيان كرماء البراه مداني في حاشيته على الخطيب  
 واعرابه بالحرارة على الهاء لانها لام الكلمة **قوله** **واغا الى** **ولا يولد** **لانه** **وصحبه**  
 في السراج واختاره الريلوي مختصا عليه وحكى في التوشيح الاتفاق عليه وتفرغ على الخلاف  
 ما ذكره العلامة الشبلي في حاشيته الريلوي ونصه سكت عن شيخ به نقله في ربح هل ينقض  
 وضوءه بالنوم فاجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح ان النوم نفسه ليس ناقصا  
 وانما النقص ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقص لزمه نقص وضوء به  
 انقلاعه ربح بالنوم والله تعالى اعلم **قوله الذي يسمع به** **الباء** **معنى** **مع** **وقوله** **ما يقال**  
**اي اكثر** **ما يقال** **قال في الحاشية** **الناس** **لا ينقض** **الوضوء** **وهو قليل** **نوم** **لا يشبه** **عليه**  
**اكثر** **ما يقال** **ويجوز** **عنده** **اه** **وظاهر** **المصنف** **كالحاشية** **انه** **لا يشترط** **الفهم** **والذي** **الفتح**  
**عن** **الدقاق** **والرازي** **ان** **كان** **لا** **ينهم** **عامة** **ما** **قيل** **عنده** **كان** **حدثا** **وان** **كان** **لا** **ينهم**  
**حرفا** **او** **حرفين** **يعني** **كلمة** **او** **كلمتين** **لا** **والظاهر** **اعتبار** **السماع** **فقط** **تبينه** **لا** **ينقض** **من**  
**الا** **ينها** **عليهم** **الصلاة** **والسلام** **فلا** **يحتاج** **ان** **يقال** **لنومهم** **غير** **ناقض** **كما** **في** **القهستاني**  
**فانه** **يقضي** **تخصيص** **عدم** **النقص** **به** **فوضوهم** **تشرع** **للأثم** **لكن** **ينبغي** **ان** **يستثنى**  
**الحائضون** **وغيرهم** **فانهم** **منهم** **ناقضان** **على** **ما** **في** **البسوط** **افاده** **السيد** **وغيره** **بحث**  
**فيه** **بعض** **الحذاق** **بانه** **اذا** **كان** **الناقض** **الحقيقي** **غير** **ناقض** **فالحكمي** **اولى** **على** **ان** **ما** **في**  
**البسوط** **ليس** **بصرح** **ولو** **سلم** **فيجمل** **على** **انه** **رواية** **قوله** **وينقضه** **ارتفاع** **تعدد** **الح**  
**فقبل** **ان** **انته** **كما** **سقط** **فلا** **ينقض** **وان** **استقر** **انما** **تم** **انته** **انقض** **اوجود** **النوم** -  
**مضطجعا** **هذا** **قول** **الامام** **قال في** **البيهي** **وهو** **الظاهر** **وفي** **الفتح** **وعليه** **المقوى** **في** **الصحاح**  
**عن** **الرازي** **وهو** **الصحيح** **في** **رواية** **الحسن** **وبه** **جرم** **في** **السراج** **قوله** **وهو** **مرض** **يزيل** **نقوى**

بسبب

بسبب امتلاء بصوت الدماغ من الباطن البارد وتعتل العرى المدركة والحركة عن افعالها مع بقاء  
 العقل مغلوبا والغشي يفتح فكونا او بكسر الشين للجمعة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما  
 ناقض واما الغنة فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالصحة معه وان لم يكن مكلفا بها لاحاق  
 قه بالصبي لادان عقله قد زال افاده السيد **قوله** **وهو** **خفة** **الح** **قال** **بعضهم** **هو** **سور** **ورغلب**  
**على** **العقل** **بجاء** **شدة** **بعض** **الاسباب** **الموجبة** **له** **فيجمع** **الان** **عن** **العمل** **بموجب** **عقله** **من** **غير** -  
**ان** **يزيله** **ولذا** **بقي** **اهله** **الخطاب** **وقيل** **يزيله** **وتكليفه** **زجره** **والتعقيق** **الاول** **كما** **في** **البحر** **ولا**  
**فرق** **فيه** **بين** **الكر** **من** **محرم** **او** **مباح** **فهو** **كالاجزاء** **الا** **انه** **لا** **يسقط** **عنه** **القضاء** **وان** **كان**  
**اكثر** **من** **يوم** **وليلة** **لانه** **بصنعه** **بجلاء** **الاغواء** ****قوله**** **يظهر** **ازها** **بالها** **في** **هذا** **التعريف** -  
**باتفاق** **هنا** **كما** **في** **الحلي** **كما** **انه** **باتفاق** **في** **الاجزاء** **انه** **يهدي** **ويخلط** **في** **اكثر** **كلامه** **كما** -  
**صرح** **به** **الزيلعي** **في** **كتاب** **الحدود** **واختلف** **في** **حده** **في** **باب** **الحد** **فقال** **الامام** **هو** **ان** **لا** **يعرف**  
**الارض** **من** **السماء** **ولا** **الرجال** **من** **النساء** **لان** **الحد** **عقوبة** **يحتاج** **لدرء** **ها** **في** **غير** **نهاية** **الكر** **وقاله**  
**هو** **ان** **يهدي** **في** **كلامه** **لانه** **هو** **الكر** **في** **العرف** **قال** **في** **الزهر** **وينبغي** **النقص** **بكل** **الحاشية**  
**اذا** **دخل** **في** **حاشيته** **اخذلوا** **قوله** **لزو** **والنفرة** **لانه** **سكة** **غلة** **النفرة** **الموصوفة** **بما** **بعد** **ها**  
**وقوله** **وعدم** **انتفاع** **عطف** **على** **زوال** **قوله** **بالعقل** **هو** **في** **الراس** **وشعاعه** **في** **الصدر** **والقلب**  
**او** **بالقلب** **فالقلب** **يهدي** **نوره** **لتدبير** **الامور** **وتدبير** **الحسن** **من** **الفتح** **قاله** **في** **الشرح** **قوله** -  
**وينقضه** **فهذه** **هي** **ليست** **حدثا** **حقيقة** **والا** **لا** **استوى** **فيها** **جميع** **الاحوال** **مع** **انها** **مخصوصة**  
**بعضها** **وهو** **الموافق** **للقياس** **لانها** **ليست** **خارج** **نحو** **بل** **هي** **صوت** **كالابكاء** **والكلام**  
**واغا** **وجب** **الوضوء** **منها** **زجرا** **وعقوبة** **وعليه** **جماعة** **منهم** **الديوبسي** **وقيل** **بل** **حدث** **وتظهر**  
**فائدة** **الخلاف** **في** **جواز** **من** **للصحف** **بعد** **ها** **فمن** **جعلها** **حدثا** **منع** **كأثر** **الاحداث**  
**ومن** **اوجب** **الوضوء** **عقوبة** **جوز** **قال** **في** **البحر** **وينبغي** **ترجيح** **مرافعة** **القياس** **لظاهرها** **لا** **خارج** **القياس**  
**هي** **الاصول** **في** **هذا** **الباب** **ادليس** **فيها** **الا** **مراعاة** **الوضوء** **والصلاة** **ولا** **يلزم** **منه** **كونها**  
**من** **الاحداث** **لو** **قوله** **وسهوا** **هو** **فيه** **احدا** **روايتين** **وبها** **جرم** **الزيلعي** **لان** **حالة** **الصلاة** **تذكر**  
**بجلاء** **فيها** **في** **النوم** **قوله** **وهي** **ما** **يكون** **مسموعا** **لغيره** **ولو** **قل** **والمراعى** **انه** **في** **الصلاة** **ونحوهم**  
**قوله** **وقيل** **سطله** **دون** **الصلاة** **وهو** **مروي** **عن** **سنة** **ابن** **شاذان** **ومن** **الى** **قائم** **انها** **تظهر** **هما**  
**ففي** **الثاني** **له** **ان** **ينفي** **على** **صلاته** **وفيه** **ان** **القهقهة** **حدثا** **سماويا** **قوله** **لانام** **على** **لا** **صح**

ليست



لان قوله لا يوصف بالخباية كالذي انى سطر صلاة ما ذكرنا وهو المذهب بحر قوله في صلاة  
كامة ولو كان كما اذا تيقن في السهو من سعة الحديث بعد الرضوخ قبل ان يتي قوله ومفت لا  
في الصحيح وعنده الجمهور كذا في الاحكام الا شرفه وقال عامة المشايخ لا ينقصه  
لا به ثابت في ضمن الفصل فاذ لم يجعل المتضمن بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح قوله  
لكنها مشوبة اي لا تكون ناهية حقيقيا ولا يلزم القول الخ افاده في الشرح قوله فورد  
الضر وهو ما روى مرسل ومسد انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة منهن فتهتمة  
في بعد الوضوء والصلاة قال الحال اهل الحديث اعترفوا بصحة مرسله واما رواية مسند  
فمن عدة من الصحابة كابن عمر ومعدن بن معبد الخ راشي وابي موسى الاشعري وابي  
هريرة زائد وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم اجمعين والمرسل الصحيح حجة  
عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره قوله بلا حائل فيجوز حرارة الجسد صادق بان لا  
يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة ولا ينقص وضوءه ينقص وضوء  
وما كان في العتية وقال محمد لا ينقص الوضوء لا بخرج مذي وهو القياس وجه الاحتياط  
اذ لما شدة الحاجة لا تخلو عن خروج مذي غالبا والغالب كالتحقق وفي مجمع الزاير  
قوله اقبس وقوله احوط فصل عشرة اشياء لا تنقص الوضوء قوله لانه لا يجس جامد  
ولا ما يغس بشد يد اليك من الجيب اي لا يجس ما اصابه جامد اكان او ما نجا  
عند الي يوسف وهو الصحيح فلو اخذ بظن والقي في المالميل لا يفسده ومن يحد في غير روا  
الاصول انه يجس قال الحارثي والقوي على قول الثاني فيما اذا اصاب الجمادات وعلى قول الثالث  
فيما اذا اصاب المائعات افاده السيد قوله فاه يكون ناقضا لا يجزئ ترتيبه على ما قبله  
بل ترتيب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا قوله لطهارته اي التيمم اي  
في حق نفسه اما في حق غيره فيجوز لان المنفصل من الحي ميتة قوله كالمرق الذي  
نسبه الى المدينة الشريفة اكثر منه بها وهي بثرة تظهر في سطح الجلد يخرج عن عرف يخرج  
كالدودة شيئا قبيحا وبه فضول غليظة قاله السيد قوله وغلاة رضوية التي معها  
لكنها تجس ما وقعت فيه من المائعات قوله مطلقا والمر غير الناس ولو كان المحسوس مشتملا  
وسواء كان للسان الكفن او غيره بشهوة ولا وفي السيد ويجب غسل يديه ان كان  
مستجيبا بغير ثيابا وحديث برة صفته جماعة وهو من مس ذكره فليتوضأ في الفتح

والق

والق ان كلاما من الحديثين لا يتزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طلق وهو الذي ذكره المتن  
بان احاديث الرجال اقوى لانهم أحفظ العلم واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بتهادة رجل واحد  
وقال ابن امير حاج يحكم بحديث بسرة على غسل الدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء الخ  
من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها قوله والمحمد في الآية المراد  
به الجماع فسر به ترجمان القرآن وهو الذي قاله اهل اللغة قال ابن الكيت السدا اذ اقرت  
بالمرأة براد به الجماع تقول العرب لمست المرأة اي جامعها ذكره السيد قوله وهو ظاهر اي  
عند جماعها مطلقا لانه براق حقيقة والبراق طاهر لان الرطوبة ترقى الى الخلق فقصر براقا في  
اسفله تغلف فقصر بلغها فلم يخرج من المعذبة ولما خرج منها فهو لرج حصيل لا تخلله الخباية  
وما يتصل به منها قليل وهو في الغي عفوا ولا اذا وقع البلم في نجاسة حيث يتجس لان كلامنا  
فيما اذا كان في الباطن واما اذا انفصل قلت نجاسته وازدادت رقة فتخلله الخباية ولو كان  
مخلوطا بالطعام لا ينقص الا اذا كان الطعام غالبا بحيث لو انفرد ملا الغم اماذا كان مغلوبا  
او مساويا فلا وفي صلاة الحسن العبرة بالغالب ولا يستوي بايعر كل على حدة قوله حتى يخف  
رؤسهم اي تحرك قال في المأمون خفف الخيم يخفق خفوقا غاب وفلان حرك راسه اذا  
نفس اه وبعض الصحابة حينئذ كان يضع جانيه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سني البزار  
باسناد صحيح وحمل على النعاس قوله ولولم ركا او ساجد الخ ليعارض الاستسكان لولم ركا  
لنقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين ان يتمد النوم فيها واخرجها على الخمار وعامة في الفتح  
قوله وان لم يكن على صفة سمر وركوع مسونا تنقص الاولى حدرك الركوع فان كان صفة  
السنة كما قدمه قاصر على السجود ولان مجرد انتصاب نصفه الاسفل وانحاء الاعلى مع عدم  
ال سقوط دليل بقا القوة الماسكة فصل ما يوجب الاغتسال قوله اسم من الاغتسال او من الغسل  
بالفتح مصدر غسل من باب ضرب وهو بالكسر ما يغسل به من نحو صابون والفسالة بالضم ما غسلت  
به الشيء كما في الصباح وذكر ابن مالك انه اذا اراد بالغسل الاغتسال فالوجه الغم ووجهه ان  
مضموم العين اسم مصدر لا غسل ومفعولها مصدر اللز في الجرد وقوله وهو عام غل الجسد  
اي غل الجسد التام والذة غير به غل تمام الجسد قوله واسم لما الذي يغسل به ايضا منه  
ما في حديث معوية فوضعت له غلا قاله السيد وغيره قوله وخصوه بغسل يديه الخ  
هو للمنفق الاصطلاح ذكره بعد بيان المنق المعنى وظاهره انه لا يقال الغسل السنون غسل

كله



اصطلاحاً وفيه بعد قوله **وعبادة صفة** في اي لغة كذا في الشرح الا انه غير فيه بحالته والذي  
في القاموس والعبادة التي وقد اجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستوي فيه الواحد  
والجمع او يقال جنباً واجاب له قوله **دفع** شهوة من المرأة واما بدل التي فيوافق ما قبله  
قوله وسببه بالنصب عطفاً على تفسيره وقد علم ذلك في الوصف قوله **هل ما كان محتجاً فيه**  
هو الحكم الذي يورى وقوله والثواب بفعله بقرابته هو الحكم الاخرى وقوله بقرابته بقرابته بقرابته  
اي انما يتأثر اذا فعله متغيراً بقوله **خروج** التي هو كسر اللون مشدداً لها وقد كسب تخففاً  
فهي تاتي قوله **يشبه رائحة الطلح** اي عند خروجه رائحة البيض عند يسه قوله **ومني**  
**المرأة** رقيق اصفر فلما غسلت لجباة ثم خرج منها مني بدون شهوة اذا كان اصفر عادت الغسل  
والا فلا وقوله وهو لصلب اي والترائب قوله **وكان خروجه من غير جماع** قيده ليتصور كون  
وجوب الغسل مضافاً الى خروج مني في الجماع يضاهي الوجوب الى توارى الخشفة وان لم  
يجرح المني قاله السيد قوله **ونابون بلوغ** في لا صح وقيل لا يجب لانه صار مكلفاً بعده وقد  
يقوله بلوغ لانه لو تحقق البلوغ اولا من غير انزال لم يلزم يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت  
اول مرة قوله **فكر ونظر** عطف على ختام قوله **وله** ذلك اي العيب بذكره قوله **ان كان**  
**الغريب** يقال فيه غريب وظاهر التقييد به عدم حله لمزوج ولو في مدة سفه عن حيلته يخفى  
او سفر قوله **وبه يجوز** اسما براس عبارة البحر في المحيط ولو ان رجلاً غدا بابه فطر شهوة له  
ان يفتني بعلاج لتكيتها ولا يكون ما جود البتة يجوز اسما براس هكذا روي عن ابي حنيفة  
اه والمراد به اسما براس انه لا اجراه ولا يور عليه قوله **يخشي** منها اي الوقوع في لواط او في  
فيكون هذا من ارتكاب اخف الضررين قوله **لا يلجها** اي يحرم لما روي عنه صلى الله عليه  
وسلم ما خ اليد ملعون وقال ابن جرير مسالت عنه عطاء فقال مكروه سمعت قوماً يحشرون  
وايديهم جبالاً فاضلهم هو لاء وقال سعيد بن جبير عذب الله امه كما فوا يعشرون بذكرهم  
ورود سبعة لا يضطر الله اليهم منهم التامخ بده قوله **لما دونه** لها الذي في الدر لم يذكر الدفق  
ليشمل مني المرأة لانه الدفق فيه غير ظاهر واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلف من ما ذاق  
فيحمل التقلب اه وهذا منع للمرأة قوله **سواء المرأة الخ** في قول المصنف خروج المني  
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء اذا وجدته اللذت قوله **وقيل يقول**  
**الى يوسف** عبارته في الشرح اول وهو الفتوى على قول ابي يوسف في الصنف اذا استحي من اهل المحل

او خان

يقول  
صح

او خان ان يقع في قلمه ربية باذنا حول بينهم وعلى قولهما في غير الصنف اه ونقل بعضهم انه  
يقع بقوله بالنظر الى الصلوة لما فيه والرد بها ما فعلت حال الاستحيا وخوف الرية وقيل لهما  
بالنظر الى التسبلة والرد بها التي اتفق عند ادائها ما ذكر رجوعها الى قول الامام صاحب المذهب وهو  
حين قوله **واذا لم يتدارك مسكه** اي حتى خرج المني من راس الذكر شهوة اي وقد استحي او شئ  
الرية وفي جعل الجباة الجرد عن خوف الرية عذراً تأمل لانه في غير محله قوله **بهاهم** بصفة  
اي باهاهم رايه انه يصلي قوله **وقرأ** المنع عنها ظاهر وجود الحدث الاكبر ولا يظهر في الكبير  
لانه ذكر وجوب الحجب اللهم الا ان يقال في عدم الاثبات به زيادة ابعاد عن فعل الماهية وانقصار  
على الضرورة ما لم يكن والظاهر ان السج والتشهد والسلام وباقى الكبير في حكم التسمية  
وليجوز قوله في مكانه او تجاوزه بخطوة او خطوتين قوله **ورجى** ذكره افاد تقييده انه اذا لم  
يرتج الذك حتى خرج المني جرى الخلاف فيه قوله **ومش** خطوات كثيرة فلا في العرو وقد لشي  
في المجتبي بالكثير واطلعه كثير والتقييد اوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك  
اه اي انقطاع مادة الاول قوله **لانها** شرعاً اي للوجوب فاضافة الوجوب الى الشرط  
بما ركعوا لهم صدقة الفطر لان السبب تعلقت به الوجوب والوجوب والشرط يضاف اليه  
الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود اه من الشرح فالجواز بما استعاره علاقته  
الشبهة في انه كلا يضاف اليه الوجود قوله **ومنها توارى حشفة** اي تقييد عام حشفة  
فلو غاب اكل منها واقل من قدرها من المقطوع لم يجب الغسل كما في التمهات في قوله **هي راس**  
**ذكر** الخ هذا التعريف لاحض المصنف فيه للعام والا فالحشفة كما في القاموس ونحوه في الدر  
ما فوق الختان وفي التمهات في راس الذكوى المقطع وهو غير داخل في مفهومها  
اه قوله **مشتهى** بصفة اسم المفعول بدل عليه قوله في المحترز وذكر صبي لا يشتهى ولم  
يعبر المصنف بالمعاشة لاني ليتها ولا الايلاج في الذكر ولان التابت في الفرج محارمها لا  
القائمها قوله **احترز به** عن ذكرها ثم محترز لا وي وقوله **وليت** خرج به كوالحي وقوله  
والمقطوع خرج بالمشتهى كما خرج به قوله وذكر صبي وقوله **والمصنوع** من جلد ولا  
صنع خرج بقوله راس الذكر فهو من الشرط المحبط قوله **يوجب** عليها الخ اي لا عليه صل  
يمنع من الصلاة حتى يغسل كما يمنع من الصلاة محدثاً حتى يتوضأ كما في الخلاصة عن الا  
وفي الحاجة يومه به ان عشرين اعتباراً وتخلعاً كما في يوم بالطهارة والصلاة قوله



في حد سبيل ادى حبي مع مثله خرج غير الادب والمينة والصبر التي لا تجماع ولا يجب الفصل  
 على في هذه الاشياء ولا يتفق الوضع واذا ياتر منه غسل ذكره كمال القهر تاتي من الوقف  
 وفي الدرر طوبى الفرح طاهرة عند الحبيفة اهاى فلا ياتر منه غسل ذكره ايضا قوله ويلزم  
 بوط صغيرة لا يتفق ومبعضها هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطلقا ومنهم من قال  
 لا يجب مطلقا فاده السيد قوله قال اصح انه ان وجد حرارة الفرج والمدة وجب الغسل والمدة  
 بالمغيب عطف على حرارة الفرج في السراج على وجود الحرارة وفي المني وشرحه على وجوده  
 المدة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر من لزومها غالبا قوله ان المني خنا بان الخ ذكرها با على  
 احادة العرب من خنى فاسمهم وهو من الرجال دون حرارة الخشعة ومن المرأة موضع قطع جلد  
 كعوف الديك فرق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمني والحيض وتحت مخرج البول ويقال له  
 ايضا حفاضي قال في السراج وهو سنة عند الرجال والنساء وقال الشافعي واجب عليهما  
 وفي الفتح يجزئ عليه ان تركه الا اذا خاف الحلاك وان تركته في لاه وذكر الاتقي في الخصا  
 ما سنده كسند اوس مرفوعا الختان للرجال سنة والنساء مكرمة قال في المخرج يعني  
 مكرمة للرجال لان جماع الخشعة الذوقته من جملة المسائل التي ترفع فيها الامام وكرامته  
 لعدم المنع ولم يرد عليها فيه شيء واختلف فيه المشايخ والاشبه اعتبار الطائفة كما في الدرر  
 وغيره وهذا الحديث اخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن محمد بن خسر وفي مسنده عن  
 الى حبيفة با سنده الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا يوجب الغسل الا في انقبض الوضوء قوله  
 ومنها وجود ما رفق بعد النوم حاصل مسئلة النوم اشاعت ووجهها كما في البحر لانه اما ان  
 يتفق انه منى او مذي او ودي او يشك في الاول مع الثاني او في الاول مع الثالث او في الثاني  
 مع الثالث فهذه سنة وفي كل منها اما ان يذكر احتلاما او لا فتحت الاشاعت فيجب الغسل  
 اتفاقا فيما اذا يقن انه منى تذكر احتلاما او لا وكذا فيما اذا يقن انه مذي وتذكر الاحتلام  
 او شك انه منى او مذي او شك انه منى او ودي او شك انه مذي او ودي وتذكر الاحتلام  
 في الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يقن انه ودي مطلقا تذكر الاحتلام او لا او شك انه  
 مذي او ودي ولم يذكر او يقن انه مذي ولم يذكر ويجب الغسل عندهما الا عند الشك  
 فيما اذا شك انه منى او مذي او شك انه منى او ودي ولم يذكر احتلاما فيها والرد بان يقن  
 هنا غلبة الظن لانه حقيقة العين متعذرة مع النوم قوله وقد يرق المني عارضيا بالهراء

اولا ان

او العذراء قال في الخلاصة وسنا نوجب الغسل بالمذي ولكن المني قد يرق بطول المدة فتصير صورته  
 كصورة المذي اه قوله ان المني ذكره فتشتر قبل النوم لم يفصل بين النوم مضطجها وغيره  
 كغيره وقال ابن ابراهيم التفرقة المذكورة لبعضهم من ان محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائما  
 او قاعدا اما اذا نام مضطجها فيجب الغسل سواء كان ذكره فتشتر قبل النوم ولا تفرقة غير  
 ظاهرة الوجه فالحال على الاطلاق ان لا يظهر بينهما افتراقه قوله وود ذكره ويذكر اذا  
 تذكر احدهما حملادون الا على المني فتشتر او وجدت علامة كونه منه او منها فعلى  
 صاحبها فقط وحاله ما لم يكن الفراش نام عليه غيرها قبلها اما اذا كان ذلك والمني جان فالظاهر  
 عدم الوجوب على كل منهما كذا في البحر قوله بلفظ متعلق بميمر الاول والثالث والخامس صفة  
 مني الذكر والمثاني والرابع والسادس صفة مني الانثى قوله ظنه منيا يحترز به عما لو كان مذي  
 فانه لا غسل عليه قال قال السيد عن شرح مثلا مسكين قوله وينتقض ببيض اي بانقطاعه  
 لان المحدث وهذا كما تقدم شروطا لاسباب وانما اضيف الوجوب اليها تسهيلا والشرط هو  
 الانقطاع لا الخروج قوله ونحوها كتماري الخشعة والحيض والمفاس والمزاد بقاء الاحكام  
 المترتبة قوله ونحوها كسجد الملائكة وصلاة الجنازة ومس المسكين قوله بوزن الجناية  
 متعلق بالشرط وقوله وما في معناها الى الجناية كالحيض والمفاس وقد مر قوله الذي  
 لا جناية منه كالبغني ولو قال الذي لا وصف له يتقط غلله ليشمل التمسك كان اولى  
 ويستثنى من الميت ايضا الخفق المشكل فيقول ييمر وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى وهو يشترط  
 لهذا الفصل البينة الظاهر انها شرط لاسقاط الوجوب عن المكلف لا يحصل طهارته كما  
 في فتح القدير فصل عشرين اشياء لا يفصل بينها قوله وسر ما اي الدل فتعريف الياء وهو الصحيح  
 كالاولى وتشديد ها والفعل ثلاثي مخفف ومضعف ورباني قوله وهو ما وايض تذكر في  
 شبه المني في الشهامة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة او قطرتين عقب البول اذا كانت  
 الطبيعة مسفكة وعند حمل شق ثقب وبعد الاغتسال من الجماع وينقبض الوضوء فان قبل ما فانه  
 وجوب الوضوء بعد الودي وقد وجب من البول قبله اجيب بانه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا  
 فلا يرد السؤال او يقال تظهر فانه نعم به سلب بول فان وضوءه يتعفن يتعفن  
 بالودي دوة البول قوله ومنها احتلام الخ لفظه غلب على ما يراه الدائم من الجماع المعتد بالالا  
 انزال غالبا وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهو معصومون منه

مع



وان كان يوسوس لهم كذا ذكره بعضهم وفي الخصائص ان منها سلام قرينة صلى الله عليه وسلم  
قوله في ظاهر رواية وقال لا يجب عليها الفل احتياطاً **قوله حديث** مريم وهو ما في الصحيحين  
عن ام سلمة رضي الله عنها قالت جئت ام سلمة الى طاعة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
ان الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء قال الكمال  
والمراد بالرأية العلم سواء انصلت به رؤية البصر ام لا فان من يثبت الاثر بعد الاستيعاظ ثم جن ولم  
ترت شيئاً بعينه لا يسع احد القول بعدم الفل مع انها لم ترت شيئاً بعينها قوله ما نفعني وجود الماء  
انقص على قول الله هنا واذ فيما تقدم وجود الحرارة وعلوها قبل ان يمانر قوله على المختار ان  
في الذكر ومقابلته ضعيف واماً في البطل فذكر في شرح التوبير ان الجنار عدمه ايضا وحكي العلامة نوح  
ان المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيها غالبية فيقام البت مقام  
السبب فاختلف الترجيح بالنسبة لا دخال الاصح في قول المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى قوله  
ما تجل لانها لا تجل الا اذا التفت وتعيد ما صلت قبل الفل وهذا احد قولين وقيل لا غسل عليها  
ولو ظهر الحي لا اذا خرج منها على ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الخوافي وبه ما حذا انظر  
الزيلي **فصل بيان فرض الفل قبل من حيض وجنبه او نفاس** قال في البحر ظاهر ان الفل من الحيضة  
والاستنساك لب بشرطين في الفل المنون حتى يصح بدونهما ولكنها بشرطان في  
تحصيل السنة كما في الدر ويكتفي وجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في اول الفل وقوله في تحصيل  
السنة اي سنة الفل المنون وليس المراد انهما شرطان في سنة قوله غسل الفم وارتب اي  
بدون مبالغة فيها فاما سنة فيه على المعتد شرب الماء فيها يقوم مقام غسل الفم لا مبالغة ولو كان  
سنة مجردا فبقى فيه طعام او بي اسنانه او كان في افه وفي رطب اجزاء لان الماء لطيف  
يصل الى كل موضع غالبا بخلاف اليابس فانه كالخبر المصنوع والجبين فيجمع كذا في الفتح قوله  
قوله تعالى فاضهرو ولاهما بفلسان عادية وعبادة تغل في الوضوء وفرض في الحاجة الحقيقة  
وهذا يدل على انها من الظاهر **قوله عطف عام على خاص** واعا افرد في الوقوع الخلاف فيهما لا  
نهما مستان عند الامامي مالك والث في رضي الله عنهما ولا يفرجا احدهما **قوله ومنه**  
**الفرج الخارج** ومنه مخرج الماء **قوله كثر برغوث ووريم ذباب** ولم يصل الماء الى ما حقه قاله  
السيد الوبي زرق الذباب قوله داخل قلعة هي الجلبة الباردة الحسنة والخنان قطعها من  
الشرح قوله سورة طه **قوله** وادفعه اذا سرق اصوله وعنه لما كرهه لا يلزم حله وبعض

الاطلاق

الاطلاق بقوله سورة كان غلوبا او تركيا قال السيد وما في العتي من قوله الا اذا كان غلوبا او تركيا  
للرجح متعقب بان دعوى الرجح ممنوعة اه قوله وما اذا كان شعرا ملبد او غريرا بحيث يمنع  
ايصال الماء الى الاصول قوله ولا يفرق ايصال الماء الى ثناء ذراهما على الصحيح احترزه عن قول  
بعضهم يجب بلها ونما في صلاة اليقالي الصحيح انه يجب غسل الذوات وان جاوزت الغد  
مبنى ونما في الشرح قوله والظفر من الغشاء المعجزة الذواتية قال في الامور الذواتية  
الخاصة او منها من الرأس وشعر في اصل يامية العرش والرد لظله وهي كذا في الماء مع الضم  
الشعر المجتمع او العليل منه اه قوله والظفر قبل الشعر الخ واما العقب فجمعه على الرأس قوله  
وتحت الماء لشرط وضوء وغسل على الزوج لانه محال بد منه اه شرح قوله ولو انقطع  
حيضها الفرة وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيض لا قبل من عشرة ففي الزوج لا حياء  
جه الى وطئها بعد الفل وان كان لعشرة فعليها لانها هي للحاجة للصلاة ويعلم منه ان آخرة  
الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الحائض دخول الحمام مشروع للرجال والنساء قال الكمال  
وحيث اجتمعا لها الخروج للحمام اغا يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا  
الى نظر الرجال والاستماله اه اي ويشترط عدم نظرهن الى عورة بعضهن والاحرم  
كما لا يخفى ولو وضرها غسل رأسها تركه ولا تقع زوجها عن نفسها **فصل في سن الفل**  
**قوله لا بد** وبالنسبة هي كاللفظ المذكور في الوضوء قوله لعدم الحديث كل مروي باللفظ  
كل الى بدل من الحديث قوله والابتداء بالنية هي كما تقدم في الوضوء قوله لعلق التسمية بالان  
لا يظهر لان المطلوب من الدأوا تحضار معنى الذكر فلها تعلق بالقلب ايضا فاما ان يقال  
ان الابتداء اضافي وان القلب بلا حظ اشياء متعددة دفعة قوله مع غسل يدين اي قبل ادا  
لها الا على ما مر قوله **ليس غسل خاصة** الى اي ان ازالها قبل الوضوء والغسل هو السنة  
لأنه ترواد باضافة الماء فلا ينافي ان مطلق ازالة العذر لما منع منها غير مفيد بما ذكره في كلام  
السيد ملخصا قوله **ولا غسل** بوجه هو اسم للعبدين وقد يطلق على الذكر ايضا كما في المغرب قوله  
ثم يوضأ وضوءه للصلاة فيتم شرائط الوضوء من المسححات والسني والوارد من قوله زنة  
صلى الله عليه وسلم الخ روي الجماعة واللفظ ملخص عن معونة رضي الله تعالى عنها قالت ادبني  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخله من الجنابة فغسل مرتين او ثلاثا ثم ادخل يده في الماء  
ثم افروخ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فدلحها وكما شديدا ثم توضأ



ط  
من الحياه

وعدہ

وحده اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جوار الحنف في المدة فقال مجرد في بيت الحمام  
الصغير لقصر اراه او حلت عاتيه باثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل  
يجوز ان يجرد الى اخر ما ذكر المؤلف قوله مقدار عشرة ازرع وفي الشرح خمسة ازرع ونظر  
ما وجه هذا التحديد ولعل وجهه في الاول ان الفترة تعدا كثيرا كما قدم وبه في المياه فيكون  
الحل اذا كان بهذا القدر متعاضدا لله تعالى اعلم قوله كالوضوء للصلاة في لانه وضوءها  
وهو الى ذلك اشار بقوله لانه يشمله **فصل في الاغتسال لاربعة اشياء** قوله على الصحيح  
هو قول ابى يوسف ويشهد له ما في الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية  
البيهقي ومن لم يأتها فليسد عليه غلهاه قوله وقيل انه لليوم فالله يحلهاظهار الفضيلة على سائر  
الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سبيل يوم الجمعة وسبيل شهر الحنن وذكر في المحيط بحرام  
الحنن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوي انه لها جميعا عند ابى يوسف قوله وثمرة انه الح  
وتظهر فيمن لاجمة عليه ايضا واما الغسل بعد الصلاة فليس بمقتبر اجماعا كما في جمعة المحيط  
والخاتمة قوله **سنة باسنة حصول شقوص** وقال في الهركا البحر ينبغي عدم حصول السنة  
بهذا اتفاقا ما على قول ابى يوسف فلا شترها الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثلها  
القدر من الزمان واما على قول الحنن فلا نه يشترط ان يكون متطهر باظهار الاعتدال  
في اليوم لاقبله والمطلب وجود الحدث ايضا اه مختصا **قوله فيها ونعت** اي فالتسعة اخذ  
ونعت هذه المصلاة فالضمير راجع الى غير مذکور وهو جاز في المشهور كما في قوله تعالى  
حتى توارت بالجاب قوله وهو ناسخ لظاهر قوله الح وقيل معنى الوجوب للمؤكد كما يقال  
حقك واجب على قوله **سنة للمصلاة في قول ابى يوسف** اليوم عند الحنن فقله القهستاني  
عن النخبة قوله الحج والعمرة او ما نفعه خلوصه فجز الجمع قوله ولهذا لا يتيمم بها انه يند  
لما اي مثلا والمراد بغيره والمال للبيضة ومثله سائر الاغتالات السنونة والمذوبة يوم  
**ويت الاغتال للحاج** قال في البدائع يجوز ان يكون غدا عرفة على هذا الاختلاف  
ايضا يعني ان يكون الوقت او اليوم اي يوم عرفة لمن حضره قوله **فضل زمان الوقوف** ويكون  
اقرب اليه فيكون المبلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة الافضل ان يكون بقرب ذهابه  
اليها قال في الهداية وكون هذه الاغتالات سنة هو الاصح وقيل انها مستحبة بدليل  
ان مجرد اسحق غسل الجمعة في الاصل حنا قال في الفتح وهو النظر قوله **سنة** لم عامر بذلك



امر صلى الله عليه وسلم من اسم واحترز به عن اسم غير ظاهر فانه يفترض عليه الفصل على المقود  
كما تقدم قوله **ومن بلغ بالسنة** احتراز به عن بلوغ النبي بالاحتلام والاحبال والامثال -  
وعن بلوغ دابة بالاحتلام والحيض والجلبي فانه لا بد من الفصل فيها قوله **وهو خمس عشرة**  
**سنة على المقي به** وهو قوله بها ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر في هذه المدة غالبا  
وجعل المدة علامة في حق من لم تظهر له علامة وادنى مدة يقترن فيها ظهور العلامة  
اثنا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقها فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كاي  
بالفني كما لان ذلك مما يعرف من جهتها **قوله ومن افان** الح لعله للكر على فية الاقا  
قوله وعند الفراغ من جماعة لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقفل من اربع منها الى حمة  
رواه ابو داود قوله **خروج** الخلاف الاول ما قاله السيد خروجا من خلاف المائل للبروز الفصل  
منها قوله **وتدب في ليلة** براد سميت بذلك لان الله تعالى يكذب لكل مؤمن ساعة من  
الدار لتوفية ما عليه من الحقوق وما فيها من البراة من الذنوب بقوله **قوله** المروي قوله  
يتبين بان يكون بطريق الكشف مثلا قوله **او علمنا** نذا هو فيما شرح عليه السيد ايضا والمنا  
للمعابلة اليقين ان يقول او علمنا بان يتبع الامارة الواردة بتبعينها وهي قوله **ليلة** لجهة  
لا حارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي يما رايته من الشرح او علمنا بان يتبع الامارة  
والمعنى ان الراية اما باليقين او بالعمل بما ورد من الامارة **قوله** لاجبائها بحتم ارتباطها  
بالفصل اي انما ضد لاجبائها وقية ان الاجبا مطلوب اخر ليس له تعلق بالفصل  
الا ان يقال انه يعين عليه فيطلب له اوليكون الاجبا مؤديا باكمل الطهارتين ويحتمل  
انه مرتبط بقوله ورد والمعنى ان العلامات الواردة بطلب الاجبا هي العلامات التي  
يطلب عند وجودها الفصل **قوله** وعلى اجابة دعا وسيد كقوله اي بعد ان دعا به في جمع  
عرفة فاخرت عنه الاجابة اليه قوله **وعند دخوله مكة** هي افضل الارض عند ما مضى وفضل  
مالك المدينة والخلاف في غير البقعة التي ذكر فيها صلى الله عليه وسلم فانها افضل حتى من العرش  
والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وكل من مكة والمدينة سما  
كثير من مؤمناته قال النوري ولا يعرف في البلاد انما مقامها وكثرة الاسماء تدل على  
شرف المسمى قوله **ولطوف الزبارة** سيا في انه يقفل لرمي الحجار وتقدم انه يقفل  
لجمع مودعة وتجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غلوا واحدا يكفي لجمعها بالية

قوله

قوله **ويوم** يعني يوم البيت اي المقام الراشد والا فاصلة يتحقق بالوضوء قوله **لا دور** صلا  
تتبعها اي باكمل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد قوله **لطلب استئزال الغيث** الاول حذف اللام  
من طلب لانه تفسير لا استئزال كما ان الاول حذف السين والثاني من استئزال والاضافة في  
استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول قوله **بالاستغفار** الخ تصوير للطلب والماء  
للسببية قوله **في خوف** بصفة اسم الماعل وهو اشارة الى ان فرغ مصدر يعني مفرغ قوله **لجاء**  
**الى الله تعالى** اي وهو تليق باكمل الطهارتين فانه ادعى لانه الله قوله **فيلجئ المنظر اليه** اي -  
المنظر باكمل الطهارتين قوله **وبدب لنا** من رب الزالة لا رما كان فيه وشكر الموفق على  
التوبة قوله **وللعماد من سفر** المضافة قوله **والمتحاضة** الخ لاحتمال تحلل جوف اثناء المدة قوله  
**ومن يراد قوله** لموت على اكمل الطهارتين قوله **ومن اصابته** بحاجة الى عده في البحر من الفصل المرفوض  
وهو الذي يفيد عبارة السيد قال وهو الصحيح لا فالحق قال انه يظهر بغير طرف منه **قوله**  
لا تنفع الطهارة الظاهرة اي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انها لا تنفع نعمانا اما اذا  
يكون وجودها ليس كعدمها قوله **بالاخلاص** الخ تصوير للطهارة الباطنية قوله **والزاهية** اي  
البقا بعد قوله **عن الفل** قال في الامور العليل المحقد كالفل بالكر والضعف اه وقال في مادة ح -  
ق د حقد عليه كغروب وفرح حقد او حقد او حقد امسك عداوته في قلبه وتربى لفرصتها  
كحقد والحقد الكثير الحقد ومنه يعلم ان الفل والتحدتي واحد وقال في مادة غ غ غشه  
لم يحضه الضح او ظهر خلاف ما يضيء والض بالكر الاسم منه والفل والتحد والغش بالضم  
الرجل الغاش او الغش في بعض تعابير يرجع الى ما قبله **واما** الخ اذا نال الله تعالى منه  
فمعلوم قوله **وتطهر** اي عطف على اخلاص اي يظهره بقطع العلائق عن جملة الخلائق وما تطهر  
اليه المنقوس فلا يقصد الا الله تعالى يعبد لا استحقاقه العباد لانه تعالى وامثالا لامره  
ملاحظا جلولة وتوابعه لا رغبة في جنة ولا رغبة في نار من الشرح قوله **فتفتقر** اي مظهر  
فقره اليه بان يساله حاجته الدينية والديوية اظهار العاقبة والاضطرار الى الموت المعنى في كل شيء  
بعد تطهير لانه في العفو فضلا عن الكذب والغبية والغبية والبهتان وتزويجه بالتدسين والتبديل  
والسبب وتلاوة القرآن لعله ان يتصف ببعض صفات العبودية **قوله** بل ان الاحسان لا بالاجوب عليه قوله -  
**الضطر** اي سببها قوله **عظما** ليه فتح المعنى اي رحمة وخوار بالكر الخ الجانف قوله **تكون** عبر



انما هو ان غير مشترك من كل واحد من الالواح فمعنا الله تعالى به من علومات العارف كونه فارغا  
 من امور الدارين مشغولا بالله وحده وقال ليس من يرى احدا ولا يذكر احدا ان يقول عرفت الله  
 الذي ظهرت منه الاحاد وقال من خاف من شيء سوى الله ورجا سواه اختلف عليه ابواب كل شيء  
 وسلك منه الى الخلق وجب بسبعين بابا اي بها السبيل الى الله قوله ولا يستعمل السبيل  
 والى ان لا ياتوا ان الهوى عن طلب المبدأ المجمع في الهوى عن المبدأ قال الحسن في مقام الغليل  
 لقوله ولا يستعمل قوله رب مستور اي كثيرا ما يقع ذلك وهو من الغليل قوله سبعة شهوره  
 اي جعلته سببا لاسرار والمقصود انه ما راي فيها قوله قد عرفت بكسر الراء وبفتح  
 نزع ثيابه والى ما كنه الضرورة قوله وانها كالتة في مطلق وهو عطف لازم على عرفت  
 قوله صاحب الشهوة عبادي ملازمها والتصف بها كالعبد في الاتقياء لا غيره والذلة  
 قوله فاذن الشهوة باد خالف النفس والنيمة في فيما يتردد به قوله اصحى ملكا  
 اي في الدارين وهو بكسر اللام لا في العبد الا ولا ويجعل ان يكون بقصتها وهو على التثنية  
 يعني انه في الدرجة كالتة وكذا قد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقسام ثلاثة  
 فمنهم من جعل فيه العقائد والشهوة وهم لا الهة وكذا ومنهم من عكس وهم الهام ومنهم  
 من جمعها وهم بنوادم فان غلب عقله شهوته الشقى بالا ول قد يكون افضل وان غلبت  
 شهوته عقله الاتي بالذلة في بل قد يكون اذلا انهم لا كالا لانهم بل اصل قوله وبما كلفهم  
 متعلق بتمام قوله وارتضاء عطف على كلفه قوله حفته العناية اي احاطت به والعناية  
 الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى يحفظه ويسهل له امور فيعامله معاملته من اهتمام  
 بشئ تعظيما له قوله جنتي توجب ويقيم اي قصد اي في اي زمان ومكان توجه فيه  
 وقصد وان كان اصل وضع حيث للمكان ولا يخفى حسنة ذكره عادة التيمم بلصقة قوله  
 وعلمه ما لم يكن يعلم دليله قوله تعالى وانقول الله ويعلمكم الله والله تعالى اعلم  
 باب التيمم ذكره بعد طهارة الا لانه خلق وقدمه على مسح الخف وانه كان طهارة  
 ما ثبت ثبوت هذا باب الكتاب وذلك بالسنة وثبت تأسيما بالكتاب قوله هو مخصصا  
 نص هذه الامه رخصة لهم من حيث الالة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث  
 ومن حيث الحال للاقتصار فيه على شطر الاخصا قوله وشرا الى قال الكلام هذا هو الحق  
 فهذا التعريف ان في قول بعضهم في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بمصنة

مخصوصة

مخصوصة فانه جعل الصعيد ركنا قوله عن صعيد اي التيمم من الصعيد اي كسر  
 صعيد قوله مطهر احترز به عن الارض لا بالنجس وحقت فانه لا يتيمم عليها قوله وشرا هو  
 كشرط اصل الا فيما استعمله قوله وحكم هو محل ما كان متمسقا به في الدنيا والثواب في الآخرة  
 كما صله ايضا قوله وركن هو المسح المتعبد به في الصلاة قوله وصفة هو فرض للصلاة معلما  
 ويندب لدخوله للصعيد من ثبات استعماله ويجب فيما يجب فيه الوضوء وقوله وكيفية هي مسح  
 اليدين بالبري وقوله مستويا قوله على ايجاد الفعل من داخل فيه الترك لانه لا يتفرق  
 الا اذا صار ركنا وهو الكلف به في التيمم وهو فعل ولا يصح ان يكلف بالترك بمعنى العدم  
 لانه ليس دخل تحت قدرة العبد فاده البعد قوله او عند مسح اعضائه الجمع لما فرق الواحد  
 او جعل كل بدعضوا قوله لهم ما يكتم به الاولى ان يقول التيمم ولا يلزم من التيمم العلم بحقيقة  
 التيمم قوله يعرف حقيقة التيمم فيه مصادرة قوله والنية معنى واد العلم اي حقيقة خبر حقيقة  
 العلم قوله ولا يتطرأ بغيره من الحديث بل روى ابن سماعة عن محمد بن الحنفية ان التيمم بركعة  
 الموضوعة عن الجبابة في الصحيح قوله وباحتها اي باحة فاعلم الله قوله فلهذا فلا قرب على كلام  
 محذوف في تقديره وهو تصح نية باحة الصلاة فلهذا قال ولو حذر الغليل المذكور كما فعله  
 السيد كان اول قوله انية استباحة الصلاة اي تيمم نية الاستباحة يعني انما تيمم  
 استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكأنه تيمم نية رفعه اي وهي تصح نية رفعه  
 واذا حققنا النظر وجدنا كلفا النبيين السابقين ترجع الى نية رفع الحدث لانه نية الطهارة  
 ترجع الى نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليست بل قوله فتصح بالمالق نية ترفع على قوله  
 اما نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان للصفه نفس بعد على انها لا تصح  
 بنيتها قوله وبنية رفع الحدث ترفع على قوله لان باحتها برفع الحدث ولا بد من نية قوله وبنية  
 تصح نية قوله واما اذا قيد النية بشئ عطف على تعدد تقديره هذا اذا اطلق في النية وتنظم  
 صورته صورة نية الطهارة او صورة نية استباحة الصلاة وصورة نية رفع الحدث قوله  
 بينه في الشرط الثالث الاولى نية في الامر الثالث لانه الشرط واحد الثلاثة المذكورة فالتيمم  
 وهي التي لا تجب الخ كالصلاة بخلاف الس فان وجب له بطريق البع الدلاوة وهو في  
 حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء قوله لا تصح بدون طهارة اي اوله على شمول قوله  
 القرآن المحذوف قوله في حد ذاته اي بالنظر الى ذاته والمراد انه حر في الجمل وانه كان يتحقق بغيره

انما هو ان غير مشترك من كل واحد من الالواح فمعنا الله تعالى به من علومات العارف كونه فارغا من امور الدارين مشغولا بالله وحده وقال ليس من يرى احدا ولا يذكر احدا ان يقول عرفت الله الذي ظهرت منه الاحاد وقال من خاف من شيء سوى الله ورجا سواه اختلف عليه ابواب كل شيء وسلك منه الى الخلق وجب بسبعين بابا اي بها السبيل الى الله قوله ولا يستعمل السبيل والى ان لا ياتوا ان الهوى عن طلب المبدأ المجمع في الهوى عن المبدأ قال الحسن في مقام الغليل لقوله ولا يستعمل قوله رب مستور اي كثيرا ما يقع ذلك وهو من الغليل قوله سبعة شهوره اي جعلته سببا لاسرار والمقصود انه ما راي فيها قوله قد عرفت بكسر الراء وبفتح نزع ثيابه والى ما كنه الضرورة قوله وانها كالتة في مطلق وهو عطف لازم على عرفت قوله صاحب الشهوة عبادي ملازمها والتصف بها كالعبد في الاتقياء لا غيره والذلة قوله فاذن الشهوة باد خالف النفس والنيمة في فيما يتردد به قوله اصحى ملكا اي في الدارين وهو بكسر اللام لا في العبد الا ولا ويجعل ان يكون بقصتها وهو على التثنية يعني انه في الدرجة كالتة وكذا قد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقسام ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقائد والشهوة وهم لا الهة وكذا ومنهم من عكس وهم الهام ومنهم من جمعها وهم بنوادم فان غلب عقله شهوته الشقى بالا ول قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الاتي بالذلة في بل قد يكون اذلا انهم لا كالا لانهم بل اصل قوله وبما كلفهم متعلق بتمام قوله وارتضاء عطف على كلفه قوله حفته العناية اي احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى يحفظه ويسهل له امور فيعامله معاملته من اهتمام بشئ تعظيما له قوله جنتي توجب ويقيم اي قصد اي في اي زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان اصل وضع حيث للمكان ولا يخفى حسنة ذكره عادة التيمم بلصقة قوله وعلمه ما لم يكن يعلم دليله قوله تعالى وانقول الله ويعلمكم الله والله تعالى اعلم



المسبب آخر السجود قوله كنون نيت نيت الصلاة لا يظهر بل المناسب لقوله فيكون النوى اما  
 صلاة ان يكون النوى عند النية الصلاة ونحوه او يكون المعنى على استحابة هذه العبادة  
 فيرجع الى ما قبله قوله **اول صلاة الجنابة** لو ادخلها في عموم الصلاة فيقول فيكون النوى  
 اما صلاة ولو صلاة جنابة لكان أولى لانها صلاة من وجه قوله **وسجدة التلاوة** هذا  
 وما بعده مثال لغير الصلاة في الجملة قوله وهو عبادة أي مقصودة لا تصح بدون طهارة  
 قوله فلا يصلي به تقرب على اشتراط احدها هذه الاشياء الثلاثة قوله **ولم يكن جنباً** يصح  
 باللائم قوله ولم يكن محباً بالظاهر اي بان تكون محدثة حدثاً استوفى قوله **فلا يجوز**  
 الحديث اي فهي عبادة مقصودة لكنها محل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث قوله  
 لا الجنب اي وما في معناه قوله **فلو نيت الجنب** لم يصح فقد الشرط الاول فيه وهو كونه  
 عبادة قوله **او دخل السجدة** فقد فيه العبادة وان كان لا يجلي بغير طهارة من الاكبر قوله  
 او يعلم الغير فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يجلي بدون طهارة وان كان عبادة بعد  
 مقصودة كما قاله الشرح قوله **وكذا الزيادة** القبول فقد فيه الثالث ايضا قوله **والادان** استنى  
 فيه الثاني والثالث وكذا لاقامة قوله **والسلام** ورده استنى فيه الثالث فقط وكذا السلام قوله  
**وقال ابو حنيفة** ومحمد لا تصح لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل الركاب طهورا لم يمس فقط بقوله  
 صلى الله عليه وسلم **الركاب طهورا** لم يمس قوله فهو على خلاف فعل قوله لا تصح به الصلاة  
 لانها ليست قرينة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قرينة عذرة قاله في البحر في الترتيب  
 قوله وفي رواية النوادر والراد بالنوادر من غير ظاهر الرواية كما تقدم التبيين عليه في الخطبة  
 لانها اسم كتاب قوله محمد بن نية اي النية صحتها في المصنف ولا اعتماد على هذه الرواية كما  
 بينه على ذلك المحلل قوله **كعبه اي الشخص** مالا ضبط بعضهم المبدأ والفرسخ والبريد وقوله

- |                           |                           |
|---------------------------|---------------------------|
| ان البريد من الفراسخ اربع | الفرسخ فثلاث ابعال ضعف    |
| والليل الف من الباعات قال | الباع اربع ازرع فثلاث     |
| ثم الاربع من الاصابع اربع | من بعد العشرة ثم الاربع   |
| ست شعيرة فظهر شعيرة       | منها الى وطن لاخرى فوضع   |
| ثم الشعيرة ست شعيرة فقط   | من ذيل بعل ليس عن ذم مرجع |

قاله في الفتح والمبدأ في اللغة متعني مد البصر قوله بغيره الظن فان لها حكم التيقن في التعقيبات

قوله

قوله **من النوى** اي النوى بالليل هو المختار وهو المشهور عند الجمهور وقوله **وعلى ذم**  
 في جملة ذم عانة ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سير القدم بنصف ساعة قوله **بذراع الماء**  
 هو المذكور في النظم قوله **عن ماء مطهور** اي كاف قوله **ولو كان بعد** عنه في المصنف ولو كان مقبلاً  
 فيه قوله **على الصحيح** وفي شرح الطحاوي انه لا يجوز النية في المصروف خوف فوت صلاة جنبا  
 زرة او عيذ والجنب الخاضع البرد والحق الاول والمنع بما على عادة الامصار فليس خلافاً  
 حقيقياً له قوله **ومن العذر** حصول مرض افاد به ان الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا  
 يتبع والذي في القهستاني والاختيار جوازه ونقل المصنف في حاشية الدرر عن الزيلعي عن عوا  
 رض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالريض اه قال في ذلك هذا  
 اه واعلم ان المريض اربعة انواع من بضره الماء والتحرر لاستعماله ولثالث من الاضرة شئ  
 من ذلك ولكن لا يقدح في الفعل بنفسه في حاله لا يعلم ما لا يجد من بوضه او لا فان لم يجد جاز  
 اه التيمم اجماعاً ولو في المصنف على ظاهر المذهب وان وجد فاما ان يكون من اهل طاعته كعبه  
 وولده واجبره او لا فان كان من اهل طاعته اختلف فيه لما يخبر على قول الامام بما على  
 اختلاف الرواية عنه وان لم يكن من اهل طاعته ولم ينع بغيره بل جاز له التيمم عنده مطلقاً  
 وقال لا يجوز في العتق كلها الا اذا كان الاجر كثيراً وهو ما زاد على ربع درهم فاداه في النهاية والشرح  
 وغيرهما والرابع من لا يقدح في الوضوء ولا على النية لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قباكه  
 قول الامام حتى يقدح على اخذها وقال ابو يوسف يصلي تشبهاً بعبده وقوله محمد مضطرب وفي  
 البحر ولا يجب على احد الزوجين ان يوضا احدهما فادرا بقدرة الاخر بخلاف السبب والعبد حيث  
 يجب على كل منهما ذلك قوله **اي منه** شئ من قنينة او بغيره القنينة تجربة او اخبار طبيب  
 حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور قوله **كالجموم** مثال للاولين وقوله والمبطون مثال للثاني  
 وهو المتحرك افاده في الشرح قوله **والنوى** اي ولو كان النوى الموصوفه بما ذكره القرني  
 الخالية عنه فهي كالبرية قوله **سواء كان منا** او دنا هذا ما ذكره الرخسي واختاره في  
 الاسرار وقال المولى لا خصية المحدث بذلك السبب اجماعاً قال في الخاتمة والجماعة وهو  
 الصحيح اي لعدم اعتبار ذلك الخوف ما على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة  
 كما في التيمم والابيضاح وانما الخلاف في الجنب الصحيح في المصنف اختلف على نفسه  
 نفسه مرضاً لو غسل بالبارد ولم يقدح على ماء مسخن ولا حار به يحن فقال الامام يجوز

صاحبها ولا ان يحاط به في تعقيب الصلاة بالعبادة



له النبي مضما وخصاه بان فلا تخف هذه الحالة في الصبرنا دور العتوى على قول الامام فيها  
 بل في كل العبادات وانما اطلق المصنف لانه الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم **قوله ومنه**  
**حور عدوى من العذر** ان كان نشأ من وعيد العباد وجبت الاعادة وان نشأ لا عن شيء فلا  
 كذا وفق صاحب البحر وان ايرجى حاج بين قول وجوب الاعادة وعدمه افاده السيد **قوله سواء**  
**خافه على نفسه** لان حياته النفس اوجب من صيانة الطهارة بل اقلها بدلا ولا بد له  
 لنفسه اولاد في معنى المريض من حيث خوف الخوف الغرر فالحق به كما في النهاية وكذلك  
 لا خلف له وحكم الامانة عنده حكمه **قوله او خاف الديون** **الفلس الحب** اما المفسر فلا يكو  
 له النبي لظنه بمغاله **قوله ولا على من** **سفر** اي اذا تيمم وصلى لان الغالب في السفر عدم  
 الماء وقد انضم اليه عند الحبس قاله في الشرح واما الجوس في المصطفى مكان طاهره لم يجد  
 الماء فانه يتيمم ويصلي ثم يصيد في ظاهر الرواية كما في البدائع **قوله ومنه** **عسل** اعلم ان  
 الانسان اذا عطش وكان عنده اخر ما فان كان صاحب الماء محتاجا اليه لمعطه فهو اولى  
 به والواجب دفعه المفسر فان لم يدفعه اخذه منه قهرا وله ان يقا له فان قل صاحب  
 الماء قد مره هدر وان قل الاخر كان مضورا وينبغي ان يضمن الضرر قيمة الماء وان احتاج  
 الاجنبى للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي اخذه منه  
 قهرا بغير من السراج مزيدا **قوله او دفعه في القافلة** فظاهرا من رقيق الصحة كذا في الشرح  
**قوله او دابة** محل اعتبار خوف عطش دابة وكلية اذا تعد حفظ الفاه لعدم الدماء  
 كما في الايضاح **قوله ومنه** **دابة** **نهي** وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مائة اما اذا احتلج  
 القهوه فاد كان يلحقه بتركها ضرر يتيمم والا فلا كذا في حقه السيد ولم يفصلوا في المرق هذا  
 الا ان قول الشرح لا ضرورة اليه بشره **قوله** **ويتم** **المغزاة** اي طاهرة قاله السيد ولو توبا  
 كذا في السراج فلو نقص النوب بادل له ان كان النقص قد رقيعة لا لزومه ادلاؤه لان كان اكثر  
 وعلى هذا لو كان لا يصل الى الا الاثنية كذا في كتب الشافعية قال في التبيين وقولنا لا  
 تابان **قوله** **وخرجا** كالصهاريج **قوله** **لا يمنع** **التيمم** اي على المعتمد **قوله** **ولا يشبهه** **فان**  
**التراب** الخ لا يخرجا **قوله** **يجب** متعلق بما قد مثل الحبس يخرجها معرض كذا في السيد  
 او بوضع خشبية في يديه **قوله** **وقال ابو يوسف** يشبهه **بالاعاء** اقامة الحق الوقت وهذا هو  
 الصحيح عنده لانه لو سجد لصار مستملا للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويحج

ان وجد

ان وجد مكانا يابا افاد في الشرح والذي في السيد نقل عن الترمذي وشرحه وقال يشبهه ماء  
 المصلي وجوباً فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابا والا يركع فاما ثم يصيد به يفتي واليه مرجع  
 رجوع الامام ثم قال ومعنى التشبه بالمصلي ان لا يقصد بالقيام الصلاة ولا تيمنا ولا شي  
 ظهري لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح الله ويحسب منه ان التشبه متفقا عليه وانه بالمر  
 كوخ والسجود لا بالاجا على ما عليه الفتوى **قوله** **ولو وجد من يمينه** اعلم ان المعين اما ان يكون  
 كعبده وولده واجيره فلا يجوز له التيمم اتفاقا كما في المحيط بناء على اختيار بعضهم وان وجد  
 غير من ذكره ولو استعان به اعانه فظاهر المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقد رتبته على الوضوء  
 وعن الامام انه يتيمم وعلى هذا لا يخرج من التوجه الى القبلة او على التحول عن فرش نجس **قوله**  
**قدرة له عند الامام** بناء على ان القدرة بالغير لا تعد قدرة عن اولاد الانسان بعد قادر اذا  
 باله تهيأ له الفعل بها متى اراد وهذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندها تبس القدرة بالغير لان  
 الله صارت كآلة واختار رحام الدين قولهما قال في الشرح واطلق المصنف العبارة في  
 هذا الشرح مع ان فيها التفصيل كما علمت وقد مناهما يقيد بعض ذلك قريبا **قوله** **والجنا** لان صلاة  
 الجنازة دعاء في الحقيقة وانما اوجبت لها التيمم لكونها مسجدة باسم الصلاة قال السيد  
**قوله** **لا ينفذ** **بالا** **خلف** هذا هو الاصل في هذا الباب وهو انما يفوت الى خلف لا يتيمم له  
 عند خوف فوته وما لا خلف له يتيمم له **قوله** **اولى لا يخاف** **فوت** المراد بالولي من له حق التيمم  
 كاللطان ونحوه لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه اولى  
 فيوز التيمم للولي عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لانه يخاف الفوت اذ ليس له حق  
 الاعادة حينئذ **قوله** **هو الصحيح** صحيح في الهداية وظاهر الرواية جواز التيمم لكل لا  
 تاخير الجنازة مذكورة وصححه الشيخ ضايد التجميع الثاني بكونه ظاهر الرواية **قوله**  
**قبل القدرة على الوضوء** اما بعد القدرة يعيده اتفاقا **قوله** **او خرق صلاة عيدين** اي يتيممها  
 فان كان بحيث لو توضع يد ركع بعضها مع الامام لا يتيمم قال السيد ناقل عن النهرواني  
 فوته بمرور الشمس ان كان اما ما وجد اذ ركع شيئا مع الامام ان كان مقبدا باله  
**قوله** **ويتم** **صلاة** **الح** **المقام** فيه تفصيل وهو انه في صلاة الجنازة ان خاف رقعها قبل  
 ان يحصل شيئا من التخييرات ان اشتغل بالوضوء يتيمم واما في العيدين خاف الاستواء  
 يتيمم اتفاقا اما ما كان او مقبدا باله والا فان امكنه اذراك شيئا منها مع الامام لو توضع يده



أنت قالوا لا فسد الامام بتيمم مطلقا وعند هذا ان شرع بالوضوء لا يتيمم لانه من الغوت اذا  
الاحت بوضوء بعد فراغ الامام وان شرع ما لا يتيمم جاز له ان لا يتيمم لانه لو توشا يكون واحد  
لما في صلاته ففسد والامام ان خوف الغوت باق لانه يوم زحمة فيعتريه ما يفسد  
صلاته ففقدت كما في التبيين وغيره ومعناه اذا شك في غرض الفسدا اذا غلب على  
عدمه لا يتيمم اجماعا كما في الفتح ومنشأ الخلاف ان صلاة السيد نافذة لا تقضي عند الامام  
فكانت تغتفر لانه خلف وعند هذا تعني فمكة او ما منفردا فكانت تغتفر الى خلف  
كما في السراج قوله وخوف فوت الوقت وقبل يتيمم لخوف فوت الوقت قال الجلي والاحتوا انه  
يتيمم ويصلي به ويصلي ذكره السيد قوله لان الظاهر يصلي بفوت الجمعة هذه العبارة  
اسم من تعبير بعضهم بالبدلية لان الظاهر ليس بد الجمعة بل الامر بالمكس والواجب  
عنه بانه لما تصور بصورة البدل بحيث يفعل عند ثبوتها اطلاق عليه ذلك قوله فلما  
خلف اخذ منه الجلي جواز التيمم للكسوف اي والمخسوف لانها يغتفران لا الى بدل  
وكذا يتيمم لكل ما لا تشترطه الطهارة كالنوم والسلام ورده ودخول مسجد لحديث  
ولم مع وجود الماء قاله في البحر وقرره صاحب التفسير قوله طيب الاولى ان يقدمه على طاهر  
بان يقول بطلب طاهر ليكون اشارة الى ان قوله تعالى فيتميموا صعيدا طيبا معناه طاهر  
او ان معنى طيب طهور وهو الاول قوله وهو الذي لم تقه نجاسة الى تفسير مراد  
فيستدل بكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر في الاصل يعنى الارض النجسة التي ذهب  
امر النجاسة منها قوله ولولا ذلك غطى على محذوف تقديره وهو الذي لم تقه نجاسة  
لم تزل بذهاب اثرها بل ولو لم يكن قوله من جنس الارض ويعبر كونهما من جنسها وقت  
التيمم فلا يجوز على الدخيل وان كان اصله من الرمل قوله وهو كالتراب ولو تيمم بتراب  
المقبرة ان غلب على ظنه نجاسة لا يجوز كمن غلب على ظنه نجاسة للاء والا فيجوز  
كما في السراج قوله والحجر الطيب وقال محمد لا يجوز به قوله وللمرة بفتح الهم وسكون الهم  
ويحرك طين الحجر كما في القاموس قوله وسائر اجزاء المعادن دخل فيه الرجاان وهو الذي في عامة  
الكتب وفي الفتح لا يجوز وايدى صاحب الفتح بانه متوسط بين على الجماد والنبات فاشبه الاجزاء  
من حيث تجمره واشبه النبات من حيث كونه شجرا ينبت في قعر البحر فروع واغصان  
خضر تشبه فاعة فظهر انه ليس من جنس الارض لانها لا تجدد وصار جارا في الهواء اه

قوله

قوله والطين المحرق ومنه الزبادى الان تكون صطبية بالدهان قوله ليس به سرفير قبله اي  
قبل حرقه فخرج غير معلوم من قوله المحرق قوله والارض المحترقة الاولى الاقفا وهذه من قوله  
سابقا وبالارض المحترقة الان يحمل ما سبق على ان الارض احرق نراها من غير كمالها قوله وبالتراب  
المغالب الخ فلا يجوز بالمغلوب ولا بالسا ولا فاده السيد قوله لانه لا يصح الخ عليه محذوف  
تقديره وانما قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه قوله  
والفضة والذهب اراد بهما خصوص السبوك منهما اما قبل السيد فيصح التيمم ما دام في المعدن  
وكذا الحديد والنجاس لانها من جنس الارض كما في شرح الكافي للعليني ذكره السيد واطلاق  
كلام الضعيف فيه يفيد النسخ مطلقا لوجود الضابط قوله بصير مراد ان لا في خزانة الفتاوى  
ما نصه قال السيد الضعيف ان كان الرما من الخطب لا يجوز وان كان من الخ يجوز وقد رايت  
في بعض البلاد حطيمهم الحجر اه نقله ابن امير حاج قوله والصعيد اسم لوجه الارض فيدل على فاعل  
قوله وتفسيره بالتراب هو تفسير ابن عباس قوله لكونه غلب فلا ينافي التيمم على ان في التخصيص  
به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر الواحد فكيف بقول الصحابي قوله قوله تعالى اه  
محذوف تقديره وان لم نقل انه هذا التفسير بالاغلب لا يصح لقوله الخ يعني ان هذه الآية  
دالة على ان الصعيد يطلق على الحجر لا على التراب فلا يصح قصره على التراب قوله فيترجى الى اتم ويجوز  
الوتره التي بين الخرياني وما بين الحاجبين والعينين وترجى المرأة السوار والمارد وترجى الخاتم  
والسوار وترجى ما عن يمينها حتى يمسح به قوله ويخلل الاصابع قال ابن امير حاج الظاهر ان الخليل  
هناك لخليل في الوضوء انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة فالثالثة  
للتخليل فيه نظر لان العبرة بالسميح لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها وهو عن ابي يوسف  
يسمح وجهه من غير تخليل الحية كذا في النهاية قوله والشعر الى العصى اي الشعر الذي يجب  
غسله في الوضوء وهو الخاذا في البشرة لا للترسل وعليه يحمل قوله صاحب السراج لو  
عليه مسح الحية في التيمم كذا في الخبر في الكلام في الحية الخفيفة هل يغسل في المسح فيها  
حتى يصل الى البشرة كاصاله او يكفي مسح ظاهره لاقى كالكفة يراجع قوله الخافاه باصالة  
علية لا يشترط الاستعاب فيه قوله وقبل يكفي مسح كذا الوجه واليدن وعلى هذا وتركه الثالث  
من غير مسح بجزئه وفي الذخيرة انه لو ترك اقل من الربع بجزئه وله روايتان في الذهاب  
والوجه فيه رفع لخرج اوانه مسح والاستعاب فيه ليس بشرط مسح الخن والرأس نحو



حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن ان لروك لو كان اقل من الاربعة جركه اه  
وعلى هذه الرواية لا يجب تحليل الاصابع ولا فرغ الحاتم والسور لان ما تحت ذلك اقل من الاربعة  
**قوله** **يتميم** **مرتب** **الح** قال في السراج ولا يشترط السج باليد حتى لو مسح باحدى يديه وجهه  
وبالاجزى يده اجزوه ويعد الضرب للبدن الاخر اه **قوله** **ويعاين** **مقامه** كيد غيره او كثرها  
وتحريك وجهه ويديه في العبارة **قوله** **بما** **كفي** موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة  
والاصح كما في التمهيد انه يضرب بظاهرهما وباطنهما والرد بالضرب هذا الوضع استدرك ضرا  
اولا ذكره السيد **قوله** **لان التيمم** **عالي** **اليد** **قال** في الفتح هذا فييد تصور استعماله وهو مقصور  
على صورة واحدة وهما ان يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها وجهه لا غير **قوله** **قوله**  
**مقام** **سنتين** **في** **فهما** **السبب** **يركن** **وتفرغ** **عليه** **ما** **في** **الخاصة** **من** **انه** **لو** **دخل** **راسه** **بنية**  
**التيمم** **موضع** **العبادة** **يجوز** **ولا** **يهدم** **الحائز** **لظاهر** **العبادة** **فكر** **راسه** **ونوى** **التيمم** **جاء** **الشروط**  
**وجود** **الفعل** **منه** **انتهى** **قوله** **حتى** **ما** **حدث** **التي** **تفرغ** **على** **قوله** **ويقدم** **على** **المفيد** **عدم** **اشتراط**  
**الضربتين** **في** **التيمم** **قوله** **على** **ما** **قاله** **الاسيحاوي** **في** **المستدرك** **عن** **المصنفات** **هو** **الاصح** **وعليه** **شئ**  
**في** **الحائز** **قوله** **وعلى** **ما** **اختاره** **فهم** **الائمة** **الحلواني** **وهو** **قول** **السيد** **ابن** **سبحان** **وصححه**  
**صاحب** **الخصصة** **قوله** **لان** **الامور** **به** **التي** **لا** **الله** **تعالى** **قال** **فيمضوا** **اصيد** **الطيبا** **فاسكو**  
**الح** **بين** **التيمم** **بالمسح** **قوله** **خير** **بحر** **حالب** **المراد** **ان** **ذلك** **هو** **المغالب** **في** **احوال** **التيمم**  
**اوانه** **اراد** **بالضربتين** **ما** **هو** **الاعم** **فيتم** **للمحتين** **قوله** **وحدث** **كرشج** **بول** **قوله** **وشروط** **وجوز**  
**تجانية** **هي** **الفعل** **والبالوغ** **والاسلام** **ووجود** **الحدث** **وعدم** **الحيض** **والعائس** **وحيث** **الوقت**  
**والقدرة** **على** **ما** **يجوز** **منه** **التيمم** **قاله** **السيد** **قوله** **وكيفيته** **قد** **علمتها** **من** **فعله** **على** **قوله** **عليه** **وم**  
**حتى** **سئل** **كما** **تقدم** **وهذه** **القيمية** **وردت** **ايضا** **عن** **الامام** **حين** **سأله** **ابو** **يعقوب** **عن** **ها** **وما**  
**ما** **ذكره** **بعضهم** **من** **انه** **يمسح** **بباطن** **اربعة** **اصابع** **يده** **البصري** **ظاهر** **يده** **اليمنى** **من** **الرقعة**  
**الى** **الرسغ** **وعبر** **بباطن** **ابهامه** **البصري** **على** **ظاهر** **ابهامه** **اليمنى** **ثم** **يقفل** **باليسرى** **كذلك**  
**لم** **يورد** **في** **الاحاديث** **ما** **يدل** **عليه** **كما** **قاله** **في** **المناية** **وان** **ادعى** **صاحب** **المناية** **انه** **ورد**  
**وايضا** **لم** **يقول** **عن** **صاحب** **المذهب** **وما** **قاله** **ابن** **امير** **حاج** **عن** **مشايخه** **ان** **الاحد** **في** **مسح**  
**الزراعتين** **ان** **يمسح** **ثلاث** **اصابع** **يده** **البصري** **صغيرها** **ظاهر** **يده** **اليمنى** **الى** **الرقعة** **ويمسح**  
**المرقعة** **ثم** **يمسح** **بباطن** **ابهامه** **واللسجة** **يعني** **ما** **بين** **هما** **الى** **رأس** **الاصابع** **ثم** **يقفل** **باليسرى** **كذلك**

قال

قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه سئل والاحسن هو الموقف الموقوف ولم يذكر وقت  
تحليل الاصابع والذي يظهر من حديث الاسلم انه بالضربة الثانية قبل المضي قبل مسح الذراعين  
كذا ذكره بعض الافاضل تنبيهه لو كان العبارة على ظاهرها او نحو ثوب او نحو حنطة فيتم به  
جاز بالعبارة لا بتلك الاشياء وقد لا يسجد بالي بان يظهر اثر العبارة عليه فانه كان  
لا يظهر لا يجوز قال في النهرو وهو حسن فيحفظ وفي السراج لو وضع يده على ثوب او حنطة فلق  
بيده غبار وبان اثر العبارة عليه جاز به التيمم ولو تيمم بغير ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع  
ذلك العبارة عليه بعد ما جف كما في الفتح **قوله** **كما** **اي** **باللفظ** **التقدم** **فيه** **قوله** **وحسبها**  
**بغير** **ما** **بين** **الزراعتين** **من** **يده** **ولا** **يقدر** **بجدة** **كما** **عن** **محمد** **ولا** **يجزئ** **كما** **عن** **ابي** **يوسف** **كما**  
**في** **المناية** **قوله** **تفاه** **عن** **ابن** **سبحان** **وجه** **واستباع** **السنة** **كما** **في** **المناية** **قوله** **وبن** **الامام** **الاعظم**  
**الح** **هذا** **يرد** **ما** **ذكره** **بعضهم** **من** **الكيفيتين** **التي** **بقين** **وهي** **مسح** **الكف** **اختلاف** **فيه** **والاصح**  
**انه** **لا** **يمسحه** **وضرب** **الكف** **يكفي** **كما** **في** **ابن** **امير** **حاج** **قوله** **ونذبت** **تاخير** **التيمم** **اي** **لما** **قد**  
**لما** **شرع** **في** **ظاهر** **الرواية** **اما** **اذا** **كان** **يقظ** **ان** **بعد** **لما** **اقل** **من** **سبل** **لا** **يباح** **لها** **التيمم** **لان**  
**ليس** **بما** **قد** **له** **شرعا** **قوله** **وعن** **ابي** **حنيفة** **وكذا** **عن** **ابي** **يوسف** **في** **غير** **رواية** **الاصح** **انه** **يتم**  
**لان** **غالب** **الرأي** **كالحق** **ووجه** **ظاهر** **الرواية** **ان** **الجزء** **ثابت** **حقيقته** **فلا** **يزول** **كله** **الا**  
**ببعض** **من** **مثله** **قوله** **يرجى** **رد** **الاء** **واما** **اذا** **لم** **يكن** **على** **صنع** **من** **وجود** **لما** **في** **الوقت** **لا** **يستحب**  
**ان** **يؤخر** **وينيم** **ويصلي** **في** **الوقت** **المستحب** **كما** **في** **المناية** **وغيرها** **قوله** **فيلزم** **الوقت** **الاستحب** **وهو**  
**اول** **النصف** **الاخر** **من** **الوقت** **في** **صلاة** **يندب** **تاخيرها** **كما** **في** **النهر** **يجب** **يقع** **الاداء** **في** **وقت** **الا**  
**استحب** **وقبل** **الآخر** **وقت** **الجواز** **والاول** **هو** **الصحيح** **كما** **في** **الجوهرة** **وعلى** **الاول** **فلا** **يؤخر**  
**العصر** **في** **غير** **الشك** **وكذا** **لا** **يؤخر** **للمغرب** **عن** **اول** **وقتها** **وقبل** **لا** **يأصحب** **به** **كقيل** **مغيب**  
**الشفق** **وجعله** **المستحب** **في** **قول** **الاكثر** **قوله** **اولا** **فائدة** **الح** **الاضطر** **في** **التعجيل** **ما** **ذكره** **غيره**  
**بقوله** **ليؤدبها** **بأكمل** **الطهارتين** **في** **أجل** **الوقتين** **اه** **وهو** **في** **كل** **ما** **تعليل** **للمندب** **ايضا** **يفي**  
**اذا** **كان** **ذات** **مندوب** **ولم** **يكن** **واجبا** **لان** **لما** **فائدة** **فيه** **الا** **اداء** **بأكمل** **الطهارتين** **فالا** **اداء**  
**قبل** **يكون** **بطهارة** **كل** **ماله** **فليتأمل** **قوله** **كما** **فعله** **الامام** **الح** **غير** **للتاخير** **قوله** **مخالفة** **الاستاذ**  
**ما** **فانه** **صلى** **بالتيمم** **ول** **الوقت** **واخر** **الامام** **فوجد** **لما** **وفصل** **ما** **في** **آخر** **الوقت** **قوله** **الشيخ**  
**الاعظم** **اي** **تدريعه** **قوله** **اي** **يزم** **فالجواب** **معنى** **لا** **فترض** **كما** **في** **الذي** **بعده** **قوله** **ما** **يرد**







اي في قوله تعالى فتم خذوا ما تميموا شترها حدم لا تقط وجعله في حال العدم كالوضوء  
 قاله في الشرح قوله **ولقد صلى الله عليه وسلم** رواه اصحاب النبي من حديث الجذري  
**خروجاني خلاف في ربي** الله عنه فانه لا يصلي به عنده اكثر من فريضة واحدة  
 ويصلي به ما شاء من السواحل يساوي الخلاف ان التيمم بدل ضروري عنده وبدل مطلق  
 عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فلهما متبوية وقال محمد بن التيمم  
 والوضوء والطهارة الماء على من الطهارة بالتراب لما رافقه المتوضوء بالتيمم عندهما لان  
 التيمم طهارة مطلقة لا عنده لان التيمم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود -  
 الاصل في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح ان الله  
 اقتدى بالمعذور وقوله **ولا رادة** سبب اي ارادة ما لا يحل الابه قاله في الشرح **قوله ولو كان**  
**انزل البدن الاول** للمضغ حدث البدن ويقول ولو كان الاكثر من الاعضاء والنصف منها  
 جرحا يتيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصفرة والكبري قاله السيد **قوله والدائرة** الخ  
 لا يخفى ان هذا الخلاف انما هو في الوضوء وما في الغسل فالظاهر اعتبار اكثرية من حيث  
 المساحة كما في الجرح **قوله التيمم** لا يصح وقيل يغسل الصحيح ويسح الجريح وصححه في  
 الخط والخامية قال في البحر ولا يخفى انه احوط فكان اولي قال المؤلف في حاشية الدرر  
 والخام ان الصحيح يختلف قوله لان احدا الخ قد يقال ان الغسل سقط هنا لوجوه ولا  
 يضر ما حاده من الدرر **قوله بمروره** اي لا يعقب بلة والاولى ان يقول بمروره **قوله فعلى**  
**خرقة** في كلام الخبي ما يفيد انه يشدها عند اداء السج ان لم تكن مشدودة **قوله**  
**صار كطالب الجراحة** اي يتيمم ولو قيل انه يسح الا على ويغسل الاسفل لكان حقا قال  
 في الشرح ولم ار من تكلم عليه **قوله وبقط مسح الرأس** الخ وظاهره انه لا يؤمر بالمسح  
 على الخرقه بخلاف الغسل كما تقدم وسبب اني انه احد قولين **قوله ما ان يله** اي قدر وقوله  
 من الداء بيان مقدم على مبيته والضمير في يله يرجع الى ما لم يذكره والكلام فيه حذف  
 اي ان يله محل هذا القدر من الداء يتضرر **قوله وبذا يقطع** اي وينقل الحكم لسببه  
 فان ضربه مسح على الخرقه فان ضربه تركه كما تقدم فاما مل قلت وسبب ما يفيد **قوله**  
**ناقض الوضوء** قال ناقض الاصل ليعلم الغسل والوضوء كان احسن واجاب الخوي بان المراد  
 بالوضوء الطهارة اعم من ان تكون عن حدث او جنابة بطريق استعمال الخاص في العام

بحار اذ هو السيد **قوله** روى العذر **قوله** يسح قلوبهم لعدو وقال فرض مرضا به انتفض  
 الاول ويتيمم لما في لغاير الاسباب واعلم ان الناقض في الحقيقة الحدث الباق **قوله** **احد**  
**يث اي بدالة الحديث** وهو قوله صلى الله عليه وسلم **قوله** **التراب** ظهور السلم ولولا عتيج  
 ما لم يجد الماء **قوله** **ويقطع** اي لم يكتم على الرأس لان انثر الاعضاء جرح والوظيفة  
 حينئذ التيمم **قوله** **سقط** لفقد التيمم والبدن قاله في حاشية الدرر **قوله** **ويسح** لا غسل  
 الخ على رواية الاكتفاء بانثر الاعضاء في التيمم فظاهر وما على الاخرى والضرورة والاحتياط  
 في العبادة ولعل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء **قوله** **ويسح** لا تسع في اعتبار الجرح  
 بالكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله **كف** اي في التطهير بالماء **باب**  
**المسح على الخدين** علام على اشارة الى موضعه وهو فوق الخف دون داخله واسفله -  
 واغاثني لان المسح لا يجوز على احد هما دون الآخر **قوله** **ثبت بالسنة** روى ان قاله ثبت -  
 بالكتاب على قراءة الجرح في البحر وينبغي ان يجب في صورته الغسل رجليه لا يكتفيه الماء  
 ولو مسح يكتفيه فانه يلزمه المسح ومنها الغسل يغتسل الوقت او الوقوف بعرفة فانه يسح  
 وهو من خصائص هذه الامة **قوله** **صلح** بان يكون عتابة الشربة فيه قريبا  
 وما لا يكون مجزئا فيخرج مانع **قوله** **وحكمه** هل الصلاة الخ هذا الحكم الذي هو واما حكمه -  
 الاخرى فهو الثواب ان قصد فعل السنة **قوله** **وصفته** انشرع رخصة اختل هل هو  
 من رخصة الاستسقاء اي المسطرة الفريضة كقصر الصلاة للمساكين وقيل رخصة -  
 الترفية بمعنى التخفيف دفعا للجرح معا بقاء الفريضة كقصر المسافر جري على الاول بعضهم  
 وعلى الثاني انزل الاصوليين **قوله** **مسح** على الخدين في الصلوة في العبادات كونهما تد  
 يجب تيمم الزمة وهو الغصود والديوى ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى  
 والوجوب كونه الفعل لولي به يتأب ولو تركه يعاقب ويتبعه تفرغ الزمة اه من الشرح  
 ملخصا **قوله** **من الحدث** الاصغر اما الجنابة ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك  
 ولان الرخصة المخرج فيها يتكرر ولا حرج في الجنابة ونحوها لعدم التكرار وصور حافظ  
 الدين في الكافي صورة مسح الجنب تقريرا بالتعلم بان توشا ولبس جوربين بجلد من  
 ثم اجنب لبسها ان يشدها ويغسل ساكر جده مضطجعا بغير او ماء ارجليه  
 على شئ مرتفع ويسح عليه اه من الشرح ملخصا **قوله** **ما ورد فيه من الاخبار** المتقدمة



حتى قال جمع من الحفاظ ان جبر المسح متواتر كما في فتح الباري وقال الحسن البصري حدثنا  
 سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم راوه يمسح على الخفين كما  
 في البدايع وذكرنا في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح اكثر من الثمانين منهم للبشر العشرة  
 رضي الله تعالى عنهم اه وماروى عن بعض الصحابة كابن عباس والي هزيمة وعائشة  
 رضي الله عنهم من انكاره فقد صح رجوعهم الى جوازها كما في النهاية وغيرها **قوله** بنا  
 بالخرقة الاولى ان يقول كان افضل لانه الخلاف في الافضية بدليل القليل لا في حصول  
 الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الا ان يكون بحضرة منكره فالمسح افضل  
 من غيرهما وقال ابو الحسن الرضائي من اصحابنا المسح افضل مطلقا وهو الصحيح الروايتين  
 عن احمد ليقى التهمة عن نفسه قلنا هي تزول بالمسح لحيانا **قوله** **المسح في خمر المسافر**  
 لانه الغالب في السفر عدم الماء والا فالدار على عدم الماء **قوله** **النجاسة** اي لان النجاسة  
 سرت الى القدم وهو عليه لقوله لا يصح **قوله** **لا ملاق النصوص** الي ولان الخطاب  
 الوارد لاحدهما يكون واردا في حق الآخر لا يمسح على الخفين **قوله** **من ثنى غشي**  
 اعلم ان المسألة على ثلاثة وجوه ان كانا رقيقين غير متعلقين فهو محل الاختلاف  
 وان كانا ثخينين متعلقين جاز اتفاقا وان كانا ثخينين غير متعلقين فهو محل الاختلاف  
 كما في النهاية وفي شرح الزايدى للكتاب يجوز المسح على الجرم فوق المشقوق على ظهر  
 القدم وله ان يردار ويصور يشده عليه فيسترده لانه يشد كثير المشقوق  
 وان ظهر شيئا فهو بخروج الخنف اه ملخصا **قوله** **وتراعى** هو ثوب اميض من القطن  
 كما في القاموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه  
 الا اذا كان مجلدا فليراجع **قوله** **لا يشق الماء** اي لا يتجاوز منه الماء الى القدم ذكره في كتابنا  
 وهو من شق يشق من باب ضرب يضرب اذا رقت حتى يرى ما تحته كما في الصحاح  
 والمصباح **قوله** **وبه رجع** رجع الى قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعه وذلك  
 انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لاهوا ده فعلت ما كنت امتنع الناس عنه  
 فاستدل به ذلك على وجوعه كما في البدايع والسيبي **قوله** **لانه في معنى المخذ من**  
**الجلد** ولما اخرجته الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه  
 انه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه **قوله** **وبقائه جوب** فعل

يسكون

يسكون ثلثون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال فعل الخنف ونعله جعل له فعلا لكذا  
 في المستصفى وفعل بالخفيف كما في النهي **قوله** **لبسها بعد غسل الرجلين** البس على الرجل المذكور  
 سبب كما مر **قوله** **لان مسح الجبيرة كالغسل** فلو مسح جبيرة احدى رجله ولبس الخنف في  
 احدى رجله لا يجوز له المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح **قوله** **قبل كمال الوضوء**  
 ولو لبسها بعد الغسل جاز للمسح لانه وضوء وزيادة الا اذا كان متيمما فلا بد من رفعها  
 اذا وجد الماء **قوله** **ما قضى الوضوء** اظهرها في محل الاضمار **قوله** **لو وجد الشرط** وهو لبسها على  
 وضوء تام قبل الحدث **قوله** **والخنف مانع** سبب الحدث يعني انه اذا حدث بعد لبسها على  
 وضوء تام لا يبرى الحدث الى الرجل بل يحل ظاهرا والخنف ولبس برفع يعني انه لو غسل رجله  
 ولبس خفيه واحدا قبل تمام الوضوء لا بد من تركهما ولا يكون لبسها حينئذ رافعا  
 لحدث الرجلين لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجد لعدم تجزؤ الحدث زوالا وبشرنا  
**قوله** **واذا توضأ للعدو** **ورفع** عبارته في الشرح واما اصحاب الاعتذار اذا توضأ مع العدو  
 او وجد لعدم تمام الوضوء قبل لبس الخنف فانهم يحسمون ما دام الوقت باقيا واما اذا توضأ  
 للعدو ولبس قبل طروعه لشر فانه يمسح كالاصحاح الى تمام المدة اه بالاختصار **قوله**  
**فلا يصح خفه بعده** لان وضوء للعدو ويرى على بخروج الوقت لظهور الحدث السابق فلو  
 جاز للمسح بعد ذلك لكان الخنف رافعا للحدث لا مانعا له من الشرح **قوله** **والذي لا**  
**يعنى الكعبين** وذلك كالزربول وهو في عرف اهل الشام ما يمسح به من كعبين في عرف  
 اهل مصر كما في تحفة الاخبار **قوله** **في سبب الرقيق** زربول تحريف **قوله** **واختلط الخنف**  
 التخليل بالثخين هو المذهب خلافا لما عليه اهل سمرقند من جواز المسح اذا استر الكعبين  
 بالعاقة **قوله** **اكان مناجمة** **الشيء** في المعتاد فرس خافا تترك في حاشية الهداية او  
 المراد قطع سافة السفر كما في المحيط كذا في القاموس وبلا والله جزم في الدرر **قوله** **من**  
**اصفر اصابع القدم** وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من اصابع اليد واختاره الرزي  
 اعتبارا بالمسح اه وتعتبر الثلاثة اصابع في اي موضع كان بعد ان يكون اسفل من بين  
 وهو ظاهر اطلاق المتن واختاره السرخسي والكمال ولو تحت القدم او في القعب وقيل  
 الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ اكثر القدم وقيل ان كان يخرج اقل من نصف القعب  
 لا يمنع والامنع **قوله** **لا يمنع** والمانع هو المنعرج الذي يرى ما تحته من الرجل والظن الذي



الذي يفرج عند المشي فالعبارة بانفراج حاله الشيء دون حالة الوضع كما في الحلبي قوله  
ولا يفرج ما دون ثلثة بخلاف الجحاسة المتفرقة في خفيه او ثوبه او مكانه او بدنه -  
او في الجمع وخلاف النكت في العبارة فانها مجمعة قوله **واقل خرق يجمع الى هذا**  
المشهور في المذهب وذكر في خزائن الفتاوى والتوشيح في الي بوسن انه لا يجمع الخروق  
سواء كانت في خن او خفين او ارتضاه الحال وقواه ابن ابراهيم واستظهره في البحر  
ورده في النهر فيلزم جمعها من راسها قوله **ولا تغرم ما دونه** الخاف ان موضع الخرق قوله من وقت  
الحدث سواء مسح بعده ام لا فلا يمسح بعد للذة ولو ناسبا على ما يظهر من كلامهم  
افاده السيد قوله على طراي ما في خرج التيم كما مر قوله وقيل من وقت للبس به قال  
الا وراي قوله **وقيل من وقت المسح** به قال احمد قوله لان العبارة لا خرق الوقت وذلك لان  
المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه اخره قوله **وفرض المسح** الفرض اعتقادي من حيث  
اصل المسح وعلى من حيث المقدار قوله **من اصفر اصابع اليد** وان لم تكن اصابعه قوله **هو**  
**الاصح** وعليه نصي الجرد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدرا  
اصبعين وعلى الاخرى اربعة لم يجز ان يجوز ولو باصع واحدة  
ثلاث مرة اذا اخذ لكل مرة ما وجد يد او قدم مسح ثانيا غير ما مسح اول اجراء والا  
لا ذكره السيد واذا اشتراط تجديد يد الماء في الاخرة لانه بالرفع الاول صار اليد مضمومة  
فلو مسح به ثانيا وايضا البلاء فيه اغما بقيت بعد مسح فلا يجوز بها المسح كل المسح  
ببلاء بقيت بعد الراس بخلاف البلاء بعد الفخذ لان الاستعمال اغما يوصف به لا السائل  
بعد الانفصال لا البلاء واذا علمت ذلك تعلم انما ذكره السيد في شرحه من السؤال -  
والجواب ساقط وكلامه في الثقة بنا في ما ذكره قبلها وما ذكره من ان الاذنين يحسبان  
جاء الراس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي  
اورده فيها لان الحديث حمل على صحة مسحهما بما جاز الراس لان المعنى انهما من حقيقة  
الرأس وقد طغى فيه في هذا الجدل فيلزم له انه لو قال **ان يمسحها** لكان لا يحصل به  
السنة كالصورتين الي يقيني قريبا قوله **والاصبع يدك وبنوت** وفيه عشر  
لفات تليث همزة مع تاليث الباء واصبع كعصنور قوله **على ظاهر مقدم كل**  
ولو مسح على ما يلي السابق او ما يلي مقدم ظاهر الخف او على الاصابع وجدها

جاء ان

جاء ان بلغ قدر القرض ولا يستحب عندنا مسح اسفله كما في غاية البيان والدرية وفي  
نسخة مصححة في البدائع والسنة عند مالك والزهري والثاني مسح على الخن واسفل  
الا ان يكون على اسفله نجاسة كذا في الدرية ونسبه في الغاية للأئمة الثلاثة والسنة  
ق والاحسان ان يكون بباطن الاصابع كما في البحر عن الخلاصة ويشترط ان يقع المسح  
على خن تحتة قدم حتى لو كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم فمسح على الخاف  
لا يجوز قال الامام على يوم الله وجهه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى من غيره  
بالمسح والرد الاسفل الذي يلاق الارض لكونه محل اصابة الاوساخ كما قاله البرهان  
الحلي وشارح المشكاة لا ما قاله الكمال ان الرد الوجه الذي يلاق البثرة فطلى العاقب بالمسح  
الشرع فبعدا وتسلما للجزء من ركة الحكم الالهية وقد قال الامام لو قلت بالراي لآتت  
الفصل بالبول لانه نجس تنفق عليه والوضوء بالي لانه نجس فتنفق فيه ولا تعطيت  
الذكر في الارث نصف الا نقي لكونها اصف منه اه قوله **ولا ينكرها** وقال عطا  
بمسح نكاحا شرح قوله **الى السابق** فوق الكعبين لانه الكعبين بلحقهما فرض الفخذ وسنة  
المسح قال في الشرح قوله **فخفه بيده** الذي في اوسط الطراي من طريق جبر بن يزيد  
عن ابن المنذر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فخر خفيه -  
فخفه برجليه وقال ليس هكذا السنة انما امرنا الى اخره قوله **لانه يداخ** فيه ان اليد لا  
يجوز مع القدرة على الاصل وهذا يجوز مع القدرة على الاصل بل التحقيق ان التيم يذل المسح  
خلف بحر قوله **لراية الحدث** **الباق** الى القدم اي جنب القدم وهو صادق بالقدمي  
معا واذا سرت اليهما لولا المانع وعما في حكم الطهارة كفوضوا واحدا فاذ اوجب غسل احدا  
هما وجب غسل الاخر كما في البدائع قوله **يجاز لغوي** او عطف على الاسناد الى السبب قوله  
**ولم يؤم غلبهما** اي الرجلين للعلو من المقام وهو عطف على السراية قوله **تخرج اكثر**  
القدم القدم ما يطأ عليه الانسان من الرسغ الى ما دونه وجبر ولا بالرسغ ثم بالخروج الا ان  
يعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين اخراجه كالي يمين وعن محمد بن يعقوب في القدم في الخن  
ما يجوز المسح عليه لا يشقظ ولا لا تنقض قال في الكافي وعليه ان يترك المشايخ ونحوه في شرح العلل  
مكتبي وفي البحر عن المصاب وهو الصحيح وفي الكافي وان كان صدر القدم في موضع -  
والعقب يخرج ويدخل ما يصل مسحه قوله **في الصحيح** معاملة رواية محمد بن ابي نعيم وقد



يصححها قوله **والثالث** أصابة ما أكثر إحدى القدمين في الحلق هذا بناء على أن السجدة رخصة  
 تركه تكون العزيمة معها مشروعة وجري عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وثنا  
 البرهان الجلي والناظر نوح اقتدى في حواشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة استعاطا  
 فلا ينقض السجدة ولا تعتبر ذلك غللا لأن استناد القدم بالحلق يمنع سرية الحدث  
 إلى الرجل بالإجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالحلق ويترى بالسجدة فلا يقع  
 هذا الفعل معبراً لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محل حتى لو نزع خفيه أو عت  
 المدة وهو غير محدث لزمه غسل رجله ثانياً قال في السراج وهو لا يظهر والله أعلم  
 والخاص أن في هذا الفرع اختلاف ولا المبدوء في المتن من النواقض قوله **ولو تكلف**  
 الخ مما جرى على الخاء قال بقوله **بأنقضا المدة** أي التي أولها الحدث الذي قبل هذا  
 الفعل بعد لبس على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعد هذا الفعل فتدبر قوله **الحدث**  
**الذي سبق بظهوره** لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيداً بعبادة فإذا تمت حل كما في  
 التيمم أفاده في الخبر **قوله بطلت** وينبغي قال الزيلعي هو الاستبابة وقيل يعني على صلواته فلا  
 في السراج وهو لا يصح لأنه لو قطعها وهو عاجز عن غسل رجله يتيمم ولا حظ للرجلين  
 في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث إلى القدمين  
 حينئذ لأن عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة إلا يتيمم عند فقد الماء  
 كما لو بقي في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فإنه يتيمم **قوله لم ينجس** نهاب رجله الخ  
 ظاهره أنه لا ينقض السجدة وليس كذلك لزوم مسحه كالجيرة ودفع هذا بأنه  
 مرتبط بحذوف تقديره فيجب عليه نزع خفيه وغسل رجله الخ لم يخف الخ **قوله حتى**  
**بأن الخ** إشارته إلى عدم التوقيت بمدة قوله وفي مراجع الدراية هو المعمول عليه  
**قوله يستوجب** وقيل يعني مسحه لا تترك على الخلاف في الجيرة قوله **غسل رجله فقط** وفا  
 المولاة وهي ليست بشرط في الوضوء قال في الشرح وبقي من النواقض الخرق الكبير وخرق  
 الوقت المعذور وقاله السيد والخرق الصغير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزع وخروج  
 الوقت للمعذور داخل في انقضاء المدة فلذا والله أعلم لم يذكرهما المصنف **قوله أي ليصح**  
 دفع به ما يتوهم أنه يصح مع الحرمة **قوله السجدة على عامة** إلا أنه انقضت المدة منها إلى الركعة  
 وأصابت مقدار الغرض وعليه حتى ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج

قوله

قوله **وقضاه** ويتصور مسحها بأن يامر غيره به وهو لا يجوز قوله كان الجيرة وفي شرح  
 السيد عن ما تعلق عليه العامة تطريش وطائفة وعلى مراد الشرح بالجيرة ما سبق في المقالة  
 التي يلبسها أصل الفعل **قوله وبالأغراب** الأولى ما ستر به المرأة وجهها فإنه لا ينجس  
 الأغراب ولعله إما خص نساء الأغراب لكونهن اللواتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء  
 لهذا باب **فصل في الجيرة ونحوها** من كل ما يوضع على موضع الضرورة كحرقه وعك ودهاء  
 وجودة مرارة بشرطه التي والجيرة فعيلة من الجبر بمعنى الإصلاح كما في الصحاح سميت بذلك  
 تعاقباً ولا كما سمي موضع الهلاك معاذرة قوله **تلف يورق** أي مثلاً قوله **وقيل لا يجب استعمال**  
**الماء** حرم به في السراج دفعاً للشبهة قال في البحر والظاهر الأول قوله **ولا يسلط عليه** قال  
 في البدائع أن كان المسح على عين الجراحة لا يضربها لا يجوز للمسح الأعلى عين الجراحة ولا يجوز المسح  
 على الجيرة لأن جوارحه للعدو ولا عذر **قوله على الصحيح** أي عن الإمام فتجوز الصلاة بدونه  
 لأن الغرض أغايبه بدل قطع المروءة جراحاً وهو أغايبه العمل دون العلم فيهما بجواز  
 المسح عملاً ولم تخم بفعل الصلاة بتركه لغير عذر لأن الحكم بالفداء يرجع إلى العلم وهذا  
 الدليل لا يفيد وأختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتقاد **قوله وقيل يكرر** أي الرأس  
 فإنه لا يكرر مسحه اتفاقاً والأولى أن يزيد الشرح لفظ مرة لئلا يدرك قوله وقيل يكرر وأنه يفي  
 من الرأس قدر الربع مسحه والمسح على العصا به أفاده السيد وقد يقال لما إذا لم يتغير  
 مسحه الصحيح وإن قل ويتم الغرض بالمسح على العصا به **قوله وقيل يرضى** هو قوله بما وافى إلى  
 يوضح الفتوى على قولها احتياطاً وفي البحر وحاصله أنه اختلف الصحيح في إفراضه  
 وجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال أنه كان عات تحت الجيرة  
 لو ظهر ما كان غسله فالمسح واجب لأن الغرض تعلف بالأصل فيتعلف بما قام مقامه كمسح  
 الخف وإن كان ما تحتها الوضوء لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لأنه فرض الأصل قد  
 فلا تعلف بما قام مقامه كحفظ موضع القدم إذا لبس الخف وهذا يفيد أن المراد بقوله **فالمسح**  
 واجب الغرض لا الواجب المصطلح عليه اه قال الصوفي وهذا حسن الأقوال اه وإذا علمت  
 ما ذكرنا تعلم أن نسبة الوجوب إلى الصاحبين ليست على ما ينبغي **قوله من سبي** أي دليل  
 الأصل المسح كما في الشرح **قوله كان مسح** على عصا به حتى رماه ابن تيمية يوم أحد وماور  
 في هذا الباب من الأخبار ضعيف يستأنس به وفي الجلي ولا يضر ضعف الحديث بالنسبة



البينة ما اجمع عليه المجتهدون وصحبه الله تعالى بالبر الواضح وهو قوله تعالى ما يريد  
 الله ليحكم عليكم من حرج **قوله هو الصحيح** وفي التمهيد به يعني في الخلاصة وعليه الفتوى  
 واليه جنى صاحب الهداية واخذا في الاثر لا سيما **قوله لا يردى الى خارج الجراحة**  
 لانه يحتاج الاستقصاء في احوال الال الى جميع احوال الخرقه ونحوها فتورد الى نفي الاله  
 الى الجراحة فيفسد **قوله وفي الصحيح** هو الصحيح كائنا في الخرقه وغيرها وعليه مشي  
 في مختارات الزايد لانه لو طفق في ذلك الموضع ربما بطلت العصا به وتنفذ اليه الي  
 موضع المضد فيستمر وقيل يقرض الصال لما الى الموضع الذي لم تسترد العصا به لانه باء  
 اي ظاهر **قوله ونحوه** كخرقة الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشتمل الكل **قوله ان**  
**ضره** حلها فلا في هداية الناطق ليس عليه ان يفصل ما تحت العصا به من غير موضع  
 الجراحة ان كان حل العصا به بفرا الجراحة وان كان لا يفصلها ولكن نزعها عن موضع  
 الجراحة بفرا الجراحة فان عليه ان يحلها وينفصل ما تحتها الى ان يبلغ موضعها بفرا الجراحة  
 ثم ينشد العصا به ويجعل على موضع الجراحة **قوله وان ضره** **المسح** تركه اتفاقا فضا  
 للخرج لان الضل سقط بالمعذر فللمسح اولى وفي التمهيد بالعين ومن كان جميع راسه  
 جرحا وجب المسح عليه لانه المسح بدله عن الفل ولا بدله وقيل يجب **قوله** في المسح  
 والصواب هو الجواب **قوله** المسح بدله عن الفل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل  
 بنفسه لا بد كما لا يخفى له وهو مخالف لما في الوصاية والفتية من سقوطه وقد يقال  
 في التوفيق ان كان الواجب على الرأس كافي الفل وضره المسح سقط وان كان الواجب  
 المسح كافي الرضو وضره لا يسقط ويصح على العصا به لان المسح في الاول بدله وفي الثاني  
 اصل ويجرد ثم رأيت في التنوير وشرحه من به وجع رأسي لا يستطيع معه مسح محذرا  
 ولا خلة جنبها في النيف عن غريب الرواية بنتم والتي قارده الهداية انه يسقط عنه رضى  
 مسحه ولو عليه جيرة في مسحها **قوله** وكذا يسقط غسله فيمسحه **قوله** على جيرة  
 ان لم يفرضه ولا سقط اصلا وجعل عاد ما لذلك المصوح كما في المذموم حقيقة **قوله**  
**قوله** وليس بدلا اي محض بل نزا منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه  
 بدلا بدليل انه لا يجوز غنة القدرة على الفل **قوله** فلا يتوقف بعد اي معلومة بل بالبدل  
**قوله** وفيما خرج الى اصل بفصلها للضر **قوله** كونه اصلا اي فله يصير جامعا بين الاصل والبدل

قوله

**قوله** يسقطها قبل البره ولو في الصلاة وبرأى باب نفع وتعب ويأتى في لغة كثر اذا  
 وجد البره ولم تسقط ذكوا كوا يبعد ان المسح يبطل قال في التمهيد ينبغي ان يقيد بما لا يفسد  
 ازاله الجيرة اما اذا ضره لشدة لصوقها فلا واذا سقطت عن بره في الصلاة قبل السجود  
 قدر التمهيد اشدت وبعده تكون من الاثنى عشرية **قوله** ولا يجب المسح بعد نزع  
 الصلابة اي لا يطلب مسحها بل يكفي عنه مسح الصلابة **قوله** بخلاف الحق الحق في المسح في النقا  
 نية اربعة في اللق واربعة في الشرح **قوله** ولا يجب إعادة المسح عليها لانه كما الفل لما  
 تحتها وقد سقط بالمسح الاول كما اذا مسح راسه ثم حمله **قوله** واذا عمد بكسر المعنى  
 اي حاجته عنه **قوله** او جعل عليه جردة مرارة ولو جاوزت موضع الترجه كافي الحانية  
**قوله** جازله **للمسح** مثله في البناءة والتمسح والرهان وذكر الحلي انه يجب عليه امر الماء  
 ولا يكفي المسح لعدم الضرورة قال في المسح وهو المصحح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى  
 عليه في الدرر وفي الشرح لولية عن المقارخانية مفرها الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء  
 لا يشترط المسح ولا امر الماء على الدواء من غير ذكر خلاف ثم قال وشرط شحم الاثمة للحل  
 امر الماء على الدواء ولا يكفي المسح **قوله** قال بعض الافاضل والظاهر ان فيه اختلافا والاه  
 شرائطه احتياط **قوله** **ومسح الجيرة ومسح الرأس** عدم النية فيهما متفق عليه **قوله**  
 لانه طهارة بالآي فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء **باب الحيض**  
**والنفاس والاستحاضة** لما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه كثير  
 وقوعها ما بعده وليس لاحد ان يقول ان الحيض من قبيل الانجاس لانا نقول ان ازاله النجاس  
 تبطل الدخول في الصلاة واغتسال الحائض ما دامت متصفة به لا يجب ذلك فليس هذا  
 بنجاس حقيقة والطهارة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة  
 به من حرمة الغرأ ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتداء ما قبل ان  
 اصحابها لا كسرت كسرت شجرة الحنطة وادمتها قال الله تعالى لا ومنت كما اصبها  
 وابلاها بالحيض هي وجميع بناءها الى الساعة واصحابها بعد ان اهبطت من الجنة **قوله**  
 اي امر ورثته اشترطه الى ان الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما اضيفت اليه باعتبار  
 المروءة لانه الحيض والنفاس مقرها الرحم والاستحاضة دم عرق **قوله** **الحكم** كبروت  
 على كونه من اعظم المهام **قوله** **كأنه** وجه الاحتياح اليه فيه انه ان وقع فيه

كونه تابعا وقوله  
 كونه تابعا وقوله



كان يدعيها وفي طهر بعده لاوطء فيه سني **قوله** والعناق فان أم الولد اذا اعتقت فعتد  
 بعده بثلاث حيض **قوله** والاداء فتنبر الحائض بحيضة **قوله** والعدة لذات الحيض  
 فاما المرأة ثلاث حيض والامة ثنتان **قوله** والاداء فانها اذا طلقت واعتدت بثلاث حيض  
 ثم انت بولدها بعد هالسنة اشهر لا يلحق وان لم ترد ما يلحق الي السنتين **قوله** **وسئل الولد**  
 اذا طهرت منه وانه ان يصدقها في حيضها وطهرها فيمتنع عنها في الاول ويعبرها في الثاني وثالث  
 اعتقد حي وطهرها كغيرها حرم به في الميسوط والاختيار والفتح وصحيح صاحب المصنف عدم  
 كونه وقال في الفصل الثاني من الفاظ الكفر ان من اعتقد الحلال حرام او العقب بكفره كالكافر  
 لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي اما اذا كان حراما لم يبره بدليل قطعي او حراما لعينه بخلافه  
 لا يكفر به اعتقده حلالا اه فمضى هذا لا يفتي بكفر مستحله لان حرمة لعينه وهو الاذى  
**قوله** والصلوة والصوم فلا تعلمها فيه وتعلمها بعده فاذالم تعلمه رجا ترك الصلاة  
 والصوم في وقت وجوبها وتالي بها في وقت وجوب الترك وكلاهما امر حرام وضرر عظيم **قوله**  
**ومنه** يشترك مع الحيض الحدث الاصفر فيه **قوله** وطواف الحج كذا في بشارته الحدث  
 لا صفر فيه وان اختلف الواجب بالجناية **قوله** وحقيقة دم الحيض هذا بناء على انه من الاجابة  
 والتحقيق انه من الاحداث فيعرف عليه بانه ما فيه شرعية عند مدة معلومة اقلها ثلثة  
 ايام وثلثها ثلثة **قوله** لبيان الواقع **قوله** بالامة **قوله** سبع سنين هو ما عليه الفتوى وقيل  
 يتأخر حيضها فيما بين الخمس الى التسع واما بنت خمس فلا حيض بالاجماع **قوله** **بعض**  
 خروج دم بيبه اشابه الى انه ليس له مطلق ذوات فان مرضت السحبة الرحم لا يخرج الحيض  
**قوله** واما لغة فاصلة **قوله** **السيلان** كان الاولى ذكر المعنى القوي قبل الشرح كما هو دواب  
 للمعاني قاله السيد **قوله** يقال حاتم الولد والاسال ويقال حاضت الشجرة اذا خرج منها  
 الصمغ الاحمر وحاضه الارنية اذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة فهي حائض بغيرها  
 في الصحيح لانه وصف لازم للموت فلا يسد وكذا الفرائضة وفي القاموس قيل ومنه  
 الحوض لانه يسيل اليه الماء وجمع بعضهم من حيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله  
 الحيض باللسان وتبعة وهي النياق وخبعها والارنب  
 والورغ الخفاش جرة ملبته والعريس والحيات منها تحب  
 والبعض زاد سمكة وعاشة فاحفظ في حفظ النظام رغب

والحيض

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بمعنى السيلان ثوبه وفي الحيض اي زمن اقله  
 ليصح الاجزاء **قوله** **لها** الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم ان تكون للحيض لباي لسان  
 كما في مجمع الانهر فالدار على اثنين وسبعين ساعة كما في الهستان وهذا ظاهر الرواية واعلم انه  
 لا يشترط ان يستغرق نزول الدم ثلثة او عشرة لان ذلك نادر فرائه كل يوم ولو شيئا قليلا  
 تكفي كما في السراج بل العبر وجودها في المدة واخرها ولو تحال اليها طهر ويجعل الكل حيضا **قوله**  
 ودره نزل اي ما تقدم من كونه من رحم المرأة لا داء بها ولا حبل وبقي منها ان يتقدمه نصا  
 الطهر **قوله** **ورصد** برور الدم مخصوص هو من اضافة ما كان صفة اي الدم البارز وما البرز فخرط  
 الثبوت وهو ما كان من الاول ان السنة وهي السواد والخمرة والصفرة والكدرة والخضرة  
 والبرية ووقت ثبوته بالبروز وهو ما يعلم بجاوزة موضع البكارة وهي الخروج الى  
 الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء والاحتشاء ينال الشيب ويستحب للبكر حالة الحيض  
 واما في حالة الطهر فيستحب للشيب دون البكر **قوله** وسنة الى السواد قرب هذا باعتبار غالب  
 احواله فلا ينافي عد الاول ان السابقة منه **قوله** **لذا** بالذال والعين المجتمعتين يعني انه لو وضع  
 على السان مثلا يتأثر به الحارقة وقوله كونه الرائحة يخرج الاستحاضة فانه لا راحة لهما  
**قوله** **والناس** سمي به لخروج النفس بكون الغاي عرق الولد او عرق الدم فافه يسمي  
 نفسا ايضا لانه قد نام النفس التي هي اسم الجملة الحيوان او ما خرد من نفس الرحم بمعنى  
 وانصداعه **قوله** **ولدت** **وداست** ايضا لكن الصم افسح في الولادة والفتح افسح في الحيض  
 كما في الهز **قوله** **من** **بعض** النون وفتح النون وسكون النون وسكون النون وسكون النون  
 فبين **قوله** هو الدم الخارج هذا على انه من الاجناس واما على انه من الاحداث فهو مانعية شرعية  
 بخروج دم عقب الولد من فرج **قوله** **الخارج** من الفرج فلو ولدت من سرتها مثلا وسال منها دم  
 لا تكون نفسا بل هي صاجبة جرح مالم يسلم من فرجها لكن تعلقت بالولد سائر احكام الولادة  
 كما في الفتح **قوله** **او خروج** **كثير** **واشترط** محمد وزفر خروج كل الحمل **قوله** **ووسقنا**  
 بتثليث البني لغة الولد الساقط قبل تمامه قاله في الشرح **قوله** **فان نزل مستقيما** اي  
 على المادة بان نزل برأسه **قوله** **وتقيرام** **واي** **ان ادعاه** **الولي** **قوله** **واي** **لا يبرئ** ولا يفتق  
 وصية ولا يعنف ولا يسمي ولا يفل على وجه السنة **قوله** **لا تكون نفسا** ولا غل عليها  
 ولا يطل صومها لتعلقها بالناس حقيقة ولم يوجد وهو القياس **قوله** **وقد من الزود** **الغزل** **حيا**



ون لم تكن نفسا ويصل صومها وقيل بل هي نفسا عنده لدم خلو الولد عن ذيل دم غاليا  
 اولاد نفسا خروج النفس نفاس واكثر الشايع على قول الامام وصحبه ايضا في الفتاوى  
 قوله **لا حاجة الى اماره رائدة** يدل على انه من الرحم لان تقدم الرلد وليل على انه منه قوله  
**ولا دليل للحيض** اي لا دليل يدل على ان ذلك الدم حيض نازل من الرحم سوى اقترانه بغير  
 الحدة فاعبر بالثلاثة ايام كفى ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية الدم ولو مبتداه عند  
 عند اكثر من بخ بخاري بجزء هو قول اصحابنا فيمنى لان الاصل الصحة والحيض دم  
 صبيحة شحني وكذا لا يفرها زوجها بالارح **قوله والا** - **تخاضة** هي لغة مصدر استحاضت  
 المرأة اذا استمر الدم واستعمله بالنسبة لغيره لانه لا اختيار لها في ذلك كمن او اعنى كما  
 الصحاح **قوله دم نفث** الخ هذا على انها غيب واما على انها حدث فهي حدث بدم الخ ومنها  
 دم الابية والاحمل والصغيرة اذ هو في الصغيرة دم فادلا استحاضة **قوله ورا على**  
**عادتها وتجاوز الخ** وذلك لان ما راته على العادة حيض او نفاس يبين وما جاوز الاكثر  
 استحاضة يبين وشكنا فيما بينهما فالمقتضا بما جاوز الاكثر انه يجاسه من حيث ان  
 كلا منهما مخالف للمعهود فمما ان الحاقه به او لا اذ لا مل الجري على وفقا العادة ثم قبل تعلق  
 وتصوم في الزائد على العادة لاحتمال ان يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لانه لا اصل  
 هو الصحة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة واما الشرح لان هذا هو الصحيح  
**قوله بين الحيضين** او بين النفاس والحيض كما في الدر **قوله فيقدر حيضها بمشرة** من اول  
 ما رأت سواء كان في اول الشهر او وسطه او اخره وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على  
 على الصحيح هذا قولها وقال ابو يوسف بوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقول  
 الوفاء والتزوج بالاقول **قوله فانها تبقى على عادتها الخ** وتكون هكذا ابدا حتى يزول عنها  
 العارض او تموت وهو قول ابي عصى وابي خازم وقال محمد بن شعاع يعقد حيضها  
 بعشرة وطرها بعشرين كما لو بلغت مستحاضة وتنقض عدها بتسعين يوما وقال الامام  
 كمال الشهد طهرها شهران قبل وعنده المتوكل انه اب رعى المنق والنفاد وفي المسائل  
 اقولا تركتها مخافة الاطباب قوله واما ما استبت عادتها فهي الجورق بصيغة اسم الفاعل  
 لانها تحير المنق وبصيغة المفعول لانها حيرة بسبب نسيانها وهي التي كان لها من  
 معلوم في وقت معلوم وهي ثلاثة اوجه اما ان تصل عددا ياما فقتلا ووقته فقتله

او هما

او هما فاما الكلام عليها في ثلاثة فصول الاول وهو ما اذا نسيت عددا ياما عادتها وتعلم  
 حيضها فكل شهر مرة فانما تدوم الصلاة ثلاثة ايام من اول الاستحاضة لتيقنها بالحيض فيها  
 ثم تقبل سبعة ايام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطر والخروج من الحيض  
 ثم ترضأ عشرين يوما لوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر وبانها زوجها الثاني  
 وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت ان ايامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من  
 الشهر تقبل ثلاثة ايام من اول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والطر ثم تقبل سبعة  
 وعشرين لكل صلاة لتقوم خروجها من الحيض كل ساعة الثالث الاضلال بها في  
 العدد والمكان فالاصل فيه انها ما تيقنت بالطهر في وقت ملت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ  
 ومعنى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان سكنت في وقت انه حيض او طهر تحركت فان لم يكن  
 لها تحرك ملت فيه بالصل لكل صلاة لجواز ان يكون وقت الخروج من الحيض وان شكك في ذلك  
 ولم يكن لها راي اغسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقيل لوقت كل صلاة ولو نوطا بالتحرك  
 على الارح ولا يحكم لها بشئ من حيض او طهر على اليقين بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام  
 فتقضي الغرائض والواجبات والسنة المؤكدة لا تقعوها كالصوم وتقرأ قدر الغرض والواجب  
 وتقرأ بالاخيرتين على الرجح لانها سنة ولا تدخل سجدا ولا تقرأ قرانا خارج الصلاة ولا  
 تحسه وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وان علمت انه  
 بالهارقضت اثني وعشرين يوما فتقضي ضعف ذلك احتياطا وان لم تعلم شيئا فعلته الشا  
 على العشرين والمفتي به في عدها بشهرين للطهر وبعشرة ايام للحيض ومن اراد تمام صلاة  
 ربع سورها وتوضيح احكامها فعليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه **قوله في الصلاة**  
**والصوم اعلم انها عنعان وجوبها وجوازها وسحتها وعنعان صحت الصوم وجوزها لا وجوب**  
**قوله ولا يصح ان** ما كان لا يلزم من الحرمة عدم الصحة قال ولا يصح ان ولا شك ان المنع  
 من الشئ منع لا بعاضه ولهذا منع من سجود التلاوة والشكر فاداه السيد **قوله ويحرم قراء**  
 نابة من القراء وكذا سائر الكتب للثلاثة لان الكل كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجها  
 عن ذلك الحكم كالآيات المنسوخة من القرآن كذا في الحاشي لكن قال الزبيلي الاما بدل منها  
**قوله لا يقصد الذكراى او النساء او الدعاء** ان اشتملت عليه فلا بأس به في اصح الروايات  
 قال في العيون ولما انه قرا الفاتحة على سبيل الدعاء او شئ من آيات التي فيها معنى الدعاء لم ير

في الزيادة من صومها اجزى من شهرين















قوله عند ان يجيء و قد مضى بقوله بعد تعلق قوله بخروج به فرغ او اصاب  
 ثوب المذور نجاسة عذره هل يجب غسله قبل لا لانه الوضوء عرف بالنسب والنجاسة ليست  
 في معناه لان قيلها بمعنى فالحق به الكثير للضرورة وله فيه غير ما قلنا للوضوء فلم يكن  
 سببا كما وان امر الثوب ليس باحد من البدن وهو قوله في سلة حكاي القمستاني  
 وغيره وفي البدن يجب غسل الزائد عن الدرهم ان كان مفيدا بان لا يصيبه مرة بعد  
 اخرى حتى لو لم يغسل وعلى لا يجزيه وان لم يكن مفيدا لا يجب ما دام العذر قائما وهو خيلا  
 مشايخنا اه وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء  
 والصحيح قوله مشايخنا ان حكم الحدث عرف بالنسب والنجاسة ليست في معناه الا ترى  
 ان التميز منها غفوا فلا تكتف به وفي النوازل ان كان لو غسله تجب ثانيا قبل الفراغ  
 من الصلاة جازا ان لا يغسله والا فلا قال وهو المختار اه قال ابن ابي حجاج ويشكل عليه  
 ما قدمناه عن البدن وفي المضرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا استحسانه اذا تفرقت  
 ضات لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء ان لم يكن منها غائضا لانه سقط اعتبار نجاسة  
 دمها عام في البدن والثوب رقع الجرح اذ لم يامر حاصلي الله عليه ولم يغسله وثاخير  
 البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله خلوه وقت كامل عنه بانقطاعه فلو انقطع العذر  
 في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع فيهما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا  
 يعيد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة  
 ايضا ولا يعيد شيئا لانه مودور صلى صلاة المذورين ولو توضأ على الانقطاع وصلى  
 على السيلان فكذلك لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع ودام  
 الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي في توضأ في الوقت الثاني  
 فاذا دام الانقطاع حتى دخل الثلث اعاد الصلاة الاولى لانه اذا بها بطهارة المذور في  
 العذر زان ولا يعيد الصلاة الثانية لان خفاء الاولى اعادها بعد خروج الثانية فلم يجب  
 الترتيب ولم ينتقض وضوؤه بدخول الوقت الثالث لانه صار محجبا فاده صاحب الجرح وحب  
 المضرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظهري رجل رجع او سار جرحه ينظر اخر الو  
 فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل ثم دخل وقت صلاة اخرى  
 ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة اخرى ثالثة اعاد الصلاة يعني الاولى التي سلاها

مع السيلان لانه بدوام الانقطاع يبين انه صحيح صلى صلاة المذورين وان لم ينقطع في  
 وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه يبين انه معذور كما في الجرح والحيا  
 صل الى الوقت الثاني هو لم يبق في ثبات العذر وعادته **باب في سلة قوله وقدمت الاو**  
**نظير محله** فانها مارة تكون بالدال ومارة تكون بالمسح وغير ذلك **قوله وقدمت الاو**  
 اعترض بالانقطاع اذا كان مجرورا الوجه فانه يطى بغير طهارة واجيب بانه ماذر فلا يبي عليه حكم  
 واعترض ايضا بان من به نجاسة وهو حدث او وجد ما يكفي لاحدهما فقط يفرقه النجاسة  
 دون الحدث فهذا يدل على ان النجاسة اقوى واجيب بانه انما امر بفرقه للنجاسة لئلا ينجس بعد ذلك  
 محصلا للظهارتي لانه لا غلط **قوله بزوالها ايضا بعض الحال** الجار الاول متعلق بالشرط والثاني  
 لبقا للمنع وقوله في غير صابة متعلق بمقاء بعض الحال **قوله بل الكثير للضرورة** كما اذا كان بعورته  
 نجاسة ولا يمكنه ان السها الا بكشفها عند من لا يجوز كشفها عند فانه يصلي بها ولو  
 كانت كثيرة **قوله جمع نجس** بفتحين وبالي غير كرجس وكشف وعضد وفلس والفعل  
 من باب فرج وكرم وعلم ونضر **قوله مستقدرة** شرعا لوجود قوله شرعا لكان اولي لانه  
 بصد والتعريف الغفوة والذي في الصباح وغيره انه استعمل لكل مستقدر **قوله واصله**  
**مصدر** ان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويستوي فيه المذكور والوئنت كما في الآية وحديث  
 الهرة انما ليست نجس بفتح الجيم كما رواه مالك واحمد واصحاب السنن والداري فكيف ساع  
 جمعه المصنف اجيب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية لان حقيقة واحدة  
 لا تعدد فيها اما اذا قصد انواعه كما هنا فجوز جمعه **قوله ثم** - **قوله** اي المعنى المستند  
**قوله** عما شر كوجب هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على قوله ثم استعمل اسما  
**قوله ويطلق** اي اطلاقا لغويا **قوله والنجس بالفتح** اسم الخ فرق الفقهاء بين المفتوح والمكسور  
 بان الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال ما نجسته عارضة والثاني ما لا يكون طاهرا فهو عام  
 مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب النجس بالكسر فقط **قوله والنظير ما ثبات الظهار**  
 رة الخ قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة او لا الى السوء كانت حقيقة  
 او حكمية والاولى ثابتة على الاول او الالة للثاني اه بالمعنى قوله من صدر من  
 بانه ما به لانه لا يحسن ان التها وقوله والجر عطف على الاعضا اي ومن عدم الجرح عن النجاسة  
 اي عن اصابتها بان يسبل ذيله فقصيه النجاسة فالعطف حينئذ من عطف لما مر قوله مستقد

الخ

قوله عند ان يجيء  
 ثوب المذور نجاسة  
 عذره هل يجب غسله  
 قبل لا لانه الوضوء  
 عرف بالنسب والنجاسة  
 ليست في معناه لان  
 قيلها بمعنى فالحق  
 به الكثير للضرورة  
 وله فيه غير ما قلنا  
 للوضوء فلم يكن  
 سببا كما وان امر  
 الثوب ليس باحد من  
 البدن وهو قوله في  
 سلة حكاي القمستاني  
 وغيره وفي البدن  
 يجب غسل الزائد عن  
 الدرهم ان كان مفيدا  
 بان لا يصيبه مرة  
 بعد اخرى حتى لو  
 لم يغسل وعلى لا  
 يجزيه وان لم يكن  
 مفيدا لا يجب ما  
 دام العذر قائما  
 وهو خيلا مشايخنا  
 اه وكان محمد بن  
 مقاتل الرازي يقول  
 يجب غسله في كل  
 وقت قياسا على  
 الوضوء والصحيح  
 قوله مشايخنا ان  
 حكم الحدث عرف  
 بالنسب والنجاسة  
 ليست في معناه الا  
 ترى ان التميز  
 منها غفوا فلا  
 تكتف به وفي  
 النوازل ان كان  
 لو غسله تجب  
 ثانيا قبل  
 الفراغ من  
 الصلاة جازا  
 ان لا يغسله  
 والا فلا قال  
 وهو المختار  
 اه قال ابن ابي  
 حجاج ويشكل  
 عليه ما قدمناه  
 عن البدن وفي  
 المضرات في  
 فصل الاستنجاء  
 عن النوازل  
 ايضا استحسانه  
 اذا تفرقت  
 ضات لوقت  
 كل صلاة لا  
 يجب عليها  
 الاستنجاء ان  
 لم يكن منها  
 غائضا لانه  
 سقط اعتبار  
 نجاسة دمها  
 عام في البدن  
 والثوب رقع  
 الجرح اذ لم  
 يامر حاصلي  
 الله عليه ولم  
 يغسله وثاخير  
 البيان عن  
 وقت الحاجة  
 لا يجوز قوله  
 خلوه وقت  
 كامل عنه  
 بانقطاعه  
 فلو انقطع  
 العذر في  
 خلال الوقت  
 فتوضأ وصلى  
 على الانقطاع  
 فيهما ودام  
 الانقطاع  
 فالصلاة  
 صحيحة ولا  
 يعيد شيئا  
 ولو توضأ  
 وصلى على  
 السيلان ثم  
 انقطع ودام  
 الانقطاع  
 فالصلاة  
 صحيحة ايضا  
 ولا يعيد  
 شيئا لانه  
 مودور صلى  
 صلاة المذورين  
 ولو توضأ  
 على الانقطاع  
 وصلى على  
 السيلان  
 فكذلك لا  
 يعيد شيئا  
 ولو توضأ  
 على السيلان  
 وصلى على  
 الانقطاع  
 ودام  
 الانقطاع  
 حتى خرج  
 الوقت انتقض  
 الوضوء بخروج  
 الوقت على  
 ما يأتي في  
 توضأ في  
 الوقت الثاني  
 فاذا دام  
 الانقطاع  
 حتى دخل  
 الثلث اعاد  
 الصلاة الاولى  
 لانه اذا بها  
 بطهارة  
 المذور في  
 العذر زان  
 ولا يعيد  
 الصلاة الثانية  
 لان خفاء  
 الاولى اعادها  
 بعد خروج  
 الثانية فلم  
 يجب الترتيب  
 ولم ينتقض  
 وضوؤه  
 بدخول الوقت  
 الثالث لانه  
 صار محجبا  
 فاده صاحب  
 الجرح وحب  
 المضرات  
 ولو طرأ  
 العذر في  
 خلال الوقت  
 قال في  
 الظهري رجل  
 رجع او سار  
 جرحه ينظر  
 اخر الو فان  
 انقطع الدم  
 فيها وان لم  
 ينقطع توضأ  
 وصلى قبل  
 خروج الوقت  
 فاذا فعل ثم  
 دخل وقت  
 صلاة اخرى  
 ثالثة اعاد  
 الصلاة يعني  
 الاولى التي  
 سلاها







في قولهم جميعا يعني عندك حينئذ ايضا واعا ثوره للمزبذ اي النجاسه من قطع مادة  
الجهاد والكراهة لا تمنع الاباحة كما كل لحم البقرة الجلالة وقيل لغرض الآثار في قوله  
نه روى انه صلى الله عليه وسلم اذن في لحم الخيل فهذا يوجب قولنا في تحقيق بوله لا يقع  
ما كونه من وجه فلا يكون قبول الكلب ولحم الخيل في النجاسة واما شرب بوله ففيه خلاف  
الذي في بول الدابة كما في البرهان وقيل بآيه اكله ثم جاء قوله لان روى الخيل المروث خرو  
زى حافر والخنثى بكسر الخاء المعجمة وسكون الناء المثلثة خروثا بفتح الخاء والبعير خروثا  
وغنم ونحوها قوله وحرة البعير كسريته لانه واره جوفه كما في الفتح قوله واما دم السكك  
مسند رك بذكوه في شرح قوله والدم المسفوح قوله فاذ برة ليعرف ان لا يمانه بالواو  
قوله ومرو محمد خروثا في قوله في القريتين عن النظم وقد نقلوا شيئا حكوه عليه بالحاء  
واطلاعوا الظاهر ان المراد بالغلظ عند الاطلاق كما في البحر قوله في الاصح كذا في المهدية قوله  
وفي رواية طاهر وصححه السرخسي في مبسوطه وحافظ الدين في الحاشية فلور وقع في  
لانه لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان قوله وعنى قدر الدرهم اي على الشا  
عن ذلك والمراد غشا عن الفاديه والا فكراهة التبرم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم ونحو  
ان لم يبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قبل نجاسة عليه وهو في الصلاة في الدرهم يجب  
قطع الصلاة وغلبها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وفعل النجاسة واجب وهو مقدم  
وقد لا يكون ذلك افضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة اخرى ولا معنى  
على صلاته لان الجماعة اقوى كما يحصى في المسلمين اذ خاف فوت الوقت لان التقويت حرام  
ولا مهرب من الكراهة للحرام افاده الحلبي وغيره قوله ومرو مرفوعا عن ابيه ان ابراهيم  
مبنى غرابين الخطاب سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفر في هذا لا يمنع  
جواز الصلاة حتى يكون اكثر منه وظفروه كان مثل النعل قوله كما وقعه الهندولي اي بين قوله  
من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر الساحة مطلقا وهو اربابان قوله وهو نصيب صحيحه  
الربيع وغيره واقروه عليه في الفتح واختاره العامة لان احتمال الروايتين اذا لم يكن اولي خصوص  
مع مناسبة هذا التوزيع لكذا في البحر قوله فذلك غشوي اي فلو كان الصحيح ما ذكره في الدرهم الي  
رئي في النجاسة المقلصة قوله وعنى ما دون الدرهم لم ار من بين الكراهة فيما اذا كان اقل من  
الربع هل يكون تحميصة او سبويه قوله ربع الثوب الكامل هو المختار كما في الدر عن الحلبي وقال

فيهم من اختار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال بعضهم لا يفسد اسلا وقال بعضهم -  
يفسد الخشن والخلاف يظهر في التخصيف لا في سلب النجاسة كما في الحاشية كما في الدر  
عن التارخانية بول الفارة طاهر لعدم التحريم عنه وعليه الفتوى بحمل على المصروف فيه  
ما استثنى آخر الحجاب عن النجاسة كالفارة لا يفسد الدهن ولأول الحنطة للضرورة  
ما لم يظهر اثره وعراه في البحر في الظاهرية واختلف الصحيح في بول الهريرة وقال الشيخ  
زبي في قاعدة الشقة تجلب اليسير من الاستبراء الفتوى على ان بول الهريرة عوفي  
غير وان الماء وهو قول القتيبي اب جعفر قال في الفتح وهو حسن لمادة تحريم الاواني فلا  
ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروي عن محمد فانه قال في السنور يعتاد البول على  
الرائحة بوله طاهر للضرورة ومحمود البلوي قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية هو قوله  
لانه يجرى بغيره ومنه سمي الخمر خمر والماء خمر لانها يغطيان العقل والرائحة قوله  
البهايم قيد به لان جميع سباع الطيور تحفف كما ياتي قوله والبطل في البحر عن البرارية -  
البطل ان كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء كما لدجاجة وان كان بخلاف ذلك  
فكالجمامة وهذا ايضا ان خرو الاوز العراقي طاهر كالحمام قوله والاوز هو رواية السن  
عن الامام وفي رواية اب يوسف عنه طاهر كذا في البدائع واما ما ينزله في الهواء فما يؤكل  
كالجمام والصقور فخرؤه طاهر وما لا يؤكل كالصقر والذاة والرخم فخرؤه نجس تحفف  
اه قوله ومانع من الوضوء بخروجه الخ يستثنى منه الرج فانه طاهر على الصحيح والمراد  
بالفصص المقتضى خرج نحو النوم والتمتع فانه لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة كبر  
نظم من للملح واما ما لا ينقص كالقبي الذي لم يعلل ولم يسل من نحو الدم فطاهر  
على الصحيح وقيل يجب المائعات دون الجمادات ويستثنى في عين التحرف فانه نجس ولو  
كان قليلا فرغ غسالة النجاسة في اللوات الثلاثة مقلصة في الاصح وان كانت الاداء  
الاولى تظهر بالفصل ثلاثة والثانية بمرتبتين والثالثة بوحدة ولا يؤخذ حكمه عند  
وضعه فيه كما في البحر قوله وبجاء اي الاستبالة المذكورة من قوله ما يجرى الى هنا كما -  
يعضيه كلامه في الشرح وفيه ان الذي فيه خلاف الامام الشافعي فانه يقول بطهارة  
رته ويستند الى دليل وهو انكشاف النبي صلى الله عليه وسلم بفركه اه قوله لانه ما كونه  
خلاصة الجواب فيه كما ذكره في الاسلام في شرح الجامع الصغير ان الحسن ما كونه اللحم



في البسوط وهو الاصح قوله **لقيام الربيع مقام لكل علة لحدوفى ولا يعنى الربيع لقيامه**  
**مقام الكلال** في ما ذكره في قوله **فمن غلب الجود في قوته وحلته** تعنى اذا جعل ربيع رأسه  
وهو محرم وجب عليه دم وبطل منه بجملة قوله **وقيل ربيع الموضع المصاب** والاول اولى لا  
فأداه حكم البدن والثوب ولا ربيع المصاب لبر كثر افضله عن ان يكون فاحشا ولفظ  
هذا القول لم يصرح عليه في الفتح كما في النهر وان قال في الخفائق وعليه الفتوى كما في الدرر قال الكا  
والذي يظهر ان الاول احسن غير ان ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربيعاً وان كان ادى  
ما يجوز فيه الصلاة اعتبر ربيعاً لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب **أمر قوله** **وغير شغل**  
**بول** استصحب على بدن او ثوب او مكان كما افاده مكن وخرج بذلك لما قيل فانه  
يفسد حتى لو سقط ذلك الثوب مثله فيه بخره وقيل لا لانه لا سقط اعتبار هذه  
النجاسة علم الثوب وللا والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان الحرج ولا حرج في الما  
كما في الجلبى عن الكفاية وروى المصنف في نوادره عن ابي يوسف انه ان كان يرى اثره لا بد  
من غسله **قوله** **كروى** لا يبر بغير ففتح جمع ابرة كسرة وسدرو في التقييد بالشارة  
الى انه لو كان مثل رؤس السال منع بل خلاف **قوله بالضرورة** لانه لا يمكن الاحتراز لاسيما  
في مهب الريح فسقط اعتبارها وقد سئل ابي جاسر رضي الله عنهما عن هذا فقال انما  
جوامع الله تعالى اوسع من هذا كما في السراج **قوله** **لا يجزى** سواء كان ذلك الجار بالاورا كذا  
لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من عدم شيء للماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء ذلك  
الشيء فيحكم بالغالب ما يظهر خلافه **قوله** **من خالة الميت** اي مطلقاً ولو كان على بدنه  
نجاسة كما في الفتح **قوله** **نجس ما اصابه** هذا البناء على القول بان نجاسة نجاسة حيث  
واما على القول بانها نجاسة حدث وتبع طهارة بدنه من حيث ففالة طاهرة **قوله**  
**واذا ابيض الدم النجس** الى ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الا اذا كان الثوب واحداً  
لان النجاسة حينئذ واحدة في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان اذاً طاقين  
لقد دهما فممنوع وعلى هذا فرغ المنع فيما لو صلى مع ربه بنجس الوجهين لعدم نفوذها  
في احد وجهيه الى الاخر فلم تكن متحدة ثم اغا يعتبر المنع لو كان مضافاً اليه فلو جلس  
حي عليه نجاسة في حجر مطلق وهو يمسك او الحام المتنجس على رأسه جازت  
صلاته لانه الحامل للنجاسة غيره بخلاف ما لو حمل من لا يستعمل حيث يصير مضافاً

اليه

اليه فلا يجوز ذلك في الفتح **قوله** **ومشى في سوق** قال في المنع عن ابي نصر البوسى طين الشوخ  
ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المنزق الا اذا رأى طين نجاسة قال رحمه الله تعالى وهو  
الصحيح اهـ اي من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن اصحابنا رضي الله عنهم وفي الدرر  
الختار وغيره وعنى طين شارع ومواطن كلاب وبخار نجس وبخار سرقين واسطاح  
غسله لا يظهر موافق قطر هاتى الماء اهـ وظاهر ذلك ان العفو صحيح بخلافه لا يتبدل  
عبارة فانه حين يقبل **قوله** **وردغة** **لطين** الرديئة محرمة وتكفى الماء الطين والوحل  
الشديد كصبي وخدم فاموس وفيه الوحل ويتركه الطين الرقيق اهـ فالمراد بالردغة  
كل ما هو بالطين الاول وهو الماء والطين فانه انعم من الوحل لانه الطين الرقيق ولا يقال  
وحل الا اذا اخرج بخلاف الردغة ويحرق **قوله** **من عرق** **نام** قيد انغاق فالتسقط  
كذلك كما يظهر من مسألة القدم ولو وضع قدمه الجاذ الطاهر او نام على نجس طاهر  
رطب ان ابتل ما اصاب ذلك نجس والافلو ولا جرة بحمد الذواة على الختار كما في السراج  
عن الفتاوى **قوله** **عليه ما ادى** على من نام على الفراش او التراب النجس **قوله** **او كان من طين** قد  
الى اي كان ابتل الفراش او التراب الى **قوله** **لوجودها** بالانراى لوجود النجاسة بوجود  
اثرها في جنب النائم او قدمه **قوله** **فلا يجزى** اي البدن والقدم **قوله** **كالا نجس ثوب**  
**جاف** ظاهر اعلم انه اذا الف طاهر في نجس مبتل بما واكتسب منه شيئاً فلا يجزى ما ان  
يكون كله منها بحيث لو انصرف قطر وجب نجس الطاهر اتفقا والاولا يكون واحداً منها لذلك  
وحينئذ لا يجزى الطاهر اتفقا او يكون الذي هذه الحالة الطاهر فقط وهو منسحق لاوا  
قعي او النجس فقط ولا يصح عند الحلواني فيها ان الصبرة بالطاهر المكتسب فانه كان بحيث لو  
انصرف قطر نجس والا لا وبثوطان فيكون الاثر ظاهر في الطاهر واذ لا يكون النجس متنجساً  
يعين نجاسة بوجوبه كما في شرح اللينة وارضى المصنف **قوله** **بعض النجس** بجمع النجس  
البرهان ان الصبرة للنجس **قوله** **مرئية** كدم المرئية ما يرى بعد الجفاف وغير المرئية ما لا يرى  
بدمه كذا في غاية البيان **قوله** **ورب** **خبرها** تميد بها اذا صب الماء عليها او خشيها في الماء الخار  
فلو عرف لها في اجابة يظهر بالثلاث اذا عصف في كل مرة كذا في الخلاصة كونه المبدى وعلم  
ان ما يبقى في البدن البالية بعد زوال عين النجاسة طاهر بما الطهارة البدن الاستنجاء وبطها  
رة الخلو وخروءه الا بريق بطهارة البدن وخوف المستنجى او كان ما استنجى به يجري عليه



قوله رجاء بن زاهد قال لا يسر يجذب الرطوبة اكثر من الرطب وقد يقال  
 ان الرطب لا ينجس بعد ما يتجدد من الدم ويكرر قوله وللشفقة الخ افاد في الزهر ان الزهر اذا اوقف  
 رطوبته على تسخين الماء وعلية لا يضره ذلك ويكتفى بالبارد وان بقي الاثر قوله فالتوب -  
 المصوغ الخ فويج على المصنف قوله ولا يضره من نجس على الاصح من هذا النوع يعلم حكم العا  
 بون اذا نجس فانه رافع لثبوت نجاسة المأورة وبقي ظاهر وقال بعض العلماء في غير  
 اهل الذهاب انه لا يظهر ايدا قوله ورفعته عنه ثلاثا او يوضع في اناء مشعوب ثم يصب عليه  
 الماء فيملأ الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب الى ان يذهب الماء وهذا اذا كان ماءا وما اذا  
 كان جامدا فيقول قوله والماء مثل الذهب كما في الشرح قوله يسب عليه الماء اطلقة فتدل  
 ما اذا كان الماء قد رده او لا وبعضهم فيده بالاول قوله وقيل يترك الجيد مذكورا في النوازل  
 وذكر الاول صاحب الحاوي قال بعض الافاضل ولا مناقضة بينهما لانهما طريقان للتطهير  
 قوله وبقي القديم اي يطهر بالفضل ثلاثا جففا ولا لان نجاسة على ظاهره فقط فصار  
 كاللبدن قال الكمال ينبغي تعييد القديم بما اذا كان رطبا وقت نجسه اما لو ترك بعد الاستعمال  
 حتى جف فهو كالجديد لا نه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم لا  
 وفي ثلاثة انواع خذف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها على اربعة اوجه حرق  
 ونحت ومسح وغسل فاذا كان الاناء من خرف او حجر او كان جديدا ودخلت النجاسة  
 في اجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل وان كان من خشب وكان جديدا ينجس  
 وان كان قديما يغسل وان كان من حديد او صخر او رصاص او زجاج وكان مستعمل  
 وان كان خشبا يغسل من ايدى يده قوله حتى يبيض لا يظهر ان ايدا قوله وقيل يغلى ثلاثا  
 هو قول ابى يوسف والفتوى على انه لا يظهر ايدا وهو قول ابى حنيفة ذكره الشرح فيما  
 اذا ابلخت الخطة بخر قوله وعلى هذا الجاج الخ يعني او القيت رجاجة حال غليها في الماء وقيل  
 ان يثقب بطهرها لثقب او كرش قبل ان يغسل ان وصل الماء الى حد الغليان ومكثت فيه  
 بعد ذلك زمانا يقع في مثله الشرب والدخول في باطن اللحم لا يظهر ايدا الا عند ابى يوسف  
 كما مر في اللحم وان لم يصل الماء الى حد الغليان او لم تترك فيه الامعة ارجاء في الحرارة الى  
 سطح الجاه لا يخلو لمسام السطح عن الرئش والصوف تطهر بالفضل ثلاثا كما حقه الكمال  
 قوله ماتت تعلق بقوله يعني ان السكين الموهضة بالماء النجس تموه بالماء الطاهر ثلاث مرات

احد من الشرح قوله ونجسه مرة اخرى اي لو قيل يكفي القويبة ثلثا يعني رجاء لان النار في  
 اجزاء النجاسة بالكلية والتكرار يزيل الشبهة اعم من الشرح قوله وقيل القويبة يظهر ظاهر  
 ما فيمكن بطبخ قطع بها ولا تصح صلاة حاملها اتفاقا ومعنى قوله بالماء الطاهر ثلاثا  
 مع التحفيف قوله ولا يستعمله نظير دعابان النجاسة هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه التمسك  
 الشايخ وهو المختار الفتوى وقال ابو يوسف لا تكون مطهرة لانه الباقي اجزاء النجاسة قوله  
 والله النجاسة الخ جعل الكمال الاحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه للمصنف والمثلية  
 معقبة بان تاكل حرارة النار بالله قبل الصاق الخبز بالنور والنجاسة كما في الخلاصة قوله  
 به اي بالاحراق قوله والزيت الخ مثله ما اذا وقع في المصينة وزلت اجزائه قوله والمصينة  
 وبما الخ في الرقعة الثالثة حتى ينقطع القاطر والمقبر قوة كل غاصر دون غيره كما في الفتح فلو كان  
 بحيث لو غصه غيره فقل طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كما في الدرر ولو لم يصرف قوته  
 لرقعة الثوب قبل لا يظهر وهو اختيار رافعي خاف وقيل يطهر بالضرورة وهو الاظهر كما  
 في البحر والنهر قوله تغدير الغلبة الفطن اي بالفضل ثلاثا والمصرك ذاك لكما ليس بتقدير لا  
 لازم عندنا وانما العبارة لغلبة الفطن ولو جادون الثلاث كما في غاية البيان وبه ينبغي كما  
 في البحر عن مينة المصلي حتى لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على طهانه طهر جازا استعمال  
 وان لم يكن ثم غلى ولا عصر كما في البيهقي والبنابة وفي السراج اعتبار غلبة الفطن في اختيار العرا  
 قيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا  
 فالثاني كذا في البحر ثم العبارة لملة ظن الفاسل لانه هو المباشر الا ان يكون الفاسل غير محيز  
 فيعتبر فيه ظن السمع لانه هو المحتاج اليه كما في البيهقي قوله في ظاهر الرواية يرجع الى البحر  
 كالمرة وقوله وفي رواية اي عن محمد قوله ووضع في الماء الجاري الخ يعني استنواض الفطن  
 والعصر ثلاثا انما هو اذا غسسه في اجانة اما اذا غسسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء او  
 عليه ماء كثير بحيث يخرج ما صابه من الماء ويخلصه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط  
 عصره وتحفيفه وتكرار غسله هو المختار والمعتبر فيه غلبة الفطن هو الصحيح كما في السراج ولا  
 فرق في ذلك بين بساط وغيره وقولهم يوضع الباط في الماء الجاري لانه اذا قطع  
 الوسوسة قوله اذا وضعه فيه اي في الماء الجاري ومثله ما الحق به كالحديث كما لا يخفى قوله  
 وما نصبه اي المياه قوله والثالثة اي والا لثاني اي وما نصبه ماؤه وكذا يقال فيما بعده

ادخالها النارج حتى تصير كالحرة ثم تنقى  
 في الماء الطاهر ثلاثا



قوله على النار وفي الطهارة يفسر له كراهة قال الكمال وهو الاحتياط وبه حزم المصنف في حاشية الدرر وقال في التمهيد ان يكون البدن كالنوب قوله ولابد من هو **مستحب** وعن ابن يوسف لا يجوز في البدن تغيير لما لا يملكها نجاسة يجب ان تنزل في البدن فلا تنزل في غير ما كالحديث قوله **طاهر على الاصح** ولا يزول بغير نجاسة كالحديث لان الطهارة والنجاسة ضدان والشيء لا يثبت بضده فما يزيد النجس النجس الاجتماعي فالمراد في قوله انه لو غسل لفظه بمحذوف يزول حكم النجاسة قوله لعدم خروجه بنفسه اي فكيف يخرج النجاسة قوله ولو لم يفسد اي مزرع الدم قوله وروى عن ابن يوسف الى هو خلاف ظاهر الرواية عنه كما في البحر قوله ثلاث مرات متعلق برضه وقوله بريقه اي بسبب ريقه وهو متعلق بيطهر قوله ونحو شارب الخمر لا شاربها اذا كان صليلا انفس في المنكر قوله ويطهره ليس له محذور قوله **والجس الاصح** ثلاثا اي مع تردد ريقه في فيه بعد الاولى ثلثا وبعد الثانية مرتين ويطهره بعد الثالثة بجمرة على قياس ما تقدم فيها اذا غسل النجس في اجانته قوله **ويطهر الخنزير** اي بشرط ذهاب الاثر لان يشق قوله **وبالدلك** صرح الامام محمد في الجامع بانه لو حكه اوحت ما يمس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشربنا المسح بالتراب لانه لو امكن الطهارة **قوله من نجاسة لها جرم** العاصي بين الجرم وغيره اي ما يرى بعد الجفاف كالعدرة والدم وذو جرم وما لا فلا تذات البيهقي وجوز به عن غيره من الجرم فانه يغسل اتفاقا لان البلال دخل في اجزائه ولا جاز في ظاهره فلا يخرج الا بالفضل والبيهقي من ذى الجرم ذكوه العيني **قوله على الخنزير** بشرط الامام الجاف اذا مسح بكمثر الرطب ولا يظهور قوله لا يرى اي النجس طاعة عليه لانه يؤذى فهو من اطلاق المصنف واردة اسم الماعل قوله **فطهر رءوسها** التراب بفتح الطاء ليصح الاء جبار وقوله **وقدر المراد** به فيما يظهر المستقدر غير النجس كخمرها **قوله وليصل** فيها دليل على استحباب الصلاة في النعال الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب **قوله احذر** عن النوب فلا يظهر بالدليل لان اجزائه قد اخلت فيها كغيره من اجزاها **قوله واخبر راعي** لبدن فان لم يسه ويطهره تمنع من اخراج النجاسة بالدلك قوله **لا في ثوب** فانه يظهر بالفرق قوله **وخرد** من كل صعيد لمسام له اي لا تافد له فخرج بالاول للحد يد اذا كان عليه صدأ او منغوشا فانه لا يظهر الا بالفضل وخرج بالثاني

النوب

النوب الصعيد لوجود المسام قوله ويجعل باسم حفيضة لتفهيره اشار به الى الخلاف في طهارة الصعيد بالمسح فيقبل مطهر وقيل مقلد وفائدة الخلاف نظره فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في ثوبي الارض اذا جفت وجلو لم يمتد اذا دبت وباعه حكمية والبر اذا غارت ثم عاد ماؤها والاجر الغرشي اذا تجس وجفت نجاسته ثم قلع كذا في الشرح قوله **واختاره** **الابيبجاني** وهو الاول بالاعتناء بالاطلاق المسنون ولا يخفى الاحتياط قوله **على الخنزير** **والقنوي** وقيل طريقه ان يحسبه ثوب مبول وهو السيد اي مسح النجس اليابس قوله **واذا ذهب اثر النجاسة** عن الارض المراد بالارض ما يمس اسم الارض كالخمر والحي والاجر واللبن ونحوها اذا كانت ممتدة في الارض غير منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالحق في لانها جسيمة لا تسمى ارضا غير فاولا لا تدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على جهة العرف فلا تلحقها كما في القهستاني وسنية الصلي وشرحها الحلبي وابن ابي رباح الا انهم اطلقوا في الحي فلم يقيدوه بالا اتصال وفي الحاشية الخمر اذا كان يشرب النجاسة كخمر الرحي يطهر بالحق في كالأرض وان كان لا يشرب يعني كالحرام لا يظهر الا بالفضل وحمل الحلبي هذا التفضيل في الخمر المنفصل الذي يغسل ويجعل وعليه من صاحب الدرر حيث قال فالمستعمل يغسل لا غير الاجزا حسنا كرحى فكأرضه **قوله وقد جفت** يقال جف الثوب يجف بالكسر جفرا فواصف بالفتح لغة اذا كان مبتلا فيبس وفيه ذاء فان يابس كل اليس يقال قف كحاشي الصحا وغيره والمراد هنا الثالث كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني **قوله ولو بقير الشحم** كما روي ونظير وتعيد الهداية بالشحم اتعاقى واذا اراد تطهيرها عاجلا ففيه تفضيل ان كانت رخواه تشرب الماء فانه يصب عليها المالح يغرب على ظهه انها طهرت ولا توقيت في ذلك وان كانت عليه ان كانت مخدرة حفر في اسفلها حفرة وصبت الماء فاجتمع الماء في تلك الحفرة كبسها اعلى تلك الحفرة بالتراب وان كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرة وجفت كل مرة بخزفة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وكذا الموقلها يجعل الاعلى اسفل وعكسه وكبها بتراب الماء عليها فلم يوجد ربح النجاسة طهرت **قوله لا شراط الطبيب** نصا وهو الطهارة ولم يوجد ذاك لانها قبل النجس كان الثابت لها وصفان الطهارة والظهورية فلما تحشت الى غير الرصفان







ونجاسة بطنه في معدته فلا يظهر حكمها نجاسة باطن المصلي من غير الخيط ونسبه بعضهم  
الى الامام والقول بالنجاسة اليهما وان الخلاف يظهر فيما وصل وفي كونه جرو صغير جازت على الاول  
لا المأثري وشروط الهند والى كونه مدور الفم **قوله بالدباغة** بالكسرة والداغ والدبغ  
بالكسر ما يدبغ به والدباغة ايضا الصنعة **قوله كالقرط** بالظا المثالة ومحم من نطق  
بها ضا والواحدة قرطة حب معروف يخرج في غلاف كالعدس من شجر العصاة **قوله**  
**وهو ورق السرم** فيه سارح فان الورق يسمى الخيط عندهم وهو يعلل به ولا يدبغ **قوله**  
**والشرب** بالباء الواحدة وهو من الجواهر التي ابتها الله تعالى في الارض يشبه الزجاج قاله الارزهرى  
والشرب بالثاء للثمة بنت طيب الزمعة مر الطم يدبغ به قاله الجوهرى ومن الدباغة الخبيث للحم  
وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهستان زاد في السراج ويمنع عود الف  
الجلد عند حصول الماء فيه فلا في البين لو جف ولم يتحل اي لم يزل لانه كما في غيره الشارب  
يطهر ولا فرق في الدباغ بين سارح وكافروصبي ومجنون وامرأة اذا حصل لمقصود من الدباغ  
فان دباغه كافروصبي على طهانه دباغه بشبي نجس فانه يغسل والشرب غنوكا  
في الخلاصة وفي سنية المصلي وشرحها السجاب اذا خرج من دابة العرب وعلم انه مدبوغ فبو  
ذلك الميتة لا يجوز به الصلاة لم يغسل لانه طهر بالدباغ ونجس بورد الميتة فيطهر بها  
المصلي والعصران امكن عصره والا فيحتمل ثلثا وان علم انه مدبوغ بشبي طاهر جازت معه  
الصلاة وان لم يغسل وان شرب فلا يغسل ان يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على ان الاصل الطهارة  
اه وفي القية الجلود التي تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تتوفى النجاسة في دباغها  
ويغسلها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف  
والكاكب وغلاف الكتب والمنشط والقراب والدلاء منها رطبا او يابس **قوله والتشبي**  
في حاشية الشلبى عن الكاكي معزى الحلية قال ابو نصر سمعت بعض اصحاب ابي حنيفة  
يقول اذا يطهر بالتشبيس اذا عملت الشمس به عمل الدباغ اه ثم ان الدباغة لا تطهر الا  
في محل يغسلها والا فلا كحل الحية والفأرة والطيور فانها لا تطهر ما كان اللحم ولذا لا تطهر بالذكاة  
لانها انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمل والرد بالطيور التي لا يطهر جلدها بالذكاة الطيور  
التي لا يؤكل لحمها اما المأكولة فامرها طاهر ومحمص الحية طاهر كما في السراج والبحر في التجسس  
**قوله فيجوز الصلاة فيه** افاده به انه طهر ظاهره وباطنه وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلي

عليه

77  
عليه لانه كما في البيهقي واختلفوا في جواز اكله بعد الدبغ اه اكان جلد ما نوله والاصح  
انه لا يجوز كما في السراج **قوله اياها اصاب الخ** الاصاب بالجلد قبل الدبغ سحى به لونه  
ثمها للدبغ يقال فلانة تاهب الحرب اذا تهاها وجمعه اهاب بضمي نجاب وجب وهو  
بعد الدبغ اديم وجمعه ادم بفتحني كما في المغرب وغيره ويسعى ايضا صرما وجرا با  
وشما كما في الهامية والفتح وهذا الحديث اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه والنا  
في واحد وابن جبان والزار واسحاق بن حنبل بن عباس **قوله استعملوا الخ** قال في  
الفتح فيه معروف بن حبان مجهول **قوله البلاء** بالهمزة ويرخص بعد الانتعاش بشعره لشدة  
الضرورة عنده في ذلك ومضاه لعدم تحققها لقيام غيره تمامه كما في البرهان عن النبي  
في غير ظاهر الرواية ان جلد الخنزير يطهر بالدباغ ويجوز بيعه والانتعاش به والصلاة  
وعليه لم يرد الحديث والجواب ان المراد غير نجس العين كما في المحلى **قوله وجلد الادمي ولو**  
**كما في كافي القهستان** فيطهر ولا يستعمل **قوله لكرامته الخ** فيه اشعار بان المراد في الطهارة  
في المصنف المعلوم من الاشتقاق لادسها وهو عدم جواز الانتعاش لا بيع الطهارة حقيقة لانه  
ينافي التكريم كما افاده الزيلعي **قوله وتطهر الذكاة** هي في اللغة الذبح وفي الشرح تبيل الدم  
النجس مطلقا كما في صيد الحبوط وذكاة الضرورة قسم من الذكاة كما في القهستان  
**قوله الشرعية** نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية والحنبي والنية اذ رجع الجوز  
وتارك التسمية عند اوجب الطهارة على الاصح وانما يؤكل وافاد في الشوبر ان اشتراط  
الذكاة الشرعية هو الاظهار وانما يحل القابل **قوله بل اوله** لانها تقع اتصال الرطوبة بالنجسة  
والدباغة منزلهما بعد الاتصال لمباد البنية بالموت فاما قبله فكل شئ يحل له وجعل في اللحم  
والجلد حاجزا جعل بين الدم واللبن جاز حتى خرج طاهر افاده في الشرح **قوله دون لحمه**  
لان حرمة لحمه لا كرامته اية نجاسة ولا لحم نجس حال الحياة فكذلك ابعد الذكاة **قوله الا**  
**حناج** بالجلد علة لطهارة الجلد بالذكاة ووجهه الاول ان القليل بوجوده لا ينجس  
الجلد والحم كما قدمنا ه عنه لانه قد تقع الحاجة للشحم لغير استصحاب **قوله لا يبرى**  
فيه الدم الخ افاد المصنف ان الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء بسبب انها  
ليست بميتة لانه الميتة من الحيوان في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يمنع من  
المباد او يمنع غير ثم روي ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجسة **قوله**



عن عبد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن آدم لما لبس عليه عبد الجبار صلى ركعتين فصلا  
رت صلاة الصبح وقد استجاب عند الظهر فصلى أربع ركعات فصلاة الظهر وبثت غير قليل  
لها لم يثبت قال لثبت يوما فرأى الشمس فقال أو بعض يوم قليل له أنت لست بأمة عام  
مينا ثم بكت فصلى أربع ركعات فصلاة العصر وغفل لا يدرك عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات  
في عهد في الثالثة أي تعب فيها في الأتيان بالربعة لشدة ما حصل له من الجهاد على ما أخبر  
فيه مما هو خلاف الأولى فصارت المغرب ثلثا وأول من صلى العشاء الأخرى بيننا صلى الله عليه  
وسلم قال في شرح الشكاة وبناه أن بيننا صلى الله عليه وسلم أول من صلى العشاء مع أمته فلا  
ينافي أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا بها دون أنفسهم ويؤيده قول جابر بن عبد الله  
في حديث الأمانة هذا وقت الأنبياء من قبلهم **قوله في اللغة عبارة عن الدعاء**  
أي حقيقة وتعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه حرم الجمهور وغيره لأنه  
أنشأ في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلفظه العرب قال تعالى عليهم أي أي  
لهم وفي الحديث في إجابة الدعوة وإن كان صائغا فليصل أي فليدع لهم بالجهر والبركة  
ومنه الصلاة على النبي والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التطية والمعاد لو أذن  
المصدر إلى اسمه لا يهايه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فإنه يصل  
متراب بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى أحرق وأصل صلاة -  
صلوة كقمة نعلت فتحة الواو إلى السين قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح  
ما قبلها إلا أن فعلت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو والالف القران كما في  
الحوى على الاستباه وغيره **قوله في الشريعة عبارة عن الأركان** أي حقيقة وفي الدعاء  
بجازا فهي في اللغة حقيقة في الدعاء بجازا في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالمكسبت  
بها هذه الأفعال المخصوصة لا شتمها على الدعاء في المعنى الشرعي المعنى الغوي وزيادة فتكون  
من الأسماء المفعولة اه فلا في الغاية والظاهر أنها من الأسماء المنقولة لوجود الصلوات بدون  
الدعاء في الأدي والآخرى والفرق بين النقل والتحويل النقل لا يكون فيه المعنى الأصلي  
منقول إليه لأن النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التحويل يكون منقول إليه كمن  
زيد عليه شيء آخر قوله وفرض ليلة للعراج وهي ليلة الأسرار على ما عليه جمهور الحديثين  
والمفسرين والفقهاء والمكلمين وهو الحق كما قاله القاضي جصاصي وكانت بعد البعثة على

عن

عن شمر بن المغيرة والحلب وبيضة ضعيفة العشرة ولين وابتحة وهي ما يكون في  
معدة الجدي ونحوه الرضيع من اجزاء اللبن قبل أن ياكل قال في الفتح لا خلاف بين اصحابنا في  
ذلك وأما الخلاف في من حيث يجب بها فقلا مع لجوارزتها الغشا الخس فان كانت الزينة  
جامدة تطهر بالفعل ولا تعذر تطهيرها كاللبن وقلا ابو حنيفة ليستا بمنجبتين لأن  
الموت لا يلزمها وشمل كلامه السن لا هنا عظم طاهر وهو ظاهر للذهب ورواية بجا  
سرها شاذة كما في الحوى على الاستباه وعدم جواز الاستغفار به حيث قالوا لوطن في  
رفيق لا يؤثر كل تطهيره لا يبيانه قوله ما لم يكن به أي العظم لو أعاد التطهير إلى كل المذكور  
قبله لكان أولى قوله لأنه بحسب أي الوردك وقوله في المينة أي من اجزائها فاذ وجد على  
تحو العظم نجسه ويظهر بآرائه عنه قوله بدليل التأم بقضه رده في مجمع الأنهر بأن  
التأم الحاصل فيه للجوارز والارتصال بالحم وبزوم هذا التأمل أن يقول نجاسة العظم  
ايضالا به تألم بكسره ولا قال به قوله وبأخيه الملك بالجمع والفاء المفتوحة كما  
في أكثر كتب اللغة البداة التي يجتمع فيها الملك قوله ولو كانت تعد باصا بة لا الأولى  
ولا تعد باصا بة الماء وقوله مطلقا يغربا بها سواد كانت من ذكبه أو بيت أو  
افصلت من حية قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة لم يقدمه على أن هذا خلاف المقصود  
فانه تقدم في السراج أنه يشترط عدم غود الماء إلى الجبل عند حصول الماء فيه والذي  
في الشرح وقد عطل حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود إلى النجاسة باصا بة لا على الصبح  
اه وهو الأولى وأوقعه في هذا الإيهام الاختصار وبقعه السيد في الشرح قوله وأظلم  
حلال ولو من حيوان غير مذكى ولا كمل فوالله ذكر صاحب القاموس فارجع إليها أن منها  
قوله والزباد كسحاب كما في القاموس قوله معروف هو وسخ يجتمع تحت ذنب السنود  
على الخرج فتع أن الذابة وتمنع الاضطراب ويجب ذلك الوسخ المجتمع هناك بالبطنة  
أو بحرقة قاموس كتاب الصلاة شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها  
شريعة رسول وما اختص به صلى الله عليه وسلم مجمد صلوات الخد ولم يجمع لاحد  
من الأنبياء غيره وخفى بالاذان والإقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأني وبأ  
الركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا والحمد وبترجم الكلام  
في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الاختراجه كذا في شرح السيد وأخرج الطحاوي











على انه للذهب وفي البرهان قوله بما هو الاظهر انه قد اختلف الترجيح قوله ورواية الثانية  
هي رواية الحسن عنه **قوله** سوى ظل الاستواء هو الذي خبر عنه سابقا يعني الزوال قوله  
والغنى سمي قبلا لانه جاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجع ومنه قوله تعالى حتى تفرق  
الى امر الله اي فرجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظل ايضا ولا يسمى ما قبل الزوال ظلنا اطلاقا  
في السراج قوله وهو قول الصاحبين اي وزفوا لثمة الثلاثة **قوله** العصر فيه الاولي حذف فيه  
لان الامامة انما هي اول المنزل الثاني قوله **ابرة** ائمة على الاحوطية وقوله لا تقدم الخ على  
العلية قوله وسندهم الصلاة عن وقتها وهي هذا العصر قوله **فكيف** الوقت باق اي وقت  
العصر بعد المنزل الثاني قوله وفي رواية اسدي ابن عمر ورواه الحسن ايضا عن الامام  
**قوله** فبينما وقت مهمل اختاره الكوفي وقال شيخ الاسلام انه الاحياط على السراج قوله  
**اول وقت العصر** سمي عصر لانه احدث في النهار والمغرب سمي كل طرف من النهار وعمر  
فالعذان والغنى عصرا **قوله** في غروب الشمس اي جرمها بالكلية عن الافق الحسي اي الظا  
هري لا الحقيق لان في الاصله عن عليه عسرا كما في مجمع الامهر والتكليف بسبب الوسخ  
حتى قال في الخلاصة لا يغفر من على المارة بالاسكندرية وقد راي الشمس وبغفر  
من بالاسكندرية وقد غابت عنه اه وهذا اظهر الغروب والا فالي وقت اقبل الظاه  
من المشرق كما في النجاة ولو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدرر  
ماروي انه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه حتى غربت الشمس فلما  
ذكر له انه فاته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعت رسولك فارودها عليه  
فردت حتى صلى العصر اخرج الطبراني بسند حسن وصححه الطحاوي والفاخي عياض  
واخطا من جعله موضوعا كما بن الجوزي كما في المهر قوله **وحمل** اي قوله بمخروج وقت العصر  
قوله على وقت الاخبار اي الوقت الذي يجبر المكلف في الاداء فيه من غير كراهية **قوله** في  
مغرب شفق لا رقيب هو البياض الذي بعد الحجرة وهو قول الصديق والصديق  
واضرب ومعاذ والى هزيمة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اجمعين وبه قال عمر  
بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره في اصل اللغة المبرد وشعوب  
وصحح كل من الفايين وافني به ورجح في البحر قول الامام قال ولا بعدد عنه الى قولها ولو  
موجب من ضعف او ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل بمذهبه حيث

كان

كان دليله واضحا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض الشيخ الفتوى على قوله اه وفي  
الحال قيل الامام ايضا بما حاسبه ان الشفق يطلق على البياض والحرة واقرب الامران ان يروى  
في انه الحرة او البياض لا ينقض الوقت بالثلث ولا صحة لصلاة قبل وقتها فالا حياط في  
الناخير وقال العلامة الزبيلي وماروي عن الفايين انه قال راعيت البياض بمكة كرمها الله  
ليلة فاردت ان بعد نصف الليل محمول على بياض الحرة ذلك يغيب آخر الليل واما بياض الشفق  
وهو رقيق الحرة فلانها آخرها الا قبله قدما يتاخر طلوع الحرة عن البياض في البحر قوله **وهو**  
**مروي عن ابي الصحاب** قد علمت ان مذهب الامام مروي عن ابي الصحاب اجمعيين  
ورجالا قوله وعليه اطبا قاهل **اللسان** قد علمت ما اختاره المبرد وشعوب وهما في ابي  
اهل قوله وتقل رجوع الامام هذه الصيغة الضعف فلا حرم بها **توجد** ائمة جليل  
اي فانه ام به البلية الثانية في المشائث الاول ولهذا جواب لما ورد على قوله المصنف  
المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يقل لوقت الوتر  
قوله **بعد الحديث** فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوها بين المشائث الاخير الى طلوع الفجر صريح  
في تعيين وقت صلاته **قوله** **واجب الوتر** المراد به العرض المعلى فانه فرض على عند الامام كما  
في البحر وقال الاول وقته بعد العشاء بما على انه سنة مؤكدة عندهما فصار تركه في  
العشاء وروى اخره عند الامام لم يقط الزبيب بمثل هذا العذر لا عندهما لانه  
تبع لها فلا يصح قبلها وفيها الوصل في البحر قبل الوتر عهدا وكان صاحب ترتيب احاده بعد  
صلاة الوتر عنده لا عندهما لانه لا ترتيب بين التراتيب والى من قاله السيد **قوله** **كلما**  
**قال في العاموس** بلغ كطرف يعني بضم فسكون والامة تقول بلغار مدينة الصفاء  
لبنة ضاربة في الش علا شديدة البرد اه **قوله** **اقصر ليالي السنة** وهو اربعون ليلة  
في اول الصيف عند حلول الشمس رأس السرطان فانه الشمس تمكث عندهم على  
وجه الارض ثلثا وخشرين ساعة وتقرب ساعة واحدة على حسب عرض البلد **قوله**  
**وليس مثل اليوم** الخ روي عن النوايس ابن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الدجال ولبنه في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة  
وسائر ايامه كايامكم قلنا فذل اليوم الذي كسنة يكفيها فيه صلاة يوم قال لا قدر  
له قدره اه قال الاسنوي ويقاس عليه اليوم القليلان واستظهر المكاد في وجوب

في البحر قوله وهو مروي عن ابي الصحاب اجمعيين



الغضاء استدلاله لا بحديث الدجال وبقوله ابن التيمية قصصه في الغاظة وذكر في المنح  
انه لم يذهب ولا ينوكة الغضا فقد وقت الاداء وفرك في الزمان الوقت موجود حقيقة  
في يوم الدجال وللغزو والعلامة فقط بخلاف ما في فيه فان الوقت لا وجود له أصلا  
وربما ان الوقت موجودا قطعاً وللغزو وهو العلامة فقط فاذا فرق وغامه في  
تحمة الاختيار قوله **لا مرفيه بتقديره** وقا اي اوقات الصلاة اي على خلاف  
العباس فلا يفسر غيره عليه لا نالو وكلنا الى الاجتهاد لم ينص في الصلاة يوم واحد  
كما قاله القاضي عياض في قوله **وكذا الاجال في البيع** الخ وينظر ابتداء اليوم فيقدر ركلا فصل  
من الفصول الاربعة بحسب ما يكون اكل يوم من الزيادة والنقص كما في الكتب الثمانية  
وقوله **لا يذهب** لا نأباه **قوله في وقت** احترز عن الجمع بينهما فعلا وكل واحد منهما  
في وقتها بان يصلي الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها فذلك جائز كما في البينين  
**قوله بعد وكسر** دخلت الكافي الرضى وجوزها الامام الشافعي رضي الله عنه فقد  
بما وتأخير والافضل الاول للنازل والثاني للثابت بشرط ان يتقدم الاول وينو  
الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا عرفا هذا في جمع التقديم  
ولم يشترط في جمع الثاني سوى نية الجمع قبل خروج الاول وكثيرا ما ينسب الى الشافعي  
جمعه لا سيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في البحر والبركن بشرط ان يلتزم جميع ما بوجه  
ذلك الامام لان الحكم الملتف باصل بالاجماع كما في ديباجة الدرر فيقران كاذم مؤثرا ولا  
بحسب ذكره ولا مرة بعد وضوء ويترفع عن اصابة قليل النجاسة وحكاية الاجماع  
على بطلان الملتف منطور فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز  
زده والمنهى عنه تتبع الرخص من المذهب **قوله وعمل المروي في الجمع** الخ الدليل على  
صحة هذا التأويل ما روي ان جابر بن نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما  
في سفرة وغابت الشمس فلما ابطلت الصلاة برحمت الله فالتفت الى ومضى  
حتى اذا كان في آخر الشقة نزل فصلى المغرب ثم اقام المشأ وقد توارى الشفق فصلى  
ثلاثا قبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اجتمع به السيرة  
هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهما في  
وقتها وقال عبد الله بن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلاة

صلاة قطا لوقتها الاصلان جمع بين الظهر والعصر بعرفه وبين المغرب والعشاء بجمعه روى  
الشيخان قوله لا يفرقهم الحاد الغير بلفظ الجمع نظر الى ان المراد بالحاج الجنس المحقق في  
افراد كثيرة قوله **كل من الظهر والعصر** فان ادرك احد الصلاتين لا يجوز له الجمع **قوله**  
**فهذه اربع شروط** اولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام وانما فيه ورابعها  
الاحرام بالجمع **قوله ولا سنة** خبر استثنى العلامة مسكن سنة الظهر بعبارة الذخيرة والخط  
والكافي وانما لا في يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فليلا ولا بعد الاداء ان العصر لا على الثاني  
وظاهر الرواية هو الاول فهو قاله السيد **قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام** فلا  
يشترط الحاجة لم يجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع ايضا ولا يتطوع بينهما ولو  
اشتغل بشيء او تطوع اعادة الاقامة وعند زفر يعيد الاذان ايضا مثلا مسكن ذكره  
السيد **قوله ولم تجز للمغرب في طريق** مذهب القعيد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في  
وقتها في عرفات لم تجز مثلا مسكن **قوله يعني الطريق** للمعاد لا فائدة في القعيد بالمصنأ  
بل ذكر الطريق اتفاقا كما عرفت **قوله الصلاة اما** بالنصب اي صلاها اما مل وبالف  
تد او جازا من صحتها اما مك **قوله فان فعل ولم يعده** اي لم يعدها صلى وهو للمغرب اي  
مع العشاء ولو قدم العشاء على المغرب يعيدها على الترتيب فان لم يصلي العشاء حتى طلعت الفجر  
اعاد العشاء الى الجواز ذكره السيد **قوله او خاف طلوعه** اي لو اصابها بموجعي **قوله وهو**  
**التأخير للاضافة** في الصباح الاسفار والاضافة يقال سفر الفجر اذا سافر الرجل بالصلاة  
اذا صلاها في الاسفار **قوله اسفروا بالفجر** الخ رواه اصحاب السنن وحسنه الترمذي  
وروى الطحاوي باسناده الى ابراهيم النخعي ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
شيء ما اجمعوا على التوفير بالفجر واسناده صحيح ويستحب البداءة بالاسفار وهو  
ظاهر لا وجه وقيل يدخل بغيره ويختم بالاسفار بغيره عن النخعي **قوله ولا يشترط**  
**تخير الجماعة** بما فيه من توسيع الحالا على التام والضعيف فيذكر الجماعة **قوله في الجماعة**  
**عنه** ظاهره ولو مع اهليتيه **قوله ثم تعد بد** في الله تعالى افاد العلامة العارفي في شرح  
الحصن الحصين ان العقول ليس بشرط وانما المدار على الاشتغال بالذكور في وقت **قوله**  
**ثم صلى ركعتين** ويقال لهما ركعتا الاشراف وهما غير سنة الضحى **قوله تامة** اي كل منهما  
اي غير ناقص ثوابهما بارتكاب نحو محظوظ واحرام اوفاء والمراد بالجمع الغل والمأكيد يعيد



ان له ذلك لا جرح حقيقة وليس من قبل الترغيب **قوله** **رجليه** اي قبل ان يتربع فلا  
 يضرب وتر شر رجليه تحت اليديه او تعبير هبة اليك الى صفة يقول بها امام كهنية جلال  
 التي يقول بها مال **قوله** **قبل ان يتكلم** الظاهر في مثاله ان المولد التكلم بكلام الدنيا فلا يضرب  
 الفصل بذكر آخر **قوله** **لا شريك له** تأكيد او تاسيس ان اريد بالواحدة وحدة الذات  
 والصفات وبالثاني نفى الشرك في الافعال **قوله** **وحجتي عنه عشرين سبباً** المشهور  
 دة الصغار وبعض اهل العلم يطلقون فيهم الكفاية في هذا ونظائره ولا حرج على الخ  
 على المختار الذي لا يسئل عما يفعل **قوله** **ورفع له عشرة درجات** اي في الجنة اي على من لم  
 يقلها **قوله** **وحرساه** حفظ **قوله** **لم يقع بذنب** بان يقع مغفود او يوفق للتوبة  
 منه فقول ان يدركه اي اعطاه **قوله** **لا الاشرار بالله تعالى** اي فانه لو وقع منه يدركه  
 وليس يواقع منه لقوله سابقا كما في يومه ذلك في حرز من كل مكروه اللهم الا ان يخص  
 المكروه بمكروه الدنيا **قوله** **من ولد اسماعيل** اي من العرب فان عتق العرب افضل من  
 عتق العجم وظاهر الحديث ان هذا الثواب يحصل بمجرد عتق نفسه في مصلوه وان لم يبد  
 كونه اذ ذكر حصوله ذلك مع الثواب للتقدم وعتق العرب يقول به الامام الشافعي  
 واما عندنا فلا يرقون فيحمل نحو هذا الحديث على الغرض والتقدير **قوله** **وزاد الثواب**  
 اي في المنتظر بعد العمل لانه كمن اعتق ثمانية من الرقاب **قوله** **لا ينظر في حله الزيا**  
**دة** **قوله** **سفر او حضرا شتاء وصبيا منفردا وموتعا** واما ما **قوله** **لواجب الوقوف بعده**  
 اي المتفرغ لواجب الوقوف **قوله** **كما حوفي حق النساء** اي وقبل الافضل لهن الانتظار  
 في كل الصلاة مطلقا كما في النهي عن القنية **قوله** **ويستحب الابرار بالظفر للصيف وحده**  
 ان يتمكن الماشون الى الجماعة من المشي في ظل الجدار ان كان في الابيضاح عن الحماق  
 وقال في السراج بحث يصل قبل بلوغ الظل مثله اه وفي الجزالة الوقت المكروه في الظل  
 ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخرج حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد  
 الاختلاف حموى **قوله** **في كل البلاد** اي سواء كانت حارة ام لا وسواء اشتد الحر ام لا  
 وسواء فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد ام لا فالإلى  
 صليان الابرار افضل مطلقا وجزم في السراج بان التخصيص بهذه الاشياء مذهب  
 اصحابنا ومنه في البحر بانه مخالف للمعتبرات والظاهر ان حمل الاستحباب ان لم تقه

الجماعة

الجماعة اول الوقت والاقدمه لانها اما سنة اكيدة او واجبة فلا تترك لمستحب  
 الا ان الامام حينئذ فانه لا يحب **قوله** **فان شدة الحر من فيح** ثم عن ابن هرويرة مو  
 فوعان النار اشتكت الى ربها قالت يا رب اكل بعضي بعضا فأذن لي انقض فأذن  
 لها بنصفين نصف في الشتاء ونصف في الصيف فما وجدتم من برد او زهر بر من نفس  
 جهنم وما وجدتم من حر او حرور من نفس جهنم تنفق عليه والنفط لمسلم وفي روا  
 به البخاري فاشد ما تجدون من الحر فتنسجوها واشد ما تجدون من البرد فتنسجوها  
 زهر يبرها والفيح يوزن البع الغليظ من فاحت القدر غلت والار شدة حر النار **قوله**  
**والجمعة كالظفر اصلا** واستحبابا في الزمان ذكره لا سببا في قوله في الربيع والخريف كذا  
 في القهستاني وبه صرح في مجمع الروايات فما في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف  
 والربيع بالشتاء وجرى عليه للولف في حاشية الدرر مخالف لهذا المنقول وفي القهستاني  
 عن المستفي الصلاة اول الوقت افضل عندنا الا اذا انقضت التأخير فضيلة اه وفي الخلا  
 صة من اخر الامكان ان كان عندهم حجاب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حال  
 بهم وان لم يكن فالشتا ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر  
 على الدوام قال في البحر فعلى قياس هذا الربيع ما ينكر فيه البرد على الدوام والخريف  
 ما ينكر فيه الحر على الدوام **قوله** **ولا يجزئ فيه البصر** فاد بذلك انه ليس المراد مطلق  
 ذهاب الضوء فانه يتحقق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مكين من  
 ان العبرة بتغير القرص **قوله** **هو الصحيح** وقيل اذا بقي مقدار ربع لم يتغير ودونه تغير  
 وقيل بوضع طشت في ارض مستوية فان ارتفعت الشح على جوانبه فقد تغير  
 وان وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك **قوله** **والناخير** الى اما الاداء فلا يكره  
 لانه ما موربه ولا يستقيم اثبات الكراهة لشيء مع الامر به كذا في الصناية  
 وقيل الاداء مكروه ايضا ذكره مثلا مكين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها  
 لا طاقه لها لم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر وجعل  
 عفوكم كذا في غاية البيان **قوله** **لا صلاة المناقين** يحتمل ان ذلك اخبار عن المناقني  
 الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان المراد اتفاق اهل قوله وكانت بين فرق  
 الشيعة المراد انه لازم حرمة الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعو عبدها الى عبادتها



وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشعب قد الدنيا مائة د - بين مرة وهي في السماء  
الرابعة لا ينالها الشيطان قوله **سفر** ان عند النقاطة الحب وهذا تشبيه في السجدة  
فهو كذابة عن عدم انبائها حقوقها قوله ولا يصح بين لادان والاقامة الخ ولو عتقد  
صلاة ركعتين كره كراهة صلاة ركعتين قبلها وما في الصنية من استئذان القليل يحمل على  
ما هو الاقل من قدرهما توفيقا بين كلامهم كما في النهي عن الفتح قوله باول الوقت الباء زائدة  
قوله في شتات بجرم اي كثرتها قوله ولا من عذر الخ فلا يكره التأخير حينئذ لجمع  
بينها وبين العشاء فقط كما في النباية والحلبى قوله والتأخير قليلا لا يكره اي كرميا  
اي يكره تنزيها والى اشتغال الجرم يكره تحريما وفي قوله لا يكره ما لم ييب الشفق  
والاصح الاول قوله وتقدم للغرب الخ بيان الافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم ان  
المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجازة وفرض الكفاية  
مقدم على السنة قوله **ويجب تأخير صلاة العشاء** الخ اي قبل قده في الكفاية والحقنة  
والحيط الرضوي والبدائع بالشتاء اما في الصيف فيجب التعجيل نهرا لئلا تغل الحاجة  
لعصر الليل فيه قوله وفي القدوري الى ما قبل التثنية قال في حاشية الدرر وقد ظننت  
بان في المسألة روايتي وهو احسن ما يوفق به اه فعلى ما في الخبر يؤخرها الى اول الثلث  
الثاني وهو على ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثلث وعليه فابقاها اول الثلث الثاني  
مباح قوله **قال صلى الله عليه وسلم** الخ ورد في التأخير اخبار كثيرة صحاح وهو مذاهب  
اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المشي عنه على ما روى  
الامام احمد والحاكم من حديث ابى بردة انه النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب  
ان يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها واغافه الحديث بعدها  
لانه ربما يورد السهر يفتوت به الصبح وربما يوقع في كلام لغو فلا ينبغي ختم  
النعطة به اوله يفتوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي اغافه  
النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وامان وكل انفعه  
من يوقظها في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة الزيلعي وغيره قوله وفي مجمع  
الروايات الخ حاصلا ان تأخير العشاء بعد الثلث الى نصف الليل مباح لانه من حيث  
كونه يفضي الى تعجيل الجماعة يكره ومن حيث كونه ينقطع به السهر للنهي عنه

يندب

يندب لادن السهر ينقطع بعض نصف الليل غالبا فعارض ربل الذب والكراهة -  
فتسا قضا فبقيت الاباحة وفيه بحث للكمال اه قوله **ويجب تعجيل العشاء** الخ وقت ليل  
قال في الاثر كالمهداية ويندب تعجيل ما فيه عين يوم غني ويؤخر غيره فيه قال شارحه  
المدر العيني قلت هذا في ديارهم لانه فيها الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة واما في  
رباد المصرية فعكس هذا فينبغي ان يراعى الحكم الاول اه واقره في النهي والدرر  
في الدرر الحكم الاذان كالمصلاة تعجلا وتأخرا قوله لمهمة كندبى مصالح المسلمين كما كان صلى  
الله عليه وسلم يفعل مع ابى بكر قوله ومذاكرة فقه مثلها مطالعته في خاصة نفسه قوله  
**وحديث مع ضيف** مثل العرس وظاهر ان المراد بالحديث ما لا ثم فيه قوله فلا بأس به -  
المواد به انه يناب عليه لاما خلافة اوله منه قوله والنهي اي عن السهر بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا سمر بعد العشاء كره السيد قوله بصادة هي صلاة العشاء قوله كما بدت بها اي بعبا  
دة وهي صلاة الصبح قوله ان الخصال يدعيه الربيات هذا منه يقتضي ان السنة اغافه  
اذا تأخرت وبعضهم يحرم اسوا وتاخرنا ام سبقت احداها قوله فليوترأوله اي قبل النوم  
ان لم يشغل عنه قوله ومن طمع المراد به الوثوق بالانتهاء آخره قوله فان صلاة الليل -  
**مشهورة** اي تشهد هاهنا ملائكة قوله **والا فضل** من قيمة الحديث ورواه مسلم وهو  
المصارف الامر على الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ ونفل بعده لا كراهة واغافه  
الافضل اي حيث كان يثق بالانتهاء كما دل عليه الحديث والا لا واطلق للضيق في حاشية  
الدرر فوات الفضيلة بانتهاء اخر الليل كما في البحر والنهر والظاهر ما قلنا **فصل في الا**  
**وقات المكره** مراده بالمكرهة ما جعم المضادة لبس ولا اداء الغرض فيها فالكرهية  
هنا بالمعنى اللغوي ولا يخفى حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة قوله لا يجمع فيها  
شي من الغرائض اداء وقضاء قوله والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها كالوتر  
ولنذر المصلاة وركعتي الطواف وما قبله من نفل شرع فيه في غير وقت مكره وسجد  
ثلاوه تليتها في غيره وفي البحر عن الحيط وسجدة السجدة الدأوة حتى لو  
دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه هو فانه لا يسجد السهر ويستغنى عنه لانه  
وجب كمالا فلا يورد في الناقص وفي الصنية سجدة الشكر تكرر في وقت يكره -  
النفل فيه لاني غيره وفي المعراج وما ينفصل عقب الصلاة من السجدة فمكره لاجماع



هذه العوام بمقتضى وانها واجبة اوسنة **قوله** قد روي قد روي في الاصل وفي الابيضاح  
 حد الاول والثالث ان لا تجوز العين في العين هو الصحيح والرد الثالث وقت الغروب  
**قوله** والمثل عند استوائها وعلايته ان يمنع الظل في العصر ولا يأخذ في الطول فاما اضاف  
 انه شرع في ذلك الوقت بغير قضاء وقائه وقارن هذا الجزء اللطيف شيئا من الصلاة  
 قبل الفجر وقد شهد فدت **قوله** وان تغير موتانا اي فيها **قوله** وعند زوالها  
 اي قرب زوالها وهو وقت الاستواء والمعنى عند استوائها حتى تزول **قوله** وحين  
**تضيف الغروب** معنى تضيف قبل وهو بالمشكاة الغريبة والصاد للجملة المفتوحة  
 وبالداء التخيية الشدة واصلة تضيف حذف احدى التانيخين **قوله** والمراد الى  
 وحده ابوداود على المعنى الحقيقي والنهي ليس لتقصا في الوقت بل هو وقت كسائر  
 الاوقات انما التقص في اداء الاركان لا يستلزم فعلها فيه التشبه بعبادة الكفا  
 وليس هذا ترك واجب فيها فانه لا يؤثر نقصا في الاركان ولا كمال الصلاة في ارض  
 الغير لان اتصال الفصل بالزمان اشد بخلاف المكان **قوله** وقد راي هذا المراد بال  
 السنة والراوى واحد **قوله** بطلت وعني انك يوسف لا تبطل ولكن يصبر حتى اذا ارتفعت  
 الشمس انما حوى عن كشف الاصول ذكره السيد وروي عن ابي يوسف ايضا جواز  
 الجواز لم يكن تأخيره الى الطلوع قصدا **قوله** وعلى انها تقبل **قوله** هو قول الامام  
 وابي يوسف رضي الله عنهما كما في البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والادعاء  
 والتسليم في الاوقات المكروهة افضل من قراءة القرآن ولعله لان القراءة ركن الصلاة  
 وهي مكروهة فالاولى ترك ما كان ركنا لها بغير **قوله** مع كراهية اي التحريمية لما عوف  
 من ان النبي الظن النبوت الغير المصروف عن مقتضاه بغير كراهية التحريم كما في المنع وفي  
 البحر عن التحفة الافضل ان يصلي على جنازة حضرة في تلك الاوقات ولا يؤخرها بل  
 في الابيضاح والبيهي التأخير مكروه **قوله** صلى الله عليه وسلم ثلوث لا يؤخر جنازة  
 ودين وجدت ما يقتضيه ويكره وجد لها كقول **قوله** في ظاهر الرواية فكما ظنه بعضهم  
 فغناها قاله في شرح وقد علمت ما في البحر عن التحفة وما في الابيضاح والبيهي **قوله**  
**كجاءه** في قال في البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنازة وسجدة الندوة انه لو  
 حضرت الجنازة في غير وقت مكروه فآخرها حتى صلى في الوقت المكروه فانها لا تصح

ويجب

ويجب اتمامها سجدة الندوة وذلك لاسبابها ان صلاة الجنازة تجوز مع الكراهة ولا  
 يعيدها بخلاف سجدة الندوة **قوله** وما قد شرع فيها فالاداء واجب بسبب الشرع  
 فيها **قوله** فيقطع ويقضى في كامل ظاهره انه على سبيل الوجوب لانه في تعاقبه الكراهة  
 التحريمية **قوله** لبقا سببه وهو الجزء الى السبب يثبت بحسب ثبوت السبب ان كان كاملا  
 فكامل وان كان ناقصا فنقص **قوله** مع الكراهة للتأخير واما الفعل فلا يكره لعدم استقامة  
 اثبات الكراهة للشيء مع كونه ما موراه ونظيره القضاء لا يكره فعمل بعد الوقت وانما يحرم  
 تفويته كما في الدرر وقيل الا اذا مكروه ايضا وايداه في البحر بالنقل والاستدلال فان قلت  
 لم لا يجوز تأخير يومه كما جاز عصر يومه اجاب عنه صدر الشريعة بانه ذكر في الاصول  
 ان الجزء المتأخر لا لاوه هو السبب لوجوب الصلاة واخر وقت العصر ناقصا وهو وقت عبادة  
 الشمس فوجب ناقصا فاذا اداه كما وجب فاما اعتراض الضاد بالغروب لا تقدر لانه  
 وقت كمال والجزء كله وقت كامل لان الشمس لا تقدر قبل وقت طلوعها فوجب كاملا فاذا انقضت  
 الضاد بالطلوع فقد دلت وقت الطلوع وقت ناقص فلم يؤدها كما وجبت وقوله الضاد  
 اي ما شاء الضاد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط وقوله لانه وقت كمال اي الفجر  
 بعين تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا تعليل في مقابلة النص وهو قوله صلى الله عليه  
 وسلم من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة  
 من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه الشيخان والطحاوي اجيب بانه  
 لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعا  
 الى القياس كما هو حكم التعارض فترجح القياس كحديث الشيخين في صلاة العصر وترجح  
 حكم الحديث لانه في صلاة البحر وترجح الحرم على الجحيم اعما هو عند عدم ورود القياس  
 اما عنده فالترجح له على انه اجاب في الاشارة بان حديث النهي متأخر لانه ابداه  
 بقرآن على الاصل الثابت ولا يصحابة رضي الله عنهم عملت فعلم انه لا حق **قوله** في الاوقات  
**الوقت** فانه وقت كسائر الاوقات انما التقص في اداء الاركان المتأخر فعملها فيه  
 التشبه بعبادة الكفا ففتح **قوله** بخلاف عصره في جواب سؤال حاصله ينبغي ان  
 يجوز بعد الاضطرار قضاء عصر من مثالا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب  
 ناقصا فاذا انقضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد اداه كما وجب **قوله** يكره تأخيرها



ركعة تحرم يجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح الشغل فيها كالركعتين  
لا الله ليدل بقيد قطعها واداءها في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح الشغل فيها كالركعتين  
التي وقت الطلوع ولا يظهر في غير هاتين وقت الاستواء والغروب ليس فيه ركني رواية  
وان كان الغرض قضاء سنة له ولو اطلق السن ليشمل الكسوف لكان أولى قوله وقال  
ابن يونس في قوامه الحلال وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى قوله لا تستثنى في حديث عتبة الي  
روى في الاوقات الشبهة وقد تقدم والمراد انه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة من التنبأ  
ولها زيادة غريبة فلا يعتد بها اه قوله ويكره الشغل بعد طلوع الجراي قصدا  
حين لو شرع في الشغل قبل طلوع الجراي ثم طلع الجراي فالاصح انه لا يقع عن سنة الجراي ولا  
يقطعه لان الشروع فيه كان لا عن قصده سبدا عن الزيلعي ومثل المأفلة في هذا الحكم  
ما وجب بايجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالمنذور وركعتي الطلوع وقضاء نفل  
افداهما واجب لعينه وهو ما كان بايجاب الله تعالى ولا يدخل العبد فيه سواء كان  
مقصود نفسه في الفكة الكفار ومرفقة الاررار في سبوح المأفلة او كان مقصود لغيره  
كقضاء حوائج في صلاة الجنائز والركعة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاة اي الجراي وبعد  
صلاة العصر قوله شاهدكم اي حاضركم قاله السيد قومه ولد تخفف الخ المقول عنه صلى  
الله عليه وسلم انه كان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر انهم قرأوا  
ان من واطب على قراءة المشرع في الاولى منه ولم يترك في الثانية كفي شر الاعداء وشر  
الام قوله بعد سلاته اي فرضي الصبح والسنة سواء تركها بعد او بدونه قوله وبعد صلاة  
فرضي العصر والجمعة بعرفة كما فعله الحال عن بعضهم ونقله الراصد في الفينة عن محمد  
الاعمى وظهير الدين المرغيناني قومه وهو من الوقت المعتبر مرجع الى المعنى الذي في غير الو  
قت قوله كالشغل فيه الاولى حذف فيه وقوله ولو حكى مرتبط بقوله جعل يعني ان  
الشارع جعله في الحكم كالشغل حقيقة قوله وهو افضل اي الشغل المحكي بالقرآن ولو  
من الشغل الحقيقي بالنفل قوله فلا يظهر في حق فرضي اي اذا علمت ان الاداء لولية انما هي  
النظر في الشغل فلا يظهر في قوله وهو من غير يومئذ فان المصنف قيد بالشغل ومنه  
ان الغرض لا يكره اما في هذه الاوقات الثلاثة قوله ويكره الشغل قبل صلاة  
المغرب لان الاشتغال بذلك تأخير المسح بجملة المكره تأخيرها لا يسيء او قوام

التأخير قبله لا يكره جملة الحال على ما هو الاقل من الركعتين مما لا يعد تأخيرا وهو خلاف  
ما يحتمل هنا من ان التأخير بقدر ركعتين خفيفتين لا يكره ويؤيد الاول حديث ابن عمر رضي  
الله عنهما ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بل قال الخفي انما بدعة  
قوله يعني الاذان والاقامة فهو من باب التخليب او المراد بالاذان المعنى المعروف فان في الاقا  
مهما قوله ويكره الشغل عند خروج الخطيب وكذا الغريضة العائنة لصاحب ترتيب كتابي  
الدر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعه لعدم قصد ذلك بل يتم ركعتين ان  
كانت نفلا واربعان كانت سنة الجمعة على الاصح لكنه يخفف فيها قوله عند خروج الامام  
من خواتمه او قيامه للصعود ان لم تكن له خلو افاده في الشرح ويمكن الاستغناء  
عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فان في قيامه ظهورا فلا بعض المذاق ان قلت  
هذا الانسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يعبر به من ذلك  
اه قوله حتى يفرغ من الصلاة اي ان كان بعد ما صلاة ولا بعد فراغها وانما هو  
الشغل حينئذ لان الاستماع فرضي والامر بالمعروف في وقتها حرام لو اية الصحيحين  
اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت فكيف بالشغل والله اشر المذاق  
لن بقوله انتهى عنه قوله والكسوف هو على قوله الامام الشافعي والاستسقاء على قول  
الصاحبين رضي الله تعالى عنهم قاله في الشرح وما في الفينة من انه لا يكره الكلام في  
خطبة الجمعة ضعيف قوله ويكره عند الاقامة لكل فريضة مالم في كتاب الصلاة في  
الاصل سئل في المؤذن بأخذ في الاقامة اكره ان يتطوع قال نعم لا ركعتي الجراي وقد  
ظهر ان المراد بالاقامة هنا اقامة المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة للمذكو  
رة في ادراك الغريضة فان المراد بها الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك والحال  
ان يحصل السنة او المأفلة ان كان قبل اقامة المؤذن فله ان يأتي بها في اي موضع  
شأن المسجد او غيره الا في الطريق وان كان وقت الاقامة يكره له التطوع بغير  
سنة الجراي على قوله العامة وكذا يأتي ما بعد شروعه اذا علم انه يدرك ولو في شدة  
الغرض عند اجتماع الثلاثة خلافا لما حكى خلاف محمد فيها وناه على خلافه في صلاة  
الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لانه لا دار في الجمعة على ادراك الجمعة وفي الجراي  
على ادراك فضلها قوله السنة الجراي من فوت الجماعة انما خصت سنة الجراي



لأنها فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الحجري من الدنيا وما فيها وروى صلواتها  
وان طردتمكم الخيل وان فيها الرغائب ولكن لما كانت الجماعة فضيلة ايضا يعمل بها بقدر  
الامكان عند التعارض فان خشى فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعدد احوالها  
يجوز افضلها وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الحج لم يرد الوعيد بتركها وقد  
ورد الوعد والوعيد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم يد الله مع الجماعة من شذوذ  
في الباب وسئل ابن عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال  
هو في النار ايضا الجماعة مكملات ذاتية والسنة مكملات خارجية واعلم ان السنة في  
السنة التي قبل الرضا ان ياتي بها في بيته او عند باب المسجد وان لم يمكنه في المسجد  
الصغير ان كان الامام في الشئ وبالمعكس وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة  
او نحو ذلك او في اخر المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه ويكره ان يصليها  
مخاطا للصف من خلف الجماعة او خلف الصف من غير حائل والاول اشكر كراهة واما  
التي بعدها فلا فضل فعلها في المنزل الا اذا ف الاشتغال عنها لو ذهب الى البيت قبا  
حيث بها في المسجد في اي موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاول  
ان ينهي عنه ويكره للامام ان يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر  
والثاني قوله اي يصلي العيد سواء كان سجد الجماعة او لمعد لصلاة العيد فقط قوله كان  
لا يصلي قبل العيد شيئا وجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على التوافل ما  
مكن فعدم فعله يدل على الكراهة اولها فصل ولومرة بيا بالاباحة كما في الجلبى  
قوله في جمع عرفة الا وحذف احدي الكلمتين لفظي اوجع قوله لغوب الفرض الخ  
اي ما ليس بفرض فترك ما عليه وبفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقلاء  
بل اذا كان الوقت الذي بعده وقت فادكر وقت الطلوع فانه يترك الواجبات  
ويقتصر على ادنى ما تجوز به الصلاة كما في الجنب قوله حال مدافعتة احدا لا جنتين  
اي لم يجر باجدها واللعالة على غير بابها او هي على بابها لانهما تندفع الزوج وهو يد  
فصل الداخل قوله ناقة نفعه اي تشاق اليه فانه فيه شغل والكراهة ان لم يصف  
الوقت والاقدمه ولا كراهة عند ذلك قوله وعند حضور الخ في عطى العام نعمة  
ما يتصل بالكرهات كراهة الكلام بعد الحج الى ان يصلي الاخير وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام

ولا

ولا بأس بالشيء لحاجة بعد الصلاة وقيل يكره الى طلوع الشمس وقيل ان ارتفاعها  
واما بعد العشاء فباحة قوم وحظره آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها  
والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما يتحقق الخير في كلام هو عبادة او للمباح  
لا خير فيه كما لا اثم فيه فذكره في هذه الاوقات نقل السيد عن المهر قوله لا دخل الفرض  
في المؤدى المراد به فعل العبادة ولو فعلا لا مقابل الغضا والله اعلم باب راد ان  
قوله واعلام على نعمة الله تعالى بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة او بغيرها اي معلنة  
اوقات اعلام والمراد بالبالغة ويؤيد الاول التفسير يعني والمراد بعبادة الله تعالى الصلاة والاعلام  
يجاب فالعطف للتفسير وكل منهما فمعة لما يترتب عليه من الثواب قوله الذي هو اعلام  
بكر الهمزة وقوله بدخولها اي الاوقات قوله لقربه وذلك لان العلامة محمولة  
ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه قوله في حق الزاوي اي العلماء فانهم يعلمون الاوقات  
بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل للمثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم حقيقة  
بالسليم ان يتبين بالوقت فليعلم منه الوقت فينبه الا اذا انى تقدم ما اختص بالخص  
لشرف مرتبهم قوله وتسميته المراد باللفظة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه قوله  
وافضلته اي على الامامة قوله وسببها بقا قوله فنبوته بالكتاب قال تعالى واذا  
ناديتهم الى الصلاة الاية بايها الذين اسوا اذا نادى للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانها  
في الاولى والاختصاص في الثانية او اذا احل الجارن بمعنى الاخر قوله والسنة هو علميا  
حي قوله لانه من باب التعميل لوجه هذا التعليل ولو قل من باب التعميل ليعيد انه اتم  
مصدر دلالة للشدة لكان اولي وهو في الاصل مصدر اذا نى اعلم ثم صار اسما للثبات  
ذوق فان فعلا بالتعميل بان اسم التعميل مثل ودع وادعا وسم وسموا وكل كلاما  
وجهر جهارا وزوج زواجا والحاصل ان لفظ الاذان مصدر اذا نى كعلم وضرب كما في  
الصباح اي سماعا واسم للتأدين قياسا والتأدينة بكسر اللام وسكون الهمزة للمارة  
ويجوز تخفيف الهمزة كما في الصباح وهي من التأدين ويقال لها منارة والجمع منابر بالياء  
التحسية واول من احدها بالمساجد سلة بن خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكاتب  
امير على مصر في زمن معاوية وكان يلاذ بالتي يسر لا طول بيت حول المسجد لامرأة  
من بني الجار يؤذن عليه قوله عند الامامة افضل منه وكذا الاقامة افضل من



كذا في السور وروى ذلك جماعة النبي صلى الله عليه وسلم على الإمامة وكذا الخلفاء الراشدين من بعده  
 وقول عمر رضي الله عنه لو لا الخلافة لاذنت لا يستلزم تخصيصه عليها بل مراده لاذنت مع  
 الإمامة لا مع تركها فيقيدان لا يفضل كون الإمام هو المؤذن وهذا مذهبا وكان عليه  
 أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح **قوله الإعلام أي مطلقا قوله**  
**الإعلام مخصوص** أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت بل قد يؤخر عنه مع صلاة  
 يندب تأخيرها وهذا أقرب الغالب فلا يرد أن الغائبة وبني يدي الخطيب يوم الجمعة  
 ولم يكن إلا هو حتى حدث عمن رضي الله عنه الأذان الأول على دار سوق المدينة ثم نفعه  
 يقال لها الزوراء **قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة** الخ السبب الأصل حصول  
 المنفعة بسبب عدم ضبط وقت الصلاة عليه الصلاة والسلام وذلك أنه صلى الله عليه  
 وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة فآذنه ويعجلها أخرى وبعض الصحابة كان  
 يبادر حرصا على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيخوفه بعض معاصده وبعضهم  
 يشغله ذلك في المأذنة لعل التأخير فشا وروا في أن ينصب علامة يعرفون بها وقت  
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا تقوم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال  
 صلى الله عليه وسلم هو للنصارى وقال بعضهم الشبورة وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم  
 هو لليهود وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو للروم وقال بعضهم  
 نوقد نارا فقال صلى الله عليه وسلم ذلك للمجوس وقال بعضهم تنصب راية فآذنها  
 الناس علم بعضهم بعضا فلم يعجبهم صلى الله عليه وسلم ذلك فلم ينفق أرواحهم على شيء  
 فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم فقال عبد الله بن زيد فبنت من بابهم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين النائم واليقظ إذا أنا في آت وعليه ثوبان أخضر  
 فقام على جذع كأنه قطعة حائط وبيده ناقوس فقلت أيتبعني هذا فقال ما  
 تصنع به فقلت نعرب به عند صلواتنا فقال أفلا أدلك على ما هو خير منه فقلت بلى  
 فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة ثم قام فقال  
 مثل مقالته الأولى وقال في آخرها قد قامت الصلاة فربني قال عبد الله بن زيد  
 فبنت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآذنته بذلك فقال رويها حقها على بلال  
 فإنه أئدى منك صوتا فالقبتها عليه فقام على أعلا سطح بالمدينة فجعل يؤذن نكحهم عمر

رضي الله عنه وهو في بيته فأقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزاوية وقال يا  
 رسول الله والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى إلا أنه سبق فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فله الحمد وأنه لا يثبت وروى أن سبعة من الصحابة وأولئك الروايات  
 في تلك الليلة وأختلف في هذا المالك فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله  
 عليه وسلم وأما الرواية فيسبب على أنه يحتمل معارضة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى  
 الأذان جاء يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل إنما ثبت  
 بتعليم جبريل ليلة الأسراء حين صلى عليه الصلاة والسوم بالأنبياء والملائكة أما ما رواه  
 لم يعمل به صلى الله عليه وسلم إلا بعد هذا الرواية لعل أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو  
 كالإقامة من خصائص هذه الأمة وما يروى إذا دأب ما فرأى الأرض استوحش فنأوى  
 جبريل بالاذن لا بناء في الخصوصية لأن المأذنة خصوصية للصلاة وفي الدرر المنيرة الأولى  
 أحدث إذا نأى ما بنوا عليه وأول ما زيدت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان  
 على المنارة في زمن حاجي ابن الأشرف شعبان بن حنين ابن محمد بن قلاوون بامر الخشب  
 بنح الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة كذا في الأوائل  
 لم يوطى والطوابير من الأقاليم بادعة حنة وكذا في صحيح المؤذن في ثلث الأجزاء الليل  
 وحكي بعض المالكية فيه خلافا وإن بعضهم منع ذلك أفاده في الشهر قوله **وشرع في السنة**  
**الأولى** على الأرجح وقيل ذلك كأنه يصحون بالمأذنة في الطريق الصلاة أو  
 الصلاة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان **قوله في المدينة النورية** بيان  
 محل مشروعيته **قوله وسببه** أي الباقى كما سبق **قوله ومنه** أي من شروطه أي شروط  
 صحته **قوله صيغته** أي حسن الصوت عليه روى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال طو  
 ذن أذن حسنا ولا فاعز لنا **قوله لزوم جابته** أي وجوبها وقيل سنة وقوله **بالفعل** ضيف  
 وفيه حرج والمعتمد نكح الإجابة بالفعول فقط **قوله والقول** الواو بمعنى أو وهي  
 بية الخلاف **قوله أوقات الصلاة** أي أصلا واستحبابا **قوله ولو قضا فيه** أي القضا لا وقت له  
 اللهم إلا أن يرد بالوقت وقت الفعل **قوله ويطلب الخ** مستغنى عنه بقوله وكيفية الخ وأما  
 ذكره بيان القول أولا وما يطلب من سامعه **قوله كالفعل** قد علمت ما فيه **قوله وليس**  
**بواجب الخ** أي وقيل أنه واجب لقول محمد بن جعفر أهل بلدة على تركه نكحهم وتركه



واحد اضرته وجبته قال في المراج وغيره والقولان متعاربان لان السنة مؤكدة  
لها حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك وان كان الاثم مقولا بالتشكيك ثم ان محمد بن يحيى  
الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر الازان لا دليل فيه على الوجوب والسنة نوعان  
سنة هدى كالاذان والاقامة وتركها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتركها لا يوجبها  
كرهه النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده وقيامه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك  
كما في السراج ولكن الاول فاعلم بالقوله تعالى لقد كان اثم في رسول الله اسوة حسنة  
**قوله عدم تعمله الا في الضرورة** لان من اضافة المصدر الى مفعوله الاول والماعل هو صلى  
الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعراب كيف يصلي لم يذكر له الاذان **قوله سنة مؤكدة**  
بالنسبة لمفعول ليس بمعنى للنوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومعتق  
على الاذان من عطف المراتب بالنظر الى الثاني **قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم** الحديث  
صريح في الاذان **قوله على الصحيح** وقبل هو لما لان الوقت لهما **قوله ولو صلى الغرضين منفردا**  
ايمان المنفردة على سبيل الاختصاص فلا ينافي في حقه مؤكدا ولو ترك له ترك الاذان  
والاقامة معا حتى لو ترك الاذان والاقامة لا يكره كما في البحر **قوله فانه يعلى** في  
الحج اخرج عبد الرزاق عن سلمان بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
كان الرجل بارئ في نية الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليستيم فان اقام على معه  
ما كان وان اذن واقام على معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه **قوله وكره النبي اعلم**  
ان الاذان والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يند بان الجماعة الشاء والعبيد  
والعرات لان جماعتهم غير مشروعة كما في البحر وكذا الجماعة للمعدورين يوم الجمعة  
الظهور في الخبر فان اداه بهما مكرهه كما في الطي **قوله من تراجمها** لان مني جاء  
لمن على السر ورفع صوتين حرام والمالك ان الاقامة تكون برفع صوت الا انه اقل  
من صوت الاذان **قوله يكبر في اوله اربع بصوتين** واكبرا ما يعني اعظم او اقدم وقبل  
بمعنى عظيم فافعل التفضيل ليس على باب كقول الله تعالى وهو هون عليه اي هين  
واغا غير باعون نفرا بالمعقول الخ طين اذا اغادة عندهم اسهل من الابتداء **قوله**  
**وروي الحسن مرتين** وهو رواية عن ابي يوسف وبه قال مالك **قوله ويجزم الرواية** في  
كان ابو العباس الجرد يقول سمع الاذان توقوفا في معا طعة كقولهم حي على الصلاة

حي

حي على الصلاة والاصل فيه الله ابراهيم الله ابراهيم الله ابراهيم الله ابراهيم الله ابراهيم الله  
الى الراي وهذا يقتضي تعيين التكبير في الراي الثانية وكذا الاول غير انه ثقل فحتمه الالف  
اليها والتحقيق ان الراي الاجزئة سائفة لا محالة وهو غير فيما قبلها بين الفم والفتح خلاصا  
من البكيتين اذا تبين الفتح في ذلك كما لا يخفى ونحو ذلك لا يرفع في جميع الحالات فا  
وه بعض الافاضل **قوله ويكن** كلف الاذان يعني للوقف والاول ذكره **قوله في الاذان**  
**حقيقة** اي الوقف الذي لا جله السكون حقيقة في الاذان لاجل الترس فيه **قوله**  
**الوقف في الاقامة** لانه لم ينف حقيقة لان المطلوب فيها لحد رافاده في الشرح **قوله**  
**لقوله صلى الله عليه وسلم** علة لقوله ويكن الحج ويأتي بالشهادتين كل واحدة مرتين  
يفصل بينهما بكلمة وهكذا الحج ويأتي بجي على الصلاة وهو المقصود من الاذان لان  
المراد انهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه سعى للجمع اذا تباخر اسمية  
الكن باسم الجرد لمصوب المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وسبب الاقامة  
لاجل قد قامت كما في البيه وهي هنا معنى اقبلوا لانه هو الذي يتعدى معنى ومعنى حي  
على الصلاة اقبلوا على ما فيه فلا حكم وبها الحكم وفي الصلاة او اقبلوا على الصلاة عاجلا  
وعلى الصلاة عاجلا فالاولى في كلام العرب كلمة اجمع للخبر من لفظ الصلاة ويقرب  
منه النسخة ذكره النووي في شرح مسلم **قوله** بتعظيم هذا بيان حكمة اعادته  
التكبير وحكمة تكريمه ذكرها بعد **قوله لتعظيم شأن الصلاة** وليكونا في المارعة  
الى الطاعة والاجابة **قوله** لان لا يرفع في جميع الحالات وكذا ان ام مكتوم وقال  
الثاني في انه سببه لترجيع ابن محذوره بامر الله عليه وسلم واجب بانه كان تعالى  
فضله ترجيعا وبان ابا محذورة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فاف  
خفي كلتي الشهادة جبا في قومه فعرك النبي صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود برفع  
صوته ليعلم انه لا حياء من الحق **قوله والاقامة** مثله حيا ومعنى وصفا لا ما استثنى  
واختصاصا وسيما والحن ولا ترجيع فيها **قوله الصلاة خير من النوم** انما كان النوم  
مشارك للصلاة في الخيرية لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة  
وترك معصية ولكونه راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة  
افضل قاله في الشرح وهل يأتي به في اذان الغائبة محل توقف **قوله** ويكن



ينطقون بآيات في البحر عن عقد الخواص وكذا ذلك مطلوب في الأذان فيقولون  
 بدون تقرب وتطريب كما في الغاية قوله **بني كل كلمتين** أي جملتين الأولى التكبير الأولى  
 فإن الكلمة تكون بعد التكبير **قوله أي يحد من باب الأمر ولو عكس** إن حذر  
 بالأذان ونزول الأقامة كونه قال في الفتح وهو الحق انتهى والنية أن يعاد الأذان  
 لغوات عام المقصود منه كما في المستأخر وكذا الأقامة كما في الحاشية وهذا على  
 سبيل الإفضلية كما في التمهيد وقيل لا تعاد الأقامة لتزك الحد لعدم شروعية  
 تكرارها وصحح **قوله ولا يكرر الأذان بالعلمانية** الظاهر أن الأقامة مثله للعلمانية  
 كدرة قوله **ويستحب أن يكون المؤذن صالحا** لأنه يكون على المكان المرتفع ويصلي  
 السجدة في صحن الدار والصلح وليؤتمن على الأوقات لقوله صلى الله عليه وسلم **ليؤذن لكم**  
**خيركم وليؤمكم أقرأكم** والصالح من يكون قاعا بحقوق الله تعالى وحقوق العباد  
 ولا كاذب قليل ولا كان المراد منه بغيره بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهره  
**قوله بالنسبة في الأذان** كقول سبيح التكبير والترسل **قوله مستقبلا القبلة** والأقامة مثل  
 ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها **قوله لضرورة** سفر الظاهر أن المراد به  
 الضيق دون الشرحي لمقابلة بالحضر وبدل له أنهم بأحد التنفل راكبا خارجا للمر  
 مطلقا فالأذان أولى فأداه بعض الأفاضل **قوله ويستحب أن يجعل جميعه** أي  
 السبائين والمراد علمتها وهو ليس بسنة أصلية أذ لم يكن في الأذان الثلاث النوا  
 ذلك من السجدة ولم يشرع لأصل الأعلام بل بالمبالغة فيه وإن جعل يديه على رقبته  
**في قوله ويستحب مع مدي موت المؤذن** المذكي كالفن الغاية وهذا شروع  
 في بيان فضله فاعلمه وهو علة لقول المصنف وإن يجعل إلى المفيد رفع الصوت  
 بالأذان وفي السجدة له أجر من صلى معه اهـ ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون  
 أطول الناس أغناقا يوم القيمة أي أكثر الناس رجاء وقيل أكثر الناس أباغالا  
 بينهم كل من صلى بأذانهم جاني عنق من الناس أي جماعة وقيل تطول أعمارهم  
 فلا يحرقهم العرق يوم القيمة ويضبط بك الرحمة والمعنى أنهم أشد الناس سحرا  
 في السجدة ورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كئيب من الكواكب وأنه  
 لا يراه له الفرع الأكبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سقر بنفسه

واقام

واقام وصلى الظهر قوله **بين الصلاة** صححه الريلجي وقيل يقول بها جميعا في جهتين  
 قال الخليل وهو الوجه قال في التمهيد له خطاب للقوم فيواجههم به واختصاصه باليمين  
 بالصلاة واليسار بالغلاة حكم بلا دليل **قوله ولو كان وحده في الصحيح** وقال الخليل أن  
 أن لا ينفذ لا يجوز لأنه لا حاجة إليه **قوله لأن سنة الأذان** ولو لم يولد والخوف قوله  
 ويرتد يرضى **قوله** بأن يخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب إلى  
 الكوة اليسرى ويفعل كذلك كما في الدرر من غير استند بالقبلة لأنه مكرره كما في الفتح  
 والصومعة للآخرة وهي في الأصل متعبد الزاهب ذكره العيني ويجوز في الأقامة إذا كان  
 المكان متعبد وهو علة الأقوال كما في التمهيد واختلاف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن  
 في مكان عال أيضا كما في السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كما في التمهيد في التظيم  
 فإنه لم يكن ثمة مكان مرتفع للأذان يؤذن في فناء المسجد كما في الفتح **قوله ويفصل**  
**بين الأذان والأقامة** لقوله صلى الله عليه وسلم ليلا لا تجعل بين أذانك وأقامتك نفسا  
 حتى يقضى المنو ضوحا جته في مهل وحق يفرغ الأكل من أكل طعامه في مهله والنفس  
 بغيرتين واحدته نفس وهو ما يخرج من الحي حال النعاس ولأن المقصود بالأذان  
 إعلام الناس بدخول الوقت لينتهي للصلاة بالظاهرة في ضرورة السجدة والوصل  
 يتفق هذا المقصود قوله **لكرامة** وصلها في كل صلاة إجماعا **قوله بقدر ما يحضر الأذان**  
**موت الأذان** العلم بضعف مسجده فإنه ينتظره ولا ينتظر رتب الحاشية كما في الفتح  
 وما في المتبع أن تأخير الأقامة وتطول القراءة لا رأت بعض الناس حرام جدا معناه إذا  
 كان لأجل الدنيا تأخيرا وتحويل يثق على الناس لأنه إهانة لأحكام الشرع والحال  
 أن التأخير اليسير للأمانة على الخير مكرره ولو بأس أن ينتظر الإمام ينتظر أو سطا  
 كما في المصنفات قوله **مع ساعات الوقت** فلا يجوز التأخير عنه إلى المكرره مطلقا  
**قوله أو در ثلاث** هذه رواية عن الإمام وهذه الأحوال متعارفة وعند  
 بفصل بينها بـ **قوله** خفيفة بقدر ما يمكن مقعدته ويستقر كل وضوء في موضعه كما  
 في الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الخليل في الأفضلية لا في الجواز **قوله ويستحب**  
 لقوله مطلق العود إلى الأعلام بعد الأعلام وشرعا لعود العود إلى الأعلام المخصوص **قوله**  
**بعد الأذان على الأصح** لا بعد الأقامة كما هو اختيار الكوفة **قوله في جميع الأوقات**



استحسنه للتأخر ونقد روى احمد في السنن والبرار وغيرهما باسناد حسن موثوقا  
على ابن مسعود وماراه المحدثون حسنا فهو عند الله حيا ولم يكن في زمنه صلى الله  
عليه وسلم ولا في زمن اصحابه الا ما ربه بالاذان يجعله في اذان الجهر قوله في الصحيح  
ولكن عند من في غير الجهر لانه وقت نوم وعطلة بخلاف غيره فوجب ما تعارفه  
**اهلها ولو بالتخفيف** لان المقصود الاعلام كما في النهر عن الحسن قوله كفوا اي المأذون  
قيد يكون المأذون هو المأذون لانه لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه في العلم والجاه  
حان وقت الصلاة سوا المأذون لانه استغفال لنفسه قوله **قوموا للصلاة** اي  
او قوموا قوله وهو **الضرب** اي التفتين به بحيث يؤدي الى تغيير كلمات الاذان و  
اكتفاءها بالحركة والسكات ونقص بعض حرفها لزيادة قبحها فلا يجعل فيه ولا  
في قراءة القراء ولا يجعل سماعه لان فيه تشبها بفعل النسقة في خلاف فقههم فانهم  
يزعمون انه من الشرح ببعض تغيير قوله **والخطا في الاعراب** ويقال له لحن وبطلان  
الحن على الخطا والفهم لا لا ينبغي له غيره ومنه الحديث لعل بعضكم ان يكون الحن  
بجته من بعض اهل من الشرح **واما تحسين الصوت** بدونه اي بدون ما ذكر من  
التوهم والخطا في الاعراب **واما التحسين** للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة اهل الجاه  
ومن يلهم ولغة اهل البصرة الترفيع بعد الكسر وتماثله في الكافي قوله **ويكره**  
**اقامت المحدث** لزوم الوصل بين الإقامة والصلاة بالاشتغال بالوضوء كما في المعتا  
والسنة وصلها بصلاة من يقيم ويروي انها لا تكرر والا في هو المذهب كما في  
الجهر والنهر قوله **واذا نه** لما روي من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي  
قوله **لا لا يجيب** اي لعبادة لا يجيبها بنفسه فعلا الصلاة كحذوف قوله **وابتعت**  
هذه الرواية وهي رواية الحسن عن الاحام كما في التهستكي عن الحسن الان  
النقص بالجنابة الخش كما في السراج قوله **وان صحح** وهو ظاهر الرواية  
والمذهب كما في الدرر **قوله كما قامته** لانها أقوى من الاذان كما في الجهر والنهر قوله  
**بل لا يصح اذان مبني لا يعقل** لانه لا ينبغي الا اذانه كالحنوت ونحوه فربما  
ينظر الناس الاذان المبني والحال انه يعترف بنفس الامر فيخرج الوقت وهم  
ينظرون فيؤدي الى تعديت الصلاة وفساد الصوم اذا كان في الجهر والنهر

في

واجمعا

في صحة المؤدى او ابقاها في وقت مكروه كما في الجهر والنهر قوله وقيل والذي يعقل  
ظاهر رواية صحته بدون كراهة لانه من اهل الجماعة كما في السراج والجهر قوله لما روي  
من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن لكم خياركم الا من الشرح قوله **لنفسه** الا في حد  
ليتم ما لو سكت من مباح قاله السيد **قوله بالحققة** الباردة اي لعدم تميزه حقيقة  
الاذان عن غيرها قوله **واذا ان امره** قال في السراج اذا لم يعيد الا ان المرأة فكانهم صلوا  
بغير اذان وجزم به في الجهر والنهر وهذا يفيد عدم الصحة ويمكن اراسته هنا لانهم قد  
يطالعون الكراهة على عدم الصحة كما في ان المجتهد والصبي الغير المأقل قوله لانه عورة  
ضعيف والعمدة لانه فتنة فلا تغد برفع صوتها صلاتها ومثل المرأة التي في الشكل قوله  
**واذا ان فاسق** هو الخارج عن امر الشرع بارتكاب كبيرة كذا في المحوى قوله **لان خبره**  
**لا يقبل** فلم يوجد الاعلام المقصود الكامل قوله **واذا ان فاسق** اي وراكب الاثم  
لضرورة السير ويعلم حكم اذان المظطجع بالاولى من قوله **لانفسه** لعدم الحاجة  
الى الاعلام واما الإقامة فنكره بلا قيام مطلقا قوله **ويكره الكلام في خلال الاذان**  
لانه ذكر معظم كالحظية والكلام يخل بالتعليم ويغير النظم المسنون وفي المخرجين  
ويكره التبعيض عند الإقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان الحاشي كذا الطحاوي  
ولا ينبغي ان المراد ان لم يكن لمذكر كبلغ عن غيره من الكلام او تحيين الصوت ومن المكروهات  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في اثناء الإقامة لانه بدعة ولو وقف في الاذان  
لتخفيف او سعال لا يعيد الا اذا طالت الوقفة كما في القنية قوله **ولوبرو السلام** ولا  
يرده في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المعتد ولذا القارئ والمصلي والخطيب  
على عدم الوجوب على متعوضا ومكتوف عورة مطلقا لان السلام عليها حرام وكذا الا  
يجب على فاحي ومدبر ولا يجب رد سلام السائل كما في القواعد عن القنية قوله  
**بالكلام** اي مطلقا وقيل لا يعاد مطلقا ثلثها يعاد بالكلام المخترد ون السير وهو لا  
شبه كما في الجهر عن الخلاصة والكلمة والكلمة يسر كما في التهستكي تنبيه اذا  
كان للقيم غير الامام اتيها في موضع البداء وان كان اما ما ففت الى يوسف بقها في موضع  
وخبره القنية مطلقا وجزم به في الخلاصة وصحح ما روي عن الجهر يوسف قوله في المن  
قيد به لان اهل السواد لا يكره لهم ذلك لانه لا جمعة على اهله كما في باب الجمعة



وقوله السيد ان الزينة كالصلاة اذا كان لها مسجد فيه اذان واقامة وان لم يكن له مسجد  
فكلما فرغوا من غزاه الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر كوما نقل السيد في شرح  
قول المتن وكثر تركها لم يفر لا لمصل في بيته في المصنف قوله **واستمر الجماعة سواء كان**  
**لهم رما** لا قبل صلاة الجماعة ام بعد ها جماعة ام لا **قوله ويؤذن لما نسيه** ويقع لا الا  
اذن والاقامة من سنة الصلاة لا من سن الوقت والغضاض يحكي اذا قال في الشرح  
والاطلاق يشمل الغضاض في المسجد والبيت ولكن في الجني مغريا الى اللواتي ان سنة  
الغضاض في البيوت دون المساجد فان فيه تشويش وتغليظ اه قال صاحب البحر  
واذا كان اصرحو بان المأثنية لا تعفي في المساجد لما فيه من اظهار التكاسل في اخر  
ج الصلاة عن وقتها فالأخفاء الاذان لها اولى بالمنع اه الا اذا كان التغويت لا مرعاه  
فلا يكره في المسجد لا تغاضا لعله **قوله البحر الذي تصاه** الخ عن زيد بن اسلم قال  
سرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة وكل بلا ان يوقظهم للصلاة في  
الاول ورقدا واحق استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فامرهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا واد به  
شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان ينزلوا وان يتوضؤوا امر به لان ينادي للصلاة ويقم فصلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالناس وقد رأى من فرغهم فقال يا ايها الناس ان الله قضى ارجاوا ولوشا لردنا علينا  
في حين غير هذا فادار قد احكم من الصلاة اوتيهما ثم فرغ اليها فليصلها كما كانت  
يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر الصديق فقال ان  
الشيطان اتى بلالا وهو قائم يصلي فاجعله ثم لم يزل يهديه كما يهدى البهي حتى نام  
ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي  
اخبر به به رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر فقال ابو بكر رضي الله عنه اشهدك  
رسول الله رواه مالك في موطان مرسلا والتعريب التردد اخر الملب **قوله ولا قاله**  
**فعلها** لان الاخذ برواية الزيادة اولى خصوصا في باب المبادات تداني للذم  
**قوله يوم الاحزاب** هذا يوم الخندق وكان في السنة الرابعة من الهجرة قال في الشرح  
**قوله ان اخذ** **مجلس الغضا** اما ان اختلف فيؤذن في الاولى في المجلس الثاني ايضا

قوله

قوله لمخاضة فعل النبي صلى الله عليه وسلم حلة لقوله وكثر تركه الاقامة قوله وث بعض  
الروايات الخ قد علمت ان الاخذ برواية الزيادة اولى قوله **ولا اسمع السنون منه**  
اذ لم يسمع بعد اول صبحه لا تخرج له المأبقة ولو علم انه اذا كان كذا ذكره النووي في شرح  
المذهب اي وقواعدنا لا تأباه وفي شرح الشهاب قبل لا يشترط سماع الكل  
ولا فهمه ومفهوم التقييد بالسنون انه اذا كان على وجه غير الله لا تندب منا  
معينة ومضاهي الكتب حجة **قوله وهو ما لا يخفى فيه** وان يقع في الوقت كما في مواهب الرحمن  
وفي البرازية يندب القيام عند سماع الاذان اه وهل يرفع الى فراغه ام يجلس  
قال في التمهيد انه ثم اذا لم يجب حتى فرغ من تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فانت  
سمعهم مطالع ممترا ترون جوابه لو ذك مسجده اه **قوله يجب المؤذن** اختلف  
في الاجابة فقيل واجبة وهو ظاهر ما في المأثية والامانة والتخفة واليه مال المال  
قال في الدرر فلا مرد سلا ما ولا يتخل بشئ سوا الاجابة اه والتفريع يندب الامانة عن  
المأثية الخ لا يظهر الا على القول بالسنية وقيل مندوبة وبه قال مالك والثاقي في جده  
وجهور الفقهاء واختاره المصنف في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء  
هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا كبيرا فقال على الغفلة فسمعته تشهد  
فقال خرجت من النار وصرح في العبد بان الاذكار عن المأثية والامانة هما  
افضل وصرح جماعة بنفي وجوبها بالاذن وانما مستحبة حتى قالوا ان فعل نال الثواب  
والافلا ثم ولا تراعاة وحكي في التجميع الاجماع على عدم كراهة الكلام عند سماع  
الاذان اه اي خرجا وفي مجمع الامهر عن الجوهري اجابة المؤذن سنة وفي الدرر ما ينفقه انها  
مستحبة على الاظهر والاصل انه اختلف المصنف في وجوب الاجابة بالسنة والاظهر  
عدمه وحكي المؤلف القولين فيما ياتي وفي التمهيد وقوله اللواتي الاجابة بالسنة مندوبة  
والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان في اول الوقت  
والصلاة في المسجد لا معنى لاجاب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال لا يجب  
بعض القول بالا جماع الا اذا بين يدي الخطيب ويجب بالقدم بالاذن في الاول  
يوم الجمعة لوجوب الرمي بالنسي ومما يهذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث  
عمر بن الخطاب امانة النسيص على ذاب بق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه اه قوله



توم وهو لا يفتي على نذب الاجابة بالسنان قوله على قراءة ان كان في الجود  
مبنى على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال لا يفتي نذب الاجابة بالسنان قوله ان لم  
ان لم يكن اذان مسجد اى نذب اجابته قوله لا يفتي اى علم الكلام ويجوز ان يكون  
الفقه وهذا مبنى على وجوب الاجابة بالقول قوله واذا سمعه وهو عيسى الخ لعلمهم  
المشبه مستطاب الوجوب كاله كل وقضا الحاجة ويجوز ان الاولوية راجعة الى الوقوف لا الاجابة  
اجابة او هو مبنى على نذب الاجابة قوله واذا سمعه وهو عيسى الخ لعلمهم  
كان مؤذن مسجد ام لا لا نه جث سمع لا وان نذبت له الاجابة ثم لا يكره عليه في  
الاصح زكاة الشهاب في شرح الشفا انه لا يفتي في الصلاة ولو اجاب فدية  
توم وسببه اى خطبة كانت قوله ونعم العلم بنافيه ما قدمه قريبا من قوله  
واذا كان تكلم في الفقه او الاصول يجب عليه الاجابة والطاهر ان في الاجابة في هذه  
الصور منات على العقول فيها قوله لغيرها عن الاجابة بالفعل اى فقطت بالقول  
تبع الفعل قوله لا يفتي اى اذا فاداه لا يكون ايتا بالنية الا اذا قصد الاجابة قوله  
وغيره اى في اختصاصهما بذكر انه لا يطلب منهم بالجملة الاولى لا يقال على  
الصلاة والمجئ اليها وطلب منهم بقوله حي على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك  
لا يكون الا بحركة والمبد لا قدرة له على شئى ناسب ان يقول حول اى لا حركه ولا  
استطاعة على شئى مما طلب مني لا بقوة الله تعالى وهذا اولى من قول المؤلف لانه  
لو قال مثلها صار كالسهرى اى لا حول لها هو من التحوّل والضى ومنه سعى العام  
حول لمضيه وبعده اى لا تحول ولا بعدى عن معصية الله لا ببعضه الله ولا تولى على  
طاعته الا بعمونه فاعطف للمضايقة وهذا هو ما قرب به صلى الله عليه وسلم هاتين  
الجمليتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء في اللغة القدرة على التصرف فاعطف القوة عليه  
عطف مرادف قوله الجليلين شبهة جعلة مركبة من حى كذا قال المؤلف على في شرح  
الحصن الحصين والعرب اذا كثرت استعمالهم في كلمتين ضموا بعض حروف احدهما الى بعض  
الآخرى مثل البسملة والحمدلة والسجدة والوقفة والهيللة والجمعلة والاجابة في  
الحقولة للجملة قوله الثوري واحبا بنا الثلاثة واجد في الاصح عنه ومالك في ثلثا  
وقاله الخفي والافى واحدا في رواية ومالك في رواية يقول كذا يقول المؤلفون

حتى

حتى يفرغ من اذانه واحتمل الخفق في الفتح الجمع بين الجملة والحقيقة على الاحاديث الوا  
ردة وجهها بينهما في مسند الى يعلى عن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا روى المأوى  
للصلاة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء في نزل به كروب او شدة فليجهر للمأوى اذا  
كبر كبر واذا شهد تشهد واذا قال حي على الصلاة قال حي على الصلاة واذا قال حي على الفلاح  
ح قال حي على الفلاح ثم يقول يعنى بعد ما يترى ثابعا اللهم رب هذه الدعوة الحق للنجاة  
لها دعوة الحق وكلمة التوى احبنا عليها وامتنا عليها وابغشنا عليها واجعلنا من خيائها  
محييها ومماتها ثم يسئل الله عز وجل حاجته رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال لما  
كم صحيح الاسناد فهذا صريح في انه يقول مثل ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك  
يشبه الاستسراء لانا نقول لا مانع من صفة اعتبار الجيب بهما امرائيه واجبا لياها  
محركا منها السواكن فاجابها حنا وحضا على الاجابة بالفعل ثم يترى من الحول والقوة وقد  
راى ما من مشايخ السلوكة من يجمع بينهما **قوله والدعاء مستجاب بعد اجابته على ما**  
قال اى حتى في الجمليتين ودليله ما في مسند الى يعلى للمقدم **قوله** عطف نصير  
على ما قبله من مرفى كلامه اذا صدق وبرقى عينه اذا حفظها وقيل يقول صدقت  
وبالحق فطقت كما في مجمع الانهر ولا خفا في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول غند  
قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله  
الحلبي وغيره ومعنى اقامها الله اشبها وابعاها فاد في شرح المشكاة واشتهر بعد  
قوله وادامها زيادة وجعلني من صالحى ههنا وهذا الغا يظهر على قوله الصاجين ان  
الشروع بعد الفراغ منها على قول الامام ان الشروع الافضل عند قد قامت الصلاة  
وان الافضل مقارنة للمأموم للامام في التسمية لا يظهر قوله **قوله** ان كان هذا  
ويكون فيما بعد تامة **قوله والمؤذن** ليحصل له الفضيلة كذا في الشرح **قوله بالوسيلة**  
اى يحصلها **قوله حى** يسمع **الدعاء** هذا يقتضى ان الدعاء بها حى يسمع الدعاء وما  
سبقت يقتضى ان يدعو بها بعد فراغه من الاجابة فاما ان يجمع بينهما وامامت  
بجمل الاول على المشايخ ويكون المراد بقوله حى يسمع الاسراع والمبادرة والمراة كل  
الاذان **قوله الدعوة** يقع المداى الدعاء والتامة الكاملة التى لا يدخلها نقص ولا  
جيب ولا تغير هائلة ولا تنسخها شريعة وفي هذه الدعوة افضل الاقوال



وهو لا اله الا الله قال النبي صلى الله عليه وسلم **قولوا لا اله الا الله**  
وهي الزائدة **قولوا لا اله الا الله** هي في الحقيقة واجبة على كل امرئ  
يكون موصوفاً لا بتعريفه وحقيقة الوسيطة الى الله عز وجل مراعاة تسبيله بالعلم  
والعبادة وتحرى مكافئ الشريعة فهي كالقرينة قال الراغب وحاصله انها فصل  
للمأمورات واجتناب المنهيات والمزاد هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز في اطلاق  
السبب على السبب **قولوا لا اله الا الله** هي الزائدة على سائر الخلق او منزلة اخرى  
او تفسير للوسيلة قال السجستاني في المقاصد المنة وزيادة والدرجة الاربعة غايته  
من الاجرة بالسنة لا اصل لها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب في شرح الشفاء **قولوا لا اله الا الله**  
ما هو مفعول ثانی لا يمتنع تخمينه معنى اعطى او على المفعول المطلقة اي بعينه يوم  
القيامة فافهمه ما محمود الوصف ابعث معنى اقيم وهو منكر لتأنيده لفظ القرآن والتعظيم  
ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما للعام الجود بالمعروف والمزايا الشفاء  
عنه المظني وهو الاشتهر عليه الاكثر وقيل هو ان يسأل فيعطى ويشفع فيشفع وليس  
احدا لا تحت لوائه **قولوا لا اله الا الله** اي في قوله تعالى في ان يبعثك ربك مما  
تجروا وهو صفة التمام ان جعل على ذلك التمام والافهمه بدل **قولوا لا اله الا الله**  
عنى حرم باب ضرب اي وجبت بمعنى وقعت وثبتت او من باب قد عطف قوله والام  
في له بمعنى على والمزاد بالشفاعة شفاعة مخصوصة لدخول الجنة مع الباقين ورفع  
الدرجات وزيادة العطايا ولا يختص هذا الفضل عن قالها من تحضر الاخلاقه صلى الله  
عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد التذلل اليه لا يكون لا هيبا ونيا ذكره  
الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحققت مدلوله له عليه الصلاة  
والسلام الامثال او ترتيب الثواب الموعود لقائله **قولوا لا اله الا الله** عليه بها عشر اي  
انعم عليه بانفع حات عشرة بسبب دعائه له صلى الله عليه وسلم **قولوا لا اله الا الله** هو  
هذا امر الادب مع الله تعالى والتباعد عن الحكم عليه او قاله قبل ان يظلمه الله تعالى  
على انه هو فائدة ذكر التمسك في عن كثرة العبادة اذ يجب ان يقول عند سماع الاولى  
من الشهادتين صلى الله عليه وسلم عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية فوضي  
بك يا رسول الله اللهم تعنى بالسمع والبصر بعد وضع ايها عليه على عينيه فانه صلى الله

عليه

عليه وسلم يكون فائدة له في الجنة وقد اورد في الفردوس من حديث بكير الصديق  
رضي الله عنه مرفوعا عن صحابي يماثل اعملة السباكين بعد تقبلها عند قوله  
المؤمنين اشهد ان محمدا رسول الله وقال اشهد ان محمدا عبده ورسوله رخصت بالله  
دعائه بالاسلام وبناء عبيد على الله عليه وسلم بنيا حدث له شفاعته انه يذاري عن الخسر  
عليه السلام ويمنه يعلم في العضا **قولوا لا اله الا الله** جميع الخصال يحتمل ان المعنى انه اهل  
الحلجنة فياتي دورها تبع لها **قولوا لا اله الا الله** بيان الجنة عدن قال ابن كثير الوسيطة اقر  
منزلة الجنة الى العرش واعلاها واشرفها ويدل عليه ما رواه الامام احمد عن ابي سعيد الخدري  
ري مرفوعا الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فاسئلوا فاسألوا الله ان يوفى  
الوسيلة **قولوا لا اله الا الله** المراد شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات **قولوا لا اله الا الله**  
ورة لكل شخص بما يناسبه والله تعالى اعلم **باب شروط الصلاة** **قولوا لا اله الا الله**  
اي للنية **قولوا لا اله الا الله** وهو ثلاثة انواع عقلية كالقادر والمجاهد وشي كالطهارة للصلاة  
وجعلها كالدخل المعلق به الطلاق كذا في الشرح **قولوا لا اله الا الله** مسلم في الثالث  
ومنه قوله تعالى فقد جاء اسرارها اي علاماتها ومنه سعى الحاكم صاحب شرطه بالضم  
والجمع شرط كوطية ورطب اي صاحب علامة لانه له علامة قديره والشرط على لفظ  
الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا انفسهم علامات يعرفون بها واما الاول فاصله  
مصدر شرط كمنع وضرب واستعمل لفظ في الزام الشيء والزامه في بيع ونحوه والشر  
بطله بعضها هذا ما يدل عليه عبارة اهل اللغة **قولوا لا اله الا الله** وفي الشريعة الخ اعلم ان ماله  
تعلق بالشيء اما ان يكون داخل فيه او لا الاول الركن كالركوع في الصلاة والثاني  
ان كان مؤثرا فيه بحسب الظاهر فهو الحالة كعقد النكاح للحال للوطء وان لم يكن مؤثرا  
فانه كان مفضيا اليه في الحالة فهو السبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم  
يكن مفضيا اليه فان توقف الشيء عليه فهو الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف  
عليه الشيء سعى علامة كالا اذا الصلاة ذكوه الجوى **قولوا لا اله الا الله**  
الحاجب الاقوى قال تعالى او اولى الى ركن شرب اي عز ومنعة قوله الجزاء الذي يطبق  
الغرض عليه كما يطلق على الشرط **قولوا لا اله الا الله** او التفرغ اي تفرغ الحفظ على الشغل قوله من  
ياداة الباء بمعنى مع وسبأ في وسبأ في له ذكر الزيادة شرعا قوله من سعى صيغة شدة



والدوم على صحة العلم ان الشرط في حيث هي اربعة اسم شرط انعقاد لا غير كنية  
والثالثة والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وسر العورة واستقبال  
القبلة وشرط بقائه لا غير اي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان ما يشترط فيه  
المتعين كترتيب ما يشترع مكررا والثاني ما لا يشترط فيه المتعين وهو نوعان ايضا  
وجودي وعدم وجودي فالوجودي كالقراءة فانها وان كانت ركعا الا انها ركعتين في نفسها شرطا  
لغيره لوجودها في كل الركعتين تقديرها ولذا لم يجز استخلاف الاني ولو بعد اداء فرض القراءة  
كما في الاداء والمذكر كعدم تقدم التقددي على امانه وعدم محاراة مشهورة في صلاة  
مشتركة وعدم تذكر صاحب الترتيب فائنة والقسم الرابع شرط خروج هو القعدة  
الاخيرة **قوله في الشرط الطهارة** قدمها على سائر الشروط لانها اهم اذ هي مفتاح  
الصلاة ولانها اول مسؤول عنه في القبر قوله والحيف والناس لا حاجة الى ذكرها  
لان المراد بالحدث الاكبر ما يجب الفل ويجعل انه اراد به هنا خصوصي النجاسة **قوله**  
**الشرط في الابدان** قال في التاموك الحدث بمركبة الابدان وقال قبله حدث حدث  
وحدثه نقض قدم ونظم دله اذا لم يجمع قدم اه وهذا يفيد ان اطلاقه على الشيء  
المحدث من اطلاق المصدر على اسم الفاعل **قوله وشرعا مانعة شرعية** للنجاسة الكون  
مانعا وهذا الابدان من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقلل معنى كون البول حدثا  
انه مانعة شرعية اي كونه مانعا شرعا الى النصف ذكره مجردا عن هذا الموصوف  
فتو قال وشرعا مانع شرعي يقوم الخ اي مانع شرعا يباح الابرار لكان اوضح وفي شرح  
الخطيب لا يشجع انه في الشرع يطلق على امر اعتباري يقوم بالاعتصام بمنع من صحة  
الصلاة وعلى الاسباب التي ينتهي بالظهور وعلى الامر للرب من ذلك اه والاول هو معنى  
قولنا وشرعا مانع الخ **قوله فلو سار** في قاييد **قوله** اي ولم تشم منه رائحة  
النجاسة قال البرهان الحلي وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة الباب اذا كان رقيقا  
يشف ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه  
وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت له ثوبه فان فيها ابد المراد انه الخ  
عليها ما جرم غليظا يصلح لشف نصفين الخ ولبي وخشب كما في البدائع والخامسة منية  
الصلى وقيد النجاسة بالرطوبة لانها اذا كانت بآسة جازت على كل حال لانها لا تتلف

بالثوب

بالثوب الثاني عليها بعد كونه يصلح سائرا كذا في الخاتمة وفي القهستاني ينبغي ان يكون  
الصلاة اي على الملقى على النجاسة الرطوبة تكره ككرها على غيرها لا يصلح كما في خزانة  
**قوله** فلم يجز ريح النجاسة اما اذا وجدها في الاستشعر لا يجوز كما في الخاتمة **قوله** مربوطا  
به نجاسة كمنية نجسة او كلب بما على انه نجس العين قوله ولم يجز كطرف  
النجس بحركته اي او للتصل بالنجس فيكون راجعا الى السائلين ذلك لانه قال بالحركة بسبب  
الحمل النجاسة كما في البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض طرف السطح حيث  
يجوز الصلاة على الظاهر منه ولو تحرك الطرف الاخر بحركته لان السطح بقوله الا على  
في شرط فيه طهارة مكان الصل ففقط كما في الخاتمة **قوله خمسة نجاسة** منها النجس  
لانه بعد حامل النجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف السكاني القهستاني فيكون  
نحو حائط نجس يابس في الصلاة لا يضر لانه لا يعد حاملا للنجاسة **قوله** وجلوس  
صغير اي نجس يثبت فانه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يثبت عليه وعليه بشرط ما  
فانه لا يصح معه الصلاة لانه يعد حاملا للنجس **قوله** وطبر عطف على صغير قوله **انما** تفصل  
منه نجاسة اي بما ذكر من البقي والظهور قوله لان الشرط الطهارة خلة لعدم البطون اي  
وقد وجدت لانه لا يعد حاملا لها قوله وتقدم بيانها وهو انه يقع في غير الغلظت عند الموت  
الربع وفي الغلظت الدرهم **قوله حتى انه** يشترط الخ تفريع على شرط طهارة المكان **قوله**  
**او يجمع** معطوف على محذوف معلوم من اللغز تقدم به نجس مانع بانقراؤه تحت احد  
هما قوله تقديره اي بالحرز والظن قوله لا يستعمل به الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل  
كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمى حكم المكث مع النجس  
افاده الشرح **قوله** وان مكث قدره اي وان لم يبرده **قوله** على ايدى ايدى هو قوله في يوسني وقال  
محمد ونفذ الا اذا داه بالفصل **قوله على الصبي** صححه الحلي وصاحب الميعون قوله لا يقرأ  
في السجود على سبعة اعظم طاهره انه اذا لم يضع اليدين او الركبتين واحدا منهما ان تكرر الصلاة  
فاسدة وليس كذلك بل الملة في الفاء ان وضع المصنوع على النجاسة بغيره حملها  
ينفسد وان كان الوضع غير فرضي قال في الخاتمة اذا كانت النجاسة في موضع سجود  
او الركبتين او اليدين فاجتمع وضع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك المصنوع بخلاف ما لو وضع راحها  
احد قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع اهما



قال الكمال وهذا بعيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين محلها اذ لم يضعها  
امامنا او وضعها او وضع احداهما اشترطت فيحفظ احد قلا الجلي فعله لا فرق بين  
الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقديين في ان الجحاسة لا تنافي في مواضعها  
مفردة الصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع  
العضو ليس بفرضي اذ فائدة القول يدل على ان وضعها ليس فرضا ولكنها اذ  
وصفت اشترط طهارة مواضعها فليتامل في الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه  
كالركبتين هو يفرض طهارة موضعها الظاهر نعم لانه بوضعها على الجحاسة بعد  
حملها قولنا واختاره الفقيه ابو الليث الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختار  
وهو الفقيه وضع احد اليدين واحدى الركبتين وشي من اطراف القدمين فليتامل قوله  
وانكر ما ذكره صاحب الصوف وهذا لا ينافي ان وضعها غير واجب اي غير فرضي في  
ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر قوله ليتحقق السجود عليها علة لا اشتراط طهارة  
موضعها قوله لان الفرض فيها العلة المحذوف ينبغي التعرّج به تقديره وهذا على كلام  
القول اي اشتراط طهارة موضعها لا زم على القول الرجح بافترض وضعها وعلى  
القول المرجوح بعدم افتراضه لانه على قوله على القول المرجوح وهو ان الجمع بين الجبهة  
والانف واجب وانه يكره الاقتصار على احدهما قوله يصير الوضع معدوما حذفت جملة  
هناك بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع الجبهة مع الاربع يقع  
الكل فرضا كما اذا طوى المرأة على القدر والفروض فيصير الى اه وللغنى اشتراط طهارة  
موضع الجبهة فرضي على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالفعل لان وضعها يوصف  
بعد تحققه بانه فرضي كالقراءة فانها توصف بالوجوب والسنية فيما زاد على قدر  
الفرض ولكن اذا وقعت في الصلاة وصفت بالا فترام قوله في ظاهر الرواية وروى  
عن ابى يوسف جوازها ان اعاده على طاهر قوله مع الكراهة اي التحريم لان وضع الانف  
واجب واذا وضعه على نجاسة كانه لم يضعه قوله وطهارة المكان اي والجسد  
وهذا بيان الدليل على اشتراط طهارة هذه الاشياء قوله للشرط نصا في قوله تعالى وثا  
بب فظهر قوله بالدلالة متعلق بالزم يعني انه ثبت كون طهارته الزم بدلالة  
النسب ودلالة النسب كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النسب المذكور لا اشتراكه معه

في العلة واكرهه اولي بالحكم منه قوله ادلا وجود الحج علة له الزم بالدلالة قوله حال  
سجوده متعلق بوقوع ثوبه بينه انما اشترطت الطهارة للصلاة لانها حاجة مع الرب  
عز وجل فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذات طهارته وطهارة ما يتصل به  
من الثوب والكماد افاده الشرح قوله ومنها ستر العورة ولو بما كدر او ورق شجر او طين  
وليس لستر الظلة اعتبارا كما في القهستاني كاستر بالمذاج كما في الغنية ولا يفرق بين  
العورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستنجح ظهوره  
ماخوذة من العور وهو النقص والعيب والقيح ومنه عور العين وكلية عور اي بجملة  
وسميت السود عورة لفتح ظهورها وخفى الابصار عنها وكل شيء يشترطه الانداز  
انفة اوجبا فهو عورة والسجدة كما في كتب اللغة قوله للاجماع على افتراضه اي  
في الصلاة اما الستر في الخلوة فصحيح الحلبي وجوب سترها وصحح الراجح عدمه  
فقد اختلف الصحيح قوله ولا يضر نظرها من جيبه لانه يحل له مسحها والنظر اليها واكرهه  
خلاف الادب كما في النهروان واختار البرهان الحلبي ان تلك الصلاة مكروهة وان لم تنسد  
ومقابل الصحيح ما عن بعض الشافعية من اشتراط ستر عورته عن نفسه وفتح عليه  
انها لو كانت لجنبه كسيفه وسترها زينة صحت والا فلا قوله لان التكليف لشعبه اي  
لمنع نظر الناظر قال في الشرح لان ستر العورة على وجه لا يمكن العين النظر اليها اذا  
تكلف مما يؤدى الى الخرج اه قوله والثوب الحرير الخ جعل الكلام فيما اذا صلى فيه  
واما اذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الحظر معز بالصلاة الجواهر ما نصه  
وتجوز الصلاة على السجادة من الاربعين لانه الزم هو اليسر اما الاستغفار بستر  
الوجوه فليس بمحرم اه قوله والمفصوب نقل في الفتاوى الهندية عن مختارات  
النوازل الصلاة في ارض مفسوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمة عما كان بينه وبين  
الله تعالى يقاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اه قوله مع الكراهة اي التحريم  
بجملة ذكره السيد وفي السراج والقهستاني كره الصلاة في الثوب الحرير والنز  
المفصوب وان صحت والثوب الى الله تعالى قوله من احسن ثيابه مراعاة للفظ الز  
ينه في الآية وبب يجب ان تكون سالمة من الخروق قوله فيصير وازار وعامة هذا  
للرجل وفي المرأة قميص وخمار وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشمل عامة







استقبله وقد وقع له لك بعد وقوفه على خط مصف النهار بان يجعله على رجليه  
 ولا يرب عن يساره ويقبل ضلله وقت الاستواء ثم يحرك رجلاه اليمنى كذلك يكون  
 مستقبلا ايضا قوله **يكون ما متى** محاذيا بقوله **للحكمة** اولها هذا الوقت  
 الحارزة على العين وقوله **للحكمة** اي فيما اذا كان في محل يساوي المحل الذي به القبلة  
 وقوله **اولها** هو فيما اذا كان محله اعلى من محلها ومثله ما اذا كان اسفل وقوله  
**او ثانيا** اذا وقعت الحارزات للجهة فان مستقبل الجهة يحتمل ان يقع استقباله تعالى  
 على العين او لا وقد بينا النوعين المحتملين قوله **بان يبقى شئ من سطح الوجه** ولو كان  
 ذلك جازيا يبرأ وهذا صورته

**الحكمة الشرفة**

--	--	--

**مستقبلي**

هذا ما استقبله  
اولها تقريبا  
وبعض الدائرة يصيب  
عين الحكمة

**مستقبل**

هذا ما استقبله  
اولها تحقيفا

**مستقبل**

هذا ما استقبله  
اولها تقريبا  
وبعض دائرة الوجه  
يصيب عين الحكمة

وفي الفتاوى

وفي الفتاوى لا يحرف البعد ان يجازي الشارح الى الغارب اهل قوله وحال بينه وبين  
 الحكمة بناء على ان معراج الدارية ومن كان بمكة وبينه وبين الحكمة حائل يمنع المشا  
 هدة كانهية فالاصح ان حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل امليا كالجبل فانه ان يجتهد  
 والاولى ان يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الحكمة يقيناه قال للتحقق التماسا  
 وعندى في جواز التحري مع امكان صعوده اي صعود المكي الجبل اشكال لان المصير  
 الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يجهنمه الاجتهاد حتى لا يجتهد  
 وصلى ثم تبين خطاه فعليه الاعادة وقد قال في الهداية الاخبار فوق التحري فاذا  
 اتسع المصير الى الظن لا مكان ظني اقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفى  
 بالظن قوله **ومن الشئ الوقت للراضى الى الاصل** في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كما  
 نت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فوضا موقوتا اي محدد وبارقات لا يجوز تقديمها  
 ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامه جبريل  
 عليه السلام ايضا قوله **مع بيانهم الاوقات** اي في اول كتاب الصلاة ولا يفي ذلك  
 في بيان الشريعة لاسيما عند التعلم لانه لا بد من بيان لتقدير الوقت قوله **بانه سبب** لا  
 داء من حيث تعلق الوجوب به واقتضائه اليه قوله **وظرف المؤدى** لانه يسعه ويسع  
 غيره قوله **وشرط الوجوب** من حيث توقف وجوب فعل الصلاة على وجوده قوله  
**لنكون عبادته بنية جازمة** افاد بذلك ان المراد باعتقاد دخوله حرمه به لان جرم  
 البنية ان يكون به ولا يكتفى غلبة الظن بالدخول وينظر هذا مع قولهم ان غلبة الظن في  
 الفروع تقوم مقام اليقين ويحتمل ان المراد بالاقتقاد والجرم ما يعي غلبة الظن ويدلله  
 التقدير بقولهم لان الشك المحال فافرا حديثين اما اعتقاد عدم الدخول واما  
 الشك قوله **حتى لو صلى المح هذا** اول الحكم مما فرغ عليه لانه جرم بعدم الدخول  
 وهو اولى بالنسبة من الرد بين الدخول وعدمه قوله **لانه لما حكم بقاء صلاته المح**  
 نظيره من صلى في ثوب وعنده انه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تنفع صلاته لما ذكر  
 وهذا التقدير انما يظهر نعم عرف الحكم اما لو كان عندنا انه صحيح فلا يظهر الهم لان  
 يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم وينزل شرعا في هذا الحكم منزلة المعارف  
 فتفسد به صلاته زجراله بتقصيره قوله **ويحاف عليه في دينه** اي يحث عليه الوقوف



في العزيم انما هو الذي لا يتعدى حرمته فجزءه من ذلك العزيم من  
 وضع الارض في غير موضعها كالصلاة بالجماعة الى غير النية وقد وقع خلاف في ذكر  
 من فعل ذلك **قوله وهي الارادة اللازمة** اي لمة لا تخاف من ان يفسد بالتميم والعزم هو الارادة  
 في الجازمة العاطفة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل  
 كما في التزج وهو بيع فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا او كفا **قوله لتعبر**  
 العبادة عن العادة او يتغير بعض العبادة عن بعض مثالا لول الامسك عن المفطرات  
 فانه يكون لعدم الحاجة اليه او التحريم فلا يعتار الصوم عنه الابالية ومثال الثاني  
 في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا واجبا ونفلا فشرعت فيه النية ليقرب بعضها  
 عن بعض وفي الجنب وغيره من مجزئة عن احضار القلب في النية او ينك في النية  
 يكفيه الله كذا في الشرح **قوله ويحقق الاخلاص فيها** اي في الصلاة والادوية  
 سرييل وفي ربه لا يطالع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى  
 فيميله ذكره اليك وذلك بان تريد تعالى بطاعته ولا تريد سواه وفي اللازمة  
 لا يراى في الرافضيه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم خالطة الرباء والعبادة  
 لم يبق ولا يراى في الرافضيه في حق سقوط الواجب له وحقيقة الرباء هو انه ان  
 خلا عن الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذا الثواب له لانه اشرك بعبادة  
 دونه ولو احسن الاجلهم فلا ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادة  
 الوسايل في النية صح كما لو اغتسل في الجنابة وعيد وجمعة اجتمعت وثالث ثواب الكل  
 وكما ان نوى النوم وبعد غيبة واكل ثم جرد وتذا بصح لو نوى نائلا او نوى كمالا  
 نوى تحية مسجد وسنة وضوء وصحى وسوف وللعقدان العبادة ذات  
 الفعل يكتفي النية في اولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كنعما بانسحابها عليها وينشئ  
 لها الاسلام والغير والعلم بالنوى وان لا ياتي عنان في النية والنوى **قوله ويشترط**  
**التحرية** هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكر اسم ربه فعلى فانه عطف الصلاة عليها  
 والعطف يقتضي المتابعة وليس من عطف الكل على الجزء فانه انما يكون لكمة تلو  
 غيره وهي غير ظاهرة هنا **قوله وليست** كذا اشار به الى خلاف محمد فانه يقول  
 بترتيبها لانها ذكر مفروض في القيام فكانت ردا كالقراءة بظن الشرة فيها لا

حامل

حاملا لخاصة مانعة فالأما عند فراغه منها او كان يحرقا عن الصلاة فاستقبلها او كشف  
 "صورة فانه يميل يسيرا وشرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفزع ففقد  
 هاتجو زملا نه لوجود الاركان مستحقة للشروط وتقدم الشرط جازرا بالاجماع وجها  
 رة البرهان وانما اشترطها لهما ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار ارتباطها  
 لها بالقيام الذي هو ركنيتها وقد منع ذلك الزيدلي وعند محمد والثاني لا يجوز لانها  
 ركن وفداده مع المائى او قبل الوقت وجاز بناء النفل على تحريمه الفرض مع الكراهة  
 عند هالان النفل مطلق صلاة والفرض صلاة مخصوصة ففي الفرض معنى النفل وراثة  
 لان الخاص يضمن العام فكما ان العقد على الفرض يتضمن العقد على النفل ولان الشرط لا  
 يشترط تحصيله لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط الفرض للنفل ولا يجوز عقد الفرض  
 بالركنية وامانها الفرض على تحريمه فرض اخر او على تحريمه نفل اخر فلا شك في صحته  
 انما قال ان الكل صلاة واحدة **قوله وعليه عامة المناجى** وهو قول المحققين من مشايخنا  
 بدائع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي **قوله والها للتحقق** الاسمية اي انما انى بالها  
 لتدل على ما دخلت عليه اسمي للذكر المعلوم فانه لولا هذه الراء لتوهم انه  
 المصدر ويحملها الصلوة والوحدة لا للتأنيث **قوله وكفى التكبير للافتتاح** ويضاف  
 التكبير للافتتاح لان به افتتاح الصلاة **قوله لتحريمه** الاشياء المباحة خارج الصلاة  
 من اكل وشرب وكلام واسناد التحريم اليه مجاز لان الحرم حقيقة هو الله تعالى فالحر  
 لم يثبت بها منها **قوله وشرطت بالكتاب** قال الله تعالى وربك فكبر اجمع للصرون  
 على ان للراد به تكبيرة الافتتاح وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس  
 بواجب فتعنت المراد تحريضا عن تعطيل النص **قوله والسنة** قال صلى الله عليه وسلم مفتاح  
 الصلاة الظهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه ابو داود وحسنه الترمذي  
**قوله اثنا عشر** شرطا قد عدتها خمسة عشر شرطا **قوله ان توبد مقارنه للنية حقيقة**  
 مثال المقارنة حقيقة ان ينوى مقارنا للشرع والتكبير وهو الافضل بالاجماع اصحابنا وظهر  
 هل تكون تلك المقارنة ولو وجد في بعد ذكر بعض حروف الاسم الحرام وذكره قبل  
 الفراغ من اكبر والظاهر نعم وحرره **قوله وحكمها** مثال المقارنة التحمية ان يقدم النية  
 على الشرع قال النووي عند الوضوء ان يصلي الظهر مثلا ولم يشغل بعد النية بعمل

في العزيم انما هو الذي لا يتعدى حرمته فجزءه من ذلك العزيم من وضع الارض في غير موضعها كالصلاة بالجماعة الى غير النية وقد وقع خلاف في ذكر من فعل ذلك قوله وهي الارادة اللازمة اي لمة لا تخاف من ان يفسد بالتميم والعزم هو الارادة في الجازمة العاطفة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل كما في التزج وهو بيع فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا او كفا قوله لتعبر العبادة عن العادة او يتغير بعض العبادة عن بعض مثالا لول الامسك عن المفطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه او التحريم فلا يعتار الصوم عنه الابالية ومثال الثاني في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا واجبا ونفلا فشرعت فيه النية ليقرب بعضها عن بعض وفي الجنب وغيره من مجزئة عن احضار القلب في النية او ينك في النية يكفيه الله كذا في الشرح قوله ويحقق الاخلاص فيها اي في الصلاة والادوية سرييل وفي ربه لا يطالع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله ذكره اليك وذلك بان تريد تعالى بطاعته ولا تريد سواه وفي اللازمة لا يراى في الرافضيه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم خالطة الرباء والعبادة لم يبق ولا يراى في الرافضيه في حق سقوط الواجب له وحقيقة الرباء هو انه ان خلا عن الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذا الثواب له لانه اشرك بعبادة دونه ولو احسن الاجلهم فلا ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادة الوسايل في النية صح كما لو اغتسل في الجنابة وعيد وجمعة اجتمعت وثالث ثواب الكل وكما ان نوى النوم وبعد غيبة واكل ثم جرد وتذا بصح لو نوى نائلا او نوى كمالا نوى تحية مسجد وسنة وضوء وصحى وسوف وللعقدان العبادة ذات الفعل يكتفي النية في اولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كنعما بانسحابها عليها وينشئ لها الاسلام والغير والعلم بالنوى وان لا ياتي عنان في النية والنوى قوله ويشترط التحرية هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكر اسم ربه فعلى فانه عطف الصلاة عليها والعطف يقتضي المتابعة وليس من عطف الكل على الجزء فانه انما يكون لكمة تلو غيره وهي غير ظاهرة هنا قوله وليست كذا اشار به الى خلاف محمد فانه يقول بترتيبها لانها ذكر مفروض في القيام فكانت ردا كالقراءة بظن الشرة فيها لا







قوله

على قوله والسنة بحالها فعدم الوقوع اولى قوله بجمع بالنسبة للحروف وللجمل  
جرمنة لفظ قوله وقال كروحي مقابله قول الاول وقول الاكثرين في تفسير الحاجة  
عند نفي الحروف ويكرى في كل ما يتعلق بالنطق باللب في قوله الذي هو كلام اي لا يوجد  
الحركة قوله والكلام بالحروف مبتدأ وخبر لا يتحقق الكلام الا بالحروف والحاصل ان المراد  
تب ثلاثة حروف وصوت ونفس وكل اخبر من الذي بعده قوله والحرف كيفية تعرف  
للمصوت لانه هو الصوت المعتمد على الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه  
ان الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتدال وقوله وهو اخبر من النفس بفتح الفاء لان النفس  
هو الهوى مطلقا اعتدال قوله فان النفس المعروف بالقرع اي هو الهوى الذي عرف  
عليه القرع يعني ان القرع بالعضلات يعرف على النفس والصوت هو مجموع النفس مع  
القرع ومن العلوم ان القرع قد يتحقق بدون عارضة تتحقق لان بدون صفة  
الكيفية والقرع والعارض اخص للقرع وحده كانه واضاحك فالا ن  
انهم من الانسان الضاحك والقرع يتحقق بالعضلات قوله عارضا للصوت والصوت عرف  
يقوم بمخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس مستطيلة تمتد اتصالا بمقطع  
من مقاطع حروف الحلق واللب والشفوي قوله فخر الخ هو روح الصلاة قوله بل هو  
اي بل النفس الذي هو مطلق الهوى قوله اعاء اي اشارة اليها والذي يوى بالشيء لا  
يكون ايا بحقيقته كالمومي بالصلاة فانه لم يأت بحقيقة الركوع والسجود قوله بعض  
الخارج العضلات جميع العضلات وسفينة كل عصبية معها لم غليظ كذا في المأموس والمخ  
رج جمع يخرج محل خروج الحروف كذا في الازهرية فالاضافة من اضافة العام الى الخاص  
قوله لاحرف عطف على اي لاحرف حقيقة فلا كلام اي اذا اشغ الحروف اشغ الكلام  
اي وهو لا بد منه فانه المطلوب شرعا واذا اشغ الكلام اشغ القراءة فلا يصح الصلاة  
ومن تعلقات القلب النية قال في التارح تنبيه في اشراط النطق بالحريرية اشارة  
الى انه لا يشترط النطق بالنية لانها من تعلقات القلب التي لا يشترط لها النطق وقد جمع  
العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز ان يقول بالنية متعلق بمذوق  
اي يثبت بالنية قوله ولا في احد من العجايب والمأجورين ذابن امير حاج ولا في الامة الا  
ربعة قوله وهذه بدعة قال في البرقي من هذه الاقوال انه بدعة حسنة عند قصد جمع

الفرقة

الفرقة انه قال في المنع بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع غريزة اه وقد يفهم انه لا  
يحتسب لغرض هذا قصد قوله لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال العلامة لرحم وكذا  
العلماء بالاستحباب لعله اراد به الامر الجواب في نظر المشايخ لا في نظر الشارع لان السحب  
قسم من السنة اه وفي التمسك في وينبغي ان تكون النية باللفظ الماضي ولو فارسي لانه  
العالم والانتات فيقول نويت صلوات كذا اه مخلصا قوله اما النية المشتركة للمراد  
نية اصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم  
ان الاشتراك في النوى لا في النية او المراد انها بين المقيد والامام والمفرد وهو على  
حذف مضاف تعد به اما اشتراط نية قوله فلا تقدم من تحيز الصادة عن الصادة و  
وتحقيق الاختصاص قوله في الحقيقة الا وضع ان يقول فلان المتابعة لا توجد الا بينهما  
واما ما ذكره فهو الاشر المقترب على المتابعة وقوله من في صلاة الامام الاولى زيادة  
وصحتها قوله لانه بالانرا ام اي الصاد قوله فيه اي في فرض الوقت قوله او ينوب  
الشرع في صلاة الامام اي مع الامام وهذه النية تضمنت نية اصل الصلاة ونية  
المتابعة واليقين والاولان طاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام للصلاة  
وفي الشرح عن الذخيرة وقام في خاتمة نوى الجمعة ولم ينوب الاقضاء بالامام فانه يجوز  
لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه قوله ولم ينوب الاقضاء به اي في الصلاة قوله  
مسألة اي في اصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقضاءه باصلها قوله وصلاة  
الامام اي اصلا ووصفا قوله لانه متردد الخ ولانه لا يلزم من الاستطارية المتابعة  
وهي شرط والعجز في لانه لا ينظر وفي كونه الاستطارية بطلان الصلاة بظهور  
خلافه لانه العبرة لما نوى اه قوله كما لم يحط بباله انه زيد فانه يصح اقضاءه لان العبر  
لما نوى وهو نوى الاقضاء بالامام قوله لانه لا يشترط نية الامام لانه منفرد في حق  
نفسه الا يري انه لو خلفه الا يؤم احدا فصلى خلفه جماعة لم يحث لان شرط الحث  
ان يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح قوله تعيين الفرض ولو قضا فلا يجهل ان  
يقول نويت الفرض كما في المتابعة لانه منوع والوقت صالح الاكل فلا بد من اليقين لهما  
زمانا بؤديه قوله فهو فرض سقط لان النية للعبرة ما قارنت الجزاء الاول قوله وكذا  
عكسه الاول حذف قوله كذا قوله ولا يشترط نية عدد الركعات لان الفرض والوا



أو الواجبات بخدودة فتعقد التعيين يعني عنه حتى لو نوى الجهر أربعا مثلا لغت  
 نية الأربع ويصلي ركعتين فقط لأن الخطأ فيها لا يشترط فيه التعيين لا يضر كما في  
 الاستباه قوله **ولا خلاف في تراجم الفروض الخ الأولى** حذف في أحد المكيين وهو قوله قد  
 على معناه قوله **شرط تعيين ما يصلي به** سواء كان أماما أو مقبدا أو منفردا **قوله لا في صحة**  
**قوله** يصح نية فرضي الوقت لأن الوقت الظاهر على المذهب قوله **لوقتة** فلا يعارضه  
 الضيق وهو العقل فتلقوا نية قوله **فهي نافذة** لأن النافذة أقوى من صلاة الجاهل  
 رة موجهة إليها صلاة كاملة ذات ركوع وسجود بخلاف الجاهلة فتعذر الصلاة  
 على الجاهلة إذا كان أماما ويلزمه قضاء ركعتين نقلا لأنه أبطله بسلامه من الجاهل  
 على نية القطع بعد ما صح شروعه فيه وليس للبطلان بطل الصلاة على الجاهل لأن  
 زيادة ما دون الركعة لا يبطلها **قوله فهي مكتوبة** لأنها فرض عين ولا نه صلاة كما  
 مله وأما ذكره بعد التي قبلها لأنه ربما يقال أن الحكم الفد لا يكونها فرضين  
**قوله والسابع منها تعيين الواجب** ظاهره أن هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة  
 وليس كذلك فإن الصلاة لا تنوي فرضا وواجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد  
 حوله لا ياتي الذي الفرض وكذلك الأيمان فأما بالتحريم والحاصل أن هذه الشروط  
 لا تأتي في كل صلاة **قوله والذو المطلق والمقيد** وهو بالنسب عطف على قضاء  
**قوله لا خلاف** الأسباب عليه لا يشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤديا للمسبب  
 سبب الإتيان قوله **نوى صلاة العبد والوتر** أي وتكون ذات تعيينا ولو من غير تعيين  
 بالواجب وليس المراد أنه ممنوع عن نية الواجب بل أنه لا يلزمه ذلك لا خلاف في أنه  
 قوله لا يجب التعيين في السجدة له لأنه الاستغناء عنها بتصاله بالصلاة أو بدو غيرها في  
 جزمها والأولى أن يقول لعدم التعيين فيه كما أن الأولى أن يثنى العبد في قول لا خلاف  
 فيه ليعود على العبد والوتر قوله **وفي الصلاة** يعني أي يعين أنها الصلاة ولا يلزمه  
 تعيين أفراد السجدة لأن الأيات وقوله **يعني بالياء** المحضة مضارع عيني قوله **لأنها**  
 بلفظ العربية أي تكون فغيره الأحرار والمواد ما يعجز عن غيره من كلامه على القيد  
 حتى لو شرط بالسبح أو التهليل فإنه يصح بشرط كونه بالعربية قوله **لأنها** أي  
 العاجز عنها فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات قوله **في الصحيح** هو قولها

أولا

٩١  
 أولا وقال الإمام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدر من تعليمها ووقع بعيني مثل ما وقع  
 الشرح ونقل في الدرر عن الشارح أن الشروع بالعربية كالتسمية يجوز مطلقا اتفاقا  
 قال وطاهره رجوعها إليه لا هو إليها في الشروع رجوعها إليها في القراءة حيث لا يجوز  
 بغير العربية إلا العاجز فإنه السيد قوله **النازع** أن لا يحددها فيها فإنه لا يكون شارحا  
 في الصلاة وبطلان الصلاة بمحصوله في ثنائها لو صحت أولا قال المؤلف في شرح رسالته رد  
 الكونز قوله **أن ياتي بحجة تامة من مبتدأ** وخبر هو ظاهر الرواية عن الإمام نقلا في التجريد  
 وهو قال أبو يوسف ونجد قال المؤلف في الشرح المذكور ويجب أن تكون الهداة باللفظ لا بالحق  
 لقول أبي الله لا يقع عنه بزارية والأولى حذف قوله من مبتدأ وخبر لأنها لا يشترطان  
 وذلك لصحة الشروع بوالله إلا الله وبسبح الله مع الكراهة قوله **أن يكون** المذكور  
 خالص لله تعالى ولو شرط نحو اللهم اغفر لي لا يصح لأنه ليس بشيء خالص بل شوب بها  
 قال السيد قوله **أن لا يكون بالجملة** كما سيأتي من أنها المترك فكانه قال بركة الله  
 وهو الأصح كما في الشرح والاستبهة كما في شرح المينة قال السيد قوله **الثالث عشر**  
**أن لا يحد هذا العا من الجلالة** قال في الشرح المذكور وعن تركه هاوي ومردا بالهاوي  
 المؤلف الناشئ بالمد الذي في الثانية من الجلالة فإذا حذفه الخالف أو الذاهج أو المجرر الصلاة  
 أو حذف العا من الجلالة اختل في نفعه ويحل ويجتبه وصحة تحريمه فلا يتركه  
 ذلك أحيانا قوله **أن لا يحد هذا العا من الجلالة** راجع إلى الشرط الأخير قوله **أن لا يحد**  
 عليه لقوله من باللابقاء الجملة ولم يره الخ وكان في جواب سؤالا حاصله كيف جمعت  
 هذه الشروط ولم تسبقها قوله **ولا تمنوعها** تكرار مع ما قبله قوله **ولا يشترط** يعني  
 في المثال مراده به ما يعي السنن لأن وقوعها في أوقاتها يعني عن التعيين وبه صارت  
 سنة لا بالتعيين ولا فربما أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى لأن المصلي لا يصلي لغير  
 الله تعالى قوله **والأحياء** يعني قال صاحب المينة وذلك الخروج من خوف من شرط  
 في فعل السنة بينها فلا صاحب الفقه في التراجع لا بجذبه مطلقا لنية المندفع  
 عند بعض المتأخرين لا يشترط نية التراجع وصحة في الثانية قال السيد قوله **أو سنة**  
 الوقت أي سنة فرضي الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القبلة والبعدية قوله **وغير**  
 القيام على قدر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يفوته بقيامه شرطا ظاهرة مثلا



ولا قدرة القراءة فلو نفع عليه القيام أو تدرج فيه ويجزئ عن السجود لا يلزمه فيه .  
بحر في الثانية بين الإجماع فأما أوقافه كالركان معه جرح يسيل إذا سجد فانه يجزئ  
المذنب ولو كان بحيث لو قام ليس بركعة أو إذا استكشف في العورة ما يمنع الصلاة  
أو جرح في الزناج حال القيام وفي التهود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذا إذا  
لم يجزئ لوصي أو عدا قد رخص الله في قائله وفروغ القيام وواجبه ومسئونه في  
أية . والقراءة فيه كما في سكب الأنهر ويعد رد ذلك في كماله فلا بد أن يقف قدر ذلك  
آيات نصارى قوله أو آية طويلة على قول الإمام لتحصيل الغرض وعند سقوط القراءة  
يسقط التحديق للقيام في الشفع الثاني من الغرض لأنه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل  
القيام لا منه أو كنه في القهقهة ويكون على أحدهما الرجلين الأول ذكره وهو **ركن** .  
**متفق عليه** أصل القراءة ركن ثالث في رتبة القيام ولهذا يتجمل الإمام القراءة في القيام  
قائلا شرح قوله والواجبات ظاهريه شمولها للمفعل الذي أفاده ذلك المذهور  
وإن لم ينص على القيام فيه أحد قولين قوله وحد القيام أي حدادناه وتامه بالانصباب  
كأنه ركن وهذه الصفة مما يورث الخروج في الصلاة كذكره العارف بالله تعالى كيد  
أحمد زروق في نصيحته قوله **تمت** بالقيام أو يفترض الذي قدوة الشرح قوله **فما سجد**  
قوله من أن مبنا على التوسع قوله ولا يكون إلا بتمامها لا مانع كصم أو جلبة أصوات أو  
دبر من العوارض المانعة لصحة الحاسة من السماع وأنتج الكرخي بحرق تصحيح الحروف  
وإن لم يسمع نفسه لأن القراءة فعل اللسان والسمع فعل الصماخ دون اللسان فليس  
من عورده القراءة قال في البهائم وقوله الكرخي أصح وأقبس وبعضهم يشبهه إلى أبي يوسف  
والمعتمد الأول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه تقتصر الانتفاذه  
المدونة على الصحيح لعدم البلوغ في المفردات عن الذخيرة ومحلها القيام ولو حكما كما  
القعود لعدم راد في ما قلناه ولو قرأ في ركوع أو سجود أو قعود لم يكن بد من قيام  
لا يقطعها الواجب ويكره تحريما لأنه تغير الموضع وإن كان ساهيا وجب عليه سجود  
السجود لقوله تعالى **فأقروا ما يسمعون** القرآن وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب  
والقراءة لا يجب خارج الصلاة بالإجماع فتعين الأمر في الصلاة وكذا صل الله عليه وسلم لا صلاة  
إلا بآياته رواه مسلم من حديث أبي هريرة وعليه لا يفتقر الإجماع ولا عبرة عن خرف الإجماع

كأن

كأن يلازم بقوله القراءة في الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة أم قوله وهي ركني ثالث  
على قول الجمهور وقال القائلون صاحب الحاوي القدسي أنها فرض وليست بركن قوله  
سقوطها بل ضرورة أشار به إلى الفرق بين الركن والرأى وغيره وهو الأصل في أنه إنما  
يسقط في بعض الأحوال لضرورة لكن إلى خلاف الرأى ما يوجب سقوطها إلى خلافه وقال في الشرح  
الرأى هو الخبر الذي إذا اتفق كان الحكم للركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا لو  
خلف لا يصح فأحرم وقام وركع وسجد بقراءة حيث قال السيد اعترض بأن في سبيل  
القراءة ركني ثالث بدأ فحوا وجب بانها ركني باعتبار انشائها لأهمية في حالة وزند القيام  
أي لأهمية بدو القراءة في آخر حيث فسدت الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانفراد  
مع القدرة عليها تكون دكنا ومن حيث صحت صلاة المعتدي مع ترك القراءة تكون رندا  
أم قوله وبالمضي كانت الخ النص هو الآية المقدمة لأن المراد قراءة القرآن حقيقة وقال  
بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة بدليل السياق والأول أولى لأن الخ على الحقيقة أو لا  
قوله ولو قرأية هي لغة الملامة وغرفا كل جملة ركنة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل  
أمر منفصل عنها فلهذا بعده بفصل توفيق لفظي له قوله في ظاهر الرواية على الإمام  
وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشيء بل يعني أنا ما نأوله اسم القرآن وبه  
جزم المدورى وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعد لها  
وهو قولها وجعلها في الخلاصة وغيرها قوله الأول أم قوله وأما الآيات التي هي من كلمة  
أعلم أن الكوفي عن عبد الله بن موهبها والنص وأسمي بعض وطه وطمح ويسمى  
أيه وحجم عسق أي قال البيضاوي كالأثر بخشي وهذا التوقيع لا مجال الرواية فيه  
وأما غير الكوفي في قلب ركني منها عندهم بآية قوله أو حرف من هو وما بعده على  
حد ف كاف القبل قوله أو حرف **حمت** قد علمت أن الكوفيين مددوها بآيتين  
فقد اختلف المشايخ أي على قول الإمام قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ رجحه في الآية  
سرار ولا حينا ما قولها وهو مطلوب لاسيما في الصلاة وإذا علمت ذلك أي  
أنما هي القراءة والخلاف في القراءة الخ أي فاعلم أن ذلك إنما هو في ركنين قوله في ركني  
الغرض التنا والذاتي والرباعي ومثل الأداء ركنان غير متعينين كما قال الشرح قال الغنم  
هو قول البعض والصحيح أن الأولين متعينين على سبيل الغرض حتى لو تركهما في الأولين



ونحن في الاخيرين كان قضاكم في النجدة وقال ابن ابي حجاج وهو قول الجمهور عليه  
 مشي في النجدة والمجيد رضي الدين وقد في خان في شرح الجامع الصغير قوله لثنا  
 كلهما من كل وجه فان الثانية مثل الاولى وجوبا وموطا وجهها واخفا وما الاخر  
 بان يفارقا في حق السقوط بالسحر وصفة المرأة وقد رها فلا يلحقان بهما واما  
 اوترا في الاولى والثانية في حجة تكثير الاحرام والقوز والبناء فليس بقادح لا  
 المشاكهة انما يفتى فيما يرجع الى نفس الصلاة واركائها ما لا يغيره فشرط وهو زائد  
 والقوز والثاني ان كان ايضا لا يضر الا فراق فيها افاده في التمر قوله في كل ركن  
 النفل الزاوية ما زاد على الفرائض ولو كان مؤكدا قوله صلاة على حدة لتكثير من الحج  
 على رأس ركعتين لان الاصل في مشروعية الصلاة ثلثي ولزوم الزيادة انما يظهر  
 في الفرائض فينبغي القول على اصل المشروعية قوله وعلى وجوبه اي او فرضيته كذا في  
 الشرح قوله للاحتياط لان كونه فرضا علة كما هو قول الامام يوجب القراءة في الركعتين  
 فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قولهما يوجبها في الجميع فعلا بالاحتياط لانه ترك  
 القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولا يتردى المكلف ما ليس عليه اولى من  
 تركه ما عليه ذكره ابن ابي حجاج قوله لا تطلق ما لا وهو الآية السابقة فانه لا  
 مورد به قراءة ما تيسر والبقية في التيسر قوله كما سنده من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر  
 احاد وهو مثبت الوجوب دون الركبة قوله لا يستمع حاله الجمهور الى اثاره في  
 ان في الآية الاية توزيعا قوله لقوله تعالى واذا قرأ القرآن الآية قال الامام احمد اجمع  
 الناس على انه هذه الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للزبدوي ان القراءة خلف  
 الامام على سبيل الاحتياط تن عند محمد وكروه عندهما واما قال الشيخ الامام ابو  
 حنيفة النبي ان كان في صلاة الجمهور نكروه قراءة المأموم عندهما وقلا محمد لا نكروه  
 بل يستحب وبه نأخذ لانه احوط وهو مذهب الصديق والفاروق والترمذي  
 فقد مرح الكمال مردء وعبارته وما يروى عن محمد انه يستحب على سبيل الاحتياط  
 فخصيف والحق ان قوله محمد كقولهما وصرح محمد في كنهه بعدم القراءة خلف الامام  
 بعد ما سئل في العمدة ان قيس انه ما قرأ في الجهر فيه وفيما لا يجهر فلا

اي مجر وبه نأخذ لان ترك القراءة خلف الامام في شئ من الصلوة يجهر فيه ولا يجهر  
 وقال السرخسي تقدم صلواته بالقراءة في قول عدة من الصحابة انه وقال في الكافي  
 ومنع المتقدم من القراءة ما يورث عن غاين لقرا من كبار الصحابة منهم الترمذي والبيهقي  
 رضي الله تعالى عنهم وقد روى اهل الحديث اسامهم انه ثم قال المحقق ابن السمعاني ثم لا يخفى  
 ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط ما هو العمل بالقوى الدلائل وليس يقتضي  
 انهما القراءة بل منع انه يلزم منه فساد الصلاة عند من هو افضل من مجتهد قالهما  
 بدرجات كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عند واحد من  
 الصحابة انه افاده في الشرح قوله **وقلنا الخ** اي قلنا بذلك لما عرفت للامام مالك  
 واحمد والتميمي **قوله كونه ذاك** تحريما وفي بعض الروايات انه لا يحل خلف الامام واذا لم يطقوا  
 اسم الحرمه عليها لم يعرف من اعلمهم انه ان لم يكن الدليل قطعيلا لا يفتقر لخطا الحرمه عليهما  
 وانما يعبرون بالكرامة **قوله منهي عنه** بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد منكم شيئا من  
 القرآن اذا جهرت بالقرآن ولا تقول بحرف من الحائفة ويقول زيد بن ثابت لا يقرأ  
 مع الامام في شئ وروى من كان له امام فقرأ له الامام له قراءة وروى عن محمد بن  
 الذي يقرؤه خلف الامام جبر وروى عنه صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام في حجرة  
 وقال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وفي شرح منية المصطفى والدرة المنيعة عن النخبة  
 الاصل ان الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا قامة حقه بان يكون من متفقا اليه خير  
 مصلح وذلك يحصل بانصات البعض كافي روالا من حيث كانه لرعاية حق المسلم  
 يعني فيه البعض عن الكل فينبغي ان يحل لبعض المتقدمين ان يقرأ ويترك الاقام لقيام البعض  
 الاخر به الا انما قلنا حالة الصلاة بخصوصية بما قدمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن  
 ذلك مطالما فيجب الاستماع والانصات على الكل في غاية البيان وقالوا الواجب في الغاي  
 استماع القرآن بان لا يقرء في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأها كما هو الموضع لم يضر  
 فيكون الاثم عليه دون اهل الاشتغال ففعالجرح في الزمهم ترك اسبابهم المحتاج اليها وصرح  
 بخلاف ما يكرهه الدعاء والاستغفار وحالا قراءة القرآن وكذا كل ما يضر من الاستماع  
 فلا يوسلوا ولا يشتم عاظا لما فيه من الاخلاق بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه  
 لما ليس عليه ولا يحصل قطية ولا يترك ما يحصل بالاستماع والانصات ما هو المقصود







وجبه وكناه ورجلاه وقدماه اه قال في الكافي والسجود بكل الوجه متعدد  
فكان الارض بعضها والارض وسط الوجه فاذا سجد عليه كان بمثابة السجود على  
الجهة لانه اذا جاز الاقتصار على الجهة لانه بعض الوجه وهو المأمور به والارض  
ايضا جاز الاقتصار عليه كما في ابن ابي حجاج قال في النسخ وجعل بعض المتأخرين الفتوى  
على الرواية التي ائتمروا بها لم يوافقه رابعة ولا الفتوى من الرواية كما علمت اه ومن  
ثم قلنا في الهداية والوجه ظاهر الامام اه قوله **وشي في احوال اصابع احدى اليدين**  
يصدق ذلك باصبع واحدة قال في الخلاصة واما وضع القدم على الارض في الصلاة حال  
السجدة فنرى في موضع احدهما دون الاخرى يجوز صلاته كما لو قام على قدم واحد  
ووضع القدم موضع اصابعه ويكتفى بوضع اصبع واحدة وفي النسخ عن الوجيز وضع  
اليد بين فرج فان وضع احدهما دون الاخرى جائز ويكره فان وضع ظاهر قدميه او  
رؤس الاصابع لا يصح لعدم الاتفاق على شي من رجليه وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض  
وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه فافلون وهذا هو الموافق لما في مختصر الكرخي  
مع الايمان بالوضع بدون ترجيحه وضع لظاهر القدم وهو غير معتبر وفي خزانة المفتين  
ان ذلك مكره فقط كما في مجمع الزوائد في الجوزي صاحب الهداية في التجنب على  
انه لو لم يوجه الاصابع نحو القبلة يكون مكروها قوله ومع ذلك البعض وهو وضع  
الجهة مع وضع احدى اليدين واحدى الركبتين وشي في احوال الخ قوله **بأيتانه** اي  
المكلف او السجود فهو من اضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتقديمية  
او في مفعوله والباء للمصاحبة قوله **والقديمان** اي اطراف اصابعهما **قوله والجهة** اي  
ما يمكن منها قوله **على ما يجب** اي يسه كما في النسخ ولو كان بمعنى الارض لسرى  
ويجوز على الارض قوله **فلا يصح السجود على القطن الخ** اي الا اذا وجد اليابس وكذا في  
الحشو وكفوش ووسادة **قوله والارض والذرة** لان هذه الاشياء ملاسة لظاهرهما  
وصلاة اجسامها لا يتقرب بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء السجود فيها واستقرار  
الجهة عليها الا اذا كانت في وعاء **قوله الحشوة** اي في جباها ورخاوة اي في  
اجسامها **قوله والجهة الخ** وعرفها بعضهم بما ائتمنه الجيبيان كما في الشرح وهما  
شئيتا جيبي وهو ما يحاذي الزعة الى الصدغ من بين الجهتين وشمالهما فتكون الجهة

يبي

ابن الجيبيين قوله **يكره بقدر عذر** اما بعد رفاة يكونه لما في الكتب الرتبة عن النبي صلى  
الله تعالى عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدا طرف ثوبه في شدة الحر  
السجود قوله **السجود على كور عمامته** اي الكائن على جهته فانه يصح مع الراحة  
بقدر عذر اما لو كان على راسه فقط وسجد عليه مقتضرا ولم يصب الارض شي من جهته  
فلا يصح لعدم السجود على محلها والكور يفتح الكاف ثوبا احدا والجماعة كما في المغرب  
قوله **على لاصح** مقابلة قوله المرغيب في الصحيح الجواز اذا كان مائتة بخلاف الكمال و  
ليس بشي **قوله لا اتصال به** اي فاخذ حكمه فكانه وضع جهته على الارض فيشترط  
حينئذ الطهارة والظاهر انه يشترط طهارة مقدار الجهة لا موضع طرف الكم بمكانه  
ويجوز قوله **لان رتبته يستلزم** سجودا فان اقتصار عليه لا يجوز اجماعا كما في الشرح  
عن المستصفى قوله **في عدم جواز الشروع بالفارسية** نقل في الدرر عن التاويخانية  
ان الشروع بالفارسية كالنبيبة يجوز اتفاقا في غير العاقر فظاهر وجوبهما اليه  
لا هو اليها وهذا عكس القواعد فانه رجح اليها ثوبه وعدم جواز رتبته **سجود**  
**على الانف الخ** قد علمت ما قاله الكمال وصاحب الهداية **قوله حديث امرت الخ** روى  
الحديث بروايات عديدة منها رواية العباس وفيها ذكر الوجه لا الجهة وقد سبق  
**قوله والارتفاع الطويل** وهو ما كان نصف ذراع فاقوله **قوله ظهره** مصلته الخ  
وشروطه الخ فانه كونه ركبتين الساجد على الارض وشروطه الخ **سجود** **سجود**  
عليه على الارض فحله الشروط خمسة بزيادة الزحام لكن في القهستاني  
عن الاصل انه يجوز ولو على ظهره او على الصلي ونقل الرازي جوازه على ظهره كما كوله  
في القهستاني عن صدر القضاة انه يجوز وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث وفيه  
انه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفت الرابع او اريد ونقل عن الجلال  
انه يجب التأخير حتى يزول الارحام اه قوله **وهو امتير غنية** وقيل ان وضع  
اليدين والركبتين سنة وعليه يقال ان الحديث يقتضي وجوب السجود على الارض  
خضاء البعثة المصوح بها فيه ولم يقولوه البواب ان الاستدلال بهذا الحديث انما  
هو على ان كل السجود هذه الاعضاء لافي وضع جميعها الا ان لا محالة فوضع اليدين  
والركبتين سنة عندما تحقق السجود بدونها لان الساجد اسم لمن وضع الوجه م



عن الدرس وقد روي انه صلى الله عليه وسلم قال من الذي يصلي وهو عاقل من شدة كماله الذي  
 يصلي وهو مكشوف القميص يدل على نفي الكمال في الجوارح كما في المناجاة **قوله واختلف في الركعة**  
 وظاهر ما في تحصيل الركعة والخيط والمدور عدم الجواز قالوا في الشرح  
 مقتضاها انه اذا ركع قبل ان يقرأ او سجدة  
 ان يركع ثلثت وفي الحاشية ما يفيد فيه من سجدة السهول لو قدم ركعا على ركعتين  
 السهول وهذا يقتضي وجوب رعايت الترتيب دون فرضه وفيه تناقض واجاب صاحب  
 جامع المصنفين العلامة بان فاضل سماويه في شرح التسهيل بان معنى فرضية الترتيب  
 توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو ركع بعد السجدة لا يكون السجدة مقابلة  
 فيلزمه اعادته ومعنى وجوبه ان الاخلاص لا يفيد الصلاة اذا عاده ذكره السيد  
**قوله في بعده قيام يصح به فرض القراءة** كما اذا ركع في ثمانية الفجر قبل القراءة ولم يركع  
 الرفع فانما تصدعا اذا ترك القراءة في الاولين من الرباعية واذا هاتين في الاخيرتين  
 صححت لوقوع قيام بعده القيام يصح فيه فرض القراءة وكذا اذا قرأ بعد الرفع من الركوع  
 في الصورة السابقة فانما تصح اذا عاده الركوع لانه انقضى بوجود القراءة بعده  
 فليتنا في قوله **ويشترط الرفع من السجدة** الى نقل السيد في شرحه عن العلامة سكين  
 ان القومة من الركوع والجلسة بين السجدين فرضان عندنا في يوسف ومقتضاها  
 انه لو ترك القومة او الجلسة فسد صلاته عنده فلا فالحا واما الظاهر في قوله  
 بين السجدين فواجبة وذلك لالتصق في حاشية الدرر معني بالبر ما مضى ومقتضى الد  
 ليل وجوب الظاهر في الركعة اي في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة و  
 جوب نفس الرفع الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وللإمارة  
 في حديث الشيخ صلواته ولاما كونه قاضي خاتمة في لزوم سجود السهول ترك الرفع من الركوع  
 ساهيا وكذا في الخيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيها  
 واحد والقول بوجوب الكل هو غلط المحقق ابن الهمام وتلخيصه ابن امير حاج حتى قال  
 انه الصواب ونماه فيه قوله لانه بعد جالس بقرينه من القعود لونه ما قارب الشيء  
 يعطى حكمه قوله **فيحقق السجدة اي الثانية** وقوله بالعود بعده اي بعد القرب  
 من القعود **قوله** وذكر بعض المشايخ في قرب منه ما رواه الحسن انه اذا رفع رأسه

بعدد

بعدد ما عرفه الرفع جاز قوله **وقال القوي** فرغ بعضهم عليه انه لو سجد على مرتفع  
 فارتفع فركع ثانيا برفع اصله صح عن الثانية وفيه تأمل قوله **وجعل شيخ الاسلام**  
 اي في اراء الفرض وان تحققت معه الكراهة قوله **او ما يصحبه** الناظر في هذه الروا  
 يه رابعة عن الامام وقد علمت الاصح قوله **ويقرض العود** السجدة منه يعلم ان مراده  
 بقوله اول السجدة والسجدة الواحدة لا الجنب كما قدمناه قوله **ولا يتحقق كونها**  
**الاولى الا بوضع الاضواء السبعة** اي لا يتحقق كونها فرضا كالا ولا الخ وفيه نظر  
 فان الفرضية كما قدمنا تتحقق بوضع الجهة واحدة اي يدين والركبتين وشئ من  
 اطراف اصابع اليدين **قوله لا بعد من ايلتها مكانها في السجدة** فيه نظر فان الاصح  
 كي قدمنا ان شرط الرفع الى قرب القعود واما الزاوية فلم يصح الاكتفاء بها احد وكلا  
 مه بعيد انه لا بد من مراعاة الاضواء السبعة مكانها وهو ليس بشرط الا في الجهة  
**قوله وبه وردت السنة** اي بالرفع ثم الوضع مسلم ان هذا هو السنة وليس ركنا  
 والدليل قاصر على افادة رفع الرأس واليدين ووضعهما ولا يفيد مراعاة جميع اعضا  
 السجدة كما ذكر قوله **صلوا كما رايتوني اصلي** لاشبه في حمل الامر هنا على البدب  
 وهو غير المدعي **قوله قبل تصدي** اي تصدينا به الحق تعالى ولم نطلع على حكمه تعدد  
 الركعات فمقتضاه كما امرنا ولا نطلب فيه لغوي **قوله وقيل ترغيبا للشيطان** وقيل لما سجد  
 الملائكة لادم عليه السلام حين امر بالسجود له ولم يسجد ابليس فانقلب  
 وجهه الى ظهره وظهر عليه شعور كشعور النار فيرسل الملائكة ثانيا كرا  
 لتوفيق الله تعالى اياهم فامرنا بالسجدة متابعة لهم وقيل الاولى الشكر والايمان  
 والثانية لبقائه وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من الارض والثانية اشارة الى  
 انه يعاد فيها **قوله ويقرض القعود الاخير** الى اي الذي يقع اخر الصلاة وان لم  
 يتقدمه اول ويشمل الصبح والجمعة وصلاة السابف وختلف فيه فقيل ركن من  
 الاركان الاصلية واليه ملا يوسف ابن عاظم وفي البدائع الصحيح انه ليس بركن  
 اصلي ومضمومه انه دكن زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر انه شرط القول  
 لو حلف لا يصلي فقيد ركعة بالسجدة بحيث وان لم يوجد فلو كان ركنا  
 لموقفت الماهية عليه لكن لم سوقف عليه شرعا فليس بركن اصلي ولانه

وهو المطلوب

قعود







وسواء كانت البغاسة في التوب او المكاف وعدم الوجود بشمل السقوي والكمي بان  
 وجد المزيل ولم يقدروا على استعماله لما منع كسب وعدو كما في التمسك **قوله اخيه**  
 لا ياتم عليه ولا ياتم فيه ولا ياتم عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة  
**قوله في هذه الحالة** وهي حالة الصلاة وظاهره انه لا يتعين عليه لبسه خارجها  
 ويجوز ان المراد بالماله حالة كونه حريصا فيكون الكلام انعم من كونه في الصلاة ليس  
 ستر الصلاة اختيارا كالستر بالذجاج بصف مائته وتوب رقيق كذلك واعلم  
 ان الستر هو الخلق والخلق فيجب في القدرة على الاصح ان لم يكن المكثف لغيره  
 صحيح وقيل لا يجب الستر من نفسه وصحيح **قوله او حيثما مثله ورق الشجر قوله**  
**او طنا** ولا يضر شكل العورة به كشكلها بالتصاق التوب بها **قوله او ماء كدر**  
 بعيد بالكدر لان الصافي لا يصح الستر به كما في السراج **قوله يصلي داخله بالاي**  
 ولا فرق بين صلاة المازنة وغيرها **قوله وباركاه** اما ان لم يمسح اهل البيت قدرته  
 عليه فيصلي حريصا فله عدم جواز الانتفاع بعلات الغير بدون مسوغ شرعي وفي الثاني  
 عن الغاية اختلف للشافعي في لزوم شراء التوب بخلاف الماء الله ولا تثبت القدرة  
 بالوعد به لكنه يجب التأخير مالم ينفذ القضاء فلهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقا  
**قوله كالماء الذي ايجع لغيره** اي يتعين عليه استعماله **قوله لا يخلقه للمياه** اي كون  
 المبيع حين عليه باحاجة التوب وهو حلة لقوله ولو بالاحاجة **قوله منها هذا ومنها**  
 حلت ربح الراس او تمصيره في الاحلال من الاحرام والنجاسة عليه **قوله ولم يفرغ**  
 جواب عن سؤال حاصله لما اذا احتجتم الربع الطاهر وقتكم بطهارة كله حكماء لم يفرغوا  
 ثلاثة ارباع النجاسة وتكفر بجماعة جميعه والنفرا عند الاثر فاجاب عنه بان  
 السؤال ذم وحكم النجاسة ساقط شرعا بطهارة الربع للزوم السور فلما احتجوا  
 الربع **قوله وحيوان طهر اقل من ربه** حاصله انه بالخيار بين ان يصلي فيه وهو افضل  
 وبين ان يصلي حريصا قاعدا يوي بالركوع والسجود وهو عليه في المفضل لما فيه من  
 ستر العورة المملوطة او قاعدا حريصا بالركوع والسجود وهو في المفضل او موقفا  
 وهذا ومنها وظاهر الهداية منه فانه قال في الذي لا يجد ثوبا فان صلى قائما  
 احضره لانه في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيقبل

الى

مظلم

الى ايها شاء قال الربيعي ولو كان الاقدام من احوال القيام لا استقام هذا الكلام اه  
 قال السيد **قوله لان من ابي عبيد** كالصلاة في توب نجس بركوع وسجود وصلاته  
 حريصا قاعدا يوي **قوله يمشوا هونها** كما لو كانت المرأة اذا صلت قاعة ينكشف ربح  
 عضونها وان صلت جالسة استوت تصلي جالسة لان ترك القيام اهون كذا  
 في الشرح وكذا يصلي في التوب النجس في المصورة السابقة **قوله واما** واما  
 كما في مسألة الثاني فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى حريصا فانه فرض الستر  
 وكل منهما من الشرط فيغير **قوله ما قبل** من اتيانه بالركوع والسجود وستر العورة  
**قوله قلت فيه نظر** في السفر نظر لان الفضل اهون من التمسك ووضع في  
 الهوا لانه ليس المراد تيميم ووضع يدها بعيدا عن ازالة النجس والغسل وقد  
 يستغرق ذلك اليوم الكامل والاكثر بخلاف الفضل فاما **قوله لانه** **قوله** قال  
 في الدر المنيل يعيدانه لو صلى بالاي ياتم ستر العورة ثم بعده التخذ ثم بطن  
 المرأة وظاهرها ثم الركعة ثم الباقى على السوء كما في سكب الاثر وغيره **قوله وقيل**  
**يشترى القبل** قال في النهر والظاهر ان الخلاف في الاولوية **قوله وفيه فاما** اي  
 في القليل الثاني **قوله لانه يستتر بالخدي** الخ يمكن ان يقال معنى كونه لا يستر  
 بغيره انه لا يستتر بغير مشقة اي وستره بالخدي فيه عسر وستره باليدي  
 يفتوت جهادات اخرى وهي وضعهما حال القيام المحكي تحت الردة فاما **قوله ما**  
**داوجه نحو القبلة** هذا ما في الذخيرة وفي مية للصلي بقصد كما يقصد في الصلاة  
 حال التشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البحر والذي يظهر ترجيحه  
 وانه اولى لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوها  
 عن فعل ماليس باولى وهو مد رجليه الى القبلة من غير ضرورة له ولذا في الا  
 ولوية **قوله فانه صلى العاري** الخ بقوا مراربع ذنوره في البحر والنهر من ملقى البحار وهو  
 الصلاة قاعدا يركع ويسجد **قوله ما يبي السورة** اي ما يجازى ذلك من ذلك الجنب  
 وقيل اسندوها من الردة وقيل من البنت وفي لفظ الرجل اشارة الى ان البني ليس  
 كذلك قال في الراجح الصغير جدا لا تكون له عورة ولا لباس بالنظر اليها ومبناها لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكوى الحسن والحسين في صغرهما وكان يأخذ من احدهما







التي تليها في مائة المصلي اعتبارا من الركن مع سنته قال شارحها البرهان المكي  
 وذات مقدار ثلاث شجيرات وقول ابن امير حاج وهذا تعبير عزيز وجهه قريب  
 وقد بعضهم الكشاف بكونه يعبر عنه اما الكشاف بفضله فدرت للحال لا  
 قهتالي عن المينة وعزه في البحر الى القينة وجرى عليه صاحب الدر قال في الجوز  
 هذا تعبير غريب والمذهب الاطلاق واعلم ان الكشاف اكثر في الزمن الصلح لا يعم  
 كله بل في الكثير ونفع الكثير في الكثير واعتبار ربع العضو قوله واعتبر ابو يوسف  
 الكشاف اكثر وفي النصف عنه روايان كما في المتن قوله مع وجود الساتر في  
 لا فاقده يصح عاريا قوله والركبة مع الفخذ عضوا وليس عضوا على حدة في الحقيقة  
 انه من مئة عظم الفخذ والبق قلت وينبغي ان يكون الرفع تبعا للعضد والرسع هما  
 الزراع قال بعض الفضلاء قوله وكعب المرأة مع ساقها اي عضو وكذا يقال فيما بعده  
 قوله والاشيئين بلا ضمهما اليه فانهما معا عضوا واحدا والصواب الاثنان بالالف  
 قوله وكل انيت عورة صوابه عضوكم قال السيد قوله او خبيثة عرق او حصول  
 ضرر لا بد عند الاستبعاد افاده الشارح قوله وهي سائرة قيد تغاقي ولذا  
 لم يدكره السيد قوله لا يمكنه الركوب الا بعين راجع الى السلك في فعله جهت  
 قدرته فيكون على الدابة واقعة ان قدر ولا فائرة ويتوجه الى الغلبة ان قدر  
 والا فله وهذا في الرض قوله او هرب من عدو وكذا قيد بقوله ركبا لانه لو هرب  
 سائيا لا يجوز صلاته قوله والقادر الخ قال في الشرح وقيدنا بالبحر في الاستقبال  
 والركول لان القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن بحر الخ المقيد بقوله بنفسه  
 قوله ومن اشبهت عليه القبلة بان انظمت اعلامها واما اذا كانت السماء  
 مهيبة مثلا وهي لا يعرف الادلة مع ظهورها فمحل يجوز له التحري ويفر بالجلد  
 قال بعضهم لا ولا وقال ظهر الدين الرغيني يجوز في حال الجوهرية وظاهر كلام  
 الجليل بشير اليه قوله ولم يكن عنده يجوز قال في الجوهرية وحده المحض اي البصر عنها  
 هنا معناه ان يكون بحيث لو صاح سمعه ويقبل فيها قول العدل وقوله ان يبرح  
 ولو كان عبدا او امه ويحرق في جناسه والستور ثم يعمل بغالب طئه كما في حذر  
 الدر المختار قوله او سأل الخ الذي هو من اهل المكان او الذي عنده علم وان لم يكن

من

من اصله قوله ولو سجدة نذوة اي ولو كان التحري فيه سجدة نذوة ومثلها سلة  
 الحنارة كما في الجوهرية ويجب الاخذ بقول الجوزي العدل وان خالف رايه لان الجوزي اعلم  
 من التحري وفي غاية البيان والمناينة انه يستحب الاستنجاء قوله ولا يجوز التحري  
 مع الحاريب لانها من جملة الادلة خصوصا محراب المدينة الشريفة لانه موضوع  
 الرمي فيجب اتباع الحاريب ولا يجوز له التحري كما في البيهني وذكر في الثانية جوازها  
 معها قوله وان اخبره اثنان الخ اذ وصليته قوله واقتدى به الاولى حذفه لان  
 المقصود افادة عدم صحة اقتدائه به وقد افاده بعد قوله فصول الاصح  
 صحيحه نظيره ما اذا دخل المسجد رجل وهو عظم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته  
 جى بالسراج فاذا هو صلى الى غير القبلة اي صلاها بالتحري جاز ولا اعادة عليه  
 افاده في الشرح قوله لقد رتبه في الاولى فيه ان الاولى مفروضة فيما اذا لم يجد محرابا  
 عند افتتاحه فكيف يكون قادرا ان يكون قادرا من الغدوت وقد ذكرنا في صحيحه  
 وكلامه في السراج احسن من هذا فانه قالنا قلنا عن الجنب والزيد الاصح اذا  
 صلى ركعة الى غير القبلة في ارجو وسواء واقا به الى القبلة واقتدى به فهذا  
 على وجهين اما انه يجد عند الافتتاح انما ياله اول سجدة في الوجه الاول لا  
 يجوز صلاته ولا الاقتداء به لانه قادر على اداء الصلاة الى جهة الكعبة وفي الوجه  
 الثاني يجوز صلاته امام اي الاصح لانه عاجز ولا يجوز صلاة المقدي لان عنده  
 صلاة امامه على الخطأ وهي عبارة لا غبار عليها قوله ولا اعادة لو اخطأ ولو يمكنه  
 والمدينة على الاصح قوله عامر بن عتبة الذي في الشرح ابن ربيعة قوله على حباله او على  
 حذنه قوله كما روت عن المقدس بصفه اسم المفضل من قدس او على وزن مجلس  
 وهو على تقدير مضاف اي بيت المقدس قوله او تبدل اجتهاده ولو ان الجهة الاولى  
 على الوجه كما في سكب الاخر قوله من جهة اليمن ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاستحباب  
 لا الوجوب كذا جثته بعضهم ومحل لا يمكن العمل من جهة اليمن اكثر والا  
 كان المستحب التوجه الى ما هو قليل العهد قوله لا يحل ولا يبطل العمل السابق لما  
 يقع العهد به في المستقبل قوله وقيل بالمد والعم قرية من قرى المدينة يعرف  
 ولا يعرف كما في المغرب ومن العرب من يقصد ويصرفه ويجعله مذكرا ومنهم من



ربك فلا يعرفه قوله **وإن تدرك سجدة تطليه** أي بها الاستدارة أي أنه تركها  
قوله بطلت وجهه أنه إذا دارها في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد أضافها إلى غيره  
المعية لأن وادها إلى جهة تجزئها لأن وادها إلى غير القبلة التي كانت ركعتيها  
والركعة الواحدة لا تكون لمعتين قوله **لأنه يبين الصواب** أي لأن ما فرض لغيره  
يراعي حيزه لا تحصيله كالسعي إلى الجمعة بانه أن جهه التحري وإن كانت هي القبلة  
حالا اشتباه لكن التحري لم يقصد لذاته وإنما قصد للاصابة فإذا حصلت  
أفنت عنه قوله **بطل الختم** بالاصحاب أي استصحاب الخاتمة الذي استنبه  
عليه الصلاة فإن حاله عند عدم التحري الفناء لأن الصلاة بدون التحري عند  
الاشتباه فاسدة قوله **من الصلاة** أي من أول الصلاة قوله **قوبت به** أي بالعلم وبشي  
من الصور ما إذا علم بخطأه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيهما قوله **فلا يابى**  
**يوسن** فإنه يقول بالصحة لأنه لو قطع استأنف إلى غير تلك الجهة فلا يعيد قوله  
**باصحاب الحال** هو البناء لترك التحري عند الاشتباه قوله **ولم يرتفع بدليل**  
بخلافه إذا بين صوابه بحسب قوله لم يحصل حقيقة وهو استصحابه بقوله **ولا**  
**حكم** أي بالتحري والحاصل أنه أمان لا يشك ولا يتحري وجوابه أن ملأته على الجوار  
فلم يمتنع له الخطأ وأمان يشك ولا يتحري وهي على الثلاثة أوجه التي ذكرها للمتن  
وأمان يشك ويتحري وهو اصل المسئلة قوله **لا تجزئ به** وعن أبي حنيفة يخشى  
عليه الكفر ولا يكفر وفي الظهورية ومن سأل عن غير جهة الكعبة لا يكفر فهو الصحيح  
لأن ترك جهة الكعبة جائز في الجهة بخلاف الصلاة بغير طهارة لعدم الجواز مع عدم  
إجماله واختاره الصدر والشهد وفيه أنه يجوز لما قدر الظهور من الصلاة مع عدم  
نزع الأثرى ولم يقع تحريمه على شيء فقبل يؤخر وقبل يخبر وقبل يصل إلى الجواز الأربع  
وهو ألا حوطا في النسخ ومع هذا الوصل إلى جهة واحدة جائز وإن أخطأ فيه كما في  
الظهورية قوله **فلا يابى يوسن** هو ظاهر الرواية عنه كما في التمهيد في قوله **وعلى هذا**  
أي على ما تقدم من أنه لا عبرة للاصابة إذا وصل إلى غير جهة تحريمه أو على هذا الخلاف  
قوله **وهو فاعله ابتداء** الذي في الشرح وهو لا يحكم ببناء فاعله ابتداء لا  
حينئذ لا يكون بنية صحيحة لعدم الجواز وهو المناسب قوله **والنية أي نية**

الطهارة

الطهارة نية أي نية وجودها لا يتوطأ والذات الشرح وفيها الذي على الله وحده  
الجرم بالنية والطهارة حقيقة نعمت قوله **وجعلوا** أي ما هم أمان على حاله لم يجز صلاة  
لأنه اعتقد أن أمانه على الخطأ وهذا لا يتطابق في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة  
صحيحة مع علم حال الأمان لعدم الخطأ لأن الحار قبله قوله **في جوف الكعبة** فإن النعم  
فيه مفرقة لما قدمناه من حديث عامر وهو غاية لقوله تجزئهم **فصل في بيان وجوب**  
**الصلاة** قوله **يحيى معنى الزوم** لو قال بمعنى الزوم وأبطله المضطرب أو قال في  
الأول الوجوب يحيى بمعنى الزوم الخ كما أن استنب قوله وفي الشرح اسم الزمان روى  
عن الإمام أنه قال ما معناه الفرق بين الواجب والفرض كما بين السماء والأرض والبعض  
يطلق عليه اسم السنة حتى يعرفون في محل السنة ثم يعرفون فيه بالوجوب فأداه  
صاحب البحر قوبدليل فيه شبهة أعلم أن الأدلة السبعة الأربع أربعة قطعي الثبوت  
والدلالة كالنصوص المتواترة أي المحجة وقطعي الثبوت طلي الدلالة كالأيات المتواترة  
وطلي الثبوت قطعي الدلالة كاختار الأحاديث التي مفهومها قطعي وطلي الثبوت والدلالة  
كاختار الأحاديث التي مفهومها قطعي فبالأول ثبت الفرض أي والحرام وبالثاني والثالث  
ثبت الوجوب أي وكراهة التحريم وبالأربع يثبت السنة والاستصحاب أي وكراهة  
المنزوية ليكون الثبوت المحكي بقدر دليله كذا في الكشف أي من الشرح من بدا قوله  
**لكنه** **قطعا على أي** لا يجب علينا اعتقاد وجوبه قوله **لكنه** **قطعا علينا**  
**علا** لو قال أو كونه لازما علينا علا كما أن أوله ليكون نبيها على الحق الأول هو الزوم  
صريحاً وإن كان ما ذكره بقيد بقرينة على قوله **أو كونه** **مضمراً** أي من ردائه  
**وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض** فإن القراءة فرض وكونها بالجملة والصورة مثلاً  
متمم لذات الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروهاً تحريماً والطائفة متممة للركوع  
والسجود ولذا الشهيد في النهاية متمم لقدرتها وضم الألف متمم لوضع الجهة إلا أن  
ما يكون متمم للركن خاصة ومنها ما يكون متمم لها من غير مقتضى وهي العقود الأولى  
وشهده والسلام فليأمل قوله **والفرائض الواجبات** كالسبح ثلثاً فإنه متمم  
للطائفة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم متممة للشهد الأخير والقور والسلمة  
متممة لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التتميم في جميع السنن قوله **وذهب** **الشيخ** **يعني**



إذا نية تكون كاملة بارودب فطر الزمان في القديين والساجد في الارضية متم  
 للتبعية لا نهائيتها تكون مستحقة لعدم اشتغالها بالملوك النظر والنظر الى جرد  
 متم لهيئة الجلوس وفيه ما من قوله **لا يكون** كل منها حصلا شرح لمجمله اي حافظه  
 فالواجبات كالسور على الفرائض والسنة كالسور على الواجبات والاداء كالسور على  
 السنة فمن حفظ السور الا جز كان للاسوار الاخيرة اخفا ومن ضيعه بخر به حال  
 الى تبضع بانها والنهاون بها وفي نسخ كلا بالنصب ولا وجه له **قوله لا يستحق الفاعل**  
 هو وان غاب ترك الفرض قوله والثواب بغيره هو الحكم الاخرى واما الحكم الا  
 يوكفه فهو سقوط المطالبة قوله واعادتها بتركه عدد اي ما دام الوقت باقيا وكذا  
 في السهوان لم يسجد له وان لم يعد لها حتى خرج الوقت تقطع مع المقصود وكذا  
 جهة التحريم ويكون فاسقا انما وكذا الحكم في كل صلاة ادبت مع مراعاة التحريم والمخار  
 ان المعادة لترك واجب فاعادها بر والفرض سقط بالا ولا في الفرض لا يترك كما  
 في الدر وغيره ويندب اعادتها لترك السنة قوله وهو اي الواجب اي على ما ذكر  
 هذا والا فهي تريد على ما ذكره والتبضع يعني الحصر قوله الاول وجوب قوله الفاعل  
 الصواب حذف وجوب قوله **قوله الفاعل** قالوا بترك انما هي بسجد السهوان  
 تركه اقلها ولم ار ما ذكره المصنف غير كذا في المجتبى بسجد بترك اية منها وهو  
 قال في الدر وعليه فكل اية واجب ولو قر الفاعل على قصد الدعاء ثوب عن القراءة  
 كما في المناوي الصغرى خلافا لما في البسيط قاله السيد قوله لغير الحال في اية ما يفيد  
 الوجوب لا الا قراضا لانه وان كان قطعي الثبوت فهو ظني الدلالة مثله يقال لغير  
 الجواز ولفي القضية فكان محتملا قوله لا يباح قوله تعالى الخ اي ولو فيده كما كان  
 ما يحال ذلك للطلق لان تعينه نسخ وهو لا يجوز بخلاف الواحد قوله **فوجب العمل**  
 به اي بهذا الحديث وهو تفريع على ثبوت الوجوب به وعدم نفيه مطلقا  
**قوله اول ثلاث ايات** قصار قدر اقص سورة او اية طويلة تعدل ثلاث ايات قصار  
 وهذا العلم سنة عند الثلاثة كما في سكب الاثر وهل يكره الضم في الاخيرين  
 الخ لا كما في الدر وجوب هذا وما قبله مقدم اذا كان في الوقت ساعة فان خاف  
 فوت الوقت لو قر الفاعل والسورة او قر الفاعل اواز بد من اية قر في كل ركعة اية

في جميع

في جميع الصلاة اربعين القيمة وتسمى القراءة في قرى وواجب سنة بالنسبة لما قبل  
 الايمان ما بعده لو قر القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع القراءة الا فرضا هو من السيد  
 بآية قوله **لا صلاة لمن قرء ولم يذكر الله** وسورة الدليل اخص من الذي وقديما ان التلا  
 ايات الحقت بالسور بدلالة النص فلا بعض الا فاضل وهذا يرد على من قال بفرضية الفاعل  
 فانه يلزمه ان يقول ايضا بفرضية السورة كما لا يخفى انه قوله **غير الشاء** اي بغير الرباعي  
 والذاتي قوله **شاهته السنة** بل هو سنة عندنا قوله **لما روي** اي من قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالسورة في ركعة في فريضة وغيرها واعلم يجب القراءة في الا  
 حزين من الفرض كالفعل لقول علي رضي الله تعالى عنه القراءة في الاوليين قراءة في الاخيرين  
 وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله تعالى عنهما الفريضة في الاخيرين انما قرأوا ان شأ  
 سبح اهن الشرح قوله **وتبين القراءة** الى وقيل انه فرض وتكون قضا اذا وجدت  
 في غير الاوليين وصحح قوله **حي لو قران السورة** اي بعض السورة ولو قرها واحدا  
 كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يعم الايات ومثل بعض السورة ككلمها كما  
 سباني قريبا قوله **ويجد السهوان** اذا كان ساهبا والا كرهه بخر جلاله فناء تأخير  
 الواجب وهو الفاعل عن محله وهو العلة في وجوب السهوان كما في الفاعل قوله  
 اي ما صلب منه فلو اقتصر على الارضية لا يكون ايا بالواجب قوله **ولا تجوز الصلاة**  
**بالاقتصار في الوقت** في السجود ما لم يكن بالهيئة عند قوله السيد قوله **ولو بعد**  
**النعوذ** ولو بعد الام قبل الكلام قوله ثم يعيد النعوذ طريقه الا يان بها انه اذا  
 تذكروها بعد السلام او قبله بعد النعوذ ان يسجد للركعة ثم يعيد النعوذ والشهد  
 ثم يسلم ثم يسجد للسهوان ثم يعيد ويشهد لان النعوذ في السجدة الصليبية يرفع  
 النعوذ والثبوت وكذا السجدة الثالثة فلو لم يعد النعوذ وسلم بغيره من  
 السجدة بطلت صلاته لترك القعدة الاخيرة وهي فرض بخلاف سجود السهوان  
 فانه يرفع الشاهد فقط حتى لو سلم بغيره من رفعه منه ولم يعد صحت صلاته وكذا  
 يكون تركه الشاهد وهو واجب كما في الدر وغيره قوله **ومما يرد على اي التتميم**  
 والتكميل وهو في اللغة التوبة قوله **حتى تغزى** معاصيه ويستقر كل غصون  
 محله بقدر سبيحة كما في التمساني هذا قوله الى حيفة ومحمد على تخرج الركعة







النجاسة ولا سلام سجودا ولا سجودا على القول به حموي وفي ذكر الشكر مقرر  
 ولا سجودا ولا سلام له كسجود التوبة وفي الزيادة ان سلام الجنازة سنة  
 له قوله في العبد **والسجود** ان اللغات فيها واجب المواظبة والنسب بخروج  
 فرغ لو اني بلام اخر لا يقوم مقام السلام ولو كان معناه كما في مجمع الامم قوله  
 حديث ابن مسعود وهو اذا قلت هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي  
 صلى الله عليه وسلم الاخر ان حتى عليه الصلاة ولو كان له عليه السلام يان وماروان الترمذي  
 وابوداود في حديث ابن عمر اذا قعد الامام في اخر صلاته ثم احدث قبل ان يسلم  
 وفي رواية قبل ان يسلم تمت صلاته صريح في عدم الافتراض قلت وهو مما  
 يتناسب به لقول من قال ان الخروج بصلته فرض يخرج على قوله الامام في  
 الاثنى عشرية قوله **دون** تعلقه بكسر اللام المشددة **قوله** ويخبر الخ خلاف  
 المنع من قوله **ويجب قراءة** لقول الترمذي انه واجب صلاة الوتر له واجب معلق  
 الصلاة والمراد مطلق الدعاء وامانه صريح اللهم الخ سنة حتى لو ان يفعله خارجا  
 من الوقت في اللغة مطلق الدعاء فانه خافه حينئذ لبيان اي دعاء هو المقصود  
 ويعلق ايضا على طول القيام فالاضافة حينئذ حقيقية اي دعاء القيام وفي الترمذي  
 هو الدعاء الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر **قوله** كما في الجوهرية وهو في التفسير  
 عن الزاهد ونداءه بعضهم من وجوب سجود ركوع ثالثة الوتره زياد الى الز  
 بل في فلا اصل له **قوله** **ويجب** **العبدين** وهي ثلاث في كل ركعة او اماكنها  
 في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد ها فندوب فقط **قوله** **يجب** **بتركم** كما  
 هو فيه ان الاولى عدم سجودا وهو في الجمعة والعبدين **قوله** **وتكون** **الشروع**  
**بغيره** اي يخرج بالركعة الواجب الا اذا كان لا يحسنه بان كان النسخ يقرب الوا  
 لا ما وجدنا قوله **والا** **يخبر** الخ اي فلا يكون الاصح وجوب تعيين اخذ التكبير وقتا  
 كل صلاة **قوله** **لانصا** لها هذا لا يظهر الا اذا اخذ التكبيرات على المندوب كما اذا  
 خالف وقدمها اول الركعة فلا يجب لعدم المصلحة المذكورة فيما يظهر وسيأتي في  
 قوله ان شاء الله تعالى **قوله** **ويجب** **جهر** الامام الواجب منه ادناه وهو ان يسمع  
 غيره ولو اوحدا او الا كان اس رادا فلو سمع اثنين كان من اعلى الجهر حموي عن

عن الزائدة

عن الزائدة قالوا ولا ولا ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الصلابة لان اسماع بعض  
 القوم ينجي جروهم والمجب ان يجهر بحسب الحاجة فان زاد فوق حاجة الجماعة  
 شذبا ساء حال وجهه للصلى بالاذكار فاستثنى عن كفا الاصول وهذا هو الحق  
 الزاهد عن ابن جعفر انه كلما زاد الامام او المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو افضل  
 بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذي غيره وان زاد على حاجة المصلي **قوله** **ولي** **الغنى**  
 وفي نسخ الباب الاول وكثير الثالثة تحلها وحذفت النون للاضافة واطلق على الثانية  
 اول باعنا رانها شفع اول وغلب المشا لا الغريب لان الاصل تغليب الاثر قوله  
**في صلاة الجمعة والعبدين** لكن لو تركه فيها لا يسجد لله سقطة في الجمعة  
 والعبدين دفعا للفتنة وقبل هما اي الجهر والسرار سقطة حتى لا يجب سجود  
 السهو بتركمها لانها ليسا بمقصودين وانما المقصود القراءة في الجهر ويظهر  
 يخرج ما في التفسير من القاعد على هذا القيل من ان الامام يجهر في جهر في  
 وراء القرائن ولو وتر او عبد المكن الجهر افضل وصرح في البداية بانه يجهر في لو ان  
 الليل احتيارا بالفرض في حق المنفرد له ويحتمل انه قول مفضل **قوله** **والترتيب** **بين**  
**ن** سواء قدمه على التواضع واخره بل ولو تركها كما في الدر عن مجمع الامم وقيل لو  
 نه في رمضان صلواته جماعة في غيره بدعة مكروهة كما في الحديث اي ولا يترك  
 الجهر بالبدعة **قوله** **ويجب** **الاسرار** قالوا لا ايضا سماع بعض الكلمات احبنا الحديث  
 في فتاوة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الا  
 خيرتي بفتح الكتاب ويسمعا الآية احبنا ولا نال من الجهر والاختفاء لا يكره  
 الا حذر عنه لاسيما عند مبارى الشفقات فاده في الفتح وفي اخر الحديث عن جعفر  
 السبي يخاف الامن عذر وهو ان يكون هناك من يجده او يظلمه النوم يجهر  
 لدفع النوم ورفع الكلام له وفي التفسير ان اذا جهر ليسين الكلمة ليس عليه  
 غيب **قوله** **ولو في جهرها بعرفة** اشار به الى خلاف الامام مالك رضي الله تعالى  
 عنه وعنهم اجمعين فانه يقول بالجهر فيها ولو قال المؤلف ولو لجموعتين بعرفة كما  
 اظهره الاصل في الجهر والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرآن في  
 الصلوات كلها في الابد وكما ان المشركون يؤذونه ويقولون لا تبايعهم واسمعتهم



يقولون ان رفعوا اصواتكم الا شماروا ولا رجى وقالوا بسلام اللوح حتى تخلصوه فيكون  
ويكون من انزل القرآن ومن انزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلاة تلك ولا تخاف  
بها اي لا تجهر بصلاة تلك فكلها ولا تخاف بها كلها وابتغ بيني ذلك سبيلا بان تجهر  
بصلاة اليك وتخاف بصلاة الله رفكاذ بعد ذلك يخاف في صلاة الظهر والعصر  
لاستعدادهم بالايدي او فيها ويجهر في المغرب لا شغلهم بالاكل وفي العشاء والجر لوقا  
وهم في الجمعة والعديد من لانه اقامها بالمدينة وما كان للكفا بقوة وقوله في  
العشاء والجر لوقا وهم وجهه في الجهر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى الثلث  
الليل وهذا لما يظهر في زمن الشتاء وما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر قوله  
وسفره يفرض في غير قريته من شأه لانه امام نفسه لكن لا يبالغ في الجهر مثل  
الامام لانه لا يسمع غيره وجهه فكذلك الفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره  
ولو قضاها راو هو ما في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يخفى حتى لا يسمع الجماعة  
ولو قف وتعبه في غاية البيان **قوله** وفيما يقصيه الى عطف على قوله فيما يجهر الامام  
فيه وفيه إشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو بذلك لانه منفرد في حق  
ما يقضي وقال انه يتخفى اول صلاة اقواله واخرها فعلاه **قوله** في الجمعة والعديد من  
وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية قوله كمثل بالليل والجمعة افضل ما لم يؤذنا  
ونحوه كغيره ومن يظهر في العلم قاله السيدنا فلا عن خط والده **قوله** ولا يوقظ الو  
سائر الوساكن **قوله** ولو تركه لسورته ركعة من اول المغرب الى اى عدا  
وسهوكا في النهي والبناء رانه اذا تركها في الركعتين معاقبة سورة احدهما فقط  
لعدم الجهر لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بقا  
نحة الكتاب وسورة وجهه في قوله وبجد لله هو بذاتي الثانية **قوله** وجوبا  
**على الاصح** هو ما في البيهقي وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه  
في الفتح ولبعضه ان ثم على القول بالوجوب قبل يجب الفاتحة ايضا وقبل لا قال في البحر  
والنهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها **قوله** جهرها على الاصح اختاره  
صاحب الهداية لانه في الجهر بها تغير صفة الفاتحة من الخائفة وهي فعل وفي الخائ  
فة بها تغير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغير صفة الفاتحة من الخائفة

صفة الواجب وروى ابن سميعة عن الشيخ الجهر بالسورة فقط وهو اختيار في  
الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الخائ  
نية وصححه الترمذاني ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والخائفة في ركعة  
واحدة لانه السورة تلحق بعد صحتها وهو الشفع الاول حكاه وقال ابو يوسف لا تعضي  
السورة اصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضي الا بدليل وهو منقوض بضمها **قوله** وهو  
الاشبه لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون المكس كما في الفتح **قوله**  
وعند بعضهم بعدم السورة لانها تلحق بمحلهما **قوله** بانها لانه اذا التي بها تكون  
فرضا كالسورة فلا يلزم تأخير الفرض ما ليس بفرض **قوله** كما لو نذر **قوله** في  
الركوع والظاهر ان ذكر الفاتحة مثل السورة لوجوب كل واحد منهما بعد الا  
تيان بها وحده **قوله** ويبيد هـ اي افتراضا لان القراءة كلها صارت فرضا في اتم  
تقديم الركوع على القراءة لو لم يعمده وهو مفيد اما اذا العادى وتمد وقع به بكل  
القراءة المفروضة فلا فساد **قوله** لقونه فكأنه اي لانها اقوى لكونها في محلهما **قوله**  
الاي التل في الشرح ذكر العنايات في فتاواه ان تكرار الفاتحة في كل صلوة لا بد  
لورود الجهر في مثلها **قوله** فانها مشروعة تكافؤ فهو حتمه فانه ان يصر بها الى ما فيه  
**قوله** ولم تذكر لان الشفع الثاني ليس له تكرار لانها تجاز ان تقع قضا والله تعالى اعلم وقيل  
السيد بنرق اخر وهو ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة فلو  
قضاها في الاخرين ترتبت الفاتحة على السورة اي المفروضة في الاولين وهو خلاف  
الموضوع بخلاف ما اذا تركت السورة لانه امكن قضاها على الوجه المشروخ اخر  
يدان **قوله** من الواجب متابعة للفتدى امامه في الركعات الفعلية فلو رفع الفتدى  
راسه في الركوع او السجود قبل الامام ينبغي له ان يعود لتزول الخائفة بالولا  
فة ولا يصير ذلك تكرارا وبالعود جزم للفتدى في اخر الكتاب اذ لو قام الامام الى  
الثالثة قبل ان يتم للفتدى التث بدفانه يتم ثم يقوم لان التث بد واجب وان  
لم يتم وقام المتابعة جاز وكذلك لو سلم في القعدة الاخرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا  
رفع راسه قبل السجود او سجده قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحا  
صلا من متابعة الامام في الغرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فانها عارضا



آخر لا يبيع ان يعوت ذاب الواجب بل ياتي به ثم يتابع لانه لا يتيان به لا يعوت -  
 ثمانية نكاحية وانما يزوجها والمباعة مع قطعه نفوت الواجب بالكلية فكان لا  
 ياتي بالواجبين مع تاخير احد هج الاولي من ترك احد هجها بالكلية بخلاف ما اذا غادضا  
 سنة لان ترك السنة اخفى من تاخير الواجب ولو دفع في الوتر قبل ان يتم العقد فنفوت  
 تايمه لان النفوة لبس بالعين ولا مقدار له اما اذا كان لم يقرأ شيئا منه فنفوت ان خاف  
 قوت الرنوخ بقراءة شيء منه تركه ودفع والا فرد مقدار ما لا يعوت الرنوخ مع  
 الامام ثم تركه واختلفوا في السنة في الركن القول وهو الفرة فعندنا لا ياتي  
 فيها بالسمع ونعت مطلقا سرية كانت او جهرية ووافقنا ما لم يسمع في الجهرية  
 وقال الشافعي ان الله تعالى في السنة لم يتركها في العاخرة مطلقا الا اذا خاف  
 قوت الركعة والاصح انه ياتي بالشأ الا اذا خاف في القراءة ولو سرية لا يطلق المقي  
 وهو قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله اعلم **في بيان سننها**  
 ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا ولا ساءة لو عاهد اغير مستحق وقالوا  
 اسئلة دون من الكراهة ورواى الترمذية وفي السيد عن النهر عن الحسن  
 الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع الحوق ان يمتنعها **قوله**  
 المدين الترمذية منكم في ذلك تكبيرات الاعياد والنفوت كما في البين رعاية البيان  
 ومن اعتاد تركه اثم على المختار كذا في الخلاصة والامراد بالانتم السيرة منه كما هو حكم  
 كل سنة مؤكدة كما في الجلبى ولا شك ان الاثم مقول بالتشكيك **بحر قوله**  
**الا** يعني يتركه الرفع فوق الرأس فلم يتركه على الرفع السنون او قدر على رفع يد  
 دون الاخرى رفع يدها في مجمع الامر **قوله حتى ياذى باه ابيه اذ يبه** ومارواه  
 الشافعي من حديث ابن عمر قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة دفع  
 يديه حتى ياذى بكبيه مجول على حالة المذر **قوله وكالمرة في الركوع والسجود** واذى  
 فتتم بعضها الى بعض **قوله لا ياذى ارجله ليس** بعبارة ملة لقوله وحذاء الذي الامة  
**قوله ويسن نشر الاصابع** ويكون بطن الكف والاصابع الى المكة **قوله لا نه صلى الله**  
**عليه وسلم** الى دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الى **قمة** لا ترفع الايدي الا في مواطن  
 منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها التكبير للنفوت والوتر وفي العيدين وعند

استلام

استلام الى وعلى الصلوة والركعة وجميع مزدلفة وعرفات وعند المقام وعند الجري  
 الاول والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث اخر عن ابن عباس يدل على استلام الجري  
 وجوز يدخل السج المحرم فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الافتتاح والوتر  
 والعيدين برقمها حذوا اذ منه وفي الا - سلام والرمي حذوا مكبيه ويجعل يدها  
 في الاولى نحو الجري في الثانية نحو الركعة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كما الداعي  
 فيرفع يديه حذوا صدره باسطا يديه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قلت  
 والاشارة بمسحة لعدرا او بردي يكتفى في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره  
 الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في  
 تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مس على اراكم رافعي ايديكم كما انها اذ اب فيل  
 شمس اي صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعلت الصلاة قبل تغسل والخيار له  
 كما في النهر وهو الصحيح **سراج قوله ويسن مقارنة احرام المعتدي** في لحن بشرط ان لا  
 يكون فراغه من الله او من اكل قبل فراغ الامام منها فلو فراغ من تولد الله مع الامام او بعده  
 وفراغ من تولد اكل قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في اظهار الروايات وهو الاصح انما يكون  
 ش رعا بلحمة ولا يدرك فضله التخرية مع الامام عند الامام الا بالمعارنة في الاحرام  
**قوله لا نه اذا الوقت حقيقة** فقد ير الحديث فكبروا في سنن تكبير الامام كما في قوله  
 صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فاستمعوا لهذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية  
 حيث يجب الاستماع والانصات لقراءة لا بعد لها **قوله وعندهما بعد احرام**  
**الامام** من غير فصل فيصل الله من المعتدي برأ اكل من الامام فذا في القرع شافعي  
 فلا السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف واش رشيخ الاسلام الى ان المعارضة  
 فيها افضل بالاجماع قال بعضهم والخيار للفتوى في التخرية افضلية التعقيب واختلف  
 في اراكم فضل التخرية على قوله كما فعلت الى الشاوي في الحمايق وقيل الى نصف العا  
 حة كما في النظم وقيل في العا حة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى  
 وهو الصحيح كما في المضرات وقيل بالناسف على قوت التخرية مع الامام ذكره  
 القرع شافعي والامام مثل التخرية من حيث المعارضة على الصحح الروايات في الامام  
 وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التخرية عنده ان التخرية



استروع في العبادة فيسبب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يسبب فيه كما  
في النبي انه قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح وقيل الخلاف في الجواز والقرعة تظهر  
فيها اذا كان احرام المقتدى معارفا لا حرام امامه حيث يجوز عند الامام لا عندهما  
واما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فمتفق عليه قوله مع التيقن بحال الا  
ام هذا رد لقول الصاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبيل الامام  
فلا في الشرح وهذا غير معتبر لان كلاهما فيما اذا اتفق عدم السبق قوله **وبين**  
**وضع الرجل يده اليمنى** تحا فرغ من التكبير للا حرام بالارسال ويضع في كل قيام من  
الصلاة ولو كان قد دخل المأخذ ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون  
وما لا خلاف في السراج وغيره وقيل محمدا يضع حتى يشرع في القراءة وهو عند  
سنة قيام فيه ذكر مشروع وعنده سنة القراءة فيسبب عنده حالة الشاء  
والعنوت وعندهما يتعقد في لكل واجمع انه يرس في العنوت من الركوع والسجدة  
وبين تكبير ان العبد ينعدم الذكر والقراءة في هذا الوضع فان قيل في القرعة  
من الركوع ذكر مشروع وهو التمجيد وينبغي ان يضع فيها على قوله **بها**  
اجب بان لا قيام له قرار وهذا لا قرار له اه وهو يضع فيها في صلاة التاج  
لكون القيام له قرار فيه ذكر مسنون يراجع قوله **معلقا بالخصر** اي وبسط  
شالته اصابعه على الزراع قوله **فاستحسن كثير من الشايخ** قال في المفيد وهو  
الحنابلة وقال ابن امير حاج رجا يشهد له ما رواه ابو داود وصححه ابن خزيمة  
وابن جبان ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كف يده اليسرى واليسع والسعداه قوله  
**ينبغي ان يفعل الرجل** فلا في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كل المروي  
تماما بل صفة ثلاثة فيها جمع لها على وجه التام لكل منهما الله وقد علمت ما قلناه  
من المفيد قوله **وبين وضع المرأة يدها الى الراء** تخالف الرجل في ما لا منها هذه  
ومنها انها لا تخرج يمينها من كفيها عند التكبير وترفع يدها هذا وتكبيرها ولا تفرج  
اصابعها في الركوع وتضع في الركوع قليلا بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزد على  
ذلك لانه استر لها وتترك مرفقها يمينها فيه وتترك بطنها يمينها في السجود  
وتجلس متوركة في كل فقود بان تجلس على اليمنى اليسرى وتخرج كلتا رجليها

من

من الجانب الايمن وتوضع يدها على بعضهما وتجعل اليدين على الساق الايسر  
كما في الجمع الاخر ولا تؤم الرجال وتكره جماعة من ويقف الامام وسطهم ولا تجهر في  
موضع الجهر ولا يسبب في حقها الاسفار بالغر والتبع في الحصر قوله **مار وينا في شرح**  
قوله رفع يديه التبرعية من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح  
الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي باهاميه اذ يرفع يديه يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
الحم ليس عند المقتدى قوله في وجل شاكه وفي الجهر والنهر عن العراج قال مشاء  
بخلاف يؤمر به ولا يشرع عنه وفي سكب الاثر عن الجلي والاولى ترك وجل شاكه  
الا في صلاة الجنازة اه ولعل وجه الفرق ان صلاة الجنازة يطلب فيها الدعاء فهو  
بحالها البق ولا ياتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعدها وهو قوله  
لها وهو الصحيح المقتدى في الجهر وعن ابى يوسف انه ياتي به قبل التكبير وفي رواية  
عنه بعده قال ابن امير حاج والحق الذي يظهر ان قراءة قبل البنية او بعدها قبل التكبير  
لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه في فعل مستحبا او اديا من اداب الصلاة  
ليس بظاهر بل غاية انه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جميع القالب على البنية  
وحضور القلب في الصلاة والترك احسن كما هو ظاهر الرواية عند اصحاب المذهب اربعة  
بما كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه معان حضور القلب لا يتوقف على ذلك  
وما رواه ابو يوسف بما يدل على طلبة محمد على التمجيد او كان ونسج ثم اعلم ان  
الشاذ ياتي به كل مصل والمقتدى ياتي به مالم يشرع الامام في القراءة مطلقا سواء كان  
مسبوقا او مدركا في الجهر والسر قوله **وبين التقود** ولولا في غير الحاجة لانه سنة  
القراءة حالة لا قراءة الحاجة بخصوصها على الظاهر والى ذلك ما لا السيد في شرحه  
قوله **واختاره الهند والى** لموافقة القرآن واختاره من القراءة حمزة قوله **فياني به**  
**السبوق** اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العيد ياتي به بعد التكبير  
وتقود للسبوق عند الشروع في قوله ابى يوسف قوله **لا المقتدى** لانه لا يقرأ ولا  
مربها معلق بارادة القراءة قوله **ادفع** وسوسة الشيطان والصلي حوج اليه من  
القارئ فيلحق به دالة من الشرح قوله **وبين التسمية** اي باللفظ المخصوص  
لا مطلق الذكوى في الذبيحة ولوضوح روي اية واحدة من القرآن وقال مالك



والا ورائي وبعض اهل الدصب انما يثبت من القرآن انه وانزلت للعالمين السور  
فكان على الله عليه وسلم يعرف فصل السور بها وكتبت في الفاتحة لانها ليست اول  
سورة ولم تكتب في سورة براءة لانها نزلت بالحنوف والبسلة اية رحمت واسم  
وليس في الفاتحة ولا في كل سورة ولم يجرها الصلاة عنده لان فرض القراءة ثابت  
ببقي فلا يسقط عاينه شبهة ولم يكفر جاحدا قرايتها لانها وان نزلت كما ثبت في  
المصاحف لم ينزلت كونه قرانا والكفر الثاني الاول وفي القهستاني والاصحح  
اية وحرمه للمسلم لا في جواز الصلاة وفي البحر وغيره على ذي الحديث الا ان  
تصدق الذكوة اليقين قوله والقول بوجوبها ضعيف جزم الربيعي في سجود الموهوبين  
بها وقدم القول بسجود الموهوبين وصححه العلامة المقدسي شارح النظم وغيره  
الدراية عن النبي عن الامام وجوبها وهو قولها وفي رواية الحسن انها لا تجب الا  
عند افتتاح الصلاة والصحيح انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه  
السجود عليه ابن وهبان انه ملخصا من الشرح اقول مستعينا بالله تعالى سجدوا لله  
بتركها هو الا حوط خروجها من هذا الخلاف **فائدة** يستلزم قراءة سورة فاتحة ان  
يتعوز ويصلي قبلها واختلف في ايراد قراءة الاية ولا ينعى انه يتعوز فقط ذكره المصنف  
لأن في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الاية بالسملة بين الصلاة الجهرية  
والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر وانفقوا على عدم الكراهة في ذكرها بين  
الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية او جهرية وينافيه  
ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قولها وفي رواية محمد  
قال في المحررات والفتاوى على قولها ومن محمد انها تنزل في السرية دون الجهرية لانه  
يلزم الاخفاء بين جهرية وهو شنيع واخباره في العناية والليط وقال في شرح  
الضياء المقتوك اكدم من المختار وما في الحاشية تبع فيه الكلام وتليذه ابن  
ابرهام حيث رجح ان الخلاف في السنة فلا خلاف انه لو سمي لكاف حشا  
شبهة الخلاف في كونها اية من كل سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة  
من اولها او بطل ما اذا قرأ من اوسطها ايات مثلا وظاهر تعليقهم كون الايات  
بالشبهة لانه في كونها اية من كل سورة بعيد الاول كذا جنته بعض الافاضل

والا يوم ولو سمعها في سرية او من مقعد مثله في صلاة جمعة وعيد او جماعة  
كثيرة **قوله** لا يربطه في الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم ان الامام فاموا فان لم  
وافق تأمينة تأمينة لللائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجاهليين  
في الزمان فلا وجه لما في المستطوع من قوله لم يربطه الموافقة في اللفظ بها في وقت واحد  
واعمال الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهري غفر له دعاه وغفر  
لما عليه لان الغفر هو الاعلام اه قال الرضائي ان امين سرى الى كبايل لانه ليس من  
زان كلام العرب وهو اسم فعل كسب السكون يعني على الفتح لفته كمين وكيف  
لا في اسماء الافعال مثبتة بالاتفاق وحكمة السكون حالة الوقوف والتحررك بحركة  
البناء حالة الوصل لا لتقارب الب كين **قوله** لعنني جبريل الخ قال الربيعي المخرج هو هذا  
اللفظ غريب قوله **وليس** حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن **قوله** **وعنه**  
**لغاة** الخ قال الثعالبي وغيره هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما كلاهما فصيح مشهور  
وفي المصباح القصر لغة اهل الحجاز ولغة بني عامر والمد اشباع بديل انه لا يوجد  
في العربية كلمة على وزن فعيلا اه وحكى الواحد عن حمزة والعمالي الامالة فيها ولو  
مد مع التشديد كان خطأ في الذاصب الاربعة وهو من لحن العلوم ولا تغد  
به الصلاة عند الثاني لوجوده في القرآن وعليه الفتوى ولو مد وحذف الباء لقتضد  
عند الثاني ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويأت امين ولو قصر وحذف او شدد  
معهما ينبغي الضم لانهما لم يوجد في القرآن افاده في التبيين **وعنه** **استجب** **وعنه**  
هذا عند الجمهور وروى التطلي في تفسيره باسناده الى الكلاب عن ابي صالح عن  
ابن عباس قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معق امين فقال افعل وقيل  
لا يجيب الله وجانا وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة باسناد ضعيف انه من اسماء  
الله تعالى اي يا اميني استجب فوجد منه حرف النون وقيم النون مقامه فلذلك لم يسم  
جماعة المقر فيه وقيل نزل من كنز العرش لا يعلم تأويله الا الله اه **قوله** **والنفرد**  
اي مع التسميع فيأتي بالتسميع حال الارتفاع والتجدي حال الانخفاض وقيل حال  
الاستواء كما في مجمع الزوائد وجزم به في الدرر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح حكاه  
القهستاني **قوله** **والامام** **عند** **قوله** **يدخل** الحديث الى هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان



صحيح بينهما شقة عليه ولا نه حرص غيره قالوا بنى لصفه وله مارواه انس وابو  
 هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الامم من حده فقولوا  
 آمين **الحمد** منصف عليه قسم بينهما والقسم ثلثي الشكر **قوله لا تثار الورود**  
 هذا من قول صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي وخير العباد اخضرها وخير الرزق  
 ما يلقى **قوله وين جهر الامام بالتكبير والتسليم** وكذلك المرد بالتكبير ما يسمع  
 تكبير العبد من الجازة واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يسمعهم صوت  
 الامام مكرره في السيرة النبوية انفق الله ثمة الاربعه على ان التبليغ في هذه  
 الحالة بدعة منكرة اي مكرهه وامر عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة  
 لا يسمع اليهم صوت الامام اما الضعفة او اكثرهم فاستجب فان لم يسمعهم يعرفهم  
 بالشروع والانتقالات ينبغي لكل صف من المتقدمين الجهر بذكر الله الى حد يعمله الا ان  
 ممن يلزم ولا بد لصحة شروع الامام في الصلاة من قصد الاحرام بتكبيره الافتتاح  
 فلو قصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه شرعا ولا  
 اجرب وكذا الحكم في التبليغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة له ولو لم يسمع في  
 هذه الحالة لانه اقدي من ليس في صلاة كما في فتاوى العزى واما التسليم من  
 الامام والتحميد من المبلغ وتكبيرات الانتقالات منها فلا يشرط فيها قصد الدعاء لله  
 للصلاة بل للتواضع ولا تعد صلاة من اخذ بقوله لانه مقيد بمن في الصلاة بخلاف  
 الاولى اذ من السبب وغيره **قوله وين تفرج القديين في القيام قدر أربع أصوات**  
 نص عليه في كتاب الاثر عن الامام ولم يجل فيه خلافا وفي الظهورية وروى عن الامام  
 التواضع في الصلاة احب الي من ان يصب قديه نصبا في مية المصلي من كراهية  
 التمايل عينا وشمالا يجوز على التمايل على سبيل التعاقب من غير خلل كون كما  
 يعلم بعضهم حال الذي لا الميل على احدى القديين بالاغمما وساعة ثم الميل على الاخرى  
 كذلك بل هو سنة ذكره ابن امير حاج وكذا ما في الهندية عن الظهيرية وما في النبوة  
 عن الكوفة من كراهية التواضع يجوز على ما تقدم ثم هذا التحديد لمن ليس له عذر  
 اما اذا كان به سمن او اذرة ويحتاج الى تعزيج واسع فالامر عليه **قوله ولكن**  
**لطول القيام** قال السيد في شرحه وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة

فصل

فصل في ركعتي جميع القرآن واقفا على احدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على  
 قدمه الاخرى انه ثم ان هذه العلة لا تظهر فيما اذا كان القيام قصيرا **قوله والوقوف**  
**النم الرجل السجود** وبالفتح المارة الطويلة **قوله تكبيرة فصوله** اي لكثرة الفصل بين  
 سورة بالسمعة **قوله وقيل لعنه المنسوخ** فيه فهو من التعديل بمعنى الاحكام وعدم  
 التغيير **قوله وهذا في صلاة الجهر** في سجدة الجهر الاختيارا عند الضرورة فيجوز الخلط  
 بادنى الغرض اذا ضاف الوقت ولهذا كفى ابو يوسف عندما اقتدى به الامام عند  
 ضيق وقت الجهر باثنين من العاقبة فلما فرغ قال الامام يعقوب بن ابي بصير انما  
 القسائل قال في الجهر وما يحتاجنا استمعوا قراءة الفصل لسمع القوم وليتعلوا  
 اه واختلعت الاثارت قد ما يقرأ في كل صلاة وفي الجامع الصغير انه يقرأ في الجهر  
 في الركعتين جميعا اربعين او خمسين او ستمائة سورة الفاتحة وروى الحسن مائة  
 ستمائة الى مائة فلانة انما ما يقرأ بينهما والاربعون اقل فيوزع الاربعين مثلا على  
 الركعتين بان يقرأ في الاولى ثمان وعشرين مثالا وفي الثانية ما بقي الى تمام الاربعين  
 فيعمل بالجميع بقدر الامكان فيقول الاربعون للآل الى اي الضعفاء وما بين الخمين  
 الى الستين للاواسط وما بين الستين الى المائة للرابعين الجهرية وقيل ذلك بالنظر  
 الى طول الليل وقصرها وكثرة الاشتغال وقلة والى حسن صوت الامام عند ذلك  
 وعدمه ويقرب في الصور والعشرون اية في الركعتين الاولىين منها كما في المحيط  
 او خمسة وعشرين كما في الآلهة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوي ان حد مقبول  
 في المغرب في كل ركعة خمس ايات او سورة قصيرة واختار في البدائع انه ليس في  
 القرآن تقدير يعني بل يختلف باختلاف الوقت وحال الامام والقوم كما في الجهر والحاصل  
 انه يحترز عن ما يقرأ القوم كيلا يتردى الى تعليل الجماعة كما في المحيط والخاصة والخاصة  
 وغيرها كذا في القسائل **قوله ولم يثبت على المتقدمين بقرائه** اما اذا علم العمل فلا يفعل ما  
 تقدم لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوزتين في صلاة الجهر فلما فرغ قالوا له  
 او جرت قات سمعت بكأ صبي فثبت ان تعاني امه الله فيلحق بذلك الخفيف والرفيع  
 وروى الحاجة للعلة المذكورة **واسامه** منها الى لم يكن اخا وهذا كذا في بعده ان  
 الغاية الاجرة غير داخلية فالبروح من الوسط ولم يكن من القصاص **قوله**







يوافقه وهو على ما نقله الحزبي وضع المدين خذ النبيين ادب الله قوله بعض  
المحققين هو الحال رضي الله تعالى عنه وقوله وان يفعل تغير الجمع وفي نسخة وهو  
قوله وان كان بين العقيين افضل ما فيه من تحصيل المجافاة السنونة ما ليس في شيء  
غيره ولا من آخر الركعة مقبلا ولا فكاك جعل رأسه بين كفيه عند الارحام في اول  
الركعة فكذلك اخرها برهان قوله **ويستسببه** وتوجيه اصابع يديه وما  
مع رجليه نحو القبلة قوله **في غير رجمة** مرتبط بقوله ومجاورة مرفقيه عن جنبه وما  
مجاورة الذراعين عن الارض فانه يؤدى في الارحام قوله **حتى لو شئت بهيمة**  
بمع الوحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فكذلك وهو الصواب في الرواية ولما  
الثابة بعد السجدة فانه اول ما تضعه امامه سجدة ثم يكون بهيمة قوله **حتى**  
**يرى وضع ابنيه** اي يراه من خلفه كما جاء التبرج به في رواية الطحاوي  
**قوله وادغم على راحلتك** اي اعتمد قوله **وايد ضيعك** همزة قطع والضمان -  
شبهة ضع بفتح الضاء والعبارة وسكون الباء الوحدة لا غير والجمع اصابع لغز  
واقراخ على ما في الصباح والصباح العضد كله او وسطه او بطنه واما بضم الباء  
فهو الحيوان للفرس والسنة الجذبة وقيل في الاول بالضم ايضا كما في القهستاني  
وغيره قوله **فانك اذا فعلت ذلك** بيان الحكمة ما ذكره ذلك لانه حينئذ يظهر  
كل عضو بنفسه ولا يعقد على غيره في اداء العبادة ولانه اشبه بالتواضع  
وابلغ في تمكين الجبهة من الارض وابتعد عن هيئات الكمال في رفع الصلاة على الار  
ض افضل ثم على ما ابتدئ ذكره المرعشاني وغيره لان الصلاة سرها التواضع والخشوع  
وذلك في مباشرة الارض اظهر واتم الا لضرورة حرا برد او نحوها وليختار  
بها ما ابتدئ لهذا المعنى ذكره ابن امير حاج قوله **وسن الجلس بين السجدين** الرا  
بها الطائفة في القومة وتغرض عند أبي يوسف ومقدار الجلوس عندنا بين السج  
السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه ذكر منون كما في السراج وكذلك  
بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيها محمول على التمجيد كما في مجمع الزوائد كما  
فعله النبي صلى الله عليه وسلم بحيث تكون اطراف اصابعه على حرق ركبتيه لا  
مباعدة عنهما كما في الفتح قوله **وتوجيه اصابعها** اي باطن اصابع رجليه يعني

يوقفه

اي في حاله لا يرفع اليدين من كونه ليدلاونها راقوه ولا يبطئ في رفع يديه  
اي التبرج العام كما انه لا يطلب الضم العام في السجود وقماعد هذين يبينهما  
على خلفهما قوله **ليتمكن من بسط الظهر** الاولى ان يقول ليتمكن من الاخذ فان التبرج  
لا يدخل له في البسط بالتجربة قوله **واخا وهما شبه القوس مكووه** اي يترها لانه  
في مقابلته الترك السنة **قوله يبرر** وسقف وسكون الجيم مع ثلث اليق  
والفضل كسمع وضرب افاده في العاموس هو ما بين الوركين الى الوركين فوق الخذا  
ين وما بينهما هو الذكور والخصيتان او فرج المرأة وليس التجرد لانه المؤخر وهما الايدي  
ليتان فلما قال هو الالية لكان اول قوله **لم يشخص راسه** اي لم يرفعه في الركعة  
وهو الرفع قوله **ولم يسويه** اي لم يخفضه كما في الصباح وللصباح فلو خفض راسه  
قليله كان خلاف السنة قوله **اي لم يرفع** على سبيل التثنية كما عرفت  
وسن ابعاد مرفقيه عن جنبيه والصاق كفيه فيه واستقبال اصابعه القبلة اي  
اصابع رجليه كذلك في القهستاني عن الرازي قوله **ويستدرك في الركوع** في الشهر  
عن المحقق معزبا الصدر والقناة اتمام الركوع واحمال كل ركن واجب عندهما وعندك  
يوسف فرفعي وكذلك رفع الرأس من الركوع والانتصاب والقيام والطائفة فيه  
يجب ان يكمل الركوع حتى يطأ كل عضو منه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك  
سأهيا لزمه سجودا وهو قال ابن امير حاج وهو الصحيح انه ذكر ان السيد قوله **ثم**  
**وجهه** ويبدأ بوضع الانف ور قوله **عند نزوله** مرتبط بكل ما قبله قوله **ويستدرك**  
اي بين يديه والا في حذفه لتفريح المصنف به بعد قوله **بان يرفع وجهه** ثم يديه  
ويضعهما على ركبتيه وينهض على صدره قديمه ويكره تقديم احدي رجليه عند  
النهوض قوله **يفعل ما استطاع** اي في الهبوط والنهوض قوله **ويستحب الهبوط**  
**باليمين** اي بالركبة بان يقدر معها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب النهوض  
باليسار ولا قوله **لان رسول الله صلى الله عليه وسلم** لا يهضم ويلد على كل الذي  
ويحتمل انه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر قوله **ما رواه** ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يكره عند كل خفض ورفع سوا الرفع من الركوع فانه كان يجمع  
فيه وقوله **لاروي** هو هذا بعينه قوله **وبه قال** في رضي الله عنه ونفي النبيين



كذا عليه السلام في رواية مستطاعة فان توجهه لم يضر لا يخل عن غيرهما في قوله  
**وسنارة** اي من غير تحريك فانه مكره عندنا في شرح المتكاد  
 المأزوي وتكون نواشرته لاجهة القبلة كما يؤخذ من كلامهم **قوله فهو خلاف الرواية**  
 انه روي في عدة اخبار منها ما اخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال  
 الله صلى الله عليه وسلم الاشارة بالاصبع اشد على الشيطان من الحديد ولذا كورق  
 كعبة الاشارة قوله اصبعنا الثلاثة كما في الصحيح وغيره فلا جرم ان قال الرازي  
 في الجني لا انقضت الرواية عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين و  
 الذين ينفون وكذا في الاخبار والاشارة ان العمل بها اولى في الحلبي وابن امير حاج **قوله**  
**والدرية** اي الفضة يوافق القول فكما ان القول فيه المنق والاثبات يكون العمل  
 كذلك فرفع الاصبع النقي ووضع الاثبات **قوله وتكون بالسبحة** بغير الية  
 الموحدة سميت بذلك لانه يشار بها في التوحيد وهو تبيح اي تنزيه عن  
 الشركاء وخصت بذلك لانها لا اتصالا بنيانا الغلب فكانها سبب لحضوره **قوله**  
**اي السبابة** سميت بذلك لانها يشار بها عند السب وقيل يكره سببها  
 لك ورده ابن امير حاج بان سميتها بذلك ثبتت عند مسلم وغيره من حديث  
 ابن عمر حيث قال وشار بالسبابة **قوله عندنا** اي في الشهادة الاشارة انما هي  
 عندنا عند الانتهاء اليها فلو ابقى للصف على حاله لكان اولى **قوله لقول في حرمية**  
 دليل لقوله من اليمن فقط **قوله يدخو باصبعيه** اي بكلمة سببته من يديه  
 لا يشر بغير الية حتى لو كانت مقطوعة او عذبة لم يشر بغيرها من اصابع  
 اليمن ولا اليسرى كما في النووي على مسلم **قوله احد** بتشد يد الخاء للهالة الله  
 للكسورة اي وحداي اعم اصبا واحدة وهي اليمن لان اليسار يطلب فيها شرف  
 وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كله وهذا دليل لا ينفع المدعي لانه في ادعي  
 لاني الشاهد **قوله برقعها** اي وعند الشافعية برقعها اذا بلغ المخرج من قوله الا  
 ويكون قصد به التوحيد والاخلاء عن عند كلمة الاثبات والدليل اليه اني في المطر  
 لا في قوله **واشرنا** انه لا يعقد شيئا من اصابعه وقيل لا يصنع بغيره ضعف  
 العقد وليب كذا لانه اذا دهرج في النهر يبرججه وانه قول كثير من مشايخنا

قال

قال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى ويغنيها ان يعقد الخمر والي كذا يملح  
 بالوسط والابهام ومنه يعلم انه اختلج الترجيح له من السيد ولعل الاشارة تفهم من  
 قوله سابقا وبين وضع اليد على الخنزير فيهما بين السجدين كمال الشبهة  
 فانها مبسطة بين السجدين فيكون التشهد كذا من يفهم ذلك بطريق الاشارة  
 وقال في الشرح وبين بسط اليد على الخنزير وهو اولى لما في تلك الاشارة من التخلي  
 والعقد وقت التشهد فقط فلا يعقد قبل ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر انه يحمل العقد  
 دة لاجهة الركبة وفي الدر ويقلنا بالمسحة عما قبل يعقد عند الاشارة **قوله**  
**قوله الغاية** في ابدال الويلين بشمل الثلاث والرابع **قوله في الصحيح** وهو ظاهر الرواية  
 كما في الحلبي **قوله** وروي عن الامام وجوبها ورجح انكالا لغيره خلاف المذهب كما في  
 كتب الاثر **قوله** وروي عنه التخيير قال البرهان الحلبي الحاصل ان التخيير يرجع الى النفي  
 تعيين القراءة في الاخير بين وليس المراد به التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة افضل  
 بالشد وكذا التبيح افضل من السكوت كما لا يخفى اه **قوله والتبيح** اي بقدر الحاجة  
 او ثلث تسبحات كما في القسطنطيني لان القراءة فيها انما شرطت على وجه الذكر والثناء  
 فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر **قوله** **وا** حكمت اي بقدر الحاجة فمستأني عن الغيبة  
 او بقدر ثلث تسبحات زبطي او بقدر تسبيحة واحدة نهايه قال الكمال وهو الحق  
 بالاصول اي لانه الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه ادنى ما ينطق عليه  
 الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سابقه ركاد الله ولذا قال  
 القسطنطيني ولعل المذكور بيان السنة والادب والا فالغرض على رواية الاصول  
 مظلة القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فمقابل يكون به مسأله الوعد  
 ولكن لا يلزمه السهول هو كما في المحيط وقيل لا يكون مينا وانما القراءة افضل  
 فقط كما يقتضيه اثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والحاشية و  
 عليه الشارح وهو المذهب وان كان صاحب المحيط على خلافه كلف البحر والدر **قوله**  
**وسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** اعلم انها على سنة قيام فرض وواجب  
 وسنة وصحب ومكره وحرام فالاولى في الحرمة واحدة للاية والثاني  
 كذا في اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والظاهر انه على الكفاية لحصول



المتصور وهو تصفيعه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرام في الثالثة في العقود الأخيرة  
 والرابع في جمع أوقات الأماكن والخامس في الصلاة ما عدا العقود الأخير والعزف  
 والبوس عند العمل محرم أو عند فتح الناجر متاحه إذ قصد بذلك العلم بكون  
 دينه ولا خدرية الصلاة بل بذلك جميع الأدكار في جميع الأحوال الدالة على استعمال  
 الذكور في موضع صرح بذلك على ما في وهل يأتي بها المسبوق مع الإمام قبل ثم  
 رباله عاد ركبته في البسوط وقيل بكر ركبته الشهادة واختاره ابن شجاع  
 وقيل يسكن اختاره أبو بكر الرزدي وقيل بترسي في التشهد وصحبه قاضي  
 خان ويصح الاقتداء به كما في البحر وهو الصحيح خلاصه **قوله اللهم صل على محمد** وقال  
 في الدرر ونذب السيادة وفي شرح الشهاب عن الواقظي جرد اتباع  
 الأئمة الواردة أريج ولم تغفل عن الصحابة والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف  
 عن ابن مسعود ولو كان مندوباً لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسئلة أصولية  
 وهي أن الأدب أحسن أم لا يتابع وإله تشاد ورجع الثاني بل قبل أنه الأدب أهله  
**كسيت على إبراهيم** لا يتنفي فضيلة الخليل على الجيب عليهما الصلاة والسلام لأنه قاله  
 قبل أن يبين الله تعالى له منزله فلما بين أبقى الدعوة أو تشبهه لا صل الصلاة  
 بأصل الصلاة لا للقدرا والتشبيه وقع في الصلاة على الأول لا عليه فكان قوله اللهم  
 صل على محمد منقطع عن التشبيه أو التشبه الصلاة على محمد والله بالصلاة على إبراهيم  
 والله ومعظم الأبياد إبراهيم فإذا تعادلت المحلة بالمحلاة بقدر أن تكون الرسول  
 كالأبراهيم كذا في الشرح وفي هذا لا خسران أو التشبه به قد يكون أدنى قوله  
 تعالى من منزلة حكماء الله ورؤسائهم المحمد فدانه الحمد وبأنواع الحمد  
 والمجد بمعنى المجد وهو من كل شئ الحمد والشرف وتما في الشرح الحمد بمعنى  
 المفا على أي أنت فاعل الحمد وأهله كما أن الجيد يحتل أن يكون بمعنى الجود وقوله  
 في المتن أي معهم فهو دعاء لهم معهم أو مع داخلة فما على التابع **قوله فرض في العر**  
**مرة** أي أدناه من غير تقدم ذكره ولو بلغ في الصلاة وصل فيها بوجه ثابت عن  
 الفرض **قوله وفرض كما ذكرنا** وهو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب  
 إذا اتحد المبدأ بكون صلاة واحدة كسجدة واحدة أو لو وجبت كل مرة لا

في الخرج

في الخرج حلي وغيره ما لا مرد الوجوب المصطلح عليه فإنه الأحاديث الواردة يطالبها  
 عند ذكره أحاديث أحاد وهي أغنا تفيد الوجوب أقاده في البحر قال الشيخ في  
 شرح الكافي وقول الطحاوي يخالف لا جامع وعامة العلماء على ذلك من يجب  
 قطعاً كما في غايه البيان وهو المختار للفتوى كما في النهر وظاهره ولو سلم من معتقد  
 لاد العبرة بحسب السامع كالدلالة بخلاف الشاء عند اسمه تعالى بخبره وخلاف  
 لكل مرة ثناء على حدة وإن ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يقضى وفي النهاية عن  
 الجامع الصغير يكفيه لكل مجلس ثناء واحد وفي المجلس يجب لكل مجلس ولو تركه  
 لا يفي بركه عليه وأما تشييت العاطف فإنه يجب لكل مرة وفي التماريع لا يشمت  
 العاطف أكثر من ثناء إذا تابع وإذا لم يتنم إلى ثلوث كفته واحدة حموى على  
 الاشتباه لكن جزم في الفتح تبعاً للكافي بأنه يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد  
 وفي الزائد مذاب الله ولا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه بأن  
 يابها الذين آمنوا لا يتناولوا الرسول بخلاف يابها الناس يا عبادي نزل ويخص من قول  
 الطحاوي التشهد الأول والصلاة في ضمن صلاة فلا تجب الصلاة لارتكاب الكفر  
 في الأول وللتسليم في الثاني وفيه أنه يقال في الأول يتألف فعلها بالآيات بها  
 بعد الفراغ من الصلاة **قوله لوجود سببه** وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم **قوله**  
**ويش الدعاء لنفسه** ولو ألد به المؤمن والمؤمنين ولو مات غاروه عنه صلى  
 الله عليه وسلم لما قيل له أي الدعاء اسم فلا خوف البطل الأخير وبالصلاة المكتوبة  
 والله يري طلق على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقد يردونه  
 ما وراءه وعقبه أي الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من إداة الوقتين بحر  
 ويدعو بالتربية ويحرم بغيرها لأنها تنافي جلال الله تعالى فهو لا يجوز الدعاء  
 للمشركين بالمعصية وكثرة الفرائق والحق خلافة لقول البعض يجوز مغفرة  
 الأهم عقلاً ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين جميع زوهم لغرض الشفاعة على  
 أخوانه وهو امر جائز الوقوع وإن لم يكن واقعاً من الحرم أنه لا يجوز بالمجملات  
 العادية كقول المائدة إلا أنه يكون نبياً أو ولياً قبل وكذا الشريعة كما في الدرر  
 وإن يستل العافية مد الدهر أو خير الدارين ودفع شرها إلا أن يقتصر على خصوص



ان لا يدركه بعد الشرب والركب كبريات الموت فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يتبادر  
 منه ان ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده ان ذلك قبل السلام لا  
 كونه السلام بعد قوله **لنعملا وروا** الى استدراك على المقيم للمعزوم من قوله ما شاء الله -  
 يفيد جواز تركه ولو عالا يستعمل عليه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس ففقد  
 به الصيغة لحدوث ان صلاة تنال في قوله **بما عجب في الصلاة** اي مما يشبه كلام الناس  
 قوله **ربك ان تدعوا الي** ولذا قالوا ينبغي له في الصلاة ان يدعو بدعاء محفوظ لا بما يحضره  
 لانه مما يجري على لسانه مما يشبه كلام الناس فقد صلاته واما في غير الصلاة  
 فيالمكسب فله يستظهره بدعا لانه حفظ الدعاء يمنع الرقة بحر والبراد بما يشبه  
 كلام الناس مالا يستعمله منهم ثم هل يشرع مع كون الدعاء مستحلا  
 ان يكون بدعا في اورد في الاثر المذهب لا فلو قال اعفر لعمي او خالي او اتر باني  
 لا تغفر خلافا لما في الظاهرية والخاصة ثم التفضل بين كونه مستحلا  
 من الخلق اولا في غير ما توركا هو ظاهر كلام الشافعية قل في كتاب الامم  
 واختار الجليل ان ما هو ما توركا لا يفيد معطلا ويعبر في غيره الاصل المتقدم اهـ ولم  
 في الحوى عن الظاهرية **قوله ويغفر** الواجب وهو الخروج بلفظ السلام **قوله بوجه**  
 متعلق بقوله ويغفر الواجب **قوله مثل المغفر** العافية قال صلى الله عليه وسلم واسئ  
 الله شيئا احب اليه من ان يسأل العافية رواه الترمذي وجعل في الهداية لفظ الرزق  
 محلا يستعمله الله من الماء ونظر فيه صاحب غاية البيان بان اسناد الرزق  
 الى الخلق يجوز لا حقيقة والرازق هو الله تعالى رحمة ولذا جعله في الاسرار في  
 شرحه الجامع الصغرى مما يستعمل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني قولا  
 الاصح العباد زاي قال اللهم ارزقني الخ الاصح عدمه قال في النهز وهذا الخرج يفتي الفقهاء  
 ولو قال انني تغفر لمغفرت راسخا كل بانه ورد في السنة افضل عند الله  
 واخذت من المغفر الا ان يقال المراد بالما تور الذي يدعى به بعد التشهد ان يكون  
 ورد في الصلاة لا مطلقا وهو يعمد الى البحر **قوله بالتسليمين** هو على سبيل التوزيع  
 قوله حتى يرى ما من خده هو في الموصفين بالبناء المفعول **قوله فقال السلام عليكم**

او عليكم السلام **قوله لانه بدعة** كذا قال النووي وهو مردود عما جازي سفيان بن دود  
 عن علقمة بن وائل عن ابيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه -  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شيماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته عليه  
 هو ثم المنذور وفي الحديث عن مختلف الفتاوى انه يزيد وبركاته في التسليمين **قوله ما يخرج**  
**من المسجد** والاصح ما لم يستدبر الصلاة كما في الدور قوله **والنساء** هذا يدل على انهن اذا  
 لا ينوهن ان حضرن لكراسة حضورهن لان الكراصة عليهن وهذا مطلوب منه اذا  
 صلي معهن فالحاجة تنفكة **قوله في فظهم** ما يصدر من لسان من قول وعمل ففد يمينه  
 رقيب وهو كاتب الحنات وعن يمينه عتيد وهو كاتب السجات ووراءه اذا  
 مات ابن ادم يا محمد الله تعالى بالاقامة على قبره يجردانه ويسجدانه ويكرانه و  
 ذلك لصاحبها حتى يعث ويأرقانه عند المائدة والجماع والاصح ان الكاتب يكتب  
 العمل وان الجني المحيى يكتب حسنة وكيفية العجوبة والمكتوب فيه ما استأمر  
 الله بعمله على الاصح واختلاف في محل الجلوس فيقول المم والداد الربيع والتم الله ان يكون  
 سقوا قولكم بالخلاف فانما يجلس الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال او  
 فيما بينهما قيل ما فيه اجر ووزر ما ورد ان كاتب الحنات امين على كاتب السجات  
 فاذا عمل حسنة كتبها عشر او ان عمل سيئة قال له دعه سبع ساعات لم يسبح  
 او يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان كل شئ واختلاف في وقت  
 نحو المباح والا كثر على انه يوم القيامة **قوله او شغفهم** اياه من الجن والجان **قوله**  
**اي المماليك** وكذلك ما كان **قوله ستون ملكا** وقيل مائة **قوله** ويحسبون يدبون عنه  
 اي كما يذب ضغطة النار في اليوم الصائف الذي باب ولابد والتم ان يستعملهم  
 على كل سبيل وجعل كلامهم باسط يده فاغفر فاه ولو وكل الصمد الى نفسه لا خطنته  
 الشياطين كذا ورد في بعض الآثار وقال تعالى له معصيات الابرار ترف الخديت بما  
 قبون فيكم ملائكة بالليل الخ وهو لاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين في الاظهر ذكر  
 القرطبي في شرح مسلم **قوله كالايمان بالانبياء** وان عددهم ليس معلوما قطعا  
 فينبغي ان يقول انك بالالله وملائكته وخمسة الانبياء اولهم ادم واخرهم محمد صلى الله  
 عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة واربعه وعشرون الفا كذا في الشرح



**تتمه** الشارح دار خواص بن آدم وهم الانبياء والرسل افضل من جملة الملائكة  
 وخواص بن آدم وهم الاتقياء افضل من خواص الملائكة وخواص الملائكة افضل من خواص  
 بن آدم والاراد الاتقياء الاتقياء من الشرك كما في الروضة فان الظاهر كمال الجرات  
 فحقه المؤمنين افضل من خواص الملائكة وفي النهر في الروضة اجمع الامم على ان  
 الانبياء افضل من الملائكة وان نبينا صلى الله عليه وسلم افضلهم وانه افضل من الملائكة  
 بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحلة العرش والروحانيون وان الصحابة والتا  
 بعين افضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفي ذكر  
 الاجماع في بعض هذه المسائل **نظر قوله المقتدي** به اي ولا ينوي من ليس معه  
 وقوله الخاتم انه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات ولومن الخ قال السرخسي بهذا  
 عندنا في سلامه للشهد لعدم الخطاب فيه اما في سلام التحال في خطاب من معه فخصه  
 بنبوته **قوله وقيل تكفيه الاشارة** اي بالالتمات والخطاب **قوله وجبة النذر والملا**  
**تكة فقط** قد تقدم انه اذا اذني فلاه واقام يقدي به كثير من خلق الله  
 وتقدم ان المفرد ينوي الامامة لانه قد يقدي به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة  
 فلو كان زيادة على ما ذكره وينوي من اقتدي ليوافق ما تقدم لك ان نسب  
**قوله بالترام صلاته** اي صحة صلاته فان الامام خير قوله وينبغي النبوة لهذا لما  
 ذكر من السنن **قوله وبين خفض صوته بالتسليم** الخاتمة خصه الجلي بالامام الله  
 ذكره السيد وهو في معنى منية المصل لان السنة في حق الجهر بأذكار الانتقال  
 لان الجميع للاعلام بحاله **قوله وبين انظار السجود** في الامام اي من تلبية الجهر  
 بين قوله **لوجوب لنا بعة** فان قام كونه تحريعا وقديما له القيام لفروقة كما لو كان  
 ان انظره يخرج وقت الجهر والجمعة او العبد او غرض مدة مسجدا او يخرج الوقت  
 وهو مصدور ركع الوضوء من الناس بين يديه والله سبحانه وتعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم **فصل في ادائها** اشار من التخصيص الى انه لم يتوفى افراد  
 الاداء فيها انظار الصلاة والاغتيا على الركبتين حال النهوض على طريقة  
 والتسمية بين المأخوذ والسورة على طريقة ايضا والقراءة من طول المفضل على  
 ما تقدم وقراءة الفاتحة في الاخيرين بناء على انها افضل والاشارة في التشهد

على

على ما في العين عن الصحفة قوله **لادب ما فعل الرسول** وفي اللغة ملحة تعميم مرقم  
 به عن ما يشينه او هو حسن الاخلاق وفعل المكارم والملاحقه على علوم العربية بولد  
 حدث في الاسلام وادب ككرم فهو ادب تضارب **قوله مره او مرتين** ومثله المندو  
 اما السحب فهو ما فعل مرة وتركه اخرى وهو ما عليه اهل الفروع والاولى ما عليه  
 الاصوليون من عدم الفرق بين السحب والمندوب وتركه لا يوجب اساءة ولا عتابا  
 لكن فعل افضل كما في الدرق قوله **وقد شرع لاكمال السنة** والمسته لاكمال الواجب والوا  
 جب لاكمال الغرض وتقدم ما فيه قوله **لا حرام** فيه اشعار بان لا يندب منه ذلك في  
 غير حالة الاحرام ولكن الا في اخر اجها في جميع الاحوال كما في مجمع النهر قوله **حذري**  
**من زرعها** اي فانه عورة على الصحيح وهذا في الحرة لا في الامه **قوله فاعلم اي**  
**ولو حكما** كالفاعل **قوله الى ظاهر القدر** راعا هذا لا ياتي في المصلي فاعدا **قوله ولو**  
**جره** هو ما بين يديه من الثوب كما في القاموس وهو المراء وهما يفعل هذا ولو كان  
 مشاهدا للجمعة على المذهب **قوله كانت** تراه فان العبد اذا رأى سيده احسن ط  
 عته **قوله انك تراه** اي الرؤية العنوية انه فلا تغفل عن عبادته فان يراشه  
 افاده السعد في شرح الاربعين **قوله وذا كان بصيرا** اي الخي فهو من اصلاق اسم الضد  
 على ضده وقوله **فلا حظ** عظيمة لله الاولى فكيفية ملاحظة العظمة والا فاهظة  
 ملاحظة لكل مصل **قوله دفع السعال** اي مدة استطاعة ما اذا كان  
 يحصل له منه ضرر او يشغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تنحية محتاج  
 اليه لدفعه بلع منعه عن القراءة او عن الجهر وهو امام ذنوب البرهان الخبي والعال  
 بالضم كما هو القياس في اسماء الاو واد حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئة  
 والا حصا التي تحصل بها **قوله يفسد اي** اذا حصل به حروف ومثله الجشا **قوله كظم**  
**قوله عند الشؤب** اي امساكه وسده ولو باخذ شفتيه بينه فاذا امسكه اخذ  
 شفتيه بينه فلم يفعل وخطا في يده او كنه كونه كذا عن الامام خلاصه والتعاق  
 انفتاح الغم يروح يخرج من المعدة لمرض يحد ث فيها فيوجب ذلك وقال  
 ابن درستويه في شرح المصيح هو ما يصيب الانسان عند الكبر والخسار  
 والهم من فتح الغم والتعالي اه والانبياء وعلمهم الصلاة والعلوم محفوظون رانهم جميع



فهو من شرح الشارح لا ينجر قوله **فليكن ما استطاع** ليرد عليه قصده وورثات  
 الشيطان فيصلي من ابن آدم اذا تشاء **قوله حي على الملاح** وقال ابن زفر عن  
 حي على الصلاة كما في سكب الامم عن ابن الكمال معزيا الى الذخيرة **قوله لانه امر به فيجاء**  
 اي لانه للقيام اي ضمن قوله حي على الملاح فان المراد بغيره جهنم المطلوب منهم  
 حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام **قوله يقوم كل صف الى** وفي عبارة بعضهم فكلمها  
 جاوز صفها قام ذلك الصف انه وان دخل من قدامهم قاموا حتى راوه وانما خذلو  
 ذن في الاقامة ودخل رجل المسجد فانه يتعذر ولا ينظر قائما فانه مكره كما  
 في المضمرات قهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الاقامة والباسم فيه  
 غافلون **قوله اذا فرغ من الاقامة** اي بدو فصل وبه قالت اللجنة الدائمة وهو  
 اعدل للماضي شرح الجمع وهو الاصح قهستاني عن الخلاصة وهو المختار ولو فصل  
 بينهما ما دل تعا وقال في الغنية لوصي السنة بعد الاقامة او حضر الامام بعد تسبحة  
 اليعقوبية ها ومثله في البرازية كما في النجاشي عن ابن ابي عمير قال اقيمت الصلاة  
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم رجل فحبسه بعد ما اقيمت الصلاة زاد هشام في روا  
 يته حتى نفس بعض القوم قال التميمي في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد  
 قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الا حرام وفيه دليل على ان اتصال الاقامة به  
 بالترويض في الصلاة ليس من ايدي الناس وانما هو من مستحباتها كراهة العيق  
 وغيره من شراح البخاري **قوله فلو اهل الى** فالخلاف في الاستحباب كما في السراج  
 والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في كيفية ترتيب افعال**  
**الصلاة** المراد بافعال الصلاة ما يعبر قولها والفعل لغة ما بين الشئين وفي الاصطلاح  
 ما يقع من المالك انفعالية تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة  
 بالكتاب والباب **قوله لتقديمها** من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير الى الاوصاف  
**قوله حي ازي باها مبه** شيعي اذ به ومن الشيعيين لم يذكر في المتداولات  
 الا في قاضي خاند والظاهرية كما في القهستاني وعالله صاحب التقاية بانه لتحقيق  
 الحارات فظهر منه ان المراد بالمس الغرب التمام لا حقيقة فلا منافاة كما في سكب  
 الامم واختلف في حكمة الرفع قيل الاشارة الى التوحيد وقيل الاشارة الى طرح

امور الدنيا خلفه والاقبال بكليته على الصلاة وقيل ليستعمل بجميع بدنه وعن  
 ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حركات بكل اصبع حنة  
 كذا في العيني على البخاري وفي هذا الخبر الاشارة الى انه يرفع يديه مع التكبير  
 وهو المروي عن ابن يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الاول وهو الاصح  
 لانه في الرفع نفي الجبرياء عن غير الله تعالى وفي قوله الله اكبر اتمام له تعالى ونفي  
 مقدم على الالهيته وقيل يرفع يديه بعد التكبير والكل مروي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كما في البحر **قوله وانما كان به عذر يرفع بقدر الامكان** بالزيادة او النقص  
 عن محله او باحدى اليدين دون الاخرى **قوله لا ياتي به لغوات محله** ونفي ان ياتي  
 به على القول الثالث ما لم يعل الفصل انه مروي **قوله لا يمد الى اتصال** الذي التكبير اما  
 ان يكون في لفظ الله او في لفظ اكبر فان كان في لفظ الله فاما ان يكون في قوله  
 او في وسطه او في اخره فان كان في اوله كان مفيدا لانه في صورة الاستغفار  
 حتى لو تعده بكفر لشك في الكوفا وان كان في وسطه فهو الصواب الا انه  
 لا يبالغ فيه فان بالغ زيادة على هذه الصلبي وهو قدر حركتين كره ولا تمد  
 على المختار كما في ابن ابي حجاج وفي السراج انه خلاف الاول اه فالكراهة للثانية  
 وان كان في اخره بان اشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تغد به  
 الصلاة وكذا تكبيرها كذا في الحلبي وان كان في اكبر فان كان في اوله فهو خطأ  
 بعد الصلاة ولا يصير به شارب على ما مر وان كان في وسطه حتى صار ارباع  
 تغيرت صلواته لانه جمع كبر وهو طبل ذو وجه واحد واسم من اسماء اولاد  
 الشيطان وفي الغنية لا تغد لانه اشباع وهو لغة قوم واستبعدوا الرتبة  
 بانه لا يجوز الا في الشعر ولو فعله المؤذن لا يجب اعادة الاذان لان امر الاذان  
 اوسع كذا في السراج وان تعده بكفر اي مع قصد للعق والاول ويستغفر في  
 مضمرات وان كان في اخره تغيرت صلواته وقياسه ان لا يصح الشروع  
 به وقيل لا تغد كما في العناية وان اير حاج ولو حذف الصلبي والخالف والذا  
 بح الذي في اللام الثانية من جلالة او حذف الهاء اختلف في صحة الشروع  
 وانعقاد العمى وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطا فاده السيد مرتون



اسم الله يصير شارة بالنية عند التمجيد له وحده ولا بها وحدها بل بها وصح  
 تقدمها عليه حيث لا يحصل بينهما باجتناب المقارنة حكما لا تأخيرا ولا يلزم العاجز على  
 النطق بها كما لا يخفى ثم يرد له لانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لقول الواجب  
 فلا يلزم غيره الا بدليل **وقوله بكل ذكر** بغير الدال ليجوز ما يكون باللسان وهو  
 المراد وبضمها ما يكون بالجنان **قوله خالص لله تعالى عن اختلاطه** الخ فلا يصح بالله  
 اخف لانه لطلب المغفرة ولا بالحق لانه لطلب الجود والقوة ولا بما شاء الله كما  
 لانه لطلب دفع السوء ولا بالبدعاء لانه لطلب البركة ولا فرق في صحة الشروع  
 بين الاسماء الخاصة والمثركة كالكرم والجليل على الاظهر الاصح **قوله وان كره** اي  
 تخرجا يرتبط بقوله ويصح الشروع الخ **قوله وفيه اشارة** اي فيما ذكره من قوله ثم  
 كبر فان التمجيد لله كبر محله او كبر قوله بكل ذكر فان ذلك هو المأمور لا يكون الا بجملة  
**قوله وهو ظاهر الرواية** وللتخاروج والاشبه كما في ذي امير حاج وروى الحسن  
 عن الامام انه يصير شارة بالفرد وفي الدور ولو ذكر الاسم بلا صفة مع عند الامام  
 مام خلافا لمحمد **قوله وغيرهما من الالسن** هو الصحيح وخصه ابو سعيد البراذني  
 بالفارسية واستند بحديث موضوع كما قاله القاري في الموضوعات لانه  
 اصل الجمة العربية والفارسية الدرية وعلى قولهما من لم يعرفهما في حكم العاجز  
 وتقدم **قوله ان يحجز الصحيح** انه يصح الشروع عنه بغير العربية ولو كان قادرا  
 عليها مع الكراهة الترخية للمارر لان الشروع يتعلق بالذكور الخالص وهو يحصل  
 بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد انه صاحب الدور **قوله في الاصح في قول الامام الاول** من  
 قول الامام كى دعوى بعض النسخ وبه جري الشرح وهذا ظاهرا هو في القراءة  
 لا في الشروع كما علمت وعلى هذا القول الفتوى **قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى**  
**جميعا** اي ومن قرأ بغير العربية فانها الى بالمعنى فقط **قوله والادمان** معنى جواز الادمان  
 بغير العربية ولو مع القدرة عليها انه اذا حلف بالله بالفارسية منعقد بمبته ولم  
 مع الحنابلة اذا حلف افاده السيد فالادمان في كلام المؤلف بفتح الهمزة جمع بين  
**قوله بلا مبالاة** بفتح الهمزة تراخ وبضمها بكتابة الزيت **قوله في كل قيام** اي لم يقرأ

قوله

قوله وبضمه في التمجيد والاستغفار يغيد ما هو المبدأ وتقدم الاستغفار عليه  
**ومعنى سبحانك** سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه البراءة والبراءة  
 من سب في الارض اي ذهب وبعد ثم معنى السبح الذي هو التثنية وقد  
 يستعمل على انه يمنع من الصرف العلمية وزيادة الالف والنون ولا يكاد يستعمل  
 الا مضافا وانصاب سبحان بفعل محذوف واجب الحذف اما من لفظه واصل  
 التركيب سبحانك سبحانا ومن غير لفظه اي اعتقد سبحانك اي نراك  
 على كل ما لا يليق بك فيكون على هذا مفعولا به لا مفعولا **قوله وبجحدك** هو  
 شغل محذوف والواو اما لفظه على جملة حذف كالاولى والبقى حرف  
 العطف اي اسبحك وابتهج بك او واصفك بمجديك ولا ينبغي ان يقال  
 بزيادة لانها ليست بقياس في القهستان في روى عن الامام انه لو قال سبحا  
 ملك اللهم بمجديك محذوف الواو جازوا على هذا الالابية اي اسبحك سبحا  
 ملك بمجديك او المصاحبة **قوله وبارك** فعلا لا يتصرف ولا يستعمل الا الله تعالى  
 من البركة وهو الخبز الدائم الثمراي كما نزلت خيورا عما نزلت الحسن مشق  
 من برك الخاضع اي دام او من برك الابل وهو الشوق **قوله نزه ليس**  
 هذا من معق بمارك **قوله وتعالى يدرك** الجذ بفتح الجيم يطلق على اب الرب والآ  
 الاى وعلى شاطئ النهر وعلى العطف والجلال وهو الاراد هذا يعني ان عطفك تعلو  
 على عطفه جرك **قوله بدا بالقرية** اي التنزيه الكامل قوله من ذكر لغوت الخ  
 متعلق بقوله ترقيا وكذا قوله الى غاية الحال **قوله في الجرد** لا متعلق بنقطة  
 او بحال قوله وسائر الافعال عطف على قوله الال لاي الى غاية الحال في سائر  
 الافعال **قوله وهو لا يقرأ** الخ يرجع الى الغاية وذكر باختيار الخبر قوله وما يخص  
 به عطف على الاقراء وهو خاص بقوله ما يبدى الامام بالقرأة ولو سرية هي المجرر  
 ولذا ذكره راجعا جري اذا كثر واياه انه ان الى به ادركه في شيق منه الى به ولا  
 وهو قوله **مقدما عليه** وقال بعض اصحاب الطواهر والخفي وابن سبويه ياتي به بعد  
 القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الف وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاعل الحال  
 وعامة في الشرح **قوله فانه ينبغي** حالا قد رآه لا وجه لهذا التعليل قال الشرح



ويذكر ان هذا القول لا يثبت به امامه ما يتردد في سكتاته وهو  
او في هذا وكلامه يقتضي ان السبوق يثنى مرتين وهو خلاف الشهور قوله ولا  
يأتي به في الركوع اي لا يأتي بالمعنى في الركوع **قوله لو جاز في تكبيرات العيد**  
اي يثنى السبوق في الركوع قوله لو جاز ما ظهر التعليل بعيدا انه لا فرق بين التكبير  
الاول والثاني قوله ذكره يكتفي افراد الظهر باعتبار المذكور والافضل في الوضوء والتمسك  
في الركعة المقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله أكبر **قوله لسورة تعبيده بالسورة**  
بينه الكراهة او التي بها لايات **قوله من الفصل على ما تقدم** اي من الطوال والاول  
والقصار قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الحديث لم يذكر فيه التشهد قوله ويكره قراءته  
لغيره في الركوع والسجدة والتشهد واما الا ربعة التي في التشهد بالفاظ القرآن  
ينوي بالدعاء والقراءة والاكره تحريما **قوله للحنانية** وفي المستصحب انها الضمير لا  
للسكنة وفي الوجوه لو ابدل النون لا حافت صلاته كما في سبب الانهولان  
كان لا يلهي لا يطاوعه بتركه كما في الترابلية ولو سكن الميم من حمزة فارت  
صلاة كما في شرح العيدانية من عمدة الفتاوى قوله **والافضل للمسلم** رطال  
الحمد لزيادة التناء واختل في هذه الواو ففصل رائدة وقيل عاطفة تقديمه  
ربما جازم ذلك الحمد كما في البيهقي والاول اظهر كما في الدراية كذا في الشرح وترك  
الترتبة الثالثة وهي رتبة الحمد قوله **وموجبها اصابع** رجله نحو القبلة وتلايد  
من وضع احدي القدمين ووضع القدم بوضع اصابعها ويكفي وضع اصبع واحد كذا  
في السيد قوله **وجلس كل فصل بين السجدة** اي مقدار الرفع المفروض ان يكون في السجدة  
اقرب وهو الذي ينبغي التقرب عليه قاله السيد عازي الى النهي قوله **لا يثنى بالضم** من  
اشي لا غير قوله ثم **ينزل** من غير النهي ظاهر تعبيره انه في صلاة التبع لا يكون  
الا عند النهوض لا عند قعوده لا يثنى بالتسبيح والظاهر انه في رفعه من آخر سجدة  
من الائمة يكتفي برفع يديه قبل التسبيح قوله **التي هي معناه** فيه نظرتا له قوله **قوله**  
**المهادنة** فانه لا يثنى في المعنى اي على سبيل التكليف اما صدرها من غير مشقة كالسبب  
قوله لا يكره لانه كلما قرب الاربعة من حصة الاربعة اود طاعة قوله **والصالح العام**  
**حقوق الله تعالى** وحقوق العباد ولا اقالوا لا يثنى الجزم به في حق شخص معين

مرغني

من غير شهادة الشرح له به وانما يقول هو صالح بما اثنى خوفه من الشهادة  
بما ليس فيه كذا في الشرح قوله **شهادة اهل المكوت الاعلى** مراده به ما فوق السجدة  
السبع بدليل العطف قوله **وجبريل** خصه بالذكر وان دخل في عموم ما قبله لم يرد له  
فانه افضل اهل العلم على الاصح قوله **واشهد ان محمدا عبده ورسوله** قال الحافظ  
ابن حجر الفاظ الشهادتين ان الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ان هذا محمد رسول  
الله او عبده ورسوله وما قبله انه كان يقول فيه واني رسول الله واصلى له نعم  
ورد عنه في غير التشهد قوله **للعالم الجمع** اي لانه العالم الجمع فكما جمع في الحيات الخ وفي  
السلام عليك الخ بين ثلوث كذا البت جمع له لثلاثين ثلوث اشرف الاسماء  
وهو محمدا واشرف صفات الانبى وهو العبودية واشرف وصفات العلم  
النبوة وهو الوصاية **قوله الموضوع** بالجر صفة الاطفاى الموضوعه هذه الا  
لفاظ لهذا المعنى قوله **قوله فاما قاله بعضهم** مرتبط بقوله فيقصد للصلى انشأ **قوله**  
**وقراء التشهد** المتقدم اي تشهد ابن مسعود وتعيينه من تحب كما افاده الزيلعي  
**قوله القوم والحفظة** الاولى حذفه ليعلم كل مصلح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
الله العظيم **باب الامام** هي اتباع الامام في جرد في صلاته اي ان يتبع فلا يتابع في  
مصدر الفعل المبني للمفعول والامام هو المتهوخ قوله **قد ما شئنا يدل على فضيلة** لا  
منه ان المؤمنين اطول الناس اعنا فابوم القيامة قوله **والصلاة بالجماعة سنة** المراد  
بها فيما عدا الجمعة والعيد في فانها فيها شرط الجواز **قوله سنة** في رخص وفي البدائع  
عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في الحنفية وغيرها وفي جامع الفقه اعدل  
الاقوال واقوالها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والبخاري  
وجماعة من اصحابنا وقيل انها فرض عين وهو قول الامام احمد كذا في الشرح والظاهر  
بالفرضية لا يشترطها الصحة فصيح ولو سئروا كما في شرح ابن وهبان والجماعة  
في اللغة الفرقة الجماعة وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلا او امرأة حرا او عبدا  
او ميبعا يعقل او ملكا او جنبا في مسجد او غيره وفي الغنية الاصح ان اقامتها الست  
كافاتها في المسجد وان تغاوت الفضيلة وعلى القول بانها سنة هي كد من سنة  
وهي سنة عين الا في الترابيح فانها فيها سنة كفاية ووتر رمضان فانها فيها سنة تجزئ











الواحدة والمقدمة قوله على ما رواه النضر بن النضر عن النضر بن النضر عن النضر بن النضر  
 فيها قال واجمعوا على عدم اشتراطها في حقها في الجائزة افاده لا بد في الكلام  
 اسناد بان الامام ذكروا امام الاثنى فلا يلزم فيه ما ذكره قوله حتى لو تقدم اصحابه  
 اي المتأخر مع تأخير عقبه عن عقب الامام لطلب قدمه اي المتأخر لا يضر واعلم  
 ان ما افاده المصنف من اشتراط التقدم خلاف المذهب لانه لو جازاه صح الاقتداء  
 والعبارة في النوى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف الامام ورجلاه قدم رجلاه  
 صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاوية وفي اليد ريقف الواحد مما ذكروا  
 وباليمن امامه على المذهب واما الواحد من فتاخره بحالة ولا جبره بالرأس  
 بالقدم ولو صغير في الاصح ما لم يتقدم انما قدم المؤتم لا تقدمه قوله وان لا يكون الا  
 امام او في حاله من المؤمنين ليس منه ما لو اقتدى من يري وجوب الترتيب يرى سنيته  
 فان ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد ولذا من يصلي سنة عين  
 يصلي سنة اخرى كسنة المشاغل من يصلي التراويح او سنة الظهر البعدية خلف  
 مصلي البقية فانه يجوز في نفسه وفي الظاهرية صلى ركعتين من العصر فغربت  
 الشمس فاقضى به انسان في الاخيرين يجوز وان كان هذا اقضاء للمقدم  
 اذن الصلاة واحدة كما في التلويح من الزيلعي ونقله القهستاني ايضا قوله المشاغل  
 ركة اي ان المتأخر متساو في الامام فلا بد من الاتحاد لتكون صلاة الامام  
 مستغنية لصلاة المتأخر اي من الشرح ملخصا قوله فله يصح اقتداء نادر فيرفع  
 على ما قبله فلا اتحاد في تدرجها قوله اين ذكره في نذر الامام اما المنزلة بان  
 قال نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرهما فلا يصح للاتحاد افاده السيد  
 قوله ادرم ولا يراه في حق غيره فانما اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو  
 اقرب في حق الناذر في حق غيره فانما اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقرب  
 اقرب في حق الناذر في حق غيره فانما اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقرب  
 الغرض من كذا ظاهر قوله ولا انا دار بالالف الخالف ان يقول مثله والله لا طين  
 كذا مثله وعكسه يصح كالمخالف بالخالف كذا في الشرح قوله لان المذورة اقوى  
 لوجوبها تصدق على لوف فيها فهي تغل جائر الا والركعة قوى احدى جميع

بالخلف

بالخلف توجبها الحق البر ولا يشك في عدم صحة اقتداء الغرض بالمنفصل باستحلاف  
 الامام من جاء بعد الركوع واقضى به في السجدين فان السجدين تغل في حق الخليفة  
 فرض في حق من ادرك الركوع مع الامام لان المتصنع اقتداء الغرض بالمنفصل في جميع الاء  
 فعلا لا في بعضها افاد ما يبدو فيه نظر لما ياتي في مسألة اقتداء السافر بعد  
 الوقت بالمقيم فان الفد فيه اما جاز من اعتبار المنفصل ببعض الصلاة وهو المقدمة  
 او القراءة قوله بعد الوقت اي وكان الاقتداء بعد الوقت اما اذا وقع الاقتداء في الوقت  
 ثم خرج وهما في الصلاة فان الاقتداء صحيح ويعترض الانعام ولو كان الامام بالمقيم  
 كوفي الوقت واقضى السافر بعد خروجه لا يصح قوله ما قدمه من انه يشترط  
 ان لا يكون ادنى حالا من المؤمن قوله في رابعة اما الثانية والثالثة فلا يغفران  
 سفر ولا حضرا قوله في حق المقدمة انما اقتدى به في الشفع الاول اذ هي فرض على المقيم  
 لان فرضه ركعتان لا على الامام والراي يقول المؤلف بمنفصل غير الغرض فيم الواجب  
 لان المقدمة الاولى واجبة عليه قوله واقرأ اي ان اقتدى به في الشفع الثاني  
 فان القراءة فيه تغل على الامام اذ قرأت الشفع الاول فرض في حق المتأخر وله لم  
 يعود الامام في الاول ففي صحة الاقتداء رويان وسيأتي تحقيقه في صلاة  
 المسافر ان شاء الله تعالى قوله لشبهة قوله اي حال تحريره وانما الزمان القراء  
 لشبهة التفراد نعم اذا قل السبوق فان ملاحظا لمدحها الاخر يعلم عدم ما عليه من فعله  
 فلا بأس به ويشترط ان لا يكون الامام لاحقا لانه خلف الامام حكمه حتى لا يقرأ  
 قوله وان لا يفصل بين الامام وثامم اي الذكر ومثله الفصل بين المؤمني في الحلبي  
 قوله فبدت صلاة نذرته خلفه اي واحد عن عينه واخر عن يارهن  
 قوله وقيل الثلاث صفحا اذا كان الصف تاما واطلق الكلام فتعمل ما اذا كان بين  
 الف والمتمدى حائل او لا كما ياتي في مسألة الحاديات ان شاء الله تعالى اثنين خلفهما  
 صفحا اي ولا يتجاوز الفاد الى ما بعد فلا ياتي في صلاة الجاهل عن غيرها  
 ويسارهما قوله فبدت صلاة من جازته الخ ولا يغدر يقوم ذلك لان الذي  
 فبدت صلاته من كل جهة يكون حائلا بينهما وبين الرجاء قوله في الصحيح اي هذا  
 القول في الفرق بين النهر الكبير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير ما يصح شركا واه



وقيل ما يشبه القوي ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالطريق كما في الدرر قوله **تقرئ**  
**الجملة** والزماد ان تكون صالحة لذلك لا موروها بالفعل والجملة بالتحريك التي يحركها  
 النور والزماد بالطريق هو الاقصد ذكره السيد **قوله** وليس فيه صفوف متصلة اعلم  
 انه اذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فان قام واحد في عرض الطريق واقتدى  
 بالامام جاز وكبره اما الجواز فلا نه لم يق بينه وبين الامام طريق تحريفه الجمل واما  
 الكراهة فالصلوة في غير الناس فان قام رجل خلف هذا للفتدى وراء الطريق وا  
 قندا بالامام لا يصح لان صلاة من قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف فضا  
 في حق من خلفه كالمقدم ولا يعد هذا اتصالا ولو كان على الطريق ثلث جازت صلاة  
 من خلفهم وان كان ثلثة صف في بعض الروايات وهذا اتصال الصفوف لا يكون الطريق  
 حائلا ولو كان على الطريق اثنان قيل قياس قول ابى يوسف يجوز صلاة من خلفها  
 لانه جعل المثنى كالجمع وعلى قياس قول محمد لا يجوز **قوله** **في صفين** والفرجة  
 بين الصفتين مقدار ذراع او ذراعين كذا في النخبة والظاهر ان هذا يعتبر من محل الجهر  
 وحمل قيام الاخرين من كل صف لانه لا يقع في الجهر يد من محل قيام الصف الى  
 محل قيام الاخر **قوله** **على الدابة** وقيل ما يبع صفا واحدا والعضا الواسع في المسجد  
 لا يمنع وان وسع صفوف لانه حكم بقعة واحدة كذا في الاشتباه من الفن الثاني  
 فلو اتدرك ما الامام في اقصى المسجد والامام في الجراب جاز كما في الهندية قال البراء  
 المسير وان يهرق يجمع الفاصل فيه الا في الجامع القديم يجوز ان يركع ما كان على ارض  
 الا في اسطوانة وجامع العويس الشريف الحنفى ما يمتثل على المساجد الثلاثة الا في  
 الصحراء والبيضا في الحلبي والشرح والظاهر ان ذلك الاشتباه حال الامام على  
 المأموم ولا خلاف المكان ومضى العيد كما في السجود وجعل في النوازل والصلابة  
 والحائنة صلى الجبارة مثل المسجد ايضا وقضاء السجدة له حكم المسجد يجوز الاقصد  
 فيه وان لم تكن الصفوف متصلة **قوله** **ما** اي من الامام والفتدى ومثل الرواية  
 وفي حاشية الدرر للمؤلف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقواه في الدرر بالنقل  
 عن المفتيات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكاتب  
 ان فلو اتدرك من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من تحريم

طريق

طريق ولم يشبه حال الامام واحاد السيد جواز الاقصد في بيت امام فيه ولو لم  
 وجود فاصل بين صفين فان البيت في هذا كالسجد **قوله** **او** وكبارية غير دابة اما  
 مع واستحسن محمد جواز الصلاة اذا قربت دابته من دابة الامام **قوله** **غير مقترنة**  
 بها لان تحلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعليق ان الفاصل اذا  
 كان قليلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد اطلقوا للتحريم **قوله** **وان**  
**اقترنتا** صح وانظر هل الزاد بالاقتران ربطها بخوجلا او المساحة بينهما مادة في  
 الصلاة ولو من غير ربط والظاهر الثاني **قوله** **وان لا يعلم المقتدى من حال امامه مفدا**  
**الح** هذا على ما هو للفتدى ان العبرة لرأى الفتدى وعلى القول الاخر وهو ان العبرة  
 لرأى الامام فالاقصد صحيح وان عاين مفدا بحسب رغبة اي المقتدى  
 ذكره السيد **قوله** **كخروج دم سائل** وكسح دون ربع الرأس والوضوء ما  
 مستعمل او تحلل قدر مانع من نجاسة **قوله** **فالتحريم** جواز الاقصد لانه يحتمل  
 انه نوضا وحسن الظن به اولى **قوله** **مع الكراهة** ظاهر اصطلاحه الكراهة هنا وفيما  
 بعد انها كراهة تحريم **قوله** **فلا يصح الاقصد** هذا المحمول على ما اذا علم انه لا يختلط في  
 الاركان والشروط واما اذا علم انه يختلط فيها ولا يختلط في الواجبات كما اذا كان يتر  
 ك الصورة او يترك في الشهادتين او لا شيئا فان الاقصد صحيح مع كراهة التحريم و  
 هل الافضل الاقصد او الافراد الظاهر الثاني واما اذا كان يراعى في الاركان والشروط  
 والواجبات ولا يراعى في السنن بان كان ينقص السجعات في الركوع والسجود  
 او يترك السجدة فالاقصد صحيح مع كراهة التزويه والاقصد افضل لانه  
 قبل بوجوبه او اقتراضه على الكفاية فلا يتركه لذلك ويعلم الحكم فيما اذا كان  
 يراعى في الجميع الا في السجعات بالاولى فان الاقصد به صحيح وهو افضل وعلى كل  
 حال الاقصد بالموافق عند الفقهاء افضل وراجع تحفة الاخبار **قوله** **اولا** بان علم انه  
 يختلط بالعبادة ولكن في هذه الصلاة الخصوصية جهل حاله في الاحتياط **قوله**  
**ويكره كما** المختبر قد علمت تفصيله انما **قوله** **على** **الامام** دون المأموم **قوله** **لو**  
**نجاسة قدر الدرر** فانه مفدا عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو  
 صلى على طه انه محدث او عليه نجاسة مازمة ثم تبين خلاف ذلك لا تحريمه























من يروي عنه إماماً وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم يروي الإمامة فلا يبيح  
صلى الله عليه وسلم شرع في صلاته منفرداً ثم أتبع به ابن عباس وإن صلاة النبي  
صحيحة وإن لم يوافق من الإمام كالبالغ وأنه يلحق للإمام إرشاد المأموم إلى السنة  
كأن في شروح الحديث قوله **ويقف الأكثر من واحد صادق بالاثنتين** وكيفيته أن  
يقف واحد بجذائه والآخر عن يمينه ولو جاء واحد وقف عن يارائه والذي هو  
جداً الإمام فيصير الإمام متوسطاً ويقف الرابع عن يمين الواقف الذي هو عن يمين  
من جدا الإمام والخامس عن يارائه الثالث وهكذا إذا استوفى الجانبان يقوم  
الجائي عن جهة اليمين وأن ترجع اليمين يقوم عن يارائه فتمت في وفي المنا  
بية لو قام الإمام وسط القوم وأقاموا هم عن يمينه أو عن يارائه أو  
أه وفي الصحيح عن الدراية ولو قام واحد يجنب الإمام وخلفه صف ثلثه إجماعاً  
وروي عن الإمام أنه قال أنه للإمام أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية  
أو ناحية للسجد أو إلى سارية لأنه خلفه في عمل الأمة والصف الأول أفضل إلا  
إذا خاف أو إذا **قوله** **والنبي** هو خيرة بني إلى خيرة مولى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقبل النبي أخوانه وأسمه عمر بن أبي طلحة **قوله** **وما ورد**  
**من القيام بينهما** أي عن ابن مسعود فإنه صلى بعلقة والأسود ووقف بينهما  
وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** **فهو دليل الإمامة** استشكل  
هذا الجمع بأن الإمامة تقتضي استواء الطرفين وهو يناقض افضلية أحدهما ولذلك روي  
الحاكم أن حديثه منسوخ ولذلك قال الحارثي حديث ابن مسعود منسوخ لأنه إذا  
تقدم هذا الصلاة بمكة أو فيها الطيف أي تطيب اليدين وجعلها بين يديه عند  
القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها ولما قدم صلى الله عليه وسلم  
المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناس على عبد الله ابن مسعود ولرب يعيد  
وفي السيد وإن كثرت القوم كره قيام الإمام وسقطت كبرياء الزك الواجب وتما  
فيه ولا تنس ما مر من القيامية **قوله** **ويقف** **لرب** ولو عيّد أجوى **قوله** **لرب** **لرب**  
هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ما قبل النون ويجوز أن تأت اليا مع تشديد  
النون على التوكيد قاله النووي في شرح مسلم من وإلى إلى ولما هو القرب

2

وامر العاتب ليلاد اليها تسقط الامور وامر الخاضع مثاق بنايه والاحلام جمع حلم  
بضم الحاء واللام وهو ما يراه النائم اريد به الملقب بنجار الان الحلم بسبب البلوغ والتميز  
جمع هنية بضم الهاء فهو العقل الناهي عن الصبايح **قوله** **فيا امرئهم تمام** **بدرست** **تد**  
تفريع على الحديث الدال على طلب الولادة واسم الاشارة راجع اليها وبامرهم ايضا بان  
يتواصوا بدخلال ويسوا واما بهم وصدورهم كما في الدرر في الشفا في الفخ ومن  
سنن الصف التراس فيه والمقاربة بين الصف والصف والاستواء فيه **قوله** **واسنوا**  
اي في الصف **قوله** **سنو** مجاز الياء جواب الامر وهذا سر علمه الشارع صلى الله عليه  
وسلم كما علم ان اخلاف الصف يقتضي اختلا في القلوب **قوله** **فيمو** **سنو** اي عدلو  
ها **قوله** **روايني** **كتاب** ورد كان احدنا يلزم منكبه عنك صاحبه وقدمه  
بقدمه **قوله** **وسد** **والخل** اي العرج روى البرار باسناد حسن عليه صلى الله عليه وسلم  
من سد فرجة في الصف غفر له **قوله** **ولينوا** بايديكم اخوانكم هكذا في الشرح وهو يقتضي  
قراءة لينوا بالشدة يد امر للداخل في الصف ان يضع يده ليدل صاحبه له والذي في  
رواية الامام احمد والى او عن ابن عمر ولسوا بايدي اخوانكم وعليه ثبوتها بحفظ  
المراد في الصف ان يلين لاصيه اذا وضع يده على منكبه ليدخل في الصف والبالسية  
اي بسبب وضع ايدي اخوانكم **قوله** **شرب** **درو** اي ان الشيطان  
يدخل الفرجة للوسوسة **قوله** **وعاد** **لله** خير او دعاء له بوصوله بالخير **قوله** **ومر** **نفس**  
**نفسا** **قسطه** **لله** المراد من قطع الصف كما في المساوي ليكون فيه فيخرج لغير حاجة او  
يا في الصف ويترك بينه وبين من في الصف فرجة فلا ولا يبعد ان يراى بقطع الصف  
ما يميل اليه صلى في الثاني مثله مع وجود فرجة في الصف الاول **قوله** **وهو** **روا**  
اي بقوله صلى الله عليه وسلم ولسوا بايديكم اخوانكم **قوله** **اي** **بدره** **بدره** **بدره**  
اي من ادرك الغضلة بسد الفرجات وهذا الكلام الخال وافر في البحر قال المحقق  
الكلام والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة انه **قوله** **ولو كان** **الصف** **منفصلا** **الى** **الاجم**  
انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب اليه رجل او دخل في الصف والقيام حو  
اولي في رما ثمانية الجمل فله اذ اجره نفد صلاته وقيل ان روى من لا يأتى  
يجز به لصداقه او دين راحه او علاجه به قاله الواجد واحد والصف ملائكة















وان كان بينهما صفوف لان جلوس الامام مستحب له وان كان بعيدا عنه جفلة  
جلوسه بن يديه قال ابن ابي حبان والذي يظهر انه اذا كان بين الامام والمصلح جفلة  
رجل حال في ظهره الى وجه المصلح انه لا يكره للامام استقبال القوم لانه في هذه  
الحالة لا يكره للورود قدام المصلح ليجلوسه ذلك الرجل بينه وبين المصلح فكذلك اذا  
يكون حائلا لا يستقبل من ورائه قال وله محمد رحمه الله تعالى انما يذكر هذا  
المفيد للعلم به **قوله في الامام عليه السلام** اصل هذا الكلام الهامى وقامه فيه وكونه في الجنة  
لا ينافي كونه في غيرهما بل يشبهه بطريق الدلالة **قوله في كل صلاة الى صبح**  
**للصلاة** يقتضي ان المراد كل صلاة من الغزوات **قوله وان كان في زمن الرخا** اي من  
صف القتال المطلوب شرعا تقتل الكفار واطلق رخصا على راحة والمراد به ما تقدم  
وفي الحديث ما يقيد ان هذا الاستغفار يكون الجبار لان الغزاة من الجبار كما في  
الحديث وهي طريقة لبعض العلماء **قوله لم يمنع من دخول الجنة الاكوت** معناه  
انه اذا مات دخل الجنة والمراد ان دوحه تستقر فيها والمراد بالدخول السمع يعني انه بمجرد  
موته وصلى الجنة بنعيم الجنة فان العوامار ومنة من رياض الجنة واما حفرة من حفرة  
الدار **قوله امنه الله على داره الى** اي حفظ الله تعالى ما ذكره وورد ان من قراها من  
خواتم سورة البقرة في مكان ثوب لئلا لم يقربه شيطان ابدا **قوله ويقرأون القرآن**  
**ذات** تقدم ان فيه تعليلا والمراد الصمدية والعودان روى الطبراني في بعض طرق  
حديث اية الكرسي زيادة قل هو الله احد وصنيعه يبدان هذه التسمية المذكورة  
لم يرد بها حديث واحد وانما جئت من احاديث متعددة **قوله من سبح الله في دبر كل**  
**اصاة الى** يشتمل الغرض والغرض لكون جملة اكثر العلماء على الغرض فانه ورد في حديث  
كعب بن عجرة عندهم لم يصيب بالمتوبة فكأنهم حملوا المطلق على المفيد وهذا  
الترتيب وقع في اكثر الاحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التمجيد  
خاصة وفي رواية تقديم التمجيد على التسبيح فدل ذلك على انه لا ترتيب فيها  
ويمكن ان ينال الاول المدارة بالتسبيح لانه من باب التمجيد ثم التمجيد لانه من باب  
التكلم ثم التكبير لانه تعظيم وورد احدى عشرة من كل وورد عشرة وورد  
سائر وورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات

في

في تعيين هذه الاعداد وكل ذلك لا يكون الا على حكمة وان خفيت علينا فيجب علينا  
ان نمسك ذلك قال الحافظ الرزني العرافي وكذا ليس من وما زاد فهو واجب الى الله تعالى  
وجمع الصفوف بانه يحتمل صدور ذلك في اوقات متعددة وان يكون ذلك على سبيل  
التخيير ويغترف بافتراق الاحوال كما ذكره البدر العيني في شرح البحار والملا على شرح  
الشككة وفي الايمان بالملوك والذوات ايمان بما هو دون ذلك قال البدر العيني  
فقط ما قبل ان هذه الاعداد والورد عقب الصلاة من الاذكار اذا كان لها عدد وشخص  
مع ثواب مخصوص فوالله اني ما على عدد لها عدد الا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الايمان  
بالعدد والمقصود لعل لذلك الاعداد حكمة وخاصة نفوت بما ورت تلك الاعداد  
وتعديها وليس هذا الا تمها في الصواب ما قلنا لان هذه الاعداد ليست من الحدود  
التي هي من تعديها وبما ورت اعدادها على ما يتألف فيه للتأليف وبرغب فيه  
الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل للوجود  
به ان يقول الله كذا المخصوص عليه بالعدد متباينان لا وفي مجلس واحد لا قلت كل  
ذلك ليس بشرط لكن الا فضل ان ياتي به متتابعين الوقت الذي جنى فيه ما هو لخصه  
وصحى الله صلى الله عليه وسلم كان بعد التسبيح بحينه وورائه قال واخذوه بالانامل  
فانهم مسئولة مستنطقات وجاد بسند ضعيف عن علي مرفوعا نعم للذكر البجة قال  
ابن حجر الروايات بالتسبيح بالنوا والمضى كثيرة على الصحابة وبعض امهات المؤمنين  
الراضا صلى الله عليه وسلم واقرها عليه وعقد التسبيح بالانامل افضل من البجة وقيل  
ان من من الغلط فهو ان لا ياتي في كذا في شرح الشككة **قوله وفي قدس الى**  
**قدمه** قريبا بلفظ وقوله صلى الله عليه وسلم الغزاة المهاجرين تسبون وتكبرون  
وتجدون دبر كل صلاة الى لا يقتضي **قوله وهو حديث المهاجرين** بيان لما قدمه  
روى البخاري عن حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال جاء الغزاة الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالوا ذهب اهل الدنور من الاموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم  
يصلون كما يصلون ويصومون كما يصومون ولهم فضل اموال ينجون ويعتبرون  
ويجاهدون ويصدقون فقالوا لا احد نكحنا الا اخذتم به انه ركنتم من سبغكم  
ولم يدرككم احد بعدكم وكنتم خير من انتم يعني ظهر انهم الامم على من سبغكم



أو يحدون زكياتون خليف كالصلاة تروى في قوله ثم يدعون لا يقبل  
 يدعون بها لا تولى الله عليه وسلم إنما يقبل الحديث وهو وإن ورد في الإنفاق  
 والمحققون يستعملونه في أمور الآخرة أيضا حتى قالوا يجب على العالم أن يبيع  
 في العلم بغيره قوله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم ناراً ذكره الأبياري في شرح الجامع  
 الصالح **قوله ما لا داعية لها تارة الثانية** وينبغي أن يلح بالمرحمة بعد أخرى  
 وقتا بعد وقت وإن تكلمت ثلاثا ويكره أن يرفع يده إلى السماء فيه من تركه إلا  
 وتوهم الجبهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما في شرح الحصن الحصين  
 وإن يخص صلاة أو وقتا بدعاء لأنه يقبل القلب وإن يعتدى في الدعاء لتعلمه  
 وجل أنه لا يجب للمقديين وأختلف في تفسيره فقيل هو أن يدعو بمسح على شرا  
 أرغما وقيل هو طلب ما لا يليق به كتراتب الأنبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف  
 السجود وقيل الطباب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة إلا فالهضف بقوله  
 والله أعلم جيل الدعاء ولم يعمموا القول تعالى حكاه عن إبراهيم بن الحنفية والوالدي  
 في التوحيات يوم يقوم الحساب وقوله تعالى واستغفروا لذنوبكم وللمؤمنين وللمؤمنات  
 منات ولا يلزم من سؤال المغفرت أن يغفروا لهم فقد لا يستجاب له ويكون في الدعاء  
 الاستغفار راضيا لا افتقارا إلى الله تعالى وعلى تقدير الإجابة لا يلزم أن يغفروا  
 جميع الذنوب ثم ينبغي لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن الجواد وهذا يستعمل  
 وذكر العرائش من حرمة الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يجمع الذنوب **قوله والله الخ**  
**لا أحب الخ** في الحديث الذي رواه أبو بصير في صحيحه ومن الأدب في الدعاء أن  
 يدعو خشوعا وتذلل وخفض صوت أي بان يكون في الخافت والجهير كما  
 في الأذكار عند الإجابة ليكون أقرب إلى الإجابة **قوله هذا الصدور بطونها**  
**على الوجه الذي في الحصن الحصين** وشرحه أن يرفعها حذاء منكبيه باصطفا  
 كنهه نحو السماء لأنها قبله الدعاء اه قال بعض الأفاضل لا منافاة بينهما إلا  
 المراد أن لا يجعل بطونها نحو الأرض والمناوت في مقدار الرفع قليل كما يشر  
 إليه ما في أبو داود عن ابن عباس قال المسألة أن ترفع يديك خذ ومكبيك  
 أو دونها وأما ما روي أنه كان يرفع يده حتى يرى بياض إبطيه فمحمول على ما

الجواز

الجواز وعلى حالة الاستسقاء وهو ما من شدة البرد والمبالغة في الدعاء وفي الشهر  
 من فصل يمينه المستحبة أن يكون بين الحين فرجة وإن قلت وإن لا يضع أحدهما  
 يديه على الأرض فإن كان لا يقدر على رفع يده لعدرا أو برقا شربا لم يجز  
 أنه لكن في شرح الحصن الحصين والظاهر أن من الأرب ايضا الميدي وتوجيه  
 أما بغيرها هو العبادة وفي شرح المشكاة ورد أنه صلى الله عليه وسلم يوم عرفه  
 جمع بين نصفي الدعاء وأن ارد بالضم في كل مرة القرب التام لا ينافي وجود القرب  
 جهة العبادة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه اتصال اللغني جمع بينهما في الرفع ولم  
 يفر واحد منهما به **قوله وب العزة أي العظمة** وقيل هي جنة عظيمة دائرة بالعرش  
 قريب من ربها من راسها فإذا اجتمعت قامة القيامة **قوله من أحب أن يكتمل له المكمل**  
**الاول للزاد به** فخير الوجوه **قوله ثم يسبحون بها** وجوههم المحمودة في ذلك عودا للبر  
 كنه عليه وسرنا إلى التكبر في ذلك الحديث على أنه إذا لم يرفع يديه في الدعاء  
 لم يسبح بها وهو قيد حسن لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو بها كما هو في  
 الصلوات والطواف وغيرهما من الدعوات للآ تورة وبر الصلوات وعند النوم  
 والكلوا مثلا ذلك ولم يرفع يديه ولم يسبح بها وجهه أخاذه في شرح المشكاة  
 وشرح الحصن الحصين وغيرهما **قوله** اختلف هل السرار بالذ كرافضل فيقول نعم  
 لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذكر الحق وخير المرق ما يكتفي ولا السرار يجمع  
 في الآخرة من وأقرب إلى الإجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه  
 الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سب من صلواته قال بسموته الأعلى لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يأم من يقرأ  
 القرآن في المسجد أن يسبح قوله وكان ابن عمر يأم من يقرأ عليه وعلى أصحابه  
 وهم يقرءون اه ولأنه الترخا والجمع في الذكر ونفعه متعد لا يضاف لغيره  
 الغافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بأن ذلك يختلف بحسب الاستخفاف والاه  
 حوال في خاف الريا وتأذي به أحد كان السرار أفضل متى قدم ما ذكر  
 كان الجهر أفضل اه قال في المناوي لا يمنع من الجهر بالذكر في الساجد احتراز عن الد  
 خول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه



كذا في التوازيه وفي الشعر في ذكر الله تعالى في جماعة في الساجد وغيرها من غير  
 العباسي وعلما على استجاب ذكر الله تعالى جماعة في الساجد وغيرها من غير  
 ذكره الا ان يشوش جهرهم بالله كرم على نام او مصل او قارئ قرآن في هو مقررت كتب  
 العقبة وفي الحديث لا فضل للجهر بالقراءة اذ لم يكن عند قوم من قولين مله في الطهر  
 اه وفي الدرة المنيعة بكرة الموم ان يقرأ القرآن جملة لنفسها تركه الاجتماع والا  
 مضاف وقيل واناس به اه وفيها ايضا قراءة القرآن في الحمام ان لم يكن ثمة احده  
 مكتوف العمرة وكما يلو وضع طاهر يجوز جهره وخفية وان لم يكن كذلك  
 فان قرائن نفسه فلا بأس به ويكره الجهر اه وفي الدرة من الكراهة ايضا التزم  
 بالقرآن والاداء بالصوت الطيب طيب عالم يزد حرقا فيكره له ولطعمه وقول  
 القائل لمن زاد ذلك حين كنت اذ لكته في وان لك الكراهة  
 يخشى عليه الجهر اه وفيه ايضا التقى بالقرآن اذ لم يخرج بالحانة عن قدرها  
 صحيح في التسمية مستحب والتعني حرام اذا كان يذكر امرأة معينة حية او  
 خمر ينجيها او قصد جود ولو لم يجر واجاز بعضهم الضم في العرس كضرب الدف فيه  
 ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره المعنى وتبعه الباقي في قلت  
 في البحر والمذهب حرمه مطلقا فانقطع الاختلاف في ظاهر الهداية انه كبره ولو  
 لنفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا في حله وحاصله اه من سكب الانهر ملخصا  
 وذكر ان الجزري في الحصن الحصين ان كل ذلك مشروع اي ما مور به في الشرع وجا  
 كان او مستحبا او معتدا بشئ منه حتى يلفظ به ويسمع به نفسه انه والمعنى انه  
 اذا قرأ في قلبه حال القراءة او سمع بقلبه في الركوع والسجود لا يكون انما يسمع في العز  
 وسنة النبي والافضل اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكر الخفي الذي لا يسمعه  
 المنظمة سمعوا ضعفا الى واما الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والنجف  
 والبول الذي يفعل بعض من يدعى النصف فانه حرام بالاجماع ولا يهازي الغمار  
 كذا في سكب الانهر وفي حجم الانهر عن السهل الوجد مرات وبعضه يسلب الاحتيا  
 حله وجه لطلال انكار وفي التنازخانية ما يدل على جوازه المصنوع الذي حركته كحر  
 كان الرقص اه وللصافيه سنة في سائر الاوقات لا يخرج ابوه او وحي ابن ذر والقيت

يراجع هذا الحديث

البين

النبي صلى الله عليه وسلم الاوساخ في الحديث وفيه اعتقه مرة وفي القصة في  
 غيره هو الصاق الكف الكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع ليس عصاة  
 خاله فالروافض والسنة ان تكون بكلمة يد به وبغير حال من حول يوب وعند العا  
 بعد السلام وان باخذ اليدها فان فيه عرقا فتشعب منه لحيه وفي الهداية ويكره  
 ان يقبل الرجل في الرجل اربعة او شيئا منه او يعانقه في ازار واحد وقال ابو يوسف  
 لا بأس بذلك كله وفي غاية البيان عن الوقعات تعجيل يد العالم والسلطان  
 العادل جائز وورد في احاديث ذكرها البدر العيني ما يعيد البدر النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله  
 عليه وسلم عثمان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق رضي الله تعالى عنه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه جعفر  
 بن عبيد ثم قال البدر العيني فعلم من مجموع ما ذكرنا باحة تعجيل اليد والرجل والتشيع  
 والرأس والجهة والشفقين وبين الميئين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه البرة  
 والاكرام واما اذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين الهوى  
 والسيد وامته وفي رفع العوائيق عن الحجر الاخر لا بأس بتعجيل يد العالم والسلطان  
 العادل وفي غيرهما اذا اراد شيئا من طوع الدنيا فكرهه وان اراد تعظيم الله وكذا  
 منه فلا بأس به اه وكان عمر يأخذ المصحف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله  
 ويمسح على وجهه وتعجيل الخبز قال اصحاب الشافعي رضي الله عنه انه بدعية  
 مباحة وقالوا بكونه دونه لا يوسه وقواعدنا لا تباين وفي رسالة المصنف  
 للشرع لا في عن شيخ مشايخه الحائز في التوبة بالركوع واسترخا الرأس  
 مكروهة لكل احد مطلقا ومثله السلام باليد كما مضت عليه الحنفية اه فلا شر  
 بخلاف بعد وحمل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها وذكر حديثا يعيد انه  
 صلى الله عليه وسلم جمع بين اللفظ والاشارة وفي شرح الوصاية لابن الشحنة  
 وفي مشكل الاشارة للقيام لعينه ليس بمكروه لعينه اعا المكروه بحجة القيام في  
 الذي قيام له فان لم يجب وقاموا له لا يكره لهم يعنى جميعا قال وقال القائل لا بدع  
 وقيام قلبي القرآن للقيام تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم رضي الله ان



ان يقوم بين يدي العالم بغيره امان غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرح  
والقيام بغيره في زمانا يورث تركه من العقد والبعض والوعيد انما هو في  
حق من يجب القيام بين يديه كما يفعل المذبح وفي الشك من ان يكون كذا  
الله صلى الله عليه وسلم يجلس معاني المجد يحد ثنا فادام ثنائيا ما حق فراه  
قد دخل بعض موت ازواجه وعن واثمة دخل رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
تأبى في المسجد فخرج له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله  
ان في المكان سعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان للمسلمين الحمار واليهما في  
الشعب واما المعانعة وهي كما في القهستانى جعل كل منهما يده على عنق الآخر  
فقالوا بكونها واباحه ابو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال  
تعتبر عليه ويبيع اي ابو يوسف للرجل معانعة مثله وتقبله للمبرة بله شهوة كما  
لمصاحفة وتقبل يد العالم والسلطان العادل للبركة اه قالوا الخلاف في ان لم يكن  
عليها غير الزار واما اذا كان عليها قميص اوجبة او رداء مع الازاد فلا بأس  
به بالا جماع كما في رفع العوائق عن الشئ والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
الله العظيم **باب ما يفد الصلاة** يقال قد نضر وعقد وكرم ولم يسمع  
انفس قانوي ملخصا **قوله نفق فان** في كان مشروعا باصله دون وصفه  
كالبيع بشرط لا يقتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا باصله ولا  
وصفه جميع المينة والدم فهو باطل **قوله منه الكلمة** ويشترط فيها تصحيح الحروف  
وسماها حتى تكون مفيدة فان فقد احد حروفها فلا دلالة لا يعتبر كلاما  
اه حلى **قوله وان لم تكن مفيدة** كما ذكر الامام خواهر زاده انها تفيد بالتفصيل  
المسموع بله حروف وفي السراج والبيان ان الكلام ما يعارف في متفاهم الناس  
سواء حصل به حروف او لا حق او قال ما يساق به الحار مثلا فدية صلاته اه  
ومن ثمة استشكل الشرع في ما ذكره بعضهم من انه لو ساق حمارا لم يفد  
لانه صوت لا يسمعه وان كره بانه عمل كثير يظن من رأى فاعلم انه ليس في الصلاة  
وتجشده بغير المفيدة بيا فيه نظرها بمعنى ادعوه في نائمة عن جملة واما المادى  
فهو فضلة لانه مفعول في المعنى وقد تأتى للنبيه اللهم ان يعلا عده لها

غير

غير مفيدة نظر الى عدم تعيين المادى واعلم انه لا فرق في المفد اذا كان حرفين  
بين ان يكون من احرف الابداء او لا وفصل ابو يوسف وتفصيل المقام يعلم من الطول  
**قوله ولو نفق بها** هو الفرق بين السهو والسيان ان الصورة الحاصلة عند  
المسئ ان كان يمكنه للاه حظة اي وقت شاء انتهى ذهبوا وسوا اولاه اي لاه  
يمكنه للاه حظة الا بعد كسب جديد يسمى نياما فهو وجبه وبين الخطا ان  
السهو ما يتنبه له صاحبه والخطا ما يتنبه له بالنبيه او يتنبه بعد انما يحوى عن  
الاكل قال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تغد بالكلام ناسيا الا اذا طال واجت  
يحدث ذى البدن ولما قول صلى الله عليه وسلم وليين على صلاته ما لم يتكلم حيث غاب جواز  
الناس بالتكلم فيقتضى انتها وجواز بالتكلم ومحوم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه  
الصلاة لا تصلح الخ دل على ان عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الصلابة من  
حقها فكما لا تجوز مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو  
كان النسيان عند الاستوى قليلا وكثيره وحديث ذى اليد كان في ابداء الا  
سلام قبل تحريم الكلام فان قيل السلام كما الكلام في ان كلا منهما قاطع للصلاة  
فلم فصلتم في السلام بعد الحمد والسيان فالجواب ان السلام له شبهة بالار  
كما رادهم من اسماء الله تعالى وذكر في الشهد فهو من جنس الصلاة وانما يلحق  
بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا اتى به ناسيا اعتبرناه بالادكار وان كان  
عند الاعتبار بالكلام عملا بالنسيان اه **قوله في الخ** رواه في الخبر الاسلام  
وغیره انها تفيد كما في المصنفات والخ **قوله لا يصلح فيه شيء** كذا في رواية الامام  
احمد ومسلم والنسائي وفي رواية ابى داود والبطونى لا يصلح مكانا لا يصلح قال  
في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في الصلاة فيما شرته تفيد صاه **قوله والجهل**  
**القليل** عفو هذا جواب عن سؤال حاصلا انكم جعلتم الكلام قليلا وكثيره مفد  
وفصلتم في العمل بين قليلا فلا يفد وكثيره يفد وحاصل الجواب انه انما عفى  
عن القليل من العمل لانه لا بد من الحى لا يخلو عن حركة جملها لا يمكن الاحتراز عن قليلها  
فمفق ما لم يكثر ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام كذلك فانه يمكن  
الاحتراز عن قليله لانه ليس من طبعه ان يتكلم فلم يعف وعن نحو الاكل ناسيا في الصور











يعلم العاصي ان يقول ذلك ولو اراد به الجواب العاصي لا تفد لانه دعاء لم  
 يتعارف جوابا وقيل تفد **قوله وقال ابو يوسف لا تفد لانه دعاء بالمغفرة والرحمة**  
 وجه قوله الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين  
 شئت العاصي ان صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس وهو غير ما  
 لم في الصلوة اه **قوله وبقد ها كل شيء من القرآن قصده الجواب** اعاقبه بالقر  
 ان يعلم الحكم في غيره بالاولى فلو ذكر الشهادتين عند ذكر التؤدة لهما اوسع  
 ذكر لله فقال جل جلاله اذكر النبي صلى الله عليه وسلم فصل عليه او قال عند حتم  
 الامام القراءة صدق الله العظيم او صدق رسول الله او سمع الشيطان فلعنه انا  
 داه رجل بانه يجهر بالتكبير ففقد فدية فان قيل روى ان صلى الله عليه وسلم قال  
 في جواب ابن مسعود حين استأذن عليه في الدخول وهو في الصلوة دخولا  
 بسلام امين ولم تفد الصلوة اجاب عنه السرخسي بانه يجوز على انه انتهى  
 بالقراءة الى هذا الوضع ولم يرد به الخطاب كما في شروح الهداية **قوله او تفد به ولم يرد**  
 امامه قال في البحر المتوضي خلف المتبهم اذ ارى الا فقهية المؤتم فعليه الوضوء عند  
 خله فالجهد وزفر بنا على ان الفريضة متى دبت لا تقطع الترخية عندها خلافا  
 للحد وزفر وما صله ان هذه المسئلة متفق فيها على بطلان الصلوة غير ان الامام وما  
 يوسف يطلونها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا واصلا ولذا حكم بعدم التقضي بال  
 الفقهية فيها لانه لم يكن في الصلوة اصلا ولا شك ان هذه الحكم ليس من الاحكام التي  
 عثر به فانهم **قوله قدر على استماله الضمير** قدر الامام في الصورين **قوله قبل**  
**قعوده قدر الشاهد** اعاقبه به ليكون الساد فيها متفقا عليه بخلاف ما اذا قعد قدر  
 الشاهد حيث لا قعد عندها وتفد عنده لهما ان هذه المعاني وان كانت صوة  
 مفردة كالحدث والكلام الا ان حدثا اعاجا بعد القيام اذ لم يقع عليه شيء  
 من الغرائض والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا  
 فقد قمت صلاتك حيث علمت القيام بالعمدة فمن شرط شيئا اخر فقد راد على النفس  
 وهي نسخ ولم يجز بالرائي واختلف في الوجه الامم فذهب ابو سعيد البردعي الى  
 انه اعاقا قال بالبطلان لان الخروج من الصلوة بضع المصلي فرض عنده لانها لا تبطل

الا

الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بضعه فلو انه فرض ما قد بتركه  
 وبعده على ذلك العامة كما في العناية وذهب ابو الحسن الرضائي الى ان البطلان عند  
 باعتبار ان هذه المعاني معبرة للفرض كنية الاقامة فاستوى في حدوثها واول الصلوة  
 واخرها ولا خلاف بينهم في ان الخروج بضعه ليس بفرض واعاقا استنبطه البردعي  
 من هذه السان وهو غلط منه لانه لو كان فرضا كما زعمه لاحتج عا هو فربه وهو  
 السلام قال في الحاشي والمحققون من اصحابنا على قول الرضائي وفي المراج معزيا  
 للملوك والصحيح ما قاله الرضائي وقال صاحب الناسب ما قاله ابو الحسن  
 احسن اه **قوله وكذا بطل يزوال كل غدر** اياح التيمم كرمي وخوف من عدو واذ اراد  
 قبل القعود قدر الشاهد **قوله وتقدم بياها** وهي التيمم يوم وليته والى قوله ثانيا  
 ولياها **قوله لوجودها قبل القعود قدر الشاهد** ولو كان بعد ما قعد قدر الشاهد  
 فعلى ما سبق من الخلاف في فادها ايضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا  
 لهما كما في الرطب وان لم يكن واجدا لا يبطل لان الرجل يلا حظ لهما من التيمم وقيل يبطل  
 لان الحدث السابق يبرئ الى العدم فيتم له كما اذا بقى لحة في خضوه ولم يجد  
 ماء وهذا القيل جزم في الهر قال السيد **قوله ولم يكن مقتديا بقارئ** اختلف فيها لو كان  
 الاى خلف قارئ اى وقد تعلما اية العامة على البطلان لكن صح في الظهيرة  
 عدمه قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ **قوله كانه كما ولا تمامه** هذا لا يناسب  
 بعه واعاقا يناسب لو كان منسوب الى امه فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ  
 فتدبر **قوله وسواء تعلمها بالملق** او تذكرها قد علمت ان هذا مفروض فيما اذا حصل  
 احد هذه الاشياء قبل القعود قدر الشاهد ما لو كان بعده فان التعليم بالملق لا ينسب  
 انما قال انه عمل قدر **قوله يلزم الصلوة فيه** بان كان مالماله او ايج له وهو طاهر او  
 نجس وعنده ما يظهر به اولا الا انه ربيعه طاهر **قوله وقدره للموى على الركوع**  
**والجهر** لقوة باقية باهذه البعد ان العذرة حصلت بعد ركوع وسجد بالاعاء  
 فاما اذا حصلت قبل فعلها اصلا فلا بناء لصنعت على قوى في ذائب فلا تفد  
 ويجزى **قوله وتذكر فائنة الذي ترتب** عليه او على امامه ولو تراو في الوقت سعة  
**قوله منة لفائنة** اعاقبه به لانه لو كان ناسبا بفظ الترتب به فيغير جند



ما ند فرفيه لا ما سبي فيه قوم صحت وارفع في ادها الصبرورة الفوات ستا  
 بضميمة للروكة اول قوله واستقره في من لا يجمع اما ما لو كان ذلك بعد العقود  
 قدر الشهد فاختار ابو جعفر وفي الاسلام انها تامة اجماعا وصححه صاحب  
 الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار ان الاستحلاف عمل كثير في نفسه واغلايو  
 ثر ضرورة ولا ضرورة فها عدم الاحتياج الى امام لا يطلع في قوله **وطولع الشمس** في  
 ليس المراد ان ينظر الى القرص بل ان يرى الشراع الذي لو لم يكن غمة جبل يمنع رؤية  
 القرص كمن في البنيين وهذا اذا دخل وقت من الثلاثة على معنى لقضاء قوله **والمرور** والما  
 يمر وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها قوله **على المدايل** وهو قبل الطلوع  
 لعدم حصول ذلك النقص فيه قوله **وزوالها اي الشمس في صلاة العبد** في لفوت  
 بشرطها وهو وقت الضوى كذا في الشرح والذي في الشرح العبد بالاراد فادقما  
 رايته من شيخ الصغير ان العبد بالاراد الاحمر واليا والون علامة الثانية بالاراد  
 الاسود **وودخول وقت العصر في الجمعة** قد علمت ان موضع المسألة في قبل  
 الشهد فاذا دخل اول الثلث الثاني على قولهما او انقضى الثلث على قول فتر  
 على قولهما في الاول وفي الثاني على قوله لا الاول واما اذا كان بعد العمود قدر  
 الشهد ففقيه الخلاف بين الشارح وجبت فيه بانه كيف يتحقق الخلاف بينهم  
 مع اختلافهم في دخول وقت العصر واجيب بانه يمكن ان يبطل الجوس بعد  
 ما قد قدر الشهد الى ان يصير الظل مثليه وتعام في شرح السيد واغلايو  
 بالجمعة لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في جميع الاثر عن السراجية قبل  
 تخصيص الجمعة اتفاق لان الحكم في الظاهر كذلك **قوله من يرد قيديه**  
 لانها لو سقطت لا غير برة لا تغد **قوله بانه قضى** متعلق بقوله المعذور وصورته  
 توضح صراحة مع السيلان وشرعت في الظاهر قبل العمود قدر الشهد  
 انقطع الدم ودام لا انقطاع الى غروب الشمس وكذا لو توضحات على الانقطاع  
 فوجد قبل الشروع في الصلاة او بعده واما لو توضحات وصلت على الانقطاع  
 فلا تفرمها الا عاده مطلقا بين زوال عذرهما لا اهل من السيد على قوله لا  
**ببقه** اي لا تغد ببقه اي الحدث لانه اي السبوق به بين بالشروط العلو

في البناء

في البناء قوله **او بضع غيره** اي الحدث بضع غيره واما كان مفسدا لانه لا يجوز  
 فيه البناء اذا شرط الحدث الجوز البناء ان يكون سماعا وقوله **والاخر** **والموت**  
 وان فلا **قوله نام فمكن** جواب عما يقال لا حاجة لاضافة البطالة الى الاختلام  
 لسبق بطلانها بالموت وحاصل الجواب ان هذا المحمول على ما اذا نام في صلته على وجه  
 لا يبطلها فاحتمل قوله **ومحاذاة المشتهة** اي محاذاة الرجل المشتهة واغلايو  
 بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلما والا فلا فادكما في سبب الاثر وقيد  
 بالمشتهة احترازا عن محاذاة الامور فانها لا تغد وشذ من افسدها ولا يمتد  
 له في الرواية كما مر جوابه ولا في الدراية لمقرهم بان العادة في المرة غير معول  
 بمرور في الشهوة بل يترك فزمن للعام نحائي الفتح واطلق فيها فعمت الحرة والامة  
 والاحنية والروجة والمجوز الشوهاة والاشتهاء هي من تصلح للجماع ولا اعتبار  
 بالسكنى صححه الشرح وغيره وعجالة الدرر مشتهة حال كانت تسع مطلقا  
 وتغان وسبع لوضحة او ما ضا كجوزا **قوله باقها وكعبها في الاصح** كذا في البني  
 قال في النهروان دليل عليه والتفسير الصحيح لها ما في المجتبى وهو ان تقوم المرأة بحجب  
 الرجل او قد امه من غير حاجي وفي الدرر القبر لها ما في المجتبى وهو ان تقوم المرأة بحجب  
 بالساق والكعب وفي الخاتمة لو وصلت المرأة على الصفة والرجل اسفل منها جنيها  
 او خلفها ان كان يحاذي فعضوا من الرجل عضوا منها فسد صلواته لوجود الخا  
 داة ببعض بدنهما وليس صامحا داة بالساق والكعب **قوله في اداء ركعتي**  
**محمد** اختاره في الفتح وجزم به اللبي كالمؤلف وفي الخاتمة ان قليل المحاذاة وكثيرها  
 مفسد ونسب الى ابى يوسف **قوله في صلاة** اطلق فيها فتشمل ما لو نوت الظهر خلف  
 من يصلي العصر فانه يصح تغلله على الذهب والمجار والمجور في كل نصب على الحال اي  
 حال كونهما في صلاة فيخرج محاذاة الجنونة فانها غير مفسدة لعدم انعقاد  
 صلاتها **قوله ادلا سجودها فهي** ليست بصلاة حقيقية واغلايو دعاه الميت  
 واغلايو يصح اداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة المطلقة في اشتغالها على  
 التحريم والتجديد سيد عن العناية واغلايو السجود لانه اعظم اركان الصلاة  
 والا فلا ركوع لها ولا قعود فيها **قوله مشرقة** احتراز به عن محاذاة الصلوة لصلى



وهو في الصلاة حيث ذكره ولا تغيب في الذكر في الصلاة والاشتراك انما  
يقتضي بانحاء الصلاة بين حقيقة كافتاء من غير اشتراك ولا تغيب في الذكر  
تستغنى عن ذكره في قوله **قوله** في الصلاة اي من حيث التسمية ومقتضاه ما ذكره المؤلف وبعضهم  
راوا في الاداء ومقتضاه ان يكون لها امام فيها يؤدى بانها تحببها كالمركب او تقيدها  
كالاجنحة وهما شرطان في التسمية اما الثانية فما تفاق واما الاولى فمقتضى الصحيح كما  
في فتح جامع عن شرح الشخص حتى لو سبقها المحدث فما ذمته وهما ذاهبان للوضوء  
او عنه المجهول قبل الاشتغال بعمل الصلاة فلا فائدة لعدم الاشتراك اذ هو حال الحال  
ذاته لان هذه الحالة ليست حالة اداء وتلك الوكالات موقوفين في ذاته بعد سلام  
الامام فيما يقضي به فلا فائدة لان السبوق منفرد فيما يقضي واذ وجد الا  
شركاء في التسمية في الصورتين وليس من شرط الاشتراك في التسمية ان تذكر  
اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقها بركعة او اكثر فذاته فيها اذ ركت في  
صلاته كما في الخبر في السراج فان قيل ذكر الاشتراك في الاداء يخفى عن ذكر الاشتراك  
في التسمية ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع اجيب بانهم افردوا كل منهما بالذكر  
تفصيلا لحل الخلاف عن محل الوفاق كذا في الايضاح **قوله** في مكان سجدة فلو اختلف  
المكان بان كانت المرة على مكان عال بحيث لا يجازي شئ منه شيئا منها لا تغيب  
**قوله** ولو لم يكن بينهما شيء من هذا منه جرى على الصحيح انه لا يشترط في الجاذات ان تكون  
بالسجدة والقدم وهو مخالف لما اختاره اولاه فاما **قوله** قد روي في غلط اصعب  
وانما قدره في ادنى احوال العمود وهو قريب من هذه القدر فقدر به وانظر هل يكفي  
وضعها في الفراغ الذي يكون بين التيمم ومحل السجدة اي موضع منه اوله يدين  
كونها بين قدميه وقدميه وعليه انما يكون اذا كانت الاقدام فاما لو تقدم عليها  
هل يقدر كونها بجذائ قدميه او قدميه وهذه حادثة الفتوى فليجمع ولعلمهم اخذوا  
هذه التعديرات من السجدة فان هذه القدر راعى الشارع جازي في المصلي والمارح في  
الائم **قوله** وفيه عطف على جازي وهذه التعديرات يلحق وتبعه من بعده **قوله** وفيه  
**قوله** انما لا يشرع في بناء خبرها لروى عن ابن مسعود في قوله او كان في جازي  
الله وهو وان كان خبر احاد الا انه يغيب الا فرائض لانه وقع بينا في الكتاب وهو قول

تعالى

والرجال عليهم درجة قال في الفتح وقد يستدل بحديث امامته صلى الله عليه وسلم  
لا تسبوا النبي حيث قامت الجوز من وراء السب واليتم فقد قامت منفردة خلف الصن  
وهو مفيد عند الامام احمد ومكره عند باقي الروايات من الجاذات مفيدة ما اخرها الار  
تكتاب المكره انه فلو لم يشر لها لما نأخر بعد ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام  
فقد صلواته دون صلاتها الا اذا كان الجاذي الامام واطلق في الاشارة فمقتضى ما اذا  
كانت من المؤخر وهو المبدأ درسته **قوله** لا يكتفى بهذا في حق الامام لان التقدم في الامام  
عليها مطلوب **قوله** تاسع شروط الجاذات **قوله** واولها التسمية بانها ان يكون بالش  
والكعب على ما ذكره ثالثة ان تكون في اداء ركن او قدره رابعها ان تكون في صلاة  
مطلقة خامسها ان تكون في صلاة مشتركة تحريم سادسها اتحاد المكان خامسها  
عدم الحائل ثامنها عدم الاشارة اليها بالماخر **قوله** ان يكون الامام في ركنها ما هذا  
العقد مستغنى عنه لعله من قيد الاشتراك اذ الاشتراك الابنية الامام ما منها لانه اذا  
لم ينوئ امامتها لا يصح اقتداء بها جرح ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول  
الجمهور كما في الكافي والبيان وانما لا يصح اقتداء بهن بدون نيته امامته اذ اوجب  
الجاذات اما اذا لم يتجاوز احد في رواية صح اقتداء بها بالنية الامام لها لانه لا ف  
في الحال واحتمال في الما لان غشي خطوة او خطوتين فتجاذى الرجل امره وهو  
والظاهر ان الفعل كراهته فان فعلت وحادثت بنقل اقتداء بها لغوات شرطه وهو  
نية الامام ولم ينقل صلاة من حادثة لعدم صحة اقتداء بها وفي رواية لا يصح اقتداء بها  
لانه لا احتمال البقاء من جهة توقف ذلك على اختيارها بل باعتبار الاحوال  
كذا في الكافي والبيان وغاية البيان والحاصل ان محادثتها لا توجب فاد صلاة  
احد بدون نيته الامام امامتها في جميع الصلوات **قوله** من سبوة الحديث سواء كان رجل  
او امرأة **قوله** ولو اضطر اليه وفي الثانية اذا اضطر الى الكشف يني والا لا يجرم في  
التفريق وشرح **قوله** لا يبيح شله التهليل والاستغفار فانها لا تغيبها لانه ليس  
من اجرائها كما في البحر فالمراد بالسبوح الذكور غير القرآن **قوله** لا يشرع في قوله  
لوضوء مرتبط بقوله ذاهبا وقوله واتمام الصلاة مرتبط بقوله او كان في قوله ذاهبا  
وعادة الذوات مرتب كذا في الفادة في الشرح وفيه انه في الذهاب اجتمع الحدث







وقيل بعد ذلك المفرد واما في غيره فالصلاة افضل صيانة لفضيلة الجماعة وقده في  
 السراج بالادراك لا يجد جماعة اخرى وهو الصحيح قال في التمرين وجوبه اذا  
 ضاق الوقت اه قوله **خروجي الخلاف** اي خلاف الامام الشافعي رضي الله عنه في  
 لا يقول بالبا **قوله** **وتعذر بالاجماع** اي بالجمع عليه وهو صحة الصلاة بعد الاستسقاء  
 واما اذا لم يكن عاملا بقوله البعض والعمل بالجمع عليه اولى وهذا يرجع الى قوله  
 خروجي الخلاف **قوله** **على غير امامه** سواء كان الغرض في الصلاة ام لا هذه اذا قصد  
 مقوله لا يقع جوابا في غير ضرورة فكان من كلام الناس وان اراد القرآن دون  
 التعليم لا تغد كما في مسكن وغيره وفتح المرفق كالبالغ وتعد باخذ الامام من  
 ليس معه ولم يسمع المقتدى من ليس معه في الصلاة ففتح على امامه يجب ان  
 ينظر صلاة الكليل لانه يفتي من خارج لذل في البحر **قوله** **وفتح على امامه** جائز لما روي  
 انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة التوحيث فترك كلمة فلما فرغ قال لا ابي  
 فيكم اني قال لي فلا تلاه ففتح على قال ضحك انها شئت فقال صلى الله عليه وسلم  
 لو شئت لا علمكم وقال على اذا استطعت الامام فاطعه اي اذا استغنى عن الامام  
 فافتح عليه والصحيح انه يفتي دون الدلالة لان الفتح مخصص فيه وقرآن المقتدى  
 بحظورة ويكره المقتدى ان يعمل بالفتح لان الامام ربما يبدل ثم يكون للمعتق من  
 غير حاجة ويكره الامام ان يختم اليه بان يقف ساكنا بعد الجهر او يكره الالية بل  
 ينتقل الى اية اخرى او يركع ان قرأ القدر المستحب وقبل قدر الغرض والاول هو الظاهر  
**قوله** **لا دلائل** صلاتهم لانه لو لم يفتح ربما يجري على لانه ما يكون مفداً فيكون  
 فيه اصلاح صلاة الامام وباصلا جهات صلوة المقتدى **قوله** **وبعد هذا** **الشيء**  
**بنية الاستفاد** قيد بالتكثير لانه لو نوى بقوله فقط لا يكون فاصلاً ولا الى كافي للمخ  
 وغاية البيان **قوله** **صلوة اخرى** اخرج بالصلاة الصوم واخرج باخرى ما اذا كانت  
 على الاول والمواد انها اخرى ولو من وجه كما افاده الشرح **قوله** **في صلاة مستغنى**  
 عنه بقوله اخرى **قوله** **الحج** ما نراه كلمة للفاد **قوله** **كاستغنى** اشار به الى ما قلنا  
 من ان المراد باخرى الاخرى ولو من وجه لانه صلاة الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة  
 وكذا لو كبر يئوي امامة الشا او الواجب **قوله** **لكن استعمل بالتكثير** من فرضي كفرض

فانه

فانه بعد الاول ثم اذا كان صاحب ترتيب وفاته صلاة ولو نوى غير الجماعة  
 كان منفردة ولا صحت بنية الفريضة الفاتحة **قوله** **واستعمل** اي بقوله اخرى قوله من غير  
**تلفظ** **النية** اما لو تلفظ بها انتقض ما صلى ويجزى به قوله لا خلاف في حكمه **قوله** **وحيث**  
 لا يرى ان الاقضية بالسبوق لا يصح وبالمفرد يصح قوله في الشرح وهو داخل في الاحتمال  
 لان المراد به ان تقدم الاختلاف ولو من وجه **قوله** **واذا لم يفتد** ما مضى بفتح الباء وما مضى  
 فاعلم وهو مبط بقوله لا يفتداه **قوله** **اخرا** صلاته به الجار متعلق باخر يعني انه لما صار  
 اخرا بواسطة كونه مضموما الى ما مضى **قوله** **وفيه اشارة** الى من حيث ان لما قيد با  
 الصلاة **قوله** **في قضا فرض** اخا مثلي القضا دون الاداء لان الاداء وقته بغيره لا يسع غيره  
 فربما يقال انه تعالى يصح فيه غيره لكونه معيارا فرض المثالي في القضا ليعين ان حقه الانتفاء  
 لا يفترا صلا لعدم اعتبار الشارح اياها لا الوجه المذكور في الاداء **قوله** **فيما ذكره** اي  
 من جميع المسائل المقدمة افاده السيد **قوله** **قد ابي لوس** لا خير لمراد به ما يقع اخر الصلاة  
 وان لم يسبقه غيره **قوله** **بل يخرج الى سعيه** البردعي اي اخذه واستنبطه والبردعي  
 نسبة الى بردعي بفتح الباء والدال والعين المهملة وسكون الواو بالذات يربحان  
 كذا قال السيوطي في باب الباب **قوله** **لصحة الخروج** ما كرهه والبردعي العري وهو  
 حرمان **قوله** **قد ابي** اي انه واجب او فرض قد يقال ان الواجب لا بد ان يكون عباداً ولا يصح  
 ان يكون محرماً **قوله** **لعدم تجب** ما هو قربة اي الخروج منها **قوله** **اي الوجه** فيه اي في  
 فساد الصلاة **قوله** **وجود** لم يفتد يعني ان هذه المعاني مغيرة الغرض كنية الاقامة فاستوى  
 في حدونها اول الصلاة واخرها **قوله** **وفيه** **ش** اي في هذه التخليط ووجه ذكره هو  
 لما في رسالة ان الدخول في صلاة فرض اخر فرضي عليه وهو لا يتأتى الا بخروج من الاولى  
 ولا يتأتى الغرض الا به فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه حيث يأيد ما ذكره  
 ابو سعيد البردعي من ان الخروج بصنعه فرض عند الامام **قوله** **وبعد هذا** **بضاد**  
**الحجزة** في التكبير ذكر في التمهيد انه لو مدحجزة الاسم او الجوزف دة ولو في الحجزة لا  
 يصح شارحا وحقق عليه لانه كان قاصدا الاستغناء قال في المخرج هذا من حيث  
 الظاهر والحجزة لانكار وضعا ما من حيث انه يجوز ان تكون التقدير فلا يلزم  
 التقدير في العناية ثم قال ولو مد باء ابي لا فقد وقيل تف رشتي وقد لا يلزم



وظاهره ترجيح عدم الفساد ومداه خطا امامه اللام في ما لم يخرج من حده و  
 انما لا يخرج من حده في ذلك الوجهين اللام والهاء فان فعل كره ولا  
 يقدح في المختار افاده السيد ولو كرر الراء بان ارتعد طرف لانه فضا منه كذا  
 في الظاهر انه ان تروها مرتين افسد حاله في النطق بمرتين مفرد وانظر ما لو فتح بالياء  
 ومداه وظاهر عدم الفساد لا غفارا لخطا في الحركات في القراءة على المعنى به والمد  
 بانفاده لا يفسد وحرره قوله وقوله لا يحفظه اي مطلقا سواء كان قلبا او غيرا  
 وهو ظاهر الرواية عن الامام وبطل لا تعد ما لم يقرأ في رواية وهو لا يظهر في الحكي  
 وتبعه في سبب الامر وعندها صلاته تامة لانها عبادة انصاف الى اخرى وهو النظر  
 في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف افضل من القراءة غائبا لانه يكره  
 في الصلاة ما فيه من التشبه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظرا من التشبه باهل  
 الكتاب لا يكره في كل شيء فانما ناكل كما ياكلون ونشرب كما يشربون واغنا  
 الحرام التشبه بهم فيما كان مذموما وما يقصد به التشبه قلة قاضي خاف في شرح  
 الجامع الصغير فعلى هذا الوجه لم يقصد التشبه لم يكره عندها كما في البحر والابن حنيفة  
 في فادها وجهان احدهما ان حمل للصون والمظفر فيه وتعليق الاوراق عمل  
 وعلى هذا لو كان موضوعا بين يديه وهو لا يجاه ولا يعلب الاوراق او المصنوب  
 في الحراب لا تعد والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما لو تلقن من غيره وهو ما  
 للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المجهول وغيره فتعد بكل حال وهو الصحيح  
 كذا في الكافي ولو لم يكن قادرا على القراءة من المصحف لا يجوز له ذلك ويقضي  
 بغير قراءة لانه امي ولا فرق بين الامام والمفرد وتقييد الهداية بالامام انما  
 في قوله من مصحف اراد به ما كتب فيه شيء من القرآن كذا في المنهاج فلو قرأ من  
 الحراب وهو الصحيح وشارحه يقول وان لم يحمله قوله لا تتفاء العمل والتلفي اي  
 والقرآن مضافة الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف قوله من يبع اه او ربي وان كان  
 في ركن طويل والرواية ببعه بنسبه وهو قدر ثلاث تبيحات وهذا مذهب  
 المشايخ وهو المختار كما في الدرر قوله مع كشف العورة الى اصل ان الكشف الكثير في الركن  
 الكثير مضر والميل في الميل غير مضر كما الكثير في الميل والميل في الكثير والميل في الكثير

المعورة

المعورة ما يبع كشف ربيع العضو منها قوله ادفع نجاسة مانعة ولو سهوا وتالى الصو  
 المذكورة في الكشف هنا قوله او ستر عورته الخ كان هبت الرمح فكشفه فستر عو  
 رته من ساعته فلا يضره قوله والامام مع الامام الى ما لم يسلم معه فسدت صلاته  
 لانه سلم عدا بناء على انه اعلمها قوله لانه مدركه الخ روح العلم قوله لاحق الخ قوله  
 يقضى قبل فراخ الامام اي حتما ان امكنه اذ رآه قوله فيقض بعده ركعة اي بعد  
 السلام الامام والاولى التصريح به قوله وغام تغريبه بالاصل اي في الاصل قال  
 فيه وان ركن مع امامه وسجد قبله لزمه قضا ركعتين لانه يلحق سجدة في الثانية  
 بركوعه في الاولى لانه كان مقبلا ويلغو ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه  
 الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبرا وان ركوعه في الرابعة لكونه  
 قبل سجوده فيلحق به سجوده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة  
 فيقضها وان ركن قبل امامه وسجد معه يقضى اربعاً لقراءة لان السجود لا يعتد  
 اذ لم يتقدمه ركوع صحيح وركوعه في كل الركعات قبل الامام يبطل سجوده الخ  
 معه وامان ركن امامه وسجد ثم ركن وسجد بعده جازت صلاته فهذا في صور  
 ما خذوه من فتح التدبير والخلاصة والروايات الخ ما في المصنف قوله السبوق  
 اي المتابعة الثانية للسبوق والاولى كما قاله السيد ان يقول متابعة السبوق  
 الامام في سجود السهو قوله وقدر ركعة بسجدة اما ان لم يقيد بسجدة الامام وجب  
 متابعته وان تعض ما داه وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة واجبة لكونها في  
 حب وترك الواجب لو وجب فاداً وبسجد السهو بعد الفراغ من قضاة استحباب  
 ولو تابع السبوق امامه في سجود السهو فبقي انه لا سهو عليه فصلاة السبوق  
 جائزة عند المناخي وعليه الفتوى ولو سجد الامام للتلاوة فان لم يتأكلها انغرا  
 السبوق عاد حتما ولا يعتد بما ادى قبله ولو لم يعد فسد صلاة لا رتعا في العقود  
 في حق الامام فيرتفع في حقه وان تأكلها انغرا فبقي الركعة بسجدة فان عاد  
 فسدت صلاة روايته واحدة وان لم يعد ومضى ففيه روايات وظاهر الرواية  
 الغاء وهو صحيح الروايتين لان العود الى سجدة التلاوة يرفض المقعدة فيبقى ان  
 السبوق انغرد في موضع اقتداء فتقدمه لانه من الشرح مختصراً قوله



لجمعها ولذلك يسمى آخر قول على المختار لأنها انما هي الصلاة فيصلى بها حكمها وهو الاصح  
 وقيل انما ترفعها لأنها واجبة فلا ترفع العرفي واختاره شمس الأئمة افاده السيد قول عذ  
 الامام وقيل لا تغد صلاة المسبوق بغيره في الامام بعد ما قصد قدر الشاهد لعدم  
 في صلاة الامام بها وقيل بقوله بعد الجلو في الاجل ان الحدث المرد لو حصل قبل  
 القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيل واف صلاة المسبوق عند الامام عا اذا  
 لم يتركها فلو قام قبل سلامه تارك الواجب ففقد ركعة فيجوز لها ثم فعل الا  
 ما من ذلك لا تغد صلاة له لانه استحكم انفراد ذكره السيد والظاهر ان يصح قوله  
 الصا حيني في الاثنى عشرية بنسب على هذه الرواية فقام **قوله وبفدها السلام**  
 وان لم يقل عليكم بحر في الصلاة ذكره السيد **قوله المغرب وباجبة القيم** بدل من غير النفا  
 ثية **قوله او ظانها الجمعة** للناس ان يزيد وهي الظاهر مثله ليس اول ما قبله وما بعده  
**قوله لانه سلام محمد على حجة القطع** اي بخلاف ما اذا سلم على راس الركعتين من الرباعية  
 على طي انما الرباعية حيث لا تغد في صلاة وتبقى من المفردات الاربع بالقلب وكل ما  
 اوجب الوضوء والغسل وترك الركن بلا قضاء والشروط لا تغد في النهار **تميل**  
 ذلة الفاري من الملبأ وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاخلا فاق كما تفرغ انه  
 ليس لها قاعدة بنى عليها فالاصح فيها عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى تغير المعنى تغير  
 فاحشا وعدم الفاء وعدم مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن او لم يكن وشذ  
 ابي يوسف رحمه الله ان كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا تغد مطلقا تغير المعنى  
 تغير افاقا ولا وان لم يكن موجودا في القرآن تغد مطلقا ولا يصير الا غراب مطلقا  
 وحل الاختلاف في الخطا والنسب اما في العهد فتغد به مطلقا بالاتفاق اذا كان  
 ما يغد الصلاة اما اذا كان ثناء فلا يغد ولو تغد ذلك افاده ابن امير حاج وفي  
 بعد الفصل مسائل اول الخطا في الغراب ويدخل فيه تخفيف الشدد وعكسه  
 وقصر الحد ودفعه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى لا تغد به صلاة  
 بالاجماع كما في المصبرات واذا تغير المعنى بخلافه او اذا تبين ابراهيم برفع ابراهيم  
 ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس قول ابي يوسف لا تغد لانه لا يتغير  
 الا غراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كتحديد مقال ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد

ولي

وابي بكر سعيد البجلي والهند والى وان الفضل والحلوى على ان الخطا في الغراب لا  
 مطلقا وان كان مما اعتقده كقولنا انك الماس لا يغرون بين وجوه الغراب وفي  
 اختيار الصواب في الغراب ايقاع الناس في الخرج وهو مرفوع شرعا وعلى هذا حاشي  
 في الخلاصة فقال وفي النوازل لا تغد في الكل وبه يفتي وينبغي ان يكون هذا فيما اذا  
 كان خطا او غلطا وهو لا يعلم او تغد ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيرا كنصب الرحمن في قول  
 تعالى الرحمن على العرش استوى اما لو تغد مع ما يغير المعنى كثيرا او يكون اعتقاده كقولنا  
 فالسا حينئذ اقل الاحوال والمفتي به قول ابي يوسف واما تخفيف الشدد كما لو تورد  
 اياك تغد اورب العالين بالتخفيف فقال المتأخرون لا تغد مطلقا من غير استثناء على  
 المختار وان ترك المد والتشديد بغير الخطا في الغراب كما في قاضي خان وهو الاصح  
 كما في المصبرات ولذا انصرت في الذخيرة على انه الاصح كما في ابن امير حاج وحكم تشديد  
 الخفف حكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهر المدغم وعكسه فالكل نوع واحد  
 في الجلي للسئلة الثانية في الوقفي والابتداء في غير موضعها فان لم يتغير به المعنى  
 لا تغد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وان تغير به المعنى فعليه اختلاف في المتنوي  
 على عدم الفساد بطلاق وهو قول عامة علماء المتأخرين لانه في مراعاة الوقف والو  
 صل ايقاع الناس في الخرج لا سيما العوام والخرج مرفوع كما في الذخيرة والرجعية  
 والنصاب وفيه ايضا لو ترك الوقف في جميع القرآن لا تغد صلاة به عندنا وما  
 الحكم في قطع بعض الكلمة كما لو اراد ان يقول الحمد لله فقال لا فوقف على الامم  
 على الحاء او على اليم او اراد ان يقرأ والعباديات فقالوا فوقف على العبد لا تقطع  
 نفعه او نسيان الجاهل ثم نعم او استعمل الحاية اخرى فالذي عليه عامة الشايع  
 عدم الفساد مطلقا وان غير المعنى الضرورة وعموم البلوى كما في الذخيرة وهو الاصح  
 كما ذكره ابو الليث السئلة الثالثة وضع حرف هو موضع حرف اخر فان كانت الكلمة  
 لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تغد كما لو قرأ ان الضالمون بواو  
 الرفع او قال والارض وما دحاها مكان تحاها وان خرجت به عن لفظ القرآن  
 ولم يتغير به المعنى لا تغد عندنا خلافا لابي يوسف كما لو قرأ قيا ميني بالفتا  
 مكان قوامين او دوار مكان ديارا وان لم تخرج به عن لفظ القرآن وتغير به المعنى















أمر فو عاذا انوضا احدكم فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبهه بين  
يديه فانه في صلاة واداءاته متطهر بها بالادب والذي يظهر انها ايضا تحريمية للنهي  
لأنه كونه في البحر واحدا انصرف عن الصلاة فلا بأس به وحكمة النبي عن التشديد  
انه من الشيطان فان الحديث وانه يجب النوم وهو من مظان الحديث وان هو  
رة التشديد تشبه صورة الاختلاف كما بينه عليه في حديث ابن عمر فذكره ذلك  
ما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في النهي عنه **قوله وهو ان يضع يده على خا**  
**ضرتيه** وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع افاده في العاموس وفي الصبا  
الاختصار والتخفيف في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط الاثنا وهو المتدق  
فوق الوركين وقيل هو ان يكتفي على عصا في الصلاة وتسمى الخصرة بكسر الخيم  
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يناسه وقد اعطاه عصا خصرها فان لم تخصر في  
في الجنة كما في السبل ولا شك في كراهة الا تكاد في الغرض لغير ضرورة كما مر جوابه  
لاشك في النقل مطلقا على الاصح كما في الحديث وقيل هو ان لا يتم حد ود الصلاة فان لم  
منه ترك واجب كونه محرما وان اخل بسنة كونه نهيها وقيل ان يجتهد القراءة فان  
اخذ بواجب كونه محرما والا فلا قال في الشرح وهذه التاويلات ليس في اللفظ ما يمنع  
واحد منها الا ان انبأ هو الاول **قوله وهو ان يضع يده على خا** **قوله وهو ان يضع يده على خا**  
من اهل اللغة والحديث والفقهاء **قوله وهو ان يضع يده على خا** **قوله وهو ان يضع يده على خا**  
كراهة التزيين وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في البحر والذي يظهر انها تحريمية للنهي  
المذكور في الشرح **قوله والالتفات بعينه** **قوله والالتفات بعينه** **قوله والالتفات بعينه**  
وهو ما ذكره مباح وهو ان ينظر نحو عينه بعينه ويسره من غير ان يدور عينه  
وبطل وهو ان يحول صدره عن القبلة اذا وقف قد راودا ركن مسند برامجا  
بحته في البحر وهذا اذا كان من غير غدر اما به فلا يصححهم بانه لوطن انه احدث  
فاستدبر القبلة ثم علم انه لم يجد ذلك ولم يخرج من المسجد لا يتصل وفي الشرح  
والاولى ترك النوع الثاني لانه ينافي الادب لغير حاجة والظاهر ان فعله  
صلى الله عليه وسلم اياه كان حاجة تفقد احوال المعتدين مع ما فيه من بيان  
الجواز والافهوه صلى الله عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من امامه كما في الصحيحين

قوله

**قوله عن المغات الرجل في الصلاة** **قوله عن المغات الرجل في الصلاة** **قوله عن المغات الرجل في الصلاة**  
اي اختطاف بسرعة والمراد والله اعلم ان الشيطان يتفعل حتى يأخذ بعضا من صلاته  
ثم ينقض ثواب ذلك المأخوذ وما كان ذلك على سبيل الغفلة والفتنة مع تمكنه  
خذ ورغبة المأخوذ منه في غير ذلك اطلق عليه الاختلاف **قوله مقبلا على العبد** اي  
يجزى برحمته واحسانه **قوله انصرف عنه** اي منع عنه ذلك الاحسان **قوله ويكبر**  
**ان يركب** **قوله ان يركب** **قوله ان يركب** **قوله ان يركب** **قوله ان يركب** **قوله ان يركب** **قوله ان يركب**  
بوقافا اختيار المال ونحوه بالعباد والسبي للمسلمين **قوله اذا قام احدكم الى الصلاة** لا  
قوله انه يركب حال القيام بها قبل الدخول فيها الى قوله **قوله اذا قام احدكم الى الصلاة** لا  
معناه وبكبره بكبره وهذا على سبيل التعليل لانه لما كان في واجبه من واجبه فلا  
يلزم ما يلزم بالادب لا سيما اذا كان عظماء فتمثل المصلي حاله في الصلاة بحال من يباحي بجاه  
مواجه باجلاله فلا ياتي بما فيه سؤالا **قوله فان عن بعينه ملكا** **قوله فان عن بعينه ملكا** **قوله فان عن بعينه ملكا**  
عليه ملكا بالاقراء واستشكل بان في الب رايضا ملكا واجيب بانه ورد  
في حديث ابي امامة فانه يقولون بي يدي الله تعالى ومالك عن بعينه وقرينه عن  
يساره اي قلل المصلي اذا تنقل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان  
ولا يصيب الله منه شيئا كما في العين على البخاري وفي شرح المشكاة عن البخاري  
خطاب حجر واستثنى بعضهم من المسجد النبوي استقبال القبلة فان تصافه عن  
بعينه اوله لانه صلى الله عليه وسلم عن يساره قال وهو وجه وجهه كما كان على  
يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الطاهر حينئذ انه عن اليمين اوله  
انه قلت لا سيما اذا كان المصلي في المروضة **قوله وفي الصحيحين** **قوله وفي الصحيحين** **قوله وفي الصحيحين**  
على جواز البراق في المسجد لانه لو كان معصية لم يكفر بالدين وحده بل بالتوبة  
اجيب بان التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها فيكون معنى  
**قوله صلى الله عليه وسلم** وكفارتها رفته اي مع التوبة بدليل تسميتها خطيئة قال ابن  
ابرهام **قوله وفيه لافقاء** **قوله وفيه لافقاء** **قوله وفيه لافقاء** **قوله وفيه لافقاء** **قوله وفيه لافقاء** **قوله وفيه لافقاء**  
يديه على الارض اه وقال البخاري هو ان يقب قدميه ويقعد على عقبيه واضاف يديه على الارض  
اه قال الرعي والاول اصح لانه شبه باقعاء الكلب يعني ان يكون الاول هو المراد في الحديث اصح لان



ما قاله الكرخي في تركه بل يكره ذلك ايضا كما في النسخ والمصنفات وماذا جلي ان  
الافعال خارج الصلاة مكرهه ايضا على الغير الاول قوله عن تركه كقولك في غاي  
بما البيان لا بد به تخفيف الركوع والسجود كما لا يخفى على من يدرك الحجة بغيره اه قوله  
ما في اثره راجعه وهو بطلانها على الارض حاله السجود والعمارة كما في كتب الاثر  
قوله عن عمدة الشيطان العقبة بضم العين وسكون الفاء وفتح العين وسكون الفاء  
افاده الشرح قوله وتنبه بحجبه عنهما اي عن راجعه سواء كان في الرفقين او لا  
على الظاهر كما في البحر لصدق كلف الثوب على لكل ولو شمرها قبل الصلاة ثم دخل فيها  
اختلعت في الكراهة كذا في النهر قوله لما فيه من الجفاء غير بعضهم بقوله لما فيه من التكبر لئلا  
لموضوع الصلاة اه قوله وصلاة في السراويل وفي الارقال في النسخ والصلاة متوشح  
لا ذكره وفي ثوب واحد ليس على عاتقه بعضه مكره الا لضرورة العدم والا زار يذكر  
ويؤتى بقلا هو ازار وهي ازار ومزرو ز من مثله قوله لما فيه من انها وان هذا  
يقيد كراهة التجرع قوله وسنعة بكسر الليم وسكون الدال وفتح النون ثوب يوضع  
على الرأس ويربط تحت الخلف والفناخ اوسع منه لانه يعطى من تحت الخلف ويربط  
على النعنا والجماد يبرهنه لانه يعطى به الرأس وترى امراته على الظهر او الصدر قوله لا  
باسس لمصلح ان يجيب قال الخليلي لا بأس ان يتكلم مع المصلح وان يجيب هو برأسه ويديه  
ولو سلم على المصلح يرد في نفسه عذره وبعد الصلاة عذره لا يرد مطلقا عندك  
يوكفاه وذكر الخطابي والطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم راعى ابن مسعود رضي  
الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن مجمع الروايات وهو يؤيد  
قوله محمد قوله فانه لا يكره ان يقول تعال فنادته الخ وفيه انه يمكن ان يقال ان  
الكلام في الصلاة كان جائزا في شريعتهم كما كان جائزا في صدر الاسلام فينت  
جاء نفس الكلام فالله له من غيره اولى فالاولى الاقتصار على الدليل الاول قوله  
بلا عذر اما بالعدم فلا فراهة لان العذر يوجب تركه لا واجب فاولى السنة قوله لترك سنة  
المعصية هذا يفيد انه مكرهه تنزهها فاده الشرح قوله وهو داخل في القين في  
الغديرين الا في تحت الغديرين كما ترشد اليه عبارته في الشرح قوله وهو مكرهه على النعنا  
والرأس فخطا وجمع قال السيد في شرحه وفيه اشعار بان صغر الشرح مع ارساله لا

لا يمتنع

لا يمتنع وبه صرح ابن العزلة ثم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة  
مطلقا سواء نهد به للصلاة ام لا والافعال شيئا من ذلك وهو في الصلاة تعذر صلاته  
لانه عمل كثير بالاجماع كما في الجلي قوله وتكون برأسه على رأسه اي لفاف العمامة حول  
الرأس وابداء العمامة كما في الظهيرية فقوله وترك وسطها مكتوف ارجع الى تعبير  
الشرح ايضا لانه مكتوف عن العمامة لا مكتوف اصلا لانه فعل لا يفعل قوله  
ثم في النبي صلى الله عليه وسلم هذا يفيد براهة التجرع قوله وقبل ان يركع قوله لانه صنع  
اهل الكتاب كذا عليه العناب وفي الخلاصة انه لا يكره فلا الجلي وهو المختار قوله  
لما فيه من التجرع فالذي منه المصلي ويكره كل ما كان من اخلاق الجبابرة اه وقبله لا يكره  
يرفعه عن التراب والا صرح الاصل في لانه اذا كان ترتيب الوجه في السجود منبهة  
فما لم يتركه بل ثوب قوله وان كان شمر اي اجمعه قوله ويكره سدره اي سدر  
المصلي ثوبه وهو في اللغة الارحاء والارسال وفي الشرح الارسال بدون لبس  
معناه وهذا اذا كان بغير عذر اما بالعدم كبره وحشد يدين فلا يكره قوله وهو ان  
يجعل الثوب على رأسه وتكفيه المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوقاية قوله  
او تكفيه الخ وهذا في العباء ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة اه كذا في النهر  
صحة تعقبه البرهان الجلي بانه لم يوقعه على هذا احد سوى البرازي والصحيح الذي  
عليه قاضي خان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في ثيابه صدق عليه السلام  
لانه رياء للثوب بدون لبس معناه اه قوله فيكره للملثم الشام ما كان على الغم من المعافاة  
واللغام ما كان على اريته الانفا وفي الجميع الملثم تعضية الانفا والعم في الصلاة  
وفي البحر عن فتح البدين ان السدل يصدر في غيابة يكون المذيل مرسلا من تكفيه  
كما يعقده كثيرا فينبغي لمن على خنقه مذيلا فيضعه عند الصلاة ولا فرق بين ان  
يكون الثوب محفوظا عن الوقوع او لا اه ومثل المذيل فيما يظهر للمعنى بالنال الذي  
يوضع على الاقباق لئلا قد يقال انه ليس معناه الا ان ولا يكره في جعله على النعنا قوله  
ولا كراهة في السدل الخ قال ابن امير حاج في السدل هذا كله عند عدم العذر وعدم  
التكبر فان كان لود من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر متكبرا والتكبر  
فقط كرهه مطلقا اه قوله بعد عام لا تنفذ كان يكره للركوع مثله بعد الانتهاء الى



في حد الركوع او يقول سمع لله من حمد بعد تمام القيام والسنة ان يكون اية  
الذكر عند البدء بالانقضاء وانها في هذه النية وان خالف تركه السنة فلا في الا  
كما ذكر فان لم يأت به في غيره تركه ويكره **مدالة الركعة الاولى** هذا  
عندنا واختار في المصنف قوله في كل شفع من المصنوع اما في الركعة منية  
اجماعا في صلاة العجر وكذا في غير العجر عند محمد كذا في صلاة مكين وفي الظهر في كل  
وعليه الغنوي قوله في انه من حيث القرآن ملحق بالركعة اجواب عما يقال ان الركعة  
على قوله وقال الامام ابو اليسر وكذا قال الجوهري وقد علمت انه قوله محمد **قوله ثلاث**  
ايه ما قيد بها انه لا ركعة فيما دونها ما ورد انه صلى الله عليه وسلم صلى العجر بالمعوضين والى  
منه اطلو من الاولى بآية وكراهة الاطالة بالثلاث فاكثرت في غير ما وردت به السنة تنزيها  
كذا في السيد قوله انه ابتداء صلاة نفل افاد ان اطالة ثالثة الغرض مكرهه **قوله في**  
**لم يرد فيه تخصيص من التوسعة** اما ما ورد فيه نفس فلا يكره كما ورد انه صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ في اول الجمعة والعيدين بالا على وفي الثانية بالعاشية والثالثة  
ذات على الاولى سبع ايات واجاب الرضوي بان الزيادة تختلف بحسب الو  
وقد كانت السور قصارا في الثلاث ايات زيادة كثيرة مكرهه وان كانت  
طوالا فاسع ايات زيادة يسيرة غير مكرهه اه قال الحلبي وهو حسن **قوله**  
**في ركعة واحدة** وهذا في الركعتين في الظهر من الغنية واما ما ورد انه صلى الله عليه وسلم  
قرأ في اول المغرب اذ ازلت ولما دعا في الثانية فيمضي على بيان الجواز والركعة تنز  
هبة افاده السيد **قوله وان نسي لا يترك** فرضه لولا ان هذا في الركعة الواحدة  
وفي الشرح في الركعة الثانية بان اراد سورة غير ما قرأ اوله فقرأها بمصنفاته  
لا يترك الحديث **قوله على ما** اي قصد هاهنا قصد كراهتها ولا يتركها  
**قوله ويكره قراءة سورة** وكذا لا يكره في ركعتين او ركعة  
واستثنى في الاشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك وقره عليه الغزالي والجوهري ونحو  
عن ابى اليسر وجزم به في البحر والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لان  
النكس اكره خارج الصلاة كما يروى في قوله وما شرع لتعليم الاطفال  
البحر لكون الترتيب من واجبات التلاوة في النافلة اولى وكون باب التلاوة

لا يستلزم

لا يستلزم المعلوم بل في بعض الاحكام اه **قوله لا يترك** ما اذا قرأها عن قصد  
فيكره والى يقرؤها في الثانية ايضا ولا يقرأ في فوقها قال البرزالي لان التكرار  
اهون من القراءة منكوبة كما في تنوير المصنف **قوله لقول على الله عليه وسلم** اي فعلمنا  
بانه يتبدل القراء ويختم ويبدئ ايضا مرة اخرى ويختم ليحصل تلك الفضيلة قوله  
وقال بعضهم لا يكره اذا كانت السورة طويلة لانها بمنزلة سورتين قصيرتين بحر قوله  
**قوله ما بين سورتين قصيرتين** ان هو الاصح كذا في الدرر للنفقة قوله **والجمع** اي  
بين سورتين الخ اي في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضل والجهر **قوله لا يكره**  
هذا في النفل يعني القراءة منكوبة والفضل والجمع كما هو نفاذ بجملة الخلاصة  
حيث قال بعد ما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في الغرض اما في النوافل لا يكره له وفيما  
لو تكرر الركوع ثم بدله ان يبدئ القراءة لا بأس به مالم يتركه اه **قوله ويكره** تتم  
**ضبط** كان يدلك موضع سجوده بطيب او يوضع دارحة خضبة عند انقائه في موضع  
السجود ليستشقه اما اذا امسكه بيده وشتمه فالظاهر الفساد لان من رآه تجرم  
انه في غير الصلاة وافر بعض شراح النية انها لا تغيب بذلك اي اذا لم يكن يعمل  
كثير **قوله قصد** ما لو دخلت الركعة انقائه بقصد فلا كذا في الشرح **قوله يكره**  
**الليم** وفتح اليم واما يفتح اليم فهو المفاضة والجمع الماروج وجمع الاول مروج كذا في الشرح  
المصنف **قوله او يركب** هذا ما منه على ان العمل الكثير ثلاث حركات والعليل دون ذلك  
وقد علمت المحقق والذي في الذخيرة انها تغيب بالركعة واذ لم يترك ركعة في الركعة  
رجي الدين في الخط في المنع ونصه تروح بطرف كره لا تغيب ولو تروح بالركعة  
قاله انقضاء النافلة يبين انه ليس في الصلاة اه فقد بنى الغزالي على ما هو  
الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الهندية عن الشارحانية يكره ان يذهب  
بيده الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل اه **قوله في النوافل** انظر هل المراد  
عن جهتها فلا يكره الا اذا توجه الى المشرق او المغرب او المراد العين فيكره النفل  
اليسير فخرجوا الى الخلاف **قوله ما استطاع** اما قال صلى الله عليه وسلم لم لا تمل الاوصاف  
مالا يمكن توجيهه اصلا كما الظاهر وعلى الشخص واسطة **قوله طائفة** الخ يفيد ان  
الركعة تنبيه على ان قوله بعد ذلك لركعة السنة يفيد ذلك **قوله حر** تفيد







او يدوم ما ياتي هنا في الكلام المناسب وفي البراءة كراهة ان تكون  
امام الصلوة ثم فوق راسه بجزائه ثم خلفه اه فان قلت كون العلم امتناع الملائكة  
من دخول البيت يقتضي نفوذ الكراهة ايضا اذ كان التثنية تحت رجله او في محل جلوسه  
وقد نفذوا على انه لا كراهة في ذلك وهذا بعيد بنوعها حديث جبريل انما لا يدخل  
بيتا فيه كلب ولا صورة احبب عنه بانه وجد ما يخصه وهو ما يصح ان جبريل  
استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل  
وفي بيتك ست وفيه تصاوير فان كنت فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وساند  
او اجعلها باطنا انتهى ونوقش بان هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على كلب  
فيه غائب وان كانت في موضع سجود الا ان يقال ان فيه صورة التشبه بعباد  
تأهل العباد والركوع وفيه تعظيم لها ان سجد عليها واختلعا فيها اذا كانت الصورة  
على دراهم وداين صلتهم ودخول الملائكة فذهب القاضي عياض الى عدم المنع والا  
حديث مخصوصة وذهب النووي الى المنع للعموم ثم المرد لا تكة الرحمة لا الخطة فا  
نهم لا يفارق قوله الا عند الجماع والجماع في شرح المشكاة لم يأت على نقله عن  
المطابق وان المالك انها لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة مما يحرم اقتناؤه من  
الكلاب والصور واما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور  
التي تمهين في الباطن والوسادة وغيرها فلا يمنع دخوله للملائكة بيته و  
وهذا الايمان في تحريم التصوير **قوله ويكره الاقتصاد الخ** ومما عكاه هذه الاما  
ومنع صاحبان الا اذا كان بالجهة عذرا فاده السيد **قوله تحريم اي كراهة**  
ويفيد **قوله** لترك واجب ضم الا نف **قوله تشغل حق العامة** وتشغل الباطن الخ  
فتشغل بالخلق عن الحق وعن هذا شرط بعضهم ان يكون في العمران لا في البرية  
افاده شارح المشكاة **قوله وفي الحمام** ما هو من الحمام وهو الحمام والماء والماء  
في العلة فقبل لان كلاهما محل راحة النجاسة ومصب الفضلات فعلى هذا لو  
غسل موضعا في الحمام لا يكره ومثلي عليه قاضي خات وبه جزم المال في رد الفقيه  
وقيل العلم كونه ما هو الشياطين فقدره وان ابيس لما هبط الى الارض قال  
يارب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق قال اجعل لي قنارا

قال

هذا الشراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويفرح على هذا ان الصلاة تكره داخل الحمام  
سواء غسل ذلك الموضع ام لا **قوله وفي القبرة** بتثنية البالد تشبه باليهود والنصارى  
قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبورا بيما هم مبجلون  
وسواء كانت فوقه او خلفه او تحت ما هو واقف عليه ويستثنى مقابر الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فلا تكرر الصلاة فيها مطلقا بنوعها ولا بعد ان لا يكون القبور في جهة  
القبلة لانهم احيا في قبورهم الا ترى ان موقدا ساجدا عليه السلام في الحجر تحت  
الميزاب وان بين الحجر الاسود وزمزم قبر سبعين نبيا ثم اذ لك المسجد افضل  
مكان تجرى الصلاة بخلاف مقابر غيرهم افاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير  
وتكره الصلاة في القبرة الا ان يكون فيها موضع اعد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قد روي  
اه قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبه وهو منصف حينئذ وفي القبرين في جند  
الضمرات لا تكرر الصلاة في جهة القبور الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخائفين  
وقع بقره عليه **قوله** وانما لها في ما ذكر في الحديث **قوله** في الزمعة يفتح الميم  
والباء ومنها الضمان وهي موضع الربل اي السرفين فلا شارح المشكاة ومثله في  
النجاسة **قوله** في الحجرة لانها محل الدماء والاروان وقيل علة الكراهة خوف  
الحقوق القريبة من نفور الذبايح وهي يفتح الزاي ومنها وكسرها وقال شارح المشكاة  
الرواية الصحيحة والنسخ الصحيحة كسر الزاي وهو الذي اقر عليه الجوهرى  
يعني وان جاز غيره ايضا **قوله** وقارعة الطريق اي الطريق العارعة اي القروعة بالفعال  
فاسم الفاعل بمعنى اسم المفعول **قوله** ومعاطن الابل المراد هنا ما ركبها مطلقا والعلة كونها  
من الشياطين وقيل يحيى آدم جاء الله من قبل ان الابل يخاف ونورها فقطع من لانه  
ومعنى كونها من الشياطين اوله ان جان بانها خلقت معها والمعاطن في اللغة مواضع الابل  
التي يتوكئ فيها اذا شربت الشربة الاولى ثم يعللها الخوف من ثانيا فتعود من عطشها الى  
الخوف فتشرب الشربة الثانية ولا يكون الا في ايام الحر فاد ابرد الزمان فلا عطل الا  
بل وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مريض الغنم فعلم صلوا فيها فانها خلقت بركة  
والله عن الصلاة في معاطن الابل المنزلية كمن الابل في مريض الغنم الاباحة ومريض  
البقرة ملحقة بمريض الغنم فلا تكرر الصلاة فيها وعامة في العين على البخاري والتم



ذكره في معانيها فقال بن ميث تكرر الصلاة فيها ايضا هذه المواضع  
محال النجاسة فان صلى بغير السجادة بطلت الا ان يكون المكان طاهرا او مع السجدة  
تكره للرجحة المرمية به وقال شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في موضع  
العمى فوق السجادة اذا كانت ضرورة او ان اصحاب الغنم كانوا ينظفون المزابن  
فاجتبت الصلاة فيها لذلك قال وتكره الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوا  
دي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم من صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض  
غور وبابل وديار قوم لوط اه قلت وهذا يعلم تركه الصلاة في البيع والمكاسر  
ما فيها من الخنازير فتكون ماوى الشياطين كما افاده العيني في شرح البخاري في بحث  
المساجد من كتاب الصلاة قوله ولا يصلي في الحمام الا للضرورة الى عبارة البرهان  
الحاجي الاولى ان يصلي في الحمام الى قوله ولا بأس بالصلاة الى لانه لا نجاسة فيه  
كذا في قاضي خان ولا نه ليس من الحمام في الاشتقاق افاده بعض الخراف قوله  
**وتكره في ارض الغرير** رضاء بان كانت لربي مطلقا لانه يابى ذلك وليس ويحرم  
وعدة او مكرهة ولم يكن بينهما صلابة ولا مودة لو كان صاحبها سيئ الخلق اه ولو كانت  
في بيت انسان الاحسان استأذنه والا فلا بأس كما في الفتح وفي مختارات الفتاوى  
الصلاة في ارض منصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فيا كان بينه وبين العباد معا  
كما في الفتاوى الهندية **قوله صلى الله عليه وسلم** لا تظهروا ان يرمى بها لانه ينال اجر من خيرا  
اكتساب منه ولا اذن في الطريق لانه حق المسلم والكافر كذا في الشرح **قوله صلى الله**  
**عليه وسلم** لا يرضى بها كذا في البرهان والطريق ليست الكافر على الخصوص كذا في الشرح  
**فروع** تكره الصلاة في الثوب المصنوب وان لم يجد غيره لودم جواز الانتفاع به في غير  
قبل الاذن او اذا انضاد وتكره في الثوب الحرير الا ان لم يجد غيره اذ كل منهما حق الله  
تعالى والصلاة في الثوب الحرير اخف منها عريانا ولا تكرر على الحرير قوله **ومرأها احد** الا  
يختبر على الكراهة المعقولة ما يحصل من تشويز البال وشغل القلب لا جلا جلا قضاء الحاجة  
الحل بالخشوع وقالت الظاهرية انها لا تصح اخذ ابطنها الى ريت قوله ولو حدث فيها الى  
وجبت فقم وتتحقق ويتألف **قوله وهو** من الحقن وهو جسد البول كذا ذكره  
العلامة نوح والمراد ما هو اعظم من البول والعاظم والريح لا اتحاد العلم **قوله** **تؤذي** **سائر** **وهو** **لا**

ربع التوب في الخففة وتكرر الدرهم في الغلظة قوله **خروجي** **لا** **ان** **هذا** **الغاي** **يظهر**  
عللة القطع لا الكراهة قوله **لا اذا خاف فوت الوقت** ظاهره انها تنفي الكراهة عند ذ  
لت والذي يفيد كلام غيره الكراهة وان كانا جند من ارتكاب اخف الضررين والذي  
في الرابع ينفي ان يقطعها اذا كان في الوقت ساعة اما اذا ضاق بجبت تقوته الصلاة  
اذا تخفف وتوضأ فانه يصلي بهذه الحالة لان الاداء مع الكراهة اولى من انقطاع المصلي  
وحكي ابو سعيد انه تخفف وتوضأ وان خرج الوقت لان المصنوع من الصلاة الخشوع فلو  
يعوته اه قوله **او قوت الجماعة** قال في الخلاصة اذا كان بحال تقوته الجماعة فان كان  
بحال يجد الجماعة اخرى فانه يقطع الصلاة ويصل وان كان لا يجد راو خاف خروج الوقت  
عفى على صلاته اه قوله **وتكره الصلاة في ثياب البذلة** الظاهر ان الكراهة للزينة  
كما في البحر وفي القسطنطيني ان الكراهة للفعل في هذه الاشياء اي ايقاع الصلاة فيها  
لا الصلاة وفي الجلالية انها تكره بسبب هذه الافعال اه قوله **تكره** **وان** **فعل**  
تكره عود بالله الحفظ افاده الشارح قوله **ويستحب له** **ذلك** **بما** **غيره** **قوله** **من** **لا**  
انه عند قصد ذلك خلاف في الاولى قوله **وعلى** **الى** **مما** **يؤيد** **الاول** **كما** **ان** **قوله** **ومن**  
جماعة وقول العوفي يؤيد الثاني قوله **وتكره** **بخرق** **طعام** **اي** **مباح** **ما** **اذا** **كان** **للغير**  
ولم ياذن له لا تكرر اه قوله **الظاهر** **ان** **عليه** **ان** **يتباع** **دعته** **توبعيل** **طعمه** **اليه** **اما**  
اذا كان لا يعمل اليه فلا كراهة والحكم في قطعها عند ذلك كالحكم اذا صلى حامل الحجة  
قليلة **قوله** **لا** **مسلمة** **بخرق** **طعام** **اي** **لا** **صلاة** **كاملة** **بخرق** **طعام** **الذي** **يريد** **المصلي**  
**طعامه** **كذا** **في** **الشارح** **قوله** **محول** **على** **ما** **خبرها** **عن** **وقتها** **كذا** **عمل** **الحال** **وعمله** **غيره**  
**على** **ما** **اذا** **كان** **لا** **يشبهه** **قوله** **لا** **يمنع** **من** **الركعة** **وفي** **لفظ** **اذا** **قدم** **لها** **فان** **قد**  
**وابه** **قبل** **ان** **تصلوا** **صلاة** **المغرب** **ولا** **يفعلوا** **من** **عنت** **كم** **قوله** **ويذكر** **اي** **لكره** **الصلاة**  
**مع** **ما** **يشغل** **الباد** **ويحل** **بالخشوع** **قوله** **بالصور** **اي** **البأ** **التصوير** **قوله** **ولم** **يكن** **ذلك**  
**اي** **السعي** **بالهولة** **قوله** **مراد** **ابا** **ومرأى** **في** **قوله** **تعالى** **باليها** **الذين** **امنوا** **اذ** **انذروا**  
**للمصلاة** **في** **يوم** **الجمعة** **فا** **سعوا** **الى** **ذلك** **قوله** **بل** **الذهاب** **الى** **اي** **الى** **المراد** **بالسعي**  
**الذهاب** **بالسكنة** **والوقار** **قوله** **وكذا** **تكره** **عداوى** **اي** **سواد** **اضطر** **اليه** **ولا** **وسوء**  
**كانت** **الصلاة** **فرضا** **او** **تفلا** **على** **ما** **نعم** **العقبة** **ابو** **جعفر** **قوله** **بان** **يكون** **يقض** **الصالح**







او ينماحي بحسبه وذلك ان تحت يده ليه يولد مولود يكون هلالا كله على يده  
فجعل يولد من يولد فلما ولد لم يبال القية في حوضه اي اجمه رجاء بسم ففيعض  
الله له اسد يحفظه ولبوة ترضعه فتقش على فاقه ليكون جري منه لينكر  
نعمه الله عليه ووجد ذلك الخاتم في عهد عمر رضي الله عنه فدفعه عمر الى ابي بكر  
او شمرى اه كذا في الشرح والتفصيل بغير التبيين فيعيد ان السبيل في الخاتم نكره  
الصلاة موه كذا في المخرج **قوله** **مقصود** **الرأس** لا يترك ولا الكراصة بوضع نحو خط  
بي الرأس والجنبه لانه مثل الطوق في الطوراه كذا في الشرح ومثل المقطع عليه نحو  
نقرة او نعمة او غيره ونحو الوجه كحوض الرأس لان قطع البدن والرجلين فان الكراصة  
لا تروى بذلك لان لا بان قد تقطع اطرافه وهو حي كما في الفتح وافاد هذا التعليل ان  
قطع الرأس ليس بغير بل لانه جعلها على حاله لا تفتقر معها مطلقا **قوله** **اذنك**  
**لو ذكروا روح** لا روي اذ رجلا جاء الى ابن عباس فقال له اني اصور الصورة فافقني فيها  
فقال له ان مني قد نامته ثم قال له ان مني قد ناحق وضع يده عليه وقال استلم بها  
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار جعل له بكل صورة صور  
رهانف فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعذه فاصنع الشجر ومالا  
**قوله** **يجوز له** **محوها** قال في السيد وينبغي ان يجب عليه ولو استاجر مصورا فلا  
اجرمه لان عمله معصيه ولو هدم بيتا فيه نقما وبرهن قيمته خاليا عنها **قوله**  
**لا شمع** الخ في فتاوى اللجنة الاولى تركه ذلك قال الخليل وكان ملاقيه من الجزية وفي  
النهج من البحر ينبغي ان الشمع لو كان الى جانبه كما يفعل في المساجد ليالي رمضان لا كراهة  
اتفاق **قوله** **او يكون بين يديه قوم ينام** الظاهر ان الشخص الواحد عند وجوده كذا  
كذلك ويجوز **قوله** **فاو تربط** **الهمزة** ومما روي في الحاشية **قوله** **ويكره** **تعبير** **سورة**  
**قيد** **الطاهر** والكرامة بما اذا اعتقد ان الصلاة لا تجوز بغيرها اما ان لم يعتقد ذلك  
فلا كراهة افاده في الشرح **قوله** **وذلك** **نون** **لعمري** كقراءة سورة الوتر **قوله** **حيانا**  
يعيد كراهة الدائمة **قوله** **مسند** اي مذكورا فيها البند **قوله** **وهذه** **المد** كوراف  
هنا موهلما اي موهلما من غير كرسند **قوله** **كان** **يقول** **في** **الصبح** **ليس** **ظاهرة** **انه** **في** **الوقت**  
الجمعا وكذا يقال في نظائره **قوله** **باقر** **سورتي** **اي** **القرآن** **هما** **المعوذتان** **في** **قوله**

فالمراد

فالمراد بالاقصر الاقصر مما كان يقرأ في هذه الصلاة لا اقصر مطلقا فانه سورة العنكبوت  
والكوثر **قوله** **قرا في الصبح** اي في الركعتين كليهما ويحتمل انه اعادها في الثانية **قوله**  
**جاء** **كوهادون** **ونوى** او ذكره عيسى فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع  
**قوله** **لا يقرئ في الصبح** **الذي** **لذرية** لانه في مقابلة تركه السنة **قوله** **في** **الليلة**  
**قوله** **قوله** **الهاجرة** هي صلاة الظهر **قوله** **والليل** **اذ** **اختر** **اي** **في** **الرابعة** **الثانية** **قوله** **قوله**  
**في** **هذه** **الصلاة** **بشي** **اي** **وهو** **المهر** **قوله** **ان** **اوقت** **كم** **اي** **اقدر** **كم** **مقدار** **القراءة**  
**فيها** **قوله** **هذا** **القريب** وهو سورة الجمعة والمنا فقوت **قوله** **كان** **يقول** **في** **الاحتياط**  
يحتمل انه قسمها ويحتمل انه كورها **قوله** **العمية** **اي** **العتا** **قوله** **فقلت** **اي** **مستغفرا**  
**من** **السبب** **قوله** **في** **الصلاة** **المكتوبة** **يعم** **الصلوات** **الخبر** **قوله** **عن** **الحلال** **البيوت**  
**ذكره** **في** **كتاب** **السمي** **بالنبوع** **قوله** **ويكره** **ترك** **اتخاذ** **السنة** **اي** **تربها** **اي** **افاد**  
**في** **البدائع** **قوله** **في** **عمل** **يقول** **الرواية** **قال** **في** **التنوير** **وشرحه** **ولو** **عدم** **المرور** **جاء** **تر**  
**لها** **وقد** **علمنا** **اولي** **قوله** **ولذا** **اعتقنا** **اي** **ما** **ذكر** **من** **الحديث** **الاول** **ومن** **توجه** **تر**  
**لها** **والله** **سبحانه** **وتعالى** **في** **استغفر** **الله** **العظيم** **فصل** **في** **اتخاذ** **السنة** **بالضم**  
**في** **الاصول** **ما** **استقر** **به** **مطلقا** **ثم** **غلب** **على** **ما** **ينصب** **قد** **ام** **المصلي** **في** **سنة** **قوله** **في**  
**الاول** **في** **فصلها** **مطلقا** **لان** **فيها** **كف** **بصره** **عما** **وراءها** **وجمع** **خاطره** **بربط** **الخيال** **بها** **كيلا** **يستتره**  
**وقد** **مناه** **قوله** **يستحب** **له** **ان** **يعرض** **سورة** **واوجه** **الامام** **احد** **لظاهرها** **وما** **ورد** **في** **غير**  
**لو** **علم** **المصلي** **ما** **ينصب** **من** **صلاته** **ما** **صلى** **الا** **الشئين** **يسير** **من** **الناس** **هو** **وقس** **ابن** **مسيود**  
**انه** **ليقطع** **نصف** **صلوات** **المرور** **بشي** **يديه** **اه** **ولصح** **بالسنة** **للمصوبة** **في** **هذا** **وعند**  
**احد** **يقول** **صلاته** **ومثله** **الصلاة** **في** **الثوب** **المغصوب** **عنده** **اه** **قوله** **مار** **وما** **في** **البيت**  
**المد** **لور** **قبيل** **الفصل** **قوله** **صلوات** **ذراع** **في** **لا** **عند** **بالا** **قل** **خلاف** **ولا** **خلاف** **في** **الاول** **وكل**  
**كل** **ما** **انصب** **كان** **ذراع** **او** **قاع** **وداية** **كما** **في** **القياس** **والجلب** **وجوز** **في** **القياس**  
**بظهر** **الرجل** **ومنع** **بوجهه** **وتردد** **في** **جنبه** **ومنع** **بالرأه** **في** **الحرم** **واختلف** **في** **الحارم**  
**ولا** **يستتر** **بناغم** **والجفون** **وما** **يؤن** **في** **دبره** **وكذا** **في** **العين** **على** **المحاري** **قوله** **قوله**  
**بما** **ذراع** **روي** **صحاب** **السفن** **من** **عطا** **قال** **اخيرة** **الرد** **الذراع** **فما** **فوقه** **كذا** **في** **القياس**  
**ية** **البيان** **قوله** **في** **خط** **لا** **صح** **خلاف** **المذهب** **فلا** **حد** **لا** **روي** **الخاتم** **على** **الهرم** **في**



مرفوعا بحرفي من السرة قد رموزة الرجل ولو بدقة شعرك في البحر على البدن وفي  
القبساتي والبر والبر والبر والبر ليس بسورة في الاصح والجدات منها كالم  
له اي وهي لا تكون سورة لانها مظنة المود وفي العين على البخاري وفي غريب الرواية  
المهر الجبر ليس بسورة كالم طريق وكذا الحوض الكبير **قوله** **وذلك انما هو** اي في ما يعوذ  
**قوله** **والسنة** اي بغيره انما قال ابن امير حاج والسنة في ذلك ان لا يرد ما بين ما وبينه  
على ثلاثة ازرع له والظاهر اعتبار هذا العدد من قدمه **قوله** **لا يقطع** بحزوم في جواب  
شرط مقدور تقديره فان يدنه منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القطع انه اذا  
بودعها بطلان لانه لا سورة اي بغير دخلها في دفعه وربما كان الدفع بطلان في دفعه  
الصلاة **قوله** **ويجملها على جهة احدا حاصبه** ولا يمين افضل فسماني **قوله** **من جماعة من**  
**المقدمين الخط منهم صاحب الهداية قوله واجازة المتأخرين** ووجه الجمال لورود  
لا في الحديث وان جعله في البدن شاذ وضمفه النووي فقد تعقب بتوضيح  
او امام احمد وابن حبان وغيرهما انه لو سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من  
العمل الكثير بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله كما في الشرح **قوله** **ما روي** اي لا وحيث ان  
يقول وهي ما روي الخ **قوله** **مقالة الخشية للفرقة** فيصير شبه ظل السرة **قوله** **بطل**  
**البيان** اي خيال الصلي اي قوته الخيلة اي فيقول فكره بخلاف ما اذا عمدت فيبيع البصر فيذكر  
التكر **قوله** **مثل الهلال** وقيل مدور شبه الخراب كما في القهستاني وفي شرح الشكامة  
الهلال على وقاسي الائمة على الخط الصلي كسجادة مغروشة وهو قياس اولي لان  
الصلي يبلغ في رفع الارض من الخط السابق **قوله** **لحق ما معاه** ظاهره ولو غير عصا كما  
يأتي **قوله** **هكذا اختاره العقبة ابو جعفر** واختاره في التجديد انه لا يعبر **قوله** **زج**  
قال في الشرح والزج الحد بدة في اسفل الم مع الله فالإضافة للبيان واذا اقرق بالتون  
فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللغة العزلة مثل نصف ربيع واكثر  
وفيها شان الريح قل والعكاز قريب منها **قوله** **وله رخص** دفعه اي يكون الامم الذين  
روى الحديث لبيان الرخصة والقوله محذوف اي ولذا قلت **قوله** **وغيرها** كالمقدمين  
**قوله** **في فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولده** اي سلمة وهما عميرة وزينب حيث كان  
بصلي في بيتها فقام ولدها عميرة ليربي يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت

منها

بمنها زينب ليربي يديه فاشار اليها ان قف فابت وموت في فرغ صلى الله عليه وسلم  
من صلاته نظر اليها وقال يا قصات عفا ما قصات دين صواب يوسف صواب كرسف  
بغالب الكرم وتقبلهن اللئام انه ذكر في كتاب الجمل لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف  
قال رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله العظيم بسبب امرأة فشقها  
فذاكره سلف منه فجاب عليه كما في غاية البيان **قوله** **ولو بزيادة** على حمرة الاصلي اليها  
در منه ان الجهر للرفع اما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذي في البحر ووجهه ان  
الجهر في صلاة السرمكة توجهه ودره الار رخصة فلا يرتكب الكروه لاجلها وتعقبه  
لأنه في حاشية الدرر بان في الجهرية العلم بها حاصله اي فلا يحتاج لرفع الصوت  
والرخصة انما تظهر في المنوع لا في الشروع ويعلم بما هنا رصده التعقب بانه قد  
لا ياتي في الدرة الا بزيادة الجهر في الجهرية **قوله** **بشعر اصابع الخ** جواره الدرة والدة تسفت  
لا بطن على بطن فيصدق بالتصنيف بطن المعنى على ظهر اليسرى وهو اليسر والاقول عملا  
ولعل عبارة المصنف مقلدة في هذا الاصل او التصنيف بصحفة اصابع المعنى على ظهر  
كواليسري **قوله** **لان من التصفيف** وقد يقال التصفيف فيها معنى واحد ولو سجد وصنع  
لا تعد وقد ذكر في السنة **قوله** **والسبيح** الواو على او وهو كذلك في نسخ **قوله** **لان**  
**قسته** قد مر ان القسته انما تكون بما فيه تحطيط وتبيين لا مطلق الصوت **قوله** **ولا يتقار**  
**المصلي الخ** حاصله ان اقصاه وربي يديه ان كان قريبا منه يكره مدافعة يديه وان  
اشار اليه او لا يرجع او يسبح فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فام يرجع تركه ولا يتقار  
وان كان بعيد عنه ان شاء اشار اليه وان شأ سجد فقط واذا مر بين يديه ماله تو  
تثنيه لا شارة كبره دفعه برجله او الصقة الى السرة اذا في العين على البخاري  
وغيره للملكية وقواعد التاباه وفيه ايضا ولا يجوز له المشي في موضعه ليرده  
واخايد دفعه ويرده من موضعه لان مفدة المشي اعظم من مروره بين يديه واذا  
اجل لم قدر ما يناله من موقفه ولا ينتهي بذل الى ما بعد صلاته فان دفعه بما  
يجوز له فحاشي فلا اثم عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية او يكون هدر فيه مذنب  
للعلماء والدية عليه في ماله كاملة وقيل هي على العاقلة اه وفي الدرر في الباقيات  
يجب النمان على مقتضى كتبنا وهذا عند الشافعي **قوله** **انما هو شيطان** قال الخطا



معناه ان الشبوط هو الذي عليه على ذلك ويجوز ان يرد بالشبوط نفسه للار  
 ود الشبوط هو الذي عليه على ذلك ويجوز ان يرد بالشبوط نفسه للار  
 بعد بالذاتية تعنف واما عليها على ظاهرها فغير ما عليه العامة **قوله بما قد مناه** من  
 قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لثلاثا والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم  
**فصل في حاله بكرة المولى** قوله من الافعال اي ولا قوله كثر السورة في الركعتين  
 من الغل قوله في قيامه **غير مشدود** والوسطا القبا كل منفرج من امام كالمقطان واول من  
 لبسه في الله سليمان عليه السلام والمراد انه جمع طرفيه عليه من غير شد ولا  
 تكون الصورة مشدودة او لم يلبس غير ذلك **قوله في غير القبا قبل بكرة**  
 اشار بقوله في صفة ما فيه من التخرج قوله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيته هو  
 ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه قوله **وشقة** اي شقة الفرجية كلبا الجازي قوله **معد**  
 قيد لغاي قوله **والأخذ** والحق اي وذاك ان السيف بين يديه كذا يمكن اخذه اذا احتاج  
 اليه فلا يوجب الكراهة قوله **او ظهر قاعه** اي اوقام تحت اي سراجيت لا يخاف  
 منه الغلط وقد يظهر منها الى الوجه مكروهة والكراهة على المعدي وقد بالخلاف  
 لم يند عدم الكراهة حال عدمه بالاولى **قوله او شمع** قال اي فتيمة في باب ما جا  
 فيه لغتان استعمل الناس اضعفهما الشمع بالكسرة والاوجه فتح الميم اه من الشرح  
**قوله لا يشبهه عبادة الجوس** لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة قال السيد  
**قوله ولا يكره السجود على ساطع** الى هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع  
 وراج الشريعة واطلف الكراهة في الاصل قال في التمهيد ولو عمل المطلق على المعيد ارتفع  
 الخلاف ولم يلج ما لا مانع من ذلك وتكره التماسه على البساطة ونحوها **ولو بالخرق**  
**مركبة** ولو عرف واحد الفاه السيد قوله **واما بالنظر في عبادة الجاهل** قال صدر الامام  
 الصحيح من الجواب ان جفا في فعل الجاهل حتى لا يقبل شيئا فانهم يؤذونه اذى  
 غير اذى اراى حية وشدة انه جنى يقول في طريق المسلمين ومرفان تركه فان  
 واحد من اخوات وهو ابو سنان في قتال حية كبيرة بسيف في دار ما فربه الجن  
 حتى جعلوه زملا لا يتركه رجلا قريبا من الشهر ثم عالجناه وداويه بارضاء  
 الجاح حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القصة شئ من شرح

الناول

الناولات انهم اضعف من الناس حتى لا يقدرون على ان يأتوا في احد من الناس وعلى سلب  
 اموالهم واخا وطعامهم وشراهم وفيه تامل قوله **او محنة** هو مثله اي في الحياة كقبي  
 اوم الذي تصعبوا به ذلك وهذا يعني عنه قوله وما قصر العهد لانه في مقام الكثرة  
 وقوله من اهل يعني من اهل تعذر العهد ويعني عنه قوله مثله وقوله العزرا تكتب فاعلى  
 يخشى ويحتمل ان المراد بها الله في الصورة **قوله بقتله** وعزبه التا تعلقة بقوله فيحتمل  
 وفي السببية **قوله اقبلوا الضعفين والادبار** قال في القاموس العظيمة بالفتح خول الخلف  
 وحيه خبيثة لها على ظهرها طيقتان اي خوصتان والادبار مقطوع الذنب وحيه  
 خبيثة اه قوله لا يمانع الا في بكرة العمل **التميز** اما اذا كان يعمل قليلا كان وطها بعبارة  
 وضوح الصلاة كراهة ثم الكراهة عند الامم مع عدم العار روية الحسن عن الامم  
 مام وكذا قال السرخسي انها لا تغد بقليلها ولو يعمل كثيرا ولو بالخرق في العلم وشرح  
 الجليلي القصار وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية بسوط شيخ الامم  
 قال المال الحنف القصار فيها يظهر كذا لا يتم بما شرته في الصلاة بحر ملخصا **قوله**  
**المؤذي** بالعرض اما لا يؤذي فلا يباح قتل **قوله عن اصابة دم العمل** اي ونحوه قوله  
 وقد ساكره **أخذ العمارة** شمول على عدم تعرضها بالاذى كما مر قوله ولا بأس بصوته عن  
 لربا اي بدون رفع الميزان رفع الثوب عنه ككروه قوله ولا بأس بجمع جسيمة مع ترا  
 يعبد كراهة التميز به لا للملا بكة تستغفر له ما عليه اقراره السيد وهذا ما يعبد  
 الاثر ولكن قوله الشرح تنظيما عن صفة الملائكة فييدان الاولى رتبة نوم من غير تحول  
 الوجه اما اذا حول بان لوى غصته حتى اخرج وجهه عن ان يكون الى جهة القبلة فانه  
 مكروه وحكم قاضي خا ن بقاء الصلاة به **قوله ولا يوضع خرقة** يس عليها وفي الج  
 حبيفة رحمه الله انه فعل ذلك فخر به رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال  
 له الامام من اين انت فقال له من خوارزم فقال له كبريا التكبير من رايه  
 من الصف الا خير اي على العاكس يعني بحمل علم الشريعة من هذا الى خوارزم لا من خوار  
 رزم الى هنا ثم قال له اي مسجدكم حيث قال نعم قال يقول على الحشيش ولا يكره  
 على الخرقه كذا الحشيش والظاهر ان كل عدم الكراهة ان لم ينشف بها الارض  
 من الماء السفل والاثرة نظر الى الرواية بخاسنه وان كانت غير مفيدة **قوله**











انما مؤنون ربنا صرف عنا عذاب جهنم قوله **كالتفتيت من الشيء** كأنه يدفعه  
عن نفسه قوله **ودعوا** بفتح واو ونصرح كأنه يقول اللهم اني جددك الدليل المحقق المنكر رجا  
طرحه الى الحق الوجه قوله **ودعوا** خفية هذا لما تحسب مقابلة ما سبق من جهة  
المنطق وعدمه والا فدعوا السرا لا يخرج عن الدلالة قبله قوله **لما قنت على** الى روى  
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة قوله **انما استنصرنا على عدونا**  
اي انما نطلب بقوتنا في الصبح الفجر على عدونا اي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قوله  
**قنت الامام في صلاة الجهر** الذي في الجهر في الشئ في شرح العافية معني العافية  
او قوله بالسليمان نازلة قنت في صلاة الجهر وهو قول الثوري واحمد وقوله **وقال جمهور**  
**اهل البيت** الى وهذه هي الموافقة لما فيه يودعي الطحاوي واما القنوت في الصلاة  
كلها عند النوازل فلم يقل به الاثافي وليس من ههنا كما صرح به العلامة نوح قال الحق  
ونبغي ان يكون القنوت قبل الركوع في الركعة الأخيرة ويكره وفي الاشباه يقنت  
الطاعون لانه من اشد النوازل بل زكرانه يصلي ركعتان فرادى ونوى ركعتين  
الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببا للشهادة كالحالات العدا ووجارة  
الكارفانه قد ثبت سؤالا العافية منها مع انما يشأ عنها الشهادة قال صلى الله عليه  
وسلم لا تقنوا لما بعدوا واسأل الله العافية ولا يباح الدعاء على احد من المسلمين بالموت  
بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز الدعاء بطول  
العمرة صلى الله عليه وسلم دعاء الناس به لا يدب وينبغي ان يقيد بمن في بقائه  
منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقدر الله تعالى عمر زيد مثلا  
تكون سنة افي شالوح الحفوظ فاذا دعاه بزيادة وعلى هذا ينزل جميع انواع  
الدعاء فاذا في الحوى في حاشية الاشباه قوله **بعد ظهره** بفتح الظاء والقاد قوله  
**فمن مشروعيته مستمرة** هذه رد لقوله سابقا فله على نسخة قوله **ولس**  
**محمدا** الى حصول نازلة قوله **وهو مذ هبنا** عليه **الجمهور** اي القنوت الحادثة وان  
خصصناه بالفجر لفعله صلى الله عليه وسلم وعلمه الجمهور في كل الصلوات قوله **بعد الركوع**  
بعد الخالف ما قدمناه عن الحوى قوله **كأنه قد** اي من قول انس قنت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على اجناس العرب قوله **بمعناه الدعاء**

قال

فلاضافة فيه البيان ويطلق على العبادة والطاعة واقامة الطاعة والادارة  
بالعبودية والسكود والصلاة والقيام وطوله افاذ ان البدر العين نعلون الحافظ  
العراني قوله **الذي روى ابن مسعود** اشار به الى اذ فيه رواية اخرى وهو ان  
ذكرها لجلال السيوطي في الدلائل بالفاظ مختلفة قوله **ان يقول اللهم** الى ذكره  
ان دعاء القنوت من جملة الذي انزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكانا سورتي  
كل سورة بسورة وقول واحد اسمها تسمى سورة الخلع وهي بسم الله الرحمن الرحيم  
اللهم اننا نستعينك الى قوله من يتركه والاخرى تسمى سورة الجفد وهي بسم الله  
الرحمن الرحيم اللهم انك لعبدك الحق وقد اختلفت الصحابة في نسخها وكتبها  
الى في مصحفه فعدة سور القرآن عند مائة وستة عشر سورة قوله **اي يظن**  
**الهداية لما يرضى** المراد من الهداية الوصول لا الدلالة فعلا قوله **ستر عيوبنا** الاول ستر  
ذو نبال ان العيب قد لا يكون ذنبا كالعمور والنشل اللهم الا ان يقال المراد ما يعيب الشارح  
عليه والستر ما بالمحرم المصحفة او بعدم المواخذ به وان بقي فيها والا ولا ربح  
قوله **فلا تعطينا** بفتح التاء والماء المهملة قوله **وشرعنا** بضم واو واظهار اركانها قوله **ولا**  
**فزع عنه في الحال** اي ان كانت الهة الفعل حاضرة كانت تاب عن السكروالمة بين يديه  
فبريقه ويبعد الله عنه قوله **والغرم على تركه** العود افاذ العارف ان ترك هذا الشر  
لا يلزم لانه غيب فالاولى فيه التسليم وفيه ان الغيب هو العود فلا ينافي طلب الغرم على  
عدمه في التوبة قوله **فلا بد من مسأحة** وارضاه اي برد العلامة اليه ان ارضاه  
وان لم يمكنه تصديق بقدرها ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تنفع عنها  
في المستقبل ويكون ما عليه كالدون قوله **ما طعني بسا** هذا جرى فيه على ان  
الايمان قول وعمل ونسب الى الامام او هو يباين لشرطه الذي يترى عليه  
الاحكام الظاهرة قوله **فعلنا من اجله** الى ما كان الايمان به تعالى لا يتم الا بالانما  
بما ذكر بعد قال ذلك قوله **وبما جئنا ذكره** فيه انه لا يخرج عن الكتب والقدرة  
وقدر كونهما بعد قوله **ورسالت** المراد بهم ما جمع الانبياء فان الايمان بهم لا يزم قوله **وايهم**  
**الاخرى** بوقوعه قوله **وبالقدر خير** وكره القدر ايجاد الله تعالى الاشياء على وفق  
ما اراده تعالى وكله من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع بانساب العبد



او سببه اليه **قوله** بتقويته البالصوير **قوله** لجزناي عن جيب تقصنا ودفع ضرنا  
قوله ونشئ **قوله** الجيز كل قال في القرب والجيز منصوب على المصدر راي ثمال الجيز  
فيضمه نوعا من التاكيد ما وعلى انه مفعول تقى وعلى نزع الى فخر اي بالجزر **قوله**  
**افضاله** مذكراى حال كونها افضل الا ولا جلى الا فضال اي وليست بطريق الايجاز  
ولا الوجوب **قوله** بصرف جميع انتمت به ان اشار به الى انه ليس تاكيدا للثاني بل  
تاسيحا فقد بر **قوله** انت كما اثبتت على نفسك انت مبتدا والكاف بمعنى على اي  
انت على الوجه الذي اثبتت به على نفسك والكاف زائدة اي انت الذي اثبتت  
على نفسك او هو تاكيد للضمير الجوزي على اي لا نطق ثناء عليك كثنائك على  
نفسك او المعنى انت كاذب الذي اثبتته على نفسك اي ثناءك للعقب وهو كاذب الذي  
اثبتت به على نفسك **قوله** ونزير ربة العزاي الكفر الشبه بالربة اي عروسة الجبل  
وقاهاه ان مفعول تخلص محذوف والذي يقضيه اللفظ ان مفعوله قوله من يخرجك  
**قوله** وربة مالا يرضيك شبه مالا يرضيه تعالى بشخص له جبل يضعه في الفتنة  
واسناد الربة تحيل **قوله** نيتاشي عنه عطف على قوله تفارق **قوله** بان نورسه  
عدم البليسية **قوله** لتفضل اخبر من النعم لان النعم قد نزلها به نعم عليه **قوله** الملو  
بمرداي وجودا كاملا وهو الواجب **قوله** المستحق اي الذي كل الحامد حقه **قوله** والحق  
لغله الخ اي فتركه ولا تجل اليه من جهة الدين واما النكاح فمن قبل العائلات  
فليس في تزوج الخابية ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذا دخل يهودي  
الحام هل يباح للنادم الم ان يخدمه ان خدمه طعاما في ذلوسه فله بأس به وان  
فعل ذلك تعظيما له ان كان ليحل قلبه الى الاسلام فله بأس به وان فعل ذلك  
تعظيما له من غير ان ينوي شيئا ما ذكرنا كره له ذلك وكذلك اذا دخل ذمي على مسلم  
فقام له ان قام طعاما في ماله الى الاسلام فله بأس به وان فعل ذلك تعظيما من  
غير ان ينوي شيئا ما ذكرنا او قام تعظيما الفناء كره له ذلك **قوله** ان تقدم المفعول  
الجزر كتقديم الظرف فيما بعده **قوله** بتقويته جميع العبادات من قيام وركوع وسجود  
وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة وتسبيح وتهلل وصلاة على النبي صلى الله  
عليه وآله ودعاء المؤمنين وخشوع **قوله** اذا هو اقرب الى اي قرب مكانة لا مكان

وهذا

وهذا مما يدل على ان الله ليس في جهة **قوله** من اتى سعيها ايمه فهو له اي من اجتهد  
في طاعتني قابله باعظم منها **قوله** والمعنى يجهد في العمل اي وليس المراد السعي بسرعة لا  
انه يعنى عنه **قوله** تسرع في تحصيلها ذلك فاعطف من عطف المراد **قوله** يستأجر  
اخذه من الغام **قوله** ولذا سميت الخدم حفدة ويسعى اولاد الاولاد حفدة لانهم كما  
يجزم في الصغر في الحياح **قوله** ويجزم رضعا فيكون من الربايعي **قوله** واحفدة لغة فيه  
وبعضهم يجعله لازما لثنا الصالح **قوله** لا معنى له فيه انه ورد في صفة البراءة لاجلها  
يجزم بها اي يستعمل بها على السب ويسرع **قوله** من جزم عنده اي تعاملت واحسان  
**قوله** وادادها اي ازادها **قوله** وسعة عطاء اي عطاءك الواسع وانذاره من  
اسناد الرحمة اليه تعالى **قوله** بالقيام الخ اي مع القيام وانما قال ذلك لان الرجا يتعلق  
القلب بمرغوب فيه مع الاخذ في الاسباب والا فهو الطمع **قوله** ففحن بين الرجا والخوف  
قال القرطبي والحق مع الرجا اعلى منه مع الخوف والجور على ان الافضل تكثير الخوف مع  
الصحة وتكثر الرجا مع الضعف والرجاء بالملة واما بالضعف فهو ناحية البلاء وقد عه  
**قوله** فان من الكراي انقلاب الحال ومن المرامطمان القلب بحيث يجزم بالنجاة **قوله** كفر  
عمله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه انه نوصل بسبب استرساله في المعاصي قال  
تعال فلا ياتى مكر الله الا القوم الخاسرون **قوله** كانه نوط من الرحمة اي اليأس منها  
الجزم بانه من اهل العذاب فانه يؤدي الى تعجيل العول وانكار الرحمة وفيه ما تقدم  
في الامن قال تعالى انه لا يبايئ من روج الله الا القوم الكافرون **قوله** ان يرجي **قوله**  
اي انعامه وبكاله عقابه **قوله** لا يجتمعا الخ قد علمت ان الرجا لا يتحقق الا مع الاعمال  
الصالحة والا فهو طمع **قوله** بالاركان اي الاعضاء **قوله** مختلن لا ترك حال مؤكدة  
**قوله** لا يقتصر على القلب واللسان بان يرجو بقلبه وينطق بلسانه من غير عمل الا  
ركان **قوله** ذوق الممتان هو الكذب وفسره في التاموس بان يقول على الشخص مالم  
يفعل **قوله** معتقد ونقول معلول مؤخر عن علمه وهو قوله قاله نعامه علينا بالايان  
ولا شئ ان لهذا الاعتقاد والقول علمة الا نعام بالايان **قوله** بكسر الخاء قال الزوي  
هذا هو الشهور وقال الجزري هكذا روينا **قوله** وقيل بمحمدا قال ابن قتيبة وغيره ونهى  
الجوهري على انه صواب **قوله** وصلى الله على النبي هذا هو الذي رواه السبي في خطبه



وعلى الله وسلم كما يفهم من الشرح قوله **صينا** معلول لقوله وما روي النسي وعلى الله وسلم  
في الوقفات بعد ما ذكر اختيار الفقيه الى البيت انه يصلي قال والمحب في كل دعاة ان  
يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد فهذا يعيد  
ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الفتوت بهذه الكيفية ويشهد له ما  
اخرجه النسي بسند صحيح من زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصح  
يصعد حتى يصل على فلا يحملوني كغير الرأب صلوا على في اول الدعاء واسطه وا  
خبره والخبر بكسر العين المعجمة القدر الصغير قوله **كما اخبره الفقيه** في الخبر  
عن ابن الهمام لا ينبغي ان يعدل عن هذا القول وهو الحق كما في الخبر وان ابرح حاج قوله  
**هو الصحيح** والاصح كما في المحيط والخبر كما في الجمع والهداية وفي الخبر ان الا  
مام يوسط في قراءة الفتوت فلا يجهر جدا ولا يخافت جدا حتى يتمكن المقتدي  
ان يقرأ خلفه وهو الختاراه قوله **قال ابو يوسف** يتابعونه الى من القول بعد ان يعلم  
قوله ابو يوسف على قوله محمد عند الاطلاق قال المذاهب على في شرح الحصن وينبغي تقديم  
هذا الاصح وقال ابن الهمام الاول ان يؤخر لان الصحابة اتفقوا على اللهم اننا نستعين  
الحق قوله **والدعاء** مبتدأ خبره قوله **قال طائفة** الى واخرج المصنف عن ابيه قوله **انه**  
**لا توقيت فيه** الا فضل ان يكون الدعاء موقفا لا راى ربما يكون جاهلا فدخلوا  
بما يقطع الصلاة ولا يعلمه كما في غاية البيان وقول محمد ليس في الفتوت دعاة  
موقت يعني غير اللهم اننا نستعين الحق اللهم اهدنا ما نريد وارجنا ما نكره  
تقدم وتبرك بالما نور قوله **اذا رقت راسي** الى هذا ابو زيد المذهب الا انه عارضه  
ما هو اصح منه عند المذهب فقد موه قوله **فمن هديت** اي معهم قوله **وقد شر**  
**ما قضيت** اي قضا مطلقا وقضى شره اللهم بحيث يقع بلفظ قوله **في البيت** من تحت مواليه  
له قوله **لما كان يفعل** اي في دعاؤه على اجزاء من العرب قوله **من حديث** في حق الامام  
عام هو لا يؤم بعد قوما فيخبر نفسه بدعوة دونهم فانه فعل فقد خاتم رواه ابو  
داود وحسنه الترمذي قوله **اصل الهداية** الرسالة والبيان الذي في التاموك المهدى

بهم

بهم الهدى وفتح الدال الرشاد والدلالة وتذكر النهار وهذا هدى وهذا هداية  
وهدية بكسر هاء ارشده فتهدى واهتدى وهذا الله الطريق واليه وله ان لا يلو  
جديعتي الارسل والبيان الا ان البيان لازم الرشاد والدلالة قوله **وانه** لهدى اي لهد  
ل قوله **انتهى** اي لا يصل ولكن الله يهدي اي يوصل قوله **فهى** من الله سبحانه التوفيق  
الاولى حذف قوله من الله لانها تفسر بالتوفيق للملزم ولا يصل في قوله تعالى الحق لا  
تهدى كي تفسره فيما بعد قوله **فطلب المؤمنين** اي اذا علمت انها من الله التوفيق ولم  
من موفقت فطلبه مع حصوله يحمل على طلب الدوام عليه او لم يدم منه ومنه اللهم  
قوله **بفضل** اي باحسانك وبالالتسبية قوله **والله** يا دينا واخرى لهدى  
لفظ عام تحته كل خير والمعاذلة على غير ما بها قوله **من الناس** اي من شرورهم قوله **ويما**  
**فيهم** من هذا بيان المعاذلة التي تكون من اليدين قوله **وتولانا** ولاية الله تعالى بعد  
ارادة توفيقه وتأييده وتقريبه واكرامه كذا في الشرح قوله **من توليت الشئ** ويجوز  
ان يكون من وليت الشئ اوله كمن بينك وبينه واسطة والمعنى انه يقطع الوسائط  
بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يصير في مقام القرابة المباشرة وهو مقام الاحسان  
كذا في الشرح قوله **الزيادة من الخير** وقيل حلول الخير الى في الشئ قوله **ترقيت** على المعنا  
**منى** الباقين وهما مقام العاقبة ومقام الموات يعني انه يطلب الزيادة فيها اي  
فاداعاقتا وتولينا فبارك لنا في ذلك ويدخل في المعنيين كل نفع وخير قوله **من الوقت**  
**ية** نق اصله اوق حذف الواو لو وقعها بين كسرتين ثم الهجزة الاستغناء عنها  
قوله **بالعناية** اي مع العناية قوله **بدفع** لاحاجة اليه لان الحق اجعل بيننا وبينك ذلك  
الشروفاية وحافظا قوله **تقضى** اي تحكم وتفضل اي تجعل افعالا وتبديها على  
حسب ما سبق في العلم والارادة او الحق الحق قضيت ويكون المراد به ارادة  
الله تعالى المتعلقة بالاشياء لا قوله **فقط** مولاتا فادبه انه تعليل لقوله وت  
لما كان قوله الحق تقضى عليه لقوله وقفا شرما قضيت قوله **وسلطان** فترك اي  
قوة فترك قوله **وان الكافرين** لا مولاهم كولاية المؤمنين بالعناية والطفاه قوله **من**  
**من الله** المفعول محذوف اي من يهتد الله قوله **فهو** معنى وتعاليت معنى مضاف وحالة  
تعاليت مضاف اليه قوله **ومن لم يحسن** الى التقيد به ليس بشرط بل يجوز لمن



يعرف الدعاء المعروف ان يصعد على واحد مما ذكر افاده صاحب البحر قوله ويقول ربنا  
اشأ الخ قال صاحب البحر الظاهر ان الاختلاف في الافضلية لا في الجواز وان قوله ربنا الخ  
افضل لشموله قوله **واذا تقدمت** يعني **تقدمت** الخ قال في الهداية ودلت المسئلة على جواز  
الاقتداء بالحق لا يصح شافعيًا كانا وغيره وجه الدلالة ان اختلافهم في انه يتا  
بعه او لا **فرغ** صحة الاقتداء اذا كان محتاطا في مواضع الاختلاف كان يجد والوضو  
بجروح خدوم وان يصح ربه رأسه وان يصعد ثوبه من يمينه او يفرقه اذا جف  
واد لا يقطع وتره بسلام على الصحيح وان يرتب بين الفوائت والجامع لهذه  
الامور ان لا يتحقق منه ما يفيد صلاته بناء على ان المعتبر رأي المقتدي وهو  
الصحيح الذي عليه الاكثر ونقول رأي الامام وعليه الهند والى وجماعة وقال في  
النهاية انه اوقىس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يحتضنوا وغيره وتظهر التمرن  
فيما اذا رأى من امامه ما يفيد الصلاة عند ذلك الامام دون المقتدي وقد شرع  
في الصلاة غير عالم به يجوز صلاته على قوله الاكثر لا على قول الهند والى وفي شرح  
السيد وكل من القولين مرجح قوله **والفتوت في الركوع** بالجر عطف على تكبير  
يعني انه يتابعه فيه ويعرفه لانه يجتهد فيه فصار كما لو كبر خفي في الجائزة  
فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه بمن يراه سنة لكن بشرط ان يؤدبه ليمه  
واحدة والا لا يصح على ما عليه الاكثر **قوله على الصحيح** هذا مراد بتبطل بقوله وتذكر ان  
في الركوع واما في الصورة الثانية وهي ما بعد الوقوف فانه لا يفيد اتفاقا ولو  
آخر قوله وتذكره في الركوع ليربط به لكان اول افاده السيد **قوله لا يفيد الركوع**  
ظاهر انه يحرم عليه اعادته لانيانه بحال من الصلاة وفي شرح السيد مراده من  
عدم اعادته ان ظاهر كونه ان صحة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع  
من اعادته اه والظاهر ما قلنا قوله وتأخير الواجب عطف مراد في قوله لان اشتغاله  
الخ وتعلل المسئلة الاولى بان الفتوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فما انى به  
منه بكيفية قوله **يفوت واجب المتابعة** اي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة  
الثانية ان الفتوت واجب ايضا فمقتضاه التخيير بل يدعي ان الايمان بالفتوت  
اولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع قوله **لا يفيد الركوع** لا غير بشرط ان لا يبين به مرة

ثانية

ثانية قوله **وعن** الخ **الفضل** الخ رجع الى المصنف للاجماع على الثانية او الثالثة والرواية  
هذه لا تعتبر لحرفها الاجماعي قوله **فالاختصاص** تركها في الوتر خارج رمضان وما في الوتر  
زاد عن الفتوى الاقتداء في الوتر خارج رمضان جاز فلا ينافي الكراهة لان معناه صحيح  
قوله ان هذا اي كراهة الجماعة في الغل وما في حكمه كالا تراه اذا كان على سبيل المذا  
عي اي طريق يدعون الناس للاجتماع عليهم قوله **لا يكره** لان النبي صلى الله عليه وسلم  
ام ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه وصح انه صلى الله عليه  
وسلم ام ابن واليتم والنحوز فمضى بهم ركعتين وكانت نافلة **قوله اختلف فيه** والا  
صح عدم الكراهة قال في النهاية وثله في الظهيرية والذخيرة قال في التمهيد وهو يعنى  
ان المذهب خلاف ما في الثانية وانه ترجيح منه لا اختيارا للذهب اه قوله **وهو ع**  
**خشية** ان يكتب علينا لانه زمن تجدد الفرائض قوله **اذ ذلك** اي آخر الليل قوله **لا وترنا**  
**في ليلة** لا عاملة عمل ليس او عملنا وجرى على لغة من يلزم المثنى الا لفتى جميع احو  
له لا يوتر ليلة وترنا فلا ينافي انه يعنى وترين واكثر في ليلة والله سبحانه وتعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في بيان النوافل قوله لان الغل اعم** والسطوح بمفاد  
وهو خير بان به الله وطوعا من غير ايجاب **قوله لغة الزيادة** ومنه سميت الغنية  
لغز قال تعالى يستلونك عن الانفال لانها زيادة على اصل موضوع الجهاد وهو الغل  
كلمة الله تعالى وتعلق على ولد الولد ومنه قوله تعالى وهبنا له اسحاق ويعقوب  
نافلة اي عطية زائدة على ما طلبة وهو اسحاق عليه السلام **قوله ولا مسنون**  
**من العبادات** هذا ينافي قوله اذ كل سنة نافلة فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويجاب  
بان الغل اطلاقا في قول الاول ما قبل الغرض والواجب والثاني ما يترجم به الشيخ في  
غيره به خاص فاشاروا واخرها **قوله والسنة** الخ الاولى ما فعل في الشرح  
حيث اخرج الكلام على السنة عند قوله سن الخ **قوله او غير مرضية** منه ومن سن سنة  
سنة فطرية وزرها وزر من عملها الى يوم القيامة قوله **وفي الشريعة** الطريقة  
الخ تقدم الكلام عليها مستوفى في الطهارة **قوله شرعت** لغير نقص ان يمكن حمل على  
البعدية فلا ينافي ما بعد او انما يكون لغير النقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه  
ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان



فان صحت فقد اصلح واجتمع وان فسدت فقد خاب واجتمع وخسر وان شققت من فريضة  
 يشبهه شيئا فان الرب سبحانه وتعالى نظر اوله لبعدي من تقوى فيكمل به ما انتقص  
 من الفريضة ثم يكسر ثم يحمله على ذلك **قوله نكس في الغرض** اي وقع فيه **قوله لان العبد**  
**الحق** قال تعالى وما قدر الله حق قدره قال الرب عز وجل الى ما هي المصنف وهذا النسبة  
 لغيره لا ينبا عليهم السلام فان التواقي في جانبهم لزيادة الدرجات لهم وفي جانب  
 غيرهم ليرى الخلل اذا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام **قوله منها ركعتان** الاولى حذ  
 في منها لا على هذا الخلل لا يكون لسانا فاعلى **قوله وهي اقوى** **السنن** لقوة ما  
 ورد فيها من الركعات **قوله انها واجبة** اجمعوا على انها لا تصح فاعلى من غير عذر كما في  
 الدار صفة ويختص على جاحدها الكفر كما في المفردات وتفتي اذا فانت مع الغرض دون  
 غيرها والاصح انها تصاب بمطلق النية وفي مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قرأ في ركعتين الفجر فقرأ يا ايها الكافرون وقال الله احد وفي مسند الامام  
 احمد عن ابن عباس في الاولى بخاتمة البقرة وفي الثانية قل يا ايها الكتاب تعالى الآية  
 فسخت قراءتها بين السورتين وهذا لا يات على سبيل المناوئة اياها واستحسن  
 الميرزا ان يقرأ في الاولى ثم يشرع في الثانية ثم تركب وقال ان ذلك يرد في اليوم كذا  
 في اي امر حاجب لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوي والافضل في سنة  
 الفجر اذ هو في اول الوقت مع الخفيف وقبل بقبض الاسفار وفي البناءة على لبسها  
 يكون الكلام بعد استغفار الفجر لا ساعة تشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار  
 كما جازي تاويل ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينبغي ان يشهد به الا على خروفي  
 حكاية الاجماع على انها لا تصح من قعود ونظر الجمع عليه اذ هو تأكد بها والتعمد  
 جوازها من قعود كما ياتي في الشرح **قوله صدوها وان** المر المقصود الحث على الفعل  
 والا فترك الغرض عند طرد الخلل يباح لعدم التمكن **قوله احب الي من الدنيا وما فيها** باعتبار  
 ما يترتب على فعلها من الثواب **قوله ثم اختلف** في الافضل اي من المؤكدات والمستحبات  
**قوله قال الخليلي** ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يبرهنهما مسفرا ولا جفرا كذا  
 في الشرح **قوله ثم اني بعد الظهر** لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قبلها  
 الفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح **قوله وهو الاصح** كذا في صحيحه في الداراية

والعناية والعناية وعلمه في البحر بانه ورد فيها ويبدو قوله صلى الله عليه وسلم  
 من ترك الاربع التي قبل الظهر لم يمتلئ شفاعتي وكذا ذكر تصحيحه العلامة لوجه قوله  
 ابتداء اي الامام محمد في المسوحا بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظهر اول صلاة في  
 الوجود **قوله وبند بان يضم اليها الركعتين** وهو بخبر ان شاعلهما بسلام واحد وان  
 شاعلهما بسلامين والاولى حذ في لانه ياتي الكلام على ذلك قريبا **قوله ومنها**  
**ركعتان بعد المغرب** في شرح الوقاية لشيخ زاده ما نصه قال صلى الله عليه وسلم  
 افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن ص فزولا معتم فتحها صلاة الليل وحتم  
 بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصرين في الجنة  
 ومن صلى بعد هذا اربع ركعات غفر له ذنوب عشرين او قال اربعين سنة **قوله كان**  
**يقول في الاولى** فيها الخ يعني اجبا ناكما في شرح الشكاة **قوله من خلفها** اي ما سجد عنها  
 وهو حمله ها **قوله واربع قبل الظهر** قال في البحر وغيره في كل ركعة تحذف من عشر ايات  
 وكذا في الاربع بعد المشرق **قوله لم يمتلئ** شفاعتي اي الشفاعة الخاصة المرتبة على فعلها  
**قوله فلما قيدنا** اي لقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في اخرهن **قوله تعلقه**  
 الاولى حذ في لغتهم من قوله في الرباعيات وقال ابو يوسف يصلي اربعا قبل الجمعة  
 وستا بعدها وفي المرخي محمد مع ابي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عذ  
 ابي يوسف يصلي اربعا ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو اخر السنة لا تكون سنة على الصحيح  
 والحكم بين السنة والعزم وكل عمل بنا في التبرعة لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها  
 على الاصح وفي الحلبي لو اراد ان يصلي النوافل بنذرهما ثم يصليها كما هي ثم نقل عن  
 الاية ان اداء الفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن  
 العينية والعمدية اذ هو في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج  
 ابو داود وصلاة المزد في بيته افضل من صلواته في مسجدي هذا الا المكتوبة وفي  
 النية الصلوة في المسجد حسن وفي البيت احسن وبه اتفق الفقهاء ابو جعفر قال لا  
 ان تخشى ان يشغل عنها اذ ارجع الى منزله فان لم يخف فلا فضل لبيت والحكمة في  
 فيه اذ لا تخلو البيوت من الصلاة كما نية عليه صلى الله عليه وسلم بقوله نوروا بيوتكم  
 بالصلاة ولا يحطوا بها قبورا كذا في الحلبي وغيره **قوله ولعله** في هذا ما تفرد به لؤ



المؤلف بحثا وكلامه ما اهل للذهب احت ما اليه يذهب قوله **المستحب من السنن** في  
 المستحب والمندوب والمترغب فيه والحسن العاقل مترادفة معناه واحد وهو  
 ما رجع الشرع فعمله على تركه قوله **فلا يجزئ** القدر الذي لا خلاف الاثاخرين  
 القدرين وكذا خبره في حديث الحسن بن ابي بصير ركنين او اربعين كما في الفتح **قوله من صلى**  
**قبل الظهر** قال في رفع العوائق عن الفوائد الرئيسية والمراد في مثله يعني فيما ذكر  
 من الرعد بالتراب في معاملة الاعمال الواجبة لا الاثاخرين بها مرة وظاهره ان الترك  
 في بعض الاحيان له اثر غير ما نفع له **قوله دفعته** في علي بن ابي طالب كان في الجنة  
 والمراد دخله ثواب عظيم من اجلها والافعالها من الاعمال مدخر ثوابه في الجنات  
 وقد يقال ان المدخر في علي بن ابي طالب اخر في غيرهما في باقي الجنات **قوله وهو قوله**  
**من قيام نصف ليلة** قد يقال انه نزل منزله من ادرك ليلة القدر وهو خير من الغف  
 شهر ولا شئ في قيام نصف ليلة اقل من ذلك ويمكن ان يجاب بانه يكتب لقيام  
 نصف ليلة زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر وان المشبه لا يعطى حكم المشبه  
 به من كل وجه **قوله غفر له** هذا ترتيب خبر **بن سنان** عمله اكثر العلماء على الصغار وروا  
 طلق بعضهم فعمه لا كما في قوله ولم يعيد فيه بكونها قبل التكم فاما ان يحمل المطلق  
 على العبد لا كما في الحادثة او يقال ان التقيد للكمال لا يحصل اصله للموعود به **قوله**  
**فما تجيب** الخ الظاهر ان هذا تعريض على قولها وما بعد تعريض على قول الا  
 عام من اختلافهم فيما هو الا فضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاولي  
 فضل للمندوبية عن المؤكدة بالتسليم **قوله وفي الدرر** بتسليمه وهو ادم واشبه  
 ولذا اختاره الكمال **قوله وقيل لها** الظاهر الاحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهر  
 الحلبي **قوله فيقول** في قوله **واشهد ان محمد عبده** ورسوله واختلف في وجوب سجدة  
 السهو على من راد على الشهادتين كما في الدرر والفرزدق في الشرع **قوله فلا يتصل**  
**شفعته** فهو على شفعته اذا طلب الاخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره  
 السيد **قوله ولا يلزمه** كمال المهر ما لم توجد الخ لوجه الصحة الخالية عن المواضع بعد ذلك  
 من تلك الصلاة قال السيد **قوله فيسقط** ويلزمه كمال المهر بالقيام الى الشفع الثاني  
 وتسقط شفيعته ولا ينع على جوارها اه سيد قال وبترك القعود على رأس الثانية

لا ينبغي

لا ينبغي ولا يعقود في الثالثة اه قوله **والا** سبحانه الخ تطويل من غير فائدة قالوا وفي  
 الاقتصار على ما في المصنف **قوله لا ينافر** من ذوات الاربع الخ هذا الكلام صريح في انها  
 تحسب تمامها له خلافا لقال انها تحسب شفعها واحدا ولا ينافر فيه ما ذكره ابن ابي حنيفة  
 في ستة الزواجر لوصلي للكتاب لاه واحد ولم يبعد الا في اخرها اختلف فيه المشايخ  
 والصحيح انه يجريه عن تسليمه واحدة كالموصلي اربعاً بتسليمه واحدة ولم يبعد  
 على راس الركنين على ما هو الصحيح اه لانه في الزواجر خاصة لكونها شرعت على  
 هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالحق انها تنوب عن تسليمتين من الزواجر  
 وان كانت تحسب لم عشرين نافلة **قوله بر قوله وصحح الفاد في الخلاصة** ان  
 العقدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء الركنين  
 لانه شرع في الشفع الاول ثم افسده بترك القعود ولا يلزمه بالثالثة شئ مطلقا  
 عمدا كان او سهوا الا ان البنا على العاسد لا يلزمه شيئا وتامه في الشرح **قوله وكره**  
**الزيادة على اربع تسليمات في نفل النهار** باتفاق الروايات لانه لم يرد انه صلى الله عليه  
 وسلم زاد على ذلك ولولا التماسه لزمه تعليم الجوار كذا قالوا وهذا يعيد انها تحريمية اه  
 سيد في النهي **قوله وعلى ثمان** لا يعوب ثمان اعراب قاضي وقد ظهر عليها الحرمان **قوله لما**  
**في صحيح البخاري** الخ هذا لا يخرج لدعي لانه لا يعيد انه جمع بين العشر بتسليمه واحدة **قوله**  
**ابناء الحديث** الخ اجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بان لفظة يحتمل ان يكون  
 المعنى فيه شئ في حق الفضيلة بالنسبة الى الاربع وفي حق الاباحة بالنسبة الى الفرد  
 ونرجح احدهما لا يكون لا يرجح وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على كل نحو من  
 لكن عقلا زيادة فضله الاربع بانها اكثر مشقة على النفس بسبب طول تعييدها  
 في تمام الخدمة وراياه صلى الله عليه وسلم قال لا تخافوا جرأتكم على قدر فضلكم و  
 قال صلى الله عليه وسلم افضل الاعمال اجهدوها ولهذا لو نذر ان يصلي اربعاً بتسليمه  
 لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج في كتابه بالمراد الثاني وهو الاباحة اي  
 يباح شئ لا واحدة او ثلاثا ووافق الكمال على ذلك لانه العلامة فاسم وغير  
**قوله لانه اشق على النفس** وابعد على الريا ولو كونه وقت الجلي وعرض الاحاف  
 وقال صلى الله عليه وسلم من اصلا قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة **قوله وقيل**



تعالى ان في مدح من قام الليل بما في اي تباعد جنودهم جمع جنب عن المصاحح اي محل  
اضطجاعهم واستراحتهم والمناسب لهم ان يقول لا اية ليفيد ان الكلام متوقف  
على اخر لاية وهو قوله فله نعمان ما اخفى لهم من قرة اعين انه قوله لان القراءة تكثر  
بطول القيام واجتماع ركني القراءة والقيام افضل لانهما من اجزاء الصلاة فكان فضل  
من اجتماع ركني السجود مع سنة التسبيح قوله ونفل ثلثين عن محمد بن عوف ونفل في  
في شرح الانوار عن محمد بن موفقهما وصحة في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوفي  
الامام احمد بن حنبل في الامة وسوى بينهما مالك بن انس والدين ايه ووجه ما في  
الحق قوله صلى الله عليه وسلم ان كل عمل عليل بكثرة السجود والاخر اعني على نفل  
بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد  
ولان السجود غاية التواضع والعبودية اه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله  
العظيم **فصل في تحية المسجد** وغيرها كصلوة الليل والاستحارة **قوله من تحية المسجد**  
اي تحية رب المسجد لان التحية انما تكون لصاحب المكان لا للمكان ويستثنى من  
المسجد الحرام فان تحيته الطواف ومرح الملائكة على بان من دخل المسجد لان التحية  
انما تكون لصاحب المكان لا للمكان ويستثنى المسجد الحرام فان تحيته الطواف ومرح الملائكة  
على بان من دخل المسجد الحرام لا يستغل تحية لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف  
لما عليه طواف واذا اراده بخلاف من لم يردده او اراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي  
ركعتين تحية المسجد **قوله بر عيني** وان شأ باربع والشتان افضل قهيبا في  
**قوله** في غير وقت سكره في العتمة اني اذا دخل المسجد بعد الغزاة العصر لا بان بالتحية  
بل بسبح وهلم وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدى حق المسجد كما  
اذا دخل المشكوبة فانه غير مأموورها كما في التمرناشي اه وفي الدرر على الضياء  
عن القوت في لم يكتف منها حديث او غيره يقول كلمات التسبيح الاربع اربعاه وهي  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **قوله قبل الجلس** هذا بيان الاول كما بان  
وهذا قول العامة وهو الصحيح وقيل يجلس اولاً ثم يصلي قوله وان كان افضل فمما  
فيه هذا يدل على انهم حملوا النبي في حديث فلو جلس حتى يركع ركعتين على الترتيب  
**قوله بعينه ركعتان في اليوم** عليه بعضهم بالخروج كما في الحديث على الاشهاد وقيل

لكل

لكل دخول تحية لانه مقبر تحية الابن فانه يحسبه كالحاقه كما في السراج **قوله**  
ونذوب اي بعد ذكره الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه الاحاديث **قوله**  
الهم افتح لي ابواب رحمتك اي احانتك وانعامك بالاخلص والقول وغير ذلك **قوله**  
الهم لي استغفر من فضلك ما خذ من قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فاستغفروا  
من فضل الله **قوله لقوله صلى الله عليه وسلم** الخ وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
صلى الله عليه وسلم قال لا بد لاي بل لحد ثلثي بارحى على عملة في الاسلام فاني سمعت  
في نعليه بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا ارجى عندي من ان اظلم انظر ظهورا  
في ساعة من ليل او نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان اصلي رواه البخاري  
والدف بفتح الدال المهملة وتشديد الدال صوت النعل حاله المشرك كما في الحديث وفي شرح  
المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له هذه الفضيلة كما  
تحصل تحية المسجد بذلك **قوله يقول عليهم ما يقوله بحيث** يستحضر فيها عظمة الله تعالى  
**قوله** لا وجبت له الجنة اي ثبتت قوله ونذوب صلاة الضحى الضحوة ارتفاع النهار  
والضحى بالهمزة العرف فوق ذلك وبالفتح والمد اذا علت الشمس كريح السماء **قوله**  
**على الراجح** وقيل غير مندوبة **قوله وهي اربع** قال النكاح صحت جماعة من ائمة الحديث  
المخاطبات فوجدتهم يختارون الاربعة لتواتر الاخبار الصحيحة فيها واليه اذهب  
فقد روى في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم ان الذين ما وني وفي  
عمل يوم باربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الا فضل المواظبة عليها او لا والظاهر  
هو الاول لحد يثبت احب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه وان قل ورواه  
صلى الله عليه وسلم ان من قرأ في صلاة الضحى بالشيم وخشيها والضحى وتعام في  
شرح البدر العيني على البخاري **قوله وابتداءه من ارتفاع الشمس** ووقتها المختار اذا مضى  
اربعة النواحي حديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين  
ترفع الغصلا رواه مسلم بفتح الناء واليتم اي تبرك من شدة الحر في اخفاها فو  
الى شئ عشرة ركعة وفي الدرر المية اقلها ركعتان واكثرها اثنا عشرة واو  
اسرها ثمان وهو افضلها كما في الدخاثر الاشرقية لشدة بفعله وقوله صلى الله عليه  
وسلم واما اكثرها فقوله فقط قال ولله الوصل الاكثر بلام واحد اما افضلها فكما



زاد فهو افضل كما افاده ابن جرير في شرح البخاري له ولعل هذا على مذهب الشافعي ولا  
 خلاف لزيادة على اربع في نفل النهار مكرهة عندنا قوله **ما روى الطبراني** الخ وروى يقول الله  
 ابن ادم اضمن لي ركعتين من اول النهار اضعل اخره وروى يقول الله تعالى يا ايها  
 ادم اكفي اول النهار بربع ركعات اضعل بين اخر يومك وروى انها تقوم مقام  
 الصدقات التي على كل مفصل من بني ادم وهي ثلاثمائة وستون مفصل **قوله كفي ذلك**  
**اليوم** اي مع حصول المضيقين السابقين وكذا يقال فيها بعد قوله **ونذوب صلاة الليل** الخ  
 ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من مشايخنا الى ان قيام الليل فرض على كل  
 الله عليه وسلم ثم تكو بقوله تعالى قم الليل الا قليلا وعلى هذا فتكون صلاة الليل مند  
 وبه لان الاذنة القولية فيه انما تعيد المذنب وقال طائفة كان تطوعا عنه صلى الله  
 عليه وسلم فيكون في حقنا سنة لقوله تعالى ومن الليل فأتجد به نائلا لله واجاب  
 الاولون قالوا لا منافاة لان الزاد بالنائلة الذائدة اي زائدة على ما فرض على غيره  
 وربما يعطى التقييد بالجزور ذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلا  
 فاستند ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اصحابه وقاموا الليل كله ولم يبر فواجد  
 التعليل فانزل الله بصفه او انقص منه قليل او زع عليه يعني انقص من النصف الى الثلث  
 او زع عليه الى الثلثين خبره بين هذه المنازل فاستند ذلك ايضا على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعلى اصحابه وقاموا الليل كله حتى انقضت اقدارهم مخافة ان لا يحفظوا القدر  
 الواجب فعملوا ذلك سنة فانزل الله تعالى ما سجدتها فقال علم ان لن تحصوه يعني قيام  
 الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا قبل ان تعرض الصلوات الخمس فلما فرضت  
 الصلوات الخمس نحت هذه كما نحت الزكاة كل صدقة وصوم رمضان كل  
 صوم له وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التعديل بقوله تعالى علم ان لن تحصوه  
 فتاب عليكم فافروا ما يسر اي صلوا ما يسر من الصلوات ولو قدر جلب شاة ثم نسخ  
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة اخرى فكان بين الوجوب والتخفيف  
 سنة وبني الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري **قوله خصوصه**  
**اخره** وهو السدس الخامس من اسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الا  
 لم يرد في قوله **وقال ما ينبغي** ان يتفعل بالليل ثمان ركعات الذي في المأوى القدسي ان اقله

ركعتان

ركعتان واكثره غان لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر  
 ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى احدى عشرة وثلاث عشرة ركعة والوتر  
 من الجميع قوله **فانه** **دأب الصالحين** اي عادة الصالحين اي معتادهم قوله **وقربة** اي قرب  
 لهم من ربهم قوله **ومكفرة للسيئات** اي الصفات شريرة **ومنهاة عن الاثم** اي ما هيته عنه  
 قوله **ونذوب صلاة الاستخارة** اي طلب ما فيه خير وهي تكون لا مرفى المستعمل  
 ليظهر الله تعالى خيرا لمن وامام صلاة الحاجة فتارة تكون لا مرفى او سينزل وهذا الامر  
 معنى يراى تحصيله او دفعه وهذه الركعتان في اليد عن النبي قوله **كان رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم يعلمنا الاستخارة** الخ وقال صلى الله عليه وسلم من ساءه ابن ادم استخارة  
 الله عز وجل زاد الحاكم ومن ساءه ابن ادم تركه استخارة الله عز وجل وقد روى  
 حسن ان داود عليه السلام قال اي عباد الله انقص اليك فالعبد استخارني في امر  
 فخرت له فلم يبر من **قوله يقول** بدل من قوله يعلمنا **قوله فيلزم ركعتين** يقرأ الاولى بالحا  
 فزون وفي الثانية بالاخلاص وقال بعضهم يقرأ الاولى بقوله تعالى وربك مختلف  
 ما بشا ويخار لك يعنون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ان  
 قوله مبينا وبعضهم يجمع بين ما ذكر واذا تعدر عليه الصلاة استخار بالاعاد فقد  
 روى الترمذي باسناد ضعيف عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا اراد الامر قال اللهم خذني واختر لي **قوله اللهم اني استخيرك** اي اطلب  
 منك تحصيل خير الامرين والباقي قوله **يعطيك القسم** والتعليل اي لانت عالم باللس  
 وكذا يقال فيما بعد **قوله فالتعذر** الخ تعيد على الله والبشر للشوش قوله **واسلمت**  
**من فظلك العظيم** يتفاد من معنى بعض مفعول به لاسال والفضل بمعنى الفضل به  
 ويحتمل ان المفعول به قد وقع بوجه بيان الخبر قوله **وانت علام الغيوب** اي تعلم  
 الغيبات علما تاما كما تعيد صيغة المبالغة والغيوب جمع غيب بمعنى مغيبا اذا كان  
 يعلم الغيبات فعمل الشاهدة لما كذا لعل لا اولى على ما تقتضي به العادة **قوله اللهم ان**  
**كنت تعلم** الخ الشك بالسبب الذي لا يخلو من الغيوب قوله **ان هذا الامر** يدرك حاجته بـ  
 لفظ الامر **قوله فاقدرة** بضم الدال وكسر هاء في باب فهو غريب اي هيته ولا يجوز فتحها هنا  
 لان النسخ من قدر بغير من باب فتح بمعنى اليسار والقوة ولا يناسب هذا قوله ثم بارك في وجه اي



الجلد منه خير رائد على خيرية عمله ثم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد  
**قوله وان كنت تعجز عني قلت قوله فافرض عني الى ما كان لا يلزم من صرفي الاحد للمعين على الا**  
**حرف صرف الاخر منه وغاب صرف كل منهما عن الاخر قوله ثم رضى وفي رواية ارضى قوله قال**  
**ويسمى حاجته** الى بدل لفظ الامر كما قد مناه ويتجرب افتتاح الدعاء المذكور بالحمد  
والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله والاستخارة في الحج والجهاد الى اعلم ان** عمل  
ندب الاستخارة انما هو في الامور التي لا يدرك العبد وجه الصواب فيها ما هو معذور  
خير او شره كالعبادات وصنائع المعروف والمعاصي والمكورات فلا حاجة الى الاستخارة  
رقة فيها نعم قد يستخار فيها لبيان خصوص الوقت كالحج مثلا في هذه السنة لاحتمال  
عدو او فتنة ولذلك يجب ان يستخار الله في التكرار شخص مكره يخشى منه  
حصول ضرر عظيم عام او خاص وان جاز في الحديث افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان حاكم  
لكن ان خشي ضررا عاما للمسلمين فلا يكره ان يخشى نفسه فله الانكار ولكن يسقط  
الوجوب كذا في العيني على البخاري **قوله معنى ما يشرح له صدره** اي قلبه وهو يفيد انه  
يحصل بعد الاستخارة احد الامرين لا محالة والمراد انه يشرح له صدره انشراحا  
خاليا عن هو النفس **قوله وهي ركنان** او اربع وفي الحاوي انها اثنتا عشرة ركعة  
سلام واحد قال السيد **قوله الى الله** اي من غير واسطة بنى دم وقوله والى احد من بنى دم  
المراد به ما كان يجري على ايديهم والا فكل المواجه من الله تعالى **قوله اسئلك موجبات رحمتك**  
**اي الاشياء التي تقتضي الرحمة منك والاحسان وقوله وغرا** ثم مغفرة لك اي الاشياء  
التي تقتضي مغفرة الذي توجب اقتضا تاما كانها تحتم ذلك **قوله والفقه** من كل بر  
خير اي اسألك ان تجعل عني وعطيت كل خير **قوله يا ارحم الراحمين** ثم يال من امر الدنيا  
والاخيرة ما شأفانه بقدر له ذلك **قوله** اي دعاء  
قصا الحاجة بعد الصلاة او من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي عليه لرجل ضرير البصر  
الى اليه فقال يا رسول الله ادع الله لي ان يعافيني فقال ان شئت اخذ ذلك  
فهو اعظم اجر كره وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فامر ان يتوضأ فيحسن  
وضوءه ويصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني  
بعد ذكر طرقه والحديث صحيح **قوله الى توجهت** به الى شكل هذا على ما قاله

انه

انه يكره الرجل ان يقول اللهم اني اسئلك بابيائك واجيب بان السمع خصي لهذا  
والحق عدم الخصوصية لا وروى في استغفار المباس وما قيل في وجه الكراهة  
لا حق لاحد على الله تعالى فيه نظر فان العباد المتولين عليه حقا فله منه وكره جعل على  
نفسه وليس استغفار اذ يتألمهم وتعامه في ابن ابي حنيفة **قوله وشهد** اي اجهد  
في العبادة **قوله فان العمل فيها** روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل ليس  
السلاج في سبيل الله تعالى الف شهر فحجب السلون فانزل الله سورة العنكبوت في ليلة  
القدر خير من الالف شهر التي ليس فيها ذلك الرجل السلاج في سبيل الله ويروى انه صلى الله  
عليه وسلم ذكر اربعة من بني اسرائيل فقال عبد والله غاي عام لم يعصوه طرفة عين فذكر ابو  
اور زكريا وحزقيل ويوشع ابن نون عليه السلام فحجت العناية من ذلك قول جبريل وقال يا محمد  
بجبت اشد من عبادة هؤلاء النور تاني سنة لم يعصوا الله طرفة عين فذكر انزل الله عليه  
خيرا من ذلك وقر السورة فهذا افضل مما عجبت انت واسئلك فسر النبي صلى الله عليه وسلم التكا  
معه والالف شهر ثلاث وخمسين سنة واربعة اشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه  
الامة بما فليكن من قبلهم على الصحيح الشهور وقد اجمع من يعتمد به على وجودها وروى  
مها الى اخره لهر الاحاديث الشهيرة وانها تروى حقيقة لمن شاء الله في كل رمضان كما  
تظاهرت عليه الاحاديث ويتجرب كتمانها من رايها انما على الله عليه وسلم والحكمة في  
اخفائها ان يجهد من يريد لها في احياء البلباك الكثيرة طلبا لما افترقا فتكر عبادة  
له تعالى **قوله واحسب** اي ادخارا لشعوبها عند الله تعالى **قوله في العشر الاخر** قال  
معظم الائمة انها مختصة بها الوتر والسجدة في ذلك سواء وقال بعضهم لما في الوتر الا  
ودهب الاكثر الى انها ليلة سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة  
ونسبه العيني في شرح البخاري الى الصحابي **قوله لكن تقدم** وتأخر والتمرة نظير فمن  
قال لعبده انت حر ليلة القدر وقدمني بعض من رمضان فعنده لا يعتق حتى يفي  
ذلك البعض من رمضان العاجل وعنده حتى يفي رمضان العايل وكله وعليه الفتوى  
لا احتمال انها تكون في اخره في العام العايل **قوله ويستحب الاكثار** من الاستغفار بالاكثار  
فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاسكار هم يستغفرون **قوله وسيد** استغفار  
**اللهم** اي مبتدا وجزاى فهو اول من غيره ويرتب على كونه سيده انه يربيه لو حلف



يستغفر الله بسيد الاستغفار قوله وعلى عهدك اي ما عاهدتني عليه من الطاعة قوله  
 ووعده اي وعده بالجنة والى مثال في شرح المصباح اي انما يعين على الذنوب اجمعين  
 في الاذن بربوبية الله وانه موافق لما وعدتني من البعث والنشور واحوال القيامة والثواب  
 والعقاب **قوله ابو علي** وزن اقول مهموز الاخر كجني اقروا عتق قوله **والدهاء فيها**  
**مستجاب** لا يولي فيها ويجعل رجوعه الى ليلته الجيدة المذكورة في الحديث والمراد الخشب  
 قوله بعد البناء الجهمي **قوله صوم يوم عرفة** الى فينبذ بصومه الاجماع لانه يضاعف  
 بصومه عن المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم  
 عاشوراء انه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم عاشوراء من شريعة  
 المكلم عليه السلام وشرح محمد افضل قوله **ولانها بقدر فيها الارزاق** قال تعالى فيها نقي  
 كل ام حكم قوله **وفيها يسبح الله تعالى الخ** سحا قال في القاموس السج للصواب والى ان من  
 فوقه السج بالضم الله فشيء الذي جاء يصيب من محل عال والمراد كثرة الخير قوله **ينزل فيها**  
 ان ينزل الله او ملائكته انزلوا صفة له تعالى لا كصفة المخلوقات على ما ذكره من الطر  
 يقين قوله **لا مستغفر الخ** الادارة استغفار واخبره بالرفع لا بالجر لانه جواب القول  
 صلاة والايمان ليست له لانها تدخل على الافعال **قوله ليله التروية** هي ليلة الثامن من الحجة قوله  
**لم يمت قلبه يوم توت الطوب** اي بحجة الدنيا حتى تصدده عن الآخرة كما جال تجالسوا في  
 يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يمت قلبه اي لا يجير قلبه عند النزاع ولا في العجز ولا في  
 القيامة كذا في الشرح **قوله يقرأ ويسمع او يدعوا** واحدا يدعو به اللهم انت غفوكم  
 تحب العفو فاعف عنا **قوله من الله** وب صلاة القتل فادابك به لم يستبان يصلي  
 ركعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه لتكون الصلاة والاستغفار اخر اعماله ومنه الصلاة  
 او النزل منزلا فيستجاب ان لا يعقد حتى يصلي ركعتين كذا في السير الكبير وكذا اذا اراد سفر  
 او ارجع ومنه صلاة الاستغفار لعصية وقعت منه لما عتق عن ابي بكر الصديق رضي الله  
 تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من عذب بذنب ذنبا فينوضا ويحين الوضوء  
 ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الاغفر له كذا في القمستان **قوله ومن صلى الصبح في جماعة**  
**فكأنه قد ام القليل** كل يحتمل انه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الاخر فالليل كله حصل  
 بمجموع الصلوات وهو الذي يشير اليه كلام ابن عبيك فانه جعل صلاة العشاء اجماعة

والفهم

والعزم على صلاة الصبح بما يقوم مقام اجابة الليل ويحتمل انه اشار به الى ان صلاة الصبح  
 افضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلواتها كانه قام بنصف الليل و بصلواته كانه قام  
 بالليل **قوله ويكره الاجتماع الخ** ولا يخرج من الجماعة في الصلاة التي في تلك الليلة او  
 غيرها من الغائب عن الجماعة وان كان له يخرج منها الا بالجماعة بشرط ان يكون الامام  
 غير ناذر لها والا لا يصح لعدم صحة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل ذلك صلاة الصبح  
 فان قيل يلزم على ما سبق من ان المذرو وجدي العتدي لاني الامام بناء القوي على  
 الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف اعني حيث كانت القوة ذاتية اما اذا لم تكن  
 كما هنا فلا لانها عرفت بالندرو من هذا قال الحلبي النذر كالغفل واعلم ان الصلاة في  
 نفسها مشروعة بصفة الانفراد والاقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان  
 على المذبح افاده لسيد والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في صلاة**  
**الغفل** **قوله يجوز الغفل** قاعدة مطلقا من غير كراهة كما في مجمع لا يفر قوله **ما قبل يوج**  
 قال في الخلاصة واجمعوا على ان كفي الغفر من غير عذر قاعدة الاجتزاء كذا في الحسن  
 عن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الا على ما لا يندح  
 كذا في الشرح وما في قوله ما قبل مصدرية **قوله على الصبح** فبعد ان يقول بحتم القيام في  
 سنة الفري في التراويح غير مرجح وليس كذلك افاده السيد **قوله بعد التمر** اي غير التمر  
 لا في القصد والاستدلال على جواز كل الغفل قاطبا ويحتمل انه اشار الى ما كان يفعل  
 صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد التمر لبيان الجواز الا انه لا يخرج المذبح قوله **ولولم**  
**يستوقا** بان قام قياما خلا بده فيه ركعتيه وركع واما اذا وضع ركعتيه على الارض  
 ونصب نصفه الاعلى فالظاهر انه لا مانع من الجواز قوله **ولكن له نصف اجره** لم يستثن  
 منه صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان اجر صلاته قاعدا  
 كاجر صلاته قائما فهو من خصوصياته **قوله ومن صلى نائما** **نصف اجره** قاعدا في البحر  
 عن المشرق معنى جوازه نائما فقال ورد في بعض رواياتة ومن صلى نائما اي مضطجعا  
 فله نصف اجر القاعد ولا يمكن حمل على التي مع القدرة الا لا يصح مضطجعا اللهم الا ان  
 يحكم بشذوذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم ان في ذلك خلافا كما هو  
 عند الفقيه ولكن قال المحال ولا اعلمه في فهمنا اه قوله **فصلته** بالاجماع فصول اي



أي مضطجعا أو مستلقيا أو قاعدا قوله لا نه جهد العقل أي جهاد العقل بمعنى أنه ليس  
 في وسعه غوره والجهاد بمعنى الجهد قوله على الصلاة العائدات الذي يرفع ويسجد  
 فإن لم يكن تقدم تقدم الكلام عليه قوله قلت على هواري الخ هو ظاهر لأن الصلاة بالأيما  
 إقرارية من صلاة العائد في العمل وإن كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة المأمم  
 فصلاة العائد بعد روي أنه خلا أفضل منها بل وفي قوله وفيه العمل خير من عمله هذا  
 أعني يظهر إذا خطر بباله أنه لو كان صحيحا لا دأها قائما دائما كانت خيرا بعدد ما على الرياء  
 قوله ويقعد كالتشهد فيه إشارة إلى أنه لا يضع يده على يديه تحت سترته لكن في  
 في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع يديه على يديه فيقول اللهم ان القعود كالقيام لله من  
 السيد قوله في المختار هو أحادي روايات ثلاث عن الإمام وبها أخذت في قال في الزهر  
 ولا شك في جواز القعود على أي حال وإنما الاختلاف في تعيين ما هو الأفضل هو قوله  
 ولكن ذكر شيخ الإسلام هذه رواية ثانية عن الإمام وبها أخذ أبو يوسف وعنه الإمام به  
 يترجم وبها أخذ محمد بن كمال في مجمع الزهر فإذا أراد أن يترجم يعني على الروايتين الأخريتين فترجم  
 رحمه اليسرى وجلس عليها ليكونا يسرع عليه كذا في ابن أبي حجاج وهذا الخلاف في  
 غير حال التشهد ما فيه فإنه يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع سواء سقط القيام  
 لعدم إلامه في قوله توجه الباقين أي وكل القديين وهو لا يزم لما قبله قوله وعند علي لا  
 يجوز الخلاف في غير الشفع الثاني أما لو ابتدء الشفع الأول قائما ثم قعد في الشفع الثاني  
 فهو جائز اتفاقا لأن كل شفع صلاة على حدة قوله ولا في حجة أن ذلك يترجم في الفرق في قوله  
 القيام فيه يعني أن يترجمه نصا ولا واختاره المحال وفي المحيط أنه إن لم يترجمه القيام  
 نصا لا يترجمه قال في آخر الإسلام هو الصحيح أفاده السيد قوله بالقيام الخ يتعلق بال  
 الكاملة قوله لا كراهة على الأصح واختار صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير عذر  
 كالإعياء والتعب قوله ثم ينقل من القيام إلى القعود أي في الركعة الواحدة فقد ذكر  
 في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح المصنوع قائما ثم يقعد فإذا بقي من قرا  
 دته مقدار عشرين آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم سجد كذا في الشرح قوله أي جازله  
 السفل لأن الصلاة خير من صوم فلو أن ترطبا ما يشق من نحو الزوال يلزم الانقطاع  
 عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن في السفل على الدابة من المنفعة الاحتفاظ بالسان من

من فضول الكلام لكان كافيا في جوازه قوله بل ندب له لفعله صلى الله عليه وسلم كذا في  
 قوله إذا دخل إلى وصلى عليه قوله على الأصح هو قوله جمهور العلماء وعند مالك بشرط أن يكون  
 مسافرا وذكره في الأخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه ولكن عن أبي يوسف جوازها  
 في المصاهرة كراهة وعن محمد كذا في رواية جازمه مع الكراهة في وفاة الخلط بكثرة  
 اللفظ واستدراك ما روي عن أبي عمر أنه صلى الله عليه وسلم ركب الخمار في المدينة يعود  
 سدا عن عبادة وكان يصلي وهو راكب واجيب عن الإجماع بشذوذ الحديث وما  
 منه في الشرح قوله موميا إلى أي جهة الخ فلو سجد على سرجه أو على شيء وضع عنده  
 يكون عبثا وفائدة فيه فكره ولا تفعله لأنه إجماع وزيادة اللهم إلا أن يكون ذلك  
 الشيء بخلافه لا يفسد الصلاة الخاصة به كما حققه البرهان الحلي قوله ويفتح الصلاة  
 الخ إنما ذكره لوقوع الخلاف فيه فأن الإمام الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال  
 عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتتح أولا إلى القبلة  
 استحياء ثم يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الأشبه كذا في ابن أبي حجاج قوله حيث توجه  
 جهته به دأبه أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به دأبه لا يجوز لعدم الضرر  
 إلى ذلك كما في السراج وفي توحيد الصغير في قوله موميا وقوله به إشارة إلى أن الصلاة  
 على الدابة لا تصح بالجماعة فإن فعلوا فصلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم فاردة  
 وقيل يجوز إذا كان على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر قوله في ظا  
 هر الرواية وقال الكفاي يشترط ذلك وأن تعذر جاز قال في الشريعة ويصح حملها  
 على صلاة الفرض لأن باب الفعل أوسع هو قوله وإذا حرك الخ أشار به إلى أن تسييرة لا  
 إذا كان يعمل قليل وهو المتمدن خلافا لما في الغنية أنه إذا سيراها صا جها لم يجر الفرض ولا  
 المصنوع قوله لأن إجماعهم انعقد بجواز الركوع والسجود أيضا أنه يقال إن بناء بعض  
 الصلاة على بعض عند الاختلاف إنما يجوز إذا اتفقا ولم يجرية واحدة وأما إذا اختلفا  
 كذلك فلا يجوز إذا ظهر هذا فخرية الركاب انعقدت بجوزة لا يمارأها والركوع  
 والسجود بتعد بوالزول فكان ما صلى بالإجماع وهو راكب وما يصلي بعد الزوال  
 بركوع وسجود داخل تحت تسمية واحدة فيجوز بأحد جماع الأخر وأحرار المازل انعقدت  
 الركوع والسجود فقط في تناول الإجماع أيضا فلا يصح بناءه عليه كذا في النهاية فإن قيل ما ذكر



وفي بناء التوى على الضعيف وذلك لا يجوز في الرض إذا صح إيجاب بان أحرام الرض  
 لم يتناول الركنا أي لا عليه بدو بناء لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناء ما لم يتناول الركنا  
 مع على ما عايناه واجب أيضا بان إتمام الركب كركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا  
 عنهما ولا جازا بدو به بالاجاء مع قدرته على التزول أو الخلف ما لا يصار إليه إلا عند  
 قدرته ولا يصح الجمع بينهما بخلاف الرض فإن إتمامه خلف لا يجوز له ابتداء مع  
 مع القدرة أي فلا يصح الجمع بينهما وبين الأصل فلا يصح البناء قال في النهاية وعلى هذا  
 التوقيف أن لا يبنى المكتوبة فيما إذا امتنعها ركبا لعدم نزول لانه ليس له أن يفتتح على  
 الدابة عند القدرة فكان لا يجاء فيها خلفا ولا يصح البناء للزوم الجمع بين الأصل والخلف  
 ولهذا قد استدل في الهداية بالمتطوع أنه قوله عزية أي امرأته عليه وهو مفعول  
 مطلق كخوف أي عزيم عليه عزية وقوله بتزول متعلق به قوله فكان له الإيلاء  
 لا ولي أن يقول ولا يجاء بهما خلف على قوله الركوع قوله رخصة أي جاء على خلاف  
 الحكم الأصلي فسهل قوله ولهذا الإشارة ترجع إلى التعليل قوله فله أي للتعليل بعدم  
 بعدم البناء فلا في الشرع وعدم بناء الرض إذا قدر على الركوع والسجود وكان  
 مؤملا لا أحرام الرض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فصار كاحرام المنازل الذي  
 افتتح الصلاة على الأرض فلا يجوز بناء ما لم يتناولها أحرامه على ما عايناه فلهذا لا يجوز  
 الخ قوله في ظاهر الرواية وقال في غير جوده البناء أو ضربه في الخنج قوله حتى ستة الخ  
 بالرجوع على التوافق الرتبة قوله يعني أن الأولى التي أي فيجاب عنه بجوابين قوله أنه  
 في الأظهر أي تزيها بدليل التعليل قوله بخلاف العقود فإنه لا تراعى فيه على الأصح  
 قوله للضرورة ولأنه لما سقط اعتبار الركنا الأهلية فلا ينقطع شرط طهارته  
 المكان أو أي أنه قوله ولا يصح صلاة الماشي ولا الساجد وهو يوجب في المضرت سواء  
 كان بعدد أم لا فرض كانت الصلاة أم لا قوله لا خلاف المكان ولأن كل من الماشي  
 والساجد مناف للصلاة وأداء الركنا مع الماشي لا يصح والله سبحانه وتعالى أعلم  
 واستغفر الله العظيم فصل في صلوات الفرض والواجب على الدابة بقوله والخيل اسم قتيلا  
 فتحليم قوله ولا قضاء ما شرع فيه فعلا ولو شرع فيه بقصد إفادته السيد قوله قد  
 ثبت أنها على الأرض أما إذا ثبت أنها عليها فتصح عليها قوله للضرورة قال في الصلاة

أحاصلة الفرض على الدابة بالحدوث فقامت فيقف عليها أي مستقبل القبلة ويصلي بالإيلاء  
 أن أمكنه إيقاف الدابة فإن لم يمكنه صلى أينما توجهت ولو مستدبر القبلة كذا في غاية  
 البيان قوله كخوف لصي مع قاطع الطريق قوله ولم تعف له رخصة هذا على الغالب ومن غير الغالب  
 أن وقوف الرقعة لا يفيد منع النص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها قوله وأفعه مستقبل  
 القبلة لا يخص الرض بل هو حكم صلاة الفرض وما الحق به على الدابة مطلقا قوله خلو قاله  
 تقوم ترجيح قولها قوله كالمراة أي فإنها قادرة بقدرية الغير قوله ومعارل زوجته مبتدأ  
 خبره قوله كالمراة والظاهر أن الزوجة ولجزم ليس بقيد قوله لا يبيع ولده محلي  
 لاجل تعادل الحمل قوله كالمراة أي المأذنة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا في حاشية صا  
 البحر وأقره عليه من بعده قوله فتصح الفريضة فيه قاعا فإن لم يمكنه القيام والركوع على  
 قاعه أي فهو ماضيا كالمراة فإنه يعرض الأفاضل بخلاف السيد بعد عبارة الضيق  
 هذه وهذا أن أطلعه المصنف يحمل على ما إذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم  
 الله العظيم فصل في الصلاة في السفينة مناسبة هذا الفصل قبله أن السفينة لها شبهة بالدابة  
 الدابة لأنها مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة ولها  
 شبهة بالأرض من حيث الخلو عليها بقراره والركوع والسجود والاستقبال قوله  
 صلاة الفرض والواجب ويعلم منه حكم النفل بالأولى قوله وهو بقدر نص على المتوهم قوله  
 صحبته عند الإمام الأعظم من غير تراخيه عنه كما في حاشية الدرر الموقوفة وفي المضرات  
 والبر من البلاغ أن فيه إساءة أدب وهو الذي يفيد كلامه بعد قوله والخروج أفضل  
 أي في الصلاة قاعا فإنها يعني إذا أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله قوله لا يركع بعده الخ هو  
 على سبيل النفي والشرع الرب قوله وقال مثله في غير أي ابن أبي طالب لم يبعثه إلى الجبهة قوله  
 خرجنا إلى الجبل بكسر الجيم ونشد بدلالة الخ وهذا دليل لجواز الصلاة فيها مع إمكانها  
 الخروج منها وما بعده دليل لجواز الصلاة قاعا مع إمكان الصلاة من قيام قوله يجوز  
 على الذئب أي الأم فيه وهو صلى فيها قاعا محله الذئب لتوافق الأدلة قوله المبيع حقيقة  
 هو كالمريض وحكمه هو كالدابة في قوله في شيطا والبداية الخ أعلم أن ظاهر الهداية والمنا  
 ية والاختيار جواز الصلاة قاعا في البر بوضعية بالخط مطلقا سواء استقرت على الأرض  
 أم لا أمكنه الخروج أم لا وقيد في الإيضاح بأحد من بالاستقرار وعدم إمكان



الخروج عند عدم الاستقرار كما في العج والبيتي واختاره في المحيط والبدائع كما في البحر  
فأقوله الشيخ شافعي في رسالته له وفاقا للإيضاح لم أقف على نصيحي له أحد بل هو  
صغير ولا يغير الاطلاق مردودا على طبعي وعلى هذا الذي ذكر في الايضاح ينبغي ان لا  
يجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع ان كان الخروج الى السير والايضاح هو شرح للتحديد  
في ثلث مجازات كلامها العبد المرحوم الى الفضل الكرماني في يومه وان يخرج بمسألة على الصلاة  
بقوله في الشرح عن جمع الروايات قوله ولو تركه الاستقبال في قوله جميعا هذا  
ما أورده الشيخ اكمل الدين بقوله وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت السببية  
سواء كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قد اورد  
كذا في الشرح قال بعض الخداف المتبادر ان لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشيرون اليه  
كلام المصنفات والاسباب في الاستقبال قد يقطع المعذور ولو عند الامكان كما في  
ثبوت من عند وفقد عدم الامكان وفي العلامة الاكمل لم يطلق لزوم الاستقبال قد  
بالقدرة وعند عدم القدرة على الشيء كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا في كلامه الذي  
حيث قال انه يمكن الاستقبال من غير مشقة ان مضبوطة انه عند عدم الامكان وعند  
المشقة لا يلزمه الاستقبال ومما يحتمل الكتب حجة كما لا يخفى وفاقا لجمع الروايات انه  
ان يخرج من الصلاة يمكن عمله على حالة الرجاء اه اي رجاء ذوالالوزن قبل الوقت  
فما دلت انه تصرف وهو كلام حسن اذ على ما افاده المصنف يلزم تأخير الصلوات في  
اسفار البحر الى عند اشتداد الرياح وتقبلها وفي سفن مصر عند السفر الى امارف  
بالله تعالى السيد احمد البدوي برافى المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في صلاة التراويح** قوله **التراويح** هي المرة الواحدة  
من الراحة **قوله** سميت بها الاربع ركعات الى مجاز الاستراحة بعد ما خالها من  
اطلاق اسم المجاور وعلى ما جاوره وقوله التي اخرها الاولى ان يقول التي بعد لها ويمكن  
ان تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ارحبا بالصلاة يا بلال اي اقمها فيكون  
فصلها راحة لوان انتظارها مشقة على النفس اولها يتوصل بها الى راحة الجنة وهذه  
العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستفي والذي فيه عن الشيخ ان التراويح  
جمع تراوية للنفس اي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت

بها كراوع لا يستلزمها سرعا استراحة بعد ما بقدر حاله فالعلاقة بالزوم قوله التراويح  
سنة بامام الصحابة ومن بعدهم من الائمة منكروها مبتدع ضال مردود الشهادتين  
كما في المصنفات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى ذات ليلة في المسجد فبصر بصلاته ناس ثم صلى من العتبة فذكر الناس ثم اجتمعوا في الصلاة  
الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأت الذي  
ضعتم فلم يغفر من الخروج اليكم لاني خشيت ان تغفروا ليكم وفي الصحيحين عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على  
احدى عشرة ركعة اه منها الوتر كما في صحيحين من خزيمة وان جبان واما رواه ابن ابي  
شيبه والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في  
رمضان عشرين سوى الوتر فضعيف وانما ثبت العشر من بموطئة الخلفاء الراشدين  
ما عند الصديق رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر  
على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على ان يصلي في رمضان  
سنة في رمضان فكان ذلك اول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كما في فتح الباري  
وبالجملة فهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنهائنا وندبنا اليها وكيف لا وقد قال  
صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا  
عليها بالنواجذ وروى ابو نعيم من حديث غروية التميمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال سمعت ث بعدى اشياء فاجها الى ان ترموا ما حدث عمر وفي البحر عن خلاصة  
اختلف الشيوخ في كونها سنة يعني او مستحبة قال وانقطع الخلاف برواية حسن  
عن الامام انها سنة اه وقد ذكرنا الصواب ان السنة ما فعل النبي صلى الله عليه  
وسلم او واحد من الصحابة اه **قوله** لم يترصه عمر من ثمانية قال في القاموس تحرصه  
افترى عليه اه وقال قبله الخضر القول بالظن وذكر له معاذ كثيرة قوله في حديث  
بالشكرك وقوله افترى الخ في محل نصب مقول القول قوله وفيه رد لقول بعض الروافض في  
سنة الرمال دون النبء اقول هذا اقاله حافظ الدين في المحافي لكن المشهور عنهم  
انها ليست سنة اصلا قال في البرهان قد اجتمعت الامة على مشروعية التراويح و  
جوازها ولم ينكرها احد من اهل القبلة الا الروافض في ذكره العلامة فوج قوله وقوله



بعض سنة غير الخ في الف والى الهندية في الجوهري سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سنة محمد بن عبد الله عنه والاول صح وفي حاشية كسيد عن العلامة مكين وما قيل  
يكفي من يقول انها سنة محمد بن عبد الله عنه كما تعود الروايات فمنوع فعد صرح في كثير من  
المندوبات بانها سنة محمد بن عبد الله عنه في النظر لكونها عشرين ركعة وهو الوجه عليه وذلك لا يمنع  
كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا ذكرنا **قوله** واصله بها بالجماعة سنة كما  
يه في قوله على من يحضر الجماعة الا ان يتركها جميعا ويكون فيها يقدر به وقا  
لوعين في انها سنة حين ذكره ان يؤتم في التراويح مرتين في ليلة واحدة وعليه الفتوى  
وه السنة لا تكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية بغير مضرة بخلاف ما لو صلاها  
ما مؤما مرتين حيث لا يكره كما لو لم يها في آخر في تلك الصلاة وكما لو صلى التراويح  
اعاما او مقديا ثم اتيت ثانيا فانه لا يكره له ان يدخل فيها ثانيا بل يستحب له  
كما حقه العدة ابن ابي حنيفة وليست بالجمع بين هذا وبين ما ورد من حديث لا يصلي  
بعد صلاة مثلها والظاهر ان الظاهر مثل التراويح بخلاف بقية التراويح فيكره اعادة  
وهذا غير مشهور فان الشهور كراهية الاعادة الا لمن صلى منفردا ثم اقيمت صلاة في  
الليلة او الظهر ويستأمن من طلب الجماعة في التراويح ان فضلها بالجماعة اكثر من  
فضلها الانفراد وهل هي كالجماعة في الغرض فيصاغ على صلاة العذب بع وعشرين  
او خمس وعشرين او للتحقق فيها زيادة ثواب من غير قيد بالعدد ومثل ذلك يقال  
في صلاة التطوع جماعة اذا كان على غير وجه النداء يحرر قوله وهو حديثه صلى  
الله عليه وسلم **قوله** اضربها علينا ان قيل كيف خشي النبي صلى الله عليه وسلم ان تغرق علينا  
مع علمه بانه لا يزداد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء من  
الصلوات لا تبدل القول لذي اجيب بان المنوع زيادة الاوقات ونقصها لا يذيا  
دنة عدد الركعات ونقصها الا ترى ان الصلاة فرضت ركعتين فافرت في السفر  
وزيدت في الحضر كما في حاشية الشبلي عن الربيع وان الفريضة قد تكون معلقة على  
الادامة او خشيته بعد اوقاف عليها ان تعتقدوا فرضتها **قوله** وبقي اهل الحلة قالوا  
بها منوها فان هذا التعبير انها سنة كفاية لكل جملة فيها مسجد فاقامتها بمسجد  
واحد في البلد لا يسقط الجماعة عن جميعهم حيث تعدد ما جدد الحلة ويكرهون تقضي

اطلا فتم انها سنة كفاية ان ترد انها سنة كفاية في البلد لا في الحلة قوله فالصحيح انه  
قال احدى الفضليين هما صلاتها في البيت جماعة وصالتهما في المسجد جماعة قوله فان  
الاداء الخ علمه المحذوف كان الواجب ذكره وهو الافضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال  
البرهان الحلبي كما شرع جماعة فالمسجد فيه افضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير  
الجماعة واطهار شعار الاسلام به وفي التمهيد في المسجد افضل على ما عليه الاعتقاد قوله  
وقتها ما بعد صلاة العشاء أي الوقت الذي هو بعد صلاة العشاء **قوله** يصح تقديمه وتر على التراويح  
ويصح الخ وقيل وقتها بعد العشاء قبل التروية فلا عامة مشايخ بخاري واثار الخ لا في يظهر  
فيما لو فاتته تروية لو استعملها بغوته التروية بالجماعة يشغل التروية على قول مشايخ  
بخاري والوتر على قول غيرهم **قوله** في الصلاة في الصحابة قال في المجموع من صحبه واداء  
قيل يقضي ما يات وقتها من الليلة المستقبلة وقيل ما لم يحضر الشهر والصحيح انها لا تقضي مطلقا  
فان قضائها كانت تغلظ التراويح كما في الدرر والسرارج **قوله** وقالوا بوجوبه في اي ترمعا  
والا في ليلة الاولى ثابته بدليل قوله ولكن الاجب ان لا يؤخر التراويح **قوله** اخره يصح قر  
انه بالرفع ويكون على تقدير مضى اي صلاة اخره ويصح قراءته بالضم على الطريقة  
اي الكافي اخره **قوله** في حد ذاته اي لا بالنظر للتراويح **قوله** وهي عشرين ركعة الحكم في  
تقديرها بهذا العدد وما واهي الحكم وهي السنن المكمل وهي الغرض للاعتدالية والعلية  
**قوله** فالاصح ان تعدد التراويح مقابلته في سنة الصلوات عدم الكراهية لانه اكمل لزيادة  
المشقة ودر بان المكمل لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيه اتباع السنة **قوله** فاذم يبين  
الا في اخر اربع الخ اي اخر كل اربع فاذم يبين على اخر كل ركعتين تنوب عن تسليمتين على ما  
عليه العامة ذكره السيد واذم يعدد الا في اخر العشرين فعلى الصحيح يجوز عن تسليمة  
اي ركعتين بخلاف ما اذا تعدد على رأس ركعتين كما في خلاصة **قوله** في تسليمة فيه  
انهم قالوا ان العقود الاول في رابعة النقل واجب بغير السجود ومقتضاه ان تنوب عن  
تسليمتين ويجب عليه السجود اذا كان سائما وقد يجاب بان المذكور هنا في خصوص  
التراويح لكونها شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على رأس الركعتين فلا ينافي انها  
في غيرها تجعل اربعا وفيه ان هذا يدور على ما اجمع المكمل بتسليمة واحدة مع انها تنوب  
عن تسليمة واحدة على اللق بانه كما في الدرر **قوله** والصلاة فردى اي بعد كل اربع ما بعد



كل شفع في مكرهه قلة الرضا على كونه صلاة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لا بدعة  
 مع مخالفة الامام له وفي الكافي وكبر الاستراحة على خمس بركات عند الجمهور قوله  
 في الشهر ومربع فضلة وثلاثين كل عشرة ركعة افضل كافي واذا كان امام مسجد جبه لا يجتم  
 فيه فذكره في غيره كافي في الفتح وكذلك كان العام لما وفي الفتح والتبيين ثم اذا ختم مرة  
 قبل اخره قبل لا يذكره ترك التراويح فيما يجتمع لانها شرعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة  
 وقبل يصلها ويقرأ فيها ماشاء هو واقرأ بالجمعة فلو ترك سورة اوايه وقرا ما شاء  
 فالسحب له ان يقرأ التروك ثم القروا يكون على الترتيب **قوله يقرأ في كل ركعة عشر**  
**ايات او نحوها** ان عدد ركعات التراويح ستائة ركعة او الاثنتين ان كان الشهر  
 ناقصا فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كالا ان الايات تزيد على قدرها كاملة  
 بستائة وستين اية لئلا يتأتى له الختم فيه وجميع ايات القرآن ستة ايات وستائة  
 وستة وستون اية الف وعد والف وعيد والف امر والف نهى والف قصص والف  
 خبر وخمسمائة حلال وحرم ومائة دعاء وتيسر وست وستون ناسخ ومنسوخ  
 كذا في الشعي عن الكشاف **قوله لا يؤدى الى تنفر الجماعة** من طول قراءة وتيسر وادعية  
 تشهد وقوله في زماننا لا مفهوم له لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ابيا عن تقويل المرأة  
 قوله لان تكثير القوم فضل من تقويل القراءة اي اكثر ثوابا لانه يزداد بكل فرد صلاة وتعلم  
 جافهم من عالمهم وتعود بركته الكامل منهم على النقص قوله وكبره الاقتصار على ما دون  
 ثلاث ايات اوايه طويلا بعد الفاتحة او اياتا متوسطتان كما في الشرح قوله **ترك**  
**الواجب** افاد به انه مكرهه ثم عا وما في فضائل رمضان للمجاهدي من ان باب الفضل  
 الكرماني والوبري اقبيا انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة واية او ايتين لا يكرهه ومن لم يكن  
 عالما باهل زمانه فهو جاهل انتهى محمول على اية الطويلة والاثنتين المتوسطتين او هو  
 ضعيف لانه فيهما فراطا يؤدى الى التعريط بترك الواجب **قوله ولا يترك الصلاة على النبي**  
**صلى الله عليه وسلم** ويتنوع بالهم صل على محمد لانه الفرض عند الشافعي وقوله وفرض على قوله بعض  
 المجتهدين منهم مولانا الامام الشافعي رضي الله عنه قوله **ويذكر من الهدية للوجود في الشيخ**  
 التي بايدينا بالالهامة والذكر في الدرر بالالهيعة وفسرها في العاويك بسرعة  
 الكلام والقراءة قوله **وترك الترتيل في العاويك** رتل الكلام ترتيلا احسن تاليفه هو ورا

ان لا يعطى اللادة حقها قوله **ويترك القعود والسمية وترك الاستراحة فيما بين**  
 كل ركعة ويجوز والكراهة في اللادة المذكورة في كلامه تحريرية وفي غيرها تنزيهية لانها في مقام  
 طه ترك النبي قوله **وكذا لا يترك شئ** سواء كان امام او مقعدا او منفردا وعلله في الفتح على  
 النبي لا يترك للجماعات قوله **لا يترك شئ** هو ابو مصعب البجلي لئلا الامام الا علم  
 رضي الله عنه وقيل بوجوده قوله **ولا ياتي الامام بالدعاء** اي الدعاء الطويل لقوله في دعاءه  
 قوله **ولا تقضي التراويح** لانها ليست اكد من سنة المغرب والعشاء وهما الايقضان فهي اولى  
 بعدم العناء قوله **على الصحيح** قد تقدم معاملة قوله **والسائر** لا يحسن عظمها على  
 الخاض لانها اصلها قبل اخر اليوم وعبارته في الشرح اولى حيث قال والاصح انها سنة  
 الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وست لكم قيام ليلة حتى ان ليرضى العطر والسائر والخاض  
 والنف او اظهرنا والكاثر او اسلم في اخر اليوم تنه لهم التراويح فكيف يعذر المعجم الصحيح  
 الصائم في تركها وفي القينة لو تركوا الجماعة في الحرم لبس لهم ان يصلوا التراويح جماعة  
 لانها تبع له ولو لم يصلها بامام له ان يصل التروية كما ان له ان يصل التراويح بامام و  
 الوتر باخر على الصحيح ويكره المقعد ان يقصد في التراويح فاذا اراد الامام ان يترك يقوم  
 وظاهر عبارة الشرح يفيد ثبوت الكراهة ولو كان داخل في صلاة الامام لانه عليه يقول  
 لما في هذه من مخالفة الامام وما فيه من القول يلزم القيام في التراويح وتكره مع غلبة النوم  
 فينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع النوم لها ما وعظله وترك التدبر ولا خصوصية  
 لها بهذا بل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب**  
**الصلاة في الكعبة** هي البيت الحرام سميت بكعبة لتربعها او لتورها ومنه الكعب  
 لمن ارتفع يدها واختلف في المضاعفة لخاصة في الصلاة فعمل خاصة بالعمل فيها  
 اي في المسجد العتيق وهو ما حو لها الحد بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل  
 في كل بقعة المسجد وقيل بالعمل في كل الحرم **قوله عندنا** وعندنا في اسم البناء  
 والبقة حموي عن البرجدي قوله **وليس بناءها قبله** لانه لو صلى على جبل الى قيسر  
 لا يكون بين يديه شئ من بناء الكعبة وصحة صلاة كذا في الشرح قوله **ولدا**  
 حين ازيل البناء اي في زمن عبد الله ابن الزبير قوله **اية** اي اقراء الآية وخامها  
 لطائفي والعاكفين والركع السجود قوله **ظاهر في صحته** اذ لا معنى لمظهره







في ان العزم غريزة عندنا او رخصة فقد غلط لا من قال رخصة حتى رخصة الاستسقاء  
وهي الرخصة وتسميتها رخصة مجاز لا حقيقة قوله واعلم ان الرخصة على قدر الحاجة  
رخصة مقابلة للرخصة فالرخصة ما شرع لغير عذر وهو معنى قولهم ما تفرغ على الامم الاول  
والرخصة ما تفرغ من عسر الى يسر بواسطة عذر وفي الرخصة الحقيقة ويقال لها  
رخصة ترفية اي تخفيف وتيسير مقطوعة بالوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيها  
على وجه القضاء في المال كما باحة العطر في رمضان قوله ورخصة معارضة له فان قصر  
الصلاة فلا بالنظر لصلوة القيمة فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة غزيرة لانها كل صلاة  
ولا يستغن الاكل فضل ثواب لا تقدم الثواب في فعل العبد جميع ما عليه الا في اعياد الر  
كعات والماتر قد انى بجميع ما عليه كالقيم قوله وتسمى رخصة ترقية الضيق تسمى  
لرخصة الحقيقة فالاولى ترقية قوله مثل العطر في رمضان في السفر فانه  
رخصة وتضمن فعل الرخصة فضل ثواب لموافقة السنين فيها قوله واجزاء قوله  
ما الاكره اي اجزاءها بالسداد والقلب مطروا بالايمان وتضمن فعل الرخصة وهو  
المصر على الفعل ثواب الشهادة قوله والثانية مثل الكرم على شرب الخمر الا في مثل شرب  
الخمر بالاكره قوله ما عليه ولو بالخير وهو الواجب للحر كاحد الاشياء الثلاثة في كفا  
رة الميمين قوله لا يمين الا في بين ما هو اشق وبين ما هو يسر الخ قوله فلا يسر الخ  
مثال الواجب الخمر قوله بين ابعاء اي الخلف قوله في الرابعة اي من الصلاة الرابعة  
في حق المقيم قوله عينا اي وليس من الغزير في الخمر فيه ككفارة اليمين قوله وسأوت  
بأخبر السلام المراد بالاساءة كرامة التحريم قوله وظنه فرضية التاوتي هذا لا  
يطرد في كل مكان فلو قال وخطب الغرض بالنقل كما في مطردا قوله وتسمية هذه اي  
رخصة الشرب بالاكره قوله وسقوط وجوب الجمعة والعبد في الجرح عطف على المسح  
فان المسافر اصاب الجمعة والعبد في وضحي مع ذلك منه وانيب قوله ولا يغير الخ  
لا يمين عليه الشرب والعصر قوله سيرة ثلاثة ايام لهذا التقدير السفر الذي  
تفرض فيه الصلاة ويباح فيه الخطر ويحسب فيه اكثر من يوم وليلة وتسقط فيه الاضحية  
واما البعج لترك الجمعة والعبد في الجماعة والبعج السقط على الدابة والبعج ولا يستجاب  
الفرقة بين نسائه فلا يقدّر هذه المدد قوله دون المرحل والمراد سحر روى عن الامام

انها مقدرة بثلاث مراحل قلا في الهداية وهو قريب من الاول لانه المقتضى في السير كل يوم  
مرحلة قوله وهو الاصح قال في البحر وانما اتجيب فتوهم في هذا او مثاله بما يخالف مذهب  
الامام خصوصا في المثل للشيخ الصريح عنه وعن بعض اصحابنا تقدير الرخصة عند السفر  
قوله بسير وطول اسرع بريد ففقط ما يقطع السير الوسطى ثلاثة ايام في اقل منها  
قصر وكما اذا سار فيها سير خارق العادة وصرح في البيهقي انه يكتفي في تقدير السابقة لليلة المذكور  
رة بظلم الظن ولا يشترط البقاء في قوله لان الليل يسير لا يسير قال المصنف في الاولى  
ترك ذكر الليل لانها لا تستراحة قوله ولا بد ان محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والسير  
والساعات راندا في قوله وسار في ما بعد الزوال الذي في عبارة غيره التوبة بين الايام الثلاثة  
ثمة في اعتبار الزوال واعلم ان الزوال انما لها الشرعي الذي هو من الغروب والغروب وهو نصف  
النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الحول الزوال في اقصر ايام السنة في مصر  
وما سواها في العرض سبع ساعات الاربعاء فمجموع الثلاثة ايام غروب ساعة وربع  
قوله صاحب تحفة الاخبار قوله وهو لا يلاي اي ان العاقلة يدلل قوله ومثل الاقدم قوله في  
البرهان متعلق بقوله اجبر قوله ووعرا اي صعبا شاقا قوله من ابتداء اليوم متعلق بقوله  
فقطم قوله ونزل بعد الزوال عبارة غيره عند الزوال بدون بعد قوله يوما مرتبط بقوله احتسب  
قوله وموسى اي يراد بالبل قوله وفي البحر غير احتسب الرجح فينظر في السفينة كم سافر في  
ايام ولا يلاها عند استواء الرجح بحيث لم تكن عامصة ولا هادئة فيجعل ذلك اطلاقا فليقدر  
المسافر الخ لو قال فيصلي في السفر الرجح الرباعي ركعتين لكان اولى لان الركعتين تمام روضه قوله  
المعنى اخرج الزمر ولو لم يدركه لمخرج الرباعي قوله وحائفاي ولو كان فارا في الخطية قوله هو الخ  
وقيل الا فضل الفعل تقريرا وقيل الترك ترخصا وقيل كذلك السنة العجر والغروب قوله فز  
يدت في الحضرة في الظهر يوم الثلاثاء لا تفتي عشرة خلت من شهر ربيع الاول بعد مودته لمد  
بنة صلى الله عليه وسلم وشهر واقرب صلاة السفر ركعتين كما في العبد على البخاري قوله فانها  
وتوهمها رسمت بهذا الاسم مع انها تسمى بعد ذهاب النهار باعتبار انها تقع تحت النهار  
ويطلب قطعها سريريا فاطلق عليها وتوهمها ركعتين منه والاضافة ثلث لادنى ملازمة او  
تغير عن وتوهمها الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث قوله  
لما كان من الخطية الاولى لما كان الخطية اي لوجود الخطية فيها في نازلة منها منزلة ركعتين



على ما قاله البعض قوله والصح لصلواته فانه ان الظاهر كذلك قوله من فوي السراي قصد  
قصد جاز ما كان في التمسك ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في  
السنة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الرجح فتوى السراي صلاة العقيم عند ان يوسف  
لا نه اجتمع للوجوب الاعام وما عناه فزجنا للوجوب احتياطاً خلافاً لمحمد والمواد القصد المعتبر  
حتى لو قصد صي ما فسر فبلغ قبل بدوخ للعقد يوم لا يعبر بخلاف الما واداسم  
بناء على ان سنة الكافرات السراي معتبرة بخلاف الصبي ولا يقصر القصد ما لم يتصل به عمل السر  
ولم يقصد ان يكون ما فواو لو طاف الدنيا جميعاً فلو قصد السباحة او ذهب صاحب  
جيش لطلب عدو او ذهب لطلب ابي او غريم ولم يعلم اني يدركه ام في الذهاب وفي  
موضع المكث وان طالت المدة لما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا قوله ولو كان  
في صيا سفره بان سافر لطلب الزنا وقطع الطريق ولو طاف عليه قصد للعصية بعد  
ان السفر فانه يترخص بالاتفاق والظاهر ان يكون في صيا بقصد فعل المعصية سواء  
منه المعصية بالفعل ام لا فاده السيد قوله لا يطلق في رخصة قال تعالى عن كان منكم من  
او على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم مسح اليك فثلاثة ايام وليا لهما والجمع للباور التي  
الاحكام كالبيع وقت الذاء والصلاة في الارض المصنوعة قوله **واجاب زبوت** تمام غير الجمع ليعيد  
اشراط مجاوزة الكل فدخل فيه محلة منفصلة وفي العدم كانت متصلة لانها تعد من المصالح  
في الحائبة قوله **وليون** الاجنية متصلة او مفترقة في ان نزل على ما او محتجب بغير مفارقة  
لما او محتجب في الشرح ولعلم ما لم يكن محتجباً واستباحه ولا يشترط غيبوبة البيوت  
عن بصره ما روي عن علي بن ربيعة الاسدي فزجنا مع الى ونحن ننظر الكوفة فخطب ربيعة في جمع  
فخطب ربيعة وهو ينظر الى القرية فقلنا الا نخطب اربعاً فقال حتى ندخلها **قوله المنظار** برزق فقلنا  
الربن احراز في القرية المتصلة بالماء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح  
تبعاً للنهاية مفرطاً واما في النهي عن اللوجبة ان المخار عدم اشراط مجاوزة القرية مطلقاً  
**قوله** وتقدم لها من ثلاثة الخ في واقعاً قلنا لا يشترط مجاوزة وفي البحر المملوء اربعاً  
ذراع في الاصح ولعلم بيان لها في قوله في القرية التي ان هذا الفصل هو الاشبه قوله **ويجوز** الخ في قوله  
ما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه قصر العزيمة للبيعة وهو في قوله **ويجوز** الخ في قوله **ويجوز** الخ في قوله  
صلاة الجمعة ومن الشرح من منع الجمعة فيه ان كان منعطاً على العيران وهو الموعود عليه

كما

كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى قوله والا كره اتفاقا اي الشرايين قوله السنة لاني بالحكم  
اي الاتفاق الحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه قوله والثالث عدم نقصان مدة السفر  
اي السفر الذي يقصر فيه الصلاة قوله **ولا يقصر** لم يجاوز الخ مجاز قوله اذا جاوز قوله ولكن كما  
جبا محرز للقيود بالبلوغ قوله **ادنا** بما محرز للقيود بالاستقلال ففيه لغو ونشر غلطاً  
عندني **حيفه** رضى الله عنه وعندنا لا يجوز لها ما ذكر قوله **والعبد غير المكاتب** اما هو فقال  
في البحر ينبغي ان لا يكون تبعاً لادله السفر لغيره ان الموت قوله **الا كان** يرتفع منه كذا في الرمي  
او من بيت المال كذا في النهي والوجه في الذي تزوج ان يكون مقيماً كما اذا تزوجت اتفاق قوله  
**لا يصح** به **سافر** اي سفره يقصر فيه الصلاة اما في ترك الجمعة والجماعة واليتم  
الصلاة على الدابة فيصير ما سافر اي قوله **حتى يعلم** الخ لم يبي ان يجب عليه السؤال من  
المبتوع ولو والظاهر الاول وتوبه ما في الداراية والحائبة ميسرة العدو وان كانت  
مسيرة العدو مدة سفر قصر والا وان لم يعلم يسأله وان سأل ولم يجبه ينظر ان كان العدو  
ما سافر قصر والا فلو اراه والظاهر كما قال ابو السعود في حاشية الاشباه ان ما فر في قوله  
ان كان العدو ما سافر معناه سافر او وجه التأييد ان التقدير بالفعل حيث قال يسأله بشعر  
بالجواب وايضا فانه يتوصل به لاقامة الواجب على وجهه وما لا يقام الواجب اليه فهو  
واجب قوله **حتى في توجه الخطاب الشرحي** وذلك كما اذا سلم في دار الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى  
انتقل الى الاسلام فانه لا يلزمه ان يقضي ما مضى ولو قبل لا ينعزل عن وكالته بالعزل القصد  
قبل علمه به بخلاف الحكمي كحوت للموكل في التوبير ولا بد من علم التابع بنية المبتوع في التوبير  
الاقامة ولم يعلم التابع فهو ما فر حتى يعلم على الاصح قوله **لتأخير الواجب** وترك واجب  
الغمر وترك افتتاح الشغل وخطه بالعرض وكل ذلك لا يجوز افاده السيد عن الدر قوله  
**لما قام للثلاثة** اي قبل ان يقيد بها بسجدة والا صارت الثلاثة نفلاً فيضم اليها اخرى  
تحرز عن الشغل بالابتداء ولو افسده لا شيء عليه لانه لم يشرع فيه ملتزماً ولو نوى  
الاقامة بعد ركوع الثلاثة قبل التقيد بسجدة اعاد القيام واليهود لو توخوها نفلاً  
فلا يوجب ان على العرض افاده السيد ولا بد ان ينوي الاقامة حقيقة حتى لو نوى الاجل  
الاعام فقط لا يكون مقيماً **قوله في حكم** **يصح** الاقامة فيه شروط احكام الصلاة ستة  
النية والمدة واستعلاء الراي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السيور **قوله يقصر**



جملة بغير صفة ماضية قوله يعني وضه الأصلي ونسب ذلك بالوصول الى الركن فان انتهى  
الى الزيادة والاطلاق والحق ان الوصول اعظم من ان يكون للاقامة او لا حاجة فيها وان  
يكون في الصلاة كما اذا سبقه الى ذلك في صلاة الماء ولا فائدة يتم في هذه الصور ان يكون  
لاحتفاظه لا يتم لانه خلف الامام كما قوله قدره في عباس وابن عمر رضي الله عنهم فانها  
قالا اذا قدمت بلدة وانت ما فرف في نفسك ان تقوم بها حتى تخرجها من كل الصلاة  
بها وان كنت لا تدري متى تظن فاقصرها والاشرف في مثلها كما في بلاد القدرات الشرعية  
لا مجال للرأي فيها في العناية والفتح وهو حجة على ان في قوله قد يره بأربعة ايام  
غير يوجب الدخول والخروج كذا في البيهقي قوله **لنقصه** السراي بارادة الرجوع قوله انه  
ترك اي لان نقص السفر ترك والتروك تحصل بغيره والنية قوله لان علمه في وكذا روى  
عن ابن عمر وسعد بن ابى وقاص وابن عباس رضي الله عنهم قوله لم يبق المبيت باحدهما اما  
انه اعينه باذنه ان يقيم الليل في احدهما ويخرج بالنها الى الموضع الآخر فاذا دخل اول  
الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالنها لم يصر مقيما اي حتى يدخل الموضع الذي نوى  
المبيت فيه وان دخل اول الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج  
الى الموضع الاخر لم يصر مقيما لان موضع الإقامة لم حيث يبيت فيه الا ترى ان ذلك اذا  
قلت لشخصي اني تكتفي بقوله في حجة كذا وهو بالنها يكون بالسوق فعلم السيد  
عن العلامة مكي قوله **ولا يصح نية الإقامة في مفارضة مثلها** الجزيرة والبحر والفتنة  
واللاج ماضية بسبب بطلان العقد الحسن فعلم السيد عن البحر قوله **وما اهل الا**  
**الاجبية** فصيح بينهم الإقامة الى اي اذا كان عندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم تلك المدة واهل  
الاجبية هم الاغراب والترك والكر والذين يكونون للمفارقة ثم وقيدتهم لان غيرهم لو لم  
الإقامة معهم لا يصر مقيما عند الامام وهو الصحيح ومن الثاني روايتان قوله **للمسكن**  
**بدر الحرب** اما من دخلها بامان ونوى الإقامة في موضعها صحت ويتم در قوله **للمسكن** كما  
لهم اي لعزيمتهم بسبب التردد لاد احتمال وصول مدد الى العدو ووجود مكيدة من العدو  
يفعل بها الكثير قائم وذلك يمنع قطع الصيد فلم تكن دار إقامة قوله في حاله اصره  
هل البقي ولو في المصر كما افاده اكل الدين في العناية وصاحب البحر والمقييد بغير  
المصر في جارة البعض اتفاني والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق ظاهري انهم

على

على الجاهل ولا يحكم بغيرهم بالاتفاق لانهم معكود بسببه وان كانت فاسدة فان لم  
تكن لهم بسببه فمهم لصوص اي قطاع طريق فهتاني من بحث البغاة قوله ولو كانت  
الشوكة ظاهرة لنا عليهم لليلة السابقة وفصل زفر وتفصيل رواية عن الثاني قوله  
بصل وبهية الجملة صفة مقيم فالسيد ولا حاجة اليه لعله من قوله واعلمها اربعا قوله  
ولو في التشهد متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت قوله في الوقت مهالفة على قوله صح  
قوله او ترك الامام المعصوم الاول لان القعدة صارت واجبة في حقه ايضا فلا يبطل فرض  
تركها وعليه المعصوم قوله لا يصح اقتداء المسافر للمقيم بقيد يكونا قائمة في حق الامام  
ولما موم اما لو كانت قائمة في حق الامام مؤداة في حق المؤمنين كما اذا كان المؤمن يرى  
قوله اؤتم في الظاهر والامام يرى قولها وقوله الشافعي فانه يجوز دخوله معه في الظاهر بعد  
المثل قبل المثلين كما في السراج قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه فكان اقتداء المفترض  
بالمستقل في حوال القعدة ان كان الاقتداء في الشفع للثاني هداية او في حق التخرية في الشافعي  
عن الخواشي ان تخرية الامام اشتملت على فرض ونقل وتخرية المصدي اشتملت على الرضى  
فقط فكانت اقوى انه وفيه ان تخرية المسافر مثله على نحو السبع والتكبير وان اراد  
من جهة القراءة يرجع الى ما ذكره صاحب الهداية قوله **لانه صلى الله عليه وسلم** الى ولا صلاة  
الى افرق في الحالين اقوى وبناء الضعيف على التقوى جائز قوله فاما قوم سفر  
يستعمل سفر مؤداة وجها يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد ايضا الجمع ذكره العلامة نوح  
قوله اقوى من الاول اي من المعصوم الاول قوله اقوا صلواتكم لروى ان ابا يوسف لما حج معها  
رون الرشيد وصلى بالماي ركنين بمكة قال اقوا صلواتكم فاما قوم سفر فقال له واحد منهم  
حسن اعلم هذا منك فقال له ابو يوسف لو علمت ما تكلمت في الصلاة فقال هارون لو كان  
مثل هذا جواب بداه عن المال الذي اعطاه الله تعالى لكانت اسر بذلك كذا في الشرح  
قوله لا قراءة في الحج لانهم لا يحقون حيث اركوا اول صلاة لهم مع الامام وفرض القراءة  
قد نادى فيتركونها احتياطا كذا في الهداية والمكان قوله ولا سجود سهوا وسهوا في  
يتقون لانهم كالا حقن قوله ولا يصح الاقتداء بهم لانهم بالاقداء التزموا الخوفة في الر  
كعبين فيغفرون في الباقي الا انهم معذورون تخرية لافلا قوله وقيل بعد السجدة الا  
ولي خوف ان ادعوا صلواتهم بالسجدة الثانية لانهم لا يستطيعون شيئا بخلافه بعد



السليمة الاولى قول لا صح وقد بعض الشايع يقرأ بالسوق قوله لا أدرك الخ  
 بيانه انه لا كان الا حقا كان خلف الامام حكما فكما مقتد يابه من هذا الوجه وهو منقود  
 حقيقة في النظر انه مقتد بتركه في القراءة تحريما وبالنظر الى انه منقود تحسب له القرا  
 ة اذ فرض في القراء قد تأدى في الشفع الاول واذا اراد المرء بين الحزمة والذهب فلا  
 حينا ط هو لا ترك فكان جعله مقتد يا اول من جعله منقودا بخلاف المسبوق فانه  
 ادرك قراءه فانه لم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قراءته بين ان تكون مكروية  
 تحريما او كفاية للصلاة بتركه فكان الاحتياط في حق القراءة فصارت جعله  
 منقودا اول من جعله مقتد يا فكانت قراءته فيما يقضي فرضا قوله **يقضي بالركوع والسجود**  
 لان الرخصة للركوع تتبع بدونه قوله **فاذا مرض اي الصحيح** والاو ذكره قوله **يقضي**  
**بالركوع** لانه لا يلزم تكليف ما ليس في الوسم قوله **آخر الوقت اي** بقدر ما يسمع ايقاع  
 الخرجية فيه قوله **لانه العتري في السببية اي** آخر الوقت لانه او ان تقرره ويأتي  
 زمة وصحة الدين فغير حال تقرره واما اعتبار كل الوقت اذ اخرج في حقه فثبت الواجب  
 عليه بصفة الخلا قوله **واجماع محمد** اكثر من خمسة صلوات **ويصل الوطن الى** الوطن محرك  
 وركن منزل الإقامة قاموك قوله **بجمله اي** وان لم يكن بينهما مسافة سفر لقوله بود ولا  
 بشرط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصل اجماعا اي لانه قد يقول فيه مثلا ولا يتصل  
 عن غيره اليه قوله **ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية** فاذا اخرج من مصر فقام بقلوب  
 مدتها بسبب وطن الإقامة الا انه حينئذ لا يرتب له احكام قوله **بالحديث** **اصح** وكذا  
 لو استرح في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر قوله **بالحديث** **السفر بعد حتى**  
 لو عاد الى حجة فيه قصر وقوله بعد اي بعد الإقامة فيه سواء كان منه او بعدد  
 في موضع اخر بعده ولا يشترط كونه منه كما يفيد كلام صاحب التلخيص في رده  
 على الزيلعي وبقي ما اذا اخرج منه على نية السفر الاول ثم جاوزه بعدة سفر منه او من  
 الاصل ولم يبق في غيره ثم ربه هل يتم وظاهر كلامهم نعم لانه لم يدخل الاصل ولم يتم في  
 غيره ولم ينشئ سفر بعده وحرره قوله **لانه انما من ان السبب في لا يصل الاجزاء او بما هو**  
**فوقه** قوله **او تخرج فيه** فيظهر حكم ما اذا تسرى فيه وعلى فرض اعتبار التلخيص فيه  
 يتحقق كون الوطن الاصل اكثر من اربعة قوله **على ما قدمناه** من انه لا بد ان يكون واحدا

وان لا

وان لا يكون مغارة ولا دار حرب لعكرنا ولا دار بغي قوله **وفائدة هذا** الاول ذكره  
 بعد قوله لا ذكره فانه فائدة ما قبله قوله **وهو** **فر** احتراز به عما اذا نقص السفر قبل  
 فلهذا استحكامه بعد اقامته محل خمسة عشرة يوما فانه يتم اذا دخل مصر وركبه بقيما  
 حينئذ ينقص السفر ومثل المؤلف في الشرح لوطن الإقامة والاصل موضعها فقال مثالم مصر  
 انقل بأهله الى الشام فاذا عاد ما فراو دخل مصر لم يتم حجه الدخول فلو انقضى اهله وتو  
 وج بالشام ايضا يتم بدخوله في كل من لوطنين واذا اخرج يريد الشام فنوى الإقامة  
 بالانقاء السرياقوسية مثلاً خمسة عشر يوما لم يبطل وطنه الاصل فاذا رجع اليه  
 لحاجة يتم الصلاة فيه فاذا اخرج ودخل الانقاء بقصر لبطان وطن الإقامة فيها خمسة  
 عشر يوما من الانقاء بعد نية الإقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع الى وطنه  
 الاصل ولم ينو السفر حتى وصل الى بلبيس مثلاً فنوى الإقامة فيها خمسة عشر  
 بطل وطن الإقامة بالانقاء وكذا اذا اخرج منها ونوى السفر حتى لو عاد الى حجة فيها  
 بقصر لم يدخلها ما فر بعد ذلك **قوله** **وكان ما فر** السرياقوسية وقال الزيلعي عامتهم  
 على ان وطن السكنى يفيد وتصور تلك الفائدة فيمن خرج الى قرية لحاجة ولم يقصد  
 سفر او نوى ان يقيم بها اقل من نصف شهر يتم فلو خرج منها لا سفر ثم بدله ان يسافر  
 قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم اقل من خمسة عشر يوما في موضع اخر قصره فلو ترك  
 القرية اتم لانه لم يوجد منه ما يبطله مما هو فوقه او مثله او يتغير ما وقوله فلو خرج منها  
 لا السفر فيده لانه لو خرج منها لا سفر بطل اتفاقا وقوله ثم بدله ان يسافر فلو ان يدخل  
 مصر وقبل ان يقيم الى ويد به لانه لم يدخل مصر لبطل ما فوقه وهو الوطن الاصل ولو قام  
 بمحل اقل من مدة الإقامة لبطل بطله قال في التلخيص وماتى الزيلعي بخوضه بل يقصر لانه ما فر  
 وقدم ان وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى اول قوله **ولا يبطل به** وطن الإقامة  
 والاصل اول قوله **ولا يبطل السفر** اي حكم السفر من قصر الصلاة وغيره والله سبحانه  
 وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب صلاة المريض** من سببه هذا لا قبله ان في كل اسنا  
 طلا وتخفيفا قوله **اي** **اضافة الفعل الى فاعله** تعيما مزيده وقد يضاف الى عمله كتحريك العظم  
**قوله** **في البحر** **الطبيعي** الى الجريان والا استمرار الطبيعي بان يكون في الماء فالتعريف الطبع  
 المستمر مرض الحيوان من باب تعب والمرض بالسكون لعله قليلة في البحر قال في البحر



وحرر عن مقتضى العباد والجمعة والبيع الا فطر والتميز باده الله او امدادها قوله  
 وهو **سنة** في ذكره المصنف اولاً هو التوكل اليقين وقوله ومثله الحكمي مثل القدر الحقيقي  
 القدر المسمى وتوالتفسر قوله **بوجود** **الشيء** بكسر واو ورجع ضرسه واستفيعه  
 اورعد كاشي التفسير في وسووجه ذلك في الصلاة او قبلها في النجاسة وقيد بها  
 الشد يدلانه ان حكمه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام بها في مكين ومثل الالم خوف  
 الخوف الضرر من عروادي او غيره على نفسه او ماله لوصلي قحاً وتلك المكان في جلاء  
 لا يستطيع ان يقيم عليه وان لا يخرج لا يستطيع ان يصدر من الطين او المطر فانه يصلي قائداً  
 كمن في البحر وكذا يصلي في عهد الواجزة التيمم عن الصوم او عن فرض القراءة او كان بجلا لوقام  
 سلب بولم او سلا جرحه قوله **حذف** غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط في  
 الشرع لا لية **قوله** **لا يظهر الحال** عطف على قوله بحرية بان كان يظهر له من حاله انه لو كان  
 راد منه او يظني برؤيه ولو قدر على القيام متكئاً او معتمداً على عصا او حائط لا يجزيه  
 الا ذلك خصوصاً على قولهما فانها لا يجد لان قدر الغير قدرة له **قوله** **انما** **فان لم**  
**تستطع فستلج** اهل المذهب على انه عند العجز عن الصلاة قاعداً يجزئ من صلاته على  
 جنبه وصلاة مستلجاً والاستلج افضل ولعله ثبت عندهم ما هو اقرب من هذا الحديث  
 فتركونا من الترتيب **قوله** **لا يجزئ** كما حثنا او جازي على ركبته كما تشهد لان خذرك  
 اسقط عنه الاركان فلان يقطع عنه الهيئة اولاً كذلك في الشرح **قوله** **قام بقدر ما**  
**يمكنه** لا بالبعض معتبر بالكل **قوله** **وان حصل له الشد يد بقدر ابتدء** الاولى حذف قوله  
 ابتدء والمعنى انه يقوم الى ان يقصر عليه القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز ابتداءً  
 وان لم تحمل على هذا التحد المشبه والمثبه به **قوله** **والسجود** اي بالجهة والالتفات ولو كان  
 ولو كان يقدر على سجوده بالالتفات فقط يمين عليه لما في السراج لو كان يجنبه ترويح  
 لا يستطيع السجود عليها يلزمه السجود على الالتفات ولا يجوز ذلك الا بعد انه ترك السجود  
 مع القدرة عليه وفي التمر ما يفيد انه عند العجز عن السجود يفتقر طاعليه ان يقوم القعدة  
 فاذا اجازون الركوع والسجود فيقعد ويصلي **قوله** **قاعداً بالاجزاء** او قاعداً به  
 والا فاقول انه اشبه بالسجود لكونه اقرب الى الارض وهو التمسك كذا في التبيين وفي  
 البحر ظاهر المذهب جواز الاجزاء قاعداً او قاعداً كما لا يخفى اه قال الحنفى لو قيل ان الاجزاء

قاعداً

قاعداً هو الا فضل من وجب من الخلاف يعني خلاف من يتوكل القيام عند القدرة عليه لكن  
 وجبها اه **قوله** **وجعل الاجزاء** **السجود** **اخفض** تمييزاً بينهما ولا يلزم ان يبالغ في الاخفاء  
 او في ما يمكنه بل يكفيه ذلك الاخفاء فيهما ثم عني الجنب قوله وكذا العجز عن السجود  
 قول في الفتح رجل بخله حراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الاعمال يصلي قائداً  
 بالاجزاء ولو قام وقرا ورفع ثم قعد او ما للسجود وجاز الاول او الثاني قوله ولا يرفع بالاجزاء  
**السجود** **لهذا** الضبط وان تعين هذا الموضع شيء بعدد كونه ليس بل يلزم في الواقع فان  
 رفعه ورفع غيره على حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث لا  
 بعد والسابق **قوله** **ما قد مناه** من حديث للعبادة **قوله** **تضرعت على** **الشيء** اي انه يكفي  
 بعض الاخفاء بل لا يلزم شيء **قوله** **في ترك رأسه** اي من غير طاعة **قوله** **وقال ابن الفضل**  
**لا يجوز** هو المشهور في المذهب **قوله** **انتهى** اي كلام ابن الفضل **قوله** **في حقيقة** اي اذا علمت  
 انه لا يجوز لعدم وجود الفعل المخصوص منه في حقيقة الاجزاء **قوله** **انتهى** عبارته اي  
 عبارة القدرسي **قوله** **وهذا** **الفرق** في الباب اي على انه لا يلزمه اقصى ما يمكن من الاخفاء  
**قوله** **لكن مع الاساءة** المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر للنهي عنه في الحديثين **الفرق**  
**قوله** **في يقدر** **الحق** هذا تعذر حقيقي ومثله الحكمي بان كان بجلا لو قدر برفع ما في عينيه  
 فامر الطبيب بالاستلقاء اي اياها ونهاه عن السجود والسجود فانه يجزيه ان يستلقي  
 ويصلي بالاجزاء لان حرمة الاجزاء كحرمة النفس لذات في البحر **قوله** **بل ضرر متعلق**  
**بقوله** **فلا يعود** را ما اذا قدر على الاتكاء بغير فله يلزمه **قوله** **وما مستلجاً** **الحق** العلم ان  
 في المسئلة ثلاثة اقوال اظهرها انه بالخيار بين الاستلقاء والاستلج وهو جواب التمسك  
 المشهور كالهلية وشروحها ناسية ان الاستلقاء اعيا سجوداً اعجز عن الاستلج اعجز  
 كذهب الشافعي ثالثها ان الاستلج اعيا سجوداً اعجز عن الاستلقاء وفي الغنية انه  
 الاظهر ورده في البحر وقال في التمهيد **قوله** **وسقوط التوجه** عطف على جوارحه وهو  
 من عطف اللازم **قوله** **فيقعد برجليه** الاولى حذف **قوله** **احرف** عنه الصلاة الهلية اعلم  
 ان المسئلة على اربعة اوجه ان دام به الجرس صلوات وهو لا يعقل سقط عنه النضا  
 اجماعاً وان كان اقل وهو يعقل قضي اجماعاً وان دام ست صلوات وهو يعقل او اقل وهو  
 لا يعقل ففيها اختلاف المشايخ فمنهم من قال يلزمه النضا وهو اختيار صاحب الهداية



وهم من قال لا يرد وهو اختيار البرد والشيخ عن القينة مريض لا يمكنه الصلاة  
لأنه صوت مثل أوه ونحوه يجب عليه أن يصلي ولو اعتقل لانه يوم ما وليه فصلح صلا  
الآخر ثم نطق لانه لا يلزمه الاعادة قوله اي الهداية اي الرواية المذكورة فيها  
قوله كما به تجنب المغير ما صحى فيه لانه متأخر قوله وقال المجلد هو من ماله  
عدم وجوب القضاء في الشرح قوله خو اصرده بهضم الخ وفتح الهاء ومعناه ان الاخذ  
قوله اي بصرح بما وه بعينه الخ وانما ذكر ذلك دفعاً لنوعهم عدم الحلق وهو لا ينال في الصحة  
وقال في رواية بعينه فانما يجر قبله وما قاله في رواية عن أبي يوسف لأن العيين في  
الرأس فيأخذ ان حكمه ان قد وان يجر قبله لان البنية التي لا تصح الصلاة بدونها اعتنا  
به فقام به الصلاة عند الجرح ولما ان نصب الابدال بالرأى متمنع والمضرد بالاعمال الرأى  
على خلاف القياس فلا يقاس عليه افاده السيد قوله ولا يستعمل اليها اي هذه الاشياء  
الذات خلفه اي خلف السجود وهو لا يجاء به لان الابدال لا تصب بالرأى قوله كالمده  
اي لا يستعمل خلف السجود الى المده قوله صلى قاعده بالاعمال لوقال او ما قاعده المكان اولى اذا  
يقترن عليه ان يقوم فاداءه وان الركوع والسجود او ما قاعده واعلم يلزمه القيام  
عند الاماء للركوع والسجود لا مطلقاً على ما ذكره في الهزوان كان ظاهر الركوع يقضي سقوط  
ركنية القيام اصلاً قوله واذا استعمل عذره بالتعود كجره وبالله قوله اختلف الرو  
جيم والمفتي به ان يصلي من وراء كفا في الجرح والخلاف محمول على ما لا يثبت في الجماعة في بيته  
والا لم يترك الخروج وترك القيام بالاتفاق قال السيد قوله في الشهر وهو الصحيح ورد  
ابو يوسف عن الامام انه يستعمل ان تحرمة انعقدت موجبة للركوع والسجود في الجرح  
بدونها قوله وانها بالجرح عطف على الابطال وقوله بعده ضميره يعود الى الابطال قوله من  
حين باقية سملوية احترز بالافقة السماعية عن مالزال عقله بالخبر فانه يلزمه القضاء  
وان طال لانه حصل بما هو معصية فلا يوجب التحقير ولهذا يقع طلاقه وكذا اذا ذهب  
عقله بالبلع او الداء عند الامام لان سقوط القضاء عرفي بالاثراء اذ حصل باقية سماعاً  
فالوقاس عليه ما حصل بفعله ولا فرق بين الجنون الاصل والعارضي بان بلغ مجنوناً  
وهو قوله محمد قال ابو يوسف الاصل في الصبا في رواية ان الجنون يسقط مطلقاً عند  
اولا كفا في البرهان قوله واستمره قديمه لانه اذا كان يفيق في وقت معلوم نحو ان يفيق

عند

عند الصبح فيفيق قديماً ثم يعاوده الانحاء تعتبر الافاقه فبطل ما قبلها من حكم الا  
غناء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم الا ان يتكلم بقية  
بكلام الانحاء ثم يفيق عليه فلا يجزى بهذه الافاقه كذا في الشرح عن الشارح  
نية قوله ان خرج وقت السادسة هذا قول مجرد وهو الصحيح في ان المعتبرات مجمع  
الاثر وقال ان ايجاج قول محمد اشبه لان السقط القضاء وقوعه في الجرح والله  
بدخول الفوات في حد التكرار وقال في الفتح وقوله مجرد صحيح تحريراً على قضاء الفوات  
تث وعنده الامام والى يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم وليلة ولو بالخطأ لا  
نه لا يؤثر عن علي وان عمر فكان الاخذ به اولى العاد ير لا تعرف الاسماعا وتظهر  
التمرة فيما اذا انجى عليه عند الضجرة ثم افاق من الضيق قبل الزوال ساعة فهذا ان  
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يفتي بعدم  
سنة اوقات قوله والجنون مثله اعلم ان الا عذر ثلاثة تمتد جد كالمصا يسقط به جميع  
العبادة وقاصراً كالتوم فلا يسقط به شيء ومرتد بينهما وهو الانحاء فاذا  
امتنع الحنف بالتمتد جد والا حنف بالتمتد جد ذكره الحداد ولا يعتبر الانحاء في الصوم  
والزكاة لانه يندر وجده سنة او شهر بخلاف الجنون فانه يمتد فاعتبرت سقوط  
العبادة والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم فصل في اسقاط الصلاة والصوم  
لا يفتي في ذلك هذا الفصل بعد ذكر احكام الرضخ الحمايه فدور الرضخ في الصوم باستا  
طه بالعدية وانفتت كلمة الشارع على ان الصلاة كالصوم استحق النكاح بها اهم  
منه وانما الخلاف بينهم ان صلاة يوم كصومه او كل فريضة كصوم يوم وهو المتمد  
اذ اختلف ذلك يعلم جهل من يقول ان اسقاط الصلاة لا اصل له اذ هذا باطل لا يفتي عليه  
بني اهل المذهب واراد المصنف بقوله والصوم اي صوم رمضان بدليل قوله بعد وغيره  
هما فان المراد به صوم كفارة اليقين وقتل وظهار وجناية على احرام وقتل محرم صيداً  
وصوم مندور افاده في الشرح قوله بالاعمال برأيه قديمه لانه لا يغير الاعمال نحو  
جب فلا يعود به قاهراً فلا تلزمه الوصية وقياسي قوله في قوله اذا تركها مع قدرته  
على الاعمال بخلافها جوازي قوله عن صلاة يوم وليلة اذا ذكره لانه اذا سقط في هذه  
الحالة القليل الذي لا يخرج فيه فاولى المعتبر الذي فيه الجرح قوله لا رويته من قوله صلى



عنه ومن فادله يستطع والله احق بقوله العذر منه قوله عدم قدرته الاولى لا يثبت  
بالاولى تكون غلبة ثانياه عقلية بعد النقل ويحتمل انه عليه العلية قوله ادر لك رمت  
متعلق بقوله قدرته والياء والسيبة قوله على قوله من بغض الخ فان العائل به لا يقول  
بلزوم القضاء الا بادر ان رمت به ولم يوجد ولو لم يوجد الوصية فخرج لزوم القضاء وبه  
يذهب ما ورد من ان الوجوب قد تعلق بذمته فلما لم يلزمه الوصية وان لم يقدر  
تغير ذمته قوله ظاهر الاولى فظاهر بالفاء قوله ولا يلزمهما الا بصاء به لانها عذرا  
في الاء وان يعذر في القضاء اولي زليقي وادالم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الا بصاء  
به قوله ولزم عليه ضمته معنى فرض فداء على والا فلزم يتعدى بنفسه قوله ولو لم  
يقدر عذرا لا وحده لانه بينه بعد ولا يبعد اشتراط العذرة فيه وليس كذلك  
لست قوله بفضل الله الباء فيه المصاحبة وفيما بعده للسيبة او الثاني تعلق بالمال  
بعد تعلق الاول به قوله لزمه جميع ما افطره المهر في لزمه يرجع الى الا بصاء قوله من  
ادر لك الخ من التعليل قوله من صوم لم يذكر قبله مبينه والا وحده ما في الشرح حيث  
قال ولذا صوم كفارة يحتمل وقتل خطا وظهار وجناية على احرام وقتل حرم هو  
صيد او صوم منذ وراه وقال في الدر المختار في الموارض والحاصل ان ما كان عبادة هو  
بدنية فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالعطرة والمالية كالزكاة  
يخرج عنه العذر الواجب والركبة كالجمع يحج عنه رجلا من مال الميت قوله وظهار فيه  
ان الصوم في كفارة الظهار ببدل عن الاختاق وقد قال المصنف معترض على صاحب  
الدرر في ذكره القتل بان الواجب ابتداء حتى رقة مؤمنة فلا يصح اعتناق الورث  
كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتناق فلا تقع فيه الغدية وفيه ان كفارة الاضطرار  
كذلك وكذا الميم لان كفارته مرتبة انتهت في السن من عوارض الصوم ولو تبرع  
عنه وليه بكفارة يمين او قتل جاز قوله وجناية على احرام كان لبس عمامته بعد  
فانه غير بين الذبح واطعام ستة مساكين او صيام ثلاثة ايام قوله ومنذ وراي  
صوم منذ وركذا في الشرح قوله والنفقة الوجبة كنفقة الزوجة اذا قضى بها او  
ضام عليها قوله والكفارة المالية كالماء التي تلزمه بجنايته على احرامه مثل نظيبه و  
لبسه بغير عذر قوله والحزنية اي بناء على انها لا تسقط بالاسلام اذا اوصى بها

وهو

وهو دمي قوله والوصية بالخروج ويخرج عنه من منزله ان كفى والا فحين يكتفى بنوم قوله  
والصدقة المندورة كان نذره رايهم مثلا يخرجها الله تعالى قوله عن صومه اي يفدي من  
الشد في صومه قوله فلا شيء عليه لعدم قدرته على ادائه واذ لم يقدر لا يجب عليه الا  
بصاء ولعل يقال في نذر الصوم بذات يحرر وما كفارة الاضطرار بان افطر عذرا  
رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم يتمكن من ادائها بان وجب عليه الصوم فصار في  
شوالا على يجب الا بصاء بالتحقق سببها في الصحة ويحرر قوله فليطعم بالبصاء المجهول  
او فم كين قوله والصحيح مكر مع قوله هو الصحيح قوله في نصف صاخ الاولى ابقاء الضمان  
من غير تقدير لانه على ما قدره يصح مفعول قوله سابقا فيخرج قوله او رجب هو المعقد  
وقيل الربيب كالمير قوله تسوع حادثة التعرف فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعيان  
ويحتاج الى الدارهم ليعرفها في حاجاته قوله لانه محمد الخ عليه لذكر الشبهة في البرخ له  
في الوصية قوله في الصوم اي والصلاة مثله قوله وفي ابصاء به اي ابصاء الميت بالالة  
طعام عن صومه قوله جزم بالاجزاء لانه بالابصاء فخرج ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه  
مترع وث الحقيقة لكل معلق بمشئة الله تعالى قوله من الرام الولاء على الميت اي ولاء  
احكام قد يعرفها السيد كالمثل خطافه على عاقلة وعاقلة مولاه فلا ثبت الولاء  
من غير رضا قوله حج من منزله اي كفى والا فحين يكتفى بنوم قوله والمترع به اي ويحج للمترع  
بالحج على الميت قوله وان قلنا الخ هذا جواب عما ورد عليه في قوله وبعطيه شيئا من صلاته  
او صوم لبس بشيئ انه من انه يقتضي انه ليس له ان يجعل ثواب طاعته لغيره قوله فهو  
غير هذا الخ لانه لا يقدر بالرفح المذكور والعلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة  
بعد تقديره بشيئ من صيام او صلاة بان يكون المدفوع قديرة صلاة يوم او صوم يوم  
مثلا قوله فيسقط عن الميت نذره في الدر المنقي انهم اذا ارادوا الاخراج عنه بحسب عمره  
بنفقة الظل ويخرج منه مدة الصبا وهي ثمان عشرة في العلام وتسعة في الاثني ويخرج  
عنه بقدرها ان كان عند محم ما يكتفى والاد دفع مرارا هو ذلك لا احتمال نقصان  
صلاته بترك ركن او شرط فان الكثير من الناس لا يحسن ادائها قوله ويقبضه لابد من  
تكرار القبض والدفع ماد كره المصنف ثم لو اخذها احد عند قبضها ولم يدفعها واستقبل بها فهو  
بها على الظاهر قوله متبرعا به هو بعد الاولى مترع مطلقا ولو كانت نومي بها قوله وهو



والصدقة المذمومة قوله **وبما نص على عدده في كفاية كفاية** الظاهر على ما ذكره  
 فان الله تعالى فلا غنى لم يستطع فاطعام ربي مكينا وهل يتكفى الا باحده في المذمة  
 قوله المشهور في كفاية الحال ولم يرد على صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم  
 والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب قضاء الغوايب** لم يقل المأذون ان طبا بالو  
 مني خير لان الظاهر حال المسبب ان لا يترك الصلاة وانما تغزبه من غير قصد لعدم العلم  
 ان المأذون به ثلاثة اقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كمال الصلاة بجميعها وقا  
 حركات الصلاة منفردة الغوايب الوصف للرغوب فيه واداء شبيهه بالقضاء وهو فعل الاصح  
 بعد فراغ الامام اما اداء فليما الوقت وامانه شبهه بالقضاء فلا نه قد التزمه مع الامام  
 وقد فاته ذلك للترحم ولما فرغ المصنف من الاداء بانواعه شرع في القضاء **قوله احصا لعله لا**  
**حكام القضاء بالقرآن والمدة وقوله الاحكام الاولى ان يقول الحكم قوله اسقاط الواجب على ما عده**  
 اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء والقضاء تسليم غني الواجب  
 الا ان الاداء تسليم غني الواجب في وقته والقضاء تسليم غني الواجب بعد خروج الوقت وهذا  
 هو الرأى وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل الواجب وليس لهذا الخلاف  
 غمرا اذ اختلفت هذه التعيين قوله على ما عده جري على غير الرجح والتأخير بلاخذ رتبة لا يرد  
 بالقضاء بالتوبة او الحج فالقضاء منزلة ثم الترتيب لا لانه البناء حيز والاعادة فعل مثله في  
 وقته لخلل غير الفاء لقوله كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تعادى وجب في الوقت  
 وما بعده قد ياد قوله اسقاط الواجب يعيد ان السنة لا توصف بالقضاء وادامه يد  
 ما هو اعلم ابد لنا الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل  
 مثله في غير وقتها وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون  
 السنة التي تفعل في وقتها اداء وما زاد من الشروع في فعلها في غير وقتها  
 قضاء كسنة الجبر واما سنة الظهر العلية اذا صليت بعده فاصلا في القضاء عليها  
 على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها مخصوص بما قبل الغرض فتكون قضاء  
 بعده **قوله التسع** وقتها اما التي ضاق وقتها فتقدم على المائة ويسقط الترتيب **قوله**  
**مع تدرك المائة** قد به لانه الترتيب يسقط باليسان كما ياتي ان شاء الله تعالى  
 وافاد بذكره الترتيب في الغوايب والوقفية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور

وقال

وقال الامام احمد اذا تركها محمد بن عبد الله ولا يلزمه قضاءها لكونه صار مريضا والرتبة  
 لا يوم بقضاء ما تركه اذا تاب وتجميع اوقات العروضة للقضاء ما عدا اوقات التي التلا  
 وفي التفتيش في قضاء الصلوات يجب على الراعي عند محمد وعلى الغور عند الجوني  
 وعلى الامام روايان وفي المجتبى يجوز تأخير الغوايب يعني قضاها وان وجب فور  
 بعد السمع على العيال والمجتبى على الراعي **قوله الغوايب** العلية وهي ما لم يدخل في  
 حد التكرار **قوله** **تخ** لم يقل فرض لان اشراف المطلق منه الى القطع ولا شرط كما في المحيط  
 لان الشرط حقيقة لا يقطعا بالسبب ولهذا يسقط به ولا واجب كما في العراج  
 لم لا يغوت الجواز بغوته وهذا يغوت به ولما اختلفت عبارة الشارح الى الصفا  
 بلفظ المستحق لانه يمكن ان يثبت على كل منها **قوله قوله صلى الله عليه وسلم** رفعه سعيد  
 عبد الرحمن الحمصي ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا والرفع من التثنية مقبول  
 مطلقا سواء كان راجح محض وقفا محض **قوله فليصل التي يصونها** ونحو ذلك فله انه قوله  
 وهو خبر مشهور نازع المحلل في شهرته **قوله ورث النبي صلى الله عليه وسلم** الى هذا دليله  
 على الترتيب بين الغوايب والحاصل انه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة عينا  
 قبلها اداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال بعض الاثمة لتركه صلى الله عليه وسلم مرة  
 وأشار الى تركه مرة بياها الجواز ولم يقل ولا نقل ايضا عن احدهم الصلابة قوله ولا فاعل  
 اه وروى انه صلى الله عليه وسلم شغلته الشركون عن اربع صلوات يوم حفر خندق  
 حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بالا فادان ثم اقام فصلى الف **قوله من قضا**  
**كل الغوايب** مفهومه يعيد انه اذا لم يصف الوقت عن جميعها بل كان يسع الرقبة وبعض  
 الغائبة انه لا يسقط الترتيب فيما قد عليه وهو احد القولين الاثني في كلامه **قوله**  
**لزم العمل بالوقت** **ترجيبه** لان اخر الوقت للوقفية بالمتأخر من الاجزاء والمضروب وقت  
 التذكرة الغائبة ثبت بالخبر السابق فانه في بعض رواياته فان ذلك وقتها وهو  
 يعيد وجوب الترتيب ووصف بانه خبر واحد وانما يجب العمل به اذا لم يصح ترك العمل به  
 انتهى اما اذا اثنان فلا يلزم نسخ الكتاب والايحوز كذا في الشرح **قوله حينئذ** اي  
 حين افاض الوقت **قوله** **وهو لا يعمل به** اي بالمشهور وهو الحد بيب السابق فانه يغوت  
 وجوب الترتيب **قوله بسعة الوقت** البناء للمسبة وفي نسخة باللام **قوله بضم** الوقت



من يتناول صلاة والمالسية ولو قدم الغائبة ولم يجد وقت كراهة صحت  
 وان لم يتعبد الوقتية بغير موجب فصاوي لو اشتغل بالنافلة عند ضيق الوقت بخلاف  
 ما لو كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه اذا قبل وقتها الثابت  
 بالجموع امكن الجمع بينهما **قوله المستحب** لم يذكر في هذا في ظاهر الرواية وقوع الاختلاف  
 بين الشيخين فنسب الطحاوي اعتبار اصل الوقت لها واعتبار الوقت المستحب للمحدور  
 حج في المحيط قول محمد ورجحه ايضا في الظهيرية بما في المتن من انه اذا فتح العصر في اول  
 وقتها وهو ناس للظهر ثم اتمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر ولا يفتي على  
 ان العبرة للوقت المستحب وعندنا انقطع اختلاف الشيخ لان المسئلة حيث لم تذكر  
 في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعني المصير لها وحرمة الخلاف يظهر فيما اورد في العلم  
 وهو ما سر للظهر ثم تذكر في وقت لو اشتغل به نفع العصر الوقت المذكور يقطع العصر  
 عند هذا ويصلي الظهر وهذه هي في العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس وذكر هذه التفرقة  
 السيد عن مكين **قوله فتستمر فيه حكم الكتاب** وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على الناس  
 مبين كتابا موقوتا وتغير حكم الكتاب بقضاء الوقتية بانقضاءها في الوقت المذكور  
 كذا في الشرح فان الآية المذكورة لقوله تعالى فيموا الصلاة تدل على الايمان بالواجب  
 على صفة الكمال لانه المطلوب شرعا وتغيره ضيق الوقت ان يكون الباقي من الو  
 قت مالا يسم الوقتية والغائبة جميعا في نفس الامر لا يجب ظنه فلوطن من عليه  
 الغاء ضيق وقت الجهر في الجهر ثم بين ان في الوقت سعة بطل الغريم بنظر فان  
 كان الوقت يسرها جميعا بحيث يتقدم في الجهر قدر التمهيد قبل الطلوع بعد صلاة  
 الف يصلي الغاء ثم يعيد الجهر وان لم تكن فيه سعة لالت يعيد الجهر فقط وهذا  
 يفعل مرة بعد اخرى الى ان تطلع الشمس وفرضه ما على الطلوع وما قبله فطوعا وفي  
 الجهر والى يمكنه اداء الوقتية الا مع التحيق من قصر الصلاة والا فلا يرتب ويعتبر  
 على ادنى ما يجوز به الصلاة **قوله والمصلحة** اي اطلالها حتى ضاق الوقت **قوله جا**  
**رت الوقتية** ولا يلزمه القطع لان شروعه فيها اول جائز ولو قطعها كان له ان يشرع  
 فيها ثانيا فيمكن للقطع فائدة فكان البناء اولي بالجواز لانه اسهل من الاستداء **قوله**  
**ان في الغاء الذي في الغنى** ترجع عدم جواز الوقتية فلم يقضى ذلك ببعض وقيل عند الامام

يجوز

يجوز قال الرازي وهو الاصح وعلمه بما قاله المصنف **قوله والثاني السبب** ولا يعتبر الجهر  
 وعبرة الغاية فرض الترتيب ولو جاز له به اهتداه شارحها العلامة العيني في خذلتنا  
 الملائكة وعن الحسن عنه انه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه اخذنا كثرون في الحرمان شي  
 وما في الرخصة من ان الظن المعتبر في السبب ان يكتفى بالظن ذكر الزك الغرض في حد ظهروه  
 فاذا قضى الجهر صلى العصر ذكر الظن حار العصر اذا لا فائده عليه في طئه حال اداء العصر وهو  
 ظل معتبرا لانه يجتهد فيه فالمراد من المجتهد اذ لا يلزمه اجتهاد امام او جاهل ليس له مذهب  
 معين صلى ثم صلى ثم ذكر ولم يقدح في ذلك واما المقدار في حقيقته فلا عبرة برأيه الخالف  
 لمذهب امامه وان كان مقدرا لشي في خلاف وفي صلاة ولو توقف على شيء افاده المصنف  
 في حاشيته عن الجهر **قوله لانه لو وجب الجهر** ولان اشتراط الترتيب اذ ذاك وما يفتي في تعويت  
 الوقتية وهو حرام **قوله وهو مدحوخ بالشر** قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج  
 الله ثم اليسر ولا يريد بكم العسر **قوله وروى** اي عن محمد بن قيس **قوله في الساعات** على قول  
 الشيخين وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات **قوله لا يعود في الجهر** اي في وقت يعيد يعيد  
 الترتيب وهو الصحيح ذكره المصدر الشهيد وكذا قال في التجنب والتزيد وفي الهداية  
 وهو لا ظهر لان حكمة السقوط الكثرة وقد زالت **قوله ترجح** لا مرجح قد عرفت مرجحه وهو  
 الكثرة افاده السيد **قوله بعد بيان** است اراد به الترتيب ولو جبره لمكان اولي لانها اذا بلغت  
 ست سقط الترتيب والى لم يكن على وجه التمييز ووالى ان سقطت الاقل من هذه العدة  
 افاده السيد **قوله ثم ذكر** اي في الحديث قاله السيد **قوله على الاصح** فيها وقبل لا يجوز عند  
 البعض ويجعل المأخوذ كان لم يكن زجرالم وحججه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الشرح  
**قوله وعليه الفتوى** وجهه ان الاشتغال بهذه الغائبة ليس باول من الاشتغال بملك الغوا  
 ت وفي الاشتغال بالملك تقويت الرغبة عن وقتها وما قالوه يورد الى انها وان لا الى  
 الزجر عنه فان من اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التماسا لوافي بعدم  
 الجواز يعوت اخرى وهي جراح حتى يبلغ حد الكثرة افاده السيد **قوله ولو كانت وتراي**  
**لانه فرض على عبده** فالمراد في الاول ادول وقت لم يخصه وقتا لثمة  
 فيصير عند فوات قضاءه في خروج وقت الغائبة او بعده **قوله يحتمل** تغوير ليد  
 اي يحتمل الغاء فالغير له او تغير فاعلى يحتمل تغير لم تغير الا ان لم تذكر في كتابها







فرفض ذلك لئلا يفتي في وقت نكته فيه المأفأة والا فضل ان يعزى الى الخبرين السورة  
 مع المأفأة لانها لو اقبل من وجه فلان يتر المأفأة والسورة في اربع الفرض على احتيا لا ولى من  
 ان يدع الواجب في النقل ويقتل في الوتر ويقعد قد رآه في ثلثه ثم يطلى ركعة را  
 بعته فان كان وترافقه اياه وان لم يكن فقد صلى السطوح اربعا ولا يضره القعود وكذا يصلى  
 للوتر اربعا بثلاث قوعات والاشتغال بقضا الفوائت اولهاهم من النوافل الا السنة  
 المعروفه وصلاة الضحى وصلاة التسبج والصلاة التي وردت في الاخبار قبلت بنية  
 النقل وغيرها بنية القضا كذا في المصنفات عن الظهيرية وقفاوى الحجة ومرواه بالسنة  
 المعروفه المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضا مراده بان ينوي القضا اذا اراد في غير ما  
 ذكر في فائده الاولى على المعين ولو شئ ان صلى ام لا والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب  
 قائما والاداء فيه شاك وان خرج الوقت ثم شاك فلا شيء عليه لان سبب الوجوب قد  
 فات وعدم الاداء فيه شك اي والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها وفيه شك  
 وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم ينو في الصلاة فعلية اعم  
 منها ويقعد في كل ركعة وان شك بعد ما فرغ لا شيء عليه كذا في البحر والدرر سبحانه  
 وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب ادراك الفريضة الى ادراك الشخص الفريضة مع**  
 الامام والا صل فيه ان تعصى العبادة قصد الاخذ بحرام وان النقص لا يكمل الحال ولا  
 وان كان نقصا صورة فهو كالحال معنى واعتبار المعاني اولى من اعتبار الصور كهدم  
 لتجد يده وكسفن سجود من رفع رأسه لشواصب جهته فلم يتمكن من السجود ثم  
 وضعه حيث لم يعد ذلك سجدين واما اذا كان النقص بعد من شرعي فتارة يجد رونا رة  
 يجب وقد تقدم مستوفى قوله **وغيره عطف على** وراك فحق هذا الباب ان يلحق بكل  
 شئ كى في النسخ قوله **فاداء فرض او قضاء** اخرج به النقل فانه لا يقطع بالاقامة في نية  
 شغلا لا يقطع فيه ابطال لا كمال قوله **او قضاء** اي قضا الفرض الذي قيم لانه كمال  
 لها والميل بان القضا معصية فلا يظهر حاله بطروءه واما لو كان قضا فرض غير العام  
 فلا يقطع لانه ابطال من كل وجه قوله **او في نفل وحضرت جنازة** فانه يقطع النقل لانه  
 معقب للقضا بخلاف الجنازة لو اجاز تعويتها كان لا الى خلف كذا في النسخ قوله **و**  
**مندور** هذا يخالف ما في البحر من الخلاصة شرع في قضا الفوائت ثم اقيمت لا يقطع

كالتقيل والندورة كالمأفأة انه لا ان يحمل قوله فاقامت الجماعة اي جماعة اداء الفرض  
 وقضاؤه والندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فندرج جماعة هذا النذر بعينه فليحتمل  
 منفردا فاقامت الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويعدى لانه كمال وانما صورناه بما ذكر لان  
 النذر المختلف كما في المصنف لا يجوز فيه الاقتداء كما هو قول السيد لا يصح التوزيع في  
 كلام المصنف بالنظر الى القضا لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه  
 يلزم استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منظر فيه بما قد يراه  
 من ان القلة الاولى غير مطردة وليس بمناسك ترك استعمال في معان بل قوله فاقامت  
 الجماعة تحته جزئيات ثلاثة لا معاني ثلثة وتلك الجزئيات جماعة الاداء وجماعة الم  
 القضا وجماعة النذر فليحتمل **قوله في محل ادائه** فلو اقيمت في المسجد وهو في البيت  
 او كان في مسجد فاقامت في اخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح وغيره وفيه اهمر حواظ  
 الجماعة في مسجد ان فائته فيها هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تعيد بسجدة وان الغلط  
 لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ قوله **بان اهرم** الى تصوير لقوله فاقامت قوله **بمجرد الشروع**  
**في الاقامة** فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يعيد الركعة الاولى بالسجدة  
 فانه يتم ركعتين بلا خلاف مثلا مسكين وفيه اذمة الاقامة بسجدة جدا لا يتأخر  
 فيها التعبد والاعمال الا نادرا **قوله قطع بتسليمه** قائما في العفان في مجمع الاثر اطلق  
 القطع فشميل القطع بسلام او غيره سواء كان قائما او ركعا او ساجدا هو الصحيح وقيل  
 لو كان قائما يسلم تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم  
 في الصور بين الله والراهبها هذه وما ذكر في المصنف بعد هذا ولم يبين المصنف حكم هذا  
 القطع والاقتداء وجازة الاداء تعيد الجواز لانه شبهه بالجائز فقال بقطعها بعد اقرار  
 الجماعة كما لو نذرت دابة او فار قدرها الخ ثم قال ويجب القطع نحو اجزاء غير **قوله في**  
**رباعية** اي فريضة رباعية لانه يمكن الجمع بين المصلين وقيد بها لانه لو كانت ثمانية  
 او ثلثية لايتم الركعتين لما يأتي قوله **الذي لا يخشى فوت جنازة** الظاهر ان المروءة خشي  
 فوت جميعها فلو كان يعلم ان ركاب البعض لا يقطع ويحرم قوله **وهو يحل الرقص** اي ما روت  
 الركعة والذي تابع المسوق الامام في سجود السهو قبل التعبد بسجدة ولو قام المصلي  
 الخامسة له رفض القيام ويعود الى القعدة فمع ان الشرع جعله ولاية الرقص قبل



التعب بجملة افاده في الشرح قوله لا يجنب عاده **ون** الركعة لانه لا يسمى صلاة قوله  
والجنازة الخ هذا مرطب بقوله او في غير وحضرت جنازة خشى قوتها واعاد ذكره لان  
الجواب السابق لا يظهر هنا قوله ولو غير باعية الا ليق بالمبالغة ولو باعية لان الربا  
عبية اذا تم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الباعية قوله مطلقا سواء كان مع الامام  
او منفردا قوله لا تؤكلم كل فقيه شبه الغراغ وحقيقته لا تحتمل النقص فكذا شبهته  
ذكره كسيرة عن الدرر قوله **منع النفل بالبراء** يحتمل ان المراد بالمنع عدم الصحة لا الكراهية  
فقط ويحتمل الكراهية قال صاحب البحر ونصيرج الشارح هنا بوجوب الامام اي غا  
الركعتين فيما اذا سجد في الرابعة ميانة للمؤدى عن البطلان صرح في ان الركعة الوا  
حدة باطلة لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهي وقال بعض حنفية عصرهم لا  
لان من اقتدى بالامام في المغرب منفلا وسلم مع الامام لا تقعد ووجهه ان الركعة الوا  
حدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا صح النفل بالثلاث فكذلك بالواحدة وقد يقال هذا  
قياس مع الفارق لان جواز النفل بثلاث ركعات تشبه بالوتر وهو نفل عندئذ لا  
كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالعدة لاقالوا فيمن صلى ركعة من الرباعي ثم  
شغفا ولم يعلوه بالبطلان بل كان يكفي ان يقال ومن سجد في رباعي تعدل الركعة  
ثم قطع واقتدى ولانه يفترضنا ما لا يفترض قصد او يؤيد ما ذكرنا في البرهان عن  
ابن مسعود رضي الله عنه ما أخرت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب  
البحر مبنيا على القول بفساد الاقتداء في المغرب منفلا اذ اسم معه وكلام معاصريه  
مبنيا على القول بعدم الفساد وهو مروى عن بشر الريسى والبيراء بصغير البراء  
سميت به لانقطاعها عن الاخرى قوله **باضافة رابعة** متعلق بمخالفة وفي شرح البير  
وان شرع في المغرب اتم اربعاً لان مخالفة الامام اخي من مخالفة السنة **له قوله المقيور**  
**الركعتان له نافله بالاجماع** واما قوله مجرد بطلان الوصف يستلزم بطلان الأصل  
فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عمدة المضي الى اذ قيد خامسة الظهر بسجد  
ولم يكن فهد لاخيرة اما اذا كان متكئا من الهي لكان اذن لم الشرع في عدمه فلا يبطل  
اصلا بل تنق نفل اذا لم الثانية كذا في الفتح قوله **لنقل** فلا يترك قيام الرابعة  
قوله اقتدى **منفلا** ان شاء قال في البحر عن الحاوي القدسي انه يدرك بهذه النافلة

فضيلة

فضيلة الجماعة وكراهة النفل بجماعة خارج رمضان اعادوا ان كان الامام والقوم مستعجلين  
على سبيل التداعي اه ولم يبين ما المراد بالجماعة التي ادرك فضلها هل هي فضيلة الغرض او  
النفل وهو الظاهر لانه لم يتوى الغرض قوله **لا امر به** اي بالنفل قوله **نصا** اي نصا معينا انه  
نفل بقوله واجعله صلاتكم معهم سبحانه روى انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الظهر الى  
رجلين في اخريات الصفوف لم يصليها معه فقال على بن ابي طالب وقرأتهما ترتعد فقال  
على رسلنا فاني ان امرأة كانت تأكل القمد يد ثم قال ما لكم انصليها معنا فقالوا فما صلينا  
في رحالنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صليتما الى قوله **لان المؤات** لم تنفع فرضا اي القعدة  
المؤات لم تنفع فرضا وركعتاه لما انقلبنا فقلنا لم يكن لهما بد من القعدة المفروضة ثم  
على هذه القول قيل بعد التشهد ثانيا وقبل بكيفية التشهد الاول ويسمى تسليمين  
وقيل واحدة **قوله الجمعة بين المصلحين** مصالحة الاستماع ومصلحة اداء السنة بعد اداء  
الغرض ومصلحة اداء الغرض على الوجه الاكمل والاثبات بالسنة بعده قوله **ثم قضي السنة**  
اطلاق القضاء عليها بجاز قوله **مع ما بعده** اي من السنة جرى على احد قولين في نفا  
النية القليلة هل قبل البعدية او بعدها وصح كل قوله والاداء على وجه اكل فان  
ادرك من اوله مع الامام اكمل من ادراكه بعد قوله **لانها كصلاة واحدة** وليس القطع  
للاكمال بل لا بطلان صورة ومعنى اذ فيه ابطال وصف السنة لا اي لها قوله **قلت**  
**والاكمال الخ** استفيد منه ان المراد من قوله **خرج الخطيب** خطيب الخطيب فاطق السبب  
واراد المسبب وهذا البحث لم اراه لغيره قوله **لان ليس حاله استماع خطبة اي لان**  
حال اشتداد الحر في الخ قوله **والهم يراد** الى هذا البحث قوله **تقبل شمس الأئمة** المشار  
اليه بقوله المؤات فلا يفوت فرض الاستماع الخ قوله **ولا يشغل عنه بالسنة** اي عن  
الاقتداء قوله **ولو في المسجد بعيد** اي الصف اي مشروط في كونه يأتي بسنة الغجر  
اذ اخذ المؤات في الاقامة ان يأت بها عند باب المسجد فان لم يجد مكانا تركها لان  
في الايمان بها في المسجد حينئذ مخالفة الجماعة فكراهة وترك المكروه لعدم على فعل  
السنة غير ان الكراهة متفاوت فان كان الامام في الصبي فضلوته بابها في الشكوى  
اخذ من صلاتها في الصبي واشد كراهة ان يصليها في الصبي لعل الصف كذا في الفتح  
وبليه في الكراهة ان يكون خلف الصف من غير حال قوله **ما قد سألني سنة** الغرض الاخبار



من الاربعة على فضلها قوله **والفضل** فعلها **البيت** لانه صلاة الله عليه ولم كان يصلها  
 في البيت وانما على من صلاها في المسجد كذا في الشرح قوله **اي سنة** بالصيغة تفسير  
 للركعتين قوله **ويقلل** التارخ كذا في الصبح التي رايها وكذا في الشرح ولعل المراد لا يولد في  
 فهو من الاسناد الى السبب وفي العاموس التارخ الخاص والمنازل قوله **فعلها اول النطق**  
 لان السبب قد وجد كذا في الشرح قوله **وقيل** يقرب **الفريضة** لانها ينعلم بها ويقرب الى  
 بعد النسخة قبل بابها الكافون وفي الثانية الاخلاص من روى ذلك ابو هرويرة عليه  
 صل الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة الشرح في الركعة الاولى ولم تركه في الثانية  
 فانه يعني الامم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسن ولا يكره هذه الجملة لا تخرج من الفصل  
 قوله **صلاة البر** الخ من غلة قال في الهداية الفصل في عامة السنن والسوايل المزملة لا  
 ان يحث من ان يشتغل عنها ارجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤداهما  
 في المسجد ما سواهما وبه في الغيبة ابو جعفر قوله **وقال صلى الله عليه وسلم** الخ مثله  
 قوله **صل الله عليه وسلم** صلاة في المسجد الحرام بمائة الف صلاة وصلاة في مسجد الف  
 صلاة وفي بيت المقدس بمائة صلاة اخرجته البيهقي قوله **وان لم يأت من قوف الا**  
**مام** الخ قال لا في حاشية الدرر الذي ذكر عندي انه باق بالسنة اذا كان يدرك  
 ولولا الشاهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يقيده بركعة وتوقيع خلا  
 هنا على خلافه في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان الدار هنا على اراكان فضل الجماعة  
 وهو حال باء ركن تشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا يظنه بعضهم من انه لم  
 يرد فضلها عند محمد لقوله في مدرك اول الركعة الثانية من الجمعة لم يذكر الجمعة حتى  
 يعني عليها الظهر بل قوله هنا كقولها من لم يجرز ثوبها وان لم يقل في الجمعة كذا لانه  
 ان الجماعة شرطها ولهذا تنقو على انه لو حلف لا يصل الظهر جماعة فادرك ركعة بحيث  
 واراد ركعة فظلمه من قبله محمد كذا في الهداية ذكره كسيد قوله تركها فادركه لم يشرع  
 فلو شرع انما مطلقا ان القطع - **يند** لا يقال قوله **وقال محمد** **تقضي** **مفردة** الخ قبل لا يخو  
 بينهم في الحقيقة لانها يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول احب  
 الى ان يعفى وان لم يفعل لا يبين عليه قوله **ولا بعد الزوال** اتفاقا في الصبح وقبل يعفها  
 مقصودا لاجتماعها في الكافي وغاية البيان قوله **وقضى السنة** الخ اطلاق القضاء على

ماليس

ماليس بواجب مجاز المشاكسة ولهذا كان الا الى ان يوتر السنة لا القضاء فاستثنى  
 قوله في الصحيح **وقيل** لا تعفى اصلا لان الواظية عليها انما ثبتت قبل الغرض قوله في وقته  
 وقال بعض الشارح انها تعفى اي بعد الوقت اذا فاتت معناه لانه من شئ ثبت بعبادته  
 لم يثبت قصدا كذا في الشرح قوله **قبل صلاة** شفعة لان الاربع متقدمة على الركعتين لانه  
 بها على الغرض المتقدم عليها وقد تعذر التقديم على الغرض ولم تعذر رجلي السنة فتقدم  
 الاربع كذا في شرح المحرم قوله **خ** **عائشة** الخ وللا يعمد بها ايضا من موضع ما قصد  
 بل ضرورة قوله **ولا ما نفع** الخ قال السيد في شرحه والتقييد بالتي قبل الظهر وكذا الجملة كما  
 في الدرر للاحتراز عن التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تعفى اصلا وكذا التي قبل العصر  
 بل اول الركعة التفضل بعدها ولو قال المصنف ولا ما نفع من قضا التي قبل العشاء بعد  
 هذا كان او شح وانصر قوله **بل ارك** **فضلها** وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الا  
 تعفى السجود يدرك ثواب الجماعة لكن لا ثواب مدرك اول الصلاة مع الامام  
 لغووات التكبيرات الاولى **قوله** **فادخل** الخ فرض المثال هنا تقييدا وفيما قبله اثباتا  
 اشارة الى انه لا فرق بين الاثبات والنفي في الحكم قوله **اختر** **شخصا** **الاخوة** الخ بضعف قوله  
 بانها فهم في باب الايمان انه لو حلف لا ياء كل هذه الخيفة لا يثبت الا بالكلية وان الاكثر  
 لا يقوم مقام الكل قوله **يخلف** **بأدراك** في **الشاهد** قد ذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازا  
 واعلم انه لو حلفه المسئلة محله كتاب الايمان وانما ذكرت هنا لبيان انه لا تلازم بين ادراك  
 الفضل وادراك الجماعة قوله **ويتطوع** **قبل الغرض** الخ تعذر العبارة تدل على التحيز في الفعل  
 وهو انما يظهر في غير الله كذا ما لا يخفى في ما من غير تحيز ان من قوف الوقت افادته السيد  
 وفي البحر وان لم تكن مؤكدة فان كانت من المستحبات استحباب الايمان بها والا فهو بخير  
 وقد يقال ان المراد في كلام الجواز المطلق لا مستوفى الطرفين فيلحق المؤكدة والمستحبة  
 قوله **ان من قوف الوقت** الخ لو ابدل بقوله ان من قوف الجماعة لكان اولي لان ادراك الذكر  
 عند خوف قوف الجماعة فلا يصح عند خوف قوف الوقت بالطريق الاولى اذ لا يدرك  
 قوله **ولو منفردا** او من قوله **ويتطوع** وقيل انما ياتي بالمؤكدة ان صلى بجماعة وان كان  
 منفردا يجزئها لعدم نقل الواظية عنه صلى الله عليه وسلم في غير الاداء بجماعة والا ولا يصح  
 قال السيد قوله فانها **شرحت** اي في السنة تشرح به في الشرح وهذا لا يظهر في



قوله والمفرد في ذلك احوح لعصاة صلاته من وجه واسم الاشارة يرجع الى قطع  
 حكم الشيطان وفيه ان المفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك الا في الملل العنصر قوله  
**تكميل** تعصها في حقا قد يقال ان التكميل انما يكون في غير نوى وخير لا يكون الا في  
 البعدية فتعصها ما تعص من الغرض ويمكن ان يقال انه بعد صلاة الغرض ما قصا يكمل ولو كان  
 قبله ولا يربط عليه فانه ورد انه اذا وجد في صلاة الشخص حال يقول الحق تعالى انظروا  
 ما لم تكن الفواقي فانه وجدكم كل من خلفها وهذا بعلم القليلة قوله **وهو احوط** اي ايان المفرد بما  
 السني فالصغير يرجع الى معلوم من العام قوله **زيادة الدرجات** الاولى زيادة في العمل  
 ويجعل ان خير مبتدأ محذوف وتقدر الكلام فالحال فيه زيادة الدرجات قوله **يات**  
**يعتق الوقت** الاولى حذف الباليان للتسليم مفعول ياتي وهو يعبد بنفسه قوله **او**  
**الحاجة** برتبة في غير الجهر كذا في الشرح قوله لان الاشتغال بما يعقوت الاراء اي اصل الاداء  
 بالنسبة للوقت او الاراء المكاني بالنظر لخواص الحاجة والراد ما يعقوت الحاجة ما يعقوت  
 بها ولم يأت في الشرع بتعقوتها لغير ذلك اذا كانت الحاجة مانعة وكما فعله في  
 الله عليه وسلم في حشر الخندق قوله **انما** فان الامام اذا وقع حكم نفاها بتقبل  
 الحاجة قوله **فكم** اي قاعا فلو كبر فمخبا ان كان الى الركوع اقرب لا يصح شروعه و  
 ظاهر ذلك ولو كان في النفل الذي لا يشترط له القيام كما تفيد عبارة الداهدي  
 لانه ليس بافتتاح قائما ولا قاعا وقوله **راكما** احتوز به محالواركته في القيام ولم يركب  
 معه فانه يصير مدرك لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ سبعا من الركعة **او** **يقف**  
 بل الخطي عجزا حرام فرفع الامام رأسه بحيث لم يتحقق ما ركته له فيها فانه يصح  
 افتداهه ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه  
 وقيل اذا شرع في الخطا وشرع الامام في الوقوف فقد ادركه في الركوع ايضا و  
 يعتد بتلك الركعة وقيل اذا شاركه في الرفع قبل ان يستتم قاعا يعقوتها وان قبل و  
 قيل لا يصير مدركا لتلك الركعة عالم يشارك الامام في الركوع كله وقيل في مقدار يستتم  
 قال اي ابرجاج والاول اوجه وقال الخليل هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من  
 الركوع وان قبل والحاصل انه اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع  
 فلو ادرك معه الركعة والا فلا كما يفيد ان شمر كذا في الخليل من صفة الصلاة

واغا

واخذوا كونا محذوا الا فاقول لان الناس يقع منهم الا فتد في الركوع كثيرا من غير ادراك  
 جزء منه ويعتدون به فبهم في ذلك موافقون لبعض اقوال العلماء وقوله **فرجع الامام رأسه**  
 مراده انه رفع قبل ان يثاوبه الموضع في جزء من الركوع والافطاهر القبيح بالقاء ان الركوع  
 تحقق بعد الخطا وحيد يتحقق ما ركته فتكون الصلاة صحيحة كما ورد عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما وانظره اذا ركعت الامام راكما تركعت قبل ان يرفع رأسه فقد ادرك  
 ركعت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فاضت الركعة اه والكا في كذا ورد بمعنى ان  
 التكميل قوله **ولا يشترط تكبيرات** لان حرام والركوع الذي في الفتح ومدرك الامام في  
 الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلا فالبعض اه وهي اول من عبارة المصنف وفي اي اي  
 حاج عن النعمة والخاتبة والمجسط هذا بخلاف مدركه في السجود او القعود فانه  
 يكفي للافتتاح واخرى للاختصاص اه ولعل وجهه قريب في الاول من الركوع فاغتت تكبيرة  
 الافتتاح التي في القيام من تكبيرة ما قرب منه ولا كذلك التكبيرة للاختصاص اه  
 كور قوله **ولفتت يمينه** فتقع للافتتاح لان الركن في محله لا يتغير بالتصديق كذا في الفتح  
 وفي البحر لو ادركه في الركوع تحري ان كان اكبر رايه انه لو انى بالثناء ادركه في شيء من  
 الركوع الى به والا لا والا صح انه لا ياتي به بعد شروعه الامام في القراءة ولو سره اه قوله  
**واذا وجد الامام ساجدا** يجب ما ركته فيه ظاهر عبارة التوجيه والوجوب وان قصد الركوع  
 كوع فقامه ويؤيده حديث ابى داود عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت الصلاة ونحت سجودا فسجدوا ولا تعدوه شيئا وان  
 ادرك الركوع فقد ادركت الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته الركوع  
 فقد ادرك الركعة في السجود وان لم يجسب له في الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى  
 قام ثم تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بتجوز صلاة  
 لانه يصلي تلك الركعة العائنة بسجودها اه قوله **وان لم يشاركه الا في الثانية** اي السجدة  
 الثانية دون الاولى قوله **وربما** لا تضر اي ضرر الفساد وان كان بكرة لانه انفراد عن الامام  
 بعد الاقداء به قوله **فما وجد** اي من القيام والقراءة من الموضع قوله **لا يكون مقبولا** لانه حاله  
 الامام في صلاته معتد به فله يعقب ما فعله حال الاقداء في حال انفراد له لقضاء ما سبق به  
 قوله **وهو** اي عند الامام الا عظم قوله **وكذا** اي تحريما للذي منه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادر



الركوع والسجود قوله **لوجود الشاكلة** والمبينة تعليل الصحة والكرامة على  
 سبيل الشر للرب **قوله فيلزم ان يركع بعده** ثانيا اي قبل المتابعة لانه هو فيه لانه  
 لاحق وان اخره في ما بعد فراخ الامام صح وكره في نحو حكم الاحتق وشبهه بقا في مثل  
 السجود المذكورة **قوله روى عن ابى حنيفة الخ** وقياس ما تقدم اي في مسئلة  
 المصنف انه يجزيه لان ركوع التوردي اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته في بيان  
 اوانه في صفة ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا لم يطلنا بطلان صلاته ثم هذا لا يتأتى على  
 المشهور من مذهب الامام ان الرفع من الركوع سنة فاذا تركه الامام لا تعد صلاته  
 وان كان قبل اوانه المسنون فمقتضاها ان يقال ان المأموم كذلك قوله **تكون على الاولى**  
 ترجيح الجواب المتابعة فقوله بعد ترجيح المتابعة تعليل لهذه ايضا **قوله كما لو نواها**  
 اي الاولى ومثله لو نوى السجدة التي فيها الامام **قوله فان ذكره الامام فيها** صححت والا  
 اعادها بعد ولا فسدت كقوله في الركوع **قوله وعلى قياي المروي عن الامام اي الذي**  
**ذوه قريبا بقوله** روى عن الامام اي حنيفة لا يجزيه **قوله قبل رفع الامام اي في الركوع**  
**قوله لم يجب ان لا يجوز اي السجود الثاني من الترتيب** ولو ادرك فيه الامام لكون الترتيب فعله  
 قبل اوانه قوله **ذكره خروجه اي تحريكه** بالديت المذكور قوله **اذ فيه المأذون** دخول  
 الوقت اذ فيه او لا فرق بين ما اذا اذن واصوفيه او دخل بعد الا اذا قال السيد  
 عن الله **قوله لانه لا يصدق على الاخر** انه خرج من المسجد بعد التذمة من غير صلاة فيه  
 ايضا **قوله كما قام فيه** في الكبير وشرح السيد وغيرهما امام تغرق الناس بعقبته  
 فيفيد انه لو لم يكن بهذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقام  
 عنه غيبته بركه لم يخرج ايضا **قوله لانه تكبيل** يعني اي كنهه الصلاة بسبب ما  
 يضاف اليه من زيادة الثواب الذي خرج لتحصيله وان كان تركه صورة والعبرة  
 بالمعنى **قوله ولا يكره اي الخروج** وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده فقد ترك  
 الكراهية بمر قوله **ان اقيمت فيكون** من صلى وحده الخروج الا لعمامة اخرى فالأمر  
 بالخروج عندئذ كما في صدر الشريعة والمروي عن البرجندى **قوله يتم الذي في الشرح**  
 لانه وان اجاب الداعي لكن يتم بحالفة الجماعة عينا ما اورعنا نطقه لانه لا يرى جواز  
 الصلاة خلف اهل السنة كما يزعم الشيعة والخارج وهو الاولى وفي نسخة

لثلا منهم والمعنى عليه وقوله **كالخارج** مثال للمعنى قوله **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر**  
 اي ايمانا كاملا اي من كان يريد الايمان الكامل قوله **فله يقف الخ** لانه امر الدين وعرضه و  
 منع الناس من الوقوع في المحرمات قوله **المراعاة** الفعل اي بعد الصبح والعصر وفي الظهر ينبغي ان  
 يجب خروجه لان كراهية كنهه بلا صلاة اشد وقوله **والمتابعة** اي في المغرب اي باتمام  
 الرابعة ولم يعرج على التثنية لانه باصلا على قول الجمهور والذي يظهر ان ما في الدرر  
 التمهيد من ان كراهية الفعل بالثلاث تترتبة وما في المضمرات لواقدي فيه لا  
 مبنى على رواية بشر المريسي من صحت الاقداة في الثلاث متفلا قوله **فيها اي المغرب** من  
 غير اتمام وقوله في ظاهر الرواية مقابله ما روى عن بشر المريسي **قوله وتمامها اربع** اوله  
 من موافقته لانه مخالفة اهلون من مخالفة السنة لانه مخالفة بعد الفراغ ويصير كما  
 المقيم اذ لا يقدري في تركه كذا في الشرح **قوله فيقتض اربع** لانه لا يترتب ما قد اتم  
 في ثلاث ركعات **قوله قبل معناه** لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة فيكون  
 بياناً للمعنى **قوله في ركعات** الفعل كلها كذا في الشرح **قوله وقيل هو من الاعادة** هو  
 لطلب الاجر فقد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكرره وهو غير المشهور قوله **يجرد**  
**قوله الف** بذكر الف وهذا والحال اي الوقوف في الاحتمال الا خبر يرتفع التكرار  
**قوله على الهيئة الاولى** اي بآذان واقامة اما مجرد تكرارها بغير آذان او بها في السجود  
 الجامع او مسجد الجبي لاهل كراهية وقد تقدم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
 الله العظيم **باب سجود السهو** المراد به جنب السجود وفيه السجودين فالله اضافة  
 للجنب ويحتمل كونهما العهد والعهد وهو ما ورد من السجودين والسهو والشلخ و  
 النسيان واحد عند الفقهاء اي من حيث الحكم والاضل الطرف الرابع والوهم الطرف  
 المروج وروى السراج النسيان غروب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو  
 قد يكون شاملا كان الالف نسياناً وعن ما لا يكون علانية كذا في البحر وذكر بعضهم  
 ان النسيان يكون عن ما ازل من الحافظة بحيث لا يحصل اليكس جديد والسهو  
 ما يحصل بالنسيان **قوله من اضافة الحكم الى السبب** الاصل ان الشيء اذا اضيف الى شيء كان  
 المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة الخمر ووجه الاضافة  
 فانها فيهما من الاضافة الى الشرط فالله اضافة في الاول لشرط الوجوب وفي الثاني



بشرط الصحة وشرط صحة ووجوب ان يكون المروك واجبا وتادية السجود  
 بشرائط الصلاة وان لا يسهل تذكر او كذا وان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء ومنه  
 طر الوقت الناقص وليس من شرط ان يسهل قاصدا له قوله وهو لا يكون الا واجبا  
 لان الغائت موصوف بالوجوب قوله انه يرفع **واجب** الى اي فعله ان بعد فعله  
 اي ولولا انه واجب لما رفعها قوله **انه يرفع** اي يرفعها الى اي فعله ان بعد فعله  
 هو اقوى منه قوله **صحت صلاته مع النقصان** لان الواجب اعادة السلام والتشهد  
 وقد تركها قوله **كل يرفع** **فقد** اما السجدة الطيبة فهي اقوى من العقدة لكونها  
 وكذا والعقدة لخم الاركان فلا تعتبر الا بتمام الاركان وبدون السجدة الطيبة  
 لا تتم واما سجدة الدلاوة فلا يترأثر الزيادة فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة الدلاوة  
 لا ترفع العقدة لانه واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الامعة والاول اصح  
 وهو المختار وهو صحيح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع العقدة بقراءة التشهد  
 بعد ما كان تركها ساهيا وقد قدّر التشهد في القول بالفرض تكون العقدة التي  
 قرأ فيها التشهد هي الفرض وعلى القول بعدمه تكون واجبة لا داء التشهد والصحيح  
 ان الصلاة صحيحة ويجب سجود السهو قوله **يفترض اعادته** ويجب اعادة التشهد والاداء  
 قوله **ويجب** لا حاجة اليه للاستغناء عنه بكلام المصنف قوله **سجدتان** كسجدتي الصلاة  
 بحسب بينهما مغايرتان ويكر في الوضع والرفع ويأتى فيهما بتبسيط السجود وكل ذلك  
 مسنون وعن بعضهم يندب ان يقول سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا ينفق بالخال  
 فيجمع بينه وبين السجدة فلو اقتصر على سجدة واحدة لا يكون اينا بالواجب ولا شئ  
 عليه ان كان ساهيا وان فقد به يأتى في البحر لوسها في سجود السهو ليس به  
 السهو وفي المصنف لوسها في سجود السهو عمل بالتحري ولا يجب عليه سجود السهو  
 يلزم التسلسل ولانه يغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع وكذا ان سجدة الخ  
 قال لك في ابن خالته لم لا تستعمل بالفقهاء فقال من احكم علما يهديه الى سائر العلوم  
 فقال سجدة التي عليها شئ من مابى الفقهاء فخرج الى جوابه من الشوق انتم فقال محمد  
 ما تقول فتمد سها في سجود السهو فتفكر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اي باب  
 من الخواخرجت هذا الجواب فقال من باب ان المصنف لا يصغر فقيح من فطنته اه قوله

وعلى

وعمل به الا ترى فيمكن مسحها والمقصود اقامة اليد على من قال بغير ذلك قوله  
 وتسلم لهما واجبا بعد سجود السهو لانه الاولين ارتفع السجود قوله **بالصلاة** على  
 النبي صلى الله عليه وسلم الباء التعدينية قال خزانة السلام انه اختاره عامة اهل النظر من  
 يختار وهو المختار عندنا وذكرنا في خزانة ظهر الدين ان الاحوط الايمان بذلك في  
 التعديتين واختاره الطحاوي وقيل عند ههنا يصلى في الاولى وعند محمد في الثانية  
 في المفيد قولهما **اصح قول لترك** **واجب** اي من واجبات الصلاة الاصلية فخرج واجب ترك  
 ترك الدلاوة واختلف في تأخير سجود الدلاوة عن الدلاوة وجرم في الجنبس لعدم  
 وجوب السهو فيه لانه ليس بواجب اصلي في الصلاة ولا يجب ترك التسمية على ظاهر  
 الشك وبجرم الزيادة بوجوب السهو لها ويجب ترك اية من الغائت عند الاحكام وتر  
 ك اداء الغائت عند ههنا وبه جزم في الغنغ بما المحيط ومن الواجب تقديم الغائت  
 على السورة وان لا يؤخر السورة عنها بمقدار اداء ركن فلو بدأ بآية من السورة ثم تذكر  
 الغائت يقرأها ويعيد السورة ويسجد السهو لئلا خير الواجب في محله ولو كرر الغائت  
 او بعضها في احدى الاوليتين قبل السورة سجد السهو ولو ترك السورة فقد ترك ركعتي الركوع  
 او بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ السورة ويعيد الركوع وعليه السهو لا  
 نه بقراءة السورة وقعت فرضا فيركع الركوع حتى لو لم يعبه فسدت صلاته وكذا  
 اذا قرأ السورة وسها عن الغائت ثم تذكر فانه يعود ويقرأ الغائت ويعيد السورة  
 ويعيد الركوع وعليه السهو لا قلنا بخلافه ما لو تذكر القنوت في الركوع فانه لا يعود  
 ولا يعيد فيه لغوات محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لا القنوت لا يقع ترك  
 فلا يرتفع به الفرض ويسجد السهو على كالحال لترك الواجب او تأخيره ولو قرأ آية  
 في الركوع او السجود او القنوت فعليه السهو ولو قرأ في القنوت ان قرأ قبل التشهد  
 في التعديتين فعليه السهو لترك واجب الابتداء بالتشهد اول الجلوس وان قرأ بعد  
 التشهد فان كان في الاول فعليه السهو لئلا خير الواجب وهو وصل القيام بالخراج من  
 التشهد وان كان في الاخير فلا سهو عليه لعدم ترك واجب لانه لم يترك الدعا والثناء  
 بعده فيه والقراءة تشمل عليهما ولو قرأ التشهد مرتين في القعدة الاخرة او تشهد  
 قاعا او ركعا او ساجدا سهو عليه سنة المصلي كذا ان قرأ في قيام الاولى قبل الغائت



او في الثانية بعد السورة او في الاخير بين مطلقا لا سهو عليه وان قرأ في الاخير بين بعد  
الفاحة والسورة او في الثانية قبل الفاحة وجب عليه السجود لانه آخر واجبا و  
ايضا في اي امر حاج ولو ترك التسليم في القعدة او بعضه لم يفسد السجود في ظاهر  
الرواية لانه ذكر واحد من مطلق وترك بعضه كترك كل واحد منها فنوف الوتر وكبيره  
فمن تركه وجب السجود على ما رجح في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في  
الحله مطلقا واختلف في العدد الموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في  
الفصلين لان السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه وما روى عن انه صلى الله  
عليه وسلم كان يسمع الآية احيانا في السرية فهو لبيان ان القراءة مشروعة فيما  
فيه ورده في الفتح بان القراءة معلومة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات  
كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها فتبين ان ذلك لبيان الجهر  
اي بيان جواز الجهر بعد القدر لان الاحتراز عن الجهر بالكيفية متعسر لا سيما مبادي  
التمتات فانه غالبا يظهر الصوت قال شرف الائمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفا  
فيما يخافت ثم ذكر فيها سرا ولو خافت بأكثرها فيما يجهر قال شرف الائمة قياس  
ما في الجامع انه يؤمر بالعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار يختص بالقراءة فلو  
جهر بالاذكار والادعية ولو شهد السهو عليه وعلم بما ذكرناه صور التعميم وال  
خير والزيادة والنقص **قوله ما روي عنه** من انه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو **قوله**  
**وان تكرر سواء كان من جنس او من جنس** فلا يجب عليه اكثر من سجدتين بالاجماع  
ولا يرد ما لو سجد للسهو ثم تذكر سجدة تلاوة او صلبية فانه يسجد للسهو وكذا  
ثم يعيد سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه  
لفعل هذا اليس تكرر وانما يعيد لرفعه بالعود الى التلاوة او الصلبية لتبني  
ان سجوده الاول لم يكن في محله كذا في البحر **قوله وجب عليه اعادة الصلاة** فان لم  
بعد لها حتى خرج الوقت سقطت عنه مع كراهة التحريم هذا هو المقصد **قوله لانه اقوى**  
اي لان هذا قول من السهو ولا يجبر الاقوى بجابر الاضعف **قوله لانه ثلاثة** فزاد ما لو  
سجد على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاول عمدا وما اذا ترك الفاحة عمدا **قوله**  
**وتأخيره** سجدة من الركعة الاولى الاولى تعيد بعضهم حيث قال او اخر احدى سجدتي

ركعتي

ركعة الى ما بعد ما عمدا **قوله** **قال سجود العذر** اي السجود الذي يفعل للاخذار عما وقع  
منه **قوله** **وقيل يجب بعد السلام** فعليه لا يجوز قبله لانه قبل وقته كذا في الشرح **قوله**  
**ما روي عنه** من انه صلى الله عليه وسلم سجد بعد التسليم وهو لا يقتضي السجدة بل يحتمل الوجوب  
وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل في محل يجتهد فيه فيحكم بفساده اذا لم يفتي  
المعقول من شرعيته وهو الجبر لا يفتي بوقوعه قبل السلام ولكنه خلافا لانه عند المأثور  
قال في الهداية والارادة في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام ولعمدة لصحة  
الحديث فيها وهو ظاهر الرواية والرجح ما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب  
فيقدم على سجود السهو قياسا على غيره من الواجبات ولانه لو سها عن السلام عمدا  
السجود فلو شهد انه صلى ثلاثا او اربعاً قطع ذلك حتى اخر السلام وجب عليه سجود  
السهو فلو قدم السهو وترك واجب اخر ثم سجد لما ذكره تكرر السجود وان لم يسجد  
بقي نقص لازم غير مجبور فاستحب ان يؤخر بعد السلام لهذا الجوز **قوله وهو الاصح**  
**لا يثبت** يعني ان الاحتياط فيه اكثر قال في الشرح عن الجارية والفتنة فيه ان التسليم  
الاولي تحليل ونجاسة والثانية نجاسة لانه اي التحليل يقع بالاولي ولهذا يصح الاقتداء به  
بعد الاول ولو فهمه بعد الاول لا تنقض طهارته فكان الاحتياط السجود قبل السلام لانه  
في **قوله والاحسن** معطوف على الاحتياط وجه الاحسن انه للمعهود لا السلام تلقاء  
الوجه **قوله لانه ذلك** اي التسليم الثانية بمنزلة الكلام اي فلا يأتي بالسهو بعد  
الوجود المنا في **قوله وايضا بالتسليمين** هو الصحيح اي به العلامة خير وبالله التوفيق  
عليه **قوله والنوع** عطف على الاحتياط اي منع شيخ الاسلام خوهر زاده **قوله** **فكان**  
**الاعدل الاصح** اي فكان القول بانه بعد تسليمة واحدة عن عينية اعدل الاقوال واحسنها  
اما كونه اعدل فلانه متوسط بين قولين قال انه قبل التسليم ومن قال انه بعد التسليم  
واما كونه اصح فلعله سابقا لانه المعروف **قوله** **تكررها** اي اذا كان تابعا لامام يراه  
على المعتمد **قوله** **لم يجتهد فيه** اي لان بعض المجتهدين قال به وهو الامام الشافعي والامام  
مالك في نقصان والامام احمد في خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم فيه **قوله**  
**فكان جائزا** والمكره تنزيها من الجائز اي حيث قال به بعض المجتهدين وكان جائزا فعد  
صاه في الجملة **قوله** **ولم يفتي احد بتكراره** مرتبط بقوله ولا يعيده اي لانه لا يؤدى الى



ان تكرار سجدة السهو ولم يقل احد بتكراره **قوله لغوات شرط الصحة** لانه بالسجود يعود  
لحرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت في الجمعة والعيدين وظلوع الشمس  
في الجمر كذا في الشرح وهذا يقتضي انه يسجد السهو في الجمعة والعيدين اذا بقى وقتها  
وهو واحد قولين والمصنف فيما يأتي قال ولا ياتي في الامام بسجود السهو في الجمعة والعيدين  
افاده السيد **قوله تحريما في المروءة** عليه لما قبله فقط **قوله وعمل ما في** كقوله في  
وفي القهستاني يشترط ان لا يوجد بعد السلام تطاولا للذة وفي اللذة ولو نسي السهو  
او سجد صليبة او ثلوة وية يلزم ذلك ما دام في السجدة يعني ولم ياتي بخلاف فان جاز  
منه مناف او خروج من السجدة قبل قضا ما نسيه فعدة صلاة ان كان ما عليه سجدة  
صليبة **قوله لغوات الشرط** اي شرط صحة الصلاة وهو عمله لقوله ويسقط الذي قدر  
**قوله ويلزم للمأموم السجدة** الخ ثم كلام المذكر والسبوق واللاحق فانه يلزمهم السهو  
وامامهم بخلافه الا اذا اتبعه لا يتابعه فيه بل يسجد عافاته ثم يسجد السهو ولو اتا  
بعه فيه لا يعتد به لانه في غير محله بخلاف السبوق والمقيم خلفا لفرج حيث يتابعه  
فيه ثم يتخلل ما بالامام **قوله واقدي** به بعد ما بان اقتدى به في تشهد السهو  
فتعطف على تركها **قوله لا يسهره** في الكلام اشارة الى ان اللاحق اذا سها فيما يقضي  
لا يسجد ايضا لانه مقتضى حكم **قوله لا يسهره** وهو منهي عنه لقوله صل الله  
عليه وسلم لا تتخللوا على ائمتكم **قوله برفع عنكم سهوكم** وقرآنكم فرفع السهو برفع  
القراءة ليعيد انه لا يتم على المؤمن بترك القراءة فكذلك الا يتم عليه بترك السهو بل هو  
الواجب عليه وقلة في الزهر مقتضى كلامهم انه يعيد صليبت الكراهية مع تعذر الجواب  
وقد خلت مفاد الحديث افاده بعض الافاضل **قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به** اي يتم بغيره  
تراخي القيام من سلام الامام **قوله واللاست** اي على السبوق اي ويسجد اللاحق بعد ان  
صلاة نفسه ولو تابعه لا يعتد به لانه في غير محله **قوله بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه**  
وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح او بعد ما بشئ قليل بناء على صحة في  
الهداية فليست على **قوله ولم ان يقوم الخ** قد يقال انه اذا لم يتم نفسه الصلاة في كل  
الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضاه وجوب القيام لاحوازه فليجوز **قوله**  
**بعد فعوده** اي فعود نفسه قدر الشهادتين قدر قراءة الشهادتين بأسرع لفظ

وان لم

وان لم يتم الامام التشهد بالعقل بان ترسل فيه **قوله خرق مضى** بدل من مواضع والراد  
به غلبة الظن **قوله وجمعة وعيد** رخص معطوفات على ذي **قوله** وهو رخص على قول  
مدة **قوله لا قضى ما سبق به** مرتبط بقوله ان يقوم وذلك من اركانها حتى الضربين **قوله** وكذا  
به مبتدأ **قوله** باعتبار ان صلاته الخ خبره **قوله** وان لم يشرع اعتراض **قوله لا ينفرد**  
**فيما يقضيه** اي ومقتضى الامام فيما اذكره فيه فكانت هذين الاعتبارين كصلايتين **قوله كما**  
**سجدتان** ويختص ما كان مع الامام **قوله وان سلم مع الامام الخ** سواء في ذلك تلبية  
الحليل الاول وسلم سجود السهو لظهور العلة في ذلك **قوله** وان سلم بعده اي بعد  
سلام الامام من سجود السهو فقط اما سلامه بعد سلام الامام الاول في الصلاة فلا  
يلزم به سهو لانه لما سجد السهو معه عاد في الاقتداء ولا سهو على المعتدي فامل  
فيه كونه **قوله اي لا يسجد لللاحق** اي اذا سها فيما يقضيه **قوله وهو من الطائفة الاولى**  
مرتبط بقوله وخوف وامام اذا كانا من الطائفة الثانية فانه مسبوق بتابع الامام في  
سهوه وان سها في الغضا سجد له **قوله** لا يتابعه المسبوق ثم يتبين ان لا سهو عليه ان لم  
ان لا سهو على امام فسدت وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تقيد وهو الخار كذا  
في الخياط **قوله لا يحل لهم السهو** وهو الصحيح الروايتين وصحة في البدائع **قوله** ومن صار منفردا  
اي ولم يكن مقتديا لا يتعد صلاته معه **قوله عشر مرات** بل ان يتعد والتأدية على الا  
مام والمؤمن **قوله وبسط في الاصل** قال بان ادرك الامام في تشهد المغرب الاول  
وتشهد معه في الثانية وكان عليه سهو فسجده وتشهد معه في الثالثة وتذكر  
الامام سجدة تلاوة فسجد معه وتشهد الرابعة وسجد السهو وتشهد معه الخامسة  
فاذا سجد اقام لقضاء عافاته فليكن ركعة وتشهد السادسة ويصلي ركعة اخرى وتشهد  
السابعة وكان قد سها فيما يقضي ويسجد ويتشهد الثامنة ثم تذكر ان قرأ آية يسجد  
في قضائه فيسجد لها ويتشهد التاسعة ثم يسجد السهو ويتشهد العاشرة  
**قوله ولا ياتي الامام بسجود السهو في الجمعة والعيدين** اي والمأموم كذلك لانه تابع له  
وطا حرة كراهة الا يتاين به فيها والظاهر انها تنزيهية لا تحرعية وان كانت التحريم  
وذلك لان البعض يقول بالاثبات **قوله رخصا** اي اثنان الناس وكثرة الخرج **قوله بدنة**  
الجماعة الباء السببية وهي متعلقة بقوله التنية واخذ العلامة المؤلف من هذه السببية ان عدم السهو



مفيد بما اذا حضر جمع كثير اعاذ الله بحضرة الظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك وهو  
التسوية اه قوله بطلان صلاة من يرى لزوم التابعة فهو على قوله الغشنة والا  
وضيح ان يقول وبطلان الصلاة على قول من يرى الى قوله وفاد عطف على قوله لزوم  
من عطف اللزوم على ملزوم والعبر في تركه راجع الى سجود السهو يعني والبعض قد يرى  
لم تقعد صلوة على هذا القول قوله ومن سهاى العود الاول لم يبين حكم ما اذا تركه  
عاده اهل يعوده وقد بين حكم العود في العدة الأخيرة كما سبأني قوله وكان اماما او  
منه سبأني حكم القناري قوله من الغرض سبأني لم حكم النقل قوله المخرج قوله الحج ويلبوا  
على وجهها مطلقا سواء كان في العود اقرب او لم يكن مع كون ظهره مخفيا قوله  
التابعة هي واجبة في الواجب فريضة في الغرض في استظهره صاحب النظر قوله  
نقل صلاة الاولى ان يقول وكل شفيع الحج واطلق في النقل فمع التوكدة وغيرها قوله  
وقعودها فرض اي قعود الصلاة التي على حدة فرض فيكون فرض الغرض لكان فرض  
يجوز عالم بسجد للتأني في الشرح وفيه انه انما يكون فرضا اذا قعد اما  
اذا تركه وبني عليه شفاعا كما واجبا حتى لا تكون الصلاة فاسدة والحاصل ان العود  
غير الاجر محقق لكونه فرضا ان فعله واجبا ان تركه فلكل من القولين وجه قضا مل  
وهو ان القيام اقرب الى ظاهره انه ان لم يستوى قاعا يجب عليه العود ثم يفصل في  
سجود السهو فان كان في القيام اقرب سجده وان كان في العود اقرب لا  
حكم السجود وتعلق بالقرب وعدمه وحكم العود وتعلق بالاستواء وعدمه والذي  
في كلام غيره انهما متعلقان بالاستواء وعدمه او بالقرب من القيام وعدمه وعلى  
الاول ان عاد قبل ان يستوى قاعا ولو كان في القيام اقرب لاسهوا عليه لقوله صلى  
الله عليه وسلم اذا استتم احدكم قاعا فليصل وليسجد سجدة في السهو وان لم يستتم  
قاعا فليجلس ولا سهو عليه رواه الطحاوي وعلمه فيكون هذا التفصيل الذي ذكر  
بعد انما هو على اختياره صاحب الهداية والذكر انه ان كان في القيام اقرب لا يعوده  
والاعاد قوله انحاء النظر فيه لانه لو اعتدل فيه كان قاعا فيمتنع العود بالاولى  
قوله باعدام استواء النصف الاسفل انما كان في ذلك العود اقرب لانه لا بعد قاعا في  
هذه الحالة لا حقيقة ولا عرفا وشرعا لانه لو قرأ ركع وسجد في هذه الحالة في

من غير

من غير عذر ولا يجوز لانه ليس بقاع ثم غاب الخلفي قوله في الاصح وعليه الاكثر وقت الوا  
لوجية المختار وجوب السجود لانه بعد ما اشتغل بالقيام صار مؤخرا واجبا وجب  
وصلة عقبه من الركن فصار تاركا للواجب فيجب سجود السهو وفي قاضي خان في روضة  
اداء قام على ركبته لينهض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه العدة الاولى والثانية و  
عليه الاعتماد واهم من الشرح والسيد قلت الاول وجوب السجود لا اختلاف في الصحيح  
قوله وارجعها عدم الفاد قد بالغ في المشتق في رد القول بالفاد وجعله غلط لانه تا  
خير لا فرض ثم لو عاد بعد القيام قبل يشهد لانه عاد الى ما كان من حقه ان يفعل الصحيح  
انه لا يشهد بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه بعد لم يؤمر به في التمسك في قضا  
كالوقر الفاتحة وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرا سورة اخرى حيث لا ينتقض ركوعه  
كما في ابن ابي حجاج وفي التنية لو عاد الامام لا يعوده معه للقوم تحقيقا لهما الفاد  
في غير الامور وبطل يعوده ون كما في الخلفي ثم انه يجب عليه سجود السهو لكان العود  
وتأخير القيام بقدر العود قوله لان زيادة مادون ركعة قاله لانه لا يخل واما كونه لا يخل  
لكونه اذا فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال اراد به نفي عدم الخلل كما يقول ان هذا  
النعوض للقيام الذي منه زيادة ليس بجرام لانه هذا النعوض لا يكمل قوله وان سهاى  
العود الاخير اي كلم او بعضه والمراد ما كان آخر صلاة سبق باول او فدخل الثاني  
قال في السراج لا يختص هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام الى الخامسة مثلا عاده  
الا انه في العمدة ثم اي وينبغي العادتها جبراً وفي السهو يسجد وسواء في ذلك الغرض  
والنقل قوله ملك بسجد العبرة للامام حتى لو عاد قبل ان يسجد ولم يبلغ به القوم حتى يسجد  
لم تقعد صلاتهم لانه لما عاد الامام ارتفع ركوعه فيرتفع ركوع القوم ايضا  
لم يفتي لهم بزيادة سجدة وهي غير مفدة عالم يسجد والسهو وبها يلغز اي مصل  
ترك العود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبيها فرضه كذا في الدر وغيره  
وان يسجد الامام بطلت صلاة القوم ايضا سواء قعد قبل تقييد امامه بالسجود ولم  
يقعد وسواء كان مدكا او مسبوقا والمراد بقوله عالم يسجد اي بعد الركوع واما اذا  
يسجد بدون ركوع فانه يعوده لعدم الاعتداد بهذا السجود لان مادون الركعة محل  
الوفى قوله اصح صلاة على المعلوم وهو عاد مع علمه وهي قوله للاستحكام الحج



قوله وردت السنة اي بالعود قوله عاد الخ بدل من السنة قوله ثم عاد ذلك اي فعود  
 ريسرا وهو العود للثاني وما بعده العود الثالث قوله ثم به اي بالعود الاخير قوله وسجد  
 السهو سواء كان الى القيام اقرب او الى القعود اقرب بخلاف السهو عن القعود الاول  
 ففنه التقصير على احد قولين قوله لتاخير فرض القعود اي عن اتصاله بالرفع من السجدة قوله  
 الزائدة عن الفرض وهي الخامسة في الرباعي والرابعة في الثلاثي والثالثة في الثنائي قوله  
 صار فرضه فلا عندهما وبطلان اصلا لان عدم الوصف لا يستلزم عدم الموصوف وقال  
 محمد بطلان اصلا ووصفان التحريمي تحدث الفرض قصدا ولا صل الصلاة ضمنا فاذا  
 بطل الفرض بطل ما في ضمنه والحاصل انه اذا رفع رأسه من السجود بطلت صلته  
 ووصفا عند محمد وهو غير المقتضى واذ لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها  
 فعل قوله اني يوسف قد وصف صلته فبين على انها فعل وعلى قوله محمد عليه ان يذكر  
 فرضه لرجوعه الى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده ولا تتم عده لا  
 بالرفع من السجود ولم يحصل وهو المقتضى به هنا فتأمل قوله وهو مختار للمختار  
 اي يقتضى به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع لا مكان صحة صلته بعوده الى القعدة  
 اذا سبقه الحدث في السجدة ولا يقتضى بطلان اصلا ووصفا بالرفع قوله انه بمجرد  
 كماله وذلك لان السجدة اسم لوضع الجبهة على الارض وقد حصل في شرط الرفع فقد  
 زاد على الفرض بالرائي اي نفي يابها الذي انما اركعوا واسجدوا وحكى ان بابا يوسف لما  
 اخبر بجواب محمد قال انه صلاة قد بطلها الحدث وزه بغير الرأي وسكونها  
 بوزن ثقف كلمة استعجاب الامام بها لا لالتماسه وانما قال ذلك ابو يوسف ليغض الخبيث من محمد  
 بسبب ان محمد امر بسجود فخر بواث فيه الدواب وبالث فيه الكلام فقال هذا  
 مسجد ابي يوسف لان مثل هذا بيت مسجد اعده الى يوم القيام لكون الوقف تحريرا عند  
 فالمتن هذا ما يقول ابو يوسف بانه مسجد وعنه محمد يعوده الى ملك الوافق ان كان حيا  
 والاك ورثته كما في السراج قوله بالانتقال عنه ولهذا الوسيعة الحدث يقتضي المكن الذي  
 احدث فيه ويلزمه اعادته اذا بقي ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا المسجد لو تم  
 قبل امام فادركه امام في المسجد بجزءه ولو نفس الرفع لما جازت صلته لان كل ركعة  
 سبق له لم تم امامه لا يعتد به قوله بين اي يعود الى القعدة وبين على الفريضة قوله

لا عشر

لا عند أبي يوسف أي لا يمتنع على أن يقرأ قبل الصلاة أي لا يمتنع على أن يقرأ قبل الصلاة لأن أصل الصلاة باق  
عنده قولنا شاء وإن شاء سلم على الخامسة ولا يمتنع عليه فيصير متعلقا بخمس ركعات وترا  
وصلاة غير مضمومة عند علماء المذاهب حتى لو أفسد ثلاثين عليه نهر عليه غير واحد من أهل  
المذهب ثم الظاهر يظهر على قولهما ما على قولنا لا يمتنع ولا يصح الإقداء به لمطلان التخر  
يعه مطلقا عنده قول قبله أي قبل أدائه وإذا كان يقضى عصرًا وظهر بعد العصر فلا يكره لأن  
المكروه بعد التعليل القصدي لا يلزم قولنا قبله **قوله قبله** أي الأولى أن يقول فيقول قصدي قصد الصلاة  
لأنه لم يشرع طائفا للتعليل فلا ولا كراهة في الظاهر فيها بخبر الشبهة كي يدل عليه خبر المؤلف  
ولو أفرده لكان أولى لأن المغرب لا يمتنع فيها كما قاله وسكت عن المغرب إلى أو أنه يعدضا ما  
باعتبار ما بعد السجدة الأولى فإنه في الثانية والتشهد قصد الصلوة وقال العلامة السيد  
نعمه لله برحمته لا محل لهذه الجملة هنا بل يتعين تأخيرها عن قوله وإن قولنا لا يجوز  
لأنه قال أولا وضم صاعدة فدل على أنه لا كراهة فيه وكلام المؤلف متنا وشرحا في  
أن هذا متعلقا بما قبل التعليل ولا شك أن فيه ضمما **قوله كراهة التعليل بالبراءة** تقدم  
أنه أحد قولين **قوله وكراهة الصلوة الوقت** هذا لأنه يكره التعليل بعد طلوع الفجر بغير سناء  
ويكره التعليل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب **قوله فتعا وما إلى الكراهة** أن فتعا  
فصلها المباح **قوله في هذا الصلوة في السببية** قوله **لزم** ركعتان في التي كانت رباعية  
وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع **قوله بخلاف** ما  
أما إذا كان في المقعد أي قبل التعليل بسجدة **قوله كان لم يمتنع** أي إلى الخامسة **قوله**  
**محل الرخص** اتخاذ البدء لينفد أنه قد يرفض وقد لا يرفض بخلاف ما لو حذفتها أنه لينفد  
أنه محل الرخص **قوله لأن السنة التسليم جالب** أي في الصلاة المطلقة من غير عذر  
**قوله وضم استحباب** إلى سواء كان وقت كراهة أو لا في الأصح وما قيل أنه لا يمتنع وقت كراهة  
كوقت العصر والضحى ضعيف ذكره المحمدي وفي السبد عن الثوري أن يكون محل الخلاف  
مما لا يمتنع وقت كراهة فإن كان لم يندب ولم يجز به هل يكره الأصح لا وعليه الفتوى  
**قوله** وقيل وجوب الظاهر الاستحباب لأنه لو قطع لم يلزم القضاء لأنه مضمون كذا  
في الشرح **قوله** ولا تنوب عن سنة الرخص أي البعدية **قوله** لأنه استحكام خرج عن الرخص  
فصار ركعة مبتدأة ولو أفسد ما على نفسه قضى ركعتين فقط **قوله** وعليه الفتوى



اي في لزوم الركعتين واما في لزوم السجدة فالمصحيح قول محمد **قوله وسجد السهو راجع**  
 للمسلمين جميعا اما الاولى وهي ما اذا عاد وسلم قبل ان يسجد فخطا هو لا ذكره المؤلف  
 واما الثانية وهو ما اذا لم يعد حتى يسجد فاليقين ان لا يسجد لانه في صلاة غير الذي  
 سها فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاحتياط يسجد وسببه نقص  
 تمكن في الفعل بالادخل فيه على غير الوجه الواجب اذا واجب فيه ان يكون تحريمية بتد  
 وهذه الغرض وقد انقطعت بالانتقال الى الفعل ومراعاة حدود الفعل على الباشروا  
 وان لم يكن الفعل واجبا وهذا اخذ ابن يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن في الغرض بتر  
 ك واجب السلام ولا نقصان في الفعل لانه يفي على التحريمية الاولى وهي لم تنقطع لانها  
 اشتملت على الاصل والوصف وبالاقتبال الى الفعل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصفي  
 الغرض والفعل دون الاصل فيبقى الاحرام في حق الاصل على ما كان وذبح ابو بكر ابن الجب  
 سعيد ان سبب هذا السجد نقصان تمكن في الاحرام فيكون لكل من الغرض والفعل حظ  
 من النقص والخبر ونفى الشيخ ابو منصور لا تريد على انه لا صح **قوله لم يبي شفعا اخر عليه**  
**سجنا** استظهر صاحب الحزان البناء مكروه تحريما لانه لا يخلو اما ان يبطل سجود السهو لو  
 قوله في وسط الصلاة ولا يبطل وكل ذلك غير مشروع اما الاول فلو انه ابطال العمل وهو  
 لم بالنظر واما الثاني فالزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشترع الا في  
 اخرها اذا اتمت ما ذكره ظهوره بكون عدم البناء واجبا مستحبا **قوله بالضرورة اما**  
 اذا وجدت الضرورة كحتم المسافر الآية فتبين البناء لصحة الصلاة وقد في الفقه  
 لانه في الغرض مكروه مطلقا سهو وبدون سهو فيعلم حكمه بالطريق الاولى **قوله في الخنا**  
 وهو الاصح وقيل لا يعيده لانه حين وقوعه جازا فيعتد به عنه وبما اخذ الفقه ابو جعفر  
**قوله يفي** اي لزومها فيجوز الفرض لانه لو لم يبي لبطلت الصلاة كلها بخلاف فرضه الى الا  
 ربع بنية الاقامة فان بطل السجود اهون من ابطال الصلاة ومن ابني بيليتين وجب  
 ان يجازا قلمها محظورا كما في غاية البيان **قوله لانه اخر صلاة** الا ليق باخر الكلام لانه اخر  
 الصلاة له قوله **وترثه يصح** الاولى ان يقول وترثه صح الى جذف واو ومن قوله وفي  
 انتقام من الخ **قوله اخذ** اي محمد وزفر فيصح لا قضاء مطلقا عندهما سجود لم يسجد  
**قوله وفي انتقام من الظهارة** تفهيمه تنسحق عند محمد وزفر لانه الثاني وسقط سجود

السهو

السهو عند الكل لغوات حرمة الصلاة **قوله لا يبطل اي لا يبطل المشروع قوله ولا تغير مع** لازم الخ  
 جواب عما ورد على قوله لان مجردية تغير المشروع الخ من ان النية هناك تكن مجردة واما قولها  
 عمل وهو السلام وحاصل الجواب ان النية انما تغير مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق  
 عليه كذا يفاد من الشرح وما اجاب به ابن ابراهيم حاج بيان له وهو اولى منه وحاصله  
 ان النية المعروفة بالعمل انما تغير اذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقرانها بها و  
 السلام ليس كذلك فانه واجب عليه وقت اقرانها النية بانه يتمكن من سجود السهو  
 فلا تميل نيته لانها مجردة عن العمل على هذا فكان لم يوجد عمل اصلا **قوله وهو ذكر دفع**  
 به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطر وما نفع الكلام وحاصل جوابه انه ذكره والذكر غير  
 مانع **قوله او فرض** في غلط العام **قوله منذ كرا** حاله في الغرض في عليه **قوله لوجوده في حقيقة**  
**الصلاة** اي لوجود السلام العهد في حقيقة الصلاة لانه محلي فرائضها بخلاف السجدة  
 السابقة فان السلام وجد بعد تمام حقيقتها وفي شرح السيد ولونسي السهو والسجدة  
 صليبة او تلاوية يلزم ذلك مادام في السجدة ولم يوجد مناف فان وجد منه  
 مناف او خرج من السجدة قبل قضا ما منه فدت صلاة ان كان عليه سجدة صليبة  
 قوله ونفي ما به بسطة في العمل منها لم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذاكر لها  
 او ذاكر للسهو فقط لا يفد سلام قاطعا فيسجد للتلاوة ثم تشهد لرفعها المتعود  
 وبسجدة ثم يسجد للسهو وينشهد لرفعه تشهد ويسلم وان سلم وكان ذاكر لها او  
 للتلاوة فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهو لا يمنع البناء بسبب الغف  
 الا اذا تذكر انه لم يشهد ويسجد للتلاوة وصلاته ناعه اه **قوله الوهم رجحان جهة خطا**  
 الذي في القاموس انه مرجوح طرف للتردد فيه والنظر التردد الرجح بين طرفي الاعتقاد الغير  
 الجازم اه والمصنف خالفه من جهة انه جعل الوهم الرجحان وهو جعل المرجوح فعليه يكون  
 رجحان جهة الخطا لا رجحانها واما قوله والنظر رجحان جهة الصواب فعليه مخالفة ايضا  
 لان صاحب القاموس جعل التردد الرجح واراد التردد فيه بدليل قوله الرجح والمصنف  
 جعله نفس الرجحان واذا تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرجح والوهم بالطرف المرجح  
 على ما هو مشهور فتفسير في الحقيقة المضمون والموهم لا تفسير له بالمعنى المصدر  
 والعمل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد انه ليس المراد بالوهم الطرف المرجح بل



في الطرق الأربع حتى لو لم يرجع عنده ما خطر بباله انهما وسلمه بانقره السلام بالعض  
 فيكون كالمثل في قول **وعلم انه ترك سجدة طيلية** اي وقد سلم ساهيا عنها ولا  
 سلام مفرد واما الملاوية او اسم فيها عامدا سقطت ولا يعود اليها ولا في قول **انها**  
**بصل ما تركه** حاصل المسئلة ان اسم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصر  
 وجهه عن القبلة ولم يأت عناف على الصلاة من غير تحريمة ويحي على ما مضى وانه عليه  
 ولو ائذي به ان في هذه الحالة صح واما اذا صرف وجهه عن القبلة فان كان في  
 المسجد ولم يأت عناف فذلك لان المسجد كله في حكم مكان واحد لانه مكان الصلاة  
 وان كان قد خرج من المسجد ثم ذكر لا يعود وفدة صلاته وان كان في المسجد  
 فان تذكر قبل ان يجاوز الصفوف خلفه او يمنة او يسرة عاد الى الاتمام ايضا ولا  
 فلا وان مشى امامه فلا صح انه اذا جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الاصح لان  
 ذلك العذر في حكم خروج من المسجد وهذا اذا لم يكن بين يديه ستره فان كان يعود  
 ما يجاوزها لان داخل السترة في حكم المسجد وتعامه في شرح العيني على البخاري  
**قوله وسجد** لم يرد ان صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الديدن المنفق  
 عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم لما انه كل في يديه طول واسمه الخراف اني عمر  
 وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين من صلاة الظهر او العصر مثل من الروا  
 وما قبل انها العشاء وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ وان عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم فاعاد صلاة  
 فلو لا ثبت عنده انت في ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك  
 بحكم من الاحباب الذين شجروا ذلك ولم ينكر عليه احد فصار احكاما منهم ومعنى قوله  
 ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لما انه لم يعصراي لم يكن شي من ذلك في  
 ظني بل ظني ان اتممت الصلاة اربعاً ومن قال ناسيا ففعل كذا وكان قد فعل فهو غير  
 كاذب وفي السيد عن شرح المشرق في الحديث ما يدل على جواز السهو على الانبياء  
 وقالت طائفة لا يجوز لانه غفلة وهم منزّهون عنها والجواب ان السهو ممسح عليهم  
 في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغيره لانه هو الذي قامت عليه المبررة و  
 فيها بسبب الله لا في جوارحه هو غفلة صلى الله عليه وسلم كان لتمام شغل عن الصلاة بالله وفي هذا

المعنى

المعنى قبل **يا رسول الله كيف سهوا** والسهو من كل قلب عاف لا هي  
 قد غاب عن كل شئ سره فيها **عما سأل الله في التعظيم لله**  
**قوله او نحوه** بالرفع عطفا على ما قبله فان من على الظهر وظن انه جمعة غولب في ذلك  
 في باقها قوله **كان ظن ان الظهر جمعة** او كان قريب عهد بالسلام فظن ان الرباعي شاذ وكان  
 في صلاة العشاء فظن ان الراوي فانهما يتصل في هذه الصور لا نه سلم مع عليه بالعدد المأثور  
 السلام الحمد يقطع الصلاة بخلاف الاول فانه سلم على ترجم الاتمام وقيل ان السلام  
 الحمد لا ينفذ حتى يقصد خطاب ادعى به وعليه فلا تفقد في هذه المسائل وهو  
**قوله زائد عن الشهادتين** الاول والثاني سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية وقبلها  
**قوله وجب عليه سجود السهو** وكذا اذا اشتبه الفكر عن اداء واجب فذكر ان او شغل عن الو  
 ضوء بعد سبق الحدث لشكك انه سلى ثوبا او اربعا يجب السهو والا فلا يذ في الشرح  
 ولم يبينوا قدر الركن وعلى قياس ما تقدم ان يعتد الركن مع شئته وهو مفرد يشك في  
 تسبيحات ثم ان محل وجوب سجود السهو اذا لم يشغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح  
 اما اذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر اطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما  
 ذكر ولو كان غير محل لهما ويكرر **قوله لتأخير واجب القيام** الاول زيادة او لتأخير و  
 جب السلام **قوله لله عفو** لان التحرر عن مثله فيه حرج والله سبحانه وتعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم **فصل في الشك** ليس الزاد به ههنا هو العرف من قاي الله  
 التعيين بل اللغوي وهو عدم اليقين فثبت ان الفصل معقود لما هو علم  
 ولا ينافيه قوله بعد وهو بوي الطرفين لانه في صورة البطالان والراد با  
 الشك فيهما حقيقة **قوله في عدم ركناتها** احقر به عما لو شك في غيره كفي صلى  
 ركعة من الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في  
 التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك  
 وفي القنأوى لو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثاني ثم تذكر كان عليه  
 السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا لا وفي انه وظاهر التعبد بقوله ثم تذكر  
 كراهية لم يتذكر كراهية لا لا سهو عليه **قوله يورد بلوغه** لم يبين حكم شك غير الا لغ  
 حل بحري فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويكرر قوله لهذه الصلاة اي بعينها فلو



فلو شئت في الظهر مثلاً استأنف ثم إذا شرع وشئت فيها أيضاً ويؤيد ويجري فيها الحكم الذي  
 قوله ذهب الامام **السرحدي** الى فظهر المثرة فمن شئت في صلاة اول مرة واستقبل ثم بعد  
 سبني سها فليقل قول السرحدي بستانف ون الشك لم يكن عادة ثم وانما حصل مرة واحدة  
 قبل هذه وهي اعانت بالمعاودة مرتين فكثر لانها مشقة منها وكذلك قول ابن الفضل لانه  
 اول سهو وقع في تلك الصلاة وعلى قوله اكثر المشايخ لا يستأنف بحر **قوله في حق اي**  
**حكم من لم يكن الشك عادة له قوله فلذا قال اي لا اتحاد الحكم فيما ذكر قوله لو كان الشك**  
**غير عادة لم فيه انه جمع بين قولين متباينين فلم يدبر ما الذي اعقده قوله فليست بقول**  
 الصلاة الاستقبال لا يتصور الا بالخروج من الاولى وذلك بالسوم او الكلام او الخروج  
 بنا في الصلاة والسلام قاعداً او لائلاً عهد محلاً او شرعاً او مجرد البنية يفتولانه لم يخرج  
 به من الصلاة سيد عن الزبيدي **قوله وقد جعل اي الاستقبال قوله ما ذكره من الرواية الاخرى**  
 وهي اذا استأنف احدكم فليترك الصواب فليتم عليه قوله ولقد ربه عطف على لقوله قوله كى لو  
**شك في ركعة** ولو تغير ترك صلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة  
 يخرج عن العهد بيقين كذا في النسخ **قوله فلو شئت بعد سلامه** الى عزز قوله اذا كان قبل  
 اكمالها اي قبل اتمام اركانها كى بدل عليه ما هنا **قوله على الصلاح** وهو اتمام الصلاة **قوله**  
**لا يلتفت الى اجزائه** لان يقينه لا يزول بيقين غيره خصوصاً ولم يكن قول هذا الفقيه  
 بخلاف ما اذا كان مضاب الشهادة ففقيه ان يعمل بما اخبر الا ان قولهما ملزم في كثير  
 من الاحكام **قوله وان كان مع بعضهم** اخذ بقوله هذا مفروض فيها لو اختلف القوم والامام  
 مع احد الفريقين فانه يقترب جانب الامام ولو كان الذي معه واحد او في الشرح لو اختلف  
 الامام والمؤتمرون فقالوا لا ثلاثاً وقال اربعاً ان كان على يقين لا يأخذ بقولهم والاخذ  
 وان اختلف القوم والامام مع فريق اخذ بقوله ولو كان مع واحد ولو استيقن واحد  
 بالتمام واخر بالنقص وشك الامام والقوم لا اعادة على احد الا على متيقن النقص لان  
 يقينه لا يبطل بيقين غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثاً كان عليه ان يعيده  
 بالقوم ولا اعادة على متيقن التمام لها قلنا ما لو استيقن واحد بالنقصان واستيقن  
 احد بالتمام بل هم واقعون فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً لردم المعارضة  
 بخلاف ما قبلها وان لم يعيدوا الا شئ عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقص واخبر بذلك

اذ من النسخ والراى وقا في خان **قوله وان كثر الشك تحرى** وذلك بان وقوعه مرتين قبله  
 هذه عند السرحدي ومن واحد قبل هذه عند الاكثر او في تلك الصلاة عند البردوي  
 والنص في الاكثر الشرح والتحري طلب الاخرى وهو ما يكون اكبر رايه عليه وعبر واغنه ثا  
 رة بالظن وتارة بغالب الظن **قوله اي اخذ بغالب ظنه** اي الذي حصل له بعد وقوعه  
 الشك له فلا يرد ان الموضوع في الشك لا يفهم غلب ظنه وانما اخذ بغالب الظن  
 لزوم الخرج بالاعادة كل مرة له سيما ان كان موسوساً فلا يجب عليه دفع الخرج  
 فتعين التحري عليه فلو لم يأخذ بما اكبر رايه بان غلب على ظنه انها الرابعة فامتها  
 وقعد وضمن لها اخرى وقعد احتياطاً فهو مسمى **قوله فليترك الصواب** اي عنده وقوله  
 فليتم عليه فحول على حاله او وقع تحريه على الاقل ويحتمل ان المراد انه يقيمها ولو علم  
 بغير منها كالشك والسلام **قوله فان لم يغلب ظن بان لم يترجح عندك شئ بعد الطلب**  
 كما في الكافي لو لم يكن له راي كما في الهداية **قوله اخذ بما لا** قل فلو شئت في ذوات الا  
 ربع انها الاولى ام الثانية وبني على الاقل يجعلها اولى ثم يعقد لجواز انها ثانية وثالثة  
 البعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد لجواز انها رابعة ثم يقوم  
 فيصلي اخرى لانه جعلنا هاهنا في حكم رابعة وللمعدة على الثالثة والرابعة فرض وذلك  
 لو شئت انها لثانية او ثالثة ولم يغلب على رايه شئ يعقد في كمال لجواز انها ثانية  
 ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد لجواز انها رابعة ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى  
 ويقعد لانه جعلنا هاهنا في حكم رابعة وعلى هذا الثاني والثالث كذا في الاخيرة بقا  
 مع في المطولات **قوله ويسجد يسجدتين قبل ان يسلم** يحرم يسجد وقد تقدم  
 ان السجود ليس هو قبل السلام وبعده ثابت من قوله وصلاه صلى الله عليه وسلم  
**قوله فلما ثبت** علمه مقدمة على معلولها وهو قوله سلكو الحج او شرط وجوبه  
 وعليه فلما ثبت ردة قوله سلكو **وايها طريق** الى ان التوفيق بين الادلة  
 مما امكن لا يعبد عنه فمما اكلها منها على محل غير محل الا خرجها بينهما باعمال  
 جميعها مع مراعاة مناسبة لكل منهما في خصوص محله دون الاخر فمما الاول  
 على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم الخرج والثاني على ما اذا كثر الشك  
 ولم راي وترجح لزوم الخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر بالتحري والثالث



على ما اذا كان الشك في عاقبة ولم يقع تحريمه على شيء فحينئذ لا يبرح الشك  
والبناء على الأقل اه قوله **بما يحل منها** تصويير لطريق الجمع قوله **فيها** ان صلاته  
فيه ان الوضوء في غير الاصل له فلو قال في حال صاحب التوبة وقعد في كل موضع  
موضع توجهه موضع تقوده لكان اولى والحكم في السيد لو قال فلهما موضع  
تقوده لكان يصير تارك فرض التقود واجبه لا يستغنى عن قوله بعد وكذا كل  
تقوده لكان واجبا والصف كصاحب الذكر والهداية اغفل الكلام على سجود السهو  
وهو محال ينبغي وصرح في البحر عن الفتح بوجوبه في صور الشك سواء على ما في  
او بنى على الأقل وفي السراج ان بنى على الأقل بسجد مطلقا وان تحرك في شغله ذلك  
قد راد ان سجد والا لا وكان له حصول النقص مطلقا باحتمال الزيادة في  
الاول ولم يحصل في الثاني الا بطول التكرار قال في البحر وهذا لا بد منه  
اه قوله **مع تبرط** اي مع تبرط الشارع وطريقه والطريق هو الا  
بيان بالتقود وقوله **فيها** اي حاصله ان العبرة باليقين به ولو  
يقننا او شك في البقرة فهو متطهر بذلك الدرر من نواقض الوضوء **قوله**  
**سجد** اي محله ما كان الشك في خلال الوضوء ما بعد تمامه فلا  
يعتبر افاده صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة  
وفيه لو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر اه قوله **وهو**  
**في الصلاة** التقيد به يعيد انه اذا كان بعد ما لا يعتبر قوله **وانما** اي  
هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع  
له كثير اجازته ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب **قوله** **انما** **خامسة**  
يحل على ما اذا لم يكن فلا ينافي ما في الدرر **قوله** **واحد** فيه انه تقدم ان  
العبرة باليقين الان يحل ما تقدم على ما اذا تروى يعني عنه قوله سابقا  
في بعض وضوئه وهو ظاهر في انه شك في عضو او شك في تعيينه فحل  
رجله اليسرى لانه اخر العمل وانظر ما لو شك في ترك غير معين وقياس  
ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوة يوم واليلة ان يعيد كل شك  
في غسله في يعيد صلاة اليوم واليلة اي الاما يتيقن فعله منها قوله **اوسم**

رأسه

رأسه اي وكان في خلال الوضوء ما لو صد ربه فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم في  
قوله **الح** اذا بد كر قبل ضعفه فالاعتقاد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم **باب سجود التلاوة** هي مصدر تلا بمعنى قرأ واما  
تلا بمعنى تبع فمصدر رة التلو والتلو وتلا ايضا بورن حل اه مصباح وانما  
يذكر السماع لان المختار ان السبب التلاوة فقط ولان التلاوة سبب السماع  
ايضا فكان ذكرها مشتملا على السماع من وجه فالتبع به كذا في العناية وفي  
ذكر التلاوة ايماء الى انه لو كتبها او نطق بها لم يجب قاله السيد **قوله** **وهو** **الاصح** ذكر  
الضيق نظر الخبر **قوله** **واقوى** وجوه اي وجود الاختصاص ووجهه  
لثالث والا يستحقاق مثلا **قوله** **انه** **ار** هذه العلة تظهر في العلة مع لمع  
بدهى اقوى لتأثيرها بخلاف السبب فلو قال ومن اقوى وجوهه الح لكان اولى  
**قوله** **وشرح** **اللو** قال في السيد وشروطها شروط الصلاة والتحريم والانية  
التقيد لكان احضرا جمع قوله **والله** اي لا مانع قوبه واستصحابه **قوله** **انما**  
الاحتياط ووجهه القدرة عند الخبر **قوله** **وركنها** وضوء الجبهة على الارض لو قال  
كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض والركوع او ما يقوم بها  
مهما من الاعاء للمريض او السالك على الدابة لكان اولى وظاهره ان وضع الجبهة  
يكفي وان لم يكن على هيئة السجود بان وضعها ناعا او رافعا للقدمين عن  
الارض والظاهر انه لا يكفي عنها الا بالهيئة العامة **قوله** **في التلاوة** **فوز** **الملاوة**  
وظاهره انه لو اخرها الى ركعة ثانية اثم قال في الشرح واذا اخرها حتى طلت  
التلاوة تصير قضاء ويا ثم قال وكذا اكره تحريما تاخير الصلاة عن وقت  
القراءة **قوله** **وهي التلاوة** ان كان غير صلاتية لكن يكره تاخيرها تنزيها  
كما يأتي قريبا **قوله** **في الصحيح** وقيل ان السماع هو السبب في حق الجمع  
**قوله** **وجوب عليه السجدة** المناسبة في زيادة ولا يجب عليه تلاوة غيره  
ولو رأى من يسجد **قوله** **لانه** اي بسجود التلاوة وضوء على حذف مضاف  
اي دليل بسجود التلاوة **قوله** **استنكاف الكفار عنه** اي عن السجود **قوله**  
**او** **تلاوة** عطفي على استنكاف قوبه وكذا اي من الامراي من استناله ومن



ومن استكشاف الضار في مخالفة من اشتد الانبياء من الاقدار بهم  
ولا يخفى ما في هذه العبارة من الخرازة وما في الشرح اولى حيث قال لان  
ايات السجود على ثلاثة اقسام قسم فيه الامر الصريح وقسم تضمن استكشاف  
الكفرة حيث امروا به وقسم فيه حكاية امتثال الانبياء به وكل من الامتثال  
والافتراء ومخالفة الكفرة واجب الا ان يدل دليل على عدم لزومه لكن  
دلالتها فيه طنية فكان الثابت الوجوب لا الغرض اه **قوله** في **عند**  
**محمد الخ** الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالغورية قول محمد  
والقول بالترجي قول ابي يوسف قال وينبغي ان يكون ثمرته في الاعم وعقد  
حتى لو اداه بعد مدة كان مؤديا لتعاقد الاقضية افاده السيد **قوله** **ور**  
**رواية عن الامام** خبر لم يتد اجد وفي تقديره وهو **قوله** وهو المختار لان  
دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلقا الامر لا يقتضي الفور فيجب في  
وقت غير معين وتعيين ذلك بتعيينه فعلا وانما يتضيف الوجوب في آخر  
عمره كما في سائر الواجبات الموسعة ولا يجب فيه تعيين السجدة ولا يجب  
على المختصر الايضائها وقيل يجب كذا في الشرح **قوله** **الصلاة** اي حالة القيام  
لانه لو تلاها في ركوع او سجود او تشهد او في القومة لا يلزمه سجود لانه  
مجبور عن القراءة في هذه الاماكن ونصرف المجبور لا حكم له اه **قوله** **في**  
**فورية** اي لو اظلا التلاوة تصير قضا وياتي في فكره بحكم ما خيرا الصلاة  
عن وقت القراءة افاده في الشرح وهذا ينافي ما بداه في حاشية الدرر  
من قوله ويجوز ان يقال يجب الصلاة موسعا بالنسبة لمجملها كقولنا  
في اول صلاته وسجدها في آخرها اه وينافي ما ذكره السيد عليه ان  
تأخير الصلاة مذكور في الدرر ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة  
ولو بعد ذلك لا ماله وما ذكره المصنف في حاشية الدرر بحيث لا يعارض  
النص **قوله** في **الاصح** وقيل لا يكره افاده في الشرح **قوله** **ان لم يكن مكرها**  
اي لا لم يكن وقت التلاوة وقتا مكرها بان كان احدا لاوقات الثلاثة فلا  
يكره تأخيرها عنه ليؤديه في كامل قوله وليس مقتريا اي ولا ناعما قوله اه

وتلاها

وتلاها **ابا** فارسية تراه بها غير العربية فيجب على ال مع اذا اخبرها **قوله** **اه**  
اولم ينهم قال في الجوهره اما في حق ال مع فان كانت القراءة بالعربية وجب  
على ال مع فهم اولم ينهم اجماعا وان كانت بالفارسية لزم ال مع ايضا وان  
لم يفهم عند الامام وعند هذا لا يلزم الا اذا فهم وروى وجوهه اليها وعليه  
الاغتماد اه **قوله** **لكونها قرا** **ما** **وجه** اي نظر المعنى ووجهه نظر النظم  
فباختيار المعنى وجب السجدة وباختيار النظم لا يوجبها فتجب احتياطا  
افاده السيد **قوله** **وتلاوة** **ال** **سجدة** اي الكاملة الدالة على السجدة  
**قوله** **او بعده** الذي في الجوهره الصحيح انه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة  
وبعد كلمة وجب السجود والا فلا اه وقيل يشترط قراءة الآية تمامها  
وقيل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة السجدة فقط فتستأني **قوله** **وقيل**  
**لا يجب** الا ان يقرأ الآية السجدة سواء كان الاكثر قبل كلمة ال سجود او بعد  
بعدها او هي متوسطة ونور رواية عن محمد واختاره الزيلعي وبعده  
في الدرر **قوله** **وفي مختصر الجرح** قد علمت ان هذا احدا قولاه ولا يجب بكنا  
ولا نظري غير تلمظ لانه لم يقرأ ولم يسمع وبذا التهي فلا يجب عليه ولا على  
من سمعه لانه تعدد الحروف وليس بقراءة ولذا لا يجزى عن القراءة في  
الصلاة ولكن لا تغد به الصلاة لان تلك الحروف موجودة في القرآن  
كذا في الحروف الخالية رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف  
ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من ثل قال في الدرر فافاد ان اتحاد  
التالي شرط اه قال بعض الفضلاء ويحتمل ان يكون معناه ان ذلك ليست  
اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التالي فعليه اطلاق لازم على المزموم **قوله** **ورج**  
**عشرة** **اية** **بفتح** **ال** **شين** **على** **الاصول** **وعن** **يحيى** **ك** **ربها** **مع** **الوقت** **وتكليفها** **افصح**  
وهو لغة الخ **قوله** **في** **الاعتراف** **ب** **السورة** **حكماء** **سبويه** **وخذف** **الخ** **وشع**  
**بالا** **البس** **والخلاف** **في** **ان** **العلم** **سورة** **الاخرى** **وعلى** **هذا** **القياس** **ب** **باقي** **السور**  
**فتستأني** **قوله** **ان** **تعالى** **ان** **الذي** **الاولى** **ان** **يقول** **عقبت** **اخرها** **ان**  
الذين الجولان ال سجود بعد الخراج منها وكذا يقال في باقيها **قوله** **والجرح** اي اولى







ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسمع من مجنون او ماع لان السبب سماع  
 تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم يوجد اه قال وهذا التعليل يفتقر التعديل  
 في الصبي ان كان له تمييز وجب بالسمع منه والا فلا فيكون هو المعتبر  
 قوله او بامام اخر هذا خلا في الصحيح والاصح الوجوب على من ليس مثار كاله في  
 تلك الصلاة مطلقا سواء كان السامع في جماعة اخرى او منفردا او خارجا  
 بالكلية لان المجرى ثبت في حق جماعة معينين فلا يعدوهم كذا في الهداية قوله  
 ان السبب وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج قوله واول ما يقع في  
 بفرار الصلاة فتعجز خارجها اذ هي ليست صلاتية قوله من فعلها بيان ان الماع  
 قوله لتعصبا منها اي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي فيعيد ونهائنا  
 بالتمام كذا في الشرح وانما نهى عنها لانها اخبره عن تلك الصلاة حيث لم تكن  
 من قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو اجنبى منها قال في البحر ويستثنى من هذا  
 ما اذا قرأ المصلي غير المقدمى تلك السجدة التي سمعها من ليس موع في الصلاة  
 وسجد لها فيها فانه لا اعادة عليها ونابت تلك السجدة عنها جميعا وعامه  
 فيه قوله ولم تغد صلاة قيد في التحليس وغيره بما اذا لم يتابع المصلي التلاوة  
 في سجوده فانه تابعه فسد ولا تجزئ السجدة عن ما سمع في البحر قوله  
 قوله لانها من جنسها وزيارة سجدة واحدة لا تبطل التجرية قوله والصبي وقيل  
 تغسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الاصح عدم الفساد اتفاق قوله ومن  
 عندهما وروى رجمه اليها وعليه الاعتماد كذا في الجوهر قوله ويجب عليه  
 عند ابي حنيفة ان على القول المرجوح عنه من جواز الصلاة بها سواء كان منسنا  
 العربية او لا فتكون قرا نائما من وجه فيجب واما قوله الرجوع اليه فهو قولهما  
 فلا تجب السجدة الا بالفهم لانها قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو النظم  
 فاذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون وجه فيجب احتياطا اه قوله واخبرنا  
 نهاية سجدة اما ان لم يفهم فلا يجب لانه لا تكليف بدون علم او دليله وفهم منه  
 انه على قولهما يشترط الفهم والاخبار معا قوله او مجنون في الذخيرة ذكر في  
 نواه الصلاة ان المجنون اذا قصر بان كان يوما وليله او اقل لترمة السجدة

بالتلاوة

بالتلاوة والسمع حال المجنون فيودى بها بعد الا فاقه لانه اهل القضا قال المحقق  
 ابن امير حاج وفيه نظر بالوجه انه لا يجب على المجنون تبيين او سماع او تلاوة حاله  
 المجنون مطلقا سواء كان قصيرا او مضطرا لانه ليس باحسن حال من النائم والغنى عليه  
 وهما لا يجب عليهما بالامرين في الحالين فكذا هذا هو سمعها من غير لا يجب الا على  
 تأخير هذه الجملة عند قول المصنف الا في ولا يجب من سمع من الصبي ويجعلها وليلا  
 عليه قوله واخر في هذه مسئلة زائدة عن ما في المصنف قصد التنبيه على الحكم  
 في حق النائم اذ في قوله وقراءة السكران موبية عليه قال المحقق ابن امير حاج وفي  
 ان يقال على ما يظهر من هذا التعليل ان الوجوب يخص بسكران من محظور لان مباح  
 كما لو خص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به الا شمر خاف فلو شربه ان لم يسيغها  
 فشرب منه ما ساعها فقط فسكر من ذلك واكره على الشرب الا كره الشري  
 وتلا في حالة السكر او سماع وليس عنده مسكة يميز ما يقول وما يسمع حتى  
 انه لا يتذكر ذلك بعد الصبح فلا تجب عليه السجدة والله تعالى اعلم قوله  
 بتم هو وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا يجب خبر والاولى زيادة عليهم قوله من  
 من سجد يرجع الا لا يتم والاصح وقوله والكتابة بالبر عطف على قوله برونه وهو  
 يرجع الى كتاب السجدة قوله لو لم يسمع السماع عليه لعدم الوجوب عليهم قوله  
 على السجدة وهو المختار لانها بما كاه وليست بقراءة لعدم التمييز وكذا يقال في الرد  
 للمعلم كما في الجوهر والمصنفات قوله من الصدى بوزن حصي قوله وهو ما  
 يجيب على الاول قوله بعضهم الصوت الذي يسمعه الصوت عقب صياحه  
 راجعا اليه من جبل او بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى وانما هو محال  
 قوله في الصلاة هذا التعليل بالنسبة الى الركوع فقط فلا يجزئ ركوع في خارجها  
 لان الاثر اذا ورد فيها اذ ركع فيها فقط فيقتصر على مورد الاثر كمن في البحر وحده  
 قاضي خاب الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهي عن الزاوية وهو ظاهر  
 الروي انه في محل على اختلاف الرواية قوله سورة الوسوب وهو السجدة وقوله  
 ومعناه هو الخوض كمن اخذه بعده قوله فمعا قوله او لا يفي قال في الفتح  
 فينبغي ان يقرأ ما بقي من السورة ولو اتميت كنسورة الاسرى او ثلاث ايات ان شئت



وان كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع قوله **الحجرات** على سجدة واحدة  
او على ركوع مثله **قوله** **ره** اطلق في الركعة وظاهره التحريم ويجزئ عنه ان  
يقرأ في الركوع وان نوى في الركوع ففيه قولان وان نوى بعد الرفع منه  
لا يجوز بالاجماع كما في الخبر عن الاسيبغاني وفي القصة في عز الجلابي عن محمد انه  
يؤبى بدو نية الله **قوله** **فرضه** **له** على شرط النية كما يؤخذ من الشرح  
**قوله** **فيه** واحد في السجود والركوع فكما يحصل التقسيم بالسجود كذلك يحصل  
بالركوع **قوله** **ويفي ذلك للامام** ان يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت شريفة  
او في سجودها ان كانت جهرية اي ولا يجعل لها ركوعا وسجودا مستقلا في  
الفرد في غير ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينو لها كان اول وفي  
الرد ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم مع الامام وبعد  
القعدة ولو تركها فسد صلاته كذا في القنية ويفي جملة على الجهرية اه وانظر  
هل الاستقلال بوجوب **قوله** **في لا يردى الى الخ** اي على القول اذا سجد لها بسجود  
مستقلا قيام وان لم ينوها لا حرارية الصلاة لها لاذ من نوى الصلاة نوى قرائتها  
وهو من اتباع القراءة واعلم ان في شرائط النية وعدده في كل من الركوع والسجود  
عن سجدة التلاوة مطلقا لان الحاجة الى تحصيل التقسيم في هذه الحالة وقد وجد  
نوى لم ينو كما الغرض يؤبى عن تحية السجود وان لم ينو ومن اشترط قل لا خلاف  
سبب الوجوب فكان يعني سجدة التلاوة وكلا من ركوع الصلاة وسجودها  
جنسين مختلفين فلا بد في اقامة غير الجسم من النية ومن شرطها في الركوع دون  
السجود قال هو بالسجود مؤد بالواجب بصورة ومعناه فلا يحتاج الى النية  
واما بالركوع فهو له بمعناه فقط فيحتاج الى النية هذا ما يفيد كلام البدخ  
وغيره اه وهناك اقوال اخرها العلم بالشمع وقد عكس الراجح وهو  
ما في المصنف **قوله** **ان ينقص** مرتبط بالركوع والسجود جميعا **قوله** **ان ينقص**  
**من اثنين** اعلم ان الفور لا ينقطع بأية بعدائها وايتزا اتفاقا وينقطع بالرفع اتفاقا  
واختلف في الثلاث فقيل ينقطع واختاره خواهر زاده وقيل لا واختاره الخواص وهو  
من جهة الرواية كما في الخبر والاول اصح من جهة الدراية لانه احوط في ذكره المؤلف

۱۹

وفي البدائع وانكرت بحكمه بعد رواي ذلك بعد براء وكان الظاهر انهم يفرضون ذلك الى راي المجتهد كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الوجه او يفتقر ما بعد طويلا **قوله تنبيههم الى الاولى** ما فعله السيد من حذفه لانه لو لم يضع التنبيه وهذا لا يثبت به بل على ايضا حباب القياس من كتب الاصول **قوله ان انقطع قول الثلاث** واية ثلاثه اربع ايات بعد ايتها اتفاقا وبالثلاث على الخلاف او بما يؤيد طويلا **قوله في بيان الجواب** خاصة لقوات الخلل والدين يعرض بحاله لا بما عليه والركوع والجمود عليه فلا يتبادر بهما الدين بخلاف ما لم يقر دينا كما لو ركع او سجد فخور الثلاث لان الحاجة هو التقط عند تلك الثلاث وقد وجد في ضمنها فيكون كداخل المسجد صلى الفرض كفاه عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد فاداه في الشرح **قوله** ان الاختلاف في محلي القياس والاستحسان فذكر العامة انه في اقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة فقط وقالا بعضهم في اقامته عنها مطلقا وقد عرفت الخلاف في ذلك **قوله هو القياس** وجه القياس ان المقصود من السجود تعظيم الله تعالى ما اقتضاه من عظمته وهم اولياؤه تعالى او مخالفة لمن استكبر وهم اعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في التعظيم جنس واحد **قوله والا حسان** عدمه اي عدم تأويلها في ضمنه لان الواجب هو التقط بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه **قوله والقياس** هذا اي في هذه المسئلة فقدم على الاستحسان قال محمد والقياس نلخذ وان كان الاصل هو العمل بالاستحسان لان القياس ترجح بما روي عن ابن مسعود وابن عمر انهما اجازا ان يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافا فكان كما الاجماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح **قوله** انهما يعني مهملة ثم فاء ومعناه قضا الحاجة اي اقض حاجتي كما افاده في العامون بقوله بكشف هذا المقام يحتمل ان الباء للتصوير اي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام ويحتمل ان الحاجة القهيم فتكون الباء للبيانية والراويان انه لا شيء قدم القياس هنا على الاستحسان وسياتي في الجواب انه انما قدم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو محرف **قوله** اي يعلق بها الاحكام سواء كان الاستحسان



بالضرب والضرورة وبالقياس في مقابلة راجحاً يدرك بآدمي قوله من  
هذا أي للضرورة ويقابل بالقياس المحذور في الأصول اعلم ان القياس في اللغة  
التقدير يقال قست الفعل بالنقل أي قدرتها ما وفي الشرح كما في المنار تقدير  
الفرع بالأصل في العلة والحكم واختار المحقق في التقدير أنه ما واه محل الآخر  
في علة كمن شرع له لا تدرك من نفسه مجرد فهم اللغة فلا يقاس في اللغة وغيره  
أبو منصور لما يريد أن يأنه ما أنه مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة في الآخر لا  
في اللغة عند الشيء حساً وفي المنار قد استقرت الأدلة على أنه اسم دليل  
متفق عليه نصاً كما في أجماعاً وقياساً خفياً إذا وقع في مقابلة قياس سبق  
إليه الفهم حتى لا يظلم على نفسه الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع  
من غير تصور خلاف ثم أنه غلب في اصطلاح الأصول على القياس الخفي خاصة  
كما غلب اسم القياس على القياس الجلي تمييزاً بين القياسين وأما في الفروع على  
الاستحسان على النص والاجماع عند وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شائع  
أما من شرح زين على المنار قوله بل هو أي الاستحسان قوله قد يكون في مقام  
العلل لا العلة قوله بالضرر كاسم فإن القياس يابى جوارحه لعدم المقود عليه عند  
العدول إلى ما نراه بالضرر من اسم فليس له الحديث في معنى ما ليس غرضه إلا  
فإن وخص في السلم أنه من شرح المنار قوله وقد يكون بالضرورة لتطهير الـ  
والى والبار والحياض فإن القياس يابى تطهير هذه الأشياء بعد تنجيسها بالتقدير  
حب ما على البر للتطهير وكذلك الذي في الخوض والذي ينبع من البر للنجس علاقاً  
النجس وينجس له لو بها أيضاً فلا تزل تغور وهي نجسة وكذلك إذا لم يكن في  
أسفله ثقب لأن الماء النجس يجمع في أصله فلا يحكم بطهارته أنه من الشرح  
المذكور قوله وقد يكون بالقياس كطهارة سور سباع الطير كالصقر والبار  
فإن القياس الجلي أن سورة نجس لأنه من السباع وفي الاستحسان ظاهر  
لأن السبع ليس بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به شرعاً وقد ثبت نجاسته  
ضرورة بخبر من جهة فثبت حكماً بين حكيم وهو النجاسة المجاورة فثبتت  
صفة النجاسة في رطوبة ولعابه وسباع الطير يشرب بالشفاء على سبيل

الآخذ

الآخذ في الإبلاغ والعظم ظاهر بذاته خلافاً عما جاوره المحسرات لا ترى أن عظم  
الميتة ظاهر فعظم الجلي أولى فصار لهذا باطلاً يقدم ذلك الظاهر في مقابلة  
فصوت حكم الظاهر بعد هذه كدوره لأنها لا تختار من الميتة فكانت كاللحمة  
المخلقة أهدى من الشرح المذكور وسكت المؤلف عن ما استحسن بالاجماع وهو ما  
فيه تعامل الناس السعي بالاستصناع كخر الخلف والقياس بأباه لأنه بيع  
معدوم قوله إذا كان قياساً آخر متبادراً كسور سباع البهائم فإن القياس الجلي  
فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة قوله ذلك خفي أي الاستحسان الذي  
بالقياس قوله وهو القياس الصحيح أي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان قوله  
الخفي أي القياس الخفي الصحيح قوله في ذلك التبادر أي القياس الجلي الظاهر كالميتة  
في سور سباع الطير مثلاً قوله في بعض الصور منها سور سباع الطير قوله هو  
القياس الصحيح وهو القياس الخفي وهو طهارة سور بها قوله مقابلة أي مقابل  
الصحيح وهو القياس الجلي قوله باعتبار الشبه أي شبهة القياس في الظهور ولا  
فهو فاسد خارج عن الأقيسة الصحيحة قوله وبسبب كون القياس متعلق بظن قوله  
المقابل بالحرصة القياس وقوله ما ظهر هو الخفي ولو قال المضاف وبسبب كون القياس  
هو الظاهر والاستحسان ما قابله ظن الخفي لكان أوضح قوله بالنسبة إلى الاستحسان  
يعني أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلاً للظاهر  
الأدلة عليه الاستحسان وأما القياس بالنسبة إلى ما غلب عليه عند الأصوليين  
فهو الجلي قوله ضابطاً بطله الخ يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس  
الظاهر هنا صحة إقامة السجدة الصليبية مقام التلاوية والاستحسان عدم الصحة  
لأن الصليبية قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بالركوع  
استحساناً والقياس بأباه لأنه جعل القياس هو الظاهر ومقابله هو الاستحسان  
ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الجمل تأديتها بالركوع قياساً لا استحساناً قوله فكان  
القياس أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان قوله وفي الاستحسان الأولى حذف  
قوله بل الركوع أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد  
لكن العامة الخ قوله لأنه سقوط الخ علة لقوله فكان القياس على قوله وفي الاستحسان



لا يجوز انما هو لعل له قوله ضاى في تاييه الملاوية بالصليبة قوله فان القيا  
 ياني جوز لانه تاييه الواجب غير صورته قوله فكان اي تاييه بالركوع  
 قوله حينئذ اي حين او كان الاستحسان يجوز والقياس عنده اي وقد ذكر  
 ان القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تاييه بالركوع  
 وذلك بسبب طنه ان القياس هو الظاهر والاشهر ان ما قبله ولو نظر الى  
 ما سبق في جعله قياسا فيكون مقدا على الاستحسان قوله لان كل ذلك حلا  
 اي في افعالها قوله فينبغي ان يسجد لان فيه اداء الواجب بصورته ومعناه قوله  
 ما اقتضى عن سخطهم وهم الاغنياء قوله واما مخالفة من استكبر وهم الكفار قوله حتى  
 طالت القراءة على ثلاث ايات وقد علمت الخلافة في الطول قوله وذلك اي  
 الدليل القوي قوله ولم يرو عن غيرهما خلافه فكان اجماعا قوله فلما قدم القياس اي  
 لقوة دليله وهذا هو روح الجواب في حاصله انه اذا قدم لقوة دليله قوله فينبغي  
 اي الذي هو الاستحسان قوله من العاين اي العمل قوله غير ان استقرارهم اي تبنيهم  
 الجزيات التي اجمع فيها الخفي والظاهر قوله فلما اي لا يجاب استقرارهم قوله قوة  
 الظاهر قوله في بعضه عشر موضع تعرف في الوصول منها هذا وهو تاييه  
 سجود الملاوة بالركوع اذا كانت صلاتية ومنها اقلان ولدت ولدات طالت  
 وقالت قد ولدت وكذا الزوج في القياس ان لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق  
 واخذوا فيها بالقياس ومنها جلان في يديهما دارا قام كل منهما بيته ان فلا في آخر  
 رهنها عندن وانقضها اياه لا يكون رهنها الواحد منهما في القياس وبه ناخذ  
 والاستحسان يكون لكل منهما نصفها رهنها بنصف الدين ومنها وقال الطالب  
 املت لك في ثوب هروي طوله ستة ازرخ وقال المطلوب طوله خمسة ازرخ  
 في ثلاثة تحالفا قياسا وبه ناخذ وفي الاستحسان القول للمطلوب ومنها لوه  
 شهدا اربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالا حصان وامر القاضى برجمه ثم  
 وجد الامام شاهدا احصان عبيد او رجعا عن الشهادة ولم يمت الرجوم  
 بعد لانه اصابه جراحت القياس في هذا ان يقام عليه حد الزنا ما يجلده  
 وهو قوله لان ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الختم بسبب ظهور رجم عبيد

فكان

فكان كعدمه وفي الاستحسان يدرى عنه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا  
 فقتل القاضي بجلده ما دية ثم شهد شاهدان انه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس  
 في هذا الرجم والقياس اخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى واعطاها  
 رهنها بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لها النكحة ولو هلك الرهن عند هياذ حب  
 بالمعقبة في قول محمد استحسانا والقياس ان لا يذبح بها وهو قول ابو يوسف  
 والامامة عطالة الزوج بالمعقبة ومنها لو وكل الحر في المستأمن مثله بخصومة في دار  
 الاسلام ثم لحق للوكل بدو الحرب وبقي الوكيل في دار الاسلام بطلت الوكالة في  
 القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس ناخذ ومنها رجل له ابن من امه غيره بالزنا  
 فاشترى الاب هذه الامه لانه للعنوة القياس ان يقع الشراء للاب ولا يقع  
 للمعقوبة وفي الاستحسان يقع وبالقياس اخذ ومنها لو وقع رجل في بحر فحرفت  
 في طريق متعلق باخر وتعلق الاخر باخر فوقعوا جميعا فماتوا فوجروا في  
 البر بمقتضى على بعض فان جاز البر يضمن دية الاول ويضمن الاول دية الثاني  
 ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقلهم فهذا هو القياس وبه ناخذ  
 وفيها قول اخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكر قال في الاسلام  
 هذا قسم عز وجوده اه وقد انتهت الى اثنين وعشرين مسألة فاما القسم الذي  
 يخرج فيه الاستحسان على القياس فاكثرون ان يصحى انه من شرح النار للامامة  
 زين الحضا قوله ولا حصر لها وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان  
 من الادلة عندنا ومن نفاه لم يدعها هو كما في التبرير قوله وهو الملاوة للزنا خرج  
 غير للزنا الملاوة النائم على احد قولين صونا لها عن الضياع لو تركها قوله والملاوة  
 عن الزائد لو سجد صايفا وهو رجع لقوله سجد خارج الصلاة على سبيل الشر  
 المرتب قوله وأشار في بعض النسخ الى ظاهره ان الضمير المصنف وفيه ان الاشارة  
 تؤخذ من قوله في الثاني في الاظهر والذي في كبره وقال العتاج اشار في بعض  
 النسخ الى انها تسقط عنه بالاقتداء في خير رتبها لان السماع بناء على الملاوة  
 وقد وجدت في الصلاة في نيت السجدة صلوية فلم تؤد خارجا رهنها اه ولعل  
 ضمير اشار في بعض النسخ الى ما شرح عليه قوله فيصير مؤدرا لها حكمي فكذا



أوردت الأحكام في ركوعه ثلثة أركاناً هي: يكون مدركاً للقبول قوله فلا يسجد ما أصلا  
أي مطلقاً في الصلاة ولا خارجها وقد علق المؤلف الوجهين قوله لأن لها أثرية أي  
مزية الصلاة فلا تأويل بالسجود خارجها لأنه انقض من السجود فيها قوله لأنه  
بتعمد تركه لأنها واجبة والواجب يأثم للكل بتركه قوله كالحج أي كترك الجمعة  
فإنه يأثم به إن كان تركه لأجل تفويته شرطاً كما أخرها حتى خرج وقتها أما إذا  
ترك متهاوناً فإنه يكفر كما سيأتي قوله فإن أدت به أي بغير الحيض والنفا  
قوله والى نفس محترز قوله بغير الحيض والنفس تنبيه أنما قال المصنف خارجها لأن  
تعضي داخلها بأدائها حتى طالت القراءة فإنها تنصير قضاء ولكنها يسجد بها  
فيها أما إذا لم تطل القراءة فندوب عنها يسجد الصلاة ولو من غيرنية وقدمنا  
عن الدراية بتضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام ما لم يأت بمناف  
أه قال في الشرح وتغيير ما بالصلائية متتابع الهداية والذكر وهو متعمل عند  
الفقهاء كغيره من صواب نادر قال المال وصواب النسبة صلوية برد الفقه  
وأود حذف التا وإذا كانوا أخذوا فيها في نسبة المذكور إلى التلوث كنسبة الرجل إلى  
بصره مثلاً فقالوا بصرى لا بصركى لا يجتمع ما أن في النسبة إلى التلوث فيقولون  
بصريته فكيف بنسبة التلوث إلى التلوث أه قوله ولو تلاوة خارج الصلاة  
ومثله بالوسم كذكره المصنف ولم يسمي رواه قوله في مجلسه بان شرع في  
الصلاة في مكانه قبل أن يتعمل بعمل آخر قوله أتوها فتجمل الخارجية بتعالها حتى  
لو لم يسجد للصلائية لم يأت بالخارجية أيضاً لأنها أخذت حكم الصلوية فتسقط  
بتعالها ولكنها يأثم كما في البحر والنهر وسبق الخارجية عن الصلوية غير مانع من  
جعلها بتعالها لأن مبنى سجود التلاوة على التداخل قاله السيد قوله في ظاهر الزر  
وفي رواية النوادر يسجد لا ولا إذا فرغ من الصلاة لأن البقاء لا يكون تبعاً  
للاحق ولأن المكان قد تبدل بالاستغفار بالصلاة فصارت كما لو تبدل بعمل آخر  
وجه الظاهر أن الدخول في الصلاة عمل قليل ومثله لا يتنافى المجلس نذا في الشرح  
قوله وإذا تبدل المجلس محترز قوله في مجلس قوله بنحو كل شيء أكثر من خطه  
بين والرد لكل ما فوق التميز لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالأقل كما سيأتي

قوله

قوله في الرواية وقيل لا يجب ووقع السرخسي بينهما يحمل الأول على ما إذا سلم  
لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما إذا لم يسلم وهو الصحيح أي في التوفيق  
لا في نفس الحكم لتقديم ظاهر الرواية نذا يعاد من الشرح قوله لعدم تعارض القولين  
كما قال في الشرح لأن التلاوة في الصلاة لا وجود لها حقيقة ولا حكماً ولو وجد  
هو الذي يستتبع دون اللودوم أه أي فلا يقال إن المجلس واحد والمتلو متحد  
ومقتضاها أن سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحداً ولو تعدمت  
عما تكرر منها قوله كمن كررها في مجلس واحد للفرق في المكرر بين أن يكون واحداً  
أو متعدداً كأن يسمع السجدة من رجل ثم يسمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها  
فيه فإنه ينفية سجدة واحدة قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة أو في الخ الأولى  
أن يقوله في ابتداء التكرار قال في القنية والأولى أن يبارر في سجدة ثم يكرر وتعبه  
في البحر بأن الأولى تأخير السجود ولا يقل أن التداخل فيها في الحكم لا في السبب فالأولى  
حيثاً على هذا التأخير كما لا يخفى وفي الشرح يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى  
عليه وسلم لا بسجود التلاوة قوله لا النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يكرر التلاوة  
محتاج إليه للحفظ والتعليم فلو تكرر الوجوب لزم المخرج وهو مرفوع بخلاف ما  
إذا تعدد المجلس والمتلو حيث يتكرر الوجوب عملاً بالقياس لعدم المخرج فورد  
تداخل في السبب بأن جعل التلاوة المتعددة حقيقة كتلاوة واحدة حكماً فلو كان  
الواحدة سبباً والباقي بتعالها لأنها جنباً واحداً فيجب حكم واحد ويلحق ما تأخر  
منها عن السجود بما تقدم عليه قوله لأنها اليق بالعبادات بيان ذلك أن التداخل  
إذا كان في الحكم دون السبب كانت الأسباب باقية على تعدد ما قبله لم تركب  
العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شائع لأن فيه ترك الاحتياط فيها  
يجب فيه الاحتياط فقلنا بتداخل الأسباب فيها ليكون جميعها بمنزلة سبب  
واحد ترتب عليه حكمه إذا وجد دليل الجمع وهو اتحاد المجلس فاما العقوبات فليست  
مما يحتاط فيها بل في درئها فيجعل التداخل في الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود  
الموجب مضافاً إلى عفو الله تعالى قوله والتداخل في الحكم هو جعل الأسباب المتعددة  
موجبة حكماً واحداً مع بقا تعددها فلا يلحق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم عليه



وقوله لا يصلح في الدخول لأن الدخول امر محض يثبت بخلاف القياس أو الأصل أن الدخول  
سبب حكمه فيلحق بالأحكام لتبويب الأسباب بخلاف الأحكام واعتبار الثابت  
بغير ثابت أبعد من اعتبار الثابت حكم غير ثابت **قوله** مراراً عند الشرب  
والزناى لو شرب مراراً في مجلس بحيث تبقى راحة الشرب من الجميع وحده  
عليها جميعها ولا يفي حد واحد من شرب وزنا لا اختلاف الأسباب والمسببات  
**قوله** وإذا عاد بعد ولو في المجلس **قوله** لعدم ما يفرض الدخول لأنه انما يصح عند  
جامع يجمع الأسباب ويحتملها كسب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الايجاب  
مع القول مع الفصل حقيقة وتجدد الاقرار بتعدد حقيقة في لو اقر بالزنا  
اربع مرات في مجلس واحد يجعل مقاررة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاول  
وهو تكرار الحكم بتكرار السبب **تنبيه** مما يناسب الدخول ما نقله الله تعالى في شرح  
عوطا الامام محمد عنه انه يجب فثبت العاصم مرة واحدة وما زاد غريب  
ولو لم يشتمه او لاغناه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يشتم الى  
العشر والاصح انه اذا دخل على الثلاث لا يشتم ثلاثاً في بسوط واما الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تنوير الاذهان والضمائر شرح الاستبصار  
والنظار قال بعض العلماء يجب الصلاة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقيل  
بعضهم يجب في المزمرة واحدة وقال بعضهم يجب في كل مجلس مرة وهو اوسط  
الاول وخير الامور اوسطها **قوله** في الصحراء والصريف قيد به لما سيذكر بعد  
ان البيت الصغير لا يتبدل المجلس بالانتقال فيه الى زاوية اخرى منه بغير تسديدة  
فخصها بالاولى خصوصاً على القول بانها تمنع اختلاف المكان في الشرح **قوله** في  
الاصح وقيل لا يختلف المكان بالتسديدة **قوله** ويبيده السدا كالحصى من التوب بامد  
انه قاموس **قوله** في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا يتبدل لان اصل التسديدة  
واحد وفي التمام خاتمة عن الحق ان كان لا يملكه التحول من محض الى غرض الا با  
النزول والصعود يسجد ثانية والاكتفية واحدة للتلاوة **قوله** في كونه  
بغير اطلاق فيه وذكر في المياه ان الكبير ما كان عشر في عشر والصغير ما دونه  
ويكن جريان ما هنا عليه ويراجع وفي الشرح من محمد اذا كان طول الحوض غير

مثل

تطول المسجد وعرضه فله فيه سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح انه يتكرر **قوله**  
**بنو البيت الصغير** اما الكبير كذا السلطان اذا تلا في دار منه ثم تلا في دار اخرى  
تكرمه سجدة اخرى وجزم به قاضي خا **قوله** لصحة الاقدار **قوله** اشار به الى ضا  
بط ذكره ابن امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقدار فيه بل يصح في طرفه  
يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب بالانتقال منه في موضع الى اخره او رعا فيه  
وما لا فلاه ولا يسير سفينة لان سير السفينة لا يضاف اليه **قوله** ولا يتبدل برنين  
عند الجي يوسف هو الاصح لان تحريمة الصلاة تجمع الامكنة للتعدد فتجعلها  
مكان واحد **قوله** وكذا الخلاف **الشمع الثاني من النهر** وظاهر ما في الضرر في قولك  
**قوله** ولا يتبدل بشرب شرية **قوله** اشار به الى ان الاختلاف في يكون حقيقة يكون  
حكماً كان بدعي في عمل اخر يعرف انه قاطع للمجلس بان باع او اشترى او كبح او  
اضطجع او ارضعت ولدها او امتشطت او تكلم بثلاث كلمات او اكل ثلاث لقمات  
او شرب ثلاث جرعات من غير ان يقوم من مكانه فان ذلك يقطع حكم المجلس و  
كذا كل عمل مثل ما اذا كان العمل قليلاً كان المصلحة او لم يكن او شرب جرعة او حرك  
عين او تكلم كلمة او كلمتين او خطى خطوة او خطوتين او استغل بالبيع واليهيل  
او قرأه القرآن ولو كثيراً او قرأها وهو قائم فقطع او بالعكس ولو خطى خطوتين  
لان العلم بما يحتاج الى قليل ينشئ في حال تعليم الصبيان او نام قاعد او انكأ او  
اطال الى اوس فانه لا يقطع حكم المجلس شيئاً من ذلك خاتمة الخيرة تداني الجوهرة  
والنهر والشمس وغيرها **قوله** دون في او عشي قليل **قوله** او ركوب ونزول  
سواء تقدم الركوب واعقبه النزول او بالعكس **قوله** ان كرره مصلياً اما اذا اكره  
خارج الصلاة تكرر الوجوب لان سير الدابة يضاف الى ركوبها وهذا اذا اقلعها  
اما اذا كان يصلي على الدابة فسمها آخر ثم سمها ثانياً تكرر الوجوب على الاصح  
ويسجد بعد الصلاة **قوله** نكر على السمع **قوله** اجماعاً اما على قول البعض ان  
السبب هو السماع فجلس السماع متعدد واما على قول الجمهور ان السبب التلاوة  
فلان اتحاد المجلس بطل التعدد في حق التلاوة فلم يظهر ذلك في حق غيره لذاني  
الشرح **قوله** على الراي وعليه الفتوى واختاره صاحب الهداية وقاض خان



قال الجليلي في هذا يفيد تصحيح القول بان السبب في حق السمع  
هو السماع دون التلاوة ويؤيده ما مر من ان السجدة على من سمعها وقيل  
يكرر على السمع ايضا وهو اختيار الاصحاب وعليه الفتوى وتعلله العمل بقيل عليه  
الفتوى وهو قول فخر الاسلام ان مجلس التلاوة اذا تكرر دون السمع يكرر الوجوب  
على السمع لان الحكم يضاف الى السبب وهو التلاوة لا الى الشرط وهو السماع  
وهذا هو ما عليه الجمهور لان الصحيح ان السبب في حق السمع هو التلاوة كالتلاوة  
والسمع يشترط على التلاوة في حق السمع وهذا ليس في الحديث بيان السبب  
بل بيان الوجوب على السمع كذا في الشرح قال لا يدفد اختلاف الترجيح في قوله  
ذكره ان يقرأ اي يحركها في قوله سورة فلهذا الايات التي فيها آية السجدة  
او تركها قوله لانه يشبه الاستسكان فيها وذلك ليس من اخلاق المؤمنين لانه كفر  
فيكون ما يشبهه كبرها في النسيان ولانه يؤمن الزعم بالسجود ويجوز ان بعض  
القرآن وكذا ذلك مكرهه زيل في قوله وكذا نذب ضم آية التلاوة ابلغ في اظهار الاجازة  
وادل على مراد الآية قوله اليها سواء كان ذلك قبلها او بعدها قوله رفع وهم النقيض  
اي تعضيل آية السجدة على غير ما ادخل من حيث انه كلام الله تعالى في رتبة واحدة  
وان كان لبعض زيادة فضيلة لا مثاله على زكرو ضافات التي جعل جلا له كذا في  
في الفتع قوله ونذب اخفاها قال في الحيط ان كان التالي وحده يقرأ بغير شأ  
من جهر واخفا وان كان معه جماعة قال مشايخنا ان كان القوم متصليين للسجود  
ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم او السجود ينبغي ان يقرأ بها جهر حتى يسجد  
القوم معه لا في هذا حائلهم على الطاعة وان كانوا محدثين او وقع في قلبه  
انه يشق عليهم ذلك ينبغي ان يقرأ بها في نفسه ولا يجهر حتى تاتيهم  
الماء وذلك مندوب اليه كذا في المنايا وادام يعلم بحالهم ينبغي اخفاؤها  
حموى والراجح الوجوب على متشاغل بعمل ولم يسمعوا زجره عن تشغله  
عن كلام الله تعالى فترك سماعا ذكره الريدن الدرقوله ونذب القيام كما نذب  
النزول لمن تلاها راكبا ليس به على الارض قوله روى ذلك عن عائشة لان الجوز  
الذي مدح له اولئك فيه اكل وفي السجود ونذب ان يقوم ويحرسا جذا ولو كان

عليه

عليه سجرات ثمرة ويستحب ان يقرأ فيها ان يقوم له ملخصا قوله ونذب ان لا يقرأ  
فقال مع الخ ونذب استحباب ان لا يعقبوه بالوضع كذا في الشرح قوله ولذا لا يؤمر  
التالي له هذا يخالف ما في الشرح عن النواز لان مقتضى ما يصطفي الناس خلفه  
انه الا ان يقال هذا على وجه النذب وفي الامر منصب على السنة المؤكدة وذكر  
في الراية ان المرأة تصلح امام الرجل فيها لانها امامة صورية لا حقيقة قوله  
حيث كانوا ولو متقدمين عليه قوله كيف كان اي على اي صفة كانا قوله والنية  
اي نية ان هذا السجود للتلاوة واما نية التعيين فلا تشترط قوله وفيها انها  
تفد بمفسدات الصلاة من نحو حدث عمد وكلام وفيه حقيقة فعلية اعادتها وفي  
سيف حدث يتوضأ ويبس كى لو وجدت هذه الاشياء في سجدة الصلاة ولا ينبغي  
ان هذا كله في قول محمد لان العبرة بتمام الركعة وهو ان يحصل عنده بالرفع ولم يبق  
جد بعد وهو الصحيح على ما مر ولا يتصور شيء من ذلك عند الجي يوسف لاذ السجدة  
قد تمت عند سجدة والوضع فينبغي ان لا تفد على قوله كذا في الحلبي وابن ابي عمير  
حاج قال في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامها فادام في الوضع فهو فيها  
اطالا القراءة والقيام وهو في الرفض فاذا قعته او عمل الماني حصل في حقيقة  
السجود فيصل الجزء الملا في له فيصل الكل بطلانه انتهى قوله ويستحب للتالي  
والسمع الخ تحصيله لا مثالا بالقدر الممكن قوله وصححه في البدائع مقابلة رواية  
الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه  
يعيد قوله لا الخطا اي للسجود وسجدة الصلاة قوله لعدم وروده لانه لم يشرع  
الا في صلاة ذات ركوع ولذا لم يشرع في صلاة سجدة قوله ان يمال ذلك اي  
اليسبح في غير النفل اي في صلاة غير النفل وهي صلاة الغرض لان سجدة الصلاة  
افضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ذلك قوله وفيه اي في النفل وحكم خارج الصلاة  
لذا قوله بحوله وقوته زاد الحاكم قنبارك الله احسن الخافقين وصححه هذه الزيادة  
ياديه قوله والهم اكتب الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم جعلها  
لي عندك ذخرا واعظم لي بها اجرا وضع عن يها وزرا وتقبلها مني في تعبتها من  
داوداه وقوله هو بالنصب عطفا على ما شاء قوله وان كان خارج الصلاة الخ هـ







وهي توفى ربيون وقد ابرح صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة مبدء الايام  
واختتمها عند الله من يوم الاثنين والجمعة وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود  
يوم القيامة والمشهد يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة  
احب الى الله يوم من جملة الطاعات وعمر بن الخطاب من موقوف الجمعة حج المكارم وفي  
رواية جعفر الصادق **قوله هي من الاجماعات** وهي اسم مصدر واجتمع قوله **سكون اليوم**  
**المعقول** لا في قطعه والكون المعقول كمنزلة في اليوم المجموع فيه وهو قوله **لا**  
**عند ثوبه** **من** **بغير** **ما** **ي** **يضمون** **اليوم** **بما** **عنه** **الجمعة** **اليوم** **قوله** **لغة** **لغة** **لغة**  
وهي المشهورة الغصية **قوله** **في** **نفسه** **من** **يضمون** **اليوم** **بما** **عنه** **الجمعة** **اليوم** **قوله** **لغة** **لغة** **لغة**  
وهي المشهورة الغصية **قوله** **في** **نفسه** **من** **يضمون** **اليوم** **بما** **عنه** **الجمعة** **اليوم** **قوله** **لغة** **لغة** **لغة**  
والا وصفها اليوم وبه قرئ كالكون وهو قوله **ان** **شاذ** **ان** **وحي** **المر**  
**اجاج** **المسركي** **في** **شروع** **الطحاوي** **وشرح** **المشكاة** **والنهر** **وانكر** **لان** **فعله** **بالمر**  
**يس** **من** **الاوران** **العربية** **ومن** **قوله** **بالشكيز** **جمعه** **على** **جمع** **ومن** **قوله** **بالضم** **جمعه**  
**على** **جمعات** **وهي** **بغير** **الكون** **اسم** **اليوم** **وبالكون** **اسم** **لا** **يام** **الاسبوع** **وه**  
**اول** **الست** **اول** **الايام** **يوم** **الاحد** **واختلف** **في** **هذه** **التسمية** **مع** **الاتفاق** **انه**  
**كان** **يدعى** **في** **الجاهلية** **عروة** **بفتح** **العين** **لمصلحة** **ومر** **الرء** **والموحدة** **فقال** **الرجاء**  
**والفر** **ابو** **عبيدة** **وابو** **عمر** **وكانت** **العرب** **العادية** **تقول** **ليوم** **الست** **شبا** **والا**  
**اول** **والاثنين** **اهون** **واللثلاث** **اجبار** **والاربع** **بار** **والخميس** **مونس** **والجمعة** **عز**  
**ثم** **نقلوا** **عنه** **الى** **ثلاث** **الاسماء** **المشهورة** **وجزم** **بن** **خزم** **انه** **اسم** **اسلامي** **ولم** **يكن** **في**  
**الجاهلية** **وورد** **ان** **اهل** **الدين** **صلوا** **عنه** **قبل** **ان** **يقدم** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه**  
**وسلم** **وذات** **ان** **النصار** **قالوا** **اليهود** **يوم** **يجمعون** **فيه** **كل** **سبعة** **ايام** **وكذلك**  
**النصارى** **فهم** **فلجعل** **يوم** **ما** **يجتمع** **فيه** **ونذكر** **الله** **تعالى** **ونصل** **ونشكر** **فجعلوا**  
**يوم** **العروبة** **وهي** **اول** **جمعة** **في** **الاسلام** **واما** **اول** **جمعة** **جمعها** **رسول** **الله** **صلى**  
**عليه** **وسلم** **فكانت** **في** **مسجد** **بن** **سليم** **بن** **عوف** **فخطب** **وصلى** **فيه** **قوله** **بالحسب**  
**هو** **قوله** **تعالى** **ان** **انزوت** **للصلاة** **من** **يوم** **الجمعة** **فاسعوا** **الى** **ذكر** **الله** **وزرو** **اليوم**  
**رتب** **الامر** **بالسعي** **الى** **ذكر** **الله** **على** **الذات** **والصلاة** **والطاهر** **من** **المراد** **بالذكر** **الصلاة**

يجوز

ويجوز ان يرد به الخطبة وعلى كل تقدير بعيد فرض الجمعة فالاول ظاهر والمثل الثاني  
لأن فرض السعي الى المسجد شرط فرض فرض المشروط الا ترى ان من لم يجب عليه الصلاة  
لم يجب عليه السعي الى الخطبة فالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة الصلاة  
جميعا وهو الحق لصحة عليه ما معتمدا ان الله تعالى ان ذلك بتحريم مباح وهو البيع  
وهو لا يكون الا لا مرد واجب كى هو مقتضى الحكمة **قوله** **ولا** **ان** **قال** **في** **الشرح**  
**المسلمون** **من** **لدى** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **الى** **يومنا** **هذا** **على** **فرضها** **من** **غير** **انكر** **احد**  
**وهي** **فرض** **عين** **الاخذ** **بى** **بكم** **من** **اصحاب** **الشافعي** **فانه** **يقول** **فرض** **كفاية** **وهو** **مطلوب**  
**كراهة** **في** **الخطبة** **قوله** **من** **لدى** **اي** **وبل** **من** **المعنى** **المعقول** **قال** **في** **الشرح** **واما** **المعنى**  
**فلان** **الامر** **بترك** **الظهور** **لاقامة** **الجمعة** **والظاهر** **فريضة** **ولا** **يجوز** **ترك** **فرض** **الا** **غير** **هو**  
**ان** **لا** **واولى** **منه** **فدل** **على** **ان** **الجمعة** **الذكر** **في** **الظهور** **فريضة** **قوله** **لدى** **اي** **لا** **فرضا**  
**بهذه** **الدلة** **قوله** **وقال** **عليه** **السلام** **بيانا** **للسنة** **قوله** **في** **حديث** **قال** **في** **خطبة**  
**قوله** **في** **مقات** **هذا** **الذي** **في** **ابن** **ماجة** **وغيره** **تقديم** **هذا** **قوله** **في** **شهر** **في**  
**هذا** **وفيه** **بعد** **قوله** **في** **شهر** **هذا** **زيادة** **ولفظها** **فريضة** **واجبة** **اليوم** **القيامة**  
**عن** **تركها** **بحد** **واو** **استخفافا** **بجهرها** **في** **حياتى** **وبعد** **موتى** **وله** **امام** **عادل** **الحج** **قوله**  
**تاهوا** **ناها** **اي** **كسلا** **فالتها** **ونغير** **الاستخفاف** **وعجالة** **العامول** **تعيد** **الاتحاد**  
**قوله** **وله** **امام** **عادل** **واجترأ** **ما** **ذكره** **ليزيد** **وجذب** **اقامتها** **مع** **الامام** **الجارون**  
**جوده** **ليس** **عذرا** **مقطعا** **والا** **فالاستخفاف** **فكفر** **وان** **لم** **يكن** **امام** **اصلا**  
**قوله** **فلا** **يجمع** **الله** **شمله** **الشمل** **بالكسر** **والفتح** **العنف** **او** **الليل** **الحل** **منه** **الله**  
**امور** **الان** **بالعنف** **بجامع** **مردود** **ها** **على** **اصل** **واحد** **واطلق** **عليها** **الشمل**  
**وجمع** **الشمل** **كناية** **عن** **عدم** **تفرق** **امور** **واختلافها** **وانعكاسها** **قوله** **ولا** **بارك**  
**له** **في** **امر** **الذي** **لان** **ماجة** **ولا** **ان** **له** **امر** **قوله** **الا** **فلا** **صلاة** **له** **اي** **كامله** **وشبهه**  
**يقال** **فيما** **بعد** **ان** **لم** **يجزه** **او** **يستخفه** **والا** **فالكل** **على** **حقيقة** **قوله** **طبع** **الله**  
**على** **قلبه** **طبع** **عليه** **شتم** **ختم** **قاموس** **اي** **لا** **يجمله** **قابلا** **للخير** **فهو** **ندية** **من** **صرفه**  
**عن** **الخيرات** **قوله** **يجمله** **في** **اسفل** **درك** **جهنم** **محمول** **على** **شددة** **العذاب** **وانما** **ذكر** **في**  
**لأن** **له** **فعل** **الماضي** **حيث** **اقر** **بالوحدانية** **وتابعها** **وترك** **الجمعة** **ولم**



في الدرك الاسفل من النار او يحول على من تركها احد او مات على هذه العقيدة قوله  
ان من الظاهر قد علمت وجهه قوله سبعة شرائط اعيان لوجوبها شرائط زائدة  
على شرائط سائر الصلوة وهي في المصل والصلوات شروط كذلك وهي في غير  
المصل والوقوف بينهما بافتاء الاول يصح الاداء وبافتاء الثاني لا يصح قوله وهي  
الذكورة اي المتعة وخرج الاثني عشر استظهره في الزهري وفيه انه يعامل بالاضرو  
مقتضاه الوجوب عليه قوله خرج به النساء لا يجب على امرأة وان دخلت في عموم  
الخطاب بطريق التسمية لانها خست منه بعموم النهي عن الخروج بقوله تعالى وقدر  
في بيوتكن لا يسمي في جامع الرجال والحديث الا في قوله خرج به الارقاء لا يجب عليهم  
اجماعا فلا في القناري والموث ان يمنع عبده من الجمعة والجماعات والميدين والتلف  
فيما لو اذن له المولى في الجمعة واليق بالتواعد انه لا يتخير ولا يتجتم عليه الاداء ويؤيده  
انه لا يجب عليه الحج وان اذن له المولى واذ لم ياذن له فيها جازله الخروج اليها  
ان كان يعلم ان مولا يرضى والا لا والاصح انه ان حضر مع مولا لحفظ دابته  
له ان يصطبرها بغير اذن المولى ان كان لا يحل بالمفطحة في البحر وغيره واما الاجير  
فقال ابو علي الدقاق ليس المتاجر منعه منها ولكن يقطع عنه شيء قال في  
السير وظاهر المتن انه لا بد الدقاق قوله والاقامة ولم يسمه ثلث حجة عشر  
يوما قوله الا اربعة الا بعض غير وهذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة و  
الحرية قوله وفي البخاري يدل على اشتراط الاقامة قوله ولا تشرى اي لا  
تكبر تشرى وظاهر ما ذكره الحديث مرفوع وهو الذي ذكره ابو يوسف  
في الاملا ومحمد في الاصل ورواه ابن التميمية موقوف على علي والوقوف في مثله  
كالرفوع ذال الحال ونفي بقوله على قوله الا في مصر مع هذا دليل على  
المصر والمصر بالكسر الحاجز بين الشيباني والحدياني الارضين والوعا والكدرة  
والطاب الاحمر ومصر المدينة المروقة سميت بالتصحرها اولانه بناها المصريين  
نوح اه والمدينة من مدن اقام فعله ماث ومدن الدائن تمدينا مصرها اه  
قاموس مختصا فظا هو قوله ومصر المدينة وقوله ومدن الدائن تمدينا مصرها  
انها شي واحد قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ وكذا لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم

ام باقامة الجمعة في ترك المدينة على تركها اه قوله ولو احدا واحدا هو الذي نقله  
واحد عن واحد قوله فلا بد من الاقامة بمصر ذكره لبعض عليه قوله والاقامة فيما هو  
داخل قوله الذي لم يفتصل عنه بقلوة في المصحح لنا ومن صلاة الب فالتدبير في الحد  
الفاصل بالقلوة مروى عن محمد وفي النوادر وهو المختار وفي النهاية عن الترمذي انه لا  
شبهة وفي القسائي وهو الصحيح وهي اربعة ذراع في الاصح اه قوله ولا يعمل بها  
قبل الخ قال في الشرح تبينه قد علمت بنص الحديث والاشرو الرواية عن ائمتنا الخ  
وصاحبيه واختيار المحققين من اهل الترجيح انه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالقلوة ولا  
مبال وان لم يسبق شي فلا عليك من مخالفة غيره وان ذكر يصح عنه ما في الحديث  
انه ان لم يكن ان يحضر الجمعة ويبيت باهله من غير تكليف عليه اه اي لا بد من جاور  
هذا الحديث السفر كما ان من فرأوه وجبت غنة لوجبت على المأفوق وهو خلاف  
النسابة قوله خرج به المرفي اي الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع او يور  
ولكن يخاف زيادة مرضه او يضرب برأه بسبب جلى والخوف بالمريض المريض ان يبقى  
المريض ضايعا بحر وجهه على الاصح جوهره قوله ما روينا اي من قوله صلى الله عليه وسلم  
الجمعة شاه واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة الخ وعد منهم المريض قوله فلا  
على من اشق من ظلم افا والتعبير بظلم انه مظلوم فاذا كان اختاره لحماية منه  
توجب حرا مثلا لا يقطع عنه الوجوب قوله المأفوق بالتخفيف الذي لا يباراه  
ولادهم والمواد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه قوله كي جازله التيمم اي يجوز له  
ترك الجمعة كي جازله التيمم قوله فلا يجب على الاصح عند الحجة لا فرق بين ان يجد  
قائدا ولا سواء كان القائد قهرا او باجرو لم ما يستأجره او كان مملوك ذيره  
السيد قال في البحر ولم ارحم الاصح اذا كان مقيما بالجامع الذي يصلي فيه الجمعة هل يجب  
عليه اعدم الخرج اه ويجب على العود لعدم الخرج قوله وهي مسألة القادر بقدر  
الغير قد تقدم ان المصحح فيها قوله فلا يجب على العود ومثله مقطوع الرجلين  
وفي الكلام اشارة الى انها يجب على مغلوح احد الرجلين او مقطوعها اذا كان يمشي  
المشي بلا مشقة والا فلا اشارة الى القسائي وهذا يحصل الجمع بين ما في البحر  
من الوجوب وما في التميمية من عدمه فاذا كان بعض الافاضل قوله ومن العذر للمطر



العظم والذليل والوجل والشرح وقد مثله بسقط به الحضور الجماعة  
**قوله** فليس خاصين اي بالجمعة **قوله** وغيره اطلقه فم ما فيه بناء وغيره وقرب  
 قربا بين العنا **قوله** في الاصح قال السرخسي وبه تأخذ وعليه الفتوى كما  
 في شرح الجمع العيني وكما في الفتح ومقابل الاصح ما في البدع ان ظاهر الرواية  
 جوازها في موضعين ولا يجوز في الثامن ذلك وعليه الاعتقاد فان لم  
 يصح الجواز مطلقا وما قاله الطبع العلامة المؤدسى في نور الشريعة في الاحكام لا  
 يجوز في موضع واحد في البلاد الواحد وما قاله الامام الراشد العياشي والظاهر عند  
 انه لا يجوز في موضعين ولو فعلوا فالجمعة الاولى وان علمنا معا فضلا عنهم  
 جميعا فاسد والاصح اطلاق الجواز في مواضع لا صلاح الدليل اه افاده الشرح  
**قوله** وعلى القول الضعيف هو قول ابو يوسف **قوله** لانع من جواز التعدد في الجمعة  
 عند السابغ وتعد بالجمعة والا شيا ثم يعتبر بالبقا بالشرع وقيل با  
 الفراغ وقيل بها **قوله** قبل الصلاة اربع اي بوجود ذلك **قوله** بنية اخر ظهر عليه  
 هو الاحسن لانه ان لم تجز الجمعة فعليه الظهر وان اجزأت كانت الاربع على ظهر  
 عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فطلاه وقيل بنوى السنة وقيل ظهر يومه  
 كما في الفتنة **قوله** وليس الاحتياط في فعلها الخ قال البرهان الجلي الفعل هو  
 الاحتياط لان الخلاف فيه قوى ولما لم يكن نص في زمن السلف الا في موضع واحد  
 من المروكون الصحيح جواز التعدد بالضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه **قوله**  
 وافواها اطلاق جواز تعدد الجمعة لا خلاف حديث لا جمعة ولا طريق الا  
 في مصر جازع فالمرشوطا قاصدا وهو موجود في كل فريق اه **قوله** وبفعل الاربع  
 ربح خبر مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الخ **قوله** عدم فرض الجمعة مفعول اعتقا  
 وقوله او تعدد غلط عليه قال في الشرح وفي فعل الاربع مفسدة عظيمة  
 وهي اعتقاد ان الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر فينكحوا  
 عن اداء الجمعة واعتقادهم ففرض الجمعة والظاهر بعد هذا **قوله** وقوله ولا يخفى  
 بالاربع الا لخواص قال العلامة المؤدسى بعد نقله ما يفيد النهي عن قول الخاضع  
 عنها اذا اريد بعد الجمعة بوصف الجمعة والاشتهار ونحن لا نقول به ولا نفي بفعلها

اصلة

اصلا بل يدل عليه الخواص الذي يحاطون لا مردسهم وبذلك ما يرسهم الى جملة  
 بينهم اه ثم قيل فيقر العائنة والردة في كل ركعة فان وقعت فمضا فمضا السورة  
 لا تضره وان وقعت فمضا فمضا واجبة وقيل في الاولين فقط قال الراشد وعلى  
 هذا الخلاف فيمن يعفى الصلوات احتياطا والآخر عذري ان يحكم فيها رايه كذا في الحلبي  
 والشمس ويقتصر في القعدة الاولى على التردد ولا تعد بركها ولا يستفتح في  
 الشفع الثاني والا حوط الرتيب بينهما وبين المصركذا قاله المؤدسى ثم يصلي بعد  
 اربع سنة الجمعة فان صحت الجمعة فعدا في سنتها على وجهها وان لم تكن صحت  
 فقد صلى الظهر مع سنة **قائده** قال في عقد الفرائد قضاة زمانا يحكمون بصحة  
 الجمعة عند تجددها في موضع بان يعلق الواقف عتق عبده على صحة الجمعة في  
 هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط يدعى عتقه عليه بان عتقه بصحة الجمعة  
 وقد صحت ورفع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحاكم بصحة الجمعة ويدخل ما لم يمت من  
 الجماعات تبعا اه **قوله** ان يصلي بهم السلطان هو من لا ولي فوقه قال الحارثي  
 الى السلطان وذكر منهم الجمعة والميراث ومثله لا يعرف الا سماعا فيعمل عليه وقال  
 ابي المذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من يها امره فان لم يكن  
 كذلك صلوا الظهر كذا في الحلبي والتغلب الذي لا عهد له اي لا مشورته اذ كان  
 سيرته بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم حكم الولاة يجوز اقامته الجمعة اه **قوله**  
 يعين من امره باقامة الجمعة وهو الامير او القاضي او الخلفاء كما في العناية ولو  
 عدا الى ناحية وان لم تجز اقصيته وانكحته وان لم يكن استبداد السلطان  
 لونه او فسنة واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز بالضرورة كما فعل على في  
 صرة عثمان رضي الله عنهما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم الضرورة  
 وروى ذلك عن محمد في العيون وهو الصحيح وفي مفتاح السعادة عن مجمع العتاق  
 غلب على المسلمين ولاة الخلفاء يجوز للمسلمين اقامه الجمع والاعياد ويصبرون  
 قاضيا براضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتزموا واليا مسلم الله ولومات الخليفة وله  
 ولا على امور العامة كذا في الحزم ان يعيها الجمعة لانهم اقيموا الامور المسماة فكأنوا  
 على حالهم لم يغيروا احدا وفي البحر والزم يجوز لها في القضاة تدعى الماكر بحصر



أو مع الجماعة وتولية الخباء ولا يوقف ذلك على أن يكون له أن يتخلف القضاء  
وإن لم يؤذن له مع أن القاضي ليس له الاستخلاف إلا بإذن السلطان لأن توليته  
في القضاء أن له بذلك دلالته كما صرح به الحال في باب القضاء ولا يوقف  
ذلك على تعريض الحاكم للمصالح بالباشا له وفي الجواب صرح العلامة ابن جبر  
في الجملة في تعداد الجماعة بأن أذن السلطان أو نائبه إنما هو بشرط عند بناء  
المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الأذن لكل خطيب فإذا قرر المأخر خطيبا في  
المسجد فإنه أقامتها بنفسه وبنايته وإن أذن من تصحب لكل خطيب هو  
يجمع لأمر والاستخلاف في زمانها جائز مطلقا لأنه وقع في تاريخ حسن وأمر  
وسماؤه أذن الإمام وعليه الفتوى أنه وفي العتية وأما الخطيب والإمام  
ليس بشرط على الحداد في الذخيرة لو خطب من عاقل وصلي بالغ جاز لكن  
الأولى الاتحاد كما في شرح الآثار وفي المجرى قال أبو حنيفة الأذن في الخطبة إذا  
في الجمعة والأذن في الجمعة أذن في الخطبة ولو قال الخطيب لهم ولا تصل بهم نجراً  
أن يصلي بهم **قوله** للحر من تعويضها عنه لا يشترط السلطان أو نائبه فيها **قوله**  
يقطع الطماع متعلق بغيره وأما كانت الطماع موقوفة لوجود التنازع بين  
الطامعين في المقام فيمكن أن يفوت الوقت وهم في النزاع وهذا دليل معقول  
والقول ما قدمناه **قوله** وله الاستئابة الخ قال في البدائع كل من ملك الجمعة  
ملك إقامة غيره مقامه قال في الجفر هو صريح أو كما الصريح في جواز الاستئابة  
مطلقاً وتعيين الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لا دليل عليه وما في الدرر من  
أن الخطيب ليس له الاستئابة إلا أن يفوض إليه ذلك رده إلى الحال **قوله** ولا  
له متعلق بما له المقدار على أنه تمثيل أي تثبت له الاستئابة ولأنه قال في الشرح  
وإذا أذن لأحد بأقامتها ملك الاستخلاف وإن لم يفوض إليه صريحاً لأن الإ  
مام الأعظم ما فوضها إليه مع علمه بأن العوارض لا تفعل من أقامتها كالمرض والحد  
في الصلاة مع ضيق الوقت تعريضه ولا يمكن انتظار الإمام الأعظم لأنها لا تحتمل  
التأخير عن الوقت كما أن ناله بالاستخلاف دلالة ولأن الحال انطق من  
لسان الحال كذا قاله الشرح **قوله** صح استخلافه لأن الخليفة جاز لا مفتوح

والخطبة

والخطبة شرطاً اقتضاها وقد وجد في حق الأصل قوله قد شهد الخطبة وبعضها  
لأن الخطبة شرطاً انعقاد في حق من يشترط تحريم الجماعة وهو الإمام لا في حق  
كل مصل فيكون كما أن نائب الخطبة بنفسه والأولى يصح شروحه هذا النائب  
فيها أصلاً لأن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فإنه يصح قوله أيضاً كما يشترط  
صلواته للإمامة أو كما يشترط في الإمام ذلك إذا لم يكن خطيباً قال في الشرح وأعلم  
أنه يجوز لصاحب الوظيفة في الخطابة أن يصلي خلف نائبه بغير عذر كما جاز  
السلطان أن يصلي خلف مأموره بأقامة الجماعة مع قدرة السلطان على الخطبة  
بنفسه **قوله** والثالث وقت الظهر وقال مالك يحدو وقتها إلى الغروب لأن  
وقت الظهر والعصر واحد عنده **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم الخ ولا أمر شرعت  
على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فيراعى فيها جميع المحصورين  
التي ورد الشرح **قوله** ولم يرد قط أنه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده  
وكذا الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى يومنا هذا ولو كان جائزاً لفعله مرة تعليم  
الجواز كذا في الجلبى وغيره **قوله** فلا يصح الجماعة قبله وقال الإمام أحمد يصح كما قال  
بصحته وقوف عرفه قبل الزوال **قوله** وبطل بخروجه ولو بعد المقام قدر الشاهد  
لغوات شرطها لأن الوقت شرط الأداء لا شرط الاقتراح كصلاة الجهر في الإطلاق  
إشارة إلى عموم الحكم اللاحق بعد ركعتين ورحمة على المذهب كما في المنع والدر  
فإن قيل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في ثلاث عشرة فالحجوب  
أن فيه إفادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرار له وفيه إفادة أنه لا يتمها ظراً  
وهل يتمها نفلاً عند صحتها نعم لأنه أعابطل الأصل دون الوصف وقال محمد لا سلطان  
الأصل أيضاً عنده قهستان **قوله** والرابع الخطبة فعلة بمعنى مفعولة فترى من  
ما يخطب به غناية من الخطب وهو في الأصل كلام بين اثنين قهستان في عن الأثر  
وهي بالضم في الوعظة والجمع خطب وبالكسر طلب التزوج والفعل فيهما كقول  
وهي شرط بالاجتماع خلافاً للإمامية وقد شد **قوله** قبلها أي قبل الصلاة  
لأن شرطها بشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة في صدر الإسلام بعد  
الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها في مراسيل إلى داود كان رسول الله



صلى الله عليه وسلم يصل يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يحط  
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال ان وجبة قد قدم وكذا قدم فلقوه بالدفاف  
فخرج الناس لم يظنوا الا انه لا شيء في ترك الجمعة فانزل الله تعالى الآية واذا راو  
تجارة اولوا انفسهم اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة يوم الجمعة واخر الصلاة  
كذا في الشرح قوله في حديثه صلى الله عليه وسلم وكذا اذا سمع قوما يقولون لا ينوب عن الخطبة  
هو احد قولين والثاني انه لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك وذكره صاحب  
التبوير في الحديث بائع قوله في وقتها ولو خطب قبله وصلى فيه لا تقع لانه من جملة  
الخصوصيات القيدة بها على قوله لا يصح بالجر عطا على قوله عبد الله لا ينبغي  
مخبر رضى قوله ولا يشترط سماع جماعة وقيل ان شرط الجماعة ونص في الحديث  
راية على انه الصحيح وفي المتن على انه لا يصح ومن عليه شارح الحديث قوله ورد  
عن الامام وصاحبيه قال ابن ابي حجاج وافا شيخنا الا اعتمادا عليه **قوله** وفي الزيادة  
الثانية الخ متعني عنه بما تقدم **قوله** في الصحيح متعلق بقوله يشترط حضور  
واحد قوله وعمل قاطع كي اذا جامع ثم اغسل واما ان لم يكن قاطعا كي اذا ذكر  
فائنة وهو في الجمعة فاشتغل بالنساء او افسد الجمعة فاحتاج الى اعادةها  
او اقبلت المطوع بعد الخطبة لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع ولكن  
الا الى اعادةها كما في الجرح من الخلاء والحيض والسراج والفتح وان تعد ذلك  
بغير ميسر **قوله** فلهذه خمس شروط اوست لصحة الخطبة الاولى ان تكون قبل  
الصلاة الثانية ان تكون بقصد الخطبة الثالثة ان تكون في الوقت الرابع ان  
يحضرها واحد الخا من ان يكون ذلك الواحد من تعقد يوم الجمعة السادس  
عدم الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذكر البدر العيني في شرح البخاري  
ان من السنة اتخاذ المبر عن يمين الميزاب فان لم يكن منبر فوضع حال والا فالى  
خشب اتباعا لعلاء صلى الله عليه وسلم فانه كان يخطب الى جرح قبل اتخاذ المنبر  
ويكره المنبر الكبير جدا اذا لم يكن للمسيح منها **قوله** لانها من شعائر الاسلام و  
خصاوص الدين اي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها والا فان الامام  
والاداء على سبيل الشبهة من تلك الخصوصيات وبني لذلك فتح ابواب الجامع

لنوارين كذا في الكافي **قوله** حتى لو غلب الامام الخ وكذا لو اجتمع الناس في الجامع وغلبوا  
الابواب وجمعوا لم يجز كما في وظاهر عبارته ان غلبت يائي ثلاثا والواقع في جها  
رة غير الرباعي وفي الآية وهو قوله تعالى وعلقت الابواب للتصنيف وهو  
بدل الامرة وراجع **قوله** وان اذن للناس بالدخول فيه حصه سوء دخلوا لا  
كذا في الكافي **قوله** ابن الشحنة هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلد **قوله** في  
قلعة القاهرة اي ونحوها **قوله** وليست مصر على حديثها فانه وان كان فيها الحويت  
والسكك وغير ذلك الا انها لم تستوف جميع ما ذكر في حد المصنف العاصي ونحوه **قوله** في  
المنع اي منع صحة الجمعة **قوله** اختصاصه بهادون العامة فيه منظر في الناس لو غلبوا  
باب مسجد وصلوها لا يجوز لهم فالعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الزوائد في حديث  
الماذهب ولا يضر غلق باب القلعة لعدوا وعادة قديمة لان الاذن العام حاصل لاهل  
وغلق الباب ليس لمنع المصلي ولكن عدم علقه احسن **قوله** لم يخص الحاكم الخ هو يقول  
بعدد الصحة وان كان الحاكم يجمع خارجها وما ذلك الا لعدم الاذن العام لا لاختصاص  
فتدبر لانه عند باب القلعة اي خارج **قوله** لا يفوت من منع الخ هي لا منع فيها  
قبل غلقها وانما غلقت للعادة **قوله** فيها هو سهل من التكليف الا وضح ان يقول فيها هو  
اسهل منها للتكليف بالصعود اليها **قوله** وفي كل محلة الخ اي فلا اختصاص بها في القلعة  
**قوله** لان الجمعة مشتقة منها اي مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر والاصل  
مراعات المعاني اللغوية اذا لم يتحقق نقل **قوله** سوى اثنان الا في اثنين او هو على لغة  
من يلزم المتني حالة واحدة **قوله** ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة وايضا طلب  
الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلق بلفظ الجمع وهو الواو والذكري  
المستدالية التي يستلزم ذكرها وهو غير الجمع المطلوب حضوره فلزم ان يكون  
مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس جمعا متصفا عليه فليس بجمع مطلق والمشرط  
هنا طلب جمع مطلقا وبما ذكره المصنف ان اقل الجمع ثلثة حقيقة الخ انه ضعيف  
الدالة عليه صيغة التثنية والواحد والاشارة وان جمعا من وجه نظر الى الاشتقاق  
فهو مجاز والاصل بالحقيقة هو الاصل وكذا المتني له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام  
الدليل على فاعلمنا فيه لا يلزم اطرا **قوله** ولو كانوا عبيدا الخ او اميين او خرسا



لا يتم يصحون للامامة فيها يعلم بعد الخطبة من غيرهم **قول** فانصرف من شهادتهما  
 قد تقدم قول ان لا يشترط حضور واحد لهما او صحيح **قول** من شرط انعقاد الاداء  
 وهو بتقيد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة  
 والركوع والسجود والوقوف لا يصح الا بحد حتى يقيد بسجدة فاد لم يقيد بها  
 لم يوجد الاداء كذا في الشرح **قول** شرط انعقاد الترخيع اي وقد وجد وان لم يقيد  
 بسجدة **قول** مع رجلين هذا على قولهما واجاز ذلك ابو يوسف **قول** صرحا او لا  
 له راجعا الى قوله او نيابة فالصريح ان ياذن له بالاستئابة والدلالة عند  
 عدم الاذن **قول** ولما كان حد للصرح فله على احوال كثيرة الفصل في ذلك  
 ان مكة والمدينة مهران تمام لهما الجمعة من ذمته صلى الله عليه وسلم الى اليوم  
 فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر وكل تغير لا يصدق على احدهما فهو غيره  
 مغير كقولهم هو حاله مع اهله كبر مساجده او ما يمشي فيه كل محترف بحرفة  
 او يوجد فيه كل محترف وغير ذلك **قول** مفتي الذي رأته في النسخ اثبات اليان  
 فيه وفي قاضي خان حذفهما فيها لا لهما منقوصان **قول** ينصف بضم الياء  
**قول** عند أبي حنيفة صرح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة  
 كذا في غاية البيان وبه اخذ ابو يوسف وهو ظاهر لذهب في الهداية وا  
 واختاره الكرخي والقدوري وفي النهاية هو ظاهر لرواية وعليه اكثر الفقهاء  
 وما ذكر تعلم سقوط ما في شرح السيد **قول** مقيد بغيرها قيد بها لانه اذا لم يقيد  
 الاقامة لا توجد قرية اصلا او كل قرية مشتملة بحكم كذا في الشرح **قول** نفذ  
 الاحكام ويقوم الحد والمراد به القدرة على ذلك كى صرح به في التحفة عن الا  
 مام فتزيف صدر الشريعة له بظهور النوا في الاحكام لا سيما في اقامة الحد  
 في الامصار مزيف كى في الخلق فالمراد ان لان المصطلح بالفعل قال العلامة  
 نوح دفع الظلم عن المظلوم من بسب بشرط في تخفيف الصرية بالشرط في تخفيف  
 القدرة على الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل ان جماعة من الصحابة  
 صلوا خلف الجراح وهو اظلم خلق الله تعالى اه وفي العموي واعلم ان بعض  
 المولى دعي عدم صحة الجمعة لان مولاه يفتقد بعض شرائط الاداء وهو المصر

فانها

فانها جبارة عن كل بلدة فيها والا فاضى نفع الاحكام ويعمى بالحدود وهما مفتو  
 دان فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير من الاروم وهاقا  
 له هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في  
 الجملة والاولى مافي الملاحة نوح فتأمل **قول** احتراز عن الحكم والمرأة فانها ينفذان  
 الاحكام ولا يعلمان الحدود والاولى نصب **قول** يعني ان القضا لا من ملك فانها  
 ملكه كذا في الشرح **قول** وان كان القاضي والا ميراث في شرح السيد وقد مناعى الشيخ  
 قاسم الاستعانة القاضي عن الامير وجنيد وجود القاضي يعني عن المفتي والا ميراث كان  
 لمعرفة بالاحكام والا فلا بدك المفتي اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة في البلدة بالسجدة  
 فتصح بغيرها **قول** يعني هي بالكسرة والتعريف موضع على فرسخين من مكة والغالب  
 فيه للتذكر فصرف واذا انت من العلمية والتأنيث **قول** في الموسم فيه ايعا الى انها  
 لا تقام فيها في غير ايامه لرواى تعرضها برواى الموسم وقيل تجوز في جميع الايام لانها  
 في قضاء مكة ورد بان بينهما فرسخين **قول** او امير الحجاز هو امير مكة **قول** لا امير الموسم  
 اي الا اذا اذن له باقامة الجمعة **قول** وقاله تقصر في الموسم وعدم التقيد فيها التخفيف  
 على الحاج لانهم مشغولون بالناسك هداية **قول** وصح الاقتصار في الخطبة الخ  
 بيان لركنها **قول** لكن مع الكراهة اي التثنية لقوله تركت السنة **قول** حد وصلاة  
 ودعا بدل من قول ذرطوطي في السفتي الخطبة الاولى فيها اربع فرائض الحمد لله  
 والوصية بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا ان الدعاء في الثانية بدل لقراءة  
 الآية في الاولى كذا في شرح المفدى وظاهر هذا لا يتشبه على قوله وهو الظاهر  
 ولا على قوله لانها لا يشترط ان الثانية ولا الآية وما ذكره مذهبنا في رضاه  
 عنه **قول** فاسمعوا لى ذكر الله وهو مطلق فكان الشرط المذكور لا يتم بالمطاع وتكون  
 المأثور المذكور المعنى خطبة اما يفيد الوجود او السنية لانه هو الشرط الذي  
 لا يجزى غيره اه **قول** ولعقبة عقاب الخ ذكر في الحيط والمسطر وملق البحار  
 وشرح البخاري لا يبطال وشرح مسلم لصدور الدين الخلاطى والورخون ان عني  
 رضى اه عنه اول جمعة في الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله فارتج عليه فقال ان ابا  
 بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالوا انكم الى امام فعال اجوز منكم الى امام **قول** اه



رسنتم الخطيب بعد واستغفر الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية ولم يعين عثمان بقوله  
وانكم انما تعيقلون نفسه على الشيخين على الخلفاء الذين يكونون بعد الراشدين فانهم  
يكونون على نذرة في الحال مع قبح الفعل فان واليهم ان قولهم فانا على الخير  
دون الشر اه قوله فادخل فيهم الحجة وسكون الرأى المهمة وكثرة المناه من فوق  
وبالحجيم كاعتقاف منبأ المعقول وزنا ومقوى استغلق عليه الكلام فلم يقدر على  
انما هو قوله وسن الخطبة الى منها ان تكون خطبتان تشمل كل منهما على حده  
وتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ  
والثانية على دعاء المؤمنين والمؤمنات فوض الوعظ الى ذكره قوله بل يناد  
عليها الى زاد على ما ذكره بخبرين والعدد ولا مفهوم له قوله او جهته اي  
الميزان ان لم يكن له مخارج كما في الشرح قوله والبياض فهو خير ولا يلزمه ان  
السواد في الشرح ونكره صلاته في الجراب قبل الخطبة قهستاني وغيره  
يعني وشمالا وما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
والترضي على الصلابة والدعاء للسلطان بالضرع ان يكون مكرها انفاقا  
اه قوله الطهارة فلو خطب محدثا او جانيا جاز ويكره ويستحب اغادتها اذا  
كان جانيا او اذانه زليعي وان لم يعد اجزا ان لم يبطل الفصل باجني اه قوله لا نهى  
صلاة بل ذكره الجنب والمحدث لا يمنعانه قوله ولا تظن انها بدليل انها تؤد  
الى غير جهت القبلة ولا يفد هذا الكلام قوله وتأويل الاثر انها الى اي بابها الى  
فهو على حذف الباء والافترضا هره يدل على انها شرط الصلاة قوله هو الصحيح  
مقابل ما عني الى يوسق ان الطهارة شرط قوله وسن العورة هو من سنن  
الخطبة اجماعا وان كان فرضا في حد ذاته حتى لو خطب بدونه اجزا  
قوله وكذا الجلبوس الى اختلف فيه هل هو الاذان او الاستراحة وعلى الاول لا  
يسن في العيد لانه لا اذان له ذكره البدري العيني على البخاري قوله فحجت عنوة  
اي قهرا وعلية قوله ليرهم هذه العلة انما تظهر فيمن كان حديث عهد في الاسلام  
من اهل تلك البلدة ولكن العلة تعبر في الجنب وقيل الحكمة فيه الاشارة الى ان  
هذه الدين قد قام بالسيف وفيه اشارة الى انه بكرة الامم على غيره كعصى وقو

خلاصة

خلاصة لا تخلو في السنة محيط وناقش فيه اي امر حاج باه ثبت الله صلى الله  
عليه وسلم قام خطيبا بالمدينة متكئا على عصى او قوس في الجرد اود وكذا رواه  
البراء بن عازب عنه صلى الله عليه وسلم وصححه ابن السكن قوله فحجت بالقران اي  
بذكره وتلاوته فيها فكان اهلها يتعلمون القران قبل فدروعه ايها صلى الله عليه وسلم  
قوله بالسبب هو احد قولين قوله واستقبال العوم بوجهه فان ولا هم طهره كره  
قال شمس الدجعة من كان اماما امام قال السرخسي الرسم في زمانه استقبال العوم  
القبلة وترك استقبالهم الخطيب لا يلحقهم من المخرج بسوية الصفوف بعد فرغ  
الخطيب من خطبته كثره الزحام قال وهذا الحسن قوله في استقبال الصحابة الى  
فيكون استقبالهم الامام سنة ايضا فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
اذا خطب استقبال اصحابه ومن كان امامه استقبال بوجهه ومن كان في يمينه  
او يساره انحراف اليه كذا في الشرح قوله مما يوجب مقت الله اي من اهل الجاب  
ذلك قوله اي الآية وهو غير التعمد الذي قبل الخطبة قوله وسن العادة الحمد  
الى الثلاثة سنة واحدة قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث ايات وهو المذهب در  
وتاركها مسمى في الاصح لانها سنة قهستاني ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يخطب خطبة واحدة فلما من جعلها خطبتين بينهما جلسة خفيفة وفيه دليل  
على انها للاستراحة لا شرط قوله وسن الدعاء فيها المؤمنين وجاز الدعاء للسلطان  
بالعدل والاحسان وكرهه نحرعا وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا والى  
يشبه امر معروف اه قوله والضرب على الاعداء اي الكفار والبغاة قوله قال ابن  
مسعود الى وفي الفتح من الفقه والسنة تقصير الخطبة وتطول الصلاة قوله بما هو  
دون ذلك اي بذكر ما هو دون سورة من قصار الفصل قوله ويكره التطويل  
اي بزيادة على قدر السورة من الطول كفي في الدر وغيره قوله في الشنا مشي  
بالتصويل وقوله وفي الصيق عطف عليه وقوله بالرحام لا يخص الصيق قوله بهاء المؤ  
اي كمال قوله والمشي افضل لما كان يؤهم من قوله اراد الذهاب ماشيا ان المشي  
واجب وقعه بذلك قوله وفي العود فيها عطف على محذوف معلوم من اللعام ان  
الذهاب اليها وفي العود والى اصل انهم اختلفوا في الرجوع فقبل هو كذا الذهاب



اليوم والشيء فضل وقيل هو الخروج في سائر الحاجات وهو الصحيح قولوا وانتم تهفون  
اي تترعون **قوله** وقال اي الامام احمد ومثله عند ابن جبار عن ابن عبيدة **قوله**  
فيذهب في الساعة الاولى الى الخلاء ريث اوصل التفرغ رضى الله عنه من غسل يوم الجمعة  
واغتسل ثم بكر وانكر ومشي ولم يركب ودعى من الامام واستمع ولم يلغ كذا له بكل  
خطوة عمل سنة لبر صيامها رواه ابو داود وغيره يقال غسل الرجل امرأته وغسلها  
مخفيا ومشددا اذا جامعها لانه اوجب عليها الغسل بجماعه وروى في فضلها  
عنه يظل بظل العرش كذا ذكره الشرح في شرح الاربعين والتكبير سرعة الانبياء  
اول الوقت او قبله لاداء العبادة بنشاط والابتعاد عن رطوبة المصلى لينال  
فضيلة والصف الاول وروى الامام مالك في الوطاء قال من اغتسل يوم الجمعة  
غسل الخيانة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة  
الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبش اقرن ومن  
راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما  
قرب بيضة اه قال مالك واكثر اصحابه وامام الحرمين والفاخر حين انها لخطا  
لخطئة اولها زوال الشمس واخرها صعود الامام على المنبر وقال الجمهور المراد ساعات  
اليوم واليلة المقسمة الى اربعة وعشرين جزءا فاستحبوا التكبير اليها واختلف  
في اول الوقت فيقبل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الخرز ما دخل  
وتاهب قال البرهان الخليلي وهو الاظهر وذكر الساعات لخص على التكبير اليها والثر  
عب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الاول وانتظارها والاستعداد بالنفل والتذكر  
قبلها وفي الحديث قيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة  
ومعنى راح في الحديث خفي قد في الفاموس راح المعروف يراح راحة اخذته  
له خفة وراحته يد له كذا خفت واستحبوا ان يوافق زوجته ليكون الغرض  
بصره واسكن لنفسه اذا راح للجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق **قوله**  
ويجب ترك البيع فذكره خرجنا من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما  
وقع في الهداية وتوقع العقد صحيحا عندنا وهو قول الجمهور حتى يجيب الثمن وثبت  
الملك قبل القبض وفي الغنم المروءة دون الفاسد وليس المراد بكونه دون

في حكم البيع الشرعي بل في عدم فساد العقد والافراد المنزلة وان كانا من جنس  
لا يعلم خلافا في الاثم بها اه وقال مالك واحمد بالطلاق في غير نكاح وبينة واحدة  
وفي الكلا استعار بان من لم يحب عليه الجمعة مشتق من التهم كمن في الغرابة  
يعني من لم يحب عليها معا امال او جت على احد جهاد وان الاخر انما جميعا لان الاول  
الركب الذي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للهيتمي **قوله** وكذا ترك كل شيء  
الح منه انما السفر عنده **قوله** كالبيع ما شيا وما في النهاية عن اصول الفقه لا يلى  
المسألة انما اذا تابعها وهو عيشان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص لاطلاق الكتاب  
وهو نسخ فلا يجوز بالرائى اه وفي المصنف والبيع على باب المسجد وفيه اعظم وزاده  
**قوله** في الاصح وقال الطحاوي العنبر هو الاذن الثاني عند المنبر لانه الذي كان في  
رأيه صلى الله عليه وسلم والشحن بعده قال في البحر وهو ضعيف **قوله** واذا خرج الامام  
اي من حجرته ان كانت والا فقباه للصعود فاطع كمن في شرح المجموع ثبت الثلث مجرد  
ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقيل اذا صعد وعليه جرى الحال والزيلعي والهيتمي **قوله**  
فلا صلاة سواء كان قضا فائنة او صلاة جنازة او سجدة تلاوة او من ذورة الا  
اذا ذكر فائنة ولو تراء وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها جنبذ يجب  
لضرورة صحة الجمعة وافاد انه لا يكره الشروع قبل الخروج فيتم ما شرع فيه ولو  
خطب الامام من غير كراهة مطلقا اذا كان في نفل فانه يتم شععا ثم يقطع  
ولو كان خروجه بعد القيام للمناسبة اتم ايضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام  
اليه واختلف في سنة الجمعة فيقبل بقطع على راس الركعتين في النفل المطلق والصحيح  
انه يتمها لانه كصلاة واحدة واجبة برك ولكن يخفف القراءة ويرعى بقدر الوا  
جب لا درأكت الواجب وهل يترك تسبيح الركوع والسجود والصلاة على  
المنبر الذي يركب في العقود الاخير لان سنة والاستماع فرض بجزر **قوله** ولا كلام في  
اتفاق كما في السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام وسبأ في ثمانية **قوله** لا يذ  
نض النبي صلى الله عليه وسلم وهو كمن في الهداية بالعطف المذكور في المصنف فلا يش  
الفتح ورفع غريب والمهروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر في العناية والها  
اختلف الشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فيقبل انما يكره ما كان من جنس



كلام الناس في التبع وخبره فلا وقيل ذلك مكره والا لا يصح ومن ثمة قال في البرج  
وخروجه فاطم الكلام اي كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في  
جواز غير المني على الاصح ويحمل الكلام المروي في الاثر على المني ويشهد له ما  
اخرجه البخاري ان معاوية اجاب المؤذن بين يديه فلما ان قضى التأذين قال  
يا ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين ذك  
المؤذن يقول ما سمعت من مقالته وفي الزهر عن البدع يكره الكلام حال الخطبة  
وكذا كل عمل يشغله عن سماعه من قراءة قرآن او صلاة او تسبيح او كتابة ونحوها  
بل يجب عليه ان يستمع ويكث وفي شرح الزاهد يكره لمستمع الخطبة ما يكره  
في الصلاة من اكل وشرب وعيث والقات وشذوذاته وفي الخلاصة كل  
ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولما مر معروف وفي السيد استماع الخطبة  
من اولها الى آخرها واجب وان كان فيها ذكر الولاية وهو الاصح انه وكذا استماع  
ما تر الخطب كخطبة النكاح والتمائم واختلف في الدعاء في الامام والصحيح من  
الجواب انه افضل وقال كثير من العلماء الساعدا والي كذا يسمع مدح الطيبة  
والدعاء لهم ويجلس في الصف الاول مما يلي الامام من غير اداء قول لان الكراهة  
علة لاصل الخلاف وتقول ان يوسف يجوز له في المجلس ايضا قول يصلي سرا  
بحيث يسمع نفسه نداء الفاداه القهستاني وفي الشرح عن الماني يصلي في  
نفسه وفي الفقه عن ابي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع  
الخطبة فكان احراز الغصليتي وهو الصواب قول ويجوز في نفسه واذا فرغ  
من الخطبة يجهد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلا يجب بقلبه واذا فرغ يجب  
بلسانه كما في المحيط قول وفيه خلاف والعقد للنع وفي الزوالية الثاني عن  
الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يكث هو المختار قول وفي  
الحسن الى معقد المذهب النع قال في الكافي يستمع ويصمت والماني كالقريب  
قول وان الحكم بكسر الهمزة لا يرد سلاها مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ  
ولا بعده لان هذا السلام غير ما دون فيه شرعا بل يرتكب بلسانه اغلا لا يشغل  
خاطر ال مع عن الرض قول ولا ينبغي ط الخ وهل يجزئ اذا عطس الصبي نعم

في نفسه

في نفسه واولم يكلم بلسانه ولكنه اشار براسه او بيده او بعينه لانه مذكرا  
او جواب سائلا لا يكره على الصحيح كما في المضرب والفح قول ما قرأ منه من قوله او اخرج  
الامام الخ قول وليس عليه اي من الكلام المذكور قول حق الله بدل من الانصات قول والماني  
المستحب وقت الاقامة اي يوم الجمعة او في ساعة الجمعة لفرضه على الصحيح بأنها  
من خروج الامام الى فراغه من الصلاة قول اذا كان يسمع بان كان قريبا قول اذا كان  
من لا يسمع اي البعيد قول غير متبعة المعتمد المنع قول لانه يجزئ ما هو عليه وهو  
الكلام وهذا اغما يظهر ان لا يطلق في الكلام ما لو قيد بالمديوني فلا يظهر لان هذا القول  
وهو مما لا خلاف في ابحاثه كما مر عن العناية وغيره وهذا البحث كثير الخلاف في  
جدا قول والمروي في سلامة اي الامام حين يستقر على المني في فعله صلى الله  
عليه وسلم قول غير مقبول ما قال البيهقي انه ليس بقوي وقال عبد الحفي في الاحكام  
الديني هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه اي فكيف يستدل  
به عنده وقوله عندنا متعلق بمقتول او متعلق بقوله والمروي فان راوى وجها  
في مشايخنا قالوا انه يسلم قول وكبره لمن يجب عليه الجمعة اطلق الكراهة فتكون  
كبرية واجزأ من لا يجب عليه فلا كراهة في خروجه قول وقيل الثاني هذا  
الخلاف مبني على الخلاف في وجوب السعي بالاول او بالثاني قول ما يصل الجمعة  
على الصحيح كما في شرح المنية والماني فرادى دخل مصر ولم ينوي اقامة نصف شهر  
لا الجمعة عليه وان عزم على ان يمكث فيه يومها بخلاف المروي العاظم فانه يلحق  
باهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا يلزمه الجمعة هكذا قال  
الفتية وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر لزمه الجمعة مطلقا نداء الخلا  
صحة قول البرهان الحلبي ولم يذكر قاضي خا ان عدم لزومها اذا نوى الخروج من  
يومه قبل الوقت او بعده كما اختاره الفتية ابو الليث فعلم انه المختار عنده  
لانه اذا نوى اقامة ذلك اليوم في المصر التحق باهله بخلاف ما اذا لم ينو اه  
قول ان اذا اجاز عن فرض الوقت قبل القهستاني في الكلام من ان فرض الو  
قت هو الظرف في حق المعذور وغيره لكنه ما مور باسقاطه بأداء الجمعة حتى  
والعذر له رخصة في الجمعة ليست بداعي الظرف لان حقيقة البدل هو ما يص



إليه عند تعذر ذلك ولا يصح وليست هذه كذلك وليس الظهر بدلا عنها لانه هو فرض الوقت  
 وهي فرض مستقل في ذلك اليوم يسقط به الظهر فلا في الفسخ وهذا الوجه يستلزم  
 وجوب الظهر ولا يتم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائده هذا الوجوب جواز المصير  
 اليه عند الجوز عن الجمعة **قوله** وكلام الشراح يدل على القول بان الظهر لهم يوم  
 الجمعة رخصة قد لا على ان الغزيرة صلاة الجمعة كذلك في الشرح **قوله** غير انه يستثنى  
 منه المراهة اي فصولها في بينها افضل واصل هذا البحث للعلامة زين رحمه الله  
 تعالى **قوله** في حق الكافة متعلق بالاصل اي واما الجمعة فليست على الكافة  
**قوله** حرم عليه الظهر اي صلاة الظهر وهذا بالنسبة لغير المذور كما هو الموضع  
 المذور وادام صلى الظهر قبل الامام لا يكره بالاتفاق **قوله** فان سعى اليها لم يقيد  
 بالسعي لانه لو كان جازبا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشرع مع  
 الامام بالاتفاق كما في البحر عن الخائف لانه اذا لم يشرع معه تبين انه لم يشرع  
 في الجمعة تبين وقيد باليه لانه لو سعى الى غيرها لا يبطل ظهره بالاتفاق كما في  
 غاية البيان **قوله** وكان الامام فيها وقت انصافه اذ ركع فيها اول يدركه لبعده  
 مائة او نحوه لان الادراك ممكن بتعدد برالله تعالى فباية قال في الفسخ وهذا  
 يخرج اهل بلخ عن الامام وهو الاصح وعلى تخريج اهل العراق عنه لا يبطل الا اذا  
 كان لا يرجو ادراكها **قوله** وكذا المذور فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعي  
 يبطل اذا غاب عن وجهه حرمه اداء الظهر قبله وعدمه وقاد زفر الداني في  
 لا يبطل ظهر المذور باء الجمعة بعده وتقع الجمعة **قوله** **قوله** في صحيح تبيين ان يبطل  
 السعي بقصد الانفصال عن الدار على المختار **قوله** وقيل اذا مشى خطوتين وادام  
 انفصل عن الدار **قوله** كما بعده اي كما السعي بعد الفراغ **قوله** وقال لا يبطل امر  
 الخ لان السعي الى الجمعة دون الظهر لا يبطل به الظهر والجمعة فوجه فيبطل  
 بالامام ان السعي الى الجمعة من خصائصها فصلا لا اشتغال به كما لا  
 اشتغال بركن من اركانها فيؤخر في ارتفاع الظهر احتياطا **قوله** ويقصر الفاد  
 عليه الخ مثلا لو صلى ما قبل الظهر اما ما ثم خضر الجمعة فصلاها فهي فرضه  
 وجازت صلاة اولئك ولو قدمه الامام لسبق حدث جازت صلاة العوم

لا يظهره انقضت حقه دون اولئك الذي صلى بهم قبل دخول المصروف صار حقه  
 الفريق الثاني كانه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغى فيقال اي صلاة قد  
 على الامام ولم تعد على المأموم **قوله** اداء الظهر جماعة سواء كان قبل الجمعة وبعد  
 وانما قيد بالمعذور ليعلم حكم غيره بالاول وجه المعارضة انها تقتضي ان تقبل  
 جماعة الجمعة لانه ربما تطرق غير المذور والافداء بالمعذور ولا في صورة  
 المعارضة باقامة غيرها **قوله** في المصنف به لا يخرج اهل السواد فانه لا يلزم  
 لهم الجماعة لعدم الجمعة على اهلها فلا يلزم ما ذكر **قوله** فانه يكره له صلاة بها  
 كذا في البحر وهذا ايضا ما قدمناه عنه من ان ذلك اكره اتفاقا لاجل الكراهة  
 المنقبة فيما سبق على التحريم وما هنا على التزمية لانها في مقابلة للسعي اقل  
 السيد **قوله** صلواتها اي الظهر وانما باعتبار انها قريضة **قوله** اوفي مسجد السهرور  
 ان قيل ان هذا يشترط بغير مسجد السهرور في الجمعة والعيد وهو خلاف المختار  
 اجيب بان المختار عدم الوجوب فيها وان الاول تركه لدلائل يقع الناس وقتة  
 لان المختار عدم جوازها فاده في الايضاح **قوله** وما فاتكم فاقضوا فان معناه  
 اقضوا ما فاتكم من صلاة الامام والذي فات من صلاة الامام هو الجمعة وهو  
 بدلا من ما في قوله ما روي **قوله** والاداء ظهر لانه اذ ركع معه اقلها فلا يعتبر  
 بالكل من وجه وحاصله انه باذراك الا في تصوير الجمعة من وجه باعتبار ما وجد  
 من الشرائط فيها اذ ركع كالتحريم والجمعة والامام وظهر من وجه لغوات بعض  
 الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والامام وهي مشروعة على خلاف القيد من عدم  
 فترجي فيها جميع الخصوصيات فبالنظر يكونها ظهر يصلي ربا وبالنظر يكونها جمع  
 يتحقق ان يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال المنع **قوله**  
 وينظر لعل الواو بمعنى او ويكون المراد به الوضوء لاورد ما مضى من توضييم  
 الجمعة فيها ونعت ومن الغسل فالصلح **قوله** ويدعى من هذه لعل المراد  
 به نحو الزيت وادعى به **قوله** ويس من طيب بنية الوجود فيه والمراد  
 ان لم يسد طيب الرجال **قوله** من طيب امله بماله رائحة لا لون كحل وكافور  
**قوله** فلا يفرق بين اثنين فاذا دبر هذا الذي عنه قال صلى الله عليه وسلم من تطيب بقا



وقاب الناس أخذ جسرهم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها بلغوا فيه حظه منها ورجل حضرها بدخولها  
رجل دعا الله عز وجل أن يشاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصاف وكوث  
ولم يتخط رتبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهو كرامة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة  
أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالحسنة فله عشر مثاقيل قال الحلي وينبغي  
أن يعيد الناس في الخطي بما أوجب الله المجد بداءه المجد بداءه المجد بداءه المجد بداءه  
موضع فيه أن يتخطى إليه للضرورة وفي الخلاصة إذا دخل الرجل الجامع وهو ملان  
أن كان خطيه يؤذي الناس لم يتخط وإن كان لا يؤذي أحدا لم يتخط ولا يجلس  
فوق الناس أن يتخطى ويدنو من الإمام وروى العتيق أبو جعفر عن أصحابنا أنه لا بأس بالخطي  
عالم يخرج الإمام أو يؤذ أحدهم وحاصله أن الخطي جائز بشرطين عدم الأذى وعدم  
خروج الإمام لأن الأذى حرام والخطي عمل وهو بعد خروج الإمام حرام فلو تركه  
لفسده الدين لأن الإمام لا يستقر في موضعه من المسجد وما ذكر في البحر وغيره من  
أن من وجد فرجة في المقدم له أن يخرج الثاني لأنه لا حرمه لهم لتقصيرهم بحمل على  
الضرورة أو على عدم الأذى أو على الاستئذان قبل خروج الإمام بما بين الروايات  
ومن زحزح رجلين وجلس بينهما مع ضيق الوضع دخل في الرأس عن العرقعة بين  
أثنين وفي البحر والخطي للسؤال فذكره في جميع الأحوال بالجماع ويكره  
استدراكه أن يعين الرجل أخاه ويجلس في موضعه في الجمعة وغيره قال الكرماني  
وظاهر النص الواردة فيه التحريم لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به بخلاف ما لو قدم الناس  
بأختياره واجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره لكن أن استقل الإمام إلى مكان أقرب  
لسماع الخطبة فلو بان أن استقل إلى دونه كرهوا أن يتبعوا مكانه لم يجز لغيره أن  
يسبقه إليه لأن الحق للسابق به غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بعث من يعيد  
إليه في مكانه ليقوم ما جاء صوجا أيضا من غير كراهة ولو فرش له سجادة فبقي  
وجهاه فقبل يجوز لغيره تيممها والجلوس في موضعها لأن السبق بالأجسام لا بما فرش  
ولا يجوز للجلوس عليها بغير رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غير هذا فلا تدخل في ضيقه  
وقيل لا يجوز تيممها لأنه ربما يعنى إلى الخصومة ولأنه سبق إليه بالبحر فصار الجواز

ويجوز

ويجوز إذا امتلأ من مكانه في ثلاث صور إذا شهد في موضع الإمام أو في طريق  
يمنع الناس من المرور وبين يدي الصفا في العير على الخاري وغيره قوله لا يغفر له  
بينه وبين الجمعة الأخرى يعني الماضية أو المستقبلية والغفرة تكون للمستقبل كي تكون  
الحاضري وزاد ابن جبان من حديث أبي هريرة وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها  
**قوله** يعصمهم الله أي يحفظهم الله تعالى **قوله** يؤذ إن ظاهره ولو غير محتب **قوله**  
والشاهد ظاهره ولو شهد آخره فخط **قوله** والفرق في ليلة الجمعة قال أبو المعين في ضوء  
قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكره وكبيره حق لكن أن كان كافرا فإذابه  
يدوم في القبر إلى يوم القيامة يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان الحرام التي  
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين أن كان مطعما لا يكون له عذاب القبر ويكون له  
ضغطة في حصول ذلك وخوفه ما الله كان يتسم بجمعة الله تعالى ولم يكره الضغطة  
كان عاصيا يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة  
ولا يعود العذاب إلى يوم القيامة وإن مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة يكون له العذاب  
ساعة واحدة وضغطة ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود إلى يوم القيامة من جميع  
الروايات والتأخرانية كذا في الترح وناقض فيه الملا على وقال أن ذلك  
غير ثابت في الأحاديث **تخييل** من كمال الضافة قص ظفروا وحلق شعره قال في الحاشية  
والخلاصة من كتاب الاستحسان أن رجل وقت لعلم أظفاره وحلق رأسه يوم الجمعة  
أن أخرها إلى الجمعة فاحشا فاحشا يعني قد جاوز الحد كره لأن من كان ظفروه طويلا  
يكون رزقه ضيقا فلا يجز أو يحد وأخره بتركها بالأخبار فهو مستحب ما روت  
عائشة رضي الله عنها من فوجا من قلم ظفروا يوم الجمعة أعاده الله من البلا إلى الجمعة  
الأخرى وزيادة ثلاثة أيام وفي استحسان القرمصاني عن الرهدي يستحب أن  
يقلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه في كل أسبوع مرة ويوم  
الجمعة أفضل ثم في خمسة عشر يوما والراشد على الأربعين ثم اه وورد من فقه أظفاره  
يوم الجمعة أخرج الله تعالى منه الداء وأدخل عليه الدواء وورد أن من استأث  
يوم الجمعة وقص شاربه وقلم أظفاره ونظف أبطنه وغسل فؤاده وجب ونظف  
عن الثوري استحباب تقليم الأظفار يوم الخميس وجمعه بعض العلماء بسبب الغشاوة



واحاديث يوم الجمعة أكثر فلا يعارضه هذا وظاهر الأحاديث يدل على أن العلم  
 قبل الصلاة في بعض الكتب أنه بعد ما يلبس به بالصلوة لا يقول عليه لأنه  
 تعليقا في مقابلة النص وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قصر الأظفار يوم معين  
 مراده لم يصب وأنه لم يثبت أصلا قد بعضهم وتعض على ترتيب النظم للشهور  
 وقيلوا الظفار كرم بالسنة والأدب \* يعنيها خائب سارها وخب  
 كذا في شرح الشريعة وفي فتح الباري أن الإمام أحمد قد نص على هذه الخفية  
 ونقل الشرف الدين طبري عن بعض مشايخه أن من قصر أظفاره بخالف لا يردوا  
 جرب ذلك مدق طوبى له لكن أكره البيهقي المذكورة في دقيق العيد فقال كل ذلك  
 لا أصل له وأحداث استحباب لا دليل عليه وهو قبيح عندى بالعالم نعم البداءة يعني اليد  
 ويعني الرجلين لها أصل وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيمم في ظهوره وترجله  
 وفي شأبه كله تنفق عليه وكذا التيمم باليد على الرجلين قياسا على الوضوء وما يرد  
 من النظم في قصر الأظفار على وغيره باطل كظهور الأكله في قصص يوم السبت وهذا  
 البركة في الأحد وحصول العز والجاه في الاثنين والجمعة في الثلاثاء وسوا الأخرى  
 في الأربعاء والعنق في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الأظفار حوزة ما يزيد  
 على ما يلبس رأس الأصبع من الظفر بمقتضى أو سكين أو غيرهما ويكره بالأسنان  
 لأنه يورث البرص والجنون وفي حالة النايه وكذا زلة الشعر لاروى خالد بن فروخ  
 من ثور قبل أن يغسل جأه أنه كل شعرة فتقول يارب سلمه لم ضيعني ولم يفسدن  
 كذا في شرح شريعة الإسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والفتاوى قصر الأظفار لا يوجب  
 بجمع تحريمها فيستغذروا وقد ينزل إلى حد يمنع وصول الماء إلى ما يجب غسله في  
 الظهارة وشحج بالماء في إزالة الأظفار إلى حد لا يضر بالأصبع كذا في فتح الباري  
 وأما حلق الرأس ففي التترخاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سنة عندنا الثلاثة أه وفي  
 روضة الزند وبسني السنة في شعر الرأس أما اللق وأما اللقاه يعني حلق اللق  
 أن أراد المتكلم أن ترك الكل ليدفعه ويرجله ويفرقه لما في الج داود والنس  
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق بعض رأسه وترك  
 بعضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله أو تركوه كله وفي الغريب يستحب

حلق

حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النفاية عن الإمام يكره أن يحلق قفاه إلا عند الحاجة  
 أنه قال الطحاوي يستحب أخف الشارب ونزاه أفضل من قصها وفي شرح شريعة  
 الإسلام قال الإمام الأحناف قريب من الحلق وأما الحلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء  
 وراه بدعة أه وفي الخانية وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوارى الطرف لا على  
 من الشعة العليا ويصير مثل الحاجب له ومن الشعبي كان يقص شاربه حتى يظهر  
 طرف الشعة العليا وما قارب به من علاه ويأخذ ما شد مما فوق ذلك وينزع من  
 الشعة من جانب الغم ولا يزد على ذلك أه قال في فتح الباري وهذا يدل على ما وقفت  
 عليه من الآثار ويشترخ قص السبيلين مع الشارب لأنهما منه كما استظهره في فتح  
 الباري واستثنى من أخف الحلق ما يندب له توفير أظفاره لأنها سلاح وشاربه  
 لأنه الصيب في عين الودد وأما الحمية فذكر محمد في الآثار عن الإمام أن السنة أن  
 يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من  
 عرضها ما طال وخرج عن السميت لقرب من التدوير من جميع الجوانب لا إلا عند الحاجة  
 محبوب والطول القوط قد يشوه الخلقة ويطلق السنة المتباين وأخرج الطبري  
 عن عمر أنه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال لم يترك أحدكم قمه حتى يكون  
 كأنه سبع من السباع وفي الفتاوى الهندية عن الغرائب تنق الفتيكين بدعة وهما  
 جانت العنققة أه قال في الصحاح والقاموس الفيت بالفاء والنون كما هو المشي  
 فيكون وهما مجمع اللجيين أو طرفا هما عند العنققة وفي الحديث إذا توضأت فلا  
 تنس العنقيد يعني جانت العنققة عن عين وشمال قل بعض ويؤخذ مما تقدم مشرو  
 عية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال لأن الأبداء كالحلحلي يعلق به أه  
 وروى الشهاب الفيضاني في كتاب البدور والنورة في معرفة رتبة الأحاديث  
 المشهورة لا تنفق شعر الأنف فإنه يورث الجذام وكذلك قصه فقال ضعيف  
 وقبل حسن وروى أنه يورث الأكلة وهي بثلاث الأمزة الحدة وبناته أمان من  
 الجذام وفي الخلاصة عن المشفق كان أبو حنيفة لا يكره تنق الشيب الأعلى وجه النور  
 أه وينبغي حمله على العليا أما الحديث فيكره الجبر إلى داود لا تنفق الشيب فإنه نور  
 يوم القيامة وفي القية حلق شعر الصدر والظفر خلاف الأدب وفي المحيط لا يكره



شعر حلقه ولا بأس بأخذ شعر الحاجبين وشعر وجهه ما يشبه به بالحيثيين  
ومثله في المناسبات والمناسبات والرد ما يكون مشوا لغير من الله الناصية والتمتمة  
والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوم واصل السنة ينادى بكل من يزل  
الحصول المقصود وهو النظافة وانما جاء الحديث بلفظ الحلق لانه لا غلب وسواء  
في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي لا يوجب في حلقه الحلق وفي حلقها الشف والابطال  
اول فيه الشف لورود الخبر وان الحلق بلفظ الشعر وبزبد الرجمة الكريمة بخلاف  
الشف ثم العانة في الشعر الذي فوق الذكر وحذاليه وحول فرجها ويستحب إزالة  
شعر البرص فان ان يعلق به شيء من النجاسة الخارجة فلا يمكن من إزالة بالار  
ستجار وفي الثانية ينبغي ان يدفن قلامة ظفره ويحلق شعره وان رماه فلا  
بأس وكراهة العاوة في كنف او مغسل لان ذلك يورث داء وروي ان النبي صلى  
الله عليه وسلم امر بدين الشعر والظفر وقال لا تغلب به سمرة بني ادم الله ولا زنا  
من اجزاء الارض فحرم وروي الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله  
عليه وسلم يأمر بدين سبعة اشياء من الانسان الشعر والظفر والحيضة والبن  
والعلقة والمسحة والحيضة بكسر الحاء المهملة خرقة الخيض والجمع محايض  
كذا في الصباح ولعل المسحة الخرقة التي يمسح بها ما خرج من الانسان من نحو  
دم واستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى اعلم **باب** وجوب المناسبات بين  
الباين ظاهرة وهي اشتراكها في الاداء والشرائط الا الخطبة والجمعة تسليما  
ايضا قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة اعياد او خمسة اعياد وقد  
مت الجمعة لغرضها وكثرة وجودها واصل عيد عود لانه من العود بمعنى الرجوع  
قبلت الا ويا لكونها بعد كسرة محمد بن وبعثت وقيل من عيد بعثته اذا  
جمع وجمع على اعياد والعياض على الاول اعواد لانه من العود لانه جمع هذا اللفظ  
للمزم اليه في الفرد فلم ينظر الى الاصل وقبل الفرق بينه وبين اعواد جمع عود الاله  
واما عود الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وصلاة العيد شرعت في السنة الاولى  
من الهجرة كي رواه ابو داود وعن انس قال اوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة  
وام يومان يلعبون فيها فقال ما هذا اليومان قالوا ان نلعب فيها في الجاهلية

فقال

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد ابدلها بما خير من يوم الاضحى ويوم  
الضطره **قوله** لانه الله تعالى فيه عدا للاحاد دينية ودينية اولانه يعود  
ويكرر بالفرح والسرور وتفاولا بالعود على من ادركه كي سميت القابلة تفاولا  
بتقوا لها اي رجوعها اوله حتى غلبت فيه ويطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل  
**قوله** عيد وعيد وعيد صرح بجمعه **قوله** وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة  
ومذهب الامام احمد ان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد فلا في متى  
المشرك وشرحه الشيخ منصور الجبلي واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر  
العيد ذلك اليوم سقوط حضوره ولا سقوط وجوب لانه صلى الله عليه وسلم صلى  
العيد وقال من شأنه يجمع فيجمع افاده العيد **قوله** وهي الاصح رواية عن الامام  
وعليه الجمهور كما في وهو المختار خلاصة ونص عليه محمد في الاصل ورواية  
لانه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلاة العيد من  
من حين شرعها الى ان توفي الله تعالى من غير ترك وهذا المختار الرشدين والله  
عنه المحمديون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز وهو قوله تعالى  
وليكبروا لله على ما يجدون وقوله تعالى فصل لربك وانحر فان الاشارة الى  
صلاة عيد الفطر والثانية الى صلاة الاضحى **قوله** وتسميتها في الجامع الصغير  
سنة الخ عبارة عيدان اجتماعي يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة  
ولا يترك واحد منهما اه قال في العناية هذا لا ينافي الوجوب الا يترك الى قوله  
ولا يترك واحد منهما فانه ينفي الترتيب والاخبار في عبارة الشايخ والائمة تعيد  
الوجوب كذا في الجلبى على ان الوجوب قريب من السنة لانه السنة المؤداة  
في ثبوت الوجوب ولهذا كان الاصح انه با ثم يتركها كالموجب بحر وقال ابو موسى  
الفربر في مختصره انها فرض كفاية كي في شرح الزاهد ومكين وهو رواية  
وهو رواية عن الامام وبه قال احمد كي في البرهان **قوله** وشرائط الصحة ظاهرا  
انه لابد من الجماعة المذكورة في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فان الواحد  
ايضا مع الامام جماعة فكيف يصح ان يقال بشرائطها **قوله** ان تكون شرطها لانه  
شرط الشيء يسبقه او يقارنه **قوله** لو قدمت الخطبة على الصلاة اعلم ان الخطبة



سنة وتأخيرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضا من غير ضرورة وتكونه مسببا إليه  
بالقدوم لا بد على نفي سنية أصلها مطلقا لأن السنة لا تكون سنة التخيير وهي غير  
أصل السنة وفي الدرة المنيعة لو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة ولا تعاد  
ومنه في مكين **قوله** ثلاثة عشر شيئا ذكر في الجملة **قوله** أن يأكل  
بعد الفجر الحكمة فيه المبادرة إلى امتثال الأمر به ولعلهم نسخ تحريم الفطر قبل صلاة  
العبد فإنه كان محرما قبل ذلك أو لا - لا - والشرب كالأكل فإنه يفعل ذلك قبل  
أخروجه بنفي أن يفعل في الطريق أو في المصلى إذ يسرع في شروحه كحديثه فإن لم  
يفعل فلا تراحمه في الصحيح كذا في الجاهلي **قوله** ويأكل من ثمرات ما رزقهم  
أو سعا أو قبل من ذلك أو أن يورد أن يكون وترأف من أوجوه الحكمة في تخصيصه التمر  
في الصوم وتقريبه البصر الذي أصغفه الصوم وترقيق القلب وتوايسر من غيره وفي غيره  
استحب بعض المتأخرين أن يفطر على الحلوى مطبوخة مسلوقة وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن الحلوى  
مثلها لم يمتد فتمت لها فضل الأول وقيل لأنها البقرة الطيبة والحكمة في جعلها ونزلها  
صلى الله عليه وسلم كان يجب الاتيان في جميع أمور استشعار الوحدة لئلا يفتن  
ينسر التمر لكل واحد غيره كذا ذكرنا فان لم يمسك رايضا تناول ما تيسر **قوله** ويجوز  
قال الترمذي وبالنزك في اليوم يعاقب **قوله** وتقدم أنه للصلاة ذكر الخسري  
عن الجراهم أنه يغفر بعد الفجر فان فعل قبلها جزاءه ويستوى ذلك الداهية  
في الصلاة والقاعدة لأنه يوم رتبة واجبي بخلاف الجمعة قبل السجدة وهذا  
صحيح وبه قلت للأهمية والتفعية كفي في الجلي واختار في الدرر أيضا كون  
الفطر والنظافة فيه اليوم فقط وعلاؤه في الزمان بأن السجدة فيه عام فينبذ  
فيه النصف لكل قادر عليه صلى الله عليه وسلم وفي السجدة الزمان سنة وسماه منقذ  
لاشمالاته عليه **قوله** وهذا نص في اسم الإيثاره راجع إلى قول في الحديث يوم  
عرفة ورمي يقال إنما فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا يفيد الاستمرار  
في نفي عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتيا بالسنة لو ادخل في عرفه وعبا  
أرته مع الحق في فصل الاعتكالات السنونة وبأن الاعتكالات الحاج لا يغيرهم  
ويغفل الحاج في عرفه لا خارجها ويكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف

قوله

قوله وأتم الحالات أي جميع حالات الاعتكالات **قوله** ويلبس أحسن ثيابه أي أحملها جديدا  
كان أو شبيها لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم  
الاختصاص باللبس والحالة الحمراء ثوبان من اليمن فبهما خطوط حمراء وخضراء منها حمراء  
أخرى والجلت الحمر لأن الأحمر الثوب أي شديد الحمرة مكره كذا في شرح السيد بزيادة  
**قوله** وكان النبي صلى الله عليه وسلم حبة ذلك أخرج البيهقي في سننه عن طريق  
أنه في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عيد وأخبره في الخبر  
عن الحاج أبي أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
بردا حمرا يلبسه في العيدين والجمعة قال في الثما من البرد بالضم ثوب مخطط وفي  
المصباح البردة كساء صغير مربعه وفي النهاية الجرة بكسر الجاء المهملة وفتح الجاد  
بوزن غنية ما كان موشى بمخططا وهو برد يماثل برد جرة على الوصف ولا  
ضافه أنه قال القرطبي جئت حبرة لأنها تحب أن تزين والتجبر التحسين قيل ومنه قوله  
تعالى فهم في روضة يحبرون والوشى المخطط اهـ وقوله جبره بفتح الجاء خطاه  
مشهور وفي الشرح الغنك حيوان يشبه الثعلب **قوله** ويؤدى صدقة الفطر  
المقصود هنا بيان أفضل أوقات الدرع فلا ينافي أنها واجبة في ذاتها والحاصل أن الأجر  
أربعة أدها قبل يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي  
في محله أنه شاء الله تعالى وهو جائز ثانيا يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثا بعد  
الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعا بعد خروج يوم الفطر وفيه ثم يكن  
يرتفع إلا ثم بالاداء ممن أخرج الحج بعد القدرة فإنه يأثم ثم يذول بالاداء كذا في  
الحج **قوله** وشكر نعمته عطف على الفرح **قوله** ويتحتم ما روى أن من كان لا يتحتم من  
الصحابة في سائر الأيام يتحتم يوم العيد كذا في الشرح والتهنية بقوله تعالى  
منكم لا تنكروا بل مستجابة لورود الأثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عيد الأ  
ضحى لا في العام المسمى بسنة حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني  
أيضا في الدعاء بسنة قوى اهـ قال والمعامل به في الدلالة الشامية والصريفة قول  
الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك ونحوه ويمكن أن يلتفت لهذا اللفظ المذكور في الجواز



الحسن واستجابته لما ينهيه من الدلائل ثم اهـ وقد تطلب المصافحة في سنة عقب الصلاة  
كلها وعند كل نعتي **قوله** اول الوقت هو بعد الصبح فربما في **قوله** لينال فضيلة اي فضيلة  
الابتكار **قوله** والصف بالمرحطة على الغيرة في فضيلته اي وليد فضيلة الصف الاول  
**قوله** وصلاة الصبح اي في جماعة **قوله** لقضا حقه اي حق مسجدها فان الصلاة  
فيه افضل من الجاهل على **قوله** وليتم من بالنصب عطف على قضاء الام  
مسألة عليه اي وليتم من ذهابه وقوله لعبادة متعلق بسمي **قوله** ثم يتو  
جه الى المصلي بالنصب عطف على الذدوبات فان خصوص التوجه الى المصلي  
مندوب وان وسعهم المسجد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وقد كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالدينية  
بينه وبين باب المسجد الف ذراع كما في القيني على البخاري واما مطلق التوجه فـ  
جواب **قوله** وعرض بصره اي كونه محمدا ينبغي ان يبصره **قوله** روي ان صلى الله عليه وسلم  
خرج ماشيا وروى انه ما ركب في عيد ولا جنازة ولا باس بالركوب في الرجوع  
لانه غير قاصد الى قرية في السراج وهذا قد روي في الروايات في السنة  
**قوله** يخرج العيد لذييل مفعول بمعنى الحدث لا المكان ولا الزمان قوله مكبر اسراف قال  
الطحاوي ذكر ان ابن عمر ان من اصحابنا جميعا ان السنة عندهم يوم الغضار ان  
يذكر في طريق المصلي وهو الصحيح لقوله تعالى وتكبر والله على ما همم **قوله**  
عند هاجرا قال الحلبي الذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا  
في كراهته وعدمها فعند هاجرا يحب وعند اخفاء افضل وذلك لان الجهر  
قد نقل عن كثير من السلف كابن عمر وعلى وابي امامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر  
بن عبد العزيز وابن ابي ليلى وابان ابن عثمان والحكم وحامد ومالك والشافعي  
واحمد وابي ثور في ذكره ابن المنذر في الاشارة **قوله** وكان ابن عمر يرفع صوته  
بالتكبير ليجب عنه من طرف الامام بانه قوله صحابي فلا يعارض به عموم القطعة  
اخفى قوله تعالى واذكرو ربك الى قوله وودون الجهر **قوله** وتكثير الشهود لان في  
القرية يشهد لصاحبه اهـ سراج ولا بأس بينه وبين المصلي ولم يكن في زمانه  
صلى الله عليه وسلم لها منبر وان كان يخطب وهو واقف ولذا الخلف الراشدون بعد

اول

اول من اسد نه مروان بن الحكم بالدينية في خلافة معاوية وكذا يعلم من البخاري  
وشروحه **قوله** في المصلي اتفاقا في التمسك في من المصلي ان لا تكبره في ناحية المسجد  
عند ابن قتيبة فكان لم يعتبر خلافة والكراهة ثبتت مطلقا لوقوع صلاة النخعي او تحية  
المسيرو وسوا من تحب عليه صلاة العيد وغيره حتى تكبره لئلا يصلي النخعي يوم  
العيد قبل صلاة الامام كما في النهرو وغيره من النخعي **قوله** لا في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الح اي مع حرصه على التواضع فلو لا الكراهة لفضل **قوله** على اختيار الجمهور واطبقوا في ذلك  
ومصاحب النخعة اباحة التطوع بعد هاجرا بربع ركعات في الجماعة وذكر في الزاد  
والجلاء منه يستحب ان يصلي بعد صلاة العيد اربع ركعات الحمد لله على رضى الله عنه  
انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العيد اربع ركعات كتب الله له بكل ثبت ثبت  
وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويجعل على الصلاة في البيت **قوله** قد روي عن  
عشر شيوخ الزاديه وقت حل المأفلة اهـ **قوله** بل يغلا محرما لوقوعه في وقت الطلوع  
والجماعة في العمل ربي يحب تعجل الامام الصلاة في اول وقتها في الاضحية وتأخيرها قبل  
عن اول وقتها في الفطر بدلت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عمر بن حزم وهو  
يجزان عجل الاضحية واخر الفطر قبل يؤدي الفطر ويعمل الى الضحية زاهدي وجلي والى  
ابرحام **قوله** ويقول بانه اصلي صلاة العيد للاستعانة ولا يشترط الواجب الاضحية  
فيه **قوله** ايضا اي كما ينوي صلاة العيد وتقدم ان ينية الشروع مع الامام في صلاة  
صحيحة **قوله** وهو مذقوب ابن مسعود وعمر وابي موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان  
وعقبة ابن عامر وعبد الله بن الزبير وابي هريرة وابي مسعود الانصاري  
وابي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابي عباس والحسن وابي سيرين والثوري  
**قوله** ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية قال في المبسوط  
هذا التقدير ليس بلازم لان العضود منه الزلة الاشبهه عن القوم وهو يختلف  
بكترة الزحام وقلة اهـ **قوله** ولا بأس ان يقول الخ في التمسك في عين الآية ان  
التمسك بينهما والى اهـ **قوله** يرفع يديه الا في تكبيرة الركوع ولو صلى خلف امام لا يرفع  
الرفع فيها يرفع ولا يوافق الامام في الترك بغير الظهيرة **قوله** ثم يتعوذ وقول  
محمد وهو المختار كما في مجمع الزهد وقال ابو يوسف يتعوذ قبل الزيادة بفتح الشاء



هذه **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وعلينك وروى في واقرت جوهره **قوله**  
 وموافق جمع من الصحابة وما ذكرهم **قوله** وسلامته اي انما في مسعودي الاضرب  
 اي التردد في بعض الاطراف **قوله** وانما اخبر قوله الى ولذلك ثبوت موافقة الامام له  
**قوله** لان الخلاف في الاولوية قال في البحر الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز  
 لقول محمد في الوطأ بعد ذكر الروايات فما اخذت به في ن ولو كان فيها نسخ ونسخ  
 لكان محمد اولي بعرفته **قوله** وكذا لو كبر الامام اي لكبر الخلاف في الاولوية في  
 يتابعه المحدث الى لانه التزم صلاته فيلزمه العمل براه **قوله** لانه بعد هذا الى  
 يخرج من عهدة الاجتهاد فصار كعمل بالنسخ ثم لو اوردوا في الامام اما  
 او اسع من المبلغ فقط فانه يتابعه ولو زاد من هذا الورد والجواز الخطا من المبلغ  
 في حق فلا يترك الواجب احب طاولا قبل ينوي الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التعم  
 على الامام في كل تكبيرة **قوله** واذا كان مسبوقا الى في الراجح السابق  
 في يقض براهي نفسه ويخالف راي امامه لانه منفر بخلاف اللاحق فانه يكر  
 براه امامه ويخالف راي نفسه لانه خلف الامام **قوله** واذا سبق بركة اي  
 وكان ممن يرى قول الى خيفة **قوله** فيوافق راي الامام على اي بالبداهة في القضاء  
 بالقرآن ثم يكر **قوله** فكان اول من اخرج عن اقولهم جميعا اي اذا ابتدأ بالتكبير ثم  
**قوله** بمشاورته متعلق بما في **قوله** ويكر للروايد مخيبا براهي نفسه لانه  
 مسبوق وقال ابو يوسف يشغل بتبج الركوع لانه له حقيقة ويبطل  
 عنه التكبير **قوله** لان الغائت من الذكر الى اي اذا ذكره في الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ بالشهاد الذي فانه وكى اذا ذكره في ثالثة الو  
 ركعة فانه ياتي بالتعويذ ان امن قوت الركوع وهذا ياتي بالثالث **قوله**  
 ويقوت من التعويذ **قوله** سقط عن المحدث ما يبق اي اوكلاه ان لم يكر شيئا  
 ولا ياتي به في الثانية ولو اركب الامام وقد كبر بعض التكبيرات فانه يقضي  
 ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان اذكره وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الا  
 فتاح والى بالروايد براهي نفسه لانه مسبوق ولو اذكره قاعا ولم يكر حتى  
 رجع لا يكر على ما ارتضاه في المحيط وان اذكره بعد ما رفع راسه من الركوع لم يكر

اتفاق

اتفاق ولو رفع الامام قبل ان يدبر يبرأه ولا يعود الى القيام يكر في ظاهر الر  
 واية ولو عاد لا تغد في شرح السيد **قوله** لزم للابوة المفروضة فيه اذ  
 المتابعة هنا واجبة **قوله** بعد الصلاة هنا بيان الافضلية **قوله** يعلم فيها احكام  
 صدقة العطر اي في احكامها وفي الاول وهذا في خطبة العطر وسياتي بيوت  
 الاضحية وكذا كل حكم احتج اليه **قوله** لان الخطبة شرعت لاجل العلم قال  
 صاحب البحر بحثا وبلغ الخطيب ان يعلم الاحكام في جملة قبل العيد لان التدرب  
 في صدقة العطر اذا وها قبل الخروج الى المصلي وابتدأ التكبير التشرقي من جرموم  
 عرفة فلا يفيد هذا العلم اه قال والعلم اعانه في علق العلماء ويقوى هذا البحث  
 ما ياتي في صدقة العطر انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيد يومين  
 خطبة بين فيها احكام صدقة العطر **قوله** من يجب عليه وهو الحر المسلم المالك  
 للنصاب ولو غير تام **قوله** ومن يجب هو مصرف الزكاة **قوله** ومن يجب من البر  
 وسويقه ورفيقه والتعير كذلك والتمر والزبيب وما سواها بالقيمة **قوله**  
 ومقدار الوجوب هو نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب **قوله**  
 ووقت الوجوب هو طلوع الفجر من يوم العطر **قوله** ويجلس بين الخطبتين لا  
 قبلهما عندنا كذا في الدر **قوله** وليس لذلك اي للتكبير الواقع في استاء الخطبة  
 عدد فلا ياتي قوله بعد ويستحب ان يستفتح الى **قوله** وغير هذا يعظم  
 الحجج الدلائل مع انه يهدى بها بالتكبير لا الاداء بمكة وعرفة يهدى بها بالتكبير  
 ثم بالنسبة ثم بالخطبة فانه ذكره في الدر **قوله** تكرر اي متتابعات ويكر قبل التمر  
 للروايد اربعة عشر كذا في الشرح **قوله** في انفسهم للروايد يروون في تعدي  
 والظاهر انه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجميعها وقوله سنة  
 الانصات الاولى ان يقول وواجب الانصات **قوله** ومن فاته الصلاة مع الاء  
 امام او جرح وقها سواء كان بعد اتمام الا انه ياتي في الثاني دون الاول وعندها  
 لم يشرع اصلا او شرع ثم اخذه اتفاقا على الاصح وفيها بلغزاي رجل اخذ  
 صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قد رجع الغوات مع الامام على اركانها  
 مع غيره فعل الاتفاق على جواز تعدد **قوله** لا تتم بدون الامام اي السلطات



او ما موره اي وقد صلاها الامام امام موره فان كان ما مورا باقا منها ان  
يقربها **قوله** واذ شاعلى فاعلمه محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من  
كراهة الصلاة فيه بعد ما **قوله** فيكون اي ما صلاها له صلاة الضحى قبل صلاة  
العدو فاذا انجز عنها يصير الى الاصله الجمعة اذا كانت فانه يصير الى الظهر اي  
ما كان ذلك لا يضركم الصلاة الضحى غير واجبة فيتميز بخلاف الظهر في  
الجمعة فانه فرض فيلزم ادائه ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا  
صلى العيد لعدم الجمع بين العوض والمعوض وليس كذلك **قوله** وروى في ذلك  
بصفة الماعلى وضميره لا من مسعود **قوله** وثوابا جزيل في القريستان تحت  
المسعودية يعطى ثوابا بعد كل ما بنت في هذه السنة **قوله** كانت  
عم الهلال الى وكما المطر ونحوه في الراجح وكذا الصلي بالنس على غير طهارة  
ولم يعلم الا بعد الزوال في الثانية **قوله** وشهدوا بعد الزوال وقبله بحيث لا يمكن  
اجتماع الماعلى برهان قد السبد وفي كونها قضاء او اداء قوله ان حكمها القريستان  
ونصفه اي يعطى صلاته في اثار ابيه المكنى والجلاي والهداية وغيرها  
او يؤدى في في الجمعة **قوله** الى العذ ووقتها من الثاني كالاول افاده السيد **قوله**  
واحكام الاضحي اي من الشروط والمندوبات هي احكام العطر والاحاجية الى تعداد  
الموافقة وانما يحتاج الى عدد الخائف افاده السيد **قوله** يؤخر الاكل من الصلاة وهذا  
كل ما ينال الصوم من صحبه الى ان يصلى وقد تواردت الاخبار على الصحابة رضي  
الله عنهم في منع الصبيان عن الاكل والامتناع عن الرضاع غداة الاضحي في في الزا  
هدى وفيه رتبة ان هذا لما يكسب بصوم ولذا لم يشترط له البناء الى  
انه مندوب في حق المصريين فقط كما في تقدم المأمور به من الكشاف في  
**قوله** فان قدمه لا يكره في التمسار قال المحمدي المنقح كراهة التحريم اذا بد من الكراهة  
بترك السنة وادنى مراتبها التزويه **قوله** في لا يطعم بفتح الميم اي لا ياكل  
**قوله** فيا كل من اضحيته وفي لفظ البيهقي فيا كل من كبدا اضحيته قال في غاية  
البيان لان الن من اضيا لله تعالى في هذا اليوم فيستحب ان يكون تناولهم  
من لحوم الاضاحي هي ضيافة الله تعالى **قوله** فلذا قيل الخ الى هذا الحديث قيل

الخ قال السيد وهو ظاهر في ترجيح الاضاحي في يومه التخصيص بقوله وقيد ه  
في غاية البيان بالمصري اما القروي في نه يذوق من حين يصبح ولا يتركه  
في عيد العطر لان الاضاحي تذبح في القري من الصباح بخلاف المصري حيث لا تذبح  
فيه قبل الصلاة **قوله** فانه يذوق من حين يصبح اي من اضاحيه بدل القري  
بقوله لان الاضاحي الى ولا لعل بعد الصلاة عليهم **قوله** ويكره في الطريق جهررا  
اشار بذكر الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوي انه يقطعها اذا انتهى الى  
الحيانة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على هذه الرواية ويكره كلما  
تقرب جمعوا وعلا شرفا ودهبط واديا كالتيبة ولا يسكن الكيو جهررا في غير هذه  
الايام الا باذناء عدوا ولصوص قبل وبذ الحارثي والخاوي كلها في الزمدي  
**قوله** من يجب عليه يقول المسلم العاقل الحر المالك للنصاب ولو غير تام **قوله** وتم  
فتب من الانواع الثلاثة الا ببل والبقرة والغنم **قوله** ومن الواجب هو الثاني من هذه  
الانواع وهو ما تم له سنة من الغنم وطعن في الثانية ومن البقرة ما تم له - ثبات  
وطعن في الثالثة ومن الاول ما تم له اربعة وطعن في الخامسة وبحر الجرح من  
النصف وهو ما تم له نصف حولا واكثر كما بين في محله **قوله** ووقت ذبحه هو  
يوم العيد ويومان بعده **قوله** والداح هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح  
والا فبغيره ويشهد الذبح فانه يغفر له باذن قطرة من دمه كما قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لسيدة نساء العالمين بنته فاطمة رضي الله عنها **قوله** وحكم  
الاكل والصدقة هو بالثلث ويهدى ثلثا ان لم يكن صاحب عيال والا فصدقة الى  
عائلته او من صرفه الى الصدقة والهدية **قوله** ويعلم تكبير التشرية هو في اللغة  
تعد يد التيم بالمعانة في الشارقة اي التمسد وقد جرت عادةهم بتشرية التيم  
الاضاحي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة  
ايام التشرية وايام التشرية ايضا يوم التمر وهو الماشرك ذي الجوه ويوفى  
بعده فالجموع اربعة الاول منها تشر فقط والرابع تشر فقط والمتوسطات  
تشر وتشرية وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بان المعنى جند تكبير ايام التشرية  
ولا يصح لانه يؤتى به في غيرها واجيب بان ما لا يكثر ايامه التشرية نزل الاثر



منزلة الله وبادء الشريعة كما يطلق على ما تقدم بطلانها على رفع  
الصوت بالتكبير في هذه الايام المخصوصة كما قاله ائمة اللغة وسيد الاضواء  
من قبل اضافة البيان الى التكبير الذي هو الشريك وهذا الثاني هو الذي  
اليه المولى يقول من اضافة الخاضع الى الذي هو الشريك بالمعنى الثاني في العلم  
وهو مطلق تكبير وهذا الثاني على ان اول التصديق مضاف اليه وهو احد  
اقوال ثلاثة وقيل بالمعنى وهو الشهور وقيل كل يطلق على كل **قوله** شرعت  
اي لاجل التعليم لما اخبر من يعلم **قوله** وينبغي البحث لصاحب البحر **قوله** لانها موقوفة  
بوقت الاضحية وذلك لان الضحية قربت فتوقف بايام النحر وهي ثلاثة فكذا  
الصلاة لانها صلاة النحر واخرت صلاة العيد في اليوم الاول واخرت الضحية الى اليوم  
ولا تجزئهم الا بعدة وكذا في اليوم الثاني لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا الا بوجوه  
ان يصلي الا عام فحجزهم الله **قوله** فيما بين الخ كالاول تدراك على ما قبله يعني  
الصلاة وان وقت بوقت الاضحية نظر الى الايام الثلاثة لانها تقيد بما بين الايام  
الى الزوال ولا تصح بعدها **قوله** وهو التثنية بالواقفين هذا القول اذ هنا يطلق  
على التثنية عرفت اي ربح طيبة وانت الصلاة والوقوف بعرفات اي تلبية الله  
الوقوف بالواقفين بعرفات والاول التثنية **قوله** بل يكره في الصحيح وظاهر كلامهم  
انها تحريمية لان الوقوف عند قربتها مكان مخصوص فلم يجز فعله في غيره كالطواف  
ونحو ذلك ترى انه لا يجوز الطواف حول مسجد بيت سوى الكعبة تشبهاً كما في  
غاية البيان وفي المكان طاف به بسوى الكعبة يخفى على غيره **قوله**  
لانها اخراج في الدين اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه رضوان الله  
عليهم اجمعين وما نقل عن ابن عباس انه فعل ذلك بالبصرة يحمل على انه خرج الى  
صنعا ونحوه لا للتثنية باهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلوا  
بنفسك عشية عرفات فافعلها **قوله** رعاع قال في القاموس الرعاع كسباب  
الاحداث والطعام وكسبابه النعامة ومن لا فؤاد له ولا عقل اه وقد في مادة حدث  
والاحداث امطار اول السنة ويحل حدث السن وحديثها بين الحداثة والحداثة  
فق والحدث الجديد والخبار والمسابب لها هواراة من الاقوال ولا عقل عليه

فالناسب ان يقول رعاية العوام اي من لا عقل له منهم والبر بالاحداث هنا  
العتيان اي الشبان **قوله** ودرء الغدنة مقدمة اي دفع الغدنة تعديداً على  
جلب المصلحة قال في الشرح بعد ذكر هذه العبارة وختم ذلك واجب **قوله**  
واجب تكبير الشريك وكذا يجب الجهرية وقيل بين اذاه القربة في **قوله** في  
الاثر وقيل بين وبه غير حافظ الدين في الاثر واول بان السنة تطلق على الواجب  
جب نظر الى معناها اللغوية وهو الطريقة **قوله** لعوله تعالى واذكر الله في ايام  
معدودات انما لم يكن فرضاً بهذه الآية لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمي  
الحجار بدليل من فعل في يومين الآية فلم يكن الكتاب قطعي الدلالة فيعيد الوجوه  
لا الا فراض وقد اطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك وكذلك الخلفاء  
الراشدون والصحابه اجمعون **قوله** من بعد صلاة فجر عرفة الخ هو قول  
ابن مسعود ابتداء وانها ولما اخذ به الا عام رضي الله عنه لعوله عليه الصلاة  
والسلام اختار لا متى ما اختاره اي ام عدا وقيل ابتداءه من بعد صلاة الظهر  
من اول يوم النحر وبه اخذ مالك والشافعي وهو رواية عن ابن يوسف **قوله** الى  
عقب انما زاد عقب التخصيص على البعدية ولو حذف لتوهم ان الغاية غير داخله  
**قوله** وبان في مرة وما زاد فهو مستحب قاله البدر العيني في شرح التلخيص وقره  
ش الدار وفي المحوى عن القرا حصاري الاثبات في مرتين خلاف السنة وفي مجمع الزوائد  
ان زاد فقد خالف السنة اه ولعل محله ما اذا التى به على اذنه سنة واما ان التى به على  
ايه ذكر مطلق فلا ويجوز **قوله** فورك الصلاة فرض لا نه في خصائص الصلاة فيؤدي  
في حرمتها من غير فاصل يمنع البناء كالمقصود وحدث عدا وكلا مطلقاً وخروج من  
المسجد وبجاء وزد الصفوف في الصحراء وان لم يخرج منه او بجاء وهاكيز لا يخرج  
الصلاة باقية كما في حاشية المؤلف فان فصل بشي من هذه الاشياء سقط عنه  
لانها تقع حرمة الصلاة لانه ان فعل الذي عدا ثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان  
كبر في الحال لبقاء حرمة الصلاة ولا يشترط طه الطهارة كما سبق في لانه لا يردى  
في تحريم الصلاة واختاره السرخسي وان شئت فقل وان شئت فقل في صحة الركني **قوله** ولو  
كان قضاء من فروع هذه المدة فيها الخ خرج به ثلاث سور لا ولا فائدة غير ما فيها



الثانية فاستشهدت عن هذه الايام الثلاثة فاستشهدت بقضائها في ايام من العام العاشر  
 وفي هذه الايام خلا في ابو يوسف والصحيح ان لا تكبر بها **قوله** وهي الثانية الضمير  
 الى المراتب والاشياء لعلها تنزل على المنزلة والافعال في غير الجملة الا  
 انه على هذا المعنى يرجح الى المنزلة لان كل منهن منفردا وانه بعد الاثنين غير جماعة  
 اعتبارا للمصنف ومن لفظها **قوله** خرج جماعة الناس والعره **قوله** على امام يقيم هوام  
 نوظن المصنف ان نوى فيها اقامة خمسة عشر يوما ما من نوى اقامة ما دون ذلك لا  
 عليه على ما يفهم من كلامه **قوله** اي بالا امام المقيم هو الاصح وقيل يجب على المقيم المنزلة  
 بالافراد وجرى عليه صاحب الدرافاد السيد **قوله** اورقها ولا يحدوه في  
 في التوراة انه يومهم الحز في وليس فيه خلاف **قوله** والراة تخضع صوتها بحيث  
 تسمع نفسها والتعليل بعيد الوجوب **قوله** لانه عورة هذا غير معتد وبج  
 انه يؤدي الى الفتنه افاده السيد وقد سبق الرد بالعورة مع ما هو في الفتوى وهو  
 العيب **قوله** وفي التلبية تفيد ان كلام اجنبي وفي البحر والمكافي يد السجود  
 السهو لوجوبه في سجودها ثم بالتلبية لو سجدت لغيرها ولو بدا بها سقط السجود  
 والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدا بالتكبير سجد لا نه لا ينافي الصلاة بخلاف  
 التلبية **قوله** وتكبير الامام بالجر عطفها على طهارة **قوله** لا رويانه اي من اقران مسعود  
 ابق وهو ما يدل على اشتراط الجماعة فهو اخص من الذي دللنا على ما روي  
**قوله** الى اخرايام التشرية الاولى حذفه والاستغناء عما قبله ما فيه من ايام انا  
 يكبر بعد المغرب لانها اخرايامه فتأمل **قوله** وبه يعمل وعليه الفتوى هذا على انه  
 اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبادة لقوله الدليل على ما في اخر الحاوي القدسي  
 او هو مبني على ان قولها في كل مسألة مروى عنه كما ذكره في الحاوي ايضا والاه  
 فليكن يعني بقوله غير صاحب المذهب نوافي البحر قال وهذا يندفع ما في الفتوح من  
 ترجيح قوله ورد فتوى الشافعي بقوله ولو نسى الامام التكبير في بركته وجب  
 تسب مع السجدة مع ما لها قال محمد قال يعقوب صليت امام المغرب يوم عرفت انه  
 فسهوت ان اكبر فذكر وكبر ابو حنيفة ويعقوب تصواسم الى يوسف القاضي صاحب  
 الامام الا عظم وهو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن جينة الجعفي استغفر

سمع يوم احد وتزل الكوفة ومات بها وعبد عليه زيد بن ارقم ويوسف وبنو  
 ابو يوسف سنة اثنين وثمانين ومائة في خلافة هارون الرشيد وقد تضمنت  
 هذه الحكاية من القواعد الحكيمة هذه المسئلة ومن العرفية جلاله قدره  
 يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ماله  
 ينسى عاده لعله بانه خلفه وذلك ان العادة انما تصون بيان التكبير الاول  
 وهو المكاني عقب فجر يوم عرفة فاما بعد تولى ثلاث اوقات يكبر فيها  
 ومنها ان بعض الاستاذ في طاعته لا يفهم يظنه طاعة لانه قد علم بامر الامام  
 كما هو القاعدة المشهورة ان الامتثال خير من الادب ومنها انه ينبغي للاستاذ  
 ان يفرق في بعض اصحابه الخيرات يقدمه ويعظمه عند الناس حتى يعطوه  
 ومنها ان التمجيد لا ينبغي له ان ينس حرمه استاذه وان قدمه وعظمه الا ان  
 ان ابا يوسف مشغله ذلك عن التكبير حتى سها في البحر **قوله** لان الايمان بما  
 ليس عليه الخ ولا في فيه الاخذ بالا يتر في العبادات خصوصاً في الامور  
 بانكاره وهذا في مقابلة ما ذكر في دليل الامام من ان الاجماع انعقد على الاول  
**قوله** الامم يذكر الله الخ علة لقوله انه عليه وفي الشرح والامرية فيكون  
 عطف على قوله الايمان الخ والايام المعلومات في قوله تعالى واذكروا اسم الله في  
 ايام معلومات **قوله** والمودودات في قوله تعالى واذكروا الله في ايام مودودات  
**قوله** وعدم بالجر عطف على مودود الامم وهو جواب عن سؤالا كما قبله لا  
 زام تحمله على غير هذه التكبير وحاصل الجواب ان لما توريه ذكر حادثة في هذه  
 الايام وليس بتجاذب فيها الا هو **قوله** والاوسطان الخ كذا يوجد في بعض النسخ  
 لكن التعليل يقول ان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي  
 عشر واما الثاني عشر فليس من المعلومات بل هو من المودودات واما الثاني عشر  
 والثاني عشر فكلاهما ليس من المعلومات فالتسليم الخ حذف منها هذه العبارة  
 هي الصواب **قوله** انه قال بدل من غير روي الا لا يلاقيه في المعنى والاولى ان يجعل  
 تعليلاً على حذف الامم **قوله** اليوم الاول من المعلومات ان اراد به يوم عرفة فهو  
 ليس من المعلومات ولا من المودودات اما الاول فلانه لا يخبر فيه واما الثاني فليس



من ايام التشريف اللهم لا اذ اريد بها ما يقع فيها تبيير التشريف فيكون من المودود  
بانت قولم واليومان لا وسطان الى بل ثلاثة معلومة ومعدودة وهي ايام التجرود  
اما الرابع فمعدود فقط واما اذ اريد بايام التشريف الايام الثلاثة التي  
بعد ايام التجرد بالاول يوم التجرود وهو معلوم والاوسطان الحادي عشر  
والثاني عشر معلومان ومعدودان والاخير معدود ولا غير وهو المتبادر وقوله ولا  
باس بالتكبير عقب صلاة الصلوة في الظهيرة عن النخعي الى جعفر قال سمعت  
ابن جعفر بن محمد بن النضر في الاسواق في ايام العشر في التجرد في الدار  
من جمع التبريق قبل لا في حيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيرهم ان يكبروا في ايام  
التشريف في المساجد والاسواق قال نعم وذكر ابو الليث كان ابراهيم بن يوسف يفتي  
بالتكبير في الاسواق ايام العشر وقوله في مرتان وذلك التكبير الذي مثله في الجمل  
فيه ست قولم ما روي في الدليل اخبر من الذي تقيده بقوله في يومنا هذا والا  
ولي الاستدلال بما رواه ابن ابي شيبة بسند جيد عن الاسود قال كان عبد الله  
يعرف من مسجود يكبر من صلاة العجر يوم عرفة في صلاة العصر من يوم التجرود  
الله اكبر الى وكذا روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي بصير عن ابي بصير قال كانوا يكبرون يوم عرفة واحد منهم مستعمل القبلة  
في ذكر الصلاة الله اكبر الى قولم ومن جعل التكبيرات ثلثة في كل صلاة من قال  
بدلت كذا الشافعي رضي الله عنه قوله ويزيد على هذا الخ روي عن ابي بصير عن ابي بصير  
انه لا يزيد في الصلوة المقدمة كان يحمل التكبير ثلثا وانما يزيد عليها ويدل عليه  
قوله فتقول الخ قولك كبير احلا مؤكدة كثيرا صفة لمصدر ومعدود في ايام التجرود  
اي انك على الله تعالى وادكره بغيره ترا كثيرا قوله بكرة واصلا بالبكرة اول النهار  
والاصلا اخره والمقصود الاعتراف بالتزوية لله تعالى في جميع الاوقات وهي  
بان على الظرفية قوله وحده حال لا زمة قوله ونصر حده محجدا صلى الله عليه وسلم  
عطف تعبر على قوله صدق وحده ويدل عليه ما روي من قوله صلى الله عليه وآله  
في غزوة بدر اللهم اجبرني ما وعدتني او خاص ان اريد بالا والاعتراف بان كل ما وعد  
به الحق تعالى صدق قوله واخر حده السجين لان حزب الله هم الغالبون والمراد المجاهدون

شعناهم

في معانيهم قوله وهرم الاحزاب وحده في واحدة الخندق فانهم هموا من غير محاربا  
ربه فتحمي من انهم لله تعالى من غير مشاهدة سبب اولاد الزم مطلقا فان العمل لله  
وحده والمشاهد من الاسباب امور عادية قوله فكل من صلى لله الدين اي الطاعة قوله  
ولو كره الكافرون والواو الخ قوله اللهم صل على محمد وعب السيادة في فلو ان الصلاة  
قوله وعلى ان محمد لم يرد بهم مطلقا الا باع وعطف الا صحاب من عطف الخاص للاهتمام بسبب  
الشرف قوله ذكر في الحديث في ان الخليل لما اراد الذبح وقيل جبريل بالقداء خاف  
عليه الجبل فنادى من الهوى الله اكبر الله اكبر فسمعه الذبح فقال لا اله الا الله والله  
اكبر فقال الخليل الله اكبر والله الحمد انك لم يثبت ذلك عند اهل الحديث والمختار ان  
الذبح اسماء على عليه السلام وفي العاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الا وهو  
والسنة خلافة سلفا وخلفا فمنهم من قال به ومنهم من قال بانه اسماء على عليه السلام  
قال في البحر والمحفة ما يلود الى الاول والخاص الى قال السيوطي ان الخلاف فيه مشهور  
بين الصحابة فمن بعدهم ورجح كل من المؤلفين في الزرقاني على الواجب والله سبحانه  
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم باب صلاة السورة ذكره هذا باب بعد صلاة  
وقبل الاستسقاء من صلاة نهارية جماعة مخصوصة في غير اذان ولا  
اقامة الا ان صلاة العيد واجبة وقيل فرض كفاية وصلاة الكسوف سنة عند  
الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سببها فباب ترتيب الانوار  
لذا في الفتح يقال كنه الله الشرب كنه من باب ضرب فهو مشعر وكشف  
الشرب كنه من باب جلس فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخوف  
وهو بمعنى واحد وهو زهاب الضوء من كل منى قال ابن فارس والازهرى  
والجوهرى و زاد في العاموس الخوف زهاب بعضهما والكسوف زهاب  
كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى سببه  
ون سببها الكسوف روي لئلا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان انا سائر بمحزون  
ان الشمس والقمر لا يكتمان الا لوف عظيم من العظماء وليس كذلك ان  
الشمس والقمر لا يكتمان لوف احد ولا لحياته ولا لغيره اي ان من ايات  
الله ان الله اذا بدا شيئا من خلقه خضع له فاذا اراد ان يدمر ذلك ففصلوا كما حدث صلاة



سليتموها من المذنبه انه والرد بالاحداث الا قرب وكانت الصبح فان الكسوف  
كان عند ارتفاعها قد روي في النسخ في الحديث ان اهل الجاهلية كانوا يرمون  
ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقدوه اهل النجوم من ان هذه الاجسام  
الخلية مرتبطة بالنجوم وان لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرمي الشكل والكسوف  
حيلولة الارض بين الشمس وبين الابصار فهو امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر فاجاب  
هم النبي صلى الله عليه وسلم ان اعتقادهم هذا باطل وان الشمس والقمر اثبات من ايات  
الله تعالى يبرهما عباده ليعلموا انهم من غيرهما ليس لهما سلطان في غيرهما  
ولا قوه للدفع عن انفسهما فلا يتحقق ان يعبدوا ان هذا من امر العبادة القد  
عية وفعل الله على المختار فخلق النور والظلمة في هذين الحرمين متى شاء بلا حساب  
وفي التفرغ الى الصلاة والسجود لله تعالى والتضرع اليه عند ذلك تحقيقا لصفة  
الحوائث كلها اليه تعالى ونفعي لغيره وفي هذا دليل ايضا على ان الصلاة  
مستحبة عند حدوث كل اية من الايات كالزلزلة والريح الشديدة والظلمة  
وتخونها في غاية البيان وقال تعالى وما من سلا الايات الا تخوفوا وتخوفوا  
بالحال فيهما من تبدل نوع النور بظلمة لا سيما الكسوف فتتزعزع القلوب لذلك  
طبعاً فقد من الايات المخوفة والله تعالى يخوف عباده ليتذكروا له وجوب  
اليه بالصلاة والاستغفار **وقوله** والافراع كالزلزلة والريح الشديدة والظلمة  
ركعتان الحج بيان لاقول مقدارها وان شأني اربعاً وأكثر كل شفع بصلية  
او كل شفعين كما في البحر من الجنب والافضل اربع كذا في المحوى من الزاوية كرسية  
النفل في عدم الاذان والاقامة وعدم الجواز في الاوقات المكرهه وفي احوال  
القيام بالقرأة والادعية التي هي من خصائص النفل وقيل يتحقق التراءؤ ان شاء  
لان المنوف استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف احداهما طول  
الاخر وقبل يقرأ فيها ما احب كما الصلاة المكتوبة واما الركوع والسجود فنشأ  
قصصهم وان شأنا طولها كذا في شرح السيد **قوله** من غير زيادة مرتبطة بقوله  
كسبة النفل اي من غير زيادة ركوع فان **قوله** فلا يركع ركوعين في كل ركعة  
وقل مالك والشافعي واحمد في المختار عنده في كل ركعة ركعتان لخبر ابن عباس

وروى

وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين في كل ركعة متفق عليه ولما رآه  
كثيره قال الحمد بعد ذكرها فهذا الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد روت على  
ثلاثة امور منها ما فيه انه صلى ركعتين ومنها الا مر بان يجعلوها كاحداث ما صلوا  
من المكتوبة وهي الصحيح ومنها ما فصل فاذا تفصيلها انها ركوع واحد وما ذهب اليه  
رواه كبار الصحابة فلا خذ به اولى كثره رواه وصحة احاديثه وموافقته الا  
صول المعروفة لا نال نجد في ثبوت الصلوات الركوع واحد فيجب ان تكون صلاة  
الكسوف كذا قال الامام محمد وتاويل ما روي من الركوعين انه صلى الله عليه وسلم  
ما اصاب الركوع رفع بعض الصفوف رؤسهم فلما منه انه صلى الله عليه وسلم رفع  
رأسه من الركوع فرفع من خلفهم فمن كان خلفاً من صلى الله عليه وسلم صلى با  
كثير من ركوع فروي على حسب ما عنده من الاشياء **قوله** بل ركوع واحد الا في  
ركوع واحد بالنصب **قوله** كاحداث صلاة اي اقرب صلاة **قوله** وهي اي احداث  
صلاة **قوله** الا بامام الجمعة اي امام يصح به اقامة الجمعة وفيه اشارة الى انه لا بد  
لها من شرائط الجمعة وهو كذا في سوي الخطبة كما في السراج والمعنى في ذ  
لك تحصيل كمال السنة على الطاهر في الزهر وفي السيد عن البحر قال العلامة الا  
سبب ما يجب في كسوف الشمس ثلثة اشياء الامام والوقت والموضع اما الامام  
فانما هو من القاضى ومن له ولاية الجمعة والعبدان واما الوقت فهو الذي  
يباح فيه التطوع واما الموضع فهو الذي يصلى فيه صلاة العبد والمسجد الجاهل  
ولو صلوا في موضع اخر اجزائهم والا ول افضل ولو صلوا واحداً في منازلهم جاز  
ويكره ان يجتمع في كل ناحية اه يعنى لكرهية النفل بجماعة على المذاهب الا ما خص  
بدليل الا اذا اذن الامام لام ما كل مسجد ان يقيمها كما في ابن امير حاج وفي  
الطهيريبة اذا امر امام الجمعة القدم بالصلاة جاز ان يصلوا بالجماعة في ما  
جد هم يؤمر فيها امام جبرهم حموى عن البرجندى وفيه ايضا وكذا الب يعطين  
صلاة الكسوف فرادى **قوله** عنده خلا قالها الصحيح قول الامام كما في المختار  
لما رواه اصحاب السنن وصححه الترمذى وابن جبان والحاكم عن سمرة صلى  
بنارسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا يسمع صوتاً وما روى







على وجه مخصوص وهو مستودع عند الحاجة اليه في موضع لا يكون له اهله او دينه  
وانهاروا باربعين يوما وسقطوا مواشيهم وزر وعمرهم او كان لهم ذلك  
لمن لا يغيرهم فان كان في الايام يستحقون ذلك في القربى وقوله على طلب المطر  
الله تعالى الاولى ان يقال طلب المائيم طلب زيادة الانهار ولما لم يبق فيه كلام  
الليل ان كان لا يستحق وفي المطالع سقاء واستقاء لما شقته وارضه **قوله** ناوله  
واستقاء جعل له سقيا وقبل سقاءه لتفقيه واستقاء لما شقته وارضه اودله  
عليه **قوله** بالاستغفار والياء بمعنى مع وليس صلاه للطلب لان الوارد للطلب  
يختم اللهم استغفرا غيثا مغيثا الى ما ياتي ويحتمل ان الطلب يكون بالاستغفار  
لان الله تعالى رتب ارسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الاية ولما  
روى ان عمر استغفر فلم يزد على الاستغفار **قوله** وشرع بالناس وهو قوله  
تعالى حكاية عن نوح عليه السلام فقلت استغفروا ربكم الاية روى ان قوم نوح  
ما كانوا بعد طوف نوح يذكرون الدعوة فجلس عنهم القطر وانهم ارحام ناس  
اربعين سنة وقيل سبعين سنة ووجدتهم انهم انما كانوا في القصب  
ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلها شرع لنا اذ اقصاه الله ورسوله من غير انكار  
وهذا ذلك في الشرح **قوله** والسنة صح في كثير من الآثار انه صلى الله عليه  
وسلم استغفر وكذا الخلفاء بعده وقد استغفر به صلى الله عليه وسلم وهو صغير  
اخرج ابن عساكر عن عروة بن الزبير ان روى رضي الله عنه قال قدمت مكة  
وبهم في تحت فالتفت فريش يا ابا طالب اقم طوافي واجدب العيال فلهم نسي  
اخرج ابو طالب ومعه غلام كان يمشي بجلت عنه سحابة فقام وجعله اغلما  
فاجذاه ابو طالب والصغار بالعبادة ولا العلم باصبعه وما في السماء فرجاة  
فقبل السحاب من هاهنا وهاهنا واخذ واخذ ووق وانقر الوادي لا خصب فيه  
والبادي وفي ذلك يقول ابو طالب **قوله** وابيض يستقي الغمام بوجهه  
قال السامي عصة الارامل **قوله** والارجح اجمع عليه الا انه سلفا وخلفا  
من غير نكير كذا في البحر **قوله** جائزة بلا كراهة وليست سنة روى انه صلى الله عليه  
وسلم لما شكى اليه القطر رفع يديه يستغفر ولم يذكر فيه صلاة ولا قلب راح

فلم

فلم يدل على السنة اذ لم توجد الواضحة في اغلب الاحوال فالامام مجتهد في فعلها  
وان شاء تركها كذا في غاية البيان عن شرح مختصر المطاوي **قوله** حين استغفر روى  
عنه رضي الله عنه انه خرج يستغفر فماد على الاستغفار **قوله** لانه كان اشد الناس  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم عليه للمصيبة والمعنى لانه كان كذلك بعد الصديق رضي الله  
عنهم اجمعين **قوله** ولم يذكرها عمر لما سب زياد ولا انكره عليه لما سب قوله وبتر  
لم ينكره عليه وواوه للحال وقد وردت اصلاته صلى الله عليه وسلم الاستغفار  
اذ تروى الشبهة في الكافي الذي هو جمع كرم محمد قال لاصلا في الاستغفار في الدعاء  
يلفنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ودعا ولفنا عن عمر انه صعد المنبر فدعا  
واستغفر ولم يلفنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الاحديث واحد  
شاذ لا يؤخذ به اه ولم تستظهر رواية الصلاة في الصدوق ولا في غيره من الرجال  
وعبد الله بن زيد على اضطراب في كفيهما انه والمجمل لما خلت في الصلاة بالمخافة  
او عدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة يستحب ولا يلزم من عدم  
قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشيعين بالنصب بل هو قائل بالجواز كذا في  
الجلس **قوله** كالعيد الا انه ليس فيها تكبيرات فلا مكبر فيم خطب بعد الصلاة لكن  
عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال ابو يوسف خطبة واحدة بغير جلة ثم يقبل  
القبلة ويقب رداءه ويدعو بدعاء الاستغفار **قوله** قال شيخ الاسلام لم يذكر  
ابو حنيفة لوصول الجماعة هل يكبره عند الامم فذكر الحاكم الشهيد في باب صلاة  
الكوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يلزم التطوع بجماعة ما خلا قيام  
رمضان والكوف لكن كلام شيخ الاسلام في هذا المقام يفيد الجواز ونهاه  
وهو محجة نظر الله ليل فليكن عليه التقوى **قوله** في الجهر الى الاية في التكررات  
يرسل النبي عليكم مدرا قال في المنبرت السيوطي والدرر الدراة **قوله** ويستحب  
الخروج لثلاثة ايام الى الهجر لا يتبع لانه اقرب الى التواضع واسع الجمع ولا يلزم  
بالكون المطر فينبغي ان يكون حيث يصبرهم في الجحش والا و ان يخرج الامم با  
لناس وان لم يخرج بنفسه وامرهم بالخروج جاز وان خرجوا بغيره جاز ايضا  
وفي الخلاصة اذا غارت الانهار وانقطعت المطر ربيحت الامم ان امر الناس اولا







في شرح السيد ابي سنان من فوق اه وفي القاموس كلا المعنيين فانه قال السج  
 واد يراد من فوق ثم قول والثاني منه يرجع الى قول المصنف اي شديد الوق  
 بالارض **قوله** الى استنهاض الحاجة اشربه الى ان الدوام في الحديث معروفا ان المطلق  
 مرهات **قوله** اللهم استغفرني من ذنبي في حديث جابر مرهات في حديث جابر مرهات في حديث جابر مرهات  
 اي غمنا منك **قوله** واحيى ليدرك الميت بعدم الانبيات باصطحابها **قوله** اللهم انت  
 الله الخ وادى بوداد ومن عاتية رضى الله عنها شك الناس الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نحو المطر فامر غير موضع له في الصلوة ووجد الناس يوم يخرجون  
 فيه قالت عائشة تخرج صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فتعبد على  
 المنبر فذكر الحمد لله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب ويارحم واستجار المطر عن  
 ايمان زمانه عنكم وقد امركم الله سبحانه وتعالى ان تدعوه ووجدكم ان يستجيبكم  
 ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد  
 اللهم انت الله العني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا بارقا لا يجف  
 ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بين يديه من ابطينه ثم حوله الى الناس ظهره وقب  
 احول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانت الله  
 سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت باذن الله تعالى فلم يات صلى الله عليه  
 سجدة حتى سالت السيول فلما راي سرعهم الى الكثر ضحك حتى بدت ن  
 جذبه وقال اشهد ان الله على كل شئ قدير والى محمد ورسوله **قوله** الى حين  
 الرواية بالحاجة والى المساء من تحت والراء للمهمة ضد الشرف **قوله** اللهم صيبا  
 منسوب بفعل محذوف اي اجعله صيبا والصيب المطر وهو يتبدد بالياء و  
 في رواية النساء اي اللهم اجعله سيبا نافعا ففتح الاء في الهمزة وسكون الياء  
 قال الخطيب اي نافعا وفي رواية النساء اي صيبا صيبا فيجمع بين الروايات  
 كلها ويقول مطرا بفضل الله ورحمته لا ينوء كذا الرقي عنه وسحب الدعاء عند  
 نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده واذ يكشف عن غير غورته  
 ليصيبه وينظر منه ويحمد الله تعالى لما انسا اصابنا مطر ونحن مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى اصابه

المطر فعلى ما رسول الله لم صنعت قال لانه حديث عهد بربه اه اي تخوينه وتتر  
 يلاه وعن ابن عباس كان اذا اجا للمطر يا مرجعه له ان يخرج فراشه الى المطر فيقبل له  
 في ذلك فقال اما قرأت وانزلنا من السماء ماء باركا فاحب ان ينالني من بركته  
 ويستحب لمن سمع الرعد ان يقول سبحان من سبح الرعد بحمده ولما نكته من خفيته  
 فان من قاله عوفي من الرعد كي وروى عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد  
 فقال ذلك وزاد وهو على كل شئ قدير فان اصابته صاعقة فعلى وبنه **قوله** واد  
 طلب بالناس للجهنم والادنى ان يقول طلبوا لي سب **قوله** قالوا **قوله** اللهم حولنا  
 بفتح الاء اي اجعلنا حولك وفسره بقوله على الاكام اي اجعلنا على الاكام التي لا  
 يضرها المطر لا على الانبياء والطرف **قوله** ولا علينا اي ولا تجعل علينا **قوله** اللهم على  
 الاكام بكسر الهمزة كاسما وبفتحها مع المد جمع الكلمة بفتحات وهو التراب المجمع  
 والظراب بكسر الظاء المشالة اخره باء موحدة جمع ظرب بفتح فكون وهو الجبل  
 الصغير وهم من قاله بالصاد قال في الشرح وفيه ارشاد لتعليمنا الادب في هذه  
 الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه يحتاج اليه مستقرا بالنسبة لبعض الاودية  
 والمزارع الى حصول النفاية التي يعلمها الله فطلب منع ضرره ونفعه وفيه  
 اعلام بانه اذا قارن النعمة عارض لا يشخط منه فيا لله تعالى رفع العارض  
 ونقا النعمة والدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل والتقويض **قوله** وبطون الاودية  
 لانه باجتماع الماء فيها يحصل ارتفاع بالسقي منها وشرب الهائم والطيور **قوله** ليس  
 فيه قلب رداءه لعدم فعل الصحابة له كغيره ولم ينكر الا انهم التحول الوارد في  
 الاحاديث بل انكر لونه من السنة **قوله** وابك يوسف اي في رواية اخرى مع مجمل  
 وهو الاصح كما في ابن امير حاج عن البدع والاحسن في صفة التحول ما قاله في  
 المحيط ان امكنه ان يجعل اعلاه اسفله جعله والا جعل يمينه يساره لكن قوله جعل  
 اعلاه اسفله صار في بان يرد به جعل ما يلي البدن الى السماء وجعل ما يلي الرجل  
 الى الارض وكل منهما جازي في الخلق وهذا في حق الاء وما القدم فلا يقبلون رداءه  
 عند عامة العلماء **قوله** يحول على التناول اي بان الحال يتغير اي وهذا لا ينافي السنة  
**قوله** ولا جماعة عنده اي مطلوبه **قوله** لنس عمر ولان العصور بالخروج استنزال



الرحمة وانما نزل عليهم اللعنة وان جازان يقال يستجاب دعاء الكافر في الدنيا  
نية والخاص ان علمه من غير من الحضور حيث كانت القنوت على جواز استجابة دعا  
الكافر تدل على بقوله تعالى حكاية عن الجسد قال رب انظر لي الى يوم يعنون  
قال انت من انظرين بل علمه المنع اني هي خوف ان يصل به ضعف العقول اذا  
سقوط بد علمه فحصل انه لا ينبغي تمكينهم من الخروج للاستسقاء اصلا ولا وحدهم  
لما يقتضي به ضعف العقول ولا مع المسكين لانه يكره ان يجتمع جمعهم الى  
جمع للمسلمين **قوله** قد يفتن الخ الفاعل للتعليل والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
الله العظيم **باب صلاة الخوف** من اضافة الشيء الى شرطه باعتبار عدم جوا  
زهاده ونهاه الى سببه باعتبار الترجيح وفي شرح السيد من حاشية التلوي  
لفانها من اضافة الشيء الى شرطه نظر الى الكيفية المخصوصة لان هذه الصفة  
شرطها العدد ومن فلا ان سبب الخوف نظر الى ان سبب اصل الصلاة الخوف اه  
ثم ان الشرط حضور العدد ولو بدون خوف وهو قول العامة لان العبد  
في تلك الرخصة هو السبب الظاهر دون الحقيقة فترات حجرة العدد  
فترت الخوف لانها سببه كما نزل السفر منزلة الشقة في تغيير الاحكام قال في  
الحقة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدد ومن غير اشتراط الخوف  
والاشدد كما في العناية وغيرها وما في الذكر كالهدي من اشتراط ذلك قول  
العضداه والناسبة بينه وبين الاستسقاء ان كلا منها شرع اعارض وقدم  
الاستسقاء العارض فيه سمي وهو انقطاع المطر وهما من قبل العباد ولا ان اثر  
العارض ثمة في نفس الصلاة وهما في وصفها فكان ذلك اقوى في الترخيص  
اي صلاته بالصفة الاتية اني وانها من اضافة الشيء الى شرطه حيث اعتر الصفة  
والجواز اني هو بالنظر الى الصفة والا فالاصل فرض وافي والبد العيني في شرح  
النجاشي ان البعض اشتراط ان يخشى خروج الوقت وفي الجوهرية الشرط ان يكون  
يخشى او اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدوا **قوله** جازة اي من حيث انه  
الكيفية سفر وحضر اي في العيني على البخاري وفيه ايضا لفرق بين ان تكون احدى  
الطائفتين اكثر عددا من الاخرى او ت وبالان الطائفة تطلق على الكثير القليل

سرى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جاز لا حد لهم ان يصلي بالآخر وهو اقل ما يتصور  
في صلاة الخوف **قوله** بحضور عدد والعدد يطلق على الواحد المذكور والمنث والمجموع  
كما في المصباح وسواء في ذلك السبب الباعث او الكافر الطائفي كما في مجمع الزوائد  
المصنوعة اذا حصل الخوف قبل حضور العدد ولا يجوز صلاته كما في البرجدي  
**قوله** ويجوز خوف اشارة الى انه لا فرق بينه اي الاولى وغيره كسجدة  
عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان في العدد وباء القبله **قوله** واذا تزارع الجفان  
لم يحصل تزارع فالأفضل ان يصلي بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسبب  
اخر الباب **قوله** فيجعلهم طائفتين ثم كلاهما للمقيم خلف الما فخرج بعضه لا يلا  
قراءة ان كان من الاولى وقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك رابعة  
من الشفع فهو من اهل الاولى والاخرى الثانية ثم وعلم ان الطائفة التي صلت  
مع الامام اعطى للعد وفي الثاني بعد ما رفع رأسه من السجدة الثانية وفي  
اخر الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد **قوله** من الصلاة  
الثانية منها الجمعة والعديد **قوله** لان الشفع شرط الحج اي لان صلاة الاولى  
الشفع من الثلاث والرباعي شرط اي شرط صحة لشروطها اي ليجزئها بين الطاء  
تعتين لان نصف الركعة الواحدة غير معدن وكانت الطائفة الاولى اولى بالشفع  
**قوله** لا ينظر كل في غير اوائله اما الاول فظاهر واما الثانية فلا ينظر مادام ركع الركعة  
الثانية صاروا من الطائفة الاولى لانهم الشفع الاول وقد نص في ان وجوب  
عهم قبطل هذا في الشرح **قوله** بقاياه العدد متعلق بالاصطفاء **قوله** ومضوا الى  
العدو وفيه انهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى ان يقول وتوجهوا الى العدو  
اذا كانوا في غير جهة القبلة ولما متعلق بالمصنف في حدة راقه لا يقول ان شأوا  
**قوله** وقد ورد الخ قال في زاد المعاد وصلها ست صفات وبلغها بعضهم ذكره  
وهو له كذا واو اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعله صلى الله  
عليه وسلم واي هو من اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهذا هو المعقده وفي الدر  
صح انه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن على وعشاق وذو ثوب  
**قوله** والا قرب من ظاهر الفرق هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة فلتقم



طائفة منهم معك وليأخذوا السجدة فاداسجدوا وليكونوا من وراءكم ولما ت  
طائفة اخرى لم يصبروا فليصبروا معك ووجه الاقربية ان قوله تعالى واداسجدوا  
فليكونوا من وراءكم يفيد انهم في الاولى بعد السجود وايضا الطائفة الثانية التي لم  
تصل وهي في العمل كالاولى وهذا بين الصفة المذكورة **قوله** قال في المجتبى ويسجد  
للسهو في صلاة الخوف لعموم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد للاحق في اخره  
صلاته وليست مشروعة للعاصي في السر فلا تصح في البقاء لان العاصي في السر  
عدو الله وهي مشروعة لغيره عند حضوره افاده السيد **قوله** صلوا ربنا بالانبياء  
اورجالا واقفين لذلك اي الى اي جهة قدروا الاصل فيه قوله تعالى فان خفتهم  
جالا اوركبانا والصلاة ركباناً انما تكون في غير المهرلان التفل في المصرا كما لا يصح  
فالغرض اولى وان كان لضرورة كما في البيتين ومجمع الزهري في التنوير والساجح في  
البحر انك ان يبرر لعضاده ساعة صلى بالانبياء والا لا تصح **قوله** لضرورة اي  
اي لضرورة الخوف والاولى ان يقول للضرورة بلايين **قوله** وفردى جمع فرد على غير  
قياس وهو حال كمن ان ركباناً كذلك من الاحوال المتداخلة او المترادفة افاده السيد  
**قوله** اد لا يصح الاقتداء وقال محمد يجوز قال في الهداية وليس بصحيح لعدم اتحاد ال  
اه وفيه ان الاكثر تصحها اعتبارا لا اشتباها وعدمه في صحة الاقتداء وعدمه  
**قوله** ولم تجز صلاة الخوف اي صلاة القوم الا اذا بين للطائفة الاولى غير ما ظنوه  
قبل ان تجاوز الصفوف فان لم ينشأ تخافا ما صلاة لا عام فصحيحة بكل حال  
لعدم الفساد في حق كذا في الشرح **قوله** لا امر هو قوله تعالى وليأخذوا السجدة  
لان ليس من اعمال الصلاة اي فلا يجب فيها كما في البرهان وفيه انه يرد هذا على القول  
بالندب وان الوجوب لعارض وهو خوف هجوم العدو ولا يرد هذا الاداء جعلها  
من واجبات الصلاة **قوله** للتوقي من المشي هذه العلامة تشعر بالوجوب لا بال  
فضلة ويمكن ان يقال انما يجب صلاة كل خلف امام مثله لوجود اصل العذر  
ونعم الوكيل الذي في الشرح ونعم الصغير وهو لا نيب بالجمع والله سبحانه وتعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم **باب احكام صلاة الخوف** من اضافته الشيء اليه فان وجوب  
جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره ووجه المناسبة بينهما وبين

الخوف

الخوف ان الخوف قد يغني عن الموت ومنه يفهم وجه تاخير الجنازة ووجه ايضا بان  
بان صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل العبد وحرمة الحق كحرمة  
صاحبه وايضا ان صلاة الجنازة ليست صلاة من كل وجه وهي ايضا مشقة بعارض  
هو اخر ما يعرض للحق في دار التكليف وكل منها يقتضي التأخير عن انواع الصلاة  
ذليل وقد اجتمعت **قوله** الميت والسرير اي هما اليا وقيل بالكرسي الميت نفسه  
وبالفتح السرير وقيل بالعكس وقيل الكرسي السرير مع الميت وكل ما ثقل على قوم  
واعتقوا به فهو جنازة من جنس الشيء يحترقه من باب ضرب اذا سترت وجمعه في  
في القاموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانها مجموعة مهيئة في مكان  
والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة ثم ثابته الحياة كما  
في الملوح **قوله** يسر توجيه المختص بالعبادة والمختص اسم بضموا اي من حضرته  
ملائكة الموت على الحقيقة او من حضره الموت وحله وعلا ما ته استرخاء قد  
واعوجاج منخره واتخذ ان صدغيه ويخفى لكل تكلف الاكثر من ذكر الموت والا  
سعوداء به بالتوبة ورد المظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره  
ابن امير حاج والمرجوم لا يوجه **قوله** على عينه وهو السنة في النوم والحد وهو  
مقيد بما اذا لم يشفع عليه فان شفع عليه تركت على حاله فهو ينظر حكم من يقبل اليه  
فصام هل يوجه ام لا حموي **قوله** وجاز الاستئذان ويوضع هكذا في القبل والصلاة  
قال في شرح الطحاوي وهو المعروف بين الناس قال في الزاد والاول افضل لانه السنة  
كذا في المصنفات **قوله** لانه يسر لعل الجنة من تعويضه وشده حبيه وامن من تقوى  
اعضائه فهو من اضافة المصدر الى المفعول او المعالجة الميت مطلق الروح فهو من  
اضافته الى قاعله وفي التنوير وقيل يوضع كمن يسر على الاصح **قوله** ويسر ان  
يلقن قال في الزهر وهذا اللقن مستحب بالاجماع ومحلّه عند النزاع قبل الفريزة  
وما في الضمة الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلحقوه بجوارحه والمقتضى التعميم  
والذكراى يذكر ويندب ان يكون اللقن غير مرتب بالمسرة بمعنى وان يكون ممن  
يعتقد فيه الخير فذكرها عند جوارحه ان ياء في بها لتكون اخر كلام **قوله** لانه  
موتاكم المجهود على ان المراد من هذا الحديث مجازة اي من قرب موته لا الميت حقيقة



قوله صلى الله عليه وسلم من قبل قبله عليه عليه قوله بعد فانه ليس  
سليم بقوله **قوله** الا اخيه من النار اي فلا يدخلها ابد الا كل مومن لا بد وان يخو  
فها ولو بعد دخولها **قوله** بدخل الجنة وان لم يقبل عند الموت وحينئذ فلا تظهر  
الحديث ثمرة الايمان **قوله** ولما قال المستصحي الاولى ما في الشرح وان قال في  
المستصحي الخ وهو كذلك في نسخ **قوله** لانه ليس الا في حق الكافر عليه لا  
استفيد من اولوية ما فعله الصنف لما اخذ في قوله تعالى الحديث الصحيح **قوله**  
فلا صلا ولا في التعبير بالاول وهو في نسخ **قوله** ذلك الثواب وهو ذو  
الجنة مع الفان في **قوله** فيلغنها قطعاً مع اشهد هذا على مقتضى مذهبه ولا يشتر  
ذلك عندنا من غير الحاج اي انما **قوله** لان الحال صعب عليه يذكره الحاج خوف  
ان يتغير **قوله** حصل المراد وهو ختم كلامه **قوله** فلا يقال له قل ذكر في جنائز المصطفى  
عن السراجة لو قال مسلم قل لا اله الا الله فلم يقل نعم بالله تعالى وان اعتقد الايمان  
ان فينبغي التمسك عنه حتى لا يجاء وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه ما في النسخة  
لو قيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا اقول بلانية حضرت او على منه التمسك لغيره  
نحو الان لا يكفر فعلى هذا القول لا اقول بقولك اولا في معلوم الاسلام لا يكفر  
كي افاده التلا على في شرح البدر الرشيد وفي الفتاوى الهندية عن خزائن الفقيين  
لو قيل لمسلم قل لا اله الا الله بامرك اربعة اوجه احدها لا اله الا في صليت والثاني  
لا اله الا بامرك فقد مر من هو خير منك والثالث فسما ومجانية فهذه الثلاثة  
ليست بكفر والرابع لا اله الا في حب الصلاة او لم او مرها بغيره **قوله** جوابا  
لغيره لا مر بالمد وعدمه وذلك لانه يرى حاله يرى الحاضر **قوله** خلاف الخبر وهو  
الفر **قوله** لا يكفر بكفره فيما لم يعامله موفى المسلمين **قوله** واختار بعضهم الحجة على  
في هذا الاختيار مع عدم الخوف على حقيقة حال الميت وان اراد به انه يغفر  
ما وقع منه ويعامل معاملة موفى المسلمين رجع الى ما قبله **قوله** هذا الخوف ان  
الخوف وهو الحكم بالعدم للمعلوم من المقام **قوله** ومما ينبغي ان يقال الخ اي ويكفي عن  
التقنين لقوله في الشرح فيشمل التقين بلطف على وجه الاستنباط بتأني  
اي طلب التوبة وهو لا تشعربا لا خضارا لانها واجبة فذلك ذنب ولو صغير

وغيره

والممنون قبول توبة الياسر وادانته لا اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن  
عباده بخلاف الكافر لعدم الايمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الايمان  
منه قويا بسبب العائنة والمطلوب الايمان بالغيب ويكره تمنى الموت فادرك ولا بد  
فيقول احبني ما دامت الحياة خيرا وتوفني اذا كنت الوفاة خيرا **قوله** فيمنظر  
السين والنار اذ تان اول الصيرة **قوله** واما الكافر اي ولو فخر في يوم مر بها اي  
بالطهارتين فهو مخالف للمختصر المومن حيث لا يؤمر فانما النبي صلى الله عليه  
وسلم يعود اخذ منه جواز عبادة اهل الذمة لا سيما اذا كان يرجو سلامه **قوله**  
الذي اتعده من النار اي فلا يدخلها ابد لان الاسلام يوجب ما قبله هذا ما ظهر **قوله**  
وتكفيه بعد ما وضع في القبر مشروخ قال في المفتاح المتعين على ثلاثة اوجه ففي  
المختصر لا خلاف في حسنه وما بعد انقضاء الدفن لا خلاف في عدم حسنه والثالث  
اختصاصه وهو ما زال يتم دفنه اه حموى لقومونا الخ فان ثبت حقيقة فمن  
حله الموت لا يقين قرب منه **قوله** ونسب الى المعتزلة كذا في الفتح وفي شرح السيد  
وهو ظاهر الرواية ان المراد بموتنا في الحديث من قرب من الموت رطله وفي الجواب  
عن سبب القاضي محمد الكرمانى عنه فقال ما رآه المحدثون حاشا فهو عند الله حسن  
كذا في القرائن وكيف لا يفعل مع انه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يتأثر  
بالدعوى ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمر بن العاص قال اذا دفنتمو  
ايتموا عند قبري قدر ما يخرج جرو ورويقم لحما حتى استانس بكم وانظر ما اذرا  
جمع رسول ربي وعن عتيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف  
عليه وقال استغفر والله لا حنيم واسأل الله له التثبيت فانه الا ان يثقل رواديه  
داود والبيهقي باسناد حسن ذكره الحلبي يا فلان ابن فلان او يا عبد الله بن  
عبد الله وفي الزهر عن الحواشي قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه فلا ينسب الي  
حواء ومن لا يسأل ينبغي ان لا يقن ولا صح ان الانبياء عليهم السلام لا يثقلون  
وكذا اطفال المؤمنين واختلف في اطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي البهرة  
والطفل يلحقه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربي وقبل يلمه الله  
تعالى كالحام عيسى عليه السلام في المهداه وفي شرح العلامة العيني على البخاري



حال النوى الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون ان اطفال الشريين في الجنة لقول  
تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل المونة لم يتلفه الله  
شوة فغير العاقل اولاه والا شهاد السوال حين يدفن وقيل في الجنة تنطق عليه  
الارض في القبر وفي البرزخية السوال بما يتفرقة الميت حتى لو اكله سبع والبول  
ثبته فان جعل في تابوت ايام لقله الى مكان اخر لا يسلط عليه يدفن كذا في  
الدر المنثور **قوله** يشهدون ان لا اله الا الله الباء للتصوير **قوله** ولا شك ان العظم  
اي وهو موثاقم قال البرهان الجلي ولا مانع من الجمع بين الحقيقة والمجاز في مثل هذا  
**قوله** يجب تعيينه اي تعيين العظم باعتبار المعنى او تعيين هذا القيل وهو مشرو  
عية التلويح في القبر وقوله حقيقة منصوب على القبر **قوله** فائدة بالضب مفعول  
نفي وذلك لان العبرة بحال النزع فان كان مسلما فهو مثبت وان كان كافرا لا ينفعه  
هذا التلويح وقوله مطلقا خلا من فائدة يعني انه لا فائدة فيه اصلا **قوله** ممنوع بان  
فيه فائدة التثبيت الجنازة **قوله** نعم الفائدة لا صلية وهي اصل الايمان في هذه الو  
قت **قوله** وحمل اكثر مما يحتمل مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه **قوله** مبناه  
على ان الميت لا يسمع عند هم على ما صرح به في كتاب الايمان لو حلف لا يكلمه فكله  
ميتا لا يثبت لانها متعقد على من يفهم والميت ليس له السمع قال تعالى  
وما انت بمسمع من في القبور انت لا تسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار في  
عدم ازعانهم للحق بحال الموتى وهو يفيد تحقيق عدم سماع الموتى انه هو فرعه  
**قوله** في اهل القليب قليب بدر وهو جفرة ربيت فيها جيف كفار قريش فحاط بهم  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فحل وجدتم ما وعد ربكم  
حقا فقلل عمر ما معناه انك تخاطب اجساما جيفت فاجابه بما ذكر **قوله** بان  
مردود من عائشة فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رد على الراوي  
والله تعالى يقول وما انت بمسمع من في القبور ان فلم يقله **قوله** وتارة بانه اي اسماع  
الكفار خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزبادة حيرة على الكفار وان ذلك  
كان وقت المسئلة فانهم اجابوا بسمعون وامور الآخرة لا تدخل تحت حصر فقد  
ورد ان ارواح السعداء تطلع على قبورهم قالوا انكر ما يكون فيها ليلة الجمعة ويومها

بهم

وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذا كانوا على قبورهم بسمعون من يسمع عليهم  
ولو ان ذلك لم يرد والسلام **قوله** وتارة بانه من ضرب للتلويح يعني انه مثل صلى الله عليه  
وسلم حال وحال اهل القليب بحال اهل الجنة وقت استقرارهم فيها واهل النار حيث  
ينادي اهل الجنة اهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فحل وجدتم ما وعد ربكم  
حقا فقلل عمر ما معناه انك تخاطب اجساما جيفت فاجابه بما ذكر **قوله** بان  
**قوله** وتارة بانه اي اسماع الكفار خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزبادة حيرة على الكفار وان ذلك  
كان وقت المسئلة فانهم اجابوا بسمعون وامور الآخرة لا تدخل تحت حصر فقد  
ورد ان ارواح السعداء تطلع على قبورهم قالوا انكر ما يكون فيها ليلة الجمعة ويومها

وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذا كانوا على قبورهم بسمعون من يسمع عليهم  
ولو ان ذلك لم يرد والسلام **قوله** وتارة بانه من ضرب للتلويح يعني انه مثل صلى الله عليه  
وسلم حال وحال اهل القليب بحال اهل الجنة وقت استقرارهم فيها واهل النار حيث  
ينادي اهل الجنة اهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فحل وجدتم ما وعد ربكم  
حقا فقلل عمر ما معناه انك تخاطب اجساما جيفت فاجابه بما ذكر **قوله** بان  
**قوله** وتارة بانه اي اسماع الكفار خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزبادة حيرة على الكفار وان ذلك  
كان وقت المسئلة فانهم اجابوا بسمعون وامور الآخرة لا تدخل تحت حصر فقد  
ورد ان ارواح السعداء تطلع على قبورهم قالوا انكر ما يكون فيها ليلة الجمعة ويومها



مذكورة فيها فجدد له بدورها والامانة بها من الله من الشرح قوله فانها تهون بدل  
من قوله جابر قوله وجهه لا يخرج الخ اخرجهم على سبيل الاولوية او كان عن حضورهم  
عني فلا ينافي ما ذكره الحاشي من انه لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار  
ووجه عدم لا يخرج انه قد لا يكون الاخراج للشفقة او للاحتياج اليهن ونص بعضهم  
على اخراج الكافر ايضا وهو حسن قوله فاما ما ذكره الخ ويقال عنده حينئذ سلام على المر  
سلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فيلعل العالمون وعد غير مكذب كقول  
ابن امير حاج قوله شد ليما ه تنية لي بالفتح مبيت الحية بالكسر من الانسنة  
وغیره او العظم الذي عليه الاسنان قوله وحفظ الفم من الهوام ومن دخول  
الما عند غشاه قوله ونحضر بالبنا الجرحول والغرض والاعراض بمعنى كما في الصحاح  
وهو طباق الجفن الاعلى على الاسفل قوله للا مربه في السنة هو قوله صلى الله  
عليه وسلم اذا مضى موتاكم فاحضنوا البصر من البصير الروح وقولوا خيرا  
فان للملائكة ثوابا على ما يقول اهل البيت انه صلى الله عليه وسلم لما  
انحضر الى سدة قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في  
عقبه في العاقرين واعقر لنا ولله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له  
فيه قال في الحديث ينبغي ان يحفظه كل مسلم فيدعو اليه عند الحاجة قوله ما خرج  
اليه اي من الدار الاخرى وقوله خيرا مما خرج منه بان يبدل دار خيرا من داره  
وزوجا خيرا من زوجته قوله ثم يسجد ثوبا بالشدة يد اي يعطي لما روي ان ابا بكر  
دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى بيرو حبرة فكشف عن وجهه ثم  
اكب عليه فقبله ثم بكى وفي التهديد لما توفي عثمان يعني ابن مظعون تشفى النبي  
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما  
رفع على السرير فلا طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها قوله  
ويوضع على بطنه حد يد او مرقع كما في الحديث وتكبر الحد يد يعيد انه يكفي  
فيه القليل منه قوله لانه صنع اهل الكتاب اي وقدمنا في القبر وتغير المصنف  
بلا يجوز بفيد الحرمة قوله ونكره قراءة القرآن ولو اية كما في شرح السيد  
وقوله عند اي بقره قوله من نجاسة الحدث هذا ينافي ما في الشرح من انه

على القول بان نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي ان تجوز الغزاة في قولها المهرت  
وفي السيد ما يفيد ان في الكوفة على هذا القول خلافه ووجه النهاية الكوفة والى صل  
انهم اختلفوا في نجاسة الميت فيل نجاسة حدث وقيل حدث ويشهد لذلك ما روي  
بنيهم صلى الله عليه وسلم عثمان ابن مظعون وهو ميت قبل الفصل او لو كان نجسا لما  
وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من انه لو حمله ان كان  
قبل الفصل فصلي به لا تنجس صلواته وبذا كرامة القرآن عنده قبل الفصل الجواز ان  
يكون ذلك لعدم دخوله عن نجاسة غالبا والغالب كالحق وروي البخاري  
تعليقا عن ابن عباس السلم لا ينجس جيا ولا ميتا وصله الحاكم في المستدرک  
عن ابن عباس ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتا ثم قال لا  
لا ينجس جيا ولا ميتا قال الميز في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم هذا  
اصل عظيم في طهارة المسلم جيا وميتا اما الحي فلا يباح حتى المني او اللثة له  
وعليه رطوبة فرجها فهو طاهر باجماع المسلمين واما الميت فتقيد خلاف العلماء  
قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي ان لا يفصل الميت لانه طاهر فلما لم يجب  
اتباع الورد واختلف اصحابنا في سبب غسله قيل حدث بحل به لانه نجاسة  
لان الادب لا ينجس بالموت كرامة له ان لو نجس ما ظهر بالفكر كبريا ومات  
وكان الواجب الاقتصار على اعضاء الوضوء في حال الحياة لكن ذلك انما كان في حياة الحي  
فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالحياة فيبقى على احواله وهو  
وجوب غسل البدن كله لعدم المخرج وقلة العرقين نجس بالموت لا نجاس  
الدم فيه كثر الجباوانات والنجاسة عليهم ما روي في الكافي كالمسلم في هذه الا  
حكام كي هو مذهب الجاهل غير سلفنا وخلفنا واما قوله تعالى اغسلوا الميتركون  
نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى باح تكا  
الجنابيات ومعلوم ان حرقهن يصيب جميعهن غالبا ولم يجب غسله ولا فرق  
بين النساء والرجال قوله فانه يزول الاوت ويؤول وفي نسخة وانه يزول بالواو  
وهو الحال قوله بخلاف الكافر هذه من المؤلف كما ذكره المبداء العيني ينافي القول بنجاسة  
الجنس اما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما قوله التكرار المصلين عليه والمستغفرين



ولا خذ في الاستعداد للصلاة عليه وتبني **قوله** في أي جبري بوجه **قوله** بانه  
في أي يعلم وقوله بالخنازة أي مطلقا **قوله** لكن لا على جهة التخييم والافراط في المدح  
فينبغي ان يكون بحرمات العقير الى الله تعالى فلا من ابن فلان وقال في الجحيم  
ولم يذكره الا في مدح الميت لا سيما عند جنازة لانه صنع الجاهلية وقم  
قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بغير الجاهلية فاعضوه على من ابيه ولا تكونوا  
اولا بأس بارثا الميت بشرا وغيره فلم يفرط في مدحه ولا يكره البكاء عليه  
بارسال له مخرج بلا رفع صوت ولا نباحة ولا شق ثوب وضرب خد ونحو  
ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم  
كفى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وانت يا رسول الله تبكي فقد  
يا ابن عوف انها رحمة وقال ان العين تدمع والعبد يحزن ولا نقول الا ما يرضى ربنا  
وانا بفراقك يا ابراهيم لحزون فخرج الشخاف وفي حديث لا تسعد  
ان الله يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه  
او يرحم رواه الشيخان ايضا واما ما ورد ان الميت ليعد ببكاء اهله فاجمعوا  
على انه محمول على البكاء بصوت ويناحه لا بجراد الدمع وحمله عامة اهل العلم  
على ما اذا اوصى بذلك وامان بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا تقوم  
تعالى ولا ترزوا زرة وزر آخرى وهذا هو الصحيح من اوجه التمسك واوجب دواود  
ومن تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقيل المراد بالمذاب ان يتأذى  
الميت بذلك اذا لا شك في تأذى الارواح بما يتأذى به الاشباح قال  
في شرح المشكاة والمآصل ان الميت اذا كان له تسبب في هذه المعصية فالعذاب  
على حقيقته ويعذب بفعله نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله غيره والا  
فمحتمل على تأمله سواء عند نوحه او موته ويستوى فيه الكافر والمؤمن وهذا  
يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا ترزوا زرة وزر آخرى وبين الاحاديث المطلقة  
في هذه البلية الكبرى **قوله** بين ظهراني اهلها أي ظهر اهلها قال في الغاموس  
وهو بين ظهرانيهم وظهر انهم ولا تكسر النون وبين اظهرهم أي وظهرهم **قوله**  
الاحتياط اي في امر المريض فانه يحتمل ان الذي به ذاك الكفة قال بعض الاطباء

ان به دليلا الاحتياط ولوجعل الدليل اولا فاخره في النبي صلى الله عليه وسلم ان  
النسب **قوله** بمن يموت بالسكنة اي يظنون انهم موتى واليه اشار بقوله ظاهر  
**قوله** بها اي بسبب السكنة فالوف لا يشبهه الا فيمن فيه هذا الداء **قوله** فيعين  
التأخير الى ظاهر هذا وجوب التأخير وهو ينال في التعجيل المطلوب الا ان يحمل  
ذلك الوجوب على من به ذاك الكفة واصل هذا الداء يحدث من اكل الاوزا لا يرضي  
واللوجبة وتعليقها بدنه ويكثر هذا الداء ثمان مباحات وظاهر كلامهم ان التأخير  
خير مطلوب مطلقا رواد من الحديث والمراد التأخير الى يقين الموت فانه وما  
عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأني مع وجود العلامات الدالة عليه  
ويستحب تعجيل خبء اشياء جمعت في هذه الايات وهي **قوله**  
**قوله** خمسة قد راوا تعجيلها حسنا **قوله** في سواها ثمانى واسع المهرل  
تزوج كفؤا وميث هالك قاله **قوله** دفع الدين وتب لله من زلل  
والثامن الصنف اذ ياتيك في نزل **قوله** فقم لم يحدث اليك واحتفل  
**قوله** فيوضع كى مات فلا تغيره ندوة الارض وقيد د الغد وري بما اذا ارادوا  
غسله وهو الذي عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير لعارض كى في ابن ابي  
حاج **قوله** على سريره هو الخت الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح او حجر  
مرتفع ليمنه غلله وتعليقه كى في العين **قوله** بجمراي جمر بعد غود ثم الميا وراى فعل  
ذلك قبل وضعه عليه وقيل عند ارادة غسله اخفا للريحه الدرية عني  
وظاهر كلام المؤلف الثاني **قوله** وقيل عرضا اي كى يوضع القبر **قوله** الى القبلة فلو  
رجلاه اليها كى المريض اذا اراد الصلاة بايما وفي القبرستانى عن المحيط وغيره  
انه السنة **قوله** ويترعورته وجوب الحرمة النظر اليها كحورة النبي **قوله**  
والنهاية الاولى وفي النهاية **قوله** هو الصحيح صححه في التبيين وغاية البين  
لعمدة صلى الله عليه وسلم لم يلى لا تكفى في ذلك ولا تنظر الى خدجى ولا ميت  
اخرجه ابو داود **قوله** هو الصحيح كذا صححه في المحيى وجرم مكين والعين  
وصاحب التوبة **قوله** ولبطال الشبهة عطف على غير اذ فيه نظر فانه  
يقضى عدم الاستراصلا **قوله** جرد عن ثيابه لمكتمه التنظيف وتفسيره صلى الله



عليه وسلم في نفسه خصوصية له ويجب ان يستلزم الذي يفعله فيه الميت فانه  
يراه لا الناسل ومن يعينه سراج وغسله فرض كفاية بالاجماع كالمصلاة عليه  
وتجديده ودفنه حتى لو اجتمع اهل بلدة على ترك ذلك فوكلوا بغيره **قوله** ان لم  
يكن خنثى والا بان كانا خنثى يحرم وقيل بفعل ثبانه **قوله** وتغسل عورته في خنثى  
ملغوفة الخ تحريمها من مسها لا من حرام كالمطر كذا **قوله** والبحر **قوله** وبعد وضو لم يذكر  
الاستنجا وذكر رضي الدين في الحيط فقال انه يستحب عندهما لان موضع الاستنجا  
لا يخلو عن نجاسة فلا بد من ازالها اعتبارا بجمال الحياة وصورة ان ينفذ على يده  
خرقة فيفعل حتى يظهر الموضع لان مس العورة حرام وعند الجي يوسف لا يستحب وتشي  
عليه صاحب الخلاصة لان المسكة قد زالت وبالاستحباب وبما يزيد الاستحباب  
فتخرج نجاسة اخرى فيكفي بوصول الماء اليه اه من البيهقي **قوله** يبدأ بوجهه  
لانه لم يباشرة لك بنفسه فلا يحتاج لفعل يديه او لاجل الخلق الحي ولا  
يؤخر غسل وجهه لانه ليس في مستنقع الماء **قوله** فلا يؤخر غسله لم يكن من اهل  
المصلاة قال الحارثي وهذا يقتضي ان من بلغ بجنون لا يؤمر ايضا ولم اره اهلهم وان  
لا يؤمر الا من بلغ سبعا لانه الذي يؤمر بالصلاة كذا في الشهر لكان الحارثي وهذا  
الترجيح ليس بقوي او يقال هذا الموضوع سنة الفل المفروض للميت لا يتعلق بكون  
الميت بحيث يصلي او لا في الجنون **قوله** ويمسح فيه وانه قال في الفتح وغيره  
استحب بعض العلماء ان يلف الف على اصبعه خرقة ويمسح بها سنامه ولها  
وشقيقه ومخبريه وسرته في عليه عمل الناس اليوم **قوله** الا ان يكون جنبا هذا  
ما ذكره الخليلي وهو غريب مخالف لعامة الكتب في الشك على الذكر والذكر  
في البيهقي ان الجنب كغيره وما في شرح السيد من ان ما ذكره الخليلي مخالف لغيره مخرج  
على خلاف اخر في الشهيد اذ كان جنبا فانه يفضل عند الامام وما ذكره غيره مخرج  
على قول الصاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر لان الكلام هنا في المضمضة  
والاستنشاق لا في الغسل والغرض انه لا يخرج فيه بخلافهما وقد عرفنا غسل الشهيد  
الجنب بالنهر وهو تفصيل المؤنكة حظلة بن الرهب حين استشهد وهو  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم رايت لللائكة تغسل حظلة بن الرهب في عام بين السماء

والذي

والارض عاء المزمع في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق  
فانصرف الى اليهود في غسل الميت وهو الفل بدونها فاما فاده بعض الافعال  
**قوله** او حائضا او نكاحا هذا بحث المصنف في نفيد جوارته في الشرح قياسا لما  
على الجنب للاستبراء في ارض المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد غلت رده  
في جنب والجلام فيهما كما الكلام فيه **قوله** صب عليه ماء والاولى ان يكون جلوا  
لانه ابلغ في ازالة الوسخ لا سيما اذا كان يفضل بالصبا بون فاده بعضهم **قوله**  
مغلي من الخليل الماء الغلاء ولا من الغلي والعليان لانها مصدران للارزم والارزم لا  
ينفي منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على ان الجار افضل مطلقا سواء كان  
غليه وسخ ام لا نهر واصل مغلي مغلي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت الياء ثم حذف  
لا لتقاء الساكنين **قوله** سدر وهو ورق البيق ويطلق على نفس الشجر وعلى الفا  
سود في النهر **قوله** او حرض بضم الحاء المزملة ويجوز في الزاء الكون والضم **قوله**  
اشنان غير مطبوع تبع فيه صاحب الجوهرية وكتب اللغة خالية عن هذا التعبير  
واوصا للتخفيف فيكون حصول احدهما وفيه يقال انما ذكره لانه الانسب للتعلم  
لانه تفسير للمعنى القوي **قوله** الذي وقصته وابته اي القته فدفنت عنقه  
**قوله** واذا لم يوجد اي السدر او الخرض والاولى افراد الصبر لان العطش باو او يلق  
الصبر اليها لعل يحد هذين الشيتين **قوله** والفعل بالفتح القراح كسب  
**قوله** اي الماء الخالص الذي لم يخالطه شيء في القاموس **قوله** كاف جبر الجنداه  
المجذوف **قوله** بالخطمي مشددا للبا وسر الخاء اكثر من الفتح مصباح **قوله** وان لم  
يكن به شعر اي بالميت سواء اتفق من المجلين او احد هما فلا يكلف للخطمي فيما لا شعر  
فيه **قوله** ثم بعد تنظيف الشعر والبشرة اشار بهم الى ان ما سبق في قوله صب  
اغليه ماء مغلي الخ وقوله وغسل رأسه يفعل قبل الترتيب الا ان ليسل ما عليه من  
الدرن **قوله** سندا بصفة اسم الفاعل والمفعول حال من الفاسل او المفعول  
**قوله** رقيقا بالفاء اي لطيفا والمصنف لم يذكر الاغ لاني الاول بقوله واضجع  
على ياره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك واما الثالثة فبعد اقصاده بجمع  
على شقه الايسر وبفعله لان تثليث الغلات منوف ويسر ان يصيب



المأخوذ عليه عند كل اقعا وثلاثا والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة ولا ينبغي ان  
 يكون اسرافا كالحياة افاده السيد **قوله** ولم يعد غسله بالابن الجليل  
 والفعل بالضم لا غير قيل وبالفعل ايضا وقيل ان اضافة الفعل الى ههنا فتح والى  
 غيره كفعل الجمعة ضم وفي المضرات عن الحرارة اذا كف في كفنجس لا يجوز  
 الصلاة عليه بخلاف ما لو تجس بعبادة الميت لان فيه ضرورة وبكوى ولا كذا  
 لك الغسل الخس انداء **قوله** ثم ينشف بفروب اي يؤخذ ماء و يثوب حتى  
 يسف من نشف الماء اخذه بخرقة من باب ضرب ومنه كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم خرقة ينشف بها اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالكسر و  
 الخوض الماء ينشف فتعاشربه ولا تخالف بينهما فان كان بمعنى اخذ فغسلها  
 من حد ضرب وان كان بمعنى شرب فكسر السين من حد علم كفي في الصحاح قال  
 السيد **قوله** يترك في الماء ثانيا في قول ابي يوسف كفي في الفتح وعن محمد ان نوك  
 الفعل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين يعني على وجه السنة والعرض قد  
 سقط بالنية عند الاخراج **قوله** ثم وجد اي للاء **قوله** وصلى عليه ثانيا في قول ابي  
 يوسف وعنه يغسل ولا تعد الصلاة عليه كجس بتميم وصل ثم وجد الماء كفي في البر  
 هان **قوله** والا فاجل الامانة والورع والافضل ان يغسله بجانا وان امتنع الغسل  
 اجزا كان ثمة غيره والا لتعينه عليه واختلفوا في اجرة خياطة كف وحمل و  
 وتكون من راس المال كفي في البحر والشر بلامه وينبغي ان يكون مثل الاول لان ذلك  
 من فروض الحفاية كفي في السراج والضيا **قوله** الاصل في مشروعية الغسل  
 تفصيل للائكة ادم عليه السلام اخرج الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم  
 انه قال كان ادم رجلا اشقر طولا كان له ثلثة سحوق فلما حضره الموت تزلت  
 للائكة بجفوطه وكفنه من الجنة فكما مات عليه الصلاة والسلام غطوه  
 بالابا والسرور ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفنه في وتر من الثياب وحفروا  
 له لحدا وصلوا عليه وقالوا يا بني ادم هذه سنتكم من بعده فكذلك فافعلوا **قوله**  
 ويستمر ما ينبغي اظهاره في الا زها قال العلماء اذا رأى العاقل من الميت ما يجبه  
 استنارة وجهه و طيب رجليه وسرعة انقلابه على القتل استحسانا في

به وان رأى ما كره فشفه وسواد وجهه وبدنه او انقلاب صورته حرام ان  
 تحدث به كذا في شرح المشكاة قبل الا ان يكون مبتدعا فيظهر البدعة ويجاهر  
 بالفسق والظلم فيذكر ذلك رجلا مثاله كذا في ابن امير حاج وعنه ابن عمر رضي الله  
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا عما سئمونا ثم وكفوا عن ماء  
 وبرهم اخرجهم ابو داود والترمذي وصححه ابن جابر قال حجة الاسلام غيبة الميت  
 اشهد الخبي لان غفول الخبي واستحلاله محكم وموضع في الدنيا خلاف الميت وروى  
 البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک وقال على شرط مسلم من غلب ميتا فكنم  
 عليه غفرل اربعين ليلة ومن كفنه كاه الله من البندس ولا سبرق ومن حفر  
 لم قبر احق بجنة فكاغا كنه مكانا حتى يعث وفي الجائر لابن شاهين يا على غسل  
 الموتى فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قست مغفرة منها على جميع  
 الخلائق سخرهم قلت ما يقول من يغسل قال يقول غفرلک يا رحمن حتى يغفر  
 عن الغسل **قوله** ويكره ان يكون جنبا وتغيب الكافر اشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره  
 ذكرنا في حق المسلم او انش في حق المسلم كفي في ابن امير حاج **قوله** ويجعل الخط  
 يفتح الحاء للهامة ويقال له الخطاط بكسر الحاء **قوله** مركب من اشياء طيبة ويدخل فيه  
 المسك في قول الاكثر خلافا **قوله** للرجال فيكره ان يمدون الناب راغب  
 بحال الجهاد فيعلمها في لغت الرجال بجرل كفي في الثوب والسراج وغيرهما والورس الزم  
**قوله** على رأسه ولحيته وسائر جسده كفي في الجوهره بعد ان يوضع على الارار  
 كفي في القربستان **قوله** ويجعل الكافور هو شجر عظيم بالهند والصين قريستان في  
**قوله** سواء فيه المحرم وغيره لان الاحرام ينقطع بالمدح عندنا خلافا للشافعي  
**قوله** ليطر الدود عنها فعنه حجة تخص الكافور وهو عليه لقوله ويجعل الكاف  
 فور على ما جده **قوله** فتخص بزيادة ارام اي ما كانت هذه الاعضاء يسجد  
 بها خصت بزيادة ارام صيانة عن سرعة الفاد **قوله** كاله بر الخ الكاف لا  
 سقضا او للقتل وتدخل جنة نحو الجراح الموجه **قوله** واستيق عامه المشايخ  
 جملة في دبره او قبله ظاهر تعيينه بهما انهم لم يستقيموا في غيرهما فيكون  
 لا باس به في غيرهما **قوله** ولا يقص ظفره الا ان يكون مكسورا فلا باس



بأخذه ورأيه روى ذلك عن الإمام الشافعي كذا في البحر وغيره وفي القسطنطيني عن  
الغنيانية فلو قطع شعره أو ظفره أدرج معه في الكفر وقال الإمام الشافعي رضي  
الله عنه يقص شاربه وظفره ويزال من شعره ما حقه الأزالة كذا في مسكن **قوله** ولا  
يسرح شعره ظاهر الغنية أنها تحريمية حيث قالوا التريين بعد موتها والامتناع  
وقطع الشعر فلا يجوز **قوله** ولحيته أنما ذكرها بعد الشعر لعدم تبادر الذهن  
عند طلاق الشعر إليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام **قوله** ولو  
معتد من رجعي أي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فإن معتدة زوجه يحل  
قربانها ومحرزها صرح به الشرح بعد **قوله** أو ظهر منها في الأظهر الأولى أن يقول ولو  
مظاهر منها في الأظهر وهذا يناقض ما قال في الشرح وفي المظاهر روايتان والأول  
ظهر أن لا يحل لها تعجيله فيحل الأظهر عدم الحمل **قوله** أو لا يحل له والنظر إليه  
يقع العدة في العمل في العبارة تحريمها من النسخ وصوابها وإيلا لحملها والنظر إليه  
يقع العدة قال في الشرح والإيلاء لا يحرم وطئها تعجيله أو فهدا يقتضي عطف  
الإيلاء على ما قبله مشاركتها له في الحكم وقال أيضا المرأة تفصل زوجها المحل  
والنظر إليه بقاء العدة أو وهذا يقتضي التقليل بقوله تفصله قسما **قوله** فلو  
أي امرأته التي توفي فيها هو محترز **قوله** معتدة **قوله** أو كانت مبانة محترزا  
**قوله** ولو معتدة من رجعي أو رضاعيا أن أرضعت ضرثها الصغيرة **قوله** أو صهرية  
كانت ابنه أو اباه بشبهة والأصل في تعجيل الزوجة زوجها ما روى  
عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلنا من أمرنا ما استمد برنا ما عمل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نأوه ومعنى ذلك أنها لم تكن عالمة وقت وفاته  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابا علة غسل المرأة زوجها ثم علة بعد ذلك وروى  
أنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه أوصى إلى امرأته اسماء بنت عميس أنها تفصله بعد  
وفاته وهكذا فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولأن اباحة الفل يستلزم  
بالنكاح فبقي ما بقى النكاح والنكاح باق بعد الموت إلى انقضاء العدة **قوله** فإنه  
لا يفصل زوجته وكذا لا يمسها ولا يجمع من النظر إليها في الأصح تنوير **قوله** لا ينقطع  
النكاح بانعدام محله فصارت الزوج اجنبيا واعتبر ذلك البع في حيث لا يتبع من المحل

بموت الثالث ويحل بموت المحل فكذا هذا وقالت الأئمة الثلاثة يجوز لأن عليا  
خاصة رضي الله عنها قلنا وروى أنها غلبها أم أيمن ولو ثبت أن عليا غلبها فهو محمول  
على بقاء الزوجية لقول صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب ينقطع بالموت الأسبق  
مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكر عليه فقال لم أعلمت أو رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال إن فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فدعوا له لخصوصية دليل على أنه كان  
معروفا بينهم أن الرجل لا يفصل زوجته أنه يمسها أي زوجها **قوله** بخلافه لا يجزي  
أي فإنه يلف بدنه بخرقه ويمسها مع كف بصره عن ذراعيها إلا أن تكون أمة فلا  
تحتاج إلى حامل **قوله** وهو كأم الولد لا تفصله ولا يفصلها ولد الملك بنة الزوال  
ملكه عن الأمانة والملك بنة إلى الورثة وبطلانه في أم الولد والمدبرة لنفسها بها  
الموت فإن قيل أم الولد تعتد منه فيبقى أن ينفق بالزوجة قلنا عدمها لم يوجب قضاء  
لحقه بل التعريف عن برأق الرحم فإن قيل هلا ألتقي بيمينه كما في استبراء الأمانة قبل  
عدة أم الولد وجبت بزوال الفرائض فاشبهت عدة النكاح **قوله** المحارم الأولى حديث  
النسريح به في قوله بعد وإن وجد ورحم محرم **قوله** يمسها فاعلم ما من وفي نسخة  
بالمضارع والمناسب عليها أثبات النكاح **قوله** وكذا محارمه الأولى غير محارمه  
**قوله** كالنظر أي يجوز النظر إليها أي إلى أعضاء اليمين من أي الكائنة منها وقوله لم تعتد  
بالمحارم المقدرة **قوله** وكذا الحائض المشكل أي ولو مرأها والأفرد غير غيره ففصله الرجال  
والنساء **قوله** لم يشبهها قال في الدرس شروط الصلاة عن السراج لا عورة به  
للصغير جدا ثم ما دام لم يشبهه قبل ودبر ثم تغلط إلى عشرين ثم كبالغ وقت  
الاستبراء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة **قوله** بخرقه راجع إلى الصور  
رتين إلا أن تكون المرأة فلا تحتاج إلى حامل **قوله** والمجرب كالحمل فليس له تعجيل  
امرأة اجنبية إلا أن تكون من محارمه فيمسها بخرقه قال السيد لا يعطى حكم النساء  
بسبب الحب وكذا إذا مات بين النكاح ما بخرقه أو دونهما على التفصيل وكذلك انت  
يفصله المضي والصبي الذي لم يشبهها فلا حاجة له في حكم الرجال من كل وجه **قوله**  
ولا بأس بتقبل الميت ما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو  
بكر على فرسه من مكانه بالسبح حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل



على عائشة فيم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محيي ببر وحيرة فكشف عن وجهه  
 ثم كب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك الا قدوة به صلى الله عليه وسلم لما روى  
 ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم صحيحا عن عائشة رضي الله عنهما ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فكب عليه  
 وقبله ثم بكى حتى رايت الدموع تسيل على وجهه وفي التمهيد لما توفي عثمان  
 كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكا بكاء طويلا وقبل بي عينيه  
 فلما رفع على السرير قال طوبى لك يا عثمان لم تلبس الدنيا ولم تلبس الآخرة  
**قوله** والترك الزاوي يعني اوفان تعييبه صلى الله عليه وسلم عثمان الحجة وقيل  
 الى بكر الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم لهما معا **قوله** خالصة عن محذور هذا  
 قيد في الجواز اما اذا كانت لشبهة فحرام ولو زوجة فيما يظهر لقولهم ان النكاح  
 انقطع بموتها لذهب عهده **قوله** ودفعها اي مؤنته ان لم يتبرع به **قوله** لو كانت  
 معسرة لهذا احد وجهين لابي يوسف والاول تأخير عن قوله ولو معسرا  
 ويجعله مقابلا **قوله** وهذا التخصيص اي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج  
 بما اذا كانت معسرة **قوله** ويلزمه ابو يوسف في نسخة ما وهو الحكاية في  
 الخلاف عن ابي يوسف وهي الصواب قال في البحر فقد اختلف القائل عن ابي يوسف  
 لكن الظاهر ترجيح ما في الثانية لانه كالكسوة فيلزمه على كل حاله فالتقولا  
 انه قد راد عن ابي يوسف وليس للامام في عبارة الشرح ذكر وجهه **قوله**  
 انه لو لم يجب عليه لوجب على الجانب وهو قد كان اولى بايجاب الكسوة  
 عليه حال حياتها فترجع على سائر الجانب ولان القرم بالغنم اه **قوله** وقال  
 محمد الخ ينبغي ان يكون محل الخلاف ما اذا لم يعم بها مانع يمنع الوجوب حاله الموت  
 من تشوذا وصغر مع كبره ونحو ذلك وانها اذا ماتت في العدة منه وهي  
 حيا تفرمه تقفها وتسورها ان يجب عليه تجهيزها كذا في ابن ابي راجح قال  
 ولم اره مصرحاً به **قوله** لا تقطع الزوجية فصدا الزوج كما انه جني **قوله** ولا مال  
 به قيد به لانه لو كان له مال فانه يجب فيه ويقدم على الدين والوصية والارث  
 الى قدر السنة عالم يملك بعين ماله حق العيز كما الرهن والبيع قبل القبض والعبد

الجاني قاله السيد **قوله** على من قدره نفقته من اقاربه اي الذي هم ذوو ارحم  
 محرم منه **قوله** واذا تعدد من وجبت عليه النفقة كاخ واخت **قوله** فالكفن على  
 قدر ميراثهم فكلنا على الاخ وتلكه على الاخت **قوله** فعلى نفقته وجه هذا القول  
 انه وارثه **قوله** ولا محمد على خاله لانها رحم محرم منه **قوله** وان لم يوجد من يجب  
 عليه نفقته او وجد الا انه معسر **قوله** من اموال الزكيات اي لا من غيرها كبيت الخمر  
 والخمس والركاز ولا حدتها الاستعراض من الاخرى وضح في محله **قوله** وجهه من  
 عطف السبب او من عطف المفاير بان كان يدفع الى غير من يستحق جهلا وفي  
 نسخة وجهه من وهو من عطف المراف **قوله** فعلى الناس الماء يعني اي فيفقروا في  
 سائر الناس العاليين به ان يجبروا به ويمتنعوا **قوله** غيرة بالنصب مفعول  
 وظاهر ما في المجتبى حيث قال فان تجزوا سألوا له ثوبا انه لا يجب عليهم الا سألوا  
 كفن الضرورة لا الكفاية وانه فان لم يوجد من يكفنه غلى وجعل عليه الاخر  
 ووفى وصلى على قبره وسال متعدي مفعولين لهما والتجهيز مفعول له وفيه انه  
 لم يتجد فاعله مع فاعل المفعول **قوله** لا يجب السؤال في الوجوب واما الجواز فالظاهر  
 جواز له من الا عانة على البر **قوله** ولا يجب على من له ثوب قطع الخ اذ لم يكن  
 عند الميت الا رجل واحد وليس الا ثوب واحد واشتق للميت فصاحبه احم  
 ولا يمكن به الميت قلت الظاهر انه اذا كان عند الميت وجمال كثير ونحو ذلك واحد  
 له ثوب فقط فالحكم بذلك وافادته اذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما  
**قوله** او نصفه مع الرأس قيد به لانه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل  
 ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والا لا والمد اسم لما هذا الاطراف  
**قوله** والتكفين فرض اي كفاية بالنظر لعمامة المسلمين لا لما خص بلزومه كفي  
 حاشية المؤلف على الدور **قوله** واحاد وثوابه الا بولي ائو له **قوله** وهو كفن  
 الرجل اي البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالاحسن فيه كذلك وان كفن في ثوب  
 واحد جاز والسقط ولو لم يتا بلغان في خرقه من غير مراعاة وجه الكفن كما  
 المصنوع للميت لانه ليس لهما حرمة كماله لاد الشرح اعاد وبتكفين الميت  
 واسم الميت لا ينطلق عليهما كي لا ينطلق على بعض الميت كذا في الثانية وغيرها



**قوله** ثلثة اقواب ما وى انه صلى الله عليه وسلم نفى ثلثة اقواب ولا زيادة  
ما يتصل به الرجل في حياته فكذا بعد موته برضا وتكره الزيادة كما في الحديث الا ان  
يوصى بالاكثرة ولا يكره بخلاف ما اوصى ان يكفى في ثوبين فانه يكفى ثلثة  
اقواب ولا يرى شرطه لانه خلاف السنة وفي غاية البساطة بأس بالزيادة  
على الثلاث في كفن الرجل وذكر في ميراجح في النجاة ان الزيادة في كفن الرجل في  
خمسة غير مكروهة ولا بأس بها وحديثه فلا تضار على الثلاث تليق كون الاقل  
مستوفى في الجوى يعني لان الزيادة عليها مكروهة **قوله** فيص هو الذي  
سواء في الحادى ان القبر بالقبض اظهر لان الدرغ من ترك بينه وبين درغ  
الحديد والخراب **قوله** بلاو خريص وكين مكر مع ما يات في المصنف **قوله** وازار هو  
والرداء والعاقة بمعنى واحد وهو ثوب طويل خريص يستر البدن من القرب  
الى القدم كما في ابن ابراهيم عن الحادى القدسى وفي هذا التفسير بحث لولانا الحال  
وحرم الله تعالى فراجه ان شئت **قوله** من القرن الى القدم هذا هو المشهور كما في  
القرناتى وفي بعض نسخ المختار من النكبات القدم **قوله** والثالث لغافة بكسر  
ما يفتح به عين وياء راء قرنتان وهي ما تبسط على الارض او لا تحرك ولا تثقل  
في انها من القرن الى القدم فتح تزيد الى ظاهره ان الزيادة انما تكون في اللغافة  
فقط وهو غير ما يعطيه كلامه **قوله** وتربط عطف على ما يات في فهو منصوب  
**قوله** بما كان يلبسه الرجل في حياته اعاد بطريق المنطق جواز تكفيته في كل  
ما كان يلبسه له وهو حي من كل جنس كما في البحر فيكفى بالرد والعصب والكتان  
والعصر في الفتح والقرنتان والعصب بالتحريك ثياب ناعمة من كل واحد  
قصبي فامسك ومنع المفهوم ما لا يجوز لبسه في حال حياته كحمر ونحوه  
اعتبارا بحال الحياة الا اذا لم يوجد غيره لكن لا يراعى ثوب واحد لان الضرورة  
تدفع به ويجوز ذلك للفتاة كحفر ومصفر في مجمع الزهر **قوله** يوم الجمعة  
او العدين ولها ما كانت تلبسه في زيارة الاموات وقيل كون المشي ما يلبسه غالباً  
لها **قوله** ويحيى بالنسبة المحرول الى الكفن **قوله** الحديث حسن لا يخرج ابن عدى  
حسن الكفان موتاهم فانهم يتزودون في قبورهم واخرج مسلم اذا كفن احدهم اخاه

فلجرح

**قوله** ثلثة اقواب من الثياب اعظمها واتمها وابيضها على ما روت السنة  
ولم يرد به ما يفعله المذرون اسرافاً ورياء وسعة من الثياب الرقيقة الغيسة  
منه غنى باصل الشرع لا ضاعة لئلا يذاني شرح المشكاة وغيره وفي شرح  
المصدور بشرح حال الموتى في القبور الحافظ البيهقي اخرج ابن عساكر عن ابن  
عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات احدكم الميت فاحفظوا  
كفنه وحفظوا جنازته وصيته واعملوا له في قبره وجنبه جارسا قيل يا رسول الله  
وهل ينفع الجار الصالح في الآخرة قال لا هل ينفع في الدنيا قالوا نعم فله ذلك ينفع في الآخرة  
حرقه والحاصل ان الحد الوسط للمحن هو المشجب المصحف **قوله** فانهم يتزودون  
فيما بينهم اي تزود الارواح بعضها ببعضاً فتعلم على كسوة الجسم **قوله** ويتفاخرون  
اي انهم يبررون بذلك لاكتفاؤهم الدنيا **قوله** ولا يلقى فيه حتى لو اوصى ان يكفن  
بالف درهم كفن نفقاً وسطاً كذا في البحر من الروضة ويكون الباقي مما اوصى به  
غير انما في الحديث عن الخصاص وفي شرعة الاسلام ومن السنة ان يحضر كفن  
الميت فيحفه في اطيب الثياب واشدها بياضاً ولا يتخذه من الثياب الفاخرة  
فانه سبب جلبها **قوله** ولا تغالوا بحذف احدهما الثاني **قوله** فانه يجب  
قال اللطبي استيعار السبب لبني الثوب بمبالغة في السرعة اي يلبس سريعاً  
في ثلثة اقواب يعني من كرسى كى رواه الجماعة عن عائشة وكرسه العظمى  
**قوله** بفتح السين هو المشهور **قوله** والثاني كفن لغاية اي ما يكتفى به حال الا  
اختيار به من كراهة وهو العدد الواجب وفي الفتح وكبره الاقتصار على ثوب  
واحد حالة الاختيار كمن تكبره الصلاة فيه حال الاختيار **قوله** في الاصح قيل  
تخصيص ولغاظة وفي جوامع العقيدة ليس لصاحب الدفن ان يميز من كفن السنة اه  
قال الحلبي وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيمة **قوله** مع ثلثة لئلا حال  
من قوله هو اولى اي كفن الغاية هو اولى حال كون اللا قليلاً والورثة كثيرين وقد ورد  
في الحاشية والخلاصة ونقله عن الاسلام في شرح الجامع الصغير عن الخصاص قال  
وهذا الحديث عند من يحنوا وان لم يرو ذلك عن السلف كما في الفتح والبحر والحلي وابن عدى  
حاج وغيرهما **قوله** من القطن يخصص القطن على وجه لافضلية والا فظاهر القطن



لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفوا فيها  
 موتاكم ومن خير ثيابكم الاخذ فانه يثبت الشعر ويحلب البصر رواه ابو داود والترمذي  
 بسند صحيح **قوله** ما روينا من انه صلى الله عليه وسلم كف في ثلثة اثار ثواب بيض اي من  
 الثوب **قوله** والخلوة الغيبيل والجدة بد فيه سواء لما في عائشة رضي الله عنها  
 قالت قال ابو بكر لشريفة الذين كانوا يمرض فيها اغسلوها وكفوني فيها فقلت  
 عائشة الا تشرك لك جديدا قال نعم احوح الي الجدة يد من الميت كذا في الشرح  
**قوله** من القرن وفي نسخة من القرن **قوله** لا يفعل في مقام التعليل لما قبله **قوله** وهو  
 الشق البارز على الصدر فيلحق بقدر ما يدخل منه الراس وهو حسن لا سيما  
 في حق المرأة لما فيه من زيادة السر وبعضهم في الجيب بالخزانة التي تكون  
 في الشق كغير الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه ولاحظه  
 الدين في الكافي **قوله** قطع حبيبه هذا مما يظهر على تعبير الجيب عما قاله في الامام  
 ومن ذكر معه **قوله** ولبسته بخسر الام وسكون الموحدة وفتح الثوب ما يجعل في قبة  
 الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وكبه وقطع جند بالنسب للفاعل **قوله** ولا  
 تكف اطرافه ولو تكف جاز بلا كراهة على الصحيح افاده الغرسي في **قوله** لعدم الحاجة  
 اليه لانه لا حاجة اليها وتكره العمامة في الصحيح كذا في الجني انها  
 لم تكن كف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلىها في البدن بانها لو فعلت لصار الكفن  
 شغوا والسنة ان يكون **قوله** وا- تحضر بعضهم وهم المتأخرون وخصه  
 بالعلماء والاشراف دون الاوساط كما في الزهر وغيره **قوله** وفي الح عطف تغيير على قوله  
 ثم يعطف عليه **قوله** ان خيف انتشاره والاباد كما بالدفن قريب بالاجتناب انتشار  
 فلا يعقد **قوله** وثرا المرأة ولوامه كما في الخطي **قوله** وقيل الى الرمية وقيل الى الخذ وخيرة  
 الامور واسطرها نراي فاحسن الاقوال القول بالستر الى الخذ **قوله** كيد يثبت رجليه للقول  
 الثاني وقوله بالخذ وقع في نسخة من الشرح في الخذ والمعنى انما يكون الخذة الى  
 الركبة خوف انتشار الكفن عن الخذ وقيل للمشي بالجنا **قوله** لتربط ثيابها اي  
 وبطنها كما في الجامع الصغير وتربط بالنسب للفاعل وصححه يرجع الى الخذة وفي نسخة  
 لتربط **قوله** فتكون ثلاثة ومادونها كفن ضرورة في حقها كما في التثنية **قوله** تحت اللعافه

هذا بيان الترتيب في لفاف الكفافية اما في لفاف السنة فيكون الجوارحت الاور ثم تربط  
 الخزة فوقه ثم تعطف اللعافه **قوله** ثم تربط الخزة فوقها اي فوق اللعافه والظاهر  
 ان هذا مسنون لا واجب **قوله** ونحو الاكفان جمع فطر الى تعاد الاكفان او تعاد  
 المولى يقال جمر ثوبه واجمره بغير وا حمارا جمره والراواها تطيب بالجر وهو ما يجزى  
 الثوب من عود ونحوه ويقال للستر الذي يد فيه ذلك جمره وقيل ان المراد بالجر  
 جمع الاكفان قبل الغسل لانه يقال بجر القوم اذا جتمعوا وجر شعره جمعه فلا يخفى بعد  
 كما في الزهر **قوله** بغيره او تراثا بتقدير بغيره ان اذا تراصفت لمصدر شذوذ **قوله** ولا  
 يراد على حسنة من الحديث ومع فيه الزيلعي وزاد فلا مكي **قوله** او سبعا افاده  
 السيد **قوله** فاجمروا تراوثا رواية للحاكم اذا جمرتم الميت فاجمروا ثلثا واخط البيهقي  
 جمر واكف الميت ثلثا ناه وجميع ما يجمر فيه الميت ثلثة مواضع عند خروج روحه  
 وعند غسله وعند تكفيله **قوله** ولا تجتمع الجنازة بصوة ولا بار كذا في حديث الج  
 داود وزاد في رواية ولا يمشي بين يديها قال محمد وبهذا ما اخذ وهو قول الج  
 حنيفة قال في البدع لانه فعل اصل الكتاب فيكره التشبه بهم اي ولا فيه تعادلا  
 رد يا قالوا الخشني المشكل في التكفين كاللراة الا انه يحجب الجمر والمصغر والمغفر  
 احبنا طوا الامه كالخزة والمراهق كالبالغ والمراهقة كالبالوة وكذا هو الاحسن  
 لصغير وصغيرة وادنى ما يكفي للصغير ثوب والصغيرة ثوبان والسطيل ولا  
 يكفي كالمصغور من لثيت والحرم كالخلال وفي السيد عن الجمر ولو تكفنه الوارف يرجع على  
 الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير ان الغاضي كالعبد والزرع والخل بين شريكين  
 انفق احدهما يرجع على الغائب اذا فعل بغير ان الغاضي **قوله** يكفى فيه بكل ما جاز  
 ما روى ان حمزة رضي الله عنه كف في ثوب واحد ومصعب بن عمير لم يوجد له شيء يكفى  
 فيه الا ثمره اى كفا فيه خطوط بيض وسودى في الغريب فكانت اذا وضعت  
 على رأسه بدت رجلاه واذا وضعت على رجليه خرج رأسه وامر النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان يعطى رأسه ويجعل على رجليه شيء من الاخر وهذا دليل على ان  
 ستر العورة وحدها لا يكفي خلا قال في كذا في الشرح عن الزيلعي الا زيادة  
 تغيير الثمرة في السيد **قوله** حتى يجنبه اى يستره من اجن بمعنى **قوله** واذا في العام



انه ياتي ملائكة وروبا غيا والجن محركة الغير وهذا حديث رواه الحاكم في المستدرك وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر الجائر والظاهر ان محله ان لا يغير جبر وقوله فكم عليه اي ستر عليه في الارهاق قال العلماء اذا روي القائل من الميت ما يجيبه كاستدرة وجهه وطيب ريقه وسرعة انقلابه على القبر استحب ان يتحدث به وان راى ما يكره كنفثه وسواد وجهه وبذ او انقلاب صورته حرم ان يتحدث به كذا في شرح المشكاة قبل الا ان يكون مبتدعا يظهر البدعة او مجاهرا بالفساد والظلم فيذكر ذلك ذجرا الاما كذا في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غلب ميتا فليقتل ومن حمله فليشوا رواه الامام احمد واصحاب السنن الا النسائي والامري في الحديث وصرفه عن الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناخذ بانه لا وضوء على من حمل جنازة ولا غي من حنط ميتا او كتمه او غشه وهو قول ابى حنيفة كذا في الاثار لم قال شاذ وجه الملا على وما ورد في الامر بذلك محمول على الاحياء او على من لا يكون له طهارة ليكون مستعدا للصلاة ولا يفوته شئ منها وقيل الحكمة في ذلك ان مباشر الميت يحصل له فتور وهو وضوء الغسل ينسب له قوله غفر له سبعين مغفرة للراد التكثير كما قيل بيتي مظانه والمراد ان لا يبقى عليه من الذنوب شئ وذلك دليل رضى الله تعالى على فاعله **قوله** قال يقول الخ فيه دليل على ان ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل** هو بالتنوين لما فرغ من الغسل والمكث شرع في الصلاة عليه او الشرط بتقديم على الشروط **قوله** فرض تعزية بالاجماع فيكفر منكرها لانكاره الاجماع كذا في البدائع والحنفة والاصل فيه قوله تعالى وصلى عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين ما تركها ولا في الايجاب اي العين على الجميع استحالة وجرحا فانك بالبعض حموى والجماعة فيها ليست بشرها والصلاة على البير افضل منها على الصغير فسماني ويصح المذرك بالارباب اقرية مفعودن بخلاف التكفين وتشييع الجنازة بحر قبل هي من خصائص هذه

هذه الامة كالمصيبة بالنبوت ورد بها اخرجها الحاحم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان ادم رجلا اشقر طولا كانه نخلة مخوف فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كفورا ونفثوه في وتر من الثياب وحفروا له الحد وصلوا عليه وقالوا لولده هذه سنة لمن بعده فانصح ما يدل على الخصوصية تعني حمل على انه بالنسبة لجره والتكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة وموتها رضى الله عنها بعد النبوة بعشر سنين على الاصح وقوله وحفروا له ليد اى بمكة عند حواء عليها السلام كذا ذكره ابن الهادي وهو احد اقواله وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا في النهاية وجزم ابن الهادي بانه شيت ويمكن الجمع كذا في بعض الافاضل بان شيئا كان امام المشرق وجبريل امام الملائكة او ان جبريل كان مبعوثا والملائكة مقدمون به وقد يؤيد كلام ابن الهادي بان شيئا كان لا يعلم الكيفية فالظاهر ان الامام جبريل يعلم الكيفية شيئا منه كذا وقع للنبى صلى الله عليه وسلم في اول صلاة فرض بعد افتراس الخشب **قوله** مع عدم الاقرار بالخطاب فلو انفرد واحد بان لا يحضره الا هو تعني عليه تكفينه ودفنه كذا في الضياء والشعن والبرهان **قوله** والقيام فلا يصح قاعدا او راكبا من غير عذر كذا في الدرر لها صلاة من وجه لوجود الحرمة وكذا في شرط الصلاة ولو تعذر الرول عن الدابة لطيان ونحوه جاز ان يصلى عليها راكبا استحب انما هو **قوله** لكن التكبير الاول الخ اعلم ان التحمل قال ان التكبير الاول شرط لانها تكبير احرام ولذا اخصت برفع اليدين وتقبيلها في البحر والهرجات المحيط من انه لا يجوز من الصلاة جواز على حرمة اخرى ولو كانت شرط الجاز وذكر في الغاية ان الاربع تكبيرات قائمة مقام الاربع ركعات وهذا يقتضى انها ركعتان جمع المصنف بينهما هذا الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال الا ان ابا يوسف يقول في التكبير الاول معنى الاختصاص والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها ولهذا اخصت برفع اليدين ثم في تقبيل الشين للكمال تأمل لانه لا يجوز في الافتراض على حرمة الغسل او فرض اخر مع انها شرط لا ركن وفي السيد نقلا عن



حاشية المؤلف افضل صفوها اخرها وفي غيرها اولها اظهر التواضع لتكون  
 شفاعته ادعى الى القبول اه ومثله في العنية ونقله ابن مالك في شرح الوقاية  
 عن الكرماني انه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه  
 وسلم خير صفوف الرجال اولها وشرها اخرها واظهر التواضع لا يتوقف على التا  
 خير لان كونها اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع والخضوع وذلك بالتحقق  
 الربانية لا بان خرق طم افعال بالاطلاق فانه يوجد له محض صحيح لذاته بعض  
 الاذكي وقد علمت ما مضى اهل الذهب على انه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن  
**قوله** اولها اسلام البيت اما بقية او باسلام احد ابويه او ببيعة الدار واذا استوفى  
 صفه السلام ولم يصفه ومات لا يصلي عليه حموي نذا في شرح السيد **قوله**  
 لانه شفعة الخ ولقوله تعالى ولا يصلي على احد منهم مات ابداه كذا في الشرح  
**قوله** والثاني طهارته عن نجاسة حكمية وحقيقية في البدن فلا تصح على من لم  
 يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا غسل  
 ولم يمكن اخراجه الا بالبشر سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف  
 ما اذا لم يغسل عليه التراب بعد فانه يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلا  
 او غيا نأثم دفن ولا يخرج الا بالبشر اعيدت على قبره استحبابا فان  
 الاولى ويشترط طهارته الكفا اذا اشتق ذلك من الخيانة انه اذا انجس  
 الكفا نجاسة الميت لا يضر دفعا للخرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء **قوله**  
 وطهارة مكانه قال في العنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان  
 وستر المورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السيد  
 واما مكانه اي اذا كان نجسا فان كان الميت على الجنازة يجوز الصلاة وان كان  
 على الارض ففي الفوائد يجوز وجزم في العنية بعدمه اه نراه وجه الجواز ان الكفن  
 حائلا بين الميت والنجاسة ووجه عدمه ان الكفن تابع فلا يعود حائلا ثم المراد  
 بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنازة او الارض ان لم يكن جنازة والحاصل  
 ان طهارة الارض انما تشترط على ما في العنية اذا وضع الميت بدون جنازة ما  
 بها فقدم اشترط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم

اعيد

لعدم اعتقاد الجميع وبعبارة لا سقوط العرض بصلاته الامام ولو لم يترجمي ينبغي  
 ان لا يجوز ذلك في جامع احكام الصغار بخلاف ما لو رد السلام فانه يقطع  
 عن الباقي عند البعض ولو احدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز وهو الصحيح  
 او لو اقرش نعليه وقام عليها جاز فلا يضر نجاسة ما تحركه لئلا يدفن طهارة  
 نعليه مما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت حضورها ولا قدمت على  
 سنة المغرب ولو صلوا غير قبلة ان يتركحت ولو وضعوا الراس موضع الرء  
 جليين صحت لا يستجاع شرائط الجواز واسا وان تقدم والتغير هم السنة  
 المتواترة كفي في البدن **قوله** والثالث تعدد من امام القوم الاولى تعدد لاث  
 الخاطب به الاحياء وهم فاعلموا التقدم فلو خلفهم لا يقع لانه كالامام من  
 وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على النبي الله من السيد موضحا **قوله** والصلوة  
 على النجاشي بفتح النون وكسرهما واقصر السيد في شرحه على الفتح لقب  
 الملك الحشمة واسمه اصحمة ومعناه بالعربية عطية الله **قوله** كانت بمشاهدة  
 اي بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم اي بمكان رآه وشاهده فيه صلى الله عليه  
 وسلم فرفع له سريره حتى رآه بحضرته فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه  
 الامام دون المومنين وهذا غير مانع من الاقتداء او ان خصوصية النجاشي  
 وان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة المخصوصة ومثل ما ذكر يقال في صلواته  
 صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة وجعفر بن ابى طالب حين استشهد بحوثة  
 قال في البحر وقد اثبت كل من الاولين بالدليل الكدر في الفتح واخرج الطبراني وابن  
 سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بتبوك وقال يا رسول الله ان معاوية ان معاوية مات بالمدينة احب  
 اذا طوى لك الارض فصلى عليه قال نعم فنقرب بجناحيه على الارض فرفع له  
 سريره فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة وكل صف سبعون الفا ملئ  
 ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم اذكرك هذا قال بجه سورة  
 قل هو الله احد وقراءته اياها جانيا وذهبا وقاعا وقاعا وعلى كل حال اه  
 وفي القهستاني والبعث عن الامام غير مفيد كالبعد بالزهر وفيه خلاف



كما في المنية قوله بلا عذر ايا بالعدر فتصح كما اذا كان مريضا ولو اما فاصلي قاعدا  
والناس خلفه قيام اجزاه عند سجدة بناء على الخلاف في صحة احدى  
الله ثم بالعادة وعدمه ولا فرق في الصلوة قاعدا بعد ربي كونه وليا ولا  
كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط الفرض لغيره ولو بدون اذنه وانما  
الولي له حق الاعادة وحينئذ فلا فرق في سقوط الفرض بصلاة غيره والولي  
بني ان يكون قاعدا بعد رافده بعض الخائف رافدا السيد فيما  
ذكره قوله والسبب كون الميت موضوعا على الارض الظاهر ان اشتراط  
وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يغتبه شيء من التكبير خلف الامام اما الموقوف  
ففي كون الوضع شرطه ايضا خلاف وهذا قالوا اذا رفع قبل ان يعقب  
ما عليه من التكبير فانه يأتي به ما يتبعه على قول انه ذكره السيد وعلى  
المشهور انه ما فانه تترابلا وعاء ان خشي رفع الميت على الاعناق كما يأتي  
للمعنى الا من عذر كان كان بالارض وحلا لا يأتي وضع الميت عليها قوله  
في الدور وبقي من الشروط بلوغ الامام وهو يقع فيها ان يحاذي الامام جزاما  
الميت كما في التوسل والسراج قلت الظاهر ان هذا انما اذا لم تكمل الموضع  
اذ عند شرايط يجوز ان يجعلها صفا واحدا ويقوم عند افضلهم ويتبع من الشرط  
ستر عورته فقط وان كان الفرض في الكفن ستر جميع البدن لان هذا من  
حيث الصلاة عليه وذاك من حيث تكريمه واداء حقته نداءه بعض الافاضل  
قوله وسنتها اربع الحج الاولى ان يذكر الواجب قبل الفقه وهو التليم مرتين  
بعد الرابعة كما ذكره بعد قوله سجدة صدر الميت هو المختار وقيل يقوم الركعة  
سجدة واحدة لانه معدن العقل وقيل يقوم سجدة الوسطا منهما ذكره  
الميت او اني فيه اشارة الى انه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في سيد  
قوله ونور الامام بالجراس وموضع نور الايمان وعبارة الشرح اولى حيث  
قال لان الصدر موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عند اشارة الى  
الشفاعة لا يمانه وهذا ظاهر الرواية هو بيان الاستحباب كما سبق فلو  
وقف في غيره اجزاء كذا في الخبر عن كمال الحائز والافضل ان تكون الصفوف

ثلاثة

ثلاثة حتى لو كانت ثلثة اصطف ثلثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من  
اصطف عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له من السيد فقد جعل الواحد صفا وهل  
الحكم كذلك فيما اذا كان ثلثة فيجعل كل واحد صفا محرو وسيا في ما ذكره السيد  
قوله وهو سبحانه الله وبجهدك الحج قال في سكب الزهر والاولى ترك وجعل ثلثة  
الا في صلاة الجنائز قوله وفي الجنائز عن ابن عباس الحج قال في شرح المشكاة ليس  
هذا من قبل قول الصحابي من السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه ابن حجر  
اه وفي المعنى على البخاري اجاب عنه الطحاوي بان قراءة الفاتحة في الصلوة  
لعلها كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة وقد قال مالك قراءة الفاتحة ليس  
معمولا بها في بلد ثاني صلاة الجنائز قوله وقد قالنا انما بان مراعاة الخلاف مستحبة  
الحج فيه نظرا لما ذكره من استحباب مراعات الخلاف ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم  
يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهبه فكان الاعتقاد على ما هو مصرح به في كتب المذهب  
كما في المحيط والنجيب والواليجية وغيرها من ان قروها بنية القراءة لا تجوز  
مع الا بانها محل الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصرا فلا مانع من قصد  
القراءة الحج فيه انهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكروهة تحريما ولا تنادي به  
السنة فكيف يطلب تلاوتها بقصد القراءة قوله روي انه صلى الله عليه وسلم طاء  
غسل وكفن ووضع على السرير وخط ابو بكر وعمر وهما في الصفا جبال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ومعهما نفر من المهاجرين والانصار بعد ما بيع البيت فقالا السلام  
عليك يا ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلم ابو بكر وعمر  
ثم قال اللهم انشده انه بلغ ما انزل اليه ونصح لأمته وحاهد في سبيل الله حتى  
اعمر الله دينه وتمت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا اهلها ممن يتبع  
القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بنا ونعرفنا به فانه كان بالمرء  
ميتا روفار حيا لا يمتنع بالايمان بدلا ولا يشترى به غنا ابدان الناس يقولون  
ما بين وخرجون ويدخلون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل  
انهم صلوا من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثل من يوم الثلاثاء وقيل انهم مكثوا ثلثة  
ايام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فزاد في يومهم لودهم مجمع عليه







تدو صوابه في رتبة النبي ولا إعادة عليهم في الفتح والجر وكمره وقت الحجة كانت  
المضرات وكبره تأخيرها إلى ذلك الوقت ليجمع عليها الناس كذا في ابن أمير حاج  
**قوله** في بعضه ابن عمر رضي الله عنهما الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن  
على ابنه قال لا يرفع الا عند تكبيره الافتتاح ولكن صحته فلا تعارض فصل النبي  
صل الله عليه وسلم في الفتح والبيي والنبى والشورى **قوله** لانه منسوخ ولاء  
متابعة في المنوخ معنوت الخ لانه التكبير اربعاً خلفه صلى الله عليه وسلم  
واستقر عليه اجماع الصحابة **قوله** ولكن يتغير بلامه في الحديث لانه البقاء في حرم  
الصلاة بعد الفراغ من الجهر في الخطا في المتابعة ثم يركع لاف الصلوات اذا  
على ثلاث تكبيرات فانه يتبع لانه يجزئ فيه ولو جاوز حد الاجتهاد ولا يتابع  
والخلاف فيما اذا سمع التكبير من الامام فلو لم يبلغ متابعه اجماعاً حموداً وينوى  
الافتتاح بكل تكبيرة ثم يدعى الاربعة كمن في الصلوات الاحتمال شروعاً في الامام  
او من السيد مخلصا **قوله** كما يكره استعمال الكاف في المتابعة اي يكبر اذا استقل امامه  
الى الزائدة وبالاول يعني **قوله** كبر اي الامام الرابعة ويسمى ولم يبينوا هل يجب  
عليه سجود السهو ويحتمل ان الضمير راجع الى المأموم وهو بعيد لان الامام اذا تكبّر  
على ثلاثة فسدة فيما يظهر واذا فسدت على الامام فسدت على المأموم ثم  
وكن من اركانها **قوله** ولا يستغفر لجنون قال البرهان الحلبي يعني ان بعيد بالاصح  
لانه لا يكلف بخلاف العارض فانه قد كلف وعروض الجنون لا يجوز ما قبله بل هو  
كسائر الامراض اهـ ويدل عليه تعليل الشرح اذ لا ذنب لهما **قوله** ويقول  
في الدعاء الخ اي بعد تمام قوله ومن توفيقه من توفيقه على الايمان كما في الحلبي  
والشؤير وغيرهما **قوله** اي اجر متعده ما تبع فيه مسكيناً والعين وغيرهما ورواه  
في البحر بلزوم التكرار في قوله واجمله لما اجره الاول كما في السراج ان يقال  
سابقاً مبيتاً مصداقاً في الجنة وهو دعاء النبي ايضا بتقديمه في الخبر لا يها  
وقد قالوا احسنات النبي لانه لا يوجب له ثواب التعليم قلت ثبوت المصالح  
في الجنة من الاجر المتقدم والتكرار لا يضر لان المقام يطلب فيه ذلك كما مر نظيره  
في دعا عوف بن مالك ثم ان جعل النبي فرضاً لكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرض

الاجرة

201  
ونحوهم فقط وبذلك يقال في جعله اجراً واجيب بان هذا مطلوب من الوالد لان حق  
التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب من كل مصل وقد يكون الوالد جاهلاً لا يقدم  
او ميتاً على ان رتبة الوالد من تأخره عن غيرها من الولادة وقد يقال ان المصل بعبادة  
وصلاته وتغزيته يكتب له اجر فعمل النبي اجر اي سبب في الاجر طالما لم يكل مصل  
واذا كان الفرض بمعنى الاجر فالامر طاهر ان يقال في الفرض ما قيل في الاجر وان كان  
فهو المتقدم المهني للمصالح لا بعيد الوالد ان يكون ظاهر ايضا اي ثواباً اذا كان  
الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل باصول الشرع والاجر هو الحاصل  
صل بالكمالات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة العين  
ولا ينكر اطلاق احدهما على الآخر في الذخيرة هي ما عدل وقت الحاجة وهو معني  
**قوله** في تغييرها خيراً باقياً واجمله لما شافها اسم فاعلم من شفع الثواب  
وهو الذي يشفع لغيره **قوله** مشفعاً بشد يد العاد المفتوحة اسم مفعول  
من شفع المضعف العين **قوله** مقبول الشفاعة وفي العين هو الذي يجعل شفعاً  
ولا شك ان اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم قبولها وفي المفيد يدعو الوالد به  
اي والذي الصغير وقيل يقول اللهم تغل به موازينها واعظم به اجور رحا اللهم  
اجعله في نقالة ابراهيم والحقة بصالح المؤمنين قال في البحر ولم ارف من صرح بان  
يدعي سيد العبد الميت وينبغي ان يدعاه فيها كما يدعاه الميت وفي ابن أمير حاج  
عن الباقي بالجملة ويستحب ان يرفع يديه عند الدعاء بحذاء صدره ثم يكبر رابعة  
اهـ وفي تحزيج الهداية روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سقط يصلي عليه ويدعاه الولديه بالمغيرة وفي رواية بالعافية  
والرحمة الحديث وصحبه الترمذي والحاكم وقالوا ان الالم بالغم والهم والحسرة والهم  
جثة والضعفة نعم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم  
**فصل** بالتشوين **قوله** السلطان الحق بصلاته المراد بالسلطان الخليفة **قوله** لواجب  
تغضبه اي لتغضبه لواجب لان في تقديم غيره عليه هانته ثم نأته اك  
فائب الخليفة في احكام السياسة وهو امير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا  
ينافي قوله لانه السنة لان المراد بها في كلامه الطريقة المعهودة في الدين



لا فاه السنة اي لا تقديم النائب هو السنة اي علم منها فقد قدم الحسين سعيد  
 ابن العاصي ليصلي على جنازة اخيه الحسن وكان سعيد حين اذوليا على المدينة قتل  
 له الحسين تقدم ولولا السنة ما قدمك افاده في الشرح **قوله** لولا بيته لانه  
 نائب الخليفة ايضا في الاحكام الشرعية ولولا بيته عامه كي في مجمع **الامم** **قوله**  
 ثم صاحب الشرط قال في الدرر باب الجمعة الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلاء  
 وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشجرة بمعنى بذلك لان له علاه غيره  
 انه ثم خليفة الوالي قال في الدرر وزاد الزبلي عن نص الامام كما هو رواية الحسن  
 عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجرم به في الترخ والحال  
 ان تقديم الولاة واجب وتقديم امام الحسين مندوب فقط اه وفي مجمع **الدرر**  
 عن الاصل ح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الاصل  
 اه وهذا يخالف ما تقدم الا ان يحمل السلطان على من له سلطة وولاية عامة  
 كي ذكرنا ويراد بالباقي امام المسجد الجامع وامام الحي افاده بعض الاذكياء  
**قوله** ثم خليفة القاضي لانه يوم مقام القاضي كي ان خليفة الوالي وهو صاحب  
 الشرط فني يظهر قائم مقامه **قوله** ثم امام الحي المراد به امام مسجد محله لكن  
 بشرط ان يكون افضل من الوالي والا فالوالي اول منه كي في الدرر وفي الشرح  
 والصلوة في الاصل حواله وليا لغيرهم الا ان الامام والسلطان يتقدمان  
 لعرض الامامة العظمى والسلطة فان في المؤدم عليها اذراء وفاد امر  
 الحسين فينباش عن ذلك الغار فيجب تقديم من له حكم عام واما امام  
 الحي فيستحب تقديمه على طريق الافضلية وليس بواجب كما في المستصفي  
**قوله** لانه رضى الخ قال البرهان الحلبي على هذا العلم انه كان غير راض به حال  
 حياته يعني اذا استحب تقديمه اه **قوله** في الصحيح وقال ابو يوسف وفي الميت  
 اولي لثنا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح ذكر السيد ثم الوالي على من دونه  
 لان الولاية له في الحقيقة كفسله وكفنيه اذ هو اقرب الناس اليه والمعتبر  
 في تقديم الاوليا ترتيب مصوبة لانكاح فتقدم النبوة ثم الابوة ثم الاخوة  
 ثم العمومة برهان وتقدم بنو الايمان على بني العمالة كي في الشنن والي ذلك

ان

اشار المؤلف بقوله ترتيبهم بالانكاح **قوله** ولكن يقدم الاب على الابن اي وجوبا كما  
 اخذه السيد من تعليق القدوري بان في تقديم الابن استخفا بالاب **قوله** على الصحيح  
 وقيل هو قول محمد وعندهما الابن الولي وعلى غير الصحيح جرى مجرى الاصل والعرف  
 لهما بين الانكاح وصلاح الجنازة ان للاب فضلة على الابن والفضيلة تغير ترجيح  
 في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات كذا في البيهقي والجرو لو كان لها زوج وابن  
 بالغ منه فالولاية للابن الا انه ينبغي ان يقدم اباه تعظيما وكبره ان تقدم عليه كي  
 في الجوهر **قوله** لفضله فلو كان الاب جاهلا والابن عالما ينبغي تقديم الابن كي في الدرر  
 وجرم به في الدرر ولومات ابن وله اب وجد فالولاية لابيه ولكنه يقدم اباه جد  
 الميت تعظيما اه **قوله** رحمهم الله تعالى اي رحم من مات من ابيه والراثة فيجوز  
 وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد **قوله** فهو ان المقصود اي في الصلاة على الميت  
**قوله** روي ان به دليلا على قوله ودعوته مستجابة **قوله** دعوة المظلوم ولو كان  
 كافرا فانها مستجابة ولو بعد حين **قوله** ودعوة المسافر اي سفر طاعة **قوله** والسب  
 اول من قريب عند دلائل مالك **قوله** والقريب مقدم على المعتقل لانه قد خرج  
 عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عصوبة النسب **قوله** فالزوج  
**قوله** لما بينهما من المودة والرحمة **قوله** ثم الجيران اي من يعدل العرف جارا وفي  
 الحديث الجار الى ربعين دارا وذلك لما بينهما من مزيد الحقوق لما هو بها شرعا  
 دون غيرهم من الاجانب **قوله** ولمن له حق التقدم والي كان او غيره **قوله** ان  
 ياذن لغيره وكذلك ان ياذن في الاضرف بعد لها قبل الدفن اذ هو بدون  
 الاذن مكره افاده السيد اخرج الجاهلي في اماليه والبرار وابو يعقوب والديلمي  
 كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه رفعه اميران وليا بلعين **قوله** المرأة  
 تنجح مع القوم فتجوز ان تطوف طواف الزيارة فليس لصحابها ان ينفروا  
 حتى يتنمروها والرجل ينزع الجنازة فيصلي عليها فليس له ان يرجع حتى  
 اهلها وفي سبب الانوار ولو انصرف بدون اذن الوالي قيل يكره وقيل لا وهو الام  
 وجه وفي الصحيحين مع استع جنازة مسلم حتى يصلي عليها فله قبر طين لا جروما  
 يتبعها حتى تدفن فله قبر طين والقراط مثل احد **قوله** وان تعد ذلك في المنع اك



اي واخرت رتبتهما قل في التفسير وشرحه وله الاذن لغيره لانه حقه فيملك  
ابطاله لانه ان كان هناك من يباويه فله اي اذ كان المساوي ولو اضغرت  
لمنع المشاركة في الحق اما البعيد فليس له المنع قال في الشرح واذا كان له وليا  
فاذن احد هما اجنبيا والا خر منعه وان قدم كل منهما رجلا فلذلك قدمه الاكبر  
اولا لانهم رتبوا بسقوط حقهما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون  
اولى بالتقديم كذا في المشاركة اهـ والراد بالا صغرا وان كان بالغا  
لانه لا ولاية للحي **قوله** فان صلى غيره الخ شمل ما اذا صلى عليه ولي القرابة والاد  
السلطان ان يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه في الجاهلية يعني اذا  
كانا حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم ياذن لاتفاق كلمتهم على انه لا  
لسلطان عند عدم حضوره **قوله** بلا اذن ولم يتقدم به اما اذ اذن له اولم  
يأذن ولكن صلى خلفه فليس له ان يعيد لانه سقط حقه بالاذن وبالصلاة  
مرة وهي لا تكرر ولو صلى عليه الولي ولتبت اوليا اخرين بمثلته ليس لهم  
ان يعيدوا لان الذي صلى و متكاملة اعادها ولو صلى قبره كذا في الدر **قوله**  
هو انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لتوهم عود الضمير في اعادها على الغير **قوله** ان  
شأنه في الاعادة ليس بواجبة **قوله** واذا تاذى الغرض بها اي بصلاة غيره  
اشار به وبالحديث الذي ضعف ما في التعريم من انه لو صلى غير ذي الحق كانت الصلاة  
باطلة على ذي الحق والى رد ما في الاتفاق من ان الامر موقوف اذا اعاد ولو لم يكن  
شيئا ان الغرض ما صلى والسقط بالا **قوله** لان التفضل بها غير مشروع ولعدم  
حقه **قوله** كمن لا يصلي احد عليهما بعده وان صلى وحده وصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم على من دثر بعد صلاة وليه عليه الحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة  
على النبي صلى الله عليه وسلم اقوا خصوصية كمن تأخير دفعه من يوم الاثنين الى  
ليلة الاربعاء كذلك لانه ذكره بالاجماع **قوله** اولها كانت فرض عين على  
الصحابة لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم علم عليهم لا تغلوا بها ولا يصلى على قبره الشريف  
الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كمن دفن طريابا بل هو حي يرزق وينعم  
بأسائر الملا والعباد وتذاثر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد جفت

الامة

الامة على تركها هذا السرح والجلبي والشرح **قوله** وفي نوادر من ثم قل في العاشر  
وسم بضم الراء وفتح اللثام فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسيمون  
جماعة **قوله** الوصية جائزة اي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم **قوله** وايضا عليه  
التراب قال في النسخ هذا اذا اهيل عليه التراب لانه صار مسلما ملكه تعالى وخرج  
عن ايدينا ولا يضر من لم يخلاف ما اذا لم يهل عليه فانه يخرج ويصلى عليه اهـ لكن في الخلا  
صة عن الجامع الصغير الخ كتم عبد الرحمن ولو دفن قبل الفل او قبل الصلاة لا يثبت فان  
دفنوا ولم يهيل عليه حتى علموا انه لم يغسل لكنهم سوا الذين لا يثبت ايضا انوا  
ويصلى على قبره ثانيا اذا صلى عليه اولي افادته السيد في حاشية مكي **قوله** لا  
اقضى ذلك من نسب وغيره والاولى حذره لانه انه اذا كان جاهلا يخرج ويصلى  
عليه وليس كذلك لان العلة عامة **قوله** صلى على قبره اقامة الواجب بقدر الامكان  
كذا في البيهقي **قوله** وان لم يغسل على المقعد وهو لا تحبان وصحح في غاية البيات  
منع الصلاة في هذه الحالة لانها لم تشرع بدون غسله ولو وضع الميت لغز القبر  
او على شقه الا يسرا وحل رأسه في موضع رجليه وايضا عليه التراب لم يثبت ولو  
سوى عليه اللبن ولم يهيل عليه التراب يترجى اللبن وترجى السنة كذا في البيهقي وهذا  
يؤيد تعيد الحال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة **قوله** لتفقد الجراي الشرعي لا  
العقل **قوله** ما لم يفسح اي تغرق اعضاؤه فانه تفسح لا يصلى عليه مطلقا لانها غرقت  
على البدن ولا وجود له مع التفسح واما صلواته صلى الله عليه وسلم على شريده احد  
بعد ثمان سنين على ما رواه البخاري عن عتبة بن عمار فحمل على الدعاء ولا اله الا الله  
فان معاوية لما اراد تحويلهم ليحرقوا العين التي باحد عند قبور الشريده وجدتهم  
دفنوا حتى ان المسحاة اصاب اصبع حمزة رضي الله عنه فانظرت وما فتر كرمه  
وهو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وقامه في شرح الشكاة **قوله** والمقبور فيه  
اي في التفسح **قوله** اكبر الراي فلو شئت في تفسحه لا يصلى عليه كذا في النهري في مورد  
وكانه تقديم للمنافع سيد عن الدر **قوله** باختلاف الزمان برادوا حرا والملك رخواوة  
وصلاية **قوله** والانسان اي الميت سمناوه هرا لانه سيد عن مكي **قوله** وثلاثة  
بعده لعله يكون على المقدم ان لم يكون المعهود في الصلاة غيرها ومقتضى كون



والجواب ان يكون الصلاة احدى الدعاءات التي لا اجابة لقوله عظم الله اي صفا  
في قوله وهذا لا يظهر الا انه لا يثبت مكلف مع ان غير المكلف عليه قوله لانه اولى الاجابة  
اي اقرب الاجابة وقوله بالواضع اي بسببه وقدمه فيه قوله ان لم يكن سبق يفتد  
انه ان وجد سبق يصير السابق وصلى مرة واحدة صح ويتحقق له بدعاء واحد في جنة  
بعضهم ويؤيده ان الذي ترجم في قوله اللهم اغفر لي ما لم يبق ما اذ كان من مكلفين  
وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكلفين في قوله وانما جعلهم  
صغار مضافين الى قوله ببيت يكون صدر كل واحد منهم قد اتم  
مهم هذا جواب ظاهر للرواية عن الامام لان الله ان يقوم بدعاء الميت وهو يحصل  
على الثاني دون الاول قوله والوضع للصلاة ان ذلك اي يحسن على هذه العبارة  
في الخ فالامام المتكلم الصفي قوله وهذا اي التحسين في الكيفيات قوله قلنا  
اي يكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل  
ون ترتيب الفضل يحرك في المذكور الى الصبي والانات الخالصات وفي حال الام  
خلاط وراعي الترتيب انظر ما حكم بهذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف  
قوله وهو قوله ابو يوسف فانه قال احسن ذلك عندى ان يكون اهل الفضل  
في الامام قوله والاكثر قرانا وعلما عظمت على ما قبله عطف مرادف اي يصير في  
الرجال فقد دعا الى القبلة اكثرهم قرانا وعلما وطاعة لانه لا يحرك هذا ما ذكره  
المراتب في الامانة وحرره نقلا من سبق بعض التكريرات في ذكره لدفع ايهام قوله  
بين تكبيرين لان طاعته بعد انه سبق تكبيره واحدة ولذلك السبق ترجمه الاولى  
ان يقول في سبق بعض التكريرات وفيه انه لو قصر على قوله بعض التكريرات ان لم يقد  
وجد بين تكبيرين وقد سبق بان من تكبيره يصدق عليه انه وجد بين تكبيرين  
قوله عند ابي حنيفة ومحمد لم يركل تكبيرة قائمه مقام ركعة والسبوق لا يتبدل  
بما فانه قبل تسليم الامام فلم ينظر تكبيرة الامام يصير قاضيا ما فانه قبل اوام  
او ركعت مع الامم وهو منسوخ وفيه في الشرح وما ذكره من انها هو ظاهر الرتبة  
في الذكر وهو الصحيح قال في الخبر وظاهره اني ترجع قول ابي يوسف بكبري حتى  
لا يكون الاقنح والسبوق يأتي به فصار كمن كان حاضرا وقت تحريم الامام

٢٥٤  
كذلك الشرح قوله وجب له فانه لا يفتد غير تكبيرة يسلم مع الامام وهذا الوصف  
بتكبيرين او ثلاث بحسب الله التي احرم بها عبده وبعضها كذا في الشرح قوله  
وجب له الخ ولو كبر المسبوق في حضر ولم ينظر لا يفتد عبدها الذي ما اراه غير بعيد  
فان سلم امامه قضى ما فانه مع التكبير التي فعلها حال شروعه فقلت التكبيرة  
معتبرة في حيث صحت الشروع بالامام حيث لا تقا حتى لو اعتد بها ولم يودها  
بعد فراغ الامام فصدت صلاته عند هذا عبده ونظيره من اوردت الامام في  
السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ما اراه من السجود مع الامام كما ذكره في  
قوله كالمسبوق بركات اي فانه يقضى الجميع بعد فراغ الامام قوله اي المسبوق امام  
الاول تقرب لغيره الفاعل والثاني لغيره المفعول قوله لو علمه بسم الله هذا التسمية  
لان لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا حصل العلم بدونه فانه  
وه بعض الافاضل رحمه الله تعالى وبه عليه السيد ولم اركم ما لم يعلم هل يفي  
على غلبة الظن او يكف ويحرر قوله على ما قاله شيخ الخ اي كون العلم بقاء  
على ما قاله شيخ الخ قوله مع الدعاء المراد به ما يعم الشاء والصلاة وقال غيرهم لم يحرر  
مكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجهر كل الجهر ولا يركل السر ولا يفتد  
ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول قوله ولا تكبر قبل  
وضعهما على الاقنح قال في الشرح والاصل انه ما دامت الجنازة على الارض فالسبوق  
يأتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكفاف لا يأت بالتكبيرات واذا رفعت  
بالايدى ولم توضع على الاكفاف ذكر في ظاهر الرواية انه يأتي بالتكبيرات وعن  
محمد اذا كانت الايدى الى الارض اقرب فلهما على الارض وان كانت الى الاكفاف  
اقرب فلهما على الاكفاف فلا يكبر كذا في التارخا فيه وقيل لا يقطعه حتى بعد  
لذا في الفتح والبرهان انه قوله من حضر تحريمه ولم يحرم معه فغلة وتروى  
في النية اظلمة فيحمل ما اذا اكر الامام الثانية او لم يكبر في الجهر على ما يفيد  
ظاهر الثانية حيث قال وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام اربعا كبر هو لا فخر  
قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثانيا بعد فراغه واما الاحق فيها وكذا لا حق في سائر  
الصلوات قال في الوقعات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة كبر



اوله ثم يدر مع الامام ما يقع كذا في البحر **قوله** ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة انما قيد بحضور  
 بعد الرابعة لانه لو كان حاضرا اولها لم يرضى ثلثا بعد فراغ الامام وهو ظاهر كلام  
 الزاوية وغاية البيان ونقص الخبر فان كبر الامام اربعاً والرجل حاضر بكل الرابعة  
 عالم بسلام الامام ويقضي الثلاث بعد سلام الامام لانه كما لم يركب للتكبير حتى  
 وعن الحسن عن الامام انه لا يدخل معه **قوله** عند هياي عند الامام ومحمد بن  
 احمد الرواسي عن عنه ومقابل قولها قول ابي يوسف **قوله** لانه لا وجه الى ان يكبر وحده  
 الاولي لا يتبدل باللام بدلي اي انه لو كبر لكانا يتبدلما هو مائة ركعة واحدة  
 ولا يجوز ذلك **قوله** فقد اختلف الصحيح كذا ترى الا ان ما عليه الفتوى موقوم على  
 خبره في ذكره لما فيه من التسهيل في حصول العبادات **قوله** وتكره الصلاة عليه  
 في مسجد الجماعة فنده الواجب ان لا يكون معناه ان اعتاد اهل بلدة الصلاة في  
 عليه في المسجد لم يكره لانه لما في المسجد عبادات الله وهذا على ان الصلاة في  
 المسجد لم يكره انما على ان الصلاة خوف التلويث فلا وفيد مسجد الجماعة لانها  
 لا تكرر في مسجد واحد لها وكذا في مدرسة ومصلى بعيد لانه ليس لها حكم  
 المسجد في الاصح الاجواز الا قداء وان لم تصل الصفوف كذا في ابن ابي حجاج  
 والخبزي وفي شرح موطا الامام محمد للملا على وينبغي ان لا يكون خلاف في  
 المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة والعيد والذكور والامهات  
 وصلاة الجنازة قالوا وهذا احد وجوه اطلاق ما جدد عليه بصفة الجمع  
 في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل لمعظمه ظاهرا وباطنا ولا نه قبله  
 المساجد ولا نجرها نه كلها مساجدها وفي البدع وغيرها قال ابو حنيفة لا  
 ينبغي ان يصلى على ميت بين القبور وكذا على ابن عباس يكرهان ذلك وان  
 صلوا اجراهم ما روى انهم صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع وكانت  
 الامام ابو هريرة وغيرهم بن عمر رضي الله عنهم ثم محل الكراهة ان لم يكن عذرا فان  
 كان فلا كراهة انما فانه اعتكاف الصلوة في البسوط ومنه المظهر في الخاء  
 او اما رواه مسلم وابو داود ان عائشة لما توفي سعد بن ابى وقاص قالت ادخلوا  
 به المسجرح حتى اصلى عليه وانهم لا يكرهوا ذلك عليها قالت والله لعن صلى رسول الله صلى

٢٥٥  
 الله عليه وسلم على ابي بيشان المسجد سهل واخيه فجاغته بانه منسوخ  
 والا لما انكرت عليه الصحابة او محمول على عذر منظر او على الخصوصية او على بيان  
 الجواز وعملوا بالا فضل في حق سعد والا لو كان هو الا فضل كما قال بعض الشافعية  
 لكان انكرت صلواته صلى الله عليه وسلم في المسجد وما اشنع جل الصحابة رضوان الله  
 تعالى عنهم عنه والواقع خلافه **قوله** ورجحه المحقق ابن الهمام لظاهر إطلاق المروى  
 والاوّل ذكره ليحيى قوله بعد المروى قوله الحج **قوله** والعلة فيه ان كان خشية  
 التلويث فهي تحريمية والاوّل تأنيث الضمير في كان الاوّل والثانية فلو كان ليث  
 في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الاثمة السرخسي يفيد ان هذا  
 هو المذهب حيث قال وعنده ما ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلى  
 عليها في المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد فلو ان التلويث لم  
 يكره على سائر الوجوه والى ذلك ما في البسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو  
 الجنازة ونقل في الدراية عن ابي يوسف انه لا يكره صلاة الجنازة في المسجد اذا  
 لم يخف خروج شيء يلوث المسجد وهو يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن  
 التلويث فاما توجيهه او شبهه فلا ثبت به الكراهة **قوله** وان كان شغل المسجد  
 عالم يكره فمقتر به فلو كان للميت موضوعا في المسجد والناس خارجا لم يكره  
 وبالمكس كره كما في الجوهرة لانه لا المسجد انما يكره وتوابعها كالقوافل  
 والذكر والمدريس وفيه ان الميت يشغل المسجد بعد رجائيه **قوله** والمروى  
 اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها **قوله** وفي رواية فلا اجر له ورواه ابن ابي  
 شيبة في مصنفه بلفظه فلا صلاة له قال ابن عبد البر رواية فلا اجر له خطأ  
 او الصحيح فلا ينبغي له كذا في البرهان **قوله** او كان الميت خارجا هذه الاطلاق الذي في  
 كلامنا انما ياتي على ان الكراهة فيه لعدم المسجد يبي له **قوله** او عكسه يعني عنه  
 صدر كلام المصنف **قوله** ولو مع الامام مرتبط بقوله او كان الميت خارجا ومقابلها ما  
 اورده السفي **قوله** على المختار قد علمت ما ذكره شمس الاثمة وهو ان الكراهة انما هي  
 في ادخال الجنازة المسجد فمما قوله مصححان **قوله** تكره صلاة الميت في المسجد  
 حق العامة في الاوّل وحق الثالث في الثاني **قوله** من استهل من واقعة على جنين



في الشرح والاول ان تغرب ببولود واستهل بالبناء الفاعل واصل الاستهلالات  
 في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقالوا تهلوا الهلال اذا رفعوا اصواتهم عند  
 رؤيته واستهل اي الهلال بالبناء الفاعل اذا ابراهوا ولا يخفى ان المناسب بناء  
 الذي الاول ان خصوص رفع الصوت ليس بشا رطيل المراد معناه الشرعي وهو  
 ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاول ان يقول اي بدلا ان تغرب بالاستهلالات **قوله**  
 بحركة او صوت كعطاس وتساوب مما يدل على حياة مستقرة فلا جرة لجره بغير  
 يد وبسطها لانه هذه بحركة مذ بوح ولا جرة بها حتى لم يذبح وجل ثبات ابوه  
 وهو يتحرك لم يبرئه لانه بوح ولا جرة بالحركة لانه في هذه الحالة في حكم الميت  
 جوهرة **قوله** وقد خرج اكثره الواو لجمال وقيد به لانه لو خرج رأسه وهو  
 يصح ثبات لم يبرئ ولم يصل عليه كذا في الشرح وهو مقيد بما اذا انفصل بنفسه  
 اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنها والقث جئنا ميتا فانه يبرئ ويورث لان  
 الشارع لما اوجب الغرة على الضارب فمد حكم حياته **قوله** ومصدره الخ عطف  
 تغرب على قوله اكثره يفيد الشرح والاولى وهو صدره **قوله** مستقيما  
 في هذه الحالة مستقيما كمن جعل في مقابلة منكوسا بها العادة العالية **قوله** كما علمت  
 واجع الى الفل والحق يعني انهما جري فيهما على السنة البقرة **قوله** حتى يستهل  
 بالبناء الفاعل وهو اخر الحديث والضمير في يرفعه يرجع الى ما أي بئس الذي  
 صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الترمذي وروى عن علي بن سميت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول في السقط لا يصل عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل  
 وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يبرئ ولم يعقل ورواه ابن عدي في الكامل  
**قوله** يقبل قول الن و اي جسد الن الصادق بالواحد العدل والام في  
 كل حال بغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها للثمة ويقبل قول غيرهما فيه **قوله** لانه  
 لا يشهد الرجال بوضوء قول غيره لهما ان صوته يقع عند الولادة ونحوها لا  
 يحضر الرجال فصار كغير الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح في اصل انهما  
 يقولون ان شهادة الن وحق في الميراث مقبولة الا لام للثمة وقولهم  
 الراجح **قوله** وانه كالماء اي في حق الصلاة عليه ونحوها **قوله** يشق قبيح للذكر

بالأبواب

بالأبواب لا يسر ولو بالمعسر وجب على الام قطع واخراج ولو باع ما لا غيره وعات  
 لا يشق بطنه على قول احمد وروى الجرجاني عن اصحابه انه يشق قال الحال ومثله  
 معاذ بان احترامه سقط بتعديده والاختلاف في شقه مقيد بما اذا لم يترك ما لا  
 والا لا يشق اتفاقا قال السيد **قوله** لا يسح الا ذلك الاسم بمعنى غير اي لا يسح  
 غير ذلك احدا ويحتمل ان فاعل يسح ضمير يرجع الى معلوم من المقام اي لا يسح  
 الى غيره ذلك **قوله** وان لم يستهل مثله ما اذا استهل ثبات قبل خروج اكثره وما  
 الاستهلالات في البطل فغير مقيد بالاولى **قوله** وان لم يتم خلع فيغسل وان لم  
 يبرأ فيه السنة ويهدى جمع بين من ابنت غلته وبين من تغاه من ابنته اراد  
 الفصل في الجلاء ومن تغاه اراد الفصل المراسي فيه وجه السنة وللبقاء ومنه انه  
 ظهر فيه بعض خلق واما اذا لم يظهر فيه خلق اصلا فالظاهر انه لا يغسل ولا يسمى  
 لعدم حشره وحرره **قوله** في الميتا وظاهر الرواية منع الكل ولا يبرئ  
 ولا يورث اتفاقا لانه كمنه في الحي كمنه في الزملي والحموي وحاصل ما في المصنف انه  
 بالنظر اكونه تغامن وجه يغسل ويصل عليه وبالنظر لكونه اديا لا ولا يغسل  
 الشبهان تغلنا يغسل عملا بالاول ولا يصل عليه عملا بالثاني ورجحنا خلاف ظاهر  
 الرواية **قوله** لانه نفس من وجه الاول ما في ملق الجار حيث قال اكثره البني ادم  
 وانما كان نفسا لانه يبعث وان لم ينفخ فيه الروح على احد القولين **قوله** وعلى اي ولم  
 يتم خلعته كما في الشرح عن الطحاوي **قوله** ويحشر اذا بضع خلعته هو الذي  
 يقتضيه مذهب اصحابنا لانه ثبت له حرمة بني ادم بدليل ثبوت الاحكام  
 الشرعية له كاستلاد وانقضاء عدة امر وقد قالوا ان السقط يحشر في الآخرة  
 وترجي شفاعته واستدلوا بما روى ابو عبيدة مرفوعا ان السقط اليقظ  
 يحشرون على باب الجنة فيقول لا ادخل حتى يدخل ابواي وقوله محبسطا يروى  
 بغير همز وهمز فعلى الاول معناه المتعذب المستبطى الشيء وعلى الثاني معناه  
 العظيم البطل المتعذب يعني يعذب ويتعذب بفضله من الغضب حتى يدخل ابواه الجنة  
 وروى ابن ماجة من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ليرغم ربه اذا دخل ابواه  
 النار فيقال ايها السقط المرام ربه ادخل ابويك الجنة فبكرهما بسرره حتى يدخل



البينة انه والسرور بغيره في السر بالضم وهو ما قطعته العايلة في سره  
 البني ويحشر على ما مات عليه كغيره في اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصير وندولا  
 واحدا في الحديث الصحيح بيعت العبد على ما مات عليه وفيه في صفة الجنة انهم على  
 صورة ادم طول كل واحد منهم ستون ذراعا وادامد وغيره في عرض بقعة اذرع و  
 اثبات ثلاث وثلاثين **قائمة** روى الامام احمد في حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى لهما ملائكة من الاولاد الا دخلهما الله الجنة بفضل  
 رحمته اي بما فعلوا يا رسول الله او ثمان قال او ثمان قالوا ووجد قال او وجد  
 ثم قال والذي نفسي بيده ان السخط الجرامه بسره في الجنة اذا احتسبته اه  
**قوله** وذكر في المبسوط قول اخر الخ بحث الفضلاء انه المبادر ولا يلزم من ثبوت  
 بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت احكام الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقرطبي  
**قوله** مع احد ابويه اي الكافري وتركه استغنا بلفظ السبي كانت الزهراء لا يصح  
 عليه لانه يتبع لهما ببيعة ولا رده في اقوى البيعات لا راسب لوجوده الا او اعقل و  
 وبنو غير بني ابويه فلا يصير تبعاً لهما وتمامه في البحر **قوله** لتبعيته له في احكام الدنيا  
 فلا يصح عليه كما لا يصح عليه وليس تابعاً لهما في العقي فلا يحكم بان اطلاقهم في النار  
 البينة بل فيه خلاف قبل هم خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا في علم الله عن  
 اعتقاد في الجنة والا فحق النار **قوله** وتوقف الامام في اولاد اهل الشرك في السامرة  
 نزولهم ابوحسنة وغيره وورد فيهم اخبار متعارضة فالسبيل تقويض امرهم  
 الى الله تعالى وانما قد جاء اولاد اهل الشرك لما في الكافي اولاد المسلمين اذا ماتوا في  
 صغرهم كانوا في الجنة والتوقف فيهم للمروي عن الامام مروود على الراوي قال الحموي  
 لان محمد راوى في آثار الامام انه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا قرطاً  
 وهذا اقتضاه باسلامهم فاني حسب اليه خلافة **قوله** لا يذهب احد بغيره ومنب  
 اي ولا ذنب على هؤلاء فلا يعذبون **قوله** الا ان يعلم احد مما اي احد ابويه اي  
 كان ولو كان غير السبي كما هو مقتضى الاطلاق **قوله** اذا كان يعقله اي الاسلام  
 وذلك بان يعقل الصفة المذكورة في حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله اي بوجه  
 وربوبية كل شيء وملائكته اي بوجوده ملائكة ونبه اي انزلها ورسوله عليهم

الصدقة

الصلاة والسلام اي اسالهم واليوم الاخرى البعث بعد الموت والعذر خير وشرة  
 عن الله تعالى سر ويكنى عنه الا تيان بالشرها ديقن لا مطلقا كما ذكرتمته وبدل عليه  
 ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب ان لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني ان  
 اقر برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبقراي دينة ودخل في دين الله لا  
 ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله ويقر بالبعث وبالقدر خير وشرة من الله  
 تعالى قلنا لا قرار بدينه الا بآياته ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لانه لما اقر بدينه  
 في دين الاسلام فقد التزم جميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام كما ثبت ذلك بالصح  
 ثبت بالدلالة اه في حديث جبريل مصرح بها وحديث امرت ان اقاتل الناس الى ان اقاتل  
 قول الله الا الله اقرارها دلالة في تفادى مجموع ما يشي ان الشرط الاقرار بها مانصاً  
 واما دلالة افاده السيد وقيل المراد بقوله ان كان يعقله اي يعقل المنافع والمضار وان  
 الاسلام هدى واتباعه خير واقل سن بغير فيه التمييز سبع سنين **قوله** او صدق  
 بوصف الايمان له الا وث او تصديقه او هو عطف على اقراره بآياته ما اذا اقر قالوا  
 لو تزوج امرأة او اشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم تعرفه لا تكون مسلمة  
 والمراد في عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في جواب ما لا  
 سلام كما يكون من بعض العوام فانما نسمع من يقول لا اعرف وهو التوحيد  
 والخوف بمكان في الفتح ثلاث الزهراء على هذا فلا ينبغي ان يسأل العامي عن الاسلام  
 بل يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له انت مصدق بهذا فان قال  
 اكنى به **قوله** لتبعية الان او دار الاسلام اختلف في اقوى البيعات بعد  
 تبعية الابوين في البداية وغيرهما بتبعية الدار في المحيط بتبعية اليد قال في الفتح  
 ولعله اولى قان في وقع سره صبي من الغنمة في دار الحرب فمات صلى عليه فعمل  
 صلته بالصاحب اليد لو كانت بتبعية الدار اقوى منع ذلك اه وتبعية في البحر  
 بان بتبعية اليد في هذه الحالة اقوى عليها لعدم صلاحية الدار لها على انه يرد عليه ما  
 كشف الاسرار ولو سرق ذي صبيها واخرجه الى دار الاسلام فمات صلى عليه  
 ولا اعتبار بالادخار حتى وجب تخليصه في يده ولم يحرك فيه خلافاً اه وذكر  
 الحلبي ما يصح جمعا بين القولين بان يتبع لابي ان كان مسلماً والدار ان كان ذمياً



اي قيد ورمع الاسلام انما دار ويتشكى كلامي هذا فقولوا لبعية السابى اي ان  
كان هذا او دار الاسلام لم يكن السابى **قوله** يجب تحليصه من يده اي بالقيمة  
تحليصه من يده ولا ية الاخر فلا فعل ولا ي جعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا في  
اسلموا واشتريهم مسلما يجبر على افرجه من ملكه ببدله كذا في الشرح **قوله**  
وان كان له فرائد الميت كافر **قوله** قريب مسلم اطلقه فمسلما اذا كان له قريب غيره كافر  
اولا غيره منه ان كان فلا ولا للمسلم تحميمه في السراج وشمل القريب زوى الام  
وحام كذا في البحر فقولوا والاولى له كافر انا هو شرط الولاية **قوله** عليه الميت وليك  
واجبا عليه لان من شرط الوجوب اسلام الميت سوى غنا البدن **قوله** لا يرثي فيه سنة  
التفصيل من وفوه وبداة بالميا من والاصل فيه ما رواه ابو داود وغيره عن علي رضي الله  
عنه قال مات ابو طالب انطلقت الي النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له انك علي الشيخ  
قد مات قال اذهب فوارثك ثم لا تجد شيئا حتى مايتني قد نصبت فوارثه  
فجئته فامرني فاغتسلت ودعاني اه وفي حديث الواقدي عن علي ان رسول الله صلى  
عليه وسلم جعل يتعقر له اباما ولا يخرج من بينه حتى نزل عليه جبريل هذه الايات ما  
لنبي والذين امنوا ان يتعقروا المشركين الآية كذا في البرهان **قوله** ليكون حجة  
عليه لملوجه ان يقال امر غير ذي بظهره كتحمل وامر بظهره نفسا فمفعول  
**قوله** حتى لو وقع في ماء نجسه هذا مني على القول بان نجاسة الميت نجاسة نجس  
والمسلم يظهر بالعلم كبريا واما على القول بان نجاسته نجاسة حدث فلا نجاسة  
حيث كان بدنه نظيفا **قوله** من غير مراعات كفن السنة اي فلا يعتبر فيه عدد ولا يجعل  
فيه حنوط ولا يجز **قوله** والقاه في حفرة اي بدون حنوط ولا توسعة ويطعنه  
طرحا له نجفة لا وضعا **قوله** وفيه اشارة اي في قول اهل ملته اي فانه يفيد انه  
كافر اصلي **قوله** لا يمكن منه احد فلا يدخل في من اراد الى ملته كذا في الشرح **قوله** والي  
ان الكافر في هذا يستغاد من قوله وان كان الكافر في فان هذا **قوله** لا يمكن من  
قريبة المسلم ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مع الي بكر وغيره فأتوا على يهودي وقد نشر  
القمرة فقرأ بعرض نفسه عن ابن له محضر من احسن الغنيان واجملهم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انك الذي انزل التوراة هل تجد في كتابك فاصفني وخزني

قوله

فاشار براسه لا فقال ابنه المحضاي والذي انزل التوراة انما وجد في كتابنا صنف وخزني  
جك واشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله فقال اقيم اليهودي على ارجلكم ثم ولى القبة  
عليه اه فلم يكن اليهودي منه وتو امره اليهمون افاده في الشرح **قوله** لا يذنب  
فرض على المسلمين كفاية فلو تركوه الكافر اثم العدم قيام احدي المسلمين بفرض الكفاية  
**قوله** ولا يصلي على باغ البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الامام كذا في الشرح  
**قوله** كل منهم اي الباغي وقاطع الطريق وجمع باعتبار تعدد افراد كل **قوله** ولا يصلي  
فعل وقيل يغفل الباغي وقاطع الطريق ولا يصلي عليهم الفوق بينهما وبين الشهداء  
كذا في الشرح وسيندر اليه بعد في قوله وان غلوا كالبغاة على احد الروايتين  
اه وفيه ان الفرق حاصل بعدم الصلاة عليه **قوله** لم يغفل البغاة ولم ينكر عليه فكان  
اجماعا وقطاع الطريق بمنزلة لهم في البحر افاده في الشرح **قوله** واما اذا اقبلوا منهم  
قوله في لائ حاله المحاربة **قوله** بعد نبوت الامام اي يد الامام وبها صرح في الشرح  
قال في الشرح وهذا تفصيل حسن اخذ به الكبار من المشايخ كذا قال الزيلعي **قوله**  
فانهم يغفلون لان الغفل جند حرا وقصاص در بالحق بالنون **قوله** بالحق  
اي في الغني **قوله** الا غيبا في الغامض الغلبة الراه السينة وبالكر موضع والشفقة  
والذبيحة والاعتبال وقوله غلبة خدعه فذهب به الى موضع فعله وغاله اهله  
كأنه غاله واخذه من حيث لا يدرك والقوله اي بالفتح الصداق والكر وبعد المسافة  
اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذوها كى فعله السيد في الشرح وقد حذوها  
في الشرح ايضا **قوله** في منزل اي منزل الخائف والخنوقا وغيرهما وقده بان يكون  
خفا غير مودة **قوله** سميه في الارض بالغ ادغله لقوله ولا يصلي **قوله** في البصر لايلا  
بالسراج لم يات بالمحترقة وحرره **قوله** ولا يصلي على مقتول عصبية في النصب  
والجبهة كعدم حرام بافهم مصر وقيل وعين في غيره قال ابو يوسف لا يصلي على كل من  
قتل على مناع ياخذه وهذا صريح في ان الشخص اذا قتل بسبب اخذه الهب لا يصلي عليه  
اه **قوله** وان غلوا اجادة مكيين تعيد ان اهل العصبية لا يفسلون وقد عباد  
النسب مع شرحه تعيد عدم غلوه كالمعاصر **قوله** لانه مؤمن مذنب فصار غيره  
من اصحاب الكبار كذا في الشرح وفيه ان هذه العلة تظهر فيما سبق **قوله** لا يصلي



عليه السلام زيادة **قوله** وقال ابو يوسف لا يصلي عليه قال في الغاية وهو الصحيح ويؤيد  
 ما ورد انه صلى الله عليه وسلم الى قبر رجل قتل نفسه بمشقة فلم يصلي عليه **قوله** اول  
 ذكره في الغاية في غيره كخلافه ولعله لانه لما ظهر به ما يصعد مؤذرا **قوله** اعظم وزرا  
 وانما من قاتل غيره لانه اساء الى قرب الاشياء اليه ولا نه لم يرض بقضاء الله له  
 طاهر حيث استعمل الموت وعطف الله على الورد من عطف الزاد في **قوله** عند الخ  
 بمفهومه الخطا وانه يفرى ويصلي عليه وقوله ظلم اخرج به من قبل باه الحربي  
 او الباغي والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **قوله** في حملها وفيها  
 لا يخفى حسن مناسبة ما حذر هذا عما قبله واعلم ان اصل الجمل والدفن فرض لغاية  
 ولذا لا يجوز اخذ الاجرة على ذلك اذا تعينوا قوسا في عمل الجنازة مما دونه في  
 عمل احد ان يبادر اليها فقد حمل الجنازة سيد الرسل فانه حمل جنازة سعد بن عبا  
 فعليه السيد في الجوزة **قوله** حملها الامم يعني في وحمل نائب فاعلى بين والمعنى  
 ان السنة في حملها ان يحملها رجال اربعة **قوله** اربعة رجال اخرج به السأ وذلك  
 لما خرجه ابو يعلى عن انس رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في جنازة فرائى ثوبا فقال اتخلله قلن لا قال اذ فنه قلن لا قال فارجع  
 ما وراثة غير ما جدرات ولان الرجال اقوى على ذلك والنساء ضعيفات  
 ومظنة الفتنة والاكشاف الا ان لم يوجد رجال لكذا في شرح اليد والعيني  
 على الجنازة **قوله** تكرم الله لانه فيه اعتناء به **قوله** وتحفظاى على الحاملين **قوله** ونحا  
 شيئا اي تباعد عن تشبيهه بحمل الامعة لانه انما جئت كراهه حمل الواحد له  
 ما فوقه مما عدا الاربعة **قوله** ويكره الخ الا في عبارة الشرح حيث قال ولذا  
 يكره على الظهر والمداية اي التشبيه بحمل الامعة يكره الخ وعبارة بعض  
 فاضل بعد ذكر حمل الاربعة فيكره ان يكون الحامل اقل من ذلك وان يحمل على  
 الداية او الظهر لعدم الاكراه الا اذا كان رضيعا او طفلا او فوق ذلك قليلا فلا  
 بأس ان يحمل واحد على يديه اذ في طلق ركبها والا فهو كالبالغ **قوله** بل لا  
 امالا كانا خذرا بان كانا يحمل بيديهما حمل الرجل له ولم يكن الحامل الا واحد فحمل  
 على ظهره فلا كراهة **قوله** كذلك الاولى انه قد اوحى قوله بايديهم فان

مؤدني

فان مؤدنيها واحد **قوله** بمقدمها اي مقدم البشارة اي الميت الامين وهو بالسرير  
 كذا في الهند ما في بعض غنقه وكفنه الا يسر خارج مؤدني الجنازة **قوله** فيضعه على  
 عينه اشارة للقيام **قوله** ما كان جهة يسار الحامل اذ وقف مستديرا اي فيجعل  
 يسار خارج عود الجنازة ويجعله على عاتقه الا يمين **قوله** ايم على عاتقه الا يسر  
 وغنقه وكفنه الا يمين خارج الجنازة والمخدم والمؤخر بالفتح والكسرة والكسرة  
**قوله** ويحتم بليلاب الدير الا وزيادة المؤخر وبالفتح بالمؤخر يقع الغرض خلوا  
 الجنازة فيمضي خلفها كالحج والنهر والدر **قوله** فيكون الخ تعريض عن قول المصنف يبدأ  
 الخ **قوله** كبرت عنه اربعين كبيرة كبرت بالياء المعلوم بسبب اربعين اي كبرت  
 الجنازة اي حملها قال السيد والذي نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي اربعون  
 بالواو فيكون بالبناء للبحرول واربعون نائب فاعل وهو ذل في الشرح وفي  
 الحديث النضر جازا الحائز تكبر هذا الفعل ولا يثبت مثل خير **قوله** فقد قضى الذي  
 عليه اي فقد اوى الذي عليه في حق اخيه المسلم ولعل المراد انه اوى معطية فان  
 المطلوب منه ان يذهب موه الى القبر ولا يشرف حتى يقبر الا ان ياذن له الولي  
**قوله** خير فقد مونها اليه ولا يقدم على خير الامن كان من الاخير **قوله** خير اي ثواب  
 فقد موه الجنازة اليه اي الخير الذي امله اي فيناسب الاسراع به لئلا يفتن  
 ولم يقل في الثاني فشر فقد مونها اليه لانه لا ينبغي لاحد ان يذهب بشخص الى الشرف  
 فضله عن ان يشرع به وانما المقصود مغارقة هذه الابدان حصول الثواب  
 في حمله وايضا فان الفضل عظيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من اهل العيبين بالغير  
**قوله** وان ذلك غير ذلك اي عاصية وان لم يذكره استجابه لما ذكره وذلك عظم  
 بكون النون الحذوذة تنفيضا **قوله** عن رقابكم اي عنكم فارد بالرقاب الذوا  
 لان الحمل ليس على الرقاب **قوله** وكذا يسجد الاسراع بجهنم كراهه اي من حين  
 موته فلو جهز للميت صحة يوم الجمعة يكره تأخير الصلاة عليه ليصل الجمع العظيم  
 بعد صلاة الجمعة ولو خافا فوت الجمعة بسبب دفته يؤخر الدفن اه من السيد  
**قوله** مفتوحات الاولى ان يقول مفتوحين اي الخاء والباء الاولى وفيه يجاب بانهم  
 اراد بالجمع ما فوق الواحد وفي نسخة مفتوحان والاول مفتوحين **قوله** من العود



بكون الدال وكيفية الواصل في قوله والعنف خطو فيج العنق بفتح عين  
فيكون دون دون العنق وهادون العنق هو الجنب فيكون دون دون الجنب قوله  
وهو يورد في اضطراب الميت الاول ما في البحر حيث لا واحد الا سراع المستوحش  
لا يضطرب الميت على الجنازة ويحتمل انه راجع الى الجنب المتوهم في كلامه قوله الاورد  
الى الاحتياط والميت قوله وانما بفتح المعين جمع متبع قوله ام شئ سمعته عبارة البرهان  
ام يسي بالباء وعلى حذفها فهو خير محذوف يعني ام هذا الذي سمعته ويحتمل جره  
تخطا على بركت قوله حتى عد سبعا يعني سمعه اكثر من سبع قوله وانما والله خير  
هذه الامة هذا من قبيل الاحتياط في توهم المخالفة الحديث قوله خير هذه الامة  
الخير بمعنى الخير وانما يثنى لانه افضل تفصيل ايضا الى معرفة ويجوز فيه المطابقة  
وعدها وكذا كرها ان يجمع الناس ويتضايقوا حبا ان يغفلوا عن النكاح الذين  
خلعه وقال الزيلعي وفي المشي امامها فضيلة ايضا وقال محمد بن الحسن في موطنه  
المشي امامها حسنة وقبلة في الفتح بما لا يمتنع فيها او يتقدم الكل فبكره لانه  
اربعها يحتاج للمعاونة اه قال في الاختيار وهذا كله اذ لم يكن خلفها نساء فان كان  
كذلك زمانا كان المشي امامها احسن كذا في الزهر وهذا في محافل السيد في الموضع  
من قوله وان كان معها ما تحته زجرت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ولا تنزجر  
السنة بما اوردت بها من البدعة انتهى وسيد كره الاول قريبا فانه يقتضي ان الاحسن  
المشي خلفها اقامة السنة وفي الشرح قال الحاكم في المتفق وجدت في بعض الروايات  
انها خيفة ذال لا بأس بالمشي امام الجنازة وخلفها وجملة ويسرة اه قوله حافيا  
تواضعا والسنة المشي حافيا في بعض الاحيان قوله او يورد متقدما الى منعطفا في  
القوم وهو مروي عن ابي يوسف قوله ولا بأس بالركوب خلفها ويكره ان يتقدمها الزا  
قال الحلبي لانه يسيء الى كرامتها يتضرر الناس باثثار العباد والشارع لا بأس الى  
ان المشي افضل لانه اقرب الى التواضع والاتباع كالشفع وعنه جابر بن سمرة ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع راكبا على فرسه  
رواه الترمذي وقيل حديث حسن اه قوله وفي السنة ان الاربعة لا يبيح داود واللي  
عدي والنسائي وابن ماجة ولم يكره رفع الصوت قبل يكره تخريا في القبر

٢٦٠  
عن القينة وفي الشرح عن الظهيرية فان اراد ان يذكر الله تعالى في نفسه اي سرا  
بحيث يسمع نفسه وفي السراج ويستحب ان يسمع الجنازة ان يكون مشغولا بذكر الله  
تعالى والتفكير فيما يلزم الميت وان هذا عاقبة اهل الدنيا ولحذر عماله فائدة فيه  
من الكلام فان هذا وقت ذكر وموقف ففتح فيه الغفلة فان لم يذكر الله تعالى  
فليذكر الميت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يفتربكثرة من يفعل ذلك  
واما ما يفعله الجهال في القراءة على الجنازة من رفع الصوت والتعطيط فيه فلا  
يجوز بالاجماع ولا يسع احد ان يذكر على تكاره اذ يكت عنه ولا يكره عليه اه  
وعليهم الصمت مبتدأ وخبر قوله ونحو ذلك كالادكار المتعارفة قوله بدعة اي  
بيضة كالمسمى كالمسما بالكفارة ذكره ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من  
البدع البيضة ما جعل امام الجنازة من الخبز والعرفان ويسمونه ذاك عشا القبر  
فاذا وصلوا اليه ذبحوا ذلك بعد الدفن ونزفوه مع الخبز وذكر مثله المتأدي في شرح  
الاربعة في حديث في حديث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسعون  
ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه ثم قال ابن امير حاج ولو تصدق  
بذلك في البيت سر الكان في الاموال وسلم من البدعة اخفى ان يتخذ ذلك سنة  
او عادة لانه لم يكن في فعل من مضى يعني السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج  
ويستحب لمن مرت عليه جنازة او راها ان يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو  
الذي القيوم ويدعو الميت بالخير والتبتي اه وفي شرعة الاسلام اذ اصابوا  
هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتيمنا وكبرا  
في السبيل والتبلييل خلف الجنازة ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عينا ولا  
فان ذلك يقتضي القلب اه ولا ينبغي ان يرجع من يتبع الجنازة حتى يصلي بحر  
ويكره اتباع النساء الجنازة اي تخريا كما في الدر قوله وان لم تنزجر فافضة الخ فلا  
في السراج وقد اجمعت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وتجر  
عن الجنب اذا استمع باكية ليرق قلبه ويبكي فلا بأس به اذا امن الوقوع في المشقة  
لا سيما صلى الله عليه وسلم لم يكره حنزة اه قوله ولا بأس بالمشي معها اذا ارادته  
خلاف الاول في قوله بدع مع اي لا بصوت فانه مكره قوله ولا بأس بالكر بالقر



لان الراد خروج الدع قوله في منزل الميت ليس بقيد فيما يظهر **قوله** ولا يعموم الخ فهو  
 مكروه في القبر الثاني فيه ويكره النوح اي يحرم ما نوحه عن السراج **قوله** ولم يرد  
 بعضهم اليه وكسر الراو والاول الى ال **قوله** قبل وضعها اي في ثياب الرجل لقوله صلى الله  
 عليه وسلم من تبع الجارية فلا يجلس حتى توضع وفي الخلو قبل وضعها ان يرد بها  
 الله من الشرح ويكره القيام بعده كما في الدور **قوله** ما روى عباده بن الصامت  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في الخد فكان قائما  
 مع اصحابه على رأس قبر فقال يروى هذا انصرفت مونا في ليس صلى الله عليه  
 وسلم وقال لا يحابه خالفهم يعني في القيام بعد وضعه في الخد في بارئ الامام  
 كذا في البحر **قوله** ويحفر القبر نصف قامه في الجهة التي روى الحسن بن زيار عن الامام  
 رحمه الله تعالى قال طول القبر في قدر طول الانسان وعرضه قد نصف قامه  
 كذا في الشرح عن التدرج خاصة لانه ابلغ في حفظ الميت من السبع  
 وحفظ الراحه من الظهور ولجاء يقال لحد القبر اي جعل فيه لحد والحد الميت  
 وضعه في الخد يفتح الام كعلس ويضمها كفعل وجمع الاول الجود والثاني  
 الحد وهو حفرة جعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب  
 عليها اللبن قرين في السنة ان يدخل الميت فيه بالسوء ولا يدخل فيه منكوسا  
 على رأسه الخالة السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وانفه ولان فيه ثاوي  
 بانزاله اول منزل من منازل الآخرة فكذا ما على رأسه ذكر ابن الحاج في المدخل  
**قوله** يوضع فيها الميت بعد ان يبنى حافته بالابن او غيره ثم يوضع الميت بينها  
 وسقف عليه بالابن او الخشب ولا يمس السقف الميت واوصى كثير من الصحابة  
 ان يرمسوا في التراب من غير لحد ولا سقف وقال ليس احد جني اولى بالتراب من  
 الآخر ويوفي وجهه التراب بيمين او ثلوث **قوله** ولا ياتخذ التاجون ولو  
 من حديد ويكون من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية ويكره التاجون  
 في غيرها باجماع العلماء **قوله** ويغرس فيه التراب ويكره ان يوضع تحت الميت في القبر  
 مضربة او مخدة او حصى او نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل  
 رأس الميت لينة او حجر قال السروجي ولم اقف عليه لاحياء ما ذكر ابن الحاج

في المدخل

في المدخل انه ينبغي ان يجتنب ما حذر منه بعضهم من انهم ياتون بما الورع فيجعلونه  
 على الميت في قبره فاذا ذلك لم يروى عن السجود رضي الله عنهم ثم يرد يدعة قال ويكره  
 من الصليب ما عمل له وهو في البيت فحين متبعون لا يستعدون حيث وقف سلفنا  
 وقفنا **قوله** والشق غير نافي لغير المسلمين **قوله** ويدخل الميت في قبل القبلة اي نذا  
**قوله** ان امكن والا فحجب الامكان **قوله** يشرف القبلة على القوم ويدخل وقوله  
 مستقلة **قوله** وهو اولى من السيل ورد انه صلى الله عليه وسلم سئل سبلا وحمل على  
 حالة الضرورة لضيق المكان او الخوف ان ينهار الحد لمخاوة الارض على انه لا  
 تعارض لا نه فعل بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسيل  
 ان توضع الجارية على يمين القبلة من مؤخر القبر من جهة رأسه **قوله** ويقول  
 واضعه الخ كذا في الدور **قوله** وكان يقول اي النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
 في البيهقي **قوله** وعلى حلة رسول الله الخ قال الامام لما تروى هذا السيد بدعا فله  
 لانه لا يبدل عن الذي مات عليه غير ان المؤمنين شهداء الله في الارض شهداء  
 بوفائه على الايمان وبه جرت السنة كذا في البحر **قوله** قالوا بسم الله وبالله الخ  
 اي وضعتك متبركين باسم الله وبه انا وفي رضاه رغبتا ونحن في ذلك كله على  
 مله ودينه فهسنا **قوله** ولا يضر دخول وترث الخ على الذخيرة ولا يتعين  
 عدد الواضين لان القبر حصول الغاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم اربعة على  
 والمباين وابنه الفضل واختلف الرابع هل هو صريب او الغيرة او بورا فح  
 او صالح **قوله** وان يكونوا قويا اي على الخ **قوله** اما اي بحيث لو اطلعت على شيء  
 اخفوه وقوله صلى اي فلا تخافهم شهوة **قوله** ثم زو الرحم غير المحرم المحرم غير  
 في الرحم بمصاهرة او رضاع مقدم عليه **قوله** من مشايخ جيرانها اي قبل  
 الشيخ من بلغ الثلاثين الى الخمسين **قوله** ثم الشبان هم من لم يبلغ السن المذكورة  
**قوله** ولا يدخل احد من النساء ولا كافرا ولو كان قريبا للميت ذكره ابن ابي عمير  
 وفي نسخة بنصب احد ولا وجه له الا ان يجعل القاعل غير يعمود على الولي  
**قوله** ولا يخرج من الرجال كذا في نسخة اي لا يخرج من الجارية الى القبر  
 وكذا في الغسل الى السرب وفي نسخة ولا يخرج من المعنى ولا يخرج من التبع



وتقدم ما فيه **قوله** عند الضرورة كذا **قوله** ويوجه القبلة وجوباً كذا **قوله**  
أو استنفاً كما في ابن أمير حاج عن الإمام فلو وضع غير القبلة أو على يارده ثم  
تذكر وقال الإمام إن كان بعد تسريح النبي قبل أن يسهل التراب عليه أزلوا  
ذلك ووجهه أنها على عينه وإن أتوا التراب لا يترس القبر لأن ذلك سنة  
والنفس حرام **قوله** بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم علياً لما مات رجل من بني عبد  
المطلب فقال يا علي استقبل به القبلة استقبلاً وقولوا جميعاً بسم الله وعلى من  
الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجواهر  
وفي الحلبي ويستدلون من ورأته بخوض التراب لا ينقلب **قوله** وتحل العقدة  
ويقول المالكي لا يحرمان الجرد ولا يغتسل بعده **قوله** أطلق عند رأسه بمنزلة  
قطع مفقودة وعند الظاهر أنه يفتح العين ويكون الثاني على صيغة المصدر لا  
صفة الجمع **قوله** ويبوي الذي يفتح اللام فيه وفي مفردة وبكر الباقر وأبي  
العرب من بكر اللام فترامع يكون البناء مثل بدة ولبد وهو كذا في الصحاح  
من الظن مرعباً وبني به **قوله** جعل على قبره الذي وكان عند حجره صلى الله عليه  
وسلم **قوله** ثم أكل بالعصب خوف نزول التراب في الشقوق قال الأوزاعي  
يستحب النبي والعصب والخيش في الدفن فيعلم الذي عليه من جهة القبر ويستحب  
لأنه يزل التراب من على الميت **قوله** وقالت الأصحاب أي السوط وثالثه قبل ما  
الجامع الصغير وكلهما الإمام محمد رضي الله عنه **قوله** على أنه لا بأس بالجمع الأول  
أن يقول على إباحة الجمع **قوله** في العصب المنسوج أي المجموع بعضها إلى بعض نحو حبل  
الذي يفعلونه المصاصون في بولاق وكذا **قوله** وهذا أي استحباب النبي والعصب  
**قوله** إلا الصخر أي والأجر **قوله** والأفقد يكون أي إذا لم تحمل كراهة الأجر  
على حال وجود النبي بل قلنا بالكراهة مطلقاً يكون حرجاً لأنه قد يكون النبي معذور  
ويوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم **قوله** لأن الكراهة الحرجية لا تكون  
أي فلا يكرهان حينئذ لأن الكراهة تكون من الأحكام والزينة وهذا إنما يكون  
غالباً عند وجود غيرهما أما عند العدم فاستعمالهما ضرورة **قوله** ولذا قال  
بعض مشايخنا قال في الخاتمة يكره الأجر إذا كان مما على الميت أما فيما وراء ذلك

فلا بأس وفي الحاشي وقد مضى سائر ما أهدى بالآجر خلف النبي صلى الله عليه وآله وأوصى به  
كذا في الشرح **قوله** أو مني آخر كقطع الرخصة أو كانت البلوة بشرة المطر فيذهب  
الذي وهو مرفوع عطف على دفع **قوله** فليس يصحح لأن الكفن منه النار ويفعل  
الميت بالما الحاراه واجيب بأن النار لم تفسد الماء بخلاف الأجرى هو ظاهر حملي  
وبأن الأجرية أثر النار فيكره في القبر ليست وم خلاف الفصل بالما الحاراه يقع  
في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجر فيه بخلاف القبر ومثل ما ذكره يجب أن الكفن  
**قوله** أن يسجد بثبوت يد الجيم مصباح **قوله** إلى أن يسوي عليها اليد وفي المحيط إذا  
وضعت في اليد استغنى عن التسبيحة فترامع **قوله** لا يسجد في الجواني  
جبارة أصحابنا في تسبيحة قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الرخصة  
فترامع **قوله** إنما يصنع هذا بالنسب لخواص الأثر **قوله** ويحال التراب في القبر باليد  
وبالمساحي وبكل ما أمكن **قوله** ويستحب أي لمن شهد دفن الميت أن يجثي في قبره  
ثلاث حثيات بيد به جميعاً في قبر رأسه ويقول في الأولى منها خلتكم وفيها  
الثانية وفيها يعيدكم وفي الثالثة ومنها تخرجكم تارة أخرى **قوله** ويسمى القبر ندباً  
وقيل وجوباً والأول أولى وهو أن يرفع غير مسطح كذا في الغرب وقوله بعد وعل  
مرتفعاً لا أولى تعديه على قوله ويكره أن يزيد الخ وقوله قد رتب هو ظاهر الرواية  
وقيل قد رتب أصابع وتباح الزيادة على قد رتب رتبة كما في الترمذي  
**قوله** ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه لأنها بمنزلة الشجر ولو  
رواية الحسن عن الإمام وعن محمد لا بأس بها **قوله** ولا بأس برش الماء بل ينبغي أن يكون  
مندوباً لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله بقبره سعيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به  
في قبر عثمان بن مظعون **قوله** وفي كتاب التوراة من أخذ من تراب القبر بيده وثر  
عليه سعة القدر سبعاً وتراكم في القبر لم يؤذ صاحب القبر ذكره السيد **قوله**  
ولا يرجع به قال التوري والميت ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي التبرج فعلاً  
روى أنه من شاهد قبره الشريف قال إنه مسلم **قوله** ولا يخصص به قلت الثلاثة  
لقول جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم من خصص القبر وسوان يكتب عليها وإن  
يبنى عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزاد أن توطئ **قوله** تراب النبي



صلى الله عليه وسلم يقولان ما ذكره مكره **قوله** ما رواه عن النبي عن الجحيم  
والزبيح فانه من البناء **قوله** ويكره البناء عليه ظاهر اطلاقه كراهة التحريمية قال  
في غريب الخطابي من تعصم بقبورهم ويكبرها انهم تعصم الجحيم والتكليف  
بما اكمل وهي القبر والصوامع التي بنيت على القبور **قوله** ما قبل الدفن الخ اي قوله يكره  
الدفن في مكان بني فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد اهل مصر وضع  
الاجار وحفظ القبور عن الانداس والبش والباس به وفي الدر ولا يحصى  
ولا يبين ولا يرفع عليه بناء وقبل لا يباس به هو الخ **قوله** وفي التوازل لا يباس  
بتطينة وفي التجليل والمزيد لا يباس بتطينة القبر خلا قال في مختصر الركني  
لا بد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبور بني ابراهيم فرأى فيه جراسقط فيه فسند  
وقال من عمل عملا فليعتنه وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابراهيم  
وطينه بطين احمر **قوله** ولا يباس ايضا بالكتابة قال في البحر الحديث المتقدم عن  
الكتابة فليكن هو العمل عليه لكن فصل في المحيط فقال ان اخرج الى الكتابة حتى  
لا يذهب الاثر ولا يغير به جازت فاما الكتابة من غير عذر فلا **قوله** رآه  
جراي سقط **قوله** انه قال خفف الرياح كذا فيما رأته من نسخ الصغير بل في  
الكبر صفة بالصاد وهو الذي رأته في تحرير بعض الافاضل عازيا الى كفاية  
الشعبي فلا في العاموس صفت الرياح الاشجار حركتها وفيه خففت الريح تخفف  
وتخفف خفقا وخفقا من حركة اضطربت وتحركت وخواف السماء التي تخرج  
فمنها الرياح على قبره كفاية لذنبه **قوله** ويكره الدفن في البيوت والضرورة مظهر  
**قوله** ويكره الدفن في الفساق من وجوه الاول عدم البر الثاني دفن الجماعة لغير  
ضرورة الثالث اخلاء طر الجبال بالناس من غير حاجتهم هو الواجب في قبر منها الرابع  
تخصيصها والبناء عليها قال السيد الا ان في نحو قرعة مصر لا بنائي المجد ودفن الجماعة  
لتحق الضرورة واما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه واما الاخلاء ط فالضرورة  
فادخل الحاجزين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد جواز دفن المعدين  
في قبر واحد للضرورة **قوله** الضرورة فان وجدت جازت الزيادة عليه فقدم  
الافضل والافضل الى جهة القبلة فيما اذا اتحد الجنس والا فالرجل ثم الاغلام ثم الخنثى

ثم لا ينفى في البدن ومن الضرورة البيعة جمع ميتين فصاعدا في قبر واحد ابتداء على  
ما ذكره ابن امير حاج قلة الدافني وضعفهم او شغلهم بما هو اهم وليس من هاهنا  
الرجل مع الرجل قريبة ولا ينفى الدفن في تلك القبرة مع وجود غيرها وان كانت  
تلك القبرة مما يترك بالدفن فيها لجوارفة الصالحين فضلا عن هذه الامور لما فيه من  
هتك حرمة الميت وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك **قوله** ويجوز دفن اثنين بانه  
التراب ند بان امكن في ابن امير حاج ليكون في حكم قبرين كما في العيني على الجواز  
**قوله** هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الغزوات قال بعض الافاضل  
لم أجده فيما علمت وانما هو قول العلماء حقا ان اشرب صاحب مالك انكره وقال لا معنى  
الا لتضييق على ما قبله عنه البدر العيني في شرح البخاري **قوله** حازر دفن غيره في  
قبره وزرعه والبناء عليه كذا في البيهقي **قوله** ولو كان ذميا في الميت وخافية مقامه  
اهل الذمة لا يشتر وان طال الزمن لانهم يتابع المسلمين اجاء واموا كما جاز في اهل  
الحرب ان اجتمع لنبشهم فلا يباس به **قوله** وسئل ابو بكر الاسدي عن امر ان يقبر  
في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا عظم جاز ولا العكر والا فان  
كانوا لا يجدون يد اعظام الاول في موضع ويجعلوا بينهما جازرا بالصعيد **قوله** قال  
في الشرح ولا يخفى ان ضم عظام الميت يحصل به اخلا لا ولا تخلو به عن كسر سبب  
التحويل خصوصا لان كمال اعتماد الحفارين من آلاف القبور التي لا تزار الا قليلا  
ولا يتعاهد لها وتقل عظام الموتى او طمسها وجمعها في حفرة وابهام ان الحول  
لم يكن به ميت فلا يقال تضم وتجعل عظام الاول في موضع دفن بضرر عن موت  
المسلمين **قوله** وفي البرهان ويكره الدفن لبلل بلا عذر لعنه صلى الله عليه وسلم لا بد فلو  
موتوا كم بالبلل الا ان تضطروا رواه ابن ماجه وفي الجوهرة لا يباس بذلك لا بد البني صلى الله  
عليه وسلم دفن ليللة الاربعاء وعثمان وق طمة وثلاثة رضى الله تعالى عنهم دفنوا ليللة  
والله بالنها افضل لانه امكن **قوله** وخيف الضرر به اي التغير اما لم يخف عليه  
التغير ولو بعد البراء وكان البر قريبا ومكن خروجه فلا يرى كى يفيد مفرجه  
والظاهر عليه حرمة رمية وحرره نقلا **قوله** والفتى البحر مستقبل القبلة على شدة  
الايمان ويشد عليه كفنه **قوله** ليس بى اي ليث في قبر البحر وفي العاموس كسب



في انفسهم وسواهم سفلوا **قوله** وعن الثاقفة الى نقل بعض الافاضل عن  
اهل مذهبي ايضا **قوله** فيدفن اي يدفنه المومن الذي يروى به ساحل البحر  
في مقبرة محل مات به انظر حكم ما اذا قوت الغابر محل وبيع الدفن في كلها واوله في  
المرقب يكون الدفن في القرب اولي او يعتبر الجيران الصالحون بحرق **قوله** لما روى عن عائشة  
الخ ولانها اشغال بالادوية والارض من كلها كفات مع ما فيه من تاخير دفنه وكفي بذلك  
كرهه **قوله** حين زارت قبر اخيها عبد الرحمن اي بمكة **قوله** فان نقل قبل الدفن الى  
في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية الابن نحو ميل او ميلين اي وما بعد التسوية  
قبل اهالة التراب فلا في البرازية والجلوس في الجامع الصغير للحاكم عبد الرحمن  
وظاهر ذلك ولو غير ضرورة وسيأتي في الربيع والبيع جواز نقل قبل الاهالة  
ولو بعد التسوية وعليه مذهب الشرح فيما بان والظاهر اتمامه اذا ما في الشرح  
مقدم على ما في المناوي **قوله** ونحو ذلك اي قريبا من الميدين **قوله** لان المسافة الى  
اي واذا جاز النقل في هذه الصورة مع امكان دفنه في اولها مثله جاز نقله وهذا  
التعليل لا يظهر الا فيما قبل الدفن لا فيما بعد التسوية قبل الاهالة **قوله** اي اكثر من  
الميدين كثرة فاحشة اما الزيادة عليها بقدر يسير فلا تصرف فلا ينافي قوله قبل  
ونحو ذلك **قوله** بيان ان النقل من بلد الى بلد مكره اي تحريما لان قدر الميدين  
فيه ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى ما دون مدة  
السفر وقيل في مدة السفر ايضا كذا في الحلبي وفيه ان كلام محمد مطلق عن  
قيد الضرورة وايضا لا تظهر الكراهة في نقله من بلد الى بلد اذا كانت المسافة  
اكثر من ميدين **قوله** وقد قال قبله اي قاضي خاذا قبل نقله عبارة شمس الائمة  
الشرح **قوله** فان نقل الى مصر اخر لا بأس به وظاهره عدم كراهة النقل من  
بلد الى بلد مطلقا **قوله** لما روى ان يعقوب الخ ومولى عليه السلام نقل تابوت  
يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان **قوله** قلت الى اصل الحديث وقائه  
قال في دره كلام صاحب الهداية في التحسين انه لا يتم في النقل من بلد الى بلد  
لان نقل الى يعقوب الخ مانعه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط  
كونه من شرعنا ولان اجساد الانبياء عليهم السلام اولى ما يكون حال الموت كالحية

والشهادة

والشهادة كمد رضي الله عنه ليسوا بغيرهم ممن جعفرهم اشد تناسلا في جيفة البرهان  
فلا يحق لهم **قوله** واما قبله اي قبل ما ذكر من اهالة التراب عليه وظاهره انه  
يخرج ولو بعد تسوية اللان قبل الاهالة وهو الذي في الربيع والمخ وقد تروى عن  
البرازية والجلوس ما يخالفه **قوله** الذي عن جثته فلو دفن ولدها جعفر بلدها بغير  
وهي لا تصبر وارادت بنشه ونقله الى بلد لها لا يباح لها ذلك فيجوز لبعض المتأخرين  
خبر لا ينفقت اليه ولا يباح بنشه بعد الدفن كذا في الفتح وغيره **قوله** الا ان  
تكون الارض مفصولة في المضرات النقل بعد الدفن على ثلاثة اوجه في وجه جوف  
باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق وفي وجه اختلاف اما الاول فهو اذا دفن في  
ارض مفصولة او كفن في ثوب مفصوب ولم يرض صاحبه الا ينقله في ملكه  
او فرغ ثوبه جاز ان يخرج منه باتفاق واما الثالث فكلام اذا رادت ان تنقل  
الى وجهه ولدها او نقله الى مقبره اخرى لا يجوز باتفاق واما الثالث او اغلب الماء  
على العرف قيل يجوز تحويله لما روى ان صالح بن عبد الله روى في المنام وهو يقول  
حولوا عن قبري فقد اذن الملائكة فاضروا فاذا شقته الذي على الماء قد صارت  
لما قافى ابن عباس رضي الله عنهما بتحويله وقال الفقيه ابو جعفر يجوز ذلك  
ايضا ثم رجع ومنع **قوله** فيخرج الحق صاحبها لانه يحل طاهرها وباطنها  
كما قلنا في الارض المفصولة من اخرجها او انتفاع مالك ملازمتها وغيرها وصورة  
الشفعة ان يشارك المتوفى قبل موته ارضامى بايع له شريك فيها او جازم دفن  
فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فاخذها بالشفعة وكذا لو اشترك بها  
الوارث او نحوه **قوله** ليست مملوكة لاحد اما اذا كانت مملوكة لاحد من موصوف  
وحكمها سبق **قوله** ضمن قيمة الخفر بالبناء المحرول والضامن احوال الوارث او بيت  
المال او غنياء المسلمين **قوله** او المسلمين ان لم يكن في بيت المال شيء او كان **قوله**  
يستوجب ان يدفع ويحذر **قوله** لان احد من الناس الخ اي فيمكنه ان لا يدفن حافره  
فيه فلم يجزم له حق فيه او المجلس اي مجلس اهل العلم **قوله** ان يرفع البساط  
اي ينجيه ولا يرفعه بيده لانه يدخل في ضمانه اذا ضاع في تروم في السيرة **قوله**  
هذا عمل عمر بن عبد العزيز وعنه الى بكر رضي الله عنه انه رأى رجلا عنده مسحة



يريد ان يحقر نفسه قبره فقال لا تعد نفسك قبرا وادع نفسك للقبر قال البرهان  
الحق الذي ينبغي ان لا يفره تهيئة المؤمن لان الحاجة اليه تحقق غالبا بخلاف  
الغير لقوله تعالى وما تدرك نفس مما هي ارض تموت والظواهر ان لا يتجاوز عدمه  
هنا يعني الاول وعدمه لا الوجوب وعدمه **قوله** لذلك اي حال وهو قضيب  
ذهب وضع **قوله** تمهيد الخ مما يلي في ذلك انهم اذا فرغوا من دفنه يستحب  
الجلوس عند قبره بقدر ما يجزى وروى فيهم لم يلقون القرآن ويدعون  
الميت فقد ورد فيهم ويضع به وعن عثمان رضي الله عنه قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر  
لاخيكم وسئله التثبيت فانه الا ان يسئل رواه ابو داود وعلقه بعد الدفن  
حسن واستحبته الشافعية ما عني الى امامة رضي الله قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا مات احدكم فسيتم عليه التراب فليتم احدهم على رأس القبر  
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان ابن فلانة  
فانه يستوي فاعرا ثم يقول يا فلان ابن فلانة فانه يقول ارشدنا برحمتك  
الله تعالى ولكم لا سمعون فيقول اذكر ما خرجت عليه في الدنيا شهادة  
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربنا وبالا اسلام ونبينا  
ومحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكروا كثيرا يتأخرون واحدا منهم ويقول انطلق  
بنا ولا تعذنا عند هذا وقد لعن حجه ويكون الله حجيجهما عنه فقال رجل  
يا رسول الله فاذ لم يعرف امه قال منسبه الى امه حواء واما الطبراني في  
الكبير وهو ان كان ضيق الاسناد كما ذكره الحافظ لكن قال ابن الصلاح وغيره  
اعتضد بعلم اهل الشام قد عاين في السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه  
والسؤال بعد الدفن في محل بعد الدفن لا يخرج منه ابد الا الضرورة وعليه فلو  
وضع في قبره وام ثم تحول اليه لا ففعل للضرورة يكون السؤال في الاول فلو  
جعل في تابوت او موضع اخر لينقل لم فيه اذ في الخلاصة والبرازية والا شهره  
انه حين يدفن وقبل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو في بطن  
سبع او فخر محر والحق انه مثل كل احد بل انه كما قاله القاضي واختلف في سؤال الانبياء

عليهم السلام والاطفال فرج عدمه في الاول دون الثاني اذ يلغى الملك فيقول له  
من ربك ثم يقول له قل الله ربي وحمل الخ وقيل يلغى الله تعالى فيجيب في الرهم عبي  
عليه السلام في المهد وكلمة السؤال اطراف المؤمنين وخلاف الكافر واستثنى  
بعض اكارهل السنة جماعة فلا يسألون منهم الصلوات في معركة الكفار والمرايا  
والطاعون ومن مات في زمان الطاعون والمجنون والهل الفترة والميت ليلة  
الجمعة ويومها والقاري كل ليلة سورة الملك وطالب العلم لقوله صلى الله عليه وسلم  
من جاءه اجله وهو يطلب العلم لقى الله ولم يكن بينه وبينه الا درجة النبوة كذا  
في جواهر الكلام والادب رواه الطبراني والدارقطني السني بلفظ من جاءه  
ملك الموت وهو يطلب العلم ليحيي به الاسلام فينبه وبين النبوة وروى في  
في الجنة كفي في تحريم الاحياء والمفاصل الحنة والبسقي بالعيني اتباع جنازة  
الغريب والمجاد الصالح افضل من الوافل والا فلي افضل اه وفي شرعة الاسلام  
والسنة ان يتصدق ولي الميت الذي الميت له قبل مضي الليلة الاولى بشي مما يتيسر  
فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يهدي ثوبه له قال ويستحب ان يتصدق على  
الميت بعد الدفن الى سبعة ايام كل يوم بشي مما يتيسر **قوله** ويكره الجلوس على  
باب الدرق في شرح السد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة ايام من غير ارتكاب  
مخطو من فرش الباط والاطمة من اهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجلوس  
الحق على ما اذا كان بمخطو دار تعفت الخالفة ويدل عليه ما في الزهر من التبر لا بأس  
بالجلوس لها ثلاثة ايام وكذا على باب الدار جمع فرش بسط على قوارخ الطريق في  
فتح الصالح **قوله** ويكره في المسجد قال في الدرر لا بأس بالجلوس لها في غير  
مسجد ثلاثة ايام **قوله** ويكره الضيافة من اهل الميت الخ قال في البرازية يكره اتخاذ  
الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى المدبرة في التوسم  
واخذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الطها والعزاة الختم او قراءة سورة الانعام  
او الاخلاص او قال البرهان الحلبي ولا يجوز ان ينظر لانه لا دليل على الكراهة الا حديث  
جرير المتقدم وهو ما رواه الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله  
كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت ونضعهم الطعام في الميتة او يعني وهو فعل







يكسب من ثياب الجنة الفاضلة **قوله** ولا ينبغي لمن غزى مرة ان يغزى اخرى وكرهه عند  
 القبر وهي بعد الدفن افضل لانهم قبله مشغولون بالجهاد ووحشتهم بعد الدفن  
 اكثر الا زاروا منهم جزعا شديدا ففقدوا كبرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
 الله العظيم **فصل** في زيارة القبور **قوله** نذب زيارتها لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ذور القبور تذكر الموت وروى ترمذ في الاخرى وروى كنت نهيتكم عن زيارة  
 القبور فزورووها واجعلوا زيارتكم لها صلاة عليهم واستغفار لهم وعن محمد بن  
 النعمان ان يرفعه من زار قبر ابويه او احدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه  
 البيهقي واخرج ابن ابى الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني ان  
 الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما بعده وقال ابن القيم الاحا  
 ديث والا تار تدل على ان الزائر متى جاء علم به المذور وسمع سلامه وانس به وروى  
 عليه وهذا عام في حق الشهداء وغيرهم وانه لا يوقيت في ذلك قال وهو صحيح  
 من اثر الصحاح الا على التوقيف **قوله** من غير ان يطا القبور في شرعة الاسلام  
 ومن السنة ان لا يطا القبور في فعله وب يجب ان يمشى على القبور حافيا  
 ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذه انه يجوز الوطئ على المقابر اذا  
 كان حافيا غير متعمدا وهو يدعو لاهلها ويوافقها ما في الخزانة حيث نقل عن  
 بعضهم انه لا بأس ان يمشى على القبرة او يطأها وهو فارى القرآن اومح وروى  
 لهم اه وفي شرح المشكاة والوطئ الحاجة كدفن الميت لا يكرهه وفي السراج فان لم  
 يكن له طريق الا على القبر جاز المشي عليه للضرورة ولا يكره المشي في المقابر  
 بالعلمين عندنا وكراحة احمد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وانه ليس جفقا فعلم  
 اذا انصرفوا بكرة الميت في المقابر فافيه من الوحشة والاهوال وسباني عامه  
 ان شاء الله تعالى **قوله** للرجال ويقصدون بزيارتها وجه الله تعالى واصلاح  
 القلب ونفع الميت بما يلقى عنده من القرآن ولا يمس القبر ولا يقبله فانه من  
 عادة اهل الكتاب ولم يعهد الاسلام الا الحجر الاسود والركن اليماني خاصة وما  
 في الجبل **قوله** وقيل تحرم على النساء وسئل النعمان عن جواز خروج النساء الى المقابر  
 فقال لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يحقرها من القبح

والعلم بانها على قصدة الخروج كانت في لغة الله وملا بكنهه واذا خرجت تحفر ثلاث  
 طين من كل جانب وادانت القبور تلعبها روح البيت وادرجت كانت في لغة الله  
 كذا في الشرح عن التبارخانية فلا بد من العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام انها  
 تكرر للنساء لا تحرم في هذه الزمان لا سيما مصر لان خروجهن على وجه فيه  
 وقته اه وفي السراج واما النساء اوردن زيارة القبور ان كان ذلك ليجدي  
 الحزن والبكاء والمذهب كى جرت به عادة من فلا يجوز ان الزيارة وعليه يحمل  
 الحديث الصحيح لمن زار القبور وان كان لا يغتسل ولا يرحم ولا يتردد بزيارته  
 قبور الصالحين من غير ما يحل في الشرع فلا بأس به اذا كان بخائرا وكرهه ذلك للفتنة  
 لحضورهن في المساجد للجماعات اه وحاصله ان يحمل الرخصة لمن اذا كانت الزيارة  
 على وجه ليس فيه فتنة والاصح ان الرخصة فائنة للرجال والنساء ان لم يده  
 فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي  
 الله تعالى عنها تزور قبر اخيها عبد الرحمن بمكة كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري  
**قوله** والسنة زيارتها قال في شرح المشكاة ينبغي ان يدنو من القبر فاعا او فاعدا  
 بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته اه وكذا ذكره غيره وفي القريسي في  
 ويقوم بجزاء وجهه قربا ويعد مثل ما في الحياة قال في الاجاء والمحب في زيارة  
 القبور ان يعف متدبرا الصلاة مستبلا وجه الميت وان يمس ولا يمس القبور ولا  
 يقبله ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح  
 المشكاة بعد كلام وحديث مانصه فيه دلالة على ان المسح في حال السلام على الميت  
 ان يكون لوجهه وان يمس كذلك في الدعاء ايضا وعليه يحمل عامة المسلمين خلافا  
 لما قاله ابن حجر **قوله** السلام عليكم دار قوم النج وروى سلام عليكم اهل الديار من المؤمنين  
 والمسلمين وهذا يدل على ان في السلام مضافا محذوف فاقود يره اهل داره  
 وروى الحديث بالفاظ مختلفة واخرج ابن عبد البر في الاستذكار والتمهيد  
 بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احدكم يعبر  
 اخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه وروى عليه السلام  
**قوله** لاحقون اي على اتم الحالات فصيح ذكر الميتة والا فالحاق بهم لا محذور



**قوله** اسأل الله لي ولكم عافية اي من سخط الله ومكروهات الآخرة **قوله** ويستحب  
للمرء قراءة سورة يس بعد ان يقعد لتأديته القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة  
والله يروى لا يخطو في السراج ويستحب ان يقرأ على قبر يود الدفن اول سورة البقرة  
وخاتمة **قوله** من دخل ظاهره او الثوب اذا تلو لا يحصل الا لمن دخل القبرة وقراء  
السورة فيها **قوله** ورفع اي العذاب لعل الواو بمعنى **قوله** ثم لا يعود على الميم اي  
فيه حديث كما ذكره ملا علي في بعض كتبه واخذ من ذلك جواز القراءة على القبر  
والله ذات خلاف قال الامام تكملة لان اصلها جيفة ولم يصح فيها شيء عنده  
عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن محبوب لو رآه تار وهو لابس الجمار كما  
صرحوا به في كتاب الاستحسان **قوله** بعد ما فيها ما يعني من وهو على حد قوله  
في الجوار ما طاب لهم فلو حفظ فيها الصفة وهو الموت **قوله** كما يفرح احدكم بالصوت  
هو الذي يؤكل عليه كما في العاموس فهو من اطلاق الجمل وارادة الحال فيه **قوله** فلا  
ن ان اذ يعمل ثواب عمله لغيره عند اهل السنة والجماعة سواء كان المجهول له حيا  
او ميتا من غير ان ينقص من اجره شيء واخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن  
عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تصدق احدكم بصدقة تطوعا فليجعلها  
على ابويه فيكون لهما اجرها ولا ينقص من اجره شيء وقال للعترة ليس للانسان  
ان يجعلها ب عمل لغيره لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما تسعى والذي لا  
واستعظم ذريتهم بايمان الآية فانها ثبتت دخول الامناء الجنة بصلاح الابرار قال  
ابن عباس الثاني انها خاصة بقوم ابراهيم وموسى واما هذه الآية فلم يسميهم  
وما سعي لهم قال العكرمة الثالث الزاد بالانسان الكافر فله ما سعى فقط ونقص  
بسيه عذاب غير الكفر او يثاب عليه في الدنيا فلا يتبع له في الآخرة شيء قال المر  
بع ابن انس والتعليق الرابع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من  
طريق الفضل فجاوز ان يزيده الله تعالى ما شاء قال الحسين بن الفضل الخامس ان  
معنى ما سعى نوى قال ابو بكر الوراق ان الامم يعني على كما في قوله تعالى ولم  
للعنة السابعة ان ليس له الا سعيه غير ان الاسباب مختلفة فتارة يكون سعيه  
في تحصيل سعيه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه وصديق يستغفر

وقد سعى في خدمة الدين فيسبب محبة اهله فيكون ذلك سببا حصل بسعيه  
حكاية ابو الفرج عن شيخه الزعفراني الثامن ان الحصر قد يكون في معظم القصور  
بالحصار في كله كما في العيني على البخاري **قوله** او غير ذلك كالا عطاء **قوله** بعد  
الاموات اي الاموات الموهوب لهم وهو التبريد **قوله** والعظام الخثرة التي  
البالي المقتت والخثرة من العظام البالية قاموس **قوله** وهي بكت مؤنة واداء  
للحال **قوله** ووحاشك بفتح الراء هو الراحة والرحمة ونسيم الريح قاموس **قوله**  
استغفر كل مؤمن اي ومؤمنة والمراد ارحمها **قوله** بعد من مات ولو كافر  
**قوله** حنات نائب فاعل **قوله** لتأديته علة لنفي الكراهة وهذا بيان للاكل  
وكره **قوله** وكره القعود على القبور لغير قراءة وروى الامام مالك في الموطأ  
ان عليا رضي الله عليه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وفي البخاري  
تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصفه الطحاوي قال مالك  
وما ورد من الرأي عن القعود على القبور اي من نحو ما ذكره المؤلف المراد به  
الجلوس لقضاء الحاجة اي بدليل فعل على وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد  
بن ثابت قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من جلس على القبور حدث  
او بول او غائط اخرجته الطحاوي برجال ثقات قال الطحاوي بعد كلامه  
وقد ثبت بذلك ان الجلوس المني عنه في الاثار هو الجلوس للفاط والبول  
واما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول ابي حنيفة وابي  
يوسف ومحمد قال العيني في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره اصحابنا في  
كتبهم من ان وطئ القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينفى فان الطحاوي  
هو اعلم الناس بمذهب العلم لا سيما ذهب ابي حنيفة اهل مذهب ابي  
حنيفة واصحابه كفول مالك كما نقل عنهم الطحاوي وقال ملا علي القاري  
في شرح موطأ الامام محمد حاصله ان النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول  
على الرخصة اذ لم يكن على وجه الرهانة **قوله** فيحرق بالنصب عظاما على  
يجلس وهو بالنصب للجهول وثيا به نائب فاعل **قوله** تخلص بضم اللام قال  
في العاموس تخلص خلوصا وخالصة صار خالصا واليه خلوصا وصلوا



والمضارع يكتب فان قاعدته انه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون  
في باب كتب الا ما في قوله وكره وطربا لا قدما ويحلى ما فيه قوله مكره اي  
تزيينها في قالم الملا على قوله انه طريق احد ثوبه اي ونحو الاموات في قديم بعض  
قوله وكره تحريما قصدا لاجابة تعقيد ما يحريم بها يبيد ان المذلة غير تزيين  
قوله وكلامه يعود من غير فعل السنة كالمس والعيال وقوله من غير بيان ما  
قوله لانه دامر بها يسبح الله تعالى ومن هذا قولوا لا يستحب قطع الخشب  
المربط مطلقا اي ولو من غير جبانة من غير حاجة افاده في الشرح في قاضي  
وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم شق برية نصفي ووضع على كل قبر  
نصف وكان قبري يعذب صاحبها فقال في لارجوا ان يخفف خيرا ما لم يلبس  
اي لا يلبس بسمان واما رطبيا وبه منزل الرحمة وفي معنى الجريد ما فيه  
رطوبة من اي شجرة نواستفيد منه انه ليس للباس بسمان وقوله تعالى  
وان من شئ الا يسبح بحمده اي كل شئ حي وحياة كل شئ بحسبه فالخشب  
ويخبره حي ما يبسب والجريد من قلم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس  
وتبر في المفسر في الحقوق في العموم اذا العقل لا يحيل ويمكن ان يقال  
يسبح الاول بلسان الحال والثاني بلسان اليه الا ان الاعتبار لانه على  
وجود الصانع جل شانه وانه منزله كما في شرح البخاري وغيرها وفي  
شرح الشكاه وقد اتي بعض الاثمة من متأخري اصحابنا بان ما اعتدوا  
وضع الركبان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرجح التخفيف عن البسب يسبح  
الجريد فذروة القرآن اعظم بركته اه فرح بكره غنى الموت لغضب وضيق  
حيث او صرنا لاه لان فيه نوع احترام على العذر المحتوم وقد روي البخاري  
في كتاب الرضا عن انس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يثنى احدكم الموت من ضر  
اصابه فان كان لا بد فاعلا فيقول اللهم احيني ما كانت الحيات خير لي ونوفي  
اذا كانت الوفاة خير لي اه قوله لزوال المقصود اي وهو البسب وقد علمت  
ما فيه وقد انتهى ما رأيت من كتاب العلامة المرجوم عبد الرحمن ابن ذي خلوات  
فانه كتب من نفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد وتقول

عنه

غريبة وقدر دية مدشوقا وخفت على ما فيه من الضيق لعدم اقبال الناس  
عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه فاجت ان اقتطف بعضا من ازهاره على  
هذا الشرح المبداول بين اليك لاجل ان ينفع به الملمون ولا يصعب سعيه فانه  
تكت المدة في تحريره وبتفحه شراه الله احسن الجزاء والى حله جزيل الرحمة  
فما كان داعيا ومترجما على فليدخ لم يترجم عليه وعلى المؤلف السيد اولاد والاد  
صالح ثم يذكر في بعد هم باليتيم واليتيم فانه ليس في هذه القبيدات  
الاماكن خطا واما ما كان من صواب ثنا المغولات واسأل الله تعالى ان يغفر لنا  
المغرات انه بيده الخير وهو على كل شئ قدير والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
الله العظيم **باب احكام الشهيد قوم** لانه مشهود له بالجنة حاصل ما قيل فيه  
انه بمعنى فاعل لشهوده اي حضوره يترك عند ربه على المعنى الذي يصح  
اولا ان عليه شاهد له وهو دمه وجرحه وشبهه اولان روحه شهدت  
دار السلام وروح غيره لا تشهد بها الا يوم القيامة اولها به بشهادة الحق  
حيث قل اولادنا يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول  
لانه مشهود له بالجنة اولادنا لا تكت تشهد اكرامه ذلك حاشية الدركان  
**قوله** لم يبق من اجمل نفع لئلا وهو تغير لما قيل ولوم يغفل لا يحفل ان يموت  
وان يبق قالت المغترلة ان القاتل قطع على المغتر لاجل وانه لو لم يغفل لبق حيا  
**قوله** والشهيد شرعا الخ اما لغة فعلا في العاموك الشهيد وكسر شينه الش  
لهذا الا انه في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شئ والقتيل في سبيل الله لانه له  
لكم الرحمة تشهد اولاد الله تعالى وملائكته شهدوا بالجنة اولادنا من يشهد  
يوم القيامة على الامم الخالية او لسقوطها على الشاهدة اي الارض اولادنا حي  
عند ربه حاضر اولادنا شهد ملكوت الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني السبع  
حية مع اللغوية **قوله** هو من قتله اهل الحرب هو حقيقة عريفية في قوله يجل  
تحت اماننا واما بالنظر للمعنى المعنوي فكل من حارب اهل حرب **قوله** او تبسبا  
بان القوا ايجار في طريق السلم فلهذا ما اوارسوا ما فاعل قوم به **قوله** ولو  
عاد الخ قتله ما لو وصفت دابتهم صلاوا فخر دابة مسلم فتمه او رموه من السور



أو القوا عليه حائطا **قوله** أو أهل البقي ما شرة أو سبيها أيضا فقتل أهل الحرب  
 لأنه لما كان القتال مع البقاء وقطاع الطريق ما موراه الحق بقتل أهل الحرب  
 فقتل الألة كما عمت بضات معراج وأما قتل أهل البقي بعضهم بعضا وكذا  
 قطاع الطريق فقتل بمقتوب باسئالا بعد ان يعود القتل منهم شهيد إذا  
 ش الحاشية **قوله** ليله ولو عتقل قال في البحر ولو نزل عليه النصوص ليل في البحر  
 فقتل بلا ح أو غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصير بلا ح أو غيره  
 فهو شهيد لأن القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مالا **قوله** أو نهارا أي  
 سلاح كي افاده في الشرح **قوله** كجرح الحج وكذا لو كان به ان ترك دم أو صدم حقه  
 أو ان ضرب أو خفف كذا في حاشية السيد على مكين **قوله** لا من انف وجم فخرج  
 لأن الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فان لا في بيتي بالعرفان  
 والجبال يقول وما جانا وصاحب الباسور يخرج الدم من دبره **قوله** أو قلم  
 سلم قيد بالقتل لأنه لو تروى من موضع أو حرق بالشارع أو مات بدم أو غرق  
 فإنه لا يكون شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد في الآخرة بجم وقوله ظلمنا وخل فيه  
 القتل قد افعا عن نفسه أو ماله أو الدين أو أهل الذمة اهـ ورسني **قوله** لا يعد  
 وقود محترق القيد بالظلم والصابغ في قتل من يكون شهيدا أن لا يجب بقتل القتل  
 مالا أو قتله مسلم خطأ أو محمدا بالقتل فليس بشهيد لوجود الديانة بقتله وكذا  
 لو وجد من يوحا ولم يعلم قاتله أو وجد في محله مقتولا ولم يعلم قاتله لأنه لا يلد  
 القتل ظلما أو مظلوما محمدا أو خطأ **قوله** وشغل من قتله أبوه أو سيده لا ينفس  
 القتل بموجب المصاحف وأما سقط لعرض **قوله** وكان القتل مالا أي مقتول  
 من ذكرا أو الحرب وغيرهم **قوله** كالشوب الخلف قال في البحر هو في اللغة من الرث  
 وهو الشير البالي وسمى مرثالا لأنه صار خلفا في حكم الشهادة والمرث شرعا  
 خرج عن صفة القتل وصار له حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل  
 إليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الوعود والشهد  
**قوله** بوجوده رفق متعلق بمرثته والرفق الاستماع **قوله** بعد بقتل الحرب  
 ولو قبله لا يصير مرثا بشي مما ذكره **قوله** فيلحق بشهيد أحد في الحكم أي فيلحق

في ذم

من ذكر من مقتول أهل الحرب والبقي وقطاع الطريق والمقتول ظلمنا وبين حكم شهيد  
 أحد بقوله فيلحق بدمه الحج **قوله** أي مع دمه فالبراءة المصاحبة اهـ **قوله** زملوهم بدماهم  
 الزميل اللق بالشوب **قوله** فانه ليس كلمة أي جرحه وهي بفتح الكاف وسكون اللام  
**قوله** فكم يخرج أي يخرج صاحبها **قوله** ندى أي يخرج منها الدم بفتح الدال من روى اللام  
 ومنه الحديث أن أنت لا اصبع ديت **قوله** لونه أي لون الخارج المعلوم من قوله ندى  
**قوله** ويكفن مع ثيابه ويكره نزع ثيابه ويجزئ الكفن من **قوله** وإن علم مما سبق أي  
 من قوله بدمه وثيابه **قوله** لأن النبي صلى الله عليه وسلم الحج دليل لقوله ويعلى عليه  
 وما قيل من أنهم أحيا ونحي لا يصلى عليه ثم فوج بأنه حكم آخرى ولا ينوي بدليل  
 بثبوت أحكام التوفى لهم من قسمة تركاتهم وينفذونهم كغير ذلك وما قيل  
 أنها الاستغفار وهم مقتولون فتنقض بالنبي صلى الله عليه وسلم والبقي روى **قوله**  
**قوله** فصل عليه أي مع حمرة كى هو السباد **قوله** والصلاة على الميت لا طبار كرامة  
 أي لا تحصل المغفرة **قوله** وجرم المناحق الغير محذوف أي وجرم المناحق  
 كالغزو واختلاف الخلف والعلسوة بحر ولا شبهة إذ لا تنزع عنه السر أو بل  
 قرنتا **قوله** أن وجد غيره والألف به للضرورة هذا ما يعطيه مؤلفه  
**قوله** توفرة على الورثة علمه لعله وينقص **قوله** أو المسلمين أي ويرد بيت عالم  
 أن لم يكن لهم ورثة **قوله** أثره أي أثر الشهيد وهو الدم **قوله** على الإمام أي خلاص  
 لها **قوله** بما الرزق أي السحاب جمع مزنة كما في الجلالين وفي الصحاح مزنة  
 السحابة البيضاء ولم يعد صلى الله عليه وسلم عنه لصلوه بفعل الملائكة بدليل  
 قصة آدم **قوله** أو صيا هذا عند الإمام وعندهما لا يغزى ومثله الجنون  
 والجنب لأن ما وجب بالجناية سقط بالموت والصي أحق بهذه الكرامة وهي  
 سقوط العزل فان سقط طه لا بما تركونه مظلوما وغير الخلف أدنى بهذه الكرامة  
 مه لأن مظلوما ميتة أشد حتى قال أصحابنا خصومه البرهية يوم القيامة أشد من خصمه  
 السلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف دليل الإمام **قوله** أو قبل استقراره في الخضر فلا  
 أيام فيه أنه إذا لم يترثوا لا يكون حيضا إلا أن الغالب فيه ذلك فهو الحكم عليه  
 وقد بقوله في الحيض لأن الغالب لا أحد لا **قوله** والمعتق فيها كالجانب أي فالنصر الوارد



في الجنب يشمله لان كل من مات حدث اكبر بل هي الغلظة من الجنازة اولا يرتفعان في القبر  
**قوله** وبه رفق اي بقية الحياة قاموا **قوله** بما كلف به من احكام الدنيا كرجوب  
الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو متعلق بقوله صار خلقا  
**قوله** او وصاياه من منافعها ككل وشرب **قوله** وهو شهيد في حكم الاخرة عند  
السجود في التثبيت شهيد الاخرة فعاد من مات بالبطر واختلف فيه هل المراد الا  
سجودا والاسهال قولان ولا مانع من الشمول او الفرق او الهم او بالجنب وهي  
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب او بالجمع فلا يصح  
عليه وسلم اي امرأة ماتت بجمع فري شهيدة والجمع بالضم يجمع بين المجموع كالذخ  
يجمع للذخيرة والمقاربات ماتت من شئ يجمع فيها غير متفصل عنها من حمل او بكارة  
او بالسرة وهو ذنب يصيب الرثة وياخذ البدن منه في القفا والاصور او في  
الغربة او بالصرع او بالحمى او دون هذه او ماله او دمه او مظلة او بالمشقح  
الصفاف والكم وان كان سببه حرما او بالشرق او بأقراس السبع او بحسد  
سلطان ظن او بالضرب او منور بالاولد غنة لعامة او مات على طلب العلم  
الشرعي او مؤذنا محسبا او ناجرا صدوقا ومن سعى على امراته وولده وما  
ملكه عينه يقيم فريته امر الله تعالى ويحرمهم من حلاله كان حقا على الله تعالى ان  
يجهله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والبايد في الجحيم الذي حصل له  
عقوبات والذي يصيبه العنى اجر شهيد اي ومات من ذلك ومن مات صابرة  
على الفبرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي  
في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه اعطاه الله اجر شهيد وفيه صلى  
الضحي وصام ثلاثة ايام من كل شهر ولم يترك الموت سقرا ولا حصارا لم اجر شهيد  
والملك يستق عند فدا من اجر شهيد ومن قال في مرضه اربعين مرة لا اله  
الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين اعطى اجر شهيد وان يرى برئ مغفورا  
قال وحذف ادلة ذلك طلبا للاختصار اه مختصا **قوله** له الثواب الموعود  
بيان الحكم الاخرة **قوله** او تدوى لرفق الحياة الاولى ينله شيئا من رفق الحياة  
نفي الشرح في الكلام حذف مضاف **قوله** ويقدر على ادائها اما ان لم يقدر

على اداء الصلاة مع العقل قد يعبر مرتنا اذ يلزمه الصلاة بموته حينئذ لا يملك  
بالاداء الا مع القدرة على العمل ولو بالاياء وهو مودم ولم تحصل له حياة لمعنى  
ما مضى مع العقل والمجرى طريقا من الزمة العضائية والعقل واما على طريق من شرط  
القدرة مع العقل فذلك ظاهر في عدم كونه مرتنا **قوله** او نقل في المعركة سواء وصل  
الى بيته حيا او مات قبله ولو انقل بنفسي يكون مرتنا بالاولى قال السيد **قوله**  
ليمرض اعلم ان بعضهم كصاحب البدع جعل العلة في ارتكابه انقله من المعركة  
يزيده ضعفا ويوجب حدوث الموت فيكون النقل شاركا للجراحة في اثاره الموت  
فلم يمت بسبب الجراحة بيقينا فله يسقط الغيب بالثبوت وحينئذ فلا فرق بين  
ان ينقل ليمرض او لحوق وطى الحيوان وبعضهم جعل العلة في الارتكاز ينل شيئا  
من مراكب الدنيا فعلى هذه ايضا وجه الفرق بين ما لو حمل للدواي او لحوق من وطى  
الحيوان اذ اوده السيد **قوله** وقيل لا خلا في ذلك في البحر والاضطراره لا خلاف في جواب  
ابي يوسف بان يكون مرتنا فيما اذا كان بامور الدنيا وجواب محمد بعدمه فيها  
اذا كان بامور الاخرة فيوصى بما يكفها به ويخلص رقبته ويبر وجهه من النار  
ويحترق نفسه وخير الاخرة **قوله** كعد بن الربيع موكما في روايه زيد بن جهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد لطلب سعد بن الربيع وقال ان رأيت فاقرا  
من السلام وقل له كيف جددك قال فاصبه في اخر رمق وبه سبعون ضربة مابين  
طعنة بريح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
امرني انظر في الاجساد فاني في الاموات فعاد اني في الاموات وابلغ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول جبر الله عنا خير  
ما جرى بنينا عن امته وقل اني اجدر بجمع الجنة وابلغ فوفك عن السلام وقل  
لهم ان سعد بن الربيع يقول انكم لا عذر لكم عند الله تعالى اذ خلاص اليك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مكره ومكتم عين قطرف ثم لم يبرح ان مات في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاخبره خبره قال في العاموك وقرا عليه السلام المعة كقوله  
ولا يقال اقراه الا اذا كان السلام مكتوبا **قوله** مع الجراحة اي مثله والاذا شها  
دته لا تحضره لا يكون الشهيد مرتنا بذلك في اول الكلام غنا عنه **قوله**



يصل عليهم اي بغير تعجيل في القتل وبغير التعجيل في الموت وذلك لان الحكم الغالب  
الامن عرف انه كما في قوله الا من عرف انه من المسلمين اي بالسجاء وهي الخفاف والنظا  
وايس السواد وان استوبالم يصل عليهم لا والصلاة على الكفار ومنه من هنا ويجوز  
ترك الصلاة على بعض المسلمين قال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال على  
الاغلب الحرام الحلال كذا في الشرح **قوله** ويتخذ لهم مقبرة على حدة تعلم في النحر  
عن بعض الشارح وجعل مقبرة فيما اذا لم يصل عليهم اهو وهو فيما اذا غلب الكفار  
او سواها ويا وظهر هذا التعيد انهم اذ صلى عليهم يدقون في مقابر المسلمين  
**قوله** كذمية الخ لهذه المسئلة اختلف فيها الصحابة رجع بعضهم جانب الولد  
فتلا تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الولد في حكم جرتها مادام في  
بطنها فتدفن في مقابر المسلمين وقال عتبة بن عامر يتخذ لها مقبرة على حدة  
افاده في الشرح اي ويجعل ظهرها الى القبلة لادوجه الولد اليه والخلاف  
في الموت المختلطين اصله الخلاف هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
الله العظيم **كتاب الصوم** **قوله** ذكرنا اي الصوم عبقريا وكثير من المؤاخذة ذكر الزكاة  
بعد الصلاة واجر الصوم ووجبه اقتران الزكاة مع الصلاة في ايات كثيرة كانه  
الكتاب العزيز وما في القرين في افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم وفرض بعد  
صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الا جهور  
بعد منى بلقين من شعبان المذكور **قوله** ويحتاج لمعرفة الخ قد ذكر ذلك من  
صالح اخر الفصل فلا يحتاج الى التبيين عليه ويحتاج بالبناء الجوهري اي يحتاج الى  
**قوله** فمما له لغة الامساك الخ ظاهره انه في لغة لغوية في ذلك وهي ما  
تعينه عبارة الصحاح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن  
يجازيه صام الغرض اذ لم يعتد وقوله الناقة \* خيل صيام وخيل غير صائمة  
**قوله** هو الامساك نهارا انما خبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو  
الا مساك بغير **قوله** الينا وفيه الليل قال في الشرح النهار عبارة عن زمان محد من مطلع  
الجوز الصاوي الى غروب الشمس وهو قول اصحاب الفقه واللغة **قوله** الى الغروب  
هو ان زمان بعد مجيئه عام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق

272  
وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اقبل الليل من هاهنا فذا فطر الصائم اي اوجدت  
الظلمة حسا في جهة الشرق فقد دخل وقت الفطر او صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس  
ظرفا للصوم فربما في ولذا ذكره الوصال **قوله** سواء كان يوكل عادة او غيره اي  
في حكم الا فطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الفطارة وعدمه وقوله او غيره  
بالنصب عطف على جملة يوكل وقوله وكونه بالجر عطفا على الا دخال **قوله** يخرج الشبان  
اي يخرج الا دخلا فاسيا فمن اكل وشرب فاسيا فانه لا يفد صومه ومثل ذلك  
من جامع فاسيا **قوله** فهو كالمهدي في الافساد لا في وجوب الفطارة **قوله** سواء  
خله الخ الا في حذفه ويجعل قوله بطن منعول لقوله ادخل شي **قوله** من الغم متعلقا باد  
خله **قوله** ومثلا ما ذكر ما اذا دخله في دبره او افطر في احليله او اذنه **قوله** ونسب الجا  
يفقه فزى جراحه وصلت الى الجوف **قوله** الامة بالله وتشدد يد الميم جراحة وصلت  
الى ام الدماغ **قوله** والا نزال بعث فانه يفسد وان لم يجب الفطارة والمراد بالحق  
الجامع المبرور **قوله** لثماذ العبارة وهي الامساك عن المضطرات بنية العبادة وقوله  
عن العادة وهي الامساك عن الاكل على جرى عادة ومثله الامساك حمية **قوله** من العلم  
هو الشخص المخصوص للجمع فيه شروط الصيام الثلاث وهي الاسلام والطهارة  
عن الحيض والنفاخ والنية والعلم بالوجوب اذ كان بدار الحرب او الكون بدارنا  
وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شروطا وجوب وصحة والعلم بالوجوب  
او الكون في دارا شرط الوجوب فحط واما البلوغ والاطاقة فليسا من شروط  
الصحة لصحة صوم البصير ويتا عليه وصحة صوم من جن او انثى عليه بعد النية  
وانما يصح صومها في العدم النية **قوله** احتراز عن الحائض والنفسا اي مادام  
عليها الحيض والنفاخ اما اذا طهرتا فهي صح صومها وان لم تقف لا فهي بحر **قوله**  
امساك عن المضطرات احتراض بطروم الدور في هذا التعريف المضطرات مفصلات  
الصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفتها عليها فربما احتراز  
بان المراد بالمضطرات الامساك لا كولات ونحوها **قوله** باذنه يخرج به ما خرج **قوله**  
في اهل وقوله في وقته هو النهار المراد كونه في التعريف المطول **قوله** وسبب وجوب  
رمضان هو في الاصل في رمضان اذا حرق سمي به لان الذنوب تترك فيه وهو غير



منصرف للعلمية وزيادة الالف والواو وحادي غير منصرف لالف التانيث المقصود  
ويصرف غيرهما وفيه ان شعبان كرمضان قال الجوهري يجمع على رمضان ومضانا  
ورماضين كسلاطين فتح بزيادة واطبوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف  
والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاول وربيع الاخر فخذ شهر ههنا من قبل  
خذ في بعض الحكمة انهم جوه زوه لانهم جروا مثل هذا العلم بحري المضاف والمضاف  
اليه حيث اعربوا الجزئين من غير الطشاد والسعد وفي شرح المشرق لا يجمع  
على ربيع بالتسوية والاول صفة واضافته الى الاول غلط **قوله** يعني  
اقتران صومه اشار به الى الوجوب بمعنى الاقتران والى ان في العبارة مضافا  
مذوقا **قوله** شهره جزء صالح اعترض بان الصبي الذي بلغ اثناء الشهر شهرا  
جزء منه فقتضاه وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ واجيب بانه لم يوجب  
شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحر وحاصل ما ذكره المصنف انهم اتفقوا  
على ان رمضان انما يجب بشهره وجزء منه واختلفوا بعد فذهب السرخسي  
الى ان السبب مطلق شهره وجزء من الشهر حتى استوى فيه الايام والليالي ولا  
يخرا الاسلام ومن وافقه الى انه الجزء الذي يمكن انشا الصوم فيه من كل يوم  
كما في الدر وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الفجرة الكبرى فابعد  
الى الفجر لا يلزم بشهره شيئا ونمرة الخلاق تظهر فحين افاق اول ليلة من الشهر  
ثم حين قبل الفجر جميع الشهر ثم افاق بعده وافاق في ليلة منه او في يوم بعد الزوال  
في يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزمه القضاء على قول شمس الائمة لا على  
قول غيره وصحح في المتن قول خرا الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى كما في  
الجبتي والزهري الداراية وصححه غير واحد وهو الخفا كما في الغاية واخبار في حجاز  
الاول فري قولان مصححان الا ان الفتوى واكثر التصحيح على قول خرا الاسلام  
وقوله صالح منه اي صالح لانشا الصوم فيه وهو من طلوع الفجر الى قبيل الفجرة  
الكبرى **قوله** مطلق الوقت في الشهر الا وفي فانه قال السبب مطلق الوقت في  
الشهر **قوله** او كل يوم منه اي الجزء الاول الذي يمكن فيه انشاء الصوم من كل  
يوم لا كله والا يلزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق

والا لوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بوزن الزوال كذا في تحفة الايمان وهو عطف  
تفسير على قوله شهره وجزء صالح فالمصنف اعتمد كلام خرا الاسلام ولم يذكر كلام  
شمس الائمة وانما ذكره الشرح بقوله خلافا لشمس الائمة **قوله** لتعرف الايام قل  
في الشرح لان صيام الايام عبادة متفرقة فتعرف الصلاة في الاوقات بل اشد ذلك  
وما لا يصلح للصوم اصلا وهو الليل اه اي فيكون ذلك التحلل مانعا من استحباب جزء  
اليوم على ما بعده **قوله** اما مضى اي اتفاقا لعدم شرط الوجوب فيما مضى وهو  
الاسلام والبلوغ **قوله** ولا منافاة بالجمع بين البيهقي قال في الشرح وتبعنا الهداية  
في الجمع بين البيهقي لانه لا منافاة فشهره جزء مخصوص من الشهر سبب لكل يوم  
سبب لصوم غاية الامر انكر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ود  
خوله في تحت خبره قاله المال وفيه انه كيف يتأتى لهذا الجمع وهما قولان متباينان والمؤيد  
على احد هما يتأتى فربعه على الآخر وايضا اذا كان السبب المجموع فكل منهما جزؤه  
سبب لا سبب مستقل والا لرتب السبب على كل بافراده وايضا اي حاجة للسبب  
العام مع الاستغناء عنه بالخاص فان شهره وجزء من اليوم فيه جزؤه من الشهر على ان  
المصنف لم يجمع كما ينهنا عليه وانما اعتمد قول خرا الاسلام فليتأمل **قوله** من المجموع  
اي مجموع الشهر **قوله** للجزء الاول حيث قلنا انه يجوز نيته او الغرض من الليلة الاول  
مع عدم جواز نيته قبل سبب الوجوب كما ان نوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا في  
الشرح اه والاولى التفسير بان بدل الام **قوله** رعاية للعابرة اي نظر الى كون معيارا  
لا يحتمل غيره فزمانه كالشيء الواحد فلهذا اوله كذا وقد تأمروا وكان الفعل شاغلا من  
اوله الى آخره قال في الشرح ولما يلزم تقديم الشيء على سببه اي لو جعل السبب المجموع  
يلزم تقديم الصوم على سببه تنبيه لم يستوف المصنف بقية اسباب الصوم وقد ذكر  
في الشرح فقال وفي المذنب والمذنب وفي صوم الكفار في الحديث في البيهقي والائمة في الفتا  
والاحرام والا فطار والعزم على الوطى في الظهار والشروع في العمل وسبب القضاء  
سبب وجوب الاداء واذا نذر صوم يوم الخميس او رجب فصام الاثنين او ربيع الاول  
صح عن نذره لوجود سببه وفي تعميم اليوم والشهر لان صحة النذر ونزومه عما به يكون  
المدة وعبادة والمحقق ذلك الصوم لا يخصه كذا في الفتح ولعل هذا في ادالم يكن



التدبر معلقا على شرط يراوكونه كان شئ الله مريض لا يصوم شهر كذا فانهم مضوا على تعيين  
 الرميث قوله لانه شرط للخطاب بفروع الشريعة هذه احدي ثلاثة والاصح  
 ان الكفار يخاطبون بفروع الشريعة لقوله تعالى لم تكن من المصلين الآية فيعذبون  
 على تركها عذابا بارزا على عذاب المنافقين وانما يحصل العلم بالوجوب في الخطاب  
**قوله** مستور في الظاهر ان بصيغة الجمع وعاب جانب الرجل فذكر قوله او واحد  
 قال في البيان العبد في ان يضمن عليه في بعض ولا فرج ومنه الذنب لخروجه من البطن  
 انه ورم الشهادة وذكر في كل شئ من العضادة يشترط في اجبار المسلم  
 الذي لم يهاجر بالشرايع احدي شرطى الشهادة واما العداة من غيره كخلاف  
 وظاهر كلام المؤلف ان الاعام يشترط البلوغ والحريية في الجزاء ويجوز قوله وغدا  
 هو لا يشترط العداة اي في الجزاء ولو واحد واقاد انه لا بد من العلم اتفاقا  
 لم يعلم عن اختلاف القولين ثم علم بافراض الصوم ليس عليه قضاء ما مضى اوله كلف  
 بدو العلم ثم العذر كذا في الشرح قوله او الكون اي الجهل وهو عطف على العلم  
 افاده في الشرح قوله شرط لمن زانها قوله عن تفريغ الذمة اي ذمة الكلف  
 على الواجب في وقته المبيح له قوله الية تمامها وعلى سفر فعدت من ايام اخر قوله  
 اي الخلو افاوله بذلك لان دم الحاقض والمفاد صحة لا مرض قوله لما قد ضاه  
 اي من انما ليس اهلا للصوم قوله لما ملو فاه اي بقوله الية وقد ذكرنا تمامها والا  
 ولي للشرح ذكرها لئلا يترام قوله في حيف ونعاس فللملوك في شروط الوجوب  
 اي وجوب الاداء وشروط الصحة قوله في وقتها الوقت بالنسبة لا اذ عضاء  
 بعد الغروب الى قبل الصبح في اي جزء منه وجرت صح وبالنسبة لقسمه الليل  
 كله ولا تجزئ النية بعد طلوع الفجر قوله اي ينافي صحة فعله الا ظهر حذق صح  
**قوله** لما فاتهما الاولى زيادة اياه بظروعه عليه متعلق بفسده قوله فقد  
 على الزالة اي بخلاف الحيض والنفس قوله وضروعه حصولها اي ولضرورة  
 حصولها يعني ان الان لا قد يضطر اليها ليل ويظن عليه النهار كما يطلع عليه الفجر  
 اي من غير تمكن من الفعل وليس القصد التقييد بالضرورة اي بل المراد ان ذلك  
 قد يحصل فلم يعتبر الشرح ذلك مفدا وان حصل بغير ضرورة كمن اعتبر السفر

آخر

مرخصا وان لم يكن فيه مشقة فطر للشان والاولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم  
 فانه قد كان يصوم صائما وهو جنب قوله حصولها اي الغنابة قوله وطرو النهار اي  
 اي مع طرو النهار فان الان لا قد لا يمكن من الفعل ليل فيظهر النهار اي اليوم وهو  
 ينسب بها قوله اذا طرو اي بعد البينة والا ولي ذكر السفر مع الجنون قوله وعما الخ  
 اي ما في نحو الدوا قوله وحكمه اي الصوم من حيث هو قوله او المدايح به بنذره  
 او الشروع فيه وهذا في حق صوم واجب او نقل قوله كثر ما من الله اي حلا كونه الثواب  
 تكثر ما من الله لا بطريق الايجاب ولا بطريق الوجوب قوله والاثم بالاعراض عن ضيق  
 الله تعالى فيه ان الاثم من جهة لا ينافي حصول الثواب من جهة اخرى وهو معنى  
 ما قاله صاحب الزمزم ان الزم لمعنى مجاور لا ينافي حصول الثواب كالصلاة في الارض  
 المغضوبه اه قوله وحكمة مشروعية الصوم الاولى زيادة قوله كثيرة قوله سكون  
 النفس اي عن التحرك في حال البرضى قوله الامارة اي بالسوء وقوله باعراضها متعلق  
 بكسوف الماء للسببية قوله عن الفضول اي عن الامور الزائدة التي لا تقى المكلف  
 الحاصلة من الجوارح قوله شبع جميع الاعضاء اي انكفت عن طلبه عن التحرك في حال  
 برضى فان قلت ان الجوع يكفر عن التحرك في الطاعات ايضا اجيب بان لا يسد  
 المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك قوله بمعنى قويت فالمراد بالجوع هنا  
 الطلب فخرج هذه التفسير رفع ما يتوهم من ان الجوع يقتضي الانكاف قوله عن  
 حرمانها اي السببية قوله وفعل ما لا ينبغي من عطف العام قوله فباقتضاها يصفو القلب  
 فان الموجب للدور انه فصول الجوارح فاذا اجبت عنها صغ وبه تبلغ الدرجات  
 العلى كذا في الشرح قوله وتحصل المراقبة اي المحافظة على اوامر الله تعالى ونوا  
 هييه قوله ومنها العطف على المساكين قال في الشرح فان الصائم لما اذا لم الجوع  
 في بعض الاوقات لذكر من هذا حاله في محرم الاوقات وصار عليه بالمرتبة والبر  
 حمة وحقن غيرها في حق الان نوعا باطن فينال بذلك ما عند الله تعالى من حسن  
 الجراء ومنها ما وقعته الفقراء يتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حاله عند الله  
**قوله** لمن هو وصفه ابد الامم بمعنى على ومصدوق من المساكين والاولى حذفه للاستغناء  
 عنه بقوله على المساكين قوله ولذا اي ما ذكر من الحكم قوله في السجود بالضم الفعل اي كمال



**قوله** والا نضاق بالرفع عطفا على قوله العطفا وهو صريح ما في الشرح **قوله**  
بصفة الملازمة فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبون بالعبادة **قوله**  
ولا يدخل الرياء في صوم الغرض وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال يقول الله تعالى الصوم لي وانا اجرى به اه نفي شركة الغير وهذا  
لم يذكر في سائر الطاعات اذ في الشرح وفيه ان الغرائف كلها لا رياء فيها قال  
في الدرر قبل باب صفة الصلاة ولا رياء في الغرض في حق امتطاء الوجوب  
او كذا ذكره اخر الحظر فلا خصوصية للصوم اما اذا كان احسبها بين الناس  
او كان بحيث لو كان في الخلو لا يحسن فليد له ثواب الاحسان ثم الحديث  
اعام للصوم الغرض والفعل لان ما كنه في خلوة انما هو لله تعالى وقيل في معنى  
لم الحديث ان السنن تؤخذ في الظالم الا الصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل  
في خبر ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في صفة الصوم**  
**وتنقسم** بعمه الصفة هو كونه فرضا او واجبا الى التقسيم باعتبارها **قوله**  
ينقسم الصوم الى ستة اقسام اي اجمالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الغرض  
امامعي وهو صوم رمضان اداء او غير معين وهو صوم قضاء والواجب  
كذلك فالعين كالتذرع المعين وغير المعين كالتذرع المطلق افاده في الدرر **قوله**  
ذكرت اي الاقسام مجمله اي لم يبين فيها الافراد ثم مفصلة بيان افرادها **قوله**  
لكونه اوقع في التقسيم اي لكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة وذلك لذكره  
بعد الاستئناف الى البيان **قوله** وصوم الكفارات اكدته فرض عملا لا اعتقادا ولا  
لا يفرج احده **قوله** الظهار اي كفارة الظهار الى وقوله والفعل اي الخطا  
ومثله كفارة الاضطرار واعلم يذكرها لانها مثلها واما صوم النية والقران فيصوم  
من صوم الكفارات وان كان فرضا فخطا ما في السيد **قوله** وفدية الاذى كذا اذا  
حلف اولس بعد رفاقه بخير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم  
كان فرضا **قوله** لسبوت هذه بالفاظ علمه الكون فرض الا ان اجماع لم ينعقد على فرضية  
الكفارات فلذا كان عمليا فيها كفي مكب الاثر والاطم هو القران فالظهار في الجملة والفعل في  
النسب واليمين في المائدة وكذا اجزاء الصيد وفدية الاذى في البقرة **قوله** في نحر راسه مريضا

قوله

قوله ٢٧٥  
اوبه اذى من راسه الآية **قوله** سند اي رجالا والمراد بقطعية السند اذ رجاله  
ثقافت وبقطعية المثل اي القطع انه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه فاهو اقوى من  
مجايد له عليه **قوله** والا جماع عليها قد علمت ما ذكره في سلب الاثر من ان لا يجمع لم  
ينفقد حكم فرضية الكفارات حتى على صاحب المنة صوم الكفارات من الوجوب  
**قوله** فهو فرض في الاضطرار فرض على لان مطلق الاجماع لا يفيد الغرض القطعي وهو قيل  
انه واجب لانه خص من اية وليوفوا بذورهم الذرع باليد من جنه واجب  
كعبادة المريض فلم يبق قطعيا وصار كغير الواحد ويمثله يثبت الوجوب لا الغرض  
كذا في الشرح والحاصل ان القولين مرجحان **تبين** الصوم الا ان لم يتركه عشرة قسما  
سبعة منها يجب فيها السابغ وهي رمضان وكفارة الفحل وكفارة اليمين وكفارة  
الظهار وكفارة الاضطرار رمضان والتذرع المعين وغير المعين اذا التزم فيه  
التابع اه نواه الا ان صوم كفارة الفحل والظهار والافطار والفحل واليمين  
والتذرع المطلق اذا ذكر فيه التابع او نواه اذا افطر في خلاله استقبله واستأنفه  
وصوم رمضان والتذرع المعين لا يلزم فيه الاستئناف بقطع التابع وستة لا يجب  
فيها التابع وهي قضا رمضان وصوم النية وصوم كفارة الخلف وصوم جزاء  
الصيد وصوم التذرع المطلق عن ذكره التابع او نية وصوم اليمين بان قال والله  
لا صوم شهر هذا يحصل ما في شرح السيد **قوله** فهو قضاء ما افده وكذا  
اتمامه بعد الشروع فيه افاده السيد **قوله** وانه يكرر السنة الماضية والمراد  
الصفاة واما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية والايتية لانه  
شرع محمد بن جلال الاول فانه شرع موسوي وعد صاحب الدرر صوم عرفة  
من المذوب **قوله** مع صوم الناسع اي الحادي عشر لا في المصنف فتنقح  
الكراهة بضم يوم قبله او بعده **قوله** لئلا يعيت الى قابل اي الى عام قابل ولم  
يقصص صلى الله عليه وسلم **قوله** من جاء الى به دليل على قوله كصيام جميعه كانه قال  
لنؤلف تعالى من جاء **قوله** ويندب كونها الايام البيض افاد ان صوم ثلاثة ايام من  
الشهر ايا كانت مندوبا وكونها خصوص هذه الايام مندوب اخر من صام  
غير هاتمة التي باحد المندوبين **قوله** بذلك اي بالبيض لثقله لظهوره لاله



في التراخي في العمل والاداء فيقول اي ايام البيض اي ايام الليالي البيض **قوله** ان يصوم  
 البيض اي ايام البيض وقوله ثلاث ما الذي ذكر في المفردات وثلاث عشرة في الكل  
 بد لا من البيض ومصدوقه الليالي **قوله** وقال اي الراوي وقال اي النبي صلى الله  
 عليه وسلم **قوله** اي كصيام الدهر لان كل يوم بعشره فكما غاصصام الشهر كله وفي اعتنا  
 مما غاصصام الدهر كله **قوله** صوم يوم الاثنين ويوم الخميس ولو لم يجز لا يضعفه  
 الصوم قال السيد **قوله** تعرض الاحمال اي يعرضها الحفاضة على بعضهم في كان من خير او  
 شر اثبتوه وما كان من مباح ازاله **قوله** ومنه صوم ست من شهر شوال قال في البحر  
 المست من شوال صومها مكره عند الامام متفرقة او متتابعة لكن عامة المتابع  
 خري لم يروا به باس **قوله** كان كصيام الدهر لان جملة ما صام به رمضان سنة  
 وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فمئ ثلثة مائة وستون يوما وهي عدد ايام  
 السنة والزيادة يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا يشك ان  
 ثواب الصائم بالفعل اكثر لان صوم كل يوم بعشرة فمئ تزيد على ما ذكرنا من  
 كثرة **قوله** لظاهر قوله فاتبه اي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة **قوله** وقيل  
 تفريقها قال في التفسير وشرحه وذهب تفريق صوم الست من شوال وراى كره  
 المتابع على المختار خلافة الثاني حاو **قوله** في التثنية الا وحذره ويقول في  
 الزيادة ويكون متعلقا بالجملة **قوله** واجب اي استلزمه ثوابا **قوله** وكان ينام  
 الح في حجة بواو وفي نسخ جدها وهو الذي في السيد الشرح **قوله** وينام  
 سدسه ليقوم لصلوة المغرب نشاط ويقوم بوظائف الازكار بعده **قوله** وكان  
 يوتر يوما ويصوم يوما لئلا تصار النفس على الصيام فيصير ملها **قوله** ولا  
 تخصيصه اي ولا طلب صومه مخصوصا بوقت **قوله** ومنه صيام ايام التشريق  
 اي ثلاثة بعد يوم النحر **قوله** وكره افراد يوم الجمعة لان يضم اليه يوما قبله وبعد  
 كما في الحديث واعلم انه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والا خير في الزني  
 كما وضحه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لان فيه وظائف فعلها اذا صام  
 ضعف عن فعلها وعد في الدر صومه من الذنوب والمعتمد ما هنا **قوله** لا تحطوا  
 ليلة الجمعة الزني للتنزيه والمعنى الزني عن الاستعداد لها بخصوصها ما اذا كان تقيا

فلا ومع التقوى لا ينبغي الثواب **قوله** الا ان يكون في صوم اي مع صوم قبله او بعده  
**قوله** وكره افراد يوم السبت للتشبيه باليهود بجر **قوله** الا فيما افترض عليكم مثله ما اذا  
 ضم اليه غيره **قوله** الا لواء عينة اي قشرة نية **قوله** فليضعه بفتح الياء والضاد  
 المجهة **قوله** املاء نوروز ومعناه اليوم الجديد فلو عني الجديد وروى عن اليوم  
**قوله** وهو يوم في طرف الربيع هو اليوم الذي نزل فيه الشمس في الخريف وهذه  
 اليوم والذي قبله عيدان للفريسيين **قوله** الا ان يوافق ذلك اليوم اي الصادق باليوم  
 مئ قبله واستثنى في عمدة القناوي من كراهية صوم اليوم والبرجاء ما اذا صام  
 يوما قبلها فلا يكره كما في يوم الشك اه وقد كراهية صومها في الدر بما اذا اتعد  
**قوله** وكره صوم الوصال اي لغیره صلى الله عليه وسلم اما هو فلا يكره له ولا يكره  
 بشي اي معتقدا ان ذلك قربة اما اذا سكت بالعادة فلا كراهية **قوله** ولا تصوم المر  
 المرأة نفلا اما الفرض ولو علا فلا يتوقف على رضاه لان تركه معصية ولا طاعة لخلق  
 في معصية الخالق وفي الدر لا تصوم المرأة نفلا الا بان الزوج الا عند عدم الضرورة  
 ولو فطرها وجب واجب باذنه او بعد البيونة والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر  
 الله العظيم **فصل** فيما لا يشترط فيه تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه  
 ذلك اي قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وان كانت الواو لا تغيد ترتيبا  
 اقامه ولا فضيلة لان فيها ذكر رمضان اداء وافراد اسم الاشارة باعتبار ذلك  
**قوله** تعيين النية من اضافة المصدر الى مفعوله كقوله ولا يبيتها **قوله** واداء النذر  
 المعين زمانه اما قضاء النذر المعين ولا يكون الذي نذر معلقا على شرط يرا  
 كونه فلا بد فيه من التعيين والتبيين **قوله** اي ما قبل نصف النهار اي ولو بشي يسير  
 لان اكثر وجد مصاحبا لها **قوله** وخرج به اي بصوم **قوله** واداء النذر بالانف  
 ماعد الفرض والواجب اعم من ان يكون سنة او مندوبا او مكرها كما في البحر **قوله**  
 من الليل فلا تصح قبل الغروب ولا عنده **قوله** قصده عازما بقلبه اي قصده  
 المكلف جازما بقلبه فان نوى ان يفطر عند ان دعى الى دعوة وان لم يدع يحرم له  
 يصير صاعا بهذه النية فان اصبغ في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم  
 انه رمضان الا ظهر انه لا يصير صاعا ومن تحرر بأكبر الراي ان الفطر لا يطلق الا باس به



وان كان الرجل ويحني عليه قبل ذلك وان كان تحت يمينه فبطلان ان يدع الاكل ولا يجوز  
 الا فطرا وبالنحو في ظاهر الرواية وان اراد ان يعتقد في التسمية صياح الذبيحة  
 انكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جره من ارضه فظهر انه  
 يصيب الوقت فعند **قوله** ولا يخلو مسلم عن هذا اي عن قصد الصوم عارضا  
 ما علقه وقالوا التسمية في رمضان **قوله** الا ما ذكرنا كانا فاسقما جانا او  
 فاسقا من وقت الغروب او قبله الى طلوع الفجر ومعنى عليه كذلك **قوله** وليس النطق  
 باللفظ شرط الا ان اللفظ بها سنة كما في الحدادي اي سنة المشايخ كما في تحفة  
 الاجار **قوله** ونفي صيام من لم يبيت النية اي في قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن  
 لم يبيت الصيام من الليل ويعزم **قوله** نفي كمال يدل على ما ثبتناه صلى الله عليه وسلم  
 لما شهد عنده امره في بروية الهلال قال رجل ان في الناس من اكل فليكن  
 بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم **قوله** ولو نها الى ما قبل نصف النهار والادانة من  
 الليل الى هذا الوقت طرف النية فحق حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم طاعة  
 ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوي انه صائم من اوله حتى لو نوى قبل  
 الزوال انه صائم من حين نوى لا من اول النهار لا يصير صائما حرم وانما يجوز قبل  
 الصلوة او لم يوجد قبلها ما ينال في الصوم كاكل وشرب وجامع ولو تاسيا فان  
 وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز هذه في شرح الطحاوي **قوله** احتياطا  
 اي انما شرط وجود النية في آخر النهار ولم تكن اذا وجدت في نفسه للا  
 احتياطي امر العباد **قوله** وبه اي بوجود النية في آخر النهار **قوله** لا تترك  
 الا في حذقه **قوله** وخص هذا بالصوم اي خص اجزاء النية اذا وجدت في الا  
 كثر **قوله** لانها اذا كانت متعديا **قوله** بالعقد على ادائها فيه ان العقد هو النية  
 فالاولى ان يقول في شرط قرائنها بالابتداء والضمير في ثمرتها يرجع الى النية  
 ويحتمل ان الباطن تصوير قرائن النية لا ابتداء الصلوة والحج **قوله** فلم يقع عبادة  
 الضمير يرجع الى الخالي عن النية المفهوم من قوله والا خلى الى العبادة ذات الاركان  
 وهي لا تجزأ حتى يكون البعض عبادة والبعض غير عبادة **قوله** احترازا في ظاهر  
 عبارة القدوري وهي قوله ما بينه اي طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرها

مخرج

يعيد انما اذا وجدت قبل الزوال وبعد الصلوة الكبرى ان يصح وليس بذلك وانما  
 اذا قوله ظاهر عبارة الخ لا ان الزوال منها من الزوال الى الصلوة الكبرى فصح النية قبلها  
 فاذا لا خلاف والا في نصب احراز يكون عليه لقوله **قوله** من ابتداء  
 طلوع الفجر ويكون من اول استعارة الضوء في افق المشرق الى غروب الشمس  
 ومثله اليوم اي ان النية يصح من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس **قوله** لا عند هذا  
 لان النية حينئذ لم توجد في الاكثر **قوله** لان النهار الخ جعل في غاية البياض  
 اول النهار من طلوع الفجر لغو وقوله **قوله** على ما عدى اي على زمن كائن عند طلوع  
 الشمس الخ **قوله** فيغيب الخ اي لو اعتبرنا النهار لغو على ما قاله وقبلنا ان النية  
 تصح قبل نصفه لغات شرطا للصحة وهو وجود النية في اكثر اليوم **قوله**  
 لوجودها قبل الزوال لانه يصدق بوجود النية قبل الزوال بعد الصلوة  
 الكبرى والى ذلك اشار بقوله قبل بالنص في الحاصل ان انقضاء الزمان من  
 ابتداء طلوع الفجر الى الغروب بالاعمال فاذا وجدت النية في اكثره صحت  
 في هذه الثلاثة والا فلا **قوله** عطفت النية اي بالنية المطلقة عن تعيين يوم  
 صف مخصوص فهو من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** المعيارية اي لان  
 رمضان معيار لم يشرخ فيه صوم اخر فكان تعيين الغرض والتعيين لا يحتاج  
 الى التعيين **قوله** والندرسعين بايجاب الله تعالى اي فيجري حكمه فيه اي والمنفل  
 يحصل بالنية المطلقة لعدم احتياج فيه الى تخصيص **قوله** وبنية المنفل في رمضان  
 والندرسعين ولا يلزم من نية المنفل في رمضان الكفر كما قاله الاكل في تقريره لانه  
 لا ملازمة بين نية المنفل واعتقاد عدم الغرضية او طه فقد يكون معتقدا الغرض  
 ضنية ومع ذلك ينوي المنفل اما اذا انضم الى نية المنفل اعتقاد ان رمضان منفل او  
 طه فيكفر افاده صاحب الحجر **قوله** او مريضا في الاصح اعتراضه الاكل في التقرير  
 بان المريض الذي لا يضره الصوم غير مريض له العطر عند ائمة الغفلة كما شهدت  
 به كتبهم فمن لا يضره الصوم صحيح اي فيعين عليه صوم رمضان وليس الظلام  
 فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم اردو ياد المرض او بطو البروق فيباح له حينئذ العطر  
 فلو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعيين عليه ومقابل الاصح انه يصح



فقل لا نه لما جازا خلاؤه عن الصوم جازله شمله بالراجح في فطره كاليوم  
 الذي اوج عن رمضان وخصاه بجمع كذا في الشرح فالروايتان مصححان **قوله**  
 فطرهما اي لا نالوا وقعناه فقل لازم عليها قضاء ما افطراه وربما تركاه فبقا بيان  
 عليه اذا ركا عده من ايام اخر فكان النظر والخط في ايقاعه عن الغرض لما  
 اذنه معيار النية بتعيين الشارع قال صلى الله عليه وسلم اذا نلت شعبا فلا صوم  
 الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولايه النازر وله ابطال صلاحية حاله مخ  
**قوله** فيصاب بالخطا المراد ان يصاب ولو قصد غيره وليس المراد بالخطا ما قابل  
 العدم **قوله** كطلق النية اي كما يصاب بطلاق النية **قوله** لانه صرفه الى ما عليه  
 فقد شغل الوقت بالادهم ورمضان في حقه كسببان في حق المقيم **قوله** لعجزه  
 العذر قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازديا والرضى لا بحقيقة العجز  
 فكان كالمسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجز مقدراه وقد علت ما قاله الاكمل  
 وفي الدرر في الاشباه الصحيح وقوع الطل عن رمضان سوى ما فرغوى واجب  
 اخر واختاره ابن الكمال **قوله** ولا يصح المذوور الخ قد تقدم عن المنع ما يفيد الفرق بين  
 رمضان والمذوور **قوله** وروى عن ابى حنيفة انه يكون غناؤه اي من النفل  
**قوله** وهو ما يشترطه تعيين النية مما يتنى على اشتراط التبيين انه لو نوى  
 الطهارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحدتهما ويكون متغلا وقال ابو يوسف  
 انه يكون قاضيا كذا في سكب الازهر **قوله** وبسبها فلو نوى تلك الصيامات بها واكاد  
 تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبني في الاصل كل فعل وبر لئلا  
**قوله** وصوم التمتع والقران بالرفع عطفا على قوله قضا رمضان وذلك لان  
 الصوم بدل عن الدم الواجب فيها وهو دم شكر للتوفيق لا ذاء النسيك **قوله** ووجد  
 اي الشرط **قوله** او مطلق اي عن التعليق **قوله** لانها ليس لها وقت معين اي وانما  
 اشتراط التبيين والتبني فيها لان تلك الصيامات ليس لها وقت معين لاذن الوا  
 ثابت في الذمة وكل زمان صالح لا دانه والنظر فلم يقع عما في ذمته الا بالتعيين  
 وليس وقتها معينا والها فاشترط فيه التبيين **قوله** فلم يتأذى بالناسبة حذف  
 الالف الجازم **قوله** وهو الاصل اي القارئة هي الاصل في النية وانما ذكر باعتبار الخبر

قوله

**قوله** للضرورة لان تحرى وقت العزم ما يشق والمخرج مدفوع **قوله** فلو رجع عما نوى  
 ليلا لم يصح صوما قال في الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر  
 صح رجوعه في الصيامات كلها **قوله** فلا تغافل عليه في رمضان لشبهة خلاف  
 من اشترط التبيين **قوله** ولو افطرا في اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم  
 ليلا **قوله** الا ان يعود الى تجديد النية استثناء من قوله لا يقطع النية بالرجوع اي  
 فاذا وجد دها صح صومه **قوله** ويحصل مضيه فيه اي في الصوم بنية في وقتها اي  
 النية بعد العزم في قبل الضحوة الكبرى وقوله تجديد النية اي تحصيلها لاول  
 الا في غير معبرة بسبب الرجوع عنها **قوله** ولا تبطل النية بقوله اصوم عند انشاء الله  
 لان المشيئة انما تبطل باللفظ والنية فعل القلب بمر ولا يبطل النية ليلا او شره  
 او جماعه بعد ما ذكر في حاشية اليد عن العلامة مكين والتعليق يفيد ان المشيئة  
 لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقته لكن الكلام المؤلف وجه وهو انه اذا قصد التعليق  
 كان غير جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم  
**فصل** فيما ثبت به الهلال اي هلال رمضان وغيره **قوله** وغيره كصوم يومين  
 من اخر الشهر **قوله** يجب الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الغرض وكذا يجب  
 التماس هلال متوال في غروب التاسع والعشرين من رمضان **قوله** التماس الهلال  
 اي طلب رؤيته قال في الشرح وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجا  
 هلية وفي هذه الاشارة الى انه لا عبرة بقول البهني فلا يثبت به الهلال **قوله** فان  
 غم عليكم اي اخفي عليكم **قوله** فلذا اي لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فان غم عليكم  
 الحج **قوله** وغيره كظلمة مانعة او ضوء كذلك او دخان **قوله** هو ما يبي التاسع والعشرين  
 قال في الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء سفيمة او شهيد واحد  
 فردت شهادته او شاهدان فاستعان فردت شهادتهما وفي شرح المختار ان  
 يحدت الناس بالرؤية ولا يثبت وظاهر البعيد بان ما يبي التاسع والعشرين  
 انه لا يكره صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في انه يوم ثمر والظاهر الكراهة  
 ويحرم **قوله** وقد استوفى فيه الحج بيان توجه اضافة اليوم الى الشك **قوله** بحقيقته  
 الحال متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره او متعلق بالعلم وحذف من الاول نظيره



**قوله** بان غم الحلال البنا لسيبة **قوله** فاحتمل بالناس بهول اي احتمل الخال **قوله** وقوله  
 بالجر عطا على قوله الاول قال اي حجر ونواب الناقص كالحامل في الفضل للترتب على  
 رمضان اما بالترتيب على صوم يوم الثلاثاء واجبه اي فرضه ومنذ وجبه عند  
 محبوره وفعله فهو زيادة يغوث بها الناقص فلم يضاف فضل من حيث هو  
 بقطع النظر عن مجموع ايامه كمغفرة الذنوب لمن صامه اياما واحسابا والآخر  
 من باب الجنة للعبد لصاعته وغير ذلك من التكريم وهذا لا فرق فيه بين كونه  
 ناقضا او تاما واما الترتيب على كل يوم بخصوصه فاما آخر قد ثبت للكتاب  
 بل بسببه لا يثبت لنا قص ونظم العارف بالله تعالى الاجهود في شهر الصوم  
 القامة والناقصة في حياته صلى الله عليه وسلم فقال **٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢**  
**١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠**  
 وفرض الصيام ثلثي الهجرة فصام تسعة بني الرحمة **١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠**  
 اربعينها وعشرين وما زاد على ايام الخصال تسما **١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠**  
 كذا بعضهم وقال البيهقي **١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠**  
 وللدويري انه شهر اثنتي عشرة ايام **١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠**  
 هو شهر السيد **قوله** وخسب ايامه لم يبين انه ايام اليمين او اليسرى **قوله** او  
 يغفل شعبان في يغفل الى شعبان اي او يغفل هلال شعبان من وجب فإ  
 كملت عدته فاذا لم ير هلال رمضان يقع الشك في الثلاثين من شعبان اه واللائق  
 فيكون رجب كمالا او الحادي والثلاثون فيكون رجب ناقصا واليوم الاثني الاول  
 رمضان **قوله** الحديث السرار فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قول  
 صلى الله عليه وسلم لم ير هلال هبت من سرار شعبان قال لا قال فاذا افطرت فقم يوما  
 مكانه اه وفيه ان يحل في آخر شعبان المحقق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان  
**قوله** اذا كان على وجه الخ شرط في قوله لا يكره **قوله** ذلك اي الصوم **قوله** ليعتاد  
 عليه للمنفق وهو قول يعلم اي فانه اذا علم المعتاد ولو قال للمعتاد والخ اي اعتاد  
 شرفا ذلك للمعتاد والكافة او صرح **قوله** فانه علم لقوله يعتاد **قوله** زيادته  
 اي صوم يوم الشك **قوله** لظاهر الظاهر هو قول صلى الله عليه وسلم لا تعد موا رمضان  
 بصوم يوم او يومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم وفي الشرح الكبير عن

قوله

عن ظاهر الظاهر وهو الاول **قوله** وفي الصوم الخ وهو الذي جزم به المصنف فيدل على انه  
 صحيح والظاهر الا ان يدل على انه افضل في حق الخواص فقط وفي عبادة التسوية  
 وشرحه والايصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال به يعني نفي الهمزة الظاهر اه  
 فافاد الخلف في افضلية صومه للخواص قال في شرح السديد ومنه اي من قوله الا  
 صوم نفعه المتعنى عدم الكراهة يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف في ان صوم يوم  
 الشك نفعه لا يكره مطلقا سواء وافق صوما يمتد به ام لا وسواء صامه بانفراد  
 ام لو بان من غيره وسواء كان ما فعله اليه يوما واحدا ام لا بان كان يومين فإ  
 كثر مسلم لا غبار عليه ولا ينافيه ما يأتي من قوله وكره صوم يوم او يومين من  
 آخر شعبان لانه مقيد بما اذا كان التقديم على قصد ان يكون في رمضان اه  
 الا ان يكون مافرا هو مذهب الامام كما سبق **قوله** لدخول الاستقام في عرقه  
 اي في نية صومه من وجه وهو ما اذا ظهر انه من رمضان فانه يجزي عنه فكانه  
 لم يشرع ملتزما بالامسقطا من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو افسده **قوله** وكراهة  
 الواجب الخ الاول ما فعله في الشرح حيث قال اما كراهة صومه على انه من رمضان  
 فلقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وفيه تشبيه  
 باصل الكتاب في زياده الصوم فان ظهرت رمضان نية اجزاه وان افسده  
 فظهر انه من شعبان في يقضه كالمنظوف لشروعه مسقطا واما كراهة الواجب  
 الخ والفرق بين ظهر الجمعة الذي يصلي بنية الشك في صلاة الجمعة حيث ينوي  
 فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض ان نية التيمم في الصلاة  
 لا زمة لكونه وقتا ظرفا يسرها وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح  
 ولو في وقتها الا ان نواه على التيمم بخلاف وقت الصوم فانه مغير لا يسع غيره  
 سيد عن الجوى وهذا لما يروى على مذهب ابي يوسف لا على المعتزلي انما ذكره  
 المصنف في حديث من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم الا اصله لم يفي قال البيهقي  
**قوله** لصورة الظاهر اي الظاهر عنه يعني ان صورة الواجب بصورة الفرض للغرب  
 بينهما فلذا كره ولو ظهرت رمضان نية في هذه الصورة اجزاه لو مقما ولو سافر  
 فغن الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فيما نوى في الصحيح كذا في الشرح



**قوله** فصله في أرض الغيرة فان الكراهة هنا العارض الجوار وهو لا يورث في ملك الغير  
 بل ورضاه كما كره الواجب العارض وهو تصويره بصورة النفس عنه **قوله** لعدم التنبه  
 في باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم ونقي ما لو روي بين واجب ونفل ومكرو  
 تنزيها ولو روي بين فرض وواجب كره فادخلناه في شعبان لم يجز في الواجب لان  
 الجهرية لم تثبت للزوائد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير معصوم بالقضاء  
 او كان غير رمضان شرعه فيها مسقط **قوله** لا يكون صائما كما انه ليس بصائم لو  
 نوى انه ان لم يجد غدا فصام ولا غطط نوى **قوله** والمراد به التقديم الخ فيه فاما اذا  
 ليس ذلك بل يزعم ان العلم المعقولة قوه الزيادة ولو في بعض الناس وهذه  
 تحققت بتقدم الصوم ولو على انه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان  
 الخ وما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر اي شهر الصيام المفروض بغيره وكذا  
 ذكر في التحفة ونصها الصوم قبل رمضان بيوم او يومين مكرره اي صوم كان  
 وما ذكره المحقق اخذه في الغرائد وافاده في النهاية ومثله في الايضاح ونصه لا  
 بأس بصوم يوم او يومين او ثلاثة قبل رمضان ما روي انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يصل شعبان برمضان والمراد به قوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبا  
 الشهر بصوم منه ومثله في الدراية قال الكمال وما في التحفة اوجه فالجواب انه اذا  
 صام يومين او يومين يكره بعضهم فصاحب التحفة قال بالكراهة مطلقا وبعضهم  
 وهو الاكثر قيد بما اذا نوى ان ذلك من رمضان وما عليه الاثر وهو الذي ذكره  
 في الهداية **قوله** لان التقديم بالشئ على الشئ ان ينوي الخ فيه فطرطاهر في تقدم  
 الشئ على الشئ ويلزم فيه ما ذكره واجيب بان الشئ اجد معرفته فيكون خيرا  
 والتقديم هنا انما هو لوصف الفرض **قوله** لا يكره ما فوقها وقال الامام الخ في اذا  
 انقضى شعبان فلا صيام الا رمضان حديث ورد فيه واوراد التقديم بنية صوم  
 الفرض لا يحض اليومين بل الحكم الكراهة فيما اراد حيث نوى الفرض واجيب بانهم خصوا  
 الكراهة باليوم واليومين لانه قد وقع توهم ان القليل عفو كفي في كثير من الاحكام  
 فيعلم حكم الكثيرين بالاولى وبانه لما كان يقع النقص في الشهور فينبغي توهم  
 وقوع النقص في رجب وفي شعبان معا فيصوم يومين قبل الرؤية بناء منه على هذا

قوله

٢٨٠  
 التوهم من غير تحقيق فاعل وراجع الشرح **قوله** ان يامر المعنى انما كان الامر المعنى ان المعنى  
 لان الصوم لا يدخل تحت القضاء لا يتبع اي يامر القاضي على انه قضاء لاحكم **قوله** ظاهر  
 النداء البناء فيه كما ابا في كتب العلم ومظهر النداء في الاسواق والمارات كما في الشرح  
**قوله** بالتكلم البناء للتوبة **قوله** بان شاء النية متعلق باداء **قوله** بظهور الحال البناء  
 بمعنى مع اي مع ظهور الحال انه في رمضان **قوله** في وقتها اي النية متعلقة بظهور  
**قوله** ثم يامر العامة بالانصب عطف على يامر الاول **قوله** لم يثبت السرري في ذكره  
 قريبا **قوله** يهتم بالمصيان على لقوله سرا قال في الشرح فان افشا هم بالافطار وبعد  
 التلوم فان خالف الى الصوم اتموه بالمعصية ثم كما منهم بما يروى من صام يوم الثلث  
 فقد عفى بالعام وهو مشهور بين العوام **قوله** بارق طاب الباليسية متعلق  
 بالمصيان وقوله بما يروى البناء بعن اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وقوله  
 في الكبير وهو مشهور بين العوام ويأمر الى انه لا اصل له وهو كذلك كما مر في الريل  
 والدليل على ان القاضي يصومه ما حكاه اسد ابن خمر قال ايت الرشد فاقبل ابو  
 يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومد رعة سوداء وخف اسود وراية على قرن شؤ  
 وما عليه ثوب من البياض الالحيته البيضاء وهو يوم الثلث فافق الناس بالخط فقل  
 له امطر انت فقال ادن الى قد نوت منه فقل في ادن الى صائم اه ولو اشتهر  
 العباسية **قوله** محال حال من فاعل المصدر المحذوف الذي هو ركتاب او قد مر  
 بارق طاب الصوم محال لما امر به من الخطر وامر بالبالي المتعطل والمفعول محذوف  
 وهو العامة **قوله** وهو من كاه الخ اي من كان في الخواص في هذا المقام **قوله** وعني فلا حرام  
 من عطف الخاص **قوله** فتم يوما مكانه الامر يحمل على الذب **قوله** وسرار الشهر بالغف  
 والكسر قال في العاموس السرا كسب السباب ومن الشهر اخر ليلة منه  
 كساره وسرره وقال قبل السر مستهل الشهر واخره واستدل الامام احمد على وجوب  
 صوم يوم الثلث هذا الحديث كما في الشرح **قوله** عني به اي بالسرا الذي يدل على الخفاء  
**قوله** لانه لما كان الخ غلبة لذهب صوم المعنى والقاضي ومن كان في الخواص **قوله** حمل التقديم  
 اي الممنوع عنه **قوله** على نية الفرض اي على ما اذا قدم الصوم على رمضان ناويا منه **قوله**  
 وحديث السرري الحديث الدال على طلب صوم السر **قوله** ختم شعبان خبران **قوله**



في ذلك اي الختم بعبادة الصوم **قوله** ورد قوله فاذا لم يرد صامه يالا في قوله لم يرد  
 الصيام وكذا يلزم صدقها اذا خبره بروايته ان صدقته ولا يفطر وان افطر لا كفارة  
 عليه **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ دليل السئلة الثانية **قوله** يوم تقطرون  
 بعين الماء يدل على الفطر ولو كان بضم الفاء وافطاركم وفي العاموس فطر الصائم كل واحد  
 كالفطر وفطرته مخفيا ومثله او افطرته اه واوردان الحديث يفيد ان الصوم يوم  
 صوم الناس ومن راي هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع ان الناس  
 لم يصوموا وجب بان الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدم **قوله** وفيه  
 اشارة الى وجهه انه ان الزمة الصيام بعد رد قوله يلزم ان لم يشهد ولم يرد بالاول  
 والصوم المراد منه حقيقة الامانة على المقيد في صورة رؤية هلال الفطر وهل  
 او يندب قولان والمقدم الاول والمراد بالاجوب الاقراض كما قال صاحب تحفة الا  
 خيار **قوله** من عرض الناس بالعلم اي عامتهم كما في العاموس **قوله** اذا رآه اي هلال الصوم  
 او هلال الفطر على التوزيع **قوله** ولا يجوز له الفطر جمل كلا المصنف مرتبطا بعبادته في مسئلة  
 الامام فخرج ثانيا عن العموم **قوله** وفي الجوهرة ومثله في الهندية عن السراج **قوله**  
 فلا اي صاحب الجوهرة **قوله** بروايته اي برواية هلال رمضان **قوله** ولا يصلي بهم العيد  
 اي اذا رآه هلال شوال كما افصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعده فاخذ اي اخذ  
 من قدام هذا التفصيل **قوله** في المحلين ههنا رؤية هلال رمضان بالصوم ورؤية الفطر بالصيام  
 ايضا حتمال الفلطي في الرواية **قوله** قال صاحب الكتاب يحتمل ان الدورى **قوله** اذا  
 استيقن اي الامام **قوله** انه ثابت بالشرع اي برواية الامام **قوله** لما نفاي من  
 قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وقيل في الشرح ولما روينا اي من قوله صلى الله  
 عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا **قوله** لانه يوم عيد عنده هذا تعليل  
 لعدم الكفارة في الافطار برواية هلال الفطر **قوله** ويرد شهادته متعلق بقوله وما  
 مكذب او هو تعليل للفطر في رؤية هلال رمضان **قوله** وبذلك اي بما ذكر من  
 التعليين **قوله** يوم تصومون اي والناس لم يصوموا عند رؤية هلال رمضان وهذا  
 مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك لا كفارة عليه انما يظهر في هلال رمضان وما العلة  
 في الفطر اي في رؤية هلال الفطر اي فانه افطر والناس صائمون فوجب الكفارة

قوله

قوله والحقيقة الذي عنده اي للرؤية الحقيقية عنده رمضان فاذا افطر وجبت  
 عليه الكفارة اه كضباب قال في العاموس واليوم صار واضحا بالفتح اي  
 نذري كالعلم او سحاب رقيق كالدخان اه فذكره حينئذ لا فائدة فيه لان كلا  
 من العلم والنذير مذکور **قوله** ونذير بالعصر هو كما في العاموس النذير والشبح والمطر  
 او البلال والطلا وشئ يتطليب به كالحذرات والناسب لصا المطر او البلال والمطر  
 لا يعلان السماء **قوله** بحمله قال في التفسير وشرحه وقيل بله دعوى وبلا لفظ  
 تشهد وبلا حكم وبحمل قضاء الخ فذكر الجلس اتفاق **قوله** خير واحد عدل  
 يلزم ان يكون مسلما عادلا بالاعاجرو في الهندية لا يقبل شهادته المرافقة  
 هو الذي الخ لصواب وصف العدالة وهو الشرط **قوله** والمراوة قال في العاموس  
 مرة لكم حررة فهو مري اي ذو مروءة وانانية اه **قوله** في الصحيح مقابلة  
 هو الرواية انه لا يقبل خبر المستور **قوله** ويلزم العدل اما العاصق ان علم ان الحاكم  
 يعمل بقول الطحاوي وهو قبول شهادته العاصق في رؤية الهلال وان كان  
 مؤثرا بالمستور ان يشهد كذا في الشرح عن التمارخانية وشرح الديري  
 وفي الدراية لا يقبل خبر العاصق اتفاقا وفي البحر قول العاصق في البيانات التي يمكن  
 تلخيصها من العدل ولا غير مقبول كالهلال ورواية الاجار ولو تعددتها سقوت فذكر اه  
 والمحدث ولو رقيته كما افاده في الدرر **قوله** لانه في فروض العين يؤخذ  
 منه ان محله اذا تعين للشهادة والاحرم عليها لو شهد على شهادته واحد  
 مثله بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا يقبل ما لم يشهد  
 على شهادته كل شاهد رجلا ناورجل وامرأتان وقوله على مثله بل ولو على غيرهما  
 كزوج وعبد وذكر وانى في ظاهر الرواية لقبول رواية البكرة بعد  
 ما تاب وكان قد حذ في قدح بحر ومقابل ظاهر الرواية ما في الامام لا يقبل شهادته  
 المحذو ودجى العذف ولله الخ اي لكنه امراد بنينا **قوله** لا يشترط الفطاح  
 الشهادة على الصحيح خلافا لشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم  
 وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحل  
 الي حكم الحاكم ههنا واذ اثبت رمضان بقول الواحد يتبعه في البتة ما يتعلق



كالطلاق للمنفق والعتق والديان وحلول الاجال وغيرهما صحتها وان كان يثبت في ذلك ويثبت خبر الواحد قصدا كذا في الشرح **قوله** ولا تقدم الدعوى قال في الظاهر هذا على قولهما ما على قول الامام رضي الله تعالى عنه فيلحق ان يشترط الدعوى هو **قوله** في سائر الاخبار كرواية الاخبار والاجار عن طهارة الماء ونجاسته **قوله** واطلق القول اي ولم يقيد بالتغير **قوله** فقال عطف على تغيير **قوله** ومثله اذا قال رايه خارج البلد في العمارة **قوله** لان الرؤية علم لقول خبر الواحد اذ يبين **قوله** لكان التهمة اي لوجود التهمة بالخطا في الرؤية **قوله** قوله الجواب اي الموقفي **قوله** ليس بموجب شرعا فطر ولا صوما ولولا نفسهم قال في النهاية ولا يجوز للشيخ ان يعمل بحجابه نفسه كذا في معارج الدراية **قوله** وقيل نعم يعمل به مطلقا قلنا او كذا **قوله** وبعضنا ان كان يكثر اي قال بعض المشايخ وهو محمد بن سنان باعتبار ان كان يكثر ويتمادى على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم **قوله** والشاخي عطف على الجواب وبعضنا اخرى الشافعية وهو الامام علي بن ابي السكي تصنيفا في هذه المسئلة قال فيه الى اعتماد قوله النجاشي لان الجواب قطعي وقصد يق الوقت في هذا ليس مكفرا لان المراد بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من اتى كاهنا او عرافا فصدقه فيما يقول فقد كفر بما امر الله على محمد من خبر الغيب او من يثبت معرفته في كاهن هذا سبيل لا يجوز ويكفون قصد يقه كفر الامم الا اهل القليل اذ معتقد هم فيه الجواب المطيع فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفته في شيء الا ترى الى قوله تعالى وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب افاده في تحفة الاخبار **قوله** وثبت عن غيره من اهل المكر مع ما ياتي متنا **قوله** لفظ الشهادة الخ قال في البحر انه تعلق به نفع العباد وغير وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فيشرط فيه ما يشترط فيها من العدالة والخير والعدو وعدم الخ في قدق ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه **قوله** لا يثبت الا شراط لعدم الدعوى اي على قولهما في ذكره من الدعوى لا يثبت ومضافا عما يحتاج اليه على مذهب الامام افاده السيد كفتق الامة وطلاق الرجة اي فعلى الشاهد ان يشهد بها عند القاضي وان لم تدع الامة والزوجة اما عند العبد

الذكر فشرط فيه الدعوى **قوله** في المرتبة اي القرى **قوله** يصوم الناس بقوله اي اقرضا قال في المنع وعلمهم ان يصوموا بقوله اذ كان عدلا له وعلمه ما اذا كان بالسماحة **قوله** لا يثبت الخ كذا غير في المنع والهندية وظاهر التعبير عدم وجوب الفطر **قوله** للضرورة اي انما فعلوا ذلك استعلا لا للضرورة وهي عدم الحائز والظاهر ان ذلك يجري فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها **قوله** وغيرها اي من بقية الاصل **قوله** والا يصار سلمة اي غالبها مستقيمة اي متوفرة مهيئة **قوله** يوههم الغلط كذا في الشرح وفي نسخ لموههم الغلط ولا وجه له **قوله** مفضي الى راي الامام من غير تقرير بعد وكذا في التفسير **قوله** وتفاوت صدقاي من جهة الصدق اي فيمكن ان يظن صدق بعض الناس عنده فيقبله **قوله** وذلك والسماء خبر اسم الاشارة محذوف اي وذلك كائن **قوله** غير لاه العيان بكسر العين المشاهدة **قوله** اتفقا على التحقيق يرجع الى شهادة الفرد العدل ومتايل التحقيق ان حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد **قوله** لما تعلق به نفع العباد علمه لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كحقوقهم **قوله** ويشترط في البيوت الخ لوقال المصنف بدل قوله وهلا في الاضحية كالفطر وجميع الاضحية كالفطر لا تستغنى عن هذه الجملة **قوله** ومطلع فطرها الاولى ان يقول واذا ثبت الهلال في مطلع قطر الخ **قوله** لمزم سائر الناس في سائر اقطار الدنيا اذ ثبت عندهم الرؤية بصرفه موجب كان يحمل اثنان الشهادة او يشهد على حكم القاضي او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبرنا اهل الله كذا راوه لانه حكاية **قوله** هو مو الرواية بدل من الخطاب فانه علف الصوم بمطلق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عدم الحائز احتياطا **قوله** واختاره صاحب البحر وهو الاشبه وان كان الاول اوضح كذا في السيد **قوله** كي اذا زلت الخ قال في شرح السيد لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى دارت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الغروب والشمس بل كلما تحركت درجة قتل طلوع البحر لتمام طلوع الشمس لا خرب وغروب لبعض ونصف ليل لا خرب وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة عيني والقل



وأقل ما عتلف فيه المطالع صيرة شهر كافي الجواهر اعتبار بقصه سليمان  
 على بنينا وعليه الصلاة والسلام فإنه قد انتقل كل غدو ورواح من إقليم إلى إقليم  
 وبين كل شهرين صيرة شهر قسما في نغلة الغد وهي السير من أول النهار إلى الزوال  
 والرواح السير من الزوال إلى الغروب **قوله** ثبوت رمضان وشوال بالدعوى إنما  
 يحتاج لهذا على مذهب الإمام وفيه خلافه وأما على مذهبه فلا حاجة  
 إلى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما وإن لم يتقدم الدعوى وهو ثبوت الحج  
 مبتدا وقوله بخبره وكأله معلومة خبرا يثبت رمضان والعيد بالدعوى يكون بخبره  
 وكأله **قوله** بخبره وكأله معلقة بأن يدعى شخص على مديون شخص آخر الذي  
 قال في إيجاء رمضان أو شوال وقد وكلت بعض الدين الذي في على فلا بد  
 فيقول المديون بنبوت الدين بدمته وبالكاد ويتركه خول رمضان أو شوال ثم إن  
 كانت هذه حقا فلا مرطابها وإن كنت كذبا فيكون المصوم لها اتفاق حقا  
 الشارح في رمضان أو شوال في الغفل **قوله** لا يدخل تحت الحكم لأنه من الديانات  
**قوله** وإن لم الصوم بحجروا أخبارا وحسبوا خبرا جردا على القاعى بجسبي وضما  
 يقبل لعين ونحوه ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التناقض  
 ومذهب الصاحبين القائلين بعدم اشتراط تقدم الدعوى **قوله** في إخبار الجمع  
 العظيم الراو جمع كثير من أخباره بخبره وفيه الخلاف مثلا وليس المراد إلا شيئا  
 أو أرى القاعى ذلك **قوله** ولا جبرة برؤية الهلال نهارا أي لا جبرة به في الليلة  
 الماضية بل الليلة المقبلة منه أي من الحديث **قوله** عند عشية كل شهر  
 يعني إذا رأى عنه عشية الليلة فالليلة الآتية منه وهذا لا يخرج أنه إذا رأى  
 قبل الزوال وقد ذكره في الدعوى **قوله** في الخبر من المذهب ويجعل أبو يوسف  
 الهلال الذي قبل الزوال الهامية في الصوم أو الفطر وهناك أقوال أخر مذكورة  
 في الشرح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب في بيان ما لا**  
**يفسد الصوم** الفساد والبطان في العبادات **قوله** بالمرأة يحتمل تعلم  
 بقوله لا يفد أي لا يفد بفعل شيء منها ومعلومه أنه يفد إذا اجتمعت به  
 أو بعضها وليس كذلك ويحتمل معلقه بقوله لا يفد أي ليس هذا العد ومقطوعا

يشترط

بحيث لا يزيد والاول حذف هذه العبارة أولا كبر فائدة لها على أن إدخال  
 على مرة مولد **قوله** ناسيا النسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في  
 الشرح وقيد بالناسي للاحتراز عن المخطئ وهو الذاك للصوم غير العاصد للفطر  
 بأن لم يقصد الأكل ولا الشرب بل قصد المنعضة أو احتبار طعم الماء كقول فبق  
 شيء منه إلى جوفه أو باشر بها شربة فاحتة فتورث حشنة فإنه يفد  
 والمكره والنائم كالمخطئ كذا في شرح السيد **قوله** لصومه كذا ناسيا فعله لأنه  
 مذكور لا كل وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان عذرا في حقوق النسيان  
 حتى لو أوردع ووجهه أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسيه لزمه ضمانه  
 والجماع في معناه لا يذم من شربه البطل كالأكل والشرب وأخرج الحاكم من حديث  
 أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من أضر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه  
 ولا كفارة اهـ وهو عام في الأكل والشرب والجماع **قوله** نزع من فوره أي أقرضا  
**قوله** فسد صومه أي من غير كفارة **قوله** فإن حرك نفسه الحزم فيه بوجوب  
 الكفارة وهو الذي في الدر والذى في الزهر عن الخلاصة حكايته بقيل وهو الذي  
 في الفتح أيضا **قوله** لزمته الكفارة أنزل الله **قوله** والذرع لا حاجة إلى ذكره  
 لعدم الجماع صورة ومعنى لأن الموجد دحلا الصيام لا يزال خارج المحل **قوله** يذكر  
 أي لزوما كما قال أبو الولجي قال في تحفة الأختار ومثله النائم عن الوقت لكن النائم  
 والنائم غير قارر فحفظ الأثم عنها ووجب على من يعلم حالها أن يذكر للناسي  
 وأيقظ النائم إلا في حق الضعيف مرحلة لم اهـ أما إذا علم حاله ففيه التفصيل  
**قوله** كره أي تحريما **قوله** لا يجزئه أي مطلقا **قوله** لأن يأكله فيه حذف اسم أن  
**قوله** فلم يذكر أي بل استقر ثم تذكر يلزمه القضاء عند الشحني وهو الصحيح  
 لما أنه أخبر بأن الأكل حرام وجز الواحد جهة في البيانات نزع وعمله إذا سمع ولم  
 يقع في قلبه صدق أخباره أما إذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم  
 يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تعاضد الحناية بعدم  
 التذكر ولأن ابتداء الأكل كان ناسيا وحرره نغلة **قوله** فلا وفي عدم تذكره  
 عبارة الفتح وسعه أن لا يجزئه **قوله** ولما فيه أي في التذكر **قوله** واللطف



عطف على الرزق **قوله** او انزل ينظر فيه بالنظر لان الانزال بالمس ولو كان يوجد  
 معه الحرامه مفسد ولو استثنى بكونه فعامه الشايخ افترافا بفساد الصوم وهو الخنا  
 في السفن وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان ايضا  
 ان قصد قضاء الشهوة كذا في الحفاية هي الوقفات اه في الشرح **قوله** وهو لا  
 يزال الضيق الى المعنى **قوله** ولا يلزم من الحرمة اي حرمة استدامة النظر والعكس  
 وفعل المرأتين اي سقايتها بل انزال اياها بالانزال ففسد وعليها القضاء **قوله**  
 لم يخرصه لعدم الثالث له والداخل في السام لا ينافيه كذا في الشرح **قوله**  
 كما لو اغتسل الى وانما ذكره الامام رضي الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب  
 المبلول لما فيه من اظهار الضيق في اقامة العبادة ولا انه قريب من الافطار بل  
**قوله** او اتحل الخ شارب من عاقبة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم  
 اتحل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسك والدمع يخرج بالشرح كالقوة  
 والداخل في السام لا ينافيه اه في الشرح **قوله** وخاتمته مثلت النون  
 وتفيد الخ ما ذكره لا يفيد ذلك لانه انما يقع فيها الفاد وهو لا ينافي للحرمة  
 نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة **قوله** وذهن الشارب الاية اي  
 في باب ما يجب فيه الكفارة **قوله** كالادخال تحت الثمن وهو ما يكون جوار  
**قوله** فانهم قالوا الخ لقوله وتفيد الخ وحاصله انه تمسك باطلا قهرم الاكحال  
 والادهان **قوله** وكما لذهن الشارب اي لم يخصه بنوع من الدهن **قوله**  
 مع الدهن الاولي مع الكحل **قوله** ولو ابتلع نحو غيبة من غير ما نول لم يفتت  
 منه شيء **قوله** او ادخل اضعاف في فرجه عبارة الشرح وكذا اذا دخل اصبعه  
 في استه او المرأة في فرجها على الخمار الا ان تكون مثله بالماء او الدهن اه  
 وهي اولي واراد بالفرج في كلامه كل منفرج **قوله** واجتمع وهو صائم رواه  
 البخار وقال الامام احمد بافطاره وكلمه الجماعة للصائم اذا كانت تضعفه  
 عن الصوم ما اذا كان لا يخافه فلا يابى به بخر وحديث افطار الحاجم  
 والمحجم الاولي تفديمه **قوله** او اغتاب قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكر  
 افعالها بكونه قبل ارايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد

اغيبته

اغيبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بينه والحاصل ان من تكلم لغافا من صوم  
 بما يفهمه لو سمعه ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى **قوله** او ما الجا  
 هر فلا غيبة له نوح اندي **قوله** او نوى الفطر ولم يفطر ولا اثم عليه ايضا الا ان  
 ونظر بعض مراتب القصد فقال **قوله** مراتب القصد خمس حاجس ذكرها **قوله**  
 مراتب القصد خمس حاجس ذكرها **قوله** فحاطر قد يث النفس فاحتجها  
 عليه هم ففهم كلها رفعت **قوله** سوى الاخير ففيه الاختلاف **قوله**  
 فالهاجس هو الذي يمر على القلب ولا يحكث والحاطر الذي يتردد تردد اما هو  
 وحديث النفس ما تنكلم به والهم الارادة والعزم والتصميم والذي يكتب في  
 العزم على السيئة اثم العزم لا فعل العصية والعلامة للملائكة على العزم على الحسنة  
 وانحة طيبة وعلى السيئة وانحة خبيثة افاده بعض المشايخ **قوله** لا دخول  
 من الاثني الخ حلة لقوله لعدم قدرته **قوله** بما يفضل بضم الفاء **قوله** وسنذكر الكفار  
 بشرية اي في الباب الذي بعد هذا **قوله** او دخل حلقه غبار الخ به عرف حكم  
 من صناعته الغزلية او الاشياء التي يلزمها العبادة وهو عدم فساد الصوم وفي  
 سكب الانهر الخ المذلول وجد بدائي تعاطى ما يدخل غباره في حلقه افسد الوفل  
 اه ويدل عليه التعليل بعد امكان الاحتراز **قوله** وهوذا اكر لصومه يشير الى انه  
 لو كان ناسيا لصومه لا يفد بالطريق الاولي ملاكيا ما لو دخل حلقه  
 دموعه او عرقه او دم دغافه او مطر او بلخ فسد صومه لتيسير طباعته ونحوه  
 احيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عند الرمي الضارة بحر وهذا الاطلاق  
 في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجد ملوحته في حلقه ذليعي والتقييد با  
 الدخول للاحتراز عن الادخال ولهذا صرحوا بان الاحتواء على المجرمة مفسد ذكر  
 السيد **قوله** لما ذكرنا في قوله لانه لا يمكن الاحتراز عنها **قوله** فالان باشر وهن  
 الاوضح ان يقول بده احل لكم ليلة الصيام الرقبة الاية **قوله** الى قبيل الغزاة  
 من الليلة **قوله** ونوع بالنصب مفعول استلزام وقوله بالجر عطفا على قوله لقوله  
 تعالى **قوله** واصوم اي ادوم على صوم او صب في احليله ما او دهنه قيد  
 بالا حليل لانها لو صب في قبلها ذلك افسد بلا خلاف في الاصح قاله السيد



والظاهر انه لا منفذ له اي كنه هو قوله **قوله** قد انقوله الا طلبا عما اسنده المزمع لان  
هذا المعام يرجع اليهم فيه كونه من علم التشرع **قوله** قد دخلنا اذ ذاك وان كان  
مفعله على الجواز في الهداية وصرح به الرواوي وفي الحاشية الفصل بين الدخول  
والادخال فصيح الفاء في الثاني ورجه الكمال فحصل ان في المعاد بادخال  
قوله في مصححي ان والا حوط تجنيه نهرا واذا وقع بعبا اذ ذاك الى الماء **قوله** افطر  
وعليه القضاء فقط **قوله** تربط شفتاه بجم ذك كير الفعل وتأنيده في الموت  
الجاري اذ اسند الى ظاهره **قوله** وشدة ذكره لا يغد صوم اقتصر عليه  
صاحب الدرر فيدل على اعتقاده وذا ما ذهب اليه ابو جعفر ونظيره ما اوجع المر  
قصدا ثم ابتلعه فانه لا يغد صومه في اصح الوجهين كما في الملح **قوله** وعند الج  
حينفة لا ينقص هو العمد **قوله** حتى لا يغد صوم حتى تقر بعبه والفعل بعد  
مرفوع **قوله** لقد ربه على غير اعادة لعدم وينبغي الى **قوله** ولا معناه اي المقصود  
منه وهو التقوى **قوله** واستقاء الحاصل كما في شرح السيد ان جملة السائل اثني عشر  
لا منه اما ان يكون قاء واستقاء وكل اما ان يكون ملأ الغم او دونه وكل من الا  
اما ان يكون غار بعبه او اعاده او خرج ولا يفطر في الكل على الاصح الا في الاعادة  
او الاستقاء بشرط طمئ الغم ولو استقاء مرارا في مجلس علم الغم افطر لان كان في عجا  
لس او غدوة ثم نصف الزمان غم غيبة وهذا على قول الثاني **قوله** لا يطلاق  
فار وينا من قوله صلى الله عليه وسلم وان استقاء بعد فليقض **قوله** من سجد رخص  
السجدة وكان دون الحصة سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصد ابتلاعه ام لا كفى  
بالتم وهو المشهور وفي خزانة الاكمل المفسر ما يرد على قدر المحصة تعلم  
السيد والحصص بغير الماء وتشد يد الملم مفتوحة ومكسورة **قوله** الاول قليل  
كذا في الشرح والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال  
وقال الدبوسي هذا التقريب والتحقيق ان الذي يحتاج في ابتلاعه الى الاستقاء  
بالريق واستحقاقه في الفم اه ووجه في الزهر **قوله** وذلك اي عدم سهولة  
الاخر **قوله** مما يجري نفعه كذا في الشرح وعبارة صاحب الزهر والسيد  
في شرحه فيما جرى وهو الاول ليناسب قوله لا فيما يتبعه اي الصائم في ادخاله

بحيث يحتاج الى معنى فيه **قوله** او مضغ مثل سحمة قيد بالضعف لانه لو ابتلعه يفسد  
صومه وفي وجوب الصفاة قولان مصححان ذكر السيد **قوله** وهذا اي اعتبار  
وجود الطعم في الخلق وعدمه **قوله** فليكن اي وجد الطعم في الخلق وعدمه الاصل  
اي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى اعلم ولا يستغفر الله العظيم **باب** يغد  
**به الصوم** وتجب به الصفاة الاولى ان يذكر لها ما يفطر ولا تجب به الصفاة فيكون  
صنيعه على سبيل الترتي كما فعل في التفسير **قوله** ميتة الميتة فان نوى لها راعم افطر وله  
كفارة لشبهه خلافا لما في رضى الله عنه فانه لا يجوز الصوم بميتة من الزاوية ولا  
ايضا للميت فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة الاخيار وقال ان نوى رادوا  
فطر فعليه الكفارة افاده السيد كمرضى اي يغني فطر واختلف فيما لو مرض  
نفسه او سقر به مكرها والعقد لزوما واختلف فيها في المفادحة وحيض والميت  
فتلاعد ولو افطر ولم يحصل العذر والعقد سقطا ولو تكرر فطره ولم يجز الاول  
تكميله واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد برأيه ومجني وغيره  
واختار بعضهم الفتوى ان الفطر ان كان بغير الجحاح لا دخلت والا لا ولو اكل عهد شهرة  
بلا عذر يقتل وتعامه في شرح الوهبانية كذا في الدرر **قوله** او قبل كفر بان سافر  
فافطر ان لو افطر ثم سافر طائعا فانقضت الروايات على عدم سقرها **قوله** لانها  
اي الطواغية والمرأة كاي الرجل في وجوب الصفاة فاذا وطئها مطاوعة عدا  
وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقا ولا يتحملها الزوج افاده السيد **قوله**  
احترزه عن الناس فانه لا يفطر اصلا وقوله والخطى اي فانه يقضي ولا كفارة  
عليه **قوله** استدركا السين والتاؤا اذ تاف وقوله للمصلحة العامة هي الصوم **قوله**  
لكمال الجنابة اي في فطره عدا من غير عذر في الصوم الذي عني الله تعالى زمانا  
واطلق المصنف في الكفارة فعم السلطان وغيره قال في البرازية او الرمت الطهارة  
السلطان وهو موسر حاله لاله وليس عليه تعب لا حد يغني باعناق الرقبة  
وقال ابو نصر محمد اي سلام يغني بصيام شهرين لان المقصود من الصفاة الا  
فرجاء ويسهل عليه افطار شهر واعناق رقبة ولا يحصل الرجرجر والطهارة  
عند ابراهيم الخفي صوم ثلاثة الاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العدة



ولو لم يدر كونه اثم في ذنب الا فطارد عن الا يرتفع بالتوبة بل لا بد من  
 التكفير هداية فهو كناية السرقه والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل با  
 الحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهرا وفيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة  
 اما القاضي بعد ما رفع اليه الزنا لا يقبل منه التوبة ويقوم عليه الحد بحد وقد يقول  
 التوبة عن الزنا في بحر الكلام بما اذا لم يكن للمزني بها زوج فان كان فلا بد من اخلا  
 لكونه حقا عبدا ولا بد من ابرائه عنه قال السيد في شرحه وليس المراد اعلانه  
 بخصوص قوله اني فعلت بزواجك لئلا يذكر له كلاما اخر فلو طهرا لان يجعله  
 في حلقه ويشهد لصحة الافشاء بذلك تصريحهم بان الابراء عن الجهر بحد صحيح  
**قوله** اولى اي غير نفسه اما اذا كان حيا او جامع نفسه فلا كفارة وكذا لو كان  
 الجامع بهيمة ولا بد ان يكون مشرك فلا تجب الصغارة بجماع صغيرة وقادحا  
 لا وجه له **قوله** وان لم ينزل وان احكام الجماع كالحمل والاختلا وغيرهما يتعلق  
 بالمتعلق الخائين وفاء الصوم ووجوب الصغارة منها ولي **قوله** لئلا الخائنة  
 اي نغطره محمد من غير عدل الخائنة قد ما ولا يعقل وجوب الصغارة بوجود  
 لانه لا شهوة في المفعول فيه بدبره **قوله** بخلاف الحد هذا مرتب بمحذوف  
 علم المقام تقديره والدبر القبل في وجوب الصغارة بخلاف الحد **قوله** لانه ليس  
 برزق لان الزنا عبارة عن الجماع في الفرج المخصوص كذا في الشرح **قوله** وهو  
 بالعين اي المسبوبة واما الوعد بنكاحه بالبدل المصلحة ما يؤكل بكرة النهار  
**قوله** واختلاف في معنى التقدي الى جعل صاحب الزهر الاختلاف في المفطر لا في  
 التقدي لان التقدير الثاني وهو قوله ما يعود نفعه الى صلاح البدن اذا  
 جعلناه تقدي التقدي يعني عن قوله او يتداوى به فان الدوا يعود نفعه  
 الى البدن فيلزم في كلامهم التكرار **قوله** ان يجعل الى معنى التقدي على هذا اتقاء  
 شهوة البطن بالشيء مع الميل اليه **قوله** هو ما يعود نفعه الى هذا تقدي للعدا  
 لا التقدي فيحتاج الى تقدير مضاف اي تناول ما يعود نفعه **قوله** الى صلاح  
 البدن اي وان لم يعمل اليه الطبع **قوله** وفائدة اي هذا الاختلاف **قوله** في القول  
 الثاني يجب الكفارة اي لان فيه صلاح البدن وفيه افة اذا كانت النفس

فقر

ذلك ربما يكون ذلك سببا في مرضها فلا صلاح فيه والظاهر ان هذا يختلف  
 باختلاف الاشخاص فالبعض يما فيه فيكون لاصلاح فيه والبعض لا فصلاح  
 بدنه **قوله** وهذا هو الاصح اي القول الاول **قوله** وعلى هذا اي الخلاف **قوله** الوقت  
 المحبث لعله هو القطع او في نسخة القراطاط من البت الكبر **قوله** وعلى هذا  
 البدعة مبتدأ وخبر والاشارة الى الخلاف **قوله** وهو الدخا في الاشباه في قا  
 عدة الاصل الا باحة او التوقف ويظهر اثره فيما شكل حاله كالحيدون المشكك امره  
 والنبات الجهر بحد سميته هو قلت فيهم منه حكم النبات الذي مشاع في زما  
 من السمي بالذئق فنبته وقد كثر له الشيخ الهادي الخاقالة بالتوم والبصل  
 بالاولى قد بره من كتاب الاشرية ونقل قباه عن النجم الغري الشافعي  
 ان حدونه بدمشق سنة خمسة عشر بعد الالف يدعي شارب به انه لا يسكر  
 وان سلم له فانه مغترو حرام لحديث احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن كل مكر ومكر قال وليد من الصائغ تناول المران والمرقن  
 ومع نهى في الامر يحرم قطعا على استعماله ربما اضرب بالبدن نعم الا ضرر عليه  
 كبيرة كائنا الصغارة ونقل ونقل ان حوزة الطيب تحرم لكن دون حرمة  
 الحشيشة وصرح ابن حجر للكي يحرم جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة  
 انه ولعل حكاية الاجماع محمولة على حاله الكراما القليل اما القليل منها ومن  
 كل مكر ما عد الخمر وكونه فعا طيبه لا يحرم عند الامام الثاني ان الميسكر  
**قوله** في لزوم الصغارة حال من البدعة اي البدعة التي حدثت في لزوم  
 الصغارة على هذا الاختلاف فمن قال ان التقدي ما يعمل الطبع اليه وتنقص  
 به شهوة البطن الزم به الصغارة على التقدير الثاني لا **قوله** والعافية اي من  
 ستر به وغيره لان العافية نعم العافية من الامراض والمعاصي والفقر والعدا  
 الدينوي والاخرى **قوله** طرى يرجع الى ورق الكرم ايضا كذا في الشرح  
**قوله** لا يجب اي الصغارة لانه لا يؤكل عادة وعليه الصغارة **قوله** بيبس صفا  
 الغم اي بيطس الغم اليسري فلا حرج في الامور **قوله** ومنه اكل اللحم البقي فيه  
 انهم اعتبروا في وجوب الصغارة باكل ورق الاشجار والاعتقاد وعدمه بعد



تقتضيه ان يعتبر لا عباد في هذه الاشياء لوجوب الصلوة والا في الفرق  
افاده السيد **قوله** ولا خلاف في قد يده اي الشك في وجوب الصلوة **قوله**  
وقضها في العاين كضم كسح اكل باطراف اسنانه او طنا سياه **قوله** لما ذكرنا  
في جري العادة به **قوله** ولو من ميتة فيه ان تعاطى لحمه لا يعمل اليه الجوع ولا  
تقتضي شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الصلوة ولم  
يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قد مره قريبا قبل الباب **قوله** ولزوم  
الصلوة بهذا اي الا يتلوه في المختار اشار به الى ان الخلاف في وجوب الصلوة  
فلا خلاف في ان الصوم **قوله** لا الجاف لعدم اعتياد اكله **قوله** واكل الطير  
الورقي هو معلوم عند المطارين **قوله** وانه في الامتنان اي ذكرت  
ذلك والحال في الاولى وهو اي هو في المسائل التي يمتنع بها السائل الجيب  
ليقتض على عنده من غيرها او غيرها وقوله بالجواب الباطل للتعدي اي يمتنع به  
وغير جوابه هل يصيب او لا **قوله** لانه يملك ذنبه اي وتقتضي به الشهوة  
**قوله** لانه يعاقبه اي ولا صلاح للبدن فيه **قوله** وفي غيبته ولا في حضرته **قوله**  
لا الحديث الذي في كبرى الحديث من غير تعليل وهو ان **قوله** بخلاف حديث  
الحجامة قال بعضهم ان فضل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء  
قالوا عليه الصلوة على كل حال **قوله** او مباشرة فاحشة هي ما تؤثم في توقيف  
الوضوء **قوله** من غير انزال تعييده يعيد انه اذا افطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة  
عليه **قوله** الا اذا ناول حديثا اي سمع حديثا لا على فطر من فعل ذلك فافطر  
معتدا عليه وان لم يكن الحديث ثابتا **قوله** لان ظاهر القوي والحديث الخ فيه لهم  
اعتبروا هذا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا ظاهر الحديث في العينة مع  
وروده قطعا وعلى القول بالتسوية بين الحجامة والعينة فالامر ظاهر **قوله**  
يصير شبهة اي في استقاط الكفارة **قوله** وان استغنى قبحها وصليته **قوله** على من  
لا شبهة اي صفة ولو قليلة **قوله** الا اذا افناه فيه قال في الجرح ويشترط في المعنى  
يكون مما يؤخذ عند العفة ويعتمد على قنوه في البلدة وحيد نصير قنوه شبهة  
ولا مقبر بغيره اه وفيه انما لم يلزم صحة قنوه وانما اعتبرت بشبهة مقبلة

للصلاة

للصلاة وهذا يقتضي بعدم التعبد بما ذكره **قوله** ممن يرى الحجامة مغلظة الاولى  
عدم التخصيص بالحجامة لانه شامل لمسألة الحجامة وما بعد ها ثم ان قوله  
ممن يرى الحجامة بل لا يزم بل ولو كان الغيبة مغلظة كما تؤثم وصرح به بعد  
**قوله** الا اذا سمع المحض او الحاجم الحديث الاول عدم تعييده به العموم الا  
سنتنا **قوله** ولم يعرف تأويله اي ان المراد به نفس الثواب **قوله** لا يكون في  
درجة من قول المفتي اي وقوله المفتي صلح عذرا فقول الرسول اولى اه **قوله** ولذا  
اي لتعبد عدم وجوب الصلوة بما لا يعرف التأويل قلنا انه اذا عرف في  
**قوله** لا نفس الوقاع فلا يقال انه لا وقاع فها بل منه فلا كفارة عليها وايضا لو غير  
الوقاع لو جبت عليه اذ هو موجود منه **قوله** كما لو علمت النسيئة في وجوب الكفارة  
عليها لا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في الصلوة وما**  
**يسقطها كفارة** الا فطار ثبت بالحديث روى ابو هريرة ان رجلا جاء الى النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو سائل بن صخر البياضي الانصاري فقال هل كنت يا رسول الله  
قال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا  
قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا  
قال لا ثم جلب فاني النبي صلى الله عليه وسلم يعرف وهو بالعين المراهة فمكسح خمسة  
عشر صاعا فيه ثم قال تصدق بهذا فقلا على الفقراء بين لا يتبرها اهل بيت احوج  
في اهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابه فقال ان ذكرا فاطمة اه لك  
في الا عرايج بجوار اهل طعام مع العدة على الصيام وصرفه الى نفسه والا فاعط خمسة  
عشر صاعا عيني وقوله لا يستطيع صوم شهرين متتابعين اي بغير وقاع فها نارا  
اه افاده السيد في الحاشية **قوله** وهو لا يجزئ اي استحقاق الصوم في يوم واحد  
لا يجزئ ثوبا وسقطا فلا يكون بعضه ثابتا وبعضه ساقطا **قوله** في عدم  
استحقاقه اي صوم اليوم الذي افطر فيه وقوله بعروض متعبد بتمكث وفي نسخة  
فتمكث ويجوز التذكير والتأنيث في مثل هذا **قوله** فالحجامة لا تسقط الكفارة  
لانهما بفعل العباد فلا يؤثر في استحقاقه الشرع ولان الرض من الجرح ان وجد يكون  
مقصودا على الحال فلا يؤثر في الماخى اه **قوله** اتعب نفسه في شئ وان اتعب الجرح



الخ قال في الوجوه **قوله** وان اجهد الانسان بالنفس **قوله** فافطر في النحر قولين سطروا  
 قال المؤلف في شرحها صورها صام ثم اتعب نفسه في عمل حق اجهد في الصوم فافطر  
 لزمه الكفارة وقيل لا يلزمه وبه اتفق البغالي وهذا بخلاف الامة او الاجهدت  
 نفسها لانها مؤذرة تحت قرير الموت ولها ان تمنع من ذلك وكذا العبد لذاته  
 تحفه لا خيرا **قوله** عند سؤفه كرهاي وقد افطر قبل سفره اما اذا فطر بعد سفره  
 مطلقا فلا خلاف في سقوط الكفارة **قوله** صاحب الحق اصول الله تعالى **قوله** تحريم  
 رقية بنية الكفارة ولو صغيرا رضعا او موهونا او باع على حياته او مجنونا  
 او خصيا او غورا او مقلوبا او احدى يديه او احدى رجله او قريبا او قد اشترى  
 بنية الكفارة وتعامه مبين في كفارة الظهار في الدر **قوله** ليس بها عيب قول الخ  
 الاضافة للبيان وانما تعوت منفعة البشير بقطع المدين معا ومنفعة النبي  
 بقطع الرجلين معا **قوله** والطلاق كالاخرين **قوله** والنظر كالاخرين معا  
**قوله** والعقل كالمجنون الذي لا يفقه ثم يفقه يتوزن في حال افاقته **قوله** لا يطلق  
 النهر في الحديث **قوله** وملك تمنها الى بالوا وليد انه لا يكون عجزا الا اذا عجز عنها  
 وبالوزن على احدهما بعد قدر **قوله** صام شهرين متتابعين ولو ثمانية  
 وخمسين يوما بالليل والافتيان يوما ولو قدر على التحريم اخر الاخير لزمه  
 التقيد واتم يومه نذبا ولا قضاء لو افطر فان افطر ولو بعد غير ايضا استأنف  
 ويلزمه الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تصل تتألف ذكره السيد  
**قوله** او فورا ولا يجوز اطعام غير المراهق در عن البدائع **قوله** ان يعدلهم  
 ويعشهم الخ او يعدلهم ويعطهم قيمة العشاء وعكس **قوله** او يعطى كل فقير  
 نصف صاع وقد رخص الصاع بقدح وسدين بالمصري فالربع المصري يعطى  
 عن ثلاثة مع زيادة فيه **قوله** من عجزه اي غير البر **قوله** من غير النصوص عليه  
 شمله يعطى **قوله** ولو في اوقات متفرقة فلا يشترط اتحاد الوقت ولو ايا  
 واحدا اكل الطعام في يوم واحد دفعة اجزاء عن يوم ذلك فقط اتفاقا وكذا  
 اذا اكله الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح ذكره الزيلعي لعقد التعداد  
 حقيقة وكذا ان الدر **قوله** على الصحيح وعليه الاعتماد بترابيه وفي ظاهر

كروية

الرواية تعدد واختار بعضهم للفقير ان كان الفطر بفقره يحتاج لداخل والا  
 وقد تقدم **قوله** بعوده باؤه للبيبة اي ان الزجر لم يحصل بسبب انه بعد  
 التكفير وعمله في البرهان بان الله اخل اعيا تحقق قبل الاداء لا بعودة والله سبحانه  
 وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب ما في الصوم ويوجب القضاء عطف**  
**لازم** **قوله** من غير كفارة ضابط ما يفطر ولا كفارة فيه ان ماليس فيه غلبة  
 ولا معاصها وفيه ولكن صحبه عذر شرعي او قصور او صله الى جوفه او رما  
 غبه وماليس به كمال شهوة الفرج لا كفارة به وعليه القضاء **قوله** بقصوره  
 معناه كمال اذا غاد القمة الموضوعة الى مخرجة وابتلعها فانه اخطأ قاصره  
 في الغذاء لانه التقوى تعاقبه **قوله** اوله ذكر كطر ونحوه **قوله** او عينا  
 عند ان يوسف وبه اخذ الفقهاء ابو الليث خلافا لمحمد فانه يلزمه الكفارة واذا  
 كان اكل هذه المذكورات اغا يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة اكل لحم  
 الميتة **قوله** او ديس بالسكر وبكسرين على التمر وعلى الخمر قاصرون  
**قوله** دقيق حنطة وشعير قال في الشرح دقيق الذرة اذ الله بالسمن والذرة  
 يجب به الكفارة واذا كان دقيق الباروس والبرز لزم به الكفارة او فقيده  
 هذا بدقيق الحنطة والشعير تعا في **قوله** فان كان به اي فان وجد الدقيق بلبسا  
 بما تقدم من خلط السمن او الدبس او به بكر **قوله** دفعة اما اذا اكله  
 بدفعات فباول دفعة قليلة يجب القضاء والكفارة **قوله** ولم يعد اكله اما اذا  
 اعاده او كان الطين ارسيا لزم الكفارة مطلقا **قوله** او ابتلع ربة متغيرا بخرصة  
 او صغرا اي لانه ابتلع الصغ **قوله** الا برسيم يفتح السمن وخرها الخ بر قاصرون  
**قوله** وهو ذكر لصوم الا في حذفه لانه الموضوع في كل ما في الباب  
**قوله** ولم يطبخ ولو عالج اما اذا وجد احدهما يلزم الكفارة كما يؤخذ من مفهوم  
 لانه مما يؤكل عادة **قوله** او جودرة رطبة ليس لها لب اما اذا كان لها لب  
 ومضغها فقد نقل المصنف في الشرح اتفاقا من صاحب التحليل ما نصه  
 قال ما يجتا ان وصل القشر ولا الى حلقه لا كفارة عليه وان وصل اللب ولا  
 فعليه الكفارة لان في الوجه الاول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل



**باللب قول** ولو ابتلع لوزة رطبة نكروته الكفارة هذا اذا كان لها لب فاذا لم يكن  
 لها لب عليه القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح  
**انقار قول** اختلف في لزوم الكفارة فمن محمد والي يوسف يجب مطلقا من غير  
 تفصيل ومقابل الاطلاق تفصيل الشارح المتقدم قريبا **قوله** ولو زمر دبابها  
 الدال وانما هما كافي العامون وانما خصه لانه يدراوى يراه **قوله** الرواية  
 بالغنج فيها فربما بالبالفعل ولا يصح بناؤها للمفعول **قوله** والسعوط بضم  
 السين الفعل وتحتها ما يتعاطى به **قوله** صبه اي الدواوي في الانف هذا معناه  
 لغة والحكم لا يخفى صبه الدواوي لا يستثنى لما فوصل الى وما غه افطر اياه  
 السيد **قوله** وفرد الخ اي فسر الايجاز الذي هو المصدر واذا كان الباقي قول  
 يصيب شي للتصوير موجب بفتح الجيم **قوله** الجرد عنها اي عن الصورة التي  
 هي الابتلاع **قوله** او اقطر في اذن ماء في الاصح الى اصل انه لا خلاف في خطا  
 باقطر الدهن واما الماء فاختار في الهداية وشروحه والاول الجي عدم  
 الا فطار مطلقا وخل بنفثه او ادخله وخص قاضي خايم بين الادخال قصدا  
 فاخذه الصوم والدخول فلم يفسد قال في البحر وهذا يعلم حكم الفصل  
 وهو صائم اذا دخل الماء في اذنه **وقد مر قوله** فانعدم الخطر صورة وهو  
 الابتلاع ومعنى بالابتلاع **قوله** او امة بالمد يقال ضربت بالعصا ام راسه  
 وهي الامة التي هي مجمع الرأس وقيل للشفة امة على معنى ذات ام كعنه  
 راضية **قوله** ووصل هي حقيقة اما اذا شئت في الوصول وعدمه فاذا كان  
 الدواوي رطبا فعند الامام يعطى للوصول عادة وقال لا يلزم العلم به فلا يعطى  
 بالثبوت بخلاف ما اذا كان الدواوي يابس فلا فطر اتفاقا **قوله** او وما غه  
 اي واذا وصل وما غه وصل جوفه لان الحقيقة ان ينفذ جوف الرأس وجوف اللثة  
 منفذ اصلها فنفذ وصل الى جوف الرأس يصل الى جوف البطن **قوله** او دخل حلقه  
 فطر الخ اما نحو الغبار فقال في الهندية لو دخل حلقه غبار الطاحونة او طعم  
 الاروية او غبار العدس او شبيهه او الدخان او ما سطع من غبار التراب  
 بالريح او بجوف الدواب واشباه ذلك لم يطره **قوله** ولم يتلعه بصنعه

اما اذا

اما اذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة **وقد مر قوله** والرفوع من الخطا لم يشر  
 به الى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم دفع عن امي الخطا والسيان وما استكره  
 عليه فان ظاهره يقتضي عدم الاضرار بالخطا واجب بان الرفوع في الحديث  
 متوجه على الاثم لا على رفع الصورة الحقيقية حسا ولا على دفع الحكم بالاضرار  
**قوله** من زوجته من مدخول البالغة اي ولو كان الاكره من زوجته لا تعطيه  
 عبارة الشرح **وقد مر قوله** لا يدل على الطواعية لوجوده حالة النوم ومن  
 الرضيع لذاتي الشرح **قوله** لانه بعد الفداي لان الطوع الواقع منها غاصد  
 بعد افاصومها مكرهه **قوله** خوفه على نفسها اي خوفا من ان يغلبه الظن  
 وليس المراد مجرد التوهم **قوله** امة كانت او مكروهة ولا امة ان تشع من الاعمار  
 بامر للمولى اذا كان يعجز عنها اداء الفرائض لانهما متباعدة على اصل الحرية في حق  
 المرائض اهدى الشرح واذا علم الحكم في الامة يعلم الحكم في الحره بالاولى  
**قوله** او صب احد في جوفه ماء وهو نائم اعماد كرت لدفع توهم ان النائم كان  
 الناسي ولا افطار فيه **قوله** وليس كالناسي اي وليس النائم كالناسي في الحكم  
 حتى لا يفطر لان الناسي للتسمية تخلصه لانه الشارح قوله منزلة الذكر  
 بخلاف المجنون والنائم اي وحيث ثبت فرق بينهما في بعض الاحكام فلا يجري  
 حكم احد هما على الاخر لا بدليل ولم يوجد **قوله** او اكل اي او شرب **قوله** لغيره  
 الشبهة تقيل لسقوط الكفارة المعلوم من القام **قوله** نظر اي بالنظر وهو تقيل  
 لقوله قيام **قوله** باكله ناسيا متعلق بقوله فطره اي ان الاشبهة استند الى  
 القياس اي دليل القياس لان القياس فطره باكله ناسيا والنس وهو قوله صلى  
 الله عليه وسلم فليتم صومه مخالف القياس فوجدت الشبهة الشرعية بالنظر  
 للقياس فالقياس في صفة الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسه بالاضرار  
**قوله** ولم تنق الشبهة دخولا على قوله ولو علم الخيرا اي لا تكفه الكفارة ولا تكفه  
 الشبهة زانها بعملة الخبر **قوله** وهو القضاء اي العمل الذي وجب بالخبر القضا لانه  
 لانه امر بالانعام فاذا لم يتم وجب القضاء ولو كان شواثرا او مشهورا لانه  
 وجب العلم والعمل فكان يفترض على المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب انعام الصوم



ولو اوجب العلم لا انتفى التشبه ولزم انتفاء **قوله** في ظاهر الرواية وفيه  
تجب الكفارة في الفحاه من الشرح **قوله** ثم جامع عامدا سواء ظل اذ جملته الى  
ولا يخطره ام لا على المعتد لما ذكرناه اي من قيام التشبه بنظر الى فطره كذا  
الح والعلية لا سقام الكفارة **قوله** وشرب وجامع الواو وفيها معنى **قوله**  
لشبهه عدم صيامه فكانه افطر وهو صائم اي لم يضر انما القل فيصير بنية  
الها رخصه **قوله** وكان قد نوى الصوم ليله فادام نوى فعدم الكفارة حينئذ  
اولى وكذا يقال في قوله ولم ينقض عزيمته **قوله** فنوى الاقامه ثم اكل وبالأولى  
او اكل ثم نوى الاقامه **قوله** فاذا نوى الليل يقال فيه ما تقدم **قوله** وجامع الواو  
يعنى او **قوله** لشبهه السفر على سقوط الكفارة في الصورين **قوله** يوما  
كاملا نص على المنع وما اذا لم يمك بقية يومه فوجب القضاء ظاهر  
لعدم شرط الصحة اي وهو المنية وبغض الشرط يفقد الشرع والكفارة انما  
تجب على شخص افطر بعد ان كان صائما ولم يوجد الصيام هنا اصلا **قوله** يقع السبي  
اسم لما كوله وبغيرها اسم للفاعل اي الاكل **قوله** التشبه اي الدلالة للكفارة  
لانه في الامر على الاصل فلم تكمل الجناية وذكر القرطبي انه يشترط عدل وكذا  
يضرب الطبول واختلف في الدية واما الافطار فلا يوجب وقوله واحبب النبي  
وظاهر الجواب انه لا يثبت به اذا كان عدلا كما في الذاهدي ولو اضطر اهل الرضا  
بصوت الطبل يوم الثلاثاء ظاهرا بان يوم العيد وهو لغيره لم يغير وكذا في التشبه  
**قوله** مع الشك اي عند الشك **قوله** جنابة الافطار الاضافة للبيان **قوله** والزم  
يحيى لم يثبت مقابل قول المصنف وهو طالع **قوله** اسباب الاكل مع الشك اذا كان الح هذا  
لا يثبت ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيما تقدم اذا فعدت هذه الاشياء لان الشك  
لا موجب له وانما قيد بذلك لان الجرم يثبت فيها **قوله** مع ما يربك بفتح الياء وظا  
هر استدلال الامام انه لا يوجب الذنب **قوله** اي غلبة الظن ذكر السيد انه لا يثبت  
في سقوط الكفارة غلبة الظن اي بل الظن فقط نعم حل الفطر مقيد بما اذا غلب على  
ظنه الغروب اما ان لم يغلب لا يفطر وان اذن المزدني انه يزيد **قوله** اي بل الظن  
فقط وفي الاشياء اخر قاعدة اليقين لا يزول بالشك مانصة ان الظن عند الفقهاء

من قبل الشك انهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او  
ترجح احدهما ولذا قال في كتاب الاقرار لو قال له على ان في ظني لا يلزم شي لا للشك  
وغالب الظن عندهم لمحق باليقين وهو الذي يثبت عليه الاحكام بعرف ذلك في تصح  
كلهم وفي الابواب مرحوات نواقض الوضوء بان الغلب كالمحقق ومرحوات  
الطلائع ما نه اذا ظن الوقوع لم يقع والغلب على ظنه وقع **قوله** لم يخلف الشك  
في طلوع الجمر اي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقا الليل **قوله** لما ذكرنا في التشبه  
وصونه في الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية **قوله** ولم يثبت الح ولزوم الكفارة  
عند اليقين بالأولى وافاد الشرح في قوله فلا يكتفى بالشك لا سقام الكفارة على احدي  
الروايتين ان فيه روايتين ايضا **قوله** سواء بين الح فهو مائة اذ بين وجود الليل  
لا يثبت عليه من قضاء وكفارة لانه لا يجره بالظن اليقين خطاؤه وان تركه اليقين  
ثابت في الجميع **قوله** لقصور الجنابة اي لانه جامع قاصر فلا يوجب الكفارة ويؤثر  
القضاء كذا في الشرح **قوله** لما ذكرنا اي من قصور الجنابة وعليه القضاء لو  
جود معنى الجماع ولو قبلت زوجها فامنت قد الصوم وانما ذلك لا يفيد  
اي في الظهورية والتخفيف كذا في الشرح **قوله** لعدم هتك حرمة الشهري وعفي  
وجبت لهنت حرمة **قوله** وقد فوت ليله فدينه لانها اذا اتوى ليله وجبت لهنت  
وكفارة بالأولى **قوله** على الاصح افاده السيد انه لا خلاف في ذلك على الاصح **قوله**  
او ادخل اصبعه مبلولة الخ فلو لم تكن مبلولة لا يجب القضاء افاده السيد والظاهر  
ان الادخال لا يفيد الا اذا وصل الى محل الحقة **قوله** ولحد الفاصل اي في الافطار  
بالواصل الى الذكر **قوله** قدر الحقة اي قدر ما تاخذ من الحبل الذي تصل اليه **قوله**  
وقلي يكون ذلك ويورث داء عظمي **قوله** ولو خرج سره في العاموس السرم بالضم  
مخرج الثقل وهو طرف المع المستقيم **قوله** لرواها الذي اتصل به لان الاتصال مطلق  
هره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن كذا في الشرح **قوله** مبلولة مجاز او دهن وان لم يكن  
بمثله لا يفد صومها **قوله** لما ذكرنا اي من شبهه بالحقة حكاه **قوله** بخلافه في الملو  
بمع طرفة خارجا ولو في العرج الخارج **قوله** مبصمه بخلافه ما كانا بغير صفة **قوله**  
وهذا في داء غير العجز والعموداي ونحوهما كالحاوي والمصطفي ومن استغنى



فليقضى لغيره الحديث كما قدمه من ذرعه المني وهو صائم فليس عليه القضاء وان  
استغنى عن القضاء **قوله** ولو دون ملا الغم مبالغة في لزوم القضاء **قوله** وفي الاول  
منه روايات يصححها عدم الفاء ودرى الحيط **قوله** باعادته لا حاجة اليه  
لانه الموضوع قبل ايجاده وبنه اما الكل فاسيا بعد ما فله يتي عليه به الحديث  
**قوله** بمنزلة النوم اي وامداده نادر الاحكام اعانتني على الغالب حتى لو شئت  
عدمها لما لو كان ماضيا او مضيا او متبعا بعد الكل في رمضان كذا في الشرح  
بان افاق في وقت النية اي ولم يني **قوله** لانه لا حرج له لا يظن لانه لو كان يني في كل  
يوم في الوقت الصالح يلزمه قضاءه **قوله** ولو كان الاستيعاب  
حكى والباقي قوله بافاقة السببية او رضوخا لافاقة **قوله** حكى نفي فيه وجوب  
الصغرة محله ما اذا لم يقع منه مرة بعد اخرى لاجل قصد معصية اخذ الصوم فان  
فعل وجبت عليه الفتوى من الله سبحانه وتعالى العلم واستغفر الله العظيم  
**فصل في الامكان** اي قسما لقضاء حق الوقت **قوله** ولو بعد دغم زال كقضاء  
عدو وحس **قوله** وعلى حائفي ونفسا طرنا واما في حاله تحقق الحيف والنفاق  
فيخرج الامكان لان الصوم منبرها حرام والتشبه بالمجرم حرام وكذلك لا يجب الا  
حراك على المربي والمافران رخصة الاقطار في حرمها باعتبار الحرج ولو لمنا  
هما التشبه لعدا الشئ على موضوعه بالنقص وكذا لا يكون جهر ابل سر كذا في  
الشرح **قوله** لحرمة الوقت لانه لو جوب الامكان من الجميع لعدم الخطاب  
عنه طلوع الفجر الذي هو اول وقت الامكان فانعدمت الاهلية فيه فوجب  
عليها بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها او ابلغ او اسلم في بعض الوقت لان  
سبب وجوب الصلاة الجزؤ الذي يصل به الاداء وقد وجدت الاهلية عند  
ذلك الجزؤ افاده السيد وفيه ان الجنون اذا افاق بعد طلوع الفجر في الوقت  
الصالح يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه لولا فان اجيب عنه بان السبب  
شبهه الجزؤ الصالح ينقض بانه موجود فيها **قوله** وعلى الخلاف في افاقة  
الجنون ان انه هل يشترط في لزوم القضاء افاقة في وقت يصلح لانتا نية  
الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبل الضحوة او المحرر افاقة في اي وقت منه

والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في بكرة الصائم** ظاهر طلاقه  
الكراهة يفيد ان المراد بها التحريمية **قوله** ذوق شئ مثله فافوه وضارطه في الماء  
وصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صاعما او محرما بجميع  
او عمرة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس العبد والامة ان يصوما قطعا  
الا باذن المولى وله منعها ولو مريضا او صاعما او محرما والزوجة ان يعطر المرأة  
والمولى ان يعطر العبد والامة وتقضى المرأة اذ اذن لها زوجها وبانت ويقضى العبد  
اذ اذن له المولى واعتق ولا يصوم الاجير قطوعا الا باذن المستأجر ان كان صوما  
يعضبه في الخدمة وان كان لا يرضه فله ان يصوم بغير اذنه واما بنت الرجل وله  
واخته فيستطوعن بغير اذنه وظاهر طلاق الكراهة التحريم **قوله** لما فيه من تعريض  
الصوم للفناء لان الحاجة قوية فلا يؤمن ان تجذب منه شيئا الى الباطن  
بغاية **قوله** ولو نفل على المذهب ومن قيد بالعرض كسب الاغنة الخلو ان  
وفي كراهة لذوق في النقل انما هو على رواية جواز الاقطار في النقل بلا عذر  
كذا في الشرح **قوله** من يمتنع بفتح الضاد المعجمة **قوله** واختلف فيما اذا خشي  
العين الى منعه من كراهه ومن الشايخ من قال في صوم الفرض انما يكره لذوق شئ  
اذا كان له منه بد اما ان لم يكن له بان احتاج الى شئ ما كوله وخاف انه ان لم  
يدقه يفتن فيه ولا يوافقعه لا يكره اي فالنفل كذا بالاولى **قوله** سبي  
الخلق اي فيما يتعلق بذلك ولذا قال في الشرح شئ الخلق مضافا الى قوله  
الطعام وقوله محله اما لو كان سبي الخلق في غير ذلك لا يباح لها **قوله** ولا يكل  
لها يفيد ان الكراهة تحريمية وقد مر **قوله** كذا لا يجزى البطيخ **قوله** الذي لا يكل  
منه شئ اما اذا كان يصل منه شئ بان كان اسود مثلا مضغ او لادن الاسود يكل  
بذوب بالمضغ او كان ابيض غير مضغ او كان ممضوغا وهو غير ملتئم فانه  
يفسد وما يشتم منه رائحة البول بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم  
فان الرائحة الكريهة تغربون الفضة والورد اذا وضع في ماء غير رحيه  
ولم ينفصل من جوهره شئ **قوله** لانه يترهم بالاخطار علة الكراهة اي ولا  
يجوز الوقوف مواقف الرهامة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله



واليوم الاخره لا يقف موافق التهمة **قوله** اياك الخ اي اذرك فعله **قوله** وان  
كان عندك اعتذاره اي الاعتذار عنه **قوله** يجب للناس ان يقيموا مقام السواك  
في حقن لضعف بينهم قد لا يحل السواك فيخشى على الله والسن منه كالحق  
الفتح وظاهره انه يقوم مقام السواك ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر  
انه لا يحصل (من الثواب الموعود على السواك الابالنية) كي انه في السواك كذلك  
**قوله** وكره للرجال وظاهره في الفتح انها كراهية تحريم وعبارته والاولى الكراهية  
للرجال الحاجة لان الدليل اعني التشبه بالنسب يقتضيها في حقهم خاليا عن العارضة  
**قوله** الا في خلوة زاد في الدرب بعدد الكراهية لا يقتضي الا بعيد في الخلوة والعدو  
وهو كسبيل ربح وتقليل بغيره **قوله** وقيل بياح لم قال فخر الاسلام قال ولكن  
يجب للرجال تركه **قوله** وكره للقبلة في غير القبلة الفاحشة اما هي  
وهي ان يحس شغفها فيكره على الاطلاق والجامع فيما دون الفرج كالقبلة في ظاهر  
الرواية فندبه والراد بالجامع المباشرة والمعاينة بحري فيها التفصيل على الشهور  
ل**قوله** والمباشرة الفاحشة هي ان يتعانقا وهما محردان ويمس فرجهما واما  
ههنا على هذا التفصيل وفي الهدية الصحيح ان المباشرة تتركه وان امسى بل نقل  
عن المحيط عدم الخلاف في كراهتها **قوله** الا نزال او الجامع فلا بد من الاذن  
منه حتى تنق الكراهية فان خفي احد منهما ثبتت الكراهية فلا السيد في  
الحاشية **قوله** لما فيه اي فيما ذكر من القبلة والمباشرة **قوله** بماقية الفعل  
متعلق بالفعل **قوله** بمضغ شغفها متعلق بالمباشرة والمباشرة والاولى  
بعض والراد به الاخذ باطراف الاسنان تحاشيا على الشبهة التي تشبهه للفم  
كاللحاء **قوله** لما فيه من تعريض الافدجبار في الشرح لما فيه من تعريضه  
فدو الضيق للصوم وهو من اضافة المصدر الى مفعوله **قوله** لا يدل  
لا يدل ذكره ليل عليها **قوله** على الصحيح وتقدم عدم الخلاف في كراهتها **قوله** ونظرا  
على اقامة اسم الوضوء مقام المصدر لا وجه يظهر لهذه الاقامة وانما يكون الكلام  
حينئذ على وجه في المضاف اي استعمال مثله وانما يباح اذا لم يقصد به الزينة  
او تطويل الحياة اذا كانت بعد السنون وهو القبض والاختصاص بالحياة

وهو دون

وهو دون ذلك كي يفعل بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يجه احد واخذوا فعل  
يهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحديث الالكاحل يوم عاشوراء ضعيف لا موضوع  
كي زعم ابن عبد البر وحديث التوسعة فيه على العيال صحيح اه دراي فانه ور  
انه من وسع على عياله فيه وسع الله تعالى عليه سائر عامه **قوله** لا دل الخ على عدم  
الكراهية **قوله** والمحل اي اذا لم يقصد به الزينة فان قصد بها كثر زهر واعلم  
انه لا تلازم بين قصد الجماع وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشئ وال  
قائمة ما به الوقار واطهار النعمة شكرا لا فخر او هو اثار ادب النفس وشهواتها  
والثاني اثر ضعفها وقالوا بالخصاب وردت السنة ولم يكن لقصد الزينة  
ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضر  
اذا لم يكن ملتفتا اليه بجرى الحال **قوله** بس الثياب الجميلة بياح اذا لم يتكبر به  
والاحرم وعدم الكبر ان يكون بها كي كان قبلها وفي الفصل الضبط ان السابق  
في دهن **قوله** والجماعة التي لا تضعف من الصوم وخلق له ان يؤخرها الى  
وقت الغروب كذا في الشرح **قوله** ولا يكره له السواك آخر النهار وكرهه ان  
ففي بعد الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم الخوف ثم الصائم اطيب عند الله من ربح  
المسك الا زفر ولما ذكره المصنف وليس فيما روى دلالة على انه لا يترك  
ومدحه صلى الله عليه وسلم الخوف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام معه تغير  
فهم فغيرهم عن ذلك بدكر شانه زيلعي وهذا لا يقتضي افضليته على السواك  
والخوف بضم الحاء المعجمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور والفتح  
وهو ما بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف للعودة من الطعام ذكره السيد في  
الحاشية عن العلامة نوح ومعنى كون الخوف عند الله اطيب انه يشاب الصائم  
عليه اكثر مما يشاب على التطيب بالمسك في الموضع الذي يطلب فيها التطيب  
بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه اطيب عند الله من ربح  
المسك عندكم والمراد القرب منه اي انه يقرب من الله تعالى اي من رحمته  
او قربه كي ان التطيب مقرب عندهم او على تقدير مضاف اي عند ملائكة الله  
فانهم يدركونه شيئا اطيب من ربح المسك **قوله** صلاة سواك افضل من



من سبعين صلاة بلا سواك وحصل الفضيلة هذه بالسواك عند الوضوء ولو تكررت  
صلاة بدونه **قوله** وهي عامة الخ قال في الشرح فهذه النكحة وان كانت في الاوقات  
تعم الوضوء بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم اذا استاك فيه انها صلاة افضل  
من سبعين كما يصدق على عصر الفطر كما في الفتح **قوله** او بدلا لا بالما وقبل يكره له  
بالما ولا وجه له لانه يتم فرض بالما فكيف يكره له استعمال العود الرطب وليس  
فيه من الماء وقد مر ما في في حقه من النكح من اثر المضمضة وفي الهندية عن الخا  
نية ان السواك بالرطب الاخضر لا بأس به عند الكل **قوله** لا ملاقى عارونا  
اي في الاحاديث السابقة **قوله** لما فيه من اظهار النجاسة واجيب بان فيه اظهار  
ضعف بنيته ونجاسته بربه فان الانسان خلق ضعيفا وليس المقصد اظهار  
النجاسة في امر العباد **قوله** حصول التقوى به خبر لم يثبت عندنا وفي اي والبركة حصول  
التقوى بالسجود والتقوى بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد اللام والكسرة  
ولانه اباحه في الاكل والشرب الذي حرما صدره الاسلام بعد الفوم فشرعه  
بعد تاسيس ذلك فيدل فعله على البركة والانتفاع للصائم ولو وقع في  
الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء فاد اقام وتحرر عما يدعوا بدعوات  
فيستجاب له ولا يقع في المنكرين في الذكر والا ستغفاره والسجود بضم  
السين الاكل سحرا والما قول يسمى سجود بفتح السين وفي شرح المنقح  
السجود بالفتح ما يؤكل في السجود الاخير من الليل وبالضم جمع سحر **قوله** لا خلا  
في المراد وهو ذوق مرارة بعض الجرح ليرحم الماكين وليكون اجره على قدر  
مشقة **قوله** كما يفعل المتهربون اي المتعبدون **قوله** وتأخير السجود ويكره  
تأخيره الى وقت يقع فيه الشك هندية **قوله** وتجييل الفطر ويستحب الافطار  
قبل الصلاة وفي البحر المتجمل المستحب التجييل قبل اشتباك الجود ومن السنة  
عند الافطار ان يقول اللهم لك صحت وبك امنت وعليك توكلت وعلى رزقك  
افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت **قوله**  
قبل استكمال الجود اي ظهورها وتبين كل نجم بافراده وهو بالما والماء  
المهله ويقال لسهيل محل لا عزاله الجود كالحل فانه اذا قرع الابل اعترلها

افاده

افاده في العاموك **قوله** ولو ان يجرع احدكم جرعة ماء قال في العاموك الجرعة  
مشقة من الماء حصة منه او بالفتح والضم الاسم من جرم الماء لسمع ومنه بلعه  
وبالضم ما جرعت **قوله** يطلون على المنكر اي الله يرحم والملا يله تستغفر  
لهم او يراد بها العطف وهو في كل ما يناسبه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله  
العظيم **فصل في العوارض** هي جذيرة بالثاخير جمع عارض وهو كل ما استقبلت  
ومنه عارض محطرا وهو السحاب والعارض الباب والحد وعرض له عارض اي  
اقفة من كبر او مرض كذا في صيد الخلوم ولما كان اخاد الصوم بغير عذر يوجب  
اثما وبعذر لا يوجب اجتهاد الى بيان الاعداد للقطعة **قوله** والفر فيه  
انه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم اذا لو كان الفريج الفطر لجاز  
لن اصح مقيما ثم سافر الفطر مع انه لا يجوز وحينئذ فالمراد بالعوارض هنا ما ع  
يبيح عدم الصوم ليطرد في الكل افاده السيد وكذا يراد بالفطر قولها يباح الفطر  
عابا عدم الصوم سواء اباحه من اوله او بعد الشروع فيه **قوله** وهو مريض افاد  
ان الصحيح الذي غلب على طه المرض بصومه ليس له ان يفطر وافاد السيد ان  
ذلك خلا فالرخصة على اباحة الفطر والعلامة ممكنة على عدمه وقبلت فيه  
صاحب الذخيرة وجري على اباحة الفطر في الدار وذكر في الترمذي ان المريض ملحق  
بالمريض **قوله** يكون المراد بالكر ان يثبت بالصوم مرض اخر وليس المراد به زيادة الا  
يام والا تكرر مع قوله او خاف بطل البر **قوله** او كيف ياذيحدث بالصوم ع  
اشتداد في المرض العام **قوله** والمرضى معنى الخ قال في العاموك المرض اطلاق الطبيعة  
واضطرابها بعد صفاتها واعتدالها ويقال في اسم الفاعل مريض ومرضى ومرضى **قوله**  
يحدث اوله في الباطن الخ قال في العاموك المرض بالفتح للقلب خاصة وبالنحو  
يك او كلاهما ذلك والنفاق والفتور والظلمة والنقصان **قوله** او غيره ع  
كف والعنوف فيجب الاحتراز عنه هذا يؤتى وجوب الافطار وهو يونا  
في التعبير باللام في قوله لمن خاف ويمكن الجمع بان الجواز عند عدم تحقق  
الحالات والوجوب عند تحققه وسيأتي في المسافر نظيره **قوله** يكون اي  
بسبب وجوده بمقابلة العدو **قوله** ويخاف الضعف عن العمل اي بالصوم



**قوله** وليست في ما لم يفرق بينه وبين غيره **قوله** وفيه الخ مع الذكر  
والاشئ والمذكور في نظر العظمى **قوله** لا بأس بن بغيره اذ ان الاولى ان يخطر  
حتى يتحقق وعلى في الشرح جواز الفطر بان ما ذكره حكم العلية كالنكاح **قوله** والاء  
صح عدم لزومها عليها وكذلك هو المقدم في الفارسي في الد **قوله** وكذا أهل الرستاق  
اي القرى اذا سمعوا صوت جيل امير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم  
انهم يضر بونه يوم العيد **قوله** انه لغيره اي ان ضربوا البطل لغير العيد كان كفر  
**قوله** لا كفارة عليهم لانهم لم يعصوا والنجاسة **قوله** ويجوز الفطر لما لم يمتنع  
في بطنها حمل بفتح الحاء الكه ولد والحاملة التي على رأسها وظهرها حمل بكسر الحاء **قوله**  
ومرضع هي التي شأها الارضاع تسمى به ولو في غير حال الباشرة والرضعة التي  
هي في حال الارضاع ملقاة تدبرها الصبي ذكره صاحب الطشاف **قوله** خافت به  
نقصان العقل خاص بها واما خوف الهلاك والمرضى فيتحقق فيها وفي الولد **قوله**  
نسبا كان او رضاعا ما الظرف فلا نه واجب عليها بالعقد ولو كان العقد في رمضان  
كما في البرجندى خلا لما في صدر الشريعة من تعييد حل الافطار بما لا اصدت  
الاجارة قبل رمضان واما الامام فلو جوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء  
اذا كان الاب معرا او كان الولد لا يرضع من غيرها واما اذا اكره على الافطار  
بهلاك ابنه فلا يجوز له لان العذر في الاكراه جاء من فعل من ليس له الحق  
فلا يعذر لصيانة نفسه غيره بخلاف الحامل والرضع كذا في البحر **قوله** وتغيط  
لهذا العذر راعاه وان ذمهم مما تقدم يستدل عليه ويحتمل انه راجع الى حاجته فقط  
**قوله** لقوله الخ علة للمضغ **قوله** فهو مردود بالحديث السابق وبان الارضاع  
واجب على الامه ديانة لا سيما اذا كان الاب معسرا كذا في الشرح **قوله** بتحرمة  
ولو كانت من غير الرضعي عند اتحاد الرض و ذكره السيد في الحاشية وراه في البحر  
غلبة الظن الصادرة باعادة طهرت لم باجتها وواجبها وغير مجرد الوهم **قوله**  
علم جرى على التعييد بالاسلام في الظن بية حيث قال وهو غدي محمول على السلام  
وون الكفر كعلم شرعي في الصلاة بالنيتم فوعده كافر بالماء لا يقطع فليعمل  
عرضه افساد الصلاة عليه فكذا في الصوم وفيه اجماع الى انه لا يجوز

بالطاهر

بالطاهر فيها ليس فيه ابطال عبادة بحر **قوله** حاذق اي لم يعرفه قامة في  
الطب فلا يجوز تعليده من له في معرفة فيه **قوله** عدل جرم باسقاط العدة الى  
الزبلي وظاهر ما في البحر والزهري كالفج ضعفه **قوله** يخاف منه الهلاك وذكر القسنا  
عن الخزانة ما نصه ان الحر الخادم والعبد او الذاهب لسد الزهرا وكربة اذا اشتد  
الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحره او امة ضعفت للطبخ او غسل الثوب اه  
**قوله** وكان ذلك الخ الظاهر ان العبد لا سقاط الصغارة اما حل الفطر للاغذارة  
المذكورة فالظاهر الجواز مطلقا كما يدل عليه عبارة القسني في **قوله** والمسافر  
اي سفر شرعيا وهو الذي تغفر فيه الصلاة ولو لم يصية لادن القبح المجاور لا يعذر  
المشروعية واثار باللام الى انه يحبر بين الصوم والفطر كذا الفطر رخصة  
والصوم عزية فكان افضل الا اذا خاف الهلاك فالافطار واجب كذا في البحر  
**قوله** اذ لا يباح له الفطر بانثائه الخ كذا اذا فطر لا كفارة عليه قاله السيد  
وقد تقدم **قوله** فعدة في ايام اخرى فافطر فعليه عدة الايام التي افطرها  
من ايام اخر **قوله** ولما روي انه اي في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع في المسافر  
الصوم **قوله** ان لم يضره اربا بالضر الضر الذي ليس فيه خوف الهلاك لان  
ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم الافطار في مثله واجب لانه افضل بحر  
**قوله** لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ولان رمضان افضل الوقيين فكان  
الاداء افضل واما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فيقول  
على ما فرضه الصوم زليخ قال في الدرر والخير بمعنى البر لا افضل تغضيل اي  
لا قضاؤه ان الافطار فيه خير مع انه مباح وفيه نظر ذكرته في حاشية  
الدر **قوله** وهذا اذا لم تكن عامة رفقة مفطرين قيد بالعمامة فاذا كان القليل  
لو افطر لا يكون الفطر افضل **قوله** فان كانوا مشتركين اي وافطروا اي وان لم يكونوا  
عامتهم وقيد المسئلة في الدر بمشقة افطاره على رفقة **قوله** او موطن اي  
وان لم يكونوا مشتركين في النفقة **قوله** موافقة الجماعة عدل اليه عن قول  
صاحب الجردا كانت النفقة مشتركة فالفطر افضل لما ان ضرر المال كضرر  
كضرر النفس لما قال في الزهر ان التعليل بموافقة الجماعة اولى والاردم ضرر



اللا بضياعه بصومه فممنوع افاده في تحفة الاخيار اي لجواز ان يأخذ  
نصيبه وينقيه او يكون سميحاً ورضي نصيبه **قوله** لغوات عليه لقوله المصنف لا يجب  
**قوله** قضاوا قدروا يعني ان يفتي الايام المباركة لا تخرج عن القضاء فيها شرعا  
برجدي فلو فاته عشرة ايام فقد رخص على خمسة ادى قدرتها فقط وفائدة لزوم  
القضاء وجوب الوصية بالطعام ونفذ ذلك في الثلث بشرط ان لا يكون ثلث  
التركة دين من ديون العباد حتى لو كان ينفذ ذلك من ثلث الباقي الا ان لم يكن  
له وارث حينئذ ينفذ من جميع ما بقى ولو اوصى ولم يترك مالا يستقرض نصف  
صاع ويعطيه مسكين ثم يتصدق المسكين عليه او يهبه له ثم وثم الى ان يتم لكل  
صوم نصف صاع وبدون الوصية لا يلزم الوارث الاطعام غير انه لو تبرع به  
ولو في كفارة قتل الصيد او عيّن اجرا او الا العتق ما فيه من الزام الولاء وعلى الميت  
والصلاة في الصوم استباحا وتعتبر كل صلاة ولو وتر بصوم يوم والوارث  
والاجنبي في جوار التبرع سواء ولو صام وليه عنه او صلى لا يصح له يث الا يصوم  
احد في احد ولا يصلي احد في احد افاده السيد **قوله** وزوال العذر عطف  
على الاقامة **قوله** اتفاقا اي بين الشيخين ومحمد **قوله** والخلاف فيمن الخ مبتدأ خبر  
اي لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة التذرع **قوله** ثم يرى  
يوما حكم ما زاد على اليوم في اليوم **قوله** وعدم التأخير اي بعد زوال العذر  
**قوله** ومراءى الداحة عطف على الخبر **قوله** والقيل اي الخطا **قوله** واليحيى اي الشير  
فيها التتابع لان ابن مسعود قرأ فصيما ثلاثة ايام متتابعة وفي قراءة شريفة  
يجوزها الزيادة على الكتاب **قوله** وفدية الخلق لا ذي براسه اي حاله  
لا ذي حصل براس الحرم قال تعالى ولا تملأوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله من  
كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فعدية من صيام او صدقة او نكاح  
**قوله** والشفقة والقران بالرفع عطفا على قضا اي وصوم التمتع والقران لم يلم  
بعدم الشكر في ذك المضاف واقيم المضاف اليه مغايرة **قوله** وجزاء الصيد المقتول  
حال الاحرام وفي الحرم **قوله** اما ان يندرا يا ما متتابعة هو بكسر الدال وضربها  
كفي العاموك وسياتي للشرح واما ان يندرا يا ما متتابعة هو بكسر الدال وضربها

قوله

**قوله** او غير معينة بخصوصها يعني ان الدار على ذكر التتابع سواء عين كشر  
رجب متتابعين مثلا او لم يعين كشر متتابعين مثلا لكن ان افطر يوما في الاول وقضا  
بلا استقبال لئلا يقع كله في غير الوقت وفي الثاني يستقبل لانه اخل بالوصف  
كما في التوبة وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد مر ان كل كفارة  
شرع فيها العتق كان التتابع شرطا في صومها ومالا فلا ولا خلاف في وجوب  
التتابع في كفارة رمضان كما لا خلاف في نذب التتابع فيما لم يشترط فيه وهو  
صوم النعمة وكفارة الخلق وجزاء الصيد وقضا رمضان **قوله** كما تقدم من انه  
معيار لا يسع غيره **قوله** لا طلاق النص وهو قوله تعالى فدية في ايام اخر **قوله**  
شيخ فان هو الذي كل يوم في تعضي الى ان يموت وانما لزمه باعتبار شهره  
الشهر واجب له التحرج وافاد التتالي عن الكرمان ان المريض اذا تحقق اليأس  
من الصحة اي صحة بقدر معرا على الصوم فدية لكل يوم وان لم يقدر  
على الصوم لشدة الحر فطر ويقضيه في الشتاء كما في البحر **قوله** لانه قرب  
الى الفناء ففيه مجاز الاول **قوله** او قيت قوته اي التي يتمكن بها من الصيام  
وعليه فهو حقيقة **قوله** وتلزمها الفدية ثم ان شاء اعطى في اول رمضان وان شاء  
اعطى في اخره ولا يشترط في المد فوع اليه العدد **قوله** ولذا من عجز الخ لا والى حذره  
لان المصنف ذكره مرجحا بعد ومعناه انه يحجز عن انهاء الصوم الذي لزمه بئذ لا يبد  
**قوله** لا غيرهم من ذوي الاعذار كالحامل والرضع والمريضي والمسا ففانهم لا يقدر  
لعدم ورود نص فيهم والا والى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم **قوله** لكل يوم  
نصف صاع لوقلا وتلزمها الفدية كالفطرة لكان اخر واشمل **قوله** بشرط  
دوام عجز العاني والغانية فحق قدر افضيا **قوله** ومات قبل الاقامة اما اذا اقام  
فمقتضى ما سبق التفصيل ان اقام شهرا وجبت عليه الفدية بقدره وان اقام قل  
منه وجبت بقدره **قوله** لا يجب عليه الفدية لانه يخالف غيره في التخفيف  
لا في الغليظ كذا في الشرح وقال في الدر في وجوب الفدية على العاني او الصوم  
اصل بنفسه وخطوب بادائه حتى لو لزم الصوم لكفارة عيّن او قتل ثم عجز  
لم يجز الفدية لان الصوم هنا بدل من غيره ولو كان فرائضات قبل الاقامة



لم يجب الا بصاء **قوله** فضعف وكذا لو افطرا ما مع العودة فان العضاض غير مبادى  
 له فالتقييد بالضعف اتفاق فيما يظهر **قوله** اي يطلب منه العفو اي يطلب منه  
 الاقالة وهي ترك المأخذة وهو العفو **قوله** هو اصل بنفسه اي في صورتين للسا  
 بقين **قوله** لا بد من غيره لان البدل لا بد له **قوله** او قتل اي قتل نفس خطأ **قوله**  
 من عتق عام للكفارات الاربع وقوله واطعام وكسوة خاص بكفارة اليمين اما  
 العتق فلا اطعام فيه كالكسوة واما النظرة ففيه الاطعام لكنه بعض الصيام هو  
 وكذا الا فطار **قوله** او لم يصم مقابل قوله وهو شيخ فان اي انه لا فرق في عدم الغد  
 في الصوم الذي ليس اطلاقا من ان يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني  
 وبين ان يصد وموجبه من نظرها وبعين مثله في حالة قنائه **قوله** ولذا لا يجوز اي  
 تكون الصوم ايضا بدلا **قوله** اكلنا من متبعات فيفتح للهمزة ثنية اكله المرة الواحدة  
 من الاكل بالضم لانها الهمزة **قوله** لليوم اي لغاية كل يوم **قوله** بلفظ الاطعام ككفارة  
 المظاهرة والعطارة في رمضان **قوله** او الطعام وهو جزء الصيد المقتول في الحرم واللا  
 حرام فان الله تعالى قال او كفارة طعام ما كين **قوله** بلفظ الايتاء كالكفارة  
 فان الله تعالى قال واؤتوا الزكاة **قوله** والاداء في زكاة الفطر فود وروادوا  
 للاحر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاع من شعير **قوله** فقال في اذن  
 صائم صريح في صحة التوبة نارا في القتل كمن هو المذهب **قوله** اهدي علينا  
 حبس هو تمر ينزع نواه ويدق مع لاقص ويعجنان بالسبد يدلك باليدين  
 حتى ينعك الثريد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيا اذا تحته ذلك  
 قاله السيد في الحاشية عن المصباح والا فطر مثله وتحرك وكلف ورجل  
 وابل شئ يتخذ من الخيض الغض والخيض هو اللبن الذي اخذ زبد والمضارع  
 ثلث الخاء فاموك **قوله** فليدع حمله بعضهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة شرعا  
 ولتحصل بركة الصلاة للحمل والحاضر **قوله** مكره الظاهر من اطلاقه فمراهة  
 تحريم **قوله** لان الدليل وهو قوله تعالى ولا تطلبوا العلم **قوله** ليس قطعي الدلالة  
 لاحتمال ان يكون المعنى والله تعالى اعلم ولا تطلبوا ثواب اعمالكم بخوارياء وسمعة  
**قوله** والضيافة عذرة على الاظهر لما رواه الطبراني في كبيره عن ابن عمر قال صلى الله

عليه وسلم اذا دخل احدكم على اخيه المسلم فان اراد ان يفطر فيفطر الا ان يكون ع  
 صومه ذلك رمضان او قضاء رمضان او تذا كهذا في الجامع الصغير للسيوطي  
**قوله** المضيف يقال الواحد والجمع ويجمع على ضياف وضيوف وضيافان **قوله**  
 والمضيف بفتح الضاء صلاه مضيوف وفيها عبارة القاموس ما يفيد انه يقال مضان  
**قوله** على الاظهر وقيل عذر مطلق وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر ان وثق  
 من نفسه بالعضاض وان كان لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الافطار اذى لحيه  
 المسلم قال شمس الامنة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب بحر وقيدضا  
 حب التوبة العذر بها بما اذا كان صاحبها محملا لا يرضى بحجر حضوره ويتأذى  
 بترك الافطار والا فلا قال في الدرر عن الطهريه وهو الصحيح في المذهب  
 الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوق لاحد الابوين فيفطر بعده في العصر  
 لا بعده فذا في الدرر **قوله** للمأكل اي تأكل حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد انه  
 عليه لعنه لا بعده وعبارته ووجه الفرق ان الصوم في اول اليوم لا يتأذى  
 كعادة لما عرف انه لا يشتد على البدن ولا نذ لك بعد الزوال اه تصرف  
 فان قوله ولا نذ لك بعد الزوال اي فانه يتأذى كذا **قوله** بالطلاق اطلعه  
 فعم الرجعي وهل العتق مثله يحرم **قوله** فالاعتقا وعلى انه يفطر ولو كان صائ  
 قضا توبه وشرحه **قوله** ولو بعد الزوال الذي يلوح من عبارة صاحب التمر  
 ان ذلك فيما اذا كان قبل الزوال لا بعد **قوله** ولا يحسنه استشكل بما هو  
 مصرح به من انه في الخلف على ما لا يملك به مجرد القول فينبى بقوله افطرا  
 ويمكن التوفيق بحمل ما هنا مما يعنى انه ان لم يفطر بحيث على ما اذا كان  
 الخلف بطريق التعليق او بحمل على ما اذا لم يأمره بالفعل قال السيد في حاشية  
 الاشباه **قوله** لرعاية حق اخيه عليه لعنه يفطر **قوله** قال في التجيب بيان  
 للعائنه **قوله** فساله ظاهره ولو كان السؤال بغير عين وكذلك قوله في الحديث  
 الحق اخيه عام **قوله** ثواب الف عام اي غير الف السابقة **قوله** واذا فطر على  
 اي حال كان سواء كان الفطر لعذر ام لا وسواء اخذه قصد ام لا وهذا اذا  
 شرع قصد افطره فيه ظنا انه عليه فذكر انه ليس عليه شئ فافطر فوراء



ولا قضاء عليه اذا لم يمت ساعة لزمه القضاء لانه بمضاهيها صار كأنه نوى في هذه الساعة  
 افادته في البحر والراوب بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما لو تذكر انه ليس عليه ونوى  
 قطعة الا انه لم يتعاط مغطر اهل يكون مشارعا ومقتضى قولهم انه بنية الفطرة  
 لا يكون مغطر انه لا يعد اختارا او يكون مشروعا وجرحه **قوله** لا خلاف بين  
 اصحابنا الا في ساعة تطوعا عرض عليها الحيف في القضاء خلاف والاصح الوجوب  
**قوله** صيانة لما مضى اي في الشروع عن البطالان فانه لما عقب القضاء كان  
 غير باطل بخلاف ما اذا لم يعقبه **قوله** وعني الجب بوسق ومحمد عليه القضاء لان الشروع  
 وع ملزم كالنذر وكالشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة ووجه الفرق  
 للامام اذا القضاء بالشروع يثبت على وجوب الدوام وهو مستقلا لا ينفك  
 الشروع يكون مرتكبا للذي فام بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصير مرتكبا للذي بمجرد  
 النذر لانه التزام طاعة الله تعالى وانما المصيبة بالمعمل بخلاف الشروع في  
 الصلاة في الاوقات المكروهة حيث لم يصير مرتكبا للذي بمجرد الشروع ولهذا  
 لا يجنب به انه خلف لا يصلي ما لم يسجد والشروع هو الوجوب للقضاء دون  
 الصلاة فصا ذلك النذر ولانه يمكنه الاداء بذلك الشروع في الصلاة لا على  
 وجه المكراهة بان يترك حتى يبيض الشمس زيل **قوله** وفيما ذكرنا اي من  
 قوله لانه بنفس الشروع اركب للذي الخ فانه لا يقال في الصلاة انه بنفس  
 الشروع فيها اركب للذي عنه بل انما يكون في ذلك بالسجود بدل السجدة  
 اليمن **قوله** عند نحو الطلوع هو الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم **باب ما يلزم الوقاية الخ** انما اخر الكلام على النذر تأخيرا  
 لما اوجبه العبد على نفسه مما اوجبه الحق جل وعلا عليه **قوله** وغيرها كالتقوى  
 والاعتكاف **قوله** من القربات خرج النذر بمصيبة فلا وفاء به بل يجرم فعلها **قوله**  
 لزمه الوقاية اي على طريق الوجوب على قوله وقد مره صاحب التتوير في الصور  
 وقال الاكل وغيره هو فرضي على انه ظهر واجاب الاول في اية وليوفوا نذرهم  
 بانهم دخلوها التحصيل كالنذر بعبادة الرضي وتجد يد الوضوء لكل صلاة قال  
 الرضي وعمله ثبت الوجوب لا الفرضية **قوله** والاجماع على وجوب الايفاء به

اي في غير نذر الحاج فان بعض النعمة لا يوجب الايفاء به والحاج والالحاح للخص  
 مه فمن الى الامام احمد رضي الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس بحسب  
 يحتمل ان يكون مبدؤا وما بعده جبرا وجبروا عطفيا على لقوله **قوله** وبه اي بالاجماع  
**قوله** بافتراضه اعلم ان في وجوب الايفاء وافتراضه عملا قولين مرجحين  
 ومرا **قوله** وفي لغة قبل النمرة تظهر في المضارع **قوله** ان يكون من جنس و  
 اي فرضي في مرجح به صاحب التتوير تبع البحر والدور قاله صاحب الدرر في الايمان  
**قوله** لوصفه اي العارض له وهو الاخر ارض عن ضيافة الله تعالى **قوله** لا غيره  
 يأتي محترز ذلك قريبا **قوله** كالصلوات الخ انظر ما لو نذر ان يؤد بها  
 اول اوقاتها والظاهر عدم وجوب الايفاء ان الوجوب تحقق قبله وان كان  
 موسعا **قوله** وقد زيد شرط رابع وزيد ايضا الا يكون ما لزمه اثر جماعه  
 او ملكا غيره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم ينو انما السبل  
 ولو نذر التسبيح او غيرها الصلاة لم يلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه  
 وسلم كل يوم كذا مرة وقيل لانه **قوله** امس اليوم الاول حذف اليوم **قوله**  
 وكذا قال اليوم امس الاول حذف امس **قوله** فلا يلزم الخ لم يرتب في اخذ  
 المتكررات **قوله** ولا قراءة القرآن كذا في كبره وقيل ان القراءة من جنسها  
 وواجب وتقصده لذاتها ليست واجبة قبل وعلى عدم الوجوب في الغنم  
 بان لزومها للصلاة لا لغيتها **قوله** كحل الصلاة ادخلت الكاف من المصحف **قوله**  
 ولا عبادة الرضي وكذا لا يصح تكفين البيت والصلاة عليه لانها من فروض  
 الضمانية وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه على ان النذر واجب  
 بالوجوب المصطلح وانما يصح النذر بما لا يوجب من المأزوم من خوطب بهما  
 معتبر بايجاب الله تعالى عما كان من جنس عبادة او غيرها الله تعالى صح نذر  
 به والاول **قوله** الرضي اي من حيث هو **قوله** على محارف بالفاء جمع محرفة بوزن  
 مرملة البستان افادته في العامون اي ان فعل ما يوصله الى سائر الجنة **قوله**  
 لم مراعات حق فلان هو المقصود **قوله** فلا يصح الزام منه يؤخذ عدم صحة  
 النذر للاموال قال في الدرر واعلم ان النذر الذي يقع الاموات من اكثر العلوم



وما يؤخذ من الدرهم والشم والزيت ونحوها الى صريح الاولياء الكرام يؤتى اليهم  
 خبز باطل وحرام اه قال في البحر لوجه منها انه نذر لمخلوق ولا يجوز لانه عبادة  
 والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان النذر له ميت والميت لا يملك ومنها ان طين  
 ان الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى نعم اللهم الا ان يقال يا الله اني نذرت  
 لك ان شفيت مريض او رددت غائبى او قضيت حاجتى ان اطعم الفقراء الذي  
 بباب الصلاة نفقة او الفقراء الذي ينام الامام الشافعي رضي الله عنه والامام  
 الشافعي اراد ان يحرر المساجد هم او ان يبالوا قودها او دراهم لمن يقوم بشعائره  
 هذا الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما  
 هو بيان لمحل صرف النذر لمخلوق طين برباطه او مسجده فيجوز بهذا  
 الاعتبار مصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز ان يصرف ذلك الى غير  
 محتاج اليه ولا لشرب من منسوبه لانه لا يحل له الاخذ مما ليس محتاجا فقيرا ولا لغير  
 شرب لاجل منسوبه ما ليس فقيرا ولا لذي علم لاجل علمه ما ليس فقيرا ولم يثبت  
 الشرع جواز الصرف للاغنياء الاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد  
 ولا تشمل به الذمة وانه حرام لا يثبت **قوله** ولا يصح نذر الواجبات الاولى  
 ان يقول ولا يلزم الواجبات وقول المصنف بعد بنذرهما راجع الى ما قبله ايضا  
 يصح وتعدا ولا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة يفيد **قوله** لان ايجاب  
 الواجب محال ولا ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر اثره معه لذا  
 في الشرح **قوله** لما بينا اي في الشروط والعلل المذكورة في كل **قوله** وهو المعقود  
 الاجرة في الصلاة لانها ثبت وفهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف  
 بعرفة افاده السيد ومنه يعلم والمراد يكون من جنسه واجبا الجنسية  
 بحسب الاطلاق اي وان لم يجد صورة فان الاعتكاف لا يلزمه الملبوس بخلاف  
 العقدة الاخيرة **قوله** فاضل المكث قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث  
 لكنه الطالب فيه اللهم الا ان يراد به الإقامة **قوله** بهذه الصفة اي بصفة  
 الوجد **قوله** والاعتكاف انتظار الصلاة اي ان ذلك من جملة ما يقصد  
 كناية عن ان نشاء الله تعالى **قوله** والجمع ما شيا عطف على قوله بالعتق **قوله**

فان

فالمشي بصفة مخصوصة وهو المذ ورك الحج **قوله** فيقتضيه الخ اي او بعد الرضا  
 منها **قوله** وليس المولى منع المكاتب اي من الاعتكاف لانه في تصرفه كالحرة  
 والمصدق بالمال اي بقدر ما في يده وهو ما لم يكن **قوله** والذبح قال في التوير  
 وشرحه ولو قال ان نذرت من مرضى هذا ذبحت شاة او على شاة اذبحها فبئس  
 لا يلزمه شي لان الذبح ليس من جنسه فرض في واجب كالا ضحية فلا يصح الا اذا  
 زاد وانصدق بالحجر فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتحجر  
 اه فلام للمصنف على طلاقه ليس مما ينبغي **قوله** لظهور جنسها لا ولى لزوم  
 جنسها **قوله** يريد كونه اي حصوله ووجوده **قوله** لما تكوناى من الية **قوله** وما  
 روينا اي في الحديث وقد ذكرهما اول الباب **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة  
 نذر بظاهرة مكين بمعناه لان مراده المنع فيخير ضرورة قال في البحر يود نفعه  
 اعلم ان هذا التفصيل وان كان قول المحققين ليس له اصل في الرواية لان النذر  
 في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر ورجحنا ومعلقا في رواية النذر بخير  
 فيها بين كفارة اليمين وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يغني فحمل ان  
 الفتوى على التخيير مطلقا كذا يخفى بعض الفضلاء نفعه ابو السعود في حاشية  
 شية الاشياء وافاد قبله ان التخيير بالنسبة لما لو كان يحج او صوم او صدقة  
 يعني اذ كانا بخير تعليق طلاق وغنى وايلاء فيقع المعلق فقط ولا بخير  
**قوله** وحمل على ما ذكرناه اي من النذر والمعلق على شرط لا يريد كونه **قوله** هو  
 يحقق نصوص الصوم منها ضرورة وذلك لانه اذا كان المني عنه لا يتصور  
 من الشخص لا يكون للمني عنه وجه لانه ليس في مودوره فلا يقال  
 المحبوب لا تزني ولا لا يحل لا يقصر لعدم تاتى الفصل المني عنه منها **قوله** والهي  
 لغيره التي مصدر بمعنى اسم المفعول ومصدوقه هذا الصوم في هذه الزمان  
 ومصدوق الغير الا عراض عن الضيافة والمعنى والهي عنه لغيره اي لادامة  
 لا ينافي مشروعية ذلك المني **قوله** لا ينافي المشروعية اي لا يمنع الصحة  
 كالبيع عند الاذان الاول يوم الجمعة فانه منهي عنه للاخلال بالسعي ومع  
 ذلك اذا عقده يكون صحيحا وليس المراد بالمشروعية انه مطلوب شرعا



فان الصوم هنا من غناه ولا يلزم من صحة النذر كونه عبادة يتاب عليها فانه  
يصح بالصدق وهو ليس بعبادة وضعا بدليل صحة في الكافر والشرط في صحة  
النذر كونه بغير معصية ولا يلزمه التقاب ويحتمل ان المراد بالشرعية كونه  
مطلوبا شرعا يتاب عليه ويكون صوم هذه الايام له جهتان جهة امتثال الامر  
في قوله تعالى وليؤدوا نذورهم وهو من هذه الخيرية عبادة يتاب عليها وجهتها  
في هذه الايام اللازمة من الاخرى وهو من هذه الخيرية يكون حراما ونظيره  
الصلاة في الارض المعصية وقد تقدم لصاحب الزمر ما يفيد ذلك وقول الشرح  
بعد قلنا المعصية لمعنى الاخرى عن صياغة الله تعالى فلا يمنع الصحة يرشد الى  
المعنى الاول **قوله** فصم نذره اي نذر الصوم في هذه الايام وهو مصدق  
مضاف الى مفعول **قوله** وفي رواية اخرى رواية ابن المبارك عن الامام ومها قال في  
**قوله** لا يصح لانه نذر بمعصية التفت في هذه الرواية الى العارض الذي اوجب  
النذر والتفت في ظاهر الرواية الى اصله فيكم بالصحة **قوله** لمعنى العارض الاضا  
فة للبيان **قوله** ولذلك اي لكونه معصية لمعنى العارض **قوله** امتثالا للامر  
اي لا اخذ من الزمر فان الزمر هي التي امر بصدقه على ما فيه من الخلاق وقد نذر  
النبي صلى الله عليه وسلم عن صيامين صوم يوم الاثنين وصوم يوم العظمى كما  
في الصحيح وفي مجمع الطبراني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل ابا  
محمدا يصيح اذا نضموا هذه الايام قائما ايام اكل وشرب وبغال اه اي وقا  
ع للنساء **قوله** فلا يصير بصومها الحج علة لوجوب الافطار ويستغنى عنه بقوله  
ولذلك **قوله** عن صياغة الكريم اي ولاخذ ركن تاخيرها بخلاف صياغة الجبل  
فانه قد يتأخر عن طعم الجبل **قوله** اجزاه مع الحرمة انظر هل يتاب  
على صومها فيكون للفعل جهتان او لا يتاب اصلا نظر العارض وقد تقدم ما فيه  
ولا فرق في الحكم المذكورين ان يصرح بذلك المثل بان قال نذرت صوم الحرم ولا  
كان قال على صوم غد فوافق يوم النحر ولو نذر صوم الاثنين وافطر وقضى صح  
راهدى ولو صام فيها عن واجب آخر كالعشاء والضحاة لم يصح لان ما في الامة  
كل اداة ناقصة نقله السيد **قوله** والفتا يعين الزمان الى قال في التوير وشرح

النذر

والنذر من اعتكاف او حج او صلاة او صيام او غيرهما غير المعلق ولو معينا لا يخص  
بزمانا ومكان ودرهم وقيمة فلو نذر التصديق يوم الجمعة بعبادة بغيره على  
فلان قال جاز وكذا لو نذر قبله فلو عين شهر الاعتكاف او الصوم فجعل قبل  
عنه صح وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح او صلاة يوم كذا  
فصلاها قبله لانه يعجل بعد وجود السبب وهو النذر فيلغو التعيين شرطا  
لية فليحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط **قوله**  
في الذمة متعلق بايجاب **قوله** وتعيينه اي الزمان ونقاس عليه بما فيها **قوله**  
بجزية صوم شهر رجب الحج ذكر صورة التقديم ولم يذكر صورة التأخير والظاهر  
انه كذلك لعدم التعيين او لا اتم **قوله** او طروا فاعلم كبري وكبر سن **قوله** وان كان با  
ضافة قصد التحقير اي بغير قصد ه من حيث التحقير وان كان لو قدم صح  
**قوله** او اخرج ما يجري به الشئ وهو الاموال **قوله** فعدل الف صلاة في بيت المقدس  
فهو بالف الف صلاة في بقية المساجد **قوله** بالف صلاة فيما سواه نعم بيت المقدس  
**قوله** كذا في ترتيب المقاصد الحرة قال فيه بعد ان ذكر هذا الحديث واحاديث  
اخره انه على ان الفضلة تحصل في الزيادة من فضله وبالجملة ليس فيها ما تقوم به  
الحجة بل ولا تقوم بمحورها ولا يصح النودي اختصاص التضيق بمسجده الشريف  
يقع عملا بالاشارة في الحديث المتفق عليه عن ابي هريرة صلاة في مسجد  
هذا اخبرني الف صلاة فيما سواه الا السجد الحرام **قوله** صلاة في مسجد هذا  
ظاهره نعم العقل والنية خلافه **قوله** فانه يزيد عليه اي فان الصلاة في  
المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم بما انه الف صلاة  
مفضلة الى الالف التي بسبب الصلاة فيه **قوله** ان لبعض الامكنة فضيلة اي  
من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها **قوله** عن موجب بفتح الجيم **قوله** على  
ما يقول زفر ما على قوله غيره فيخرج عنه بصلاتها في اي مكان كان وفيه ان زفر  
يقول بالتعيين من غير نظر لكثرة الثواب كي هو التبادر عنه **قوله** لا يجزيه عنه  
ما فعله قبل وجود شرطه بقى ما لوجبه بالشرط هل يعين الزمان والمكان والعموم  
والدرهم والظاهر نعم لما في التنوير ثم ان علقه بشرط يريد به كان قد غاب



يوث ان وجد انه فانه لا يكون موفيا الا اذا كان على الوجه المذكور في نذره  
**قوله** النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعث رقبته في ملكه نذرا ان يذبح ولده  
فعله شاة لقصة الخيل عليه السلام نذرا ان يصوب بعشرة دراهم من  
الخبر فتصدق بغيره جائز ان ساوى العشرة تصدقه بثمانه قال على نذر  
ولم يزد عليه ولا ينه لم فعله كفارة عين وصل به الشئ بطل لا بطل كل ما  
تعلق بالقول عبادة او معاملة قال ان ذهب هذه الملة فعلي كذا فذهب  
ثم جازت لا يلزمه شئ اهـ من التوبة وشرحه من الايمان وفيهما من عوارض  
الصوم واعلم ان صيغة النذر تحتمل اليقين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله  
فان لم ينو نذره الصوم شيئا او نوى النذر فقط اى من غير تعرض لليقين  
او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان في هذه الصور نذرا فقط اى  
عامة بالصيغة وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا اجماعا وعليه  
كفارة عين ان افطر وان نواه او نوى اليقين من غير تعرض للنذر كان نذرا  
ويمينا حق لو افطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليقين عملا بجميع الجواز خلافا  
للأئمة والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب الاعتكاف** وجب  
المساكنة للصوم والمأخذه اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكيد في  
العشر الاخير من رمضان وهو من الشرائع العديدة لقوله تعالى ان طهر ايتى  
للمطهرين والعاكفين قال السيد **قوله** هو لغة البث بفتح وقم لكثا هو  
**قوله** وهو الاعتكاف في حد ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه به يناسب  
اللازم والمعنى ان فعله ياتى لازما ومتعديا **قوله** متعد فيكون من باب ضرب  
ولا زم فيكون من باب طلب ذكره السيد **قوله** والهدى معكوثا اى مجبوسا  
اى جبه ومنعه الكفارة سنة ست في الحديث في ان يبلغ محله وهو الحرام  
**قوله** لانه جسد النفس اى على طاعة الله تعالى ولا زمة بيته وقوله  
ومنعه عن الخروج عن المسجد وعن المعاصي **قوله** وشرعا هو الاقامة هذا معنى  
اللازم وقد جعل الاعتكاف في المسجد المتعدى والظاهر انه ان اعتبر فيه  
جسد النفس ياتى من المتعدى وان اعتبر فيه البث والا فانه يكون من اللازم

**قوله** بنية سبأى ان البنية شرطه فلا يحصل ثواب ولا يخرج عن واجبه بدونه  
**قوله** بالفعل ظاهره ولو يكون المعنى لها المعكاف وعبارة التوبة مع شرحه هو  
بث ذكر في مسجد هو ملاه امام ومؤذن او يث التحف فيه اولا وفى الامام اشتراط  
اداء التحف فيه وصحة بعضهم وقال يصح في كل مسجد وصحة السروجى  
واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا اهـ فما ذكره المؤلف احد قولين عن الامام  
**قوله** ولا نه اشتراط الصلاة الخ اى يخص بمكان يصلى فيه بالجماعة كذا في النجاشي  
**قوله** على اكل الوجوه تعلق بخروج صفة الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لكل  
الوجوه **قوله** على المختار هذا مذهب الامام وقال يصح في كل مسجد وصحة  
السروجى **قوله** وعن ابى يونس الخ وجبه ظاهرا فان الواجب لا بد فيه من اقا  
مة الصلاة في المسجد فاشتراط الجماعة له وجه واما العقل فيتم بالخروج  
ولا يلزمه صلاة في المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه **قوله** والمرأة الا  
عكاف في مسجد بينها ولا تخرج منه اذا اعتكفت فلو خرجت لغير عذر  
نفذ واجبه وينتهى نقله ولو اعتكفت في المسجد فظاهرا في الزهابة انه  
يكبره تنزيها وينتفى على قيام ما صرحوا به من ان المختار منعه من الخروج في  
الصلوات كلها ان لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد قال السيد  
تنبية افضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد صلى الله عليه  
وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع نهر واعلم ان المسجد يعين بالشرع  
فيه فليس له ان ينتقل الى مسجد اخر من غير عذر سيد عن الخوى **قوله** وهي  
ممنوعة من حضرة المساجد يؤيد ما ذكره السيد سابقا **قوله** المسجد المخصوص  
وهو ما تقام فيه الجماعات عند الامام **قوله** لا يلبس فيه اعتكاف البص  
العاقل ولا تشرط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى  
منح ولواذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملحقا مانعا الاستمتاع بنفسها وهي  
من اهل الملك بخلاف المملوك لانه ليس من اهله وقد اعاره من افعاله والمهر  
الرجوع كنه يكره لحلف الوعد بحر وكذا الواذن لها في التمتع كذا في كتابه الار  
**قوله** والظاهرة الخ عطف على قوله المسجد المخصوص فمن شرط صحته واما



الغفل بناء على انه لا يشترط طه الصوم وهو المقدر من شرط الحلق كما بناء عليه حجب  
الزهر **قوله** ولا يشترط الطهارة من الحيضة اي لصحة بل الحائض **قوله** تجزئ انقول لله  
على ان اعتكف لدا **قوله** او تعلما نقول ان شفى الله مريضى فلا نالا اعتكف لدا  
**قوله** وسنة كفاية قال الرازي هذا في حجب الناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ  
دخل المدينة الى ان مات وهذه الواطئة القرونة بعدم الترك مرة ما اقرنت  
بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنية اي على الكفاية  
والا كانت دليل الوجوب على الاعيان **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم علمه للعلية  
**قوله** وعني هذا اي عني قول جابر بن ابي لاجله **قوله** وعني ابي حنيفة رضي الله  
عنه اي في غير المشهور عنه **قوله** وعنه هما ذلك اي في رمضان وفائدة  
الخلاص لو قال لعبد الله حر ليلة القدر وكان ذلك ليلة في رمضان فلا يعتق  
عنده حتى يمضي رمضان الذي كلفه لاحتمال انها في رمضان السابق كانت  
اول ليلة منه وفي الثاني في اخره وعنه هما يمتنع بمضي ليلة في رمضان الا في  
لانها ان كانت في الاول واقفا قد جاءت وان كانت في غيرهما في الليالي بعدهما  
فقد حطها برضا السابق **قوله** والمشهور عن الامام وقد روى عن غيره  
ايضا قال في المحيط والفوق على قول الامام لكن يده يكون الخالف فيهما يعر  
الاختلاف والاولى ليلة السابع والعشرين اه **قوله** وذكره هنا اي وانما  
ذكرته هنا مع تقدم الظلام عليها في احياء الليالي طلبا للثواب اي لاجل طلب الثواب  
بسبب السنية عليه بالاعادة **قوله** في ذلك الرمضان الى العوض وادى رمضان  
الحاضر الذي امر جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ان يلقمها في عشرة الاء  
خير **قوله** انها ليلة اي مشرفة منيرة وفي القاموس رجل ليج طلع الوجه  
يسكون الاء والظاهر ان ليلة هذا بالكسوف لا بالكسر **قوله** ولا قارة اي  
باردة بل متوسطة **قوله** تطلع الشمس الى ذكر وان الدعاء ليلتها ويومها سبعا  
خان فاشه ليلتها وركه يومها كما ناطت بالمئين المجهلة والبي يفتح  
الطاء وكسرهما فيها وقد تبدل التامنا وتدخل في السين الممهلة مع فتح

الطاء

الطاء وكسرهما وهما ست لغات **قوله** واذا اخفيت الحج كما اخفيت ساعة الاجابة يوم  
الجمعة ليحترق في جميعه بالعبادة وكما اخفى الولي في الخلق ليجز الظن بكل مسلم  
ويترك به **قوله** ليحترق بالناس لعل اي الكلف مثلا لقول بعد فيقال **قوله** سوى  
العشر الاخير اي في رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف اي تعبير بالخير في  
سواه **قوله** والصوم شرط لصحة الاعتكاف لانه دخلوا قال الله على ان اعتكف  
شرا بغير صوم عليه ان يعتكف ويصوم بحر **قوله** لانه في متعلقات الناس بالسر  
اللام اي لانه النذر محايث لعل بالناس اي بسطة فلا يتحقق الا به **قوله** الا ان  
يجعله الحج اي يوجب به بالنذر **قوله** لتعذر ما يراى بالغفل **قوله** عليها اي على رواية  
الحسن لا اخذوه من روى **قوله** غير محذوذة دفع بذلك توهم الساعة العلية  
**قوله** اي ما را غير جالس الحج لانه لا بد فيه من لبث ولو قليلا في الخطوات **قوله** وهي  
اي الاعتكاف بنية حلية الحج **قوله** فانه لا يجوز اي جعله طريقا **قوله** لانه متبرع  
عله لقول المصنف اقله نقلا مدة يسيرة **قوله** والعيد في فيه ان العيدي لكره  
صومها محرما واجيب بان الواجب عليه عدم الصوم فيقضيه في غيرهما  
ولكنه لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لعذر لا يجب **قوله** فخرج في  
وقت يمكنه اذراكها مع صلاة رنتها قبلها يحكم في ذلك راية ويسن بعدها  
اربعا وستا على الخلاف در **قوله** وكرهه فالرجوع الى الاول افضل لان الاعام  
في محل واحد اشق على النفس نراى فالثواب فيه انثر وتبعه المعوي وفيه  
مخالفة لما قدمه عن البرجندي من ان السجدة يتعين بالشروع فيه فليس له  
ان يستقل الى مسجد اخر من غير عذرها الا ان يقال خروجه لصلاة الجمعة فهو  
لعذر المبحح للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد **قوله** او حاجة طبيعية اي  
يدعو اليها طبع الافان ولو ذهب بعد ان خرج اليها لعبادة مريض او صلاة جنازة  
من غير ان يكون لذلك قصد اجازة بخلاف ما اذا خرج لحاجة الافان ومث  
بعد فراغه فانه يتعاض اعتكافه عند الامام بحر **قوله** واعتكاف في جنازة باخلاء  
اما جنازة الوطى فغفده وفيه ان العمل من المعراج الشرعية ولعل عدم اياه  
في الطبيعية باعتبار ربياء كذا في كتابه الدر وفي التارخانية عن الحجة لشرط



وقت الذوات يخرج لعبادة الرب في صلاة الجنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك  
 في حفظ **قوله** او حاجة ضرورية الخ قال الرب في شرحه اعلم ان ما ذكره المصنف  
 من عدم فساد الاعتقاد بالخروج لاجل انهم في المسجد وما بعده من الاعذار التي  
 ذكرها هو مذهب الصاحبين واما عند الامام فيغفل لان العذر في هذه المسئلة  
 مما لا يوجب وقوعه اه وفي الدار المختار واما ما لا يوجب كاجاء غريق وانهم في مسجد  
 فيسقط الاثم لا لبطلان والاكاف النيران اولى بعدم الفساد كما حقه الكمال  
 خلافا لما فصله الزيلعي وغيره لكن في الزهر وغيره جعل عدم الفساد لانهم في بطن  
 جماعة او اخرجوا كرهنا استقاما **قوله** واداء شهادة تعينت عليه فيه ان هذا  
 من الخواص الشرعية **قوله** لغوات ما هو المقصود منه علم لعدم الفساد في هذه  
 المسئلة يعني ان علم بفساد اعتقاده لا يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف وهو  
 اداء الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد مات **قوله** من المكابر في اي  
 التجبرين من الكبر بمعنى التجبر **قوله** يريد ان لا يكون الخ اي ليس المراد ارادة الخ  
 حقيقة لاحتمال بقاء المسافة بين المسجد **قوله** بلا عذر معتبر في عدم  
 الفساد فلو خرج لجنازة محرمه او زوجته فسد لانه وان كان عذرا لا اذنه  
 لم يعتبر في عدم الفساد **قوله** ولا اثم عليه به اي بالعدوى واما بغير العذر في اثم  
 لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **قوله** اذا دام اي كل منهما **قوله** واثمه في المسجد اما  
 اذا خرج منه فعليه قضاءه ايضا لعدم وجد الركن **قوله** وبعض ما عده بعد  
 زوال الخ اي بالصوم عند القدرة جبر الحافاة غير ان المذخور ان كان اعتكافا  
 شهر بعبه بعض قدر ما قد لا يغير ولا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان  
 وان كان اعتكافا شهر بغير عبه يلزمه الاستقبال لانه لزمه متابعا فيراعي  
 فيه صفة التتابع وتامه في البحر **قوله** وقال ان خرج اكثر اليوم الخ قالوا هو لا  
 استحسان فيقتضي ترجيح قولهما بمرجوح فيه الكمال وحي قول لان الضرورة  
 التي بناطرها التخفيف اللازمة والغالبة وليس هناك ذلك اه اي فيكون من  
 الواضع التي يعمل فيها بالقياس كذا في تحفة الاخبار **قوله** واكل المعتكف الخ وله  
 غسل رأسه في المسجد اذ لم يلونه بالماء المستعمل فان كان بحيث يتلوث يمنع

منه لانه تنظيف المسجد واجب ولو توضأ في المسجد في اداء فهو على هذا التفصيل  
 اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره له التوضي في المسجد ولو في اداء الا ان يكون في مو  
 ضع اعتدلت لا يصلى فيه وفي الفتح خصال لا ينبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا  
 يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا بشر فيه بيل ولا يمر بغيره ولا يضرب  
 فيه حد ولا يتخذ سواقا رواه ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم **قوله** هو  
 بغد اعتكافه لعدم الضرورة ورويت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره  
 يكره له الجبا بعبه فيه مطلقا والاكل والنوم قيل الاغريب كما في الاشياء وفي  
 البيت ولغير المعتكف ان ينام في المسجد معيما كانه او غريبا مضطجعا او مشكرا  
 الى القبلة او الى غيرهما والمعتكف اولى به لكن قوله رجلا الى القبلة محل نظر لان  
 عليه في كراهة من الرجل اليها فالماصل ان في تعاطي هذه الاشياء في المسجد لغير  
 المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه **قوله** وقيل  
 يخرج بعد الغروب للاكل والشرب قال في البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتي  
 به فحسب ان يكون من الخواص الضرورية اه **قوله** وكره احضار الببيع فيه اي  
 خربا لانها محل اطلاقهم بحر **قوله** لان المسجد مكررا في فسخه بالز  
 اخره اي محفوظ ولا ينفذ فيه شغلها ولهذا قالوا لا يجوز غير الاشياء فيه اه  
 قلت والظاهر انه لا يكره احضار الماء كونه يتناول فيه وشربه المشروب  
 فتحمل الكراهة على ما لا يحتاجه لتقائه فيه وشي الخمر عن البرجندى احضار  
 الثمن او البيع الذي لا يشغل المسجد جائز **قوله** وكره عقد ما كان للتجارة وان لم  
 يحضر البيع فيه **قوله** وله ذكره الحياطة ونحوها كبيع وشراء وتعليم ثمانية  
 باجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البحر **قوله** مطلقا اي سواء حضر  
 البيع او احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفار من البحر **قوله** وكره الصبي  
 الخ سئل الامام عن بياحه فقال ان يصوم ولم يتكلم احد ولم يبق صوم الصبي  
 به قربته في شربعتنا فانه منهي عنه **قوله** فلا بأس به المراد به انه مطلوب  
 شرعا ولا كان يتوهم منه انه مسا ولغير من القراءة ونحوها قال الله يلزم  
 والمراد ان يكون ذلك غالب اوقاته **قوله** والذكر هو ما بعده بالنصب **قوله**



وسير النبي صلى الله عليه وسلم في معاذيه واحواله صلى الله عليه وسلم **قوله** واما التكلم  
 بغير خير فلا يجوز لعين المتكلم اي فالمعكف اولى وروى في الحديث رحم الله امرؤا  
 تكلم ففهم او سكت فلم يفكره التكلم لا يجزى قال في الزهر والظاهر ان اللباس عند الخ  
 جه اليه خير لا عند عدمها **قوله** اذا جلس ذلك اي للكلام اللباس ابداء اي  
 قصد افا ما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبعضهم اطلق **قوله** وحرم الوطئ ورد  
 انهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يقبلون ويرجعون  
 الى معتكفهم فنزل قوله تعالى ولا تباسروهن في الآية وتصور الوطئ من  
 المتكف بان يخرج نحو حاجة ضرورية فيجامع فيجزم عليه لان اسم المتكفي لا يبرأ  
 عنه بذلك الخروج وليس الزنا حرمة الوطئ كغيرها في المسجد فانها لا تخص  
 المتكفي ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطئ في  
 غير المسجد وحينئذ يبطل اعتكاف الزوجة محمى عن البرجندى **قوله** فالتحفظ  
 به الممس والقبلة وجه ذلك ان حرمة الوطئ لما ثبتت بصرح النص قويت  
 فتعدت الى الدواحي بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواحي فيها لان حرمة  
 الوطئ لم تثبت بصرح الزهر وكثرة الوقوع فلو حرمت الدواحي لم يخرج وهو مد  
 نوع **قوله** لان الجماع محظور فيه اي نصا والاولى زيادة في الضيق فيه  
 الى الاعتكاف وقوله فيتعدي الى دواحيه لانها سببه وسبب الحرم محرم **قوله**  
 والخطاى المنع عن الجماع يثبت ضمانا لزوما وانما اذا تحقق الركن **قوله** لان  
 ما ثبت بالضرورة وهو الجماع الثابت لا اجل تحقق الركن وقوله بعد ريعه  
 رها فلا يتعدى الى الدواحي لانه يكفي في تحقق الركن الكنى عن الجماع فقط  
**قوله** وبطل بوطئه مطلقا في قبل او دبر **قوله** او ناسيا بخلاف ما لو اكل ناسيا  
 حيث لا يغد اعتكافه لبقاء الصوم والا طان ما كان في محظورات الاعتكاف  
 وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يتخلل فيه السهو والعمد  
 والليل والنهار وكذلك الخروج وما كان في محظورات الصوم وهو ما منع منه  
 لاجل الصوم يتخلل فيه السهو والليل والنهار كالاكل والشرب فلهذا  
 السبب عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن لا كما المنع للاعتكاف

فانه يحصى النهار **قوله** او مكرها الى الاولى او مكرها **قوله** لان له حاله مذكوره وهي كونه  
 في المسجد وقوله كالصلاة المذكور فيها كونه محرما قارعا مستقبلا ولذا كرف الحج  
 التجرد عن اللباس وتجنب الطيب **قوله** والحج فاداه يبطل احرمة بالوطئ وبالانزال  
 واعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يبطل بفعل ذلك فاسيا لعدم المذكر  
**قوله** ولزمته الليالي الى ذلك لان ذكر احد اللغطين بلفظ الجمع يدخل ما بارا  
 هائي الاخر قال تعالى ثلثة ايام الارز او قال تعالى ثلث ليال سوييا والخصه وا  
 حدة فغير غنها تارة بالايام وتارة بالليال فعلم ان ذكر احد هما بلفظ الجمع  
 يتناول الاخر وحاصله انه اذا يأت بلفظ المفرد والثنى او المجموع وكل منهما  
 اما ان يكون في الايام والليال ففى سنة وكل منهما اما ان ينوي الحقيقة او المجاز  
 او ينويها او لم تكن له نية ففى اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر **قوله**  
 متابعه حاله في الايام وحذف فظيره من الجملة السابقة **قوله** وتأثيره لوقا  
 وضابطه لكان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق  
 في الاعتكاف كالنصرح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق  
 ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليلا ولا نهارا  
 في نفيه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس محلول وهو الليل والنهار لاجزاء هو  
 الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار **قوله** كما ذكرنا في الجمع **قوله** لان النفي معنى  
 الجمع وعنى الى يورس في التثنية والجمع لا تلزمه اليه الاول لان الاعتكاف  
 بالليل لا يكون الا بتعاضد ضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الا  
 الى تحقق الركن بدونها ومنه من جعل خلاف ابي يوسف في التثنية فقط رطل  
**قوله** وصح نية النهار اي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جوب قوله فانوى  
 تخصيصه بالايام **قوله** اذا نذر اعتكاف ووجه شهر مفهومه صرح به المصنف  
 بعد **قوله** لانه نوى حقيقة كلامه اعترض بان اللفظ كالايام مثلا ينصرف  
 الى الحقيقة بدون قرينة اذ نية فوجد هذا العمل قلت كانه اخبار ما ذكره بعض  
 من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت واحده معنى الا مشترك  
 يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة وقامه في العناية في لودكر



الايام ونوى الليال لا تصح النبوة ويلزمه كلاهما كما في التنوير وشرحه **قوله** الا  
ان يصرح بالاستثناء مراده ما يعم القيد ليعم ما لو قال شهرها بالهنا ردون الليالي  
**قوله** لان الشهر اسم لعدد الخ اي فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الافراد  
**قوله** وليس باسم عام كالعشرة فيه ان العشرة هي اسماء العدد وهي من الخاص  
على الافراد ان لا يكون ذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له اجزاء او لم يكن قد دخل  
التثنية كما في التلويح واسم العدد دخل الخاص كالمائة فان الواضع وضعه لمجموع  
وحدان الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل واحد من الواحدان جزءا من اجزائه فيكون  
موضوع الامر مشترك فيه وحدان الكثير فيكون كل واحد من الواحدان جزءا من جزئياته  
وبخلاف المشترك فان كلا من الواحدان نفس الموضوع له كما في التلويح لكن  
ظاهر ما في التوضيح والتلويح والتحيز ان العدد موضوع لكثير كالعالم فالمسمى متعدد  
فيما كان الاول محصور والثاني لانه قلت ويجوز الجمع بان اسم العدد كالعشرة بالنظر  
الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص وبالنظر الى كونه يصدق على كل عشرة  
علم فقام **قوله** على مجموع الاعداد فيه ان شهر اسم لمجموع الليال والها في هذه العينة  
فهما سواء ويدل له قوله لا تطلق العشرة الخ **قوله** ولا يجازا فيه ان يقال ما لا  
من المطلق الشهر مثلا على النهار مجازا من المطلق اسم الكل على جزئه **قوله** بعد التثنية  
اي الاستثناء والمراد بعد المشتق **قوله** الليالي الجردة خبران **قوله** هذا من فتح القدير  
اراد ان هذا الكلام منقول من الفتح والمنايا واداد المعنى اللغوي ايضا **قوله** فالام  
ضافة الى المساجد مراده بالاضافة ايضا في **قوله** المختصة صفة المساجد  
**قوله** وترك بالرفع عطفا على الاضافة **قوله** لاجله اي الاختلاف فاذ حرمة  
المباشرة مقيدة به في الآية **قوله** السنة تقدم اذ سنة كفاية وهي مؤكدة  
على المعنى ولان ما بيني والذها وكوفا على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير  
**قوله** عجا مفعول مطلق لمخزوف اي عجت عجا **قوله** وما ترك الاعداد اي في العشر  
الاخر حتى قبض اي الاعداد لما روي انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير  
من رمضان فزاي خياما وقببا في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذه العائنة  
ولهذه الحفصة وهذه السوداء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وثلا ترويت

البر هذا فامر بان تترع قبته فترعت ولم يعتكف فيه ثم قضى في سؤال **قوله**  
بضرب اي بنوع وقوله من العقول اي من الدليل العقول **قوله** وهو كالمصلى اي  
يعطى للنظر ثواب المصلي كما ورد به الخبر **قوله** وهي اي الصلاة **قوله** وانقطاع  
اي من ملاهي الدنيا **قوله** وحاسنها لا تخص اي الصلاة او الحالة **قوله** بشمله  
متعلق بتفريع والباء للسببية **قوله** مجرد الراحات مؤنة فاذا لم يتجدد لاهلا  
يتفرغ قلبه **قوله** بتفويض امرها اليه للتصوير **قوله** الى عزير جنابه الحجاب  
الغنى والرحل والمأجبة وجل وعلم لحدث افاده في القاموس **قوله** والوقوف  
بما به فيه استعارة غشبية **قوله** وملازمة عبادته يعني عنه قوله بشمله بالا  
فقال الخ **قوله** والتعرب اليه بالجر عطفا على عبادته وبالنصب عطفا على تعرب  
والمراد التعرب اليه بالعبادة **قوله** في حديث من تعرب تمامه الى ذلها تعربت  
اليه باعاد من اقام عيش ايسه هرولة **قوله** لا ليجاعله لقوله اكرم تربه وتغظه  
وما بعده احوال **قوله** والتحصى بالجر عطفا على الجا وبالنصب عطفا على تعرب  
**قوله** فلا يصل اليه عدوه وهو الشيطان والدنيا **قوله** وعزير تاييده اي قوته  
فلا في القاموس ايده تاييده فهو يد قوته **قوله** ترى الرعايا الخ اي فالحق احق  
به المصنوب **قوله** وهو فرد منهم اي لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا وهو جملة حاله **قوله**  
لغضا ما ربههم يحفل الجمع والا فرد والا نسب للفظ الرعايا **قوله** بغير قدرته اي  
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير غاليلف بالله تعالى وقدرته  
اي المصنف **قوله** على حصول المراد الاولى حذف حصول اي على المراد من الاعطاء **قوله**  
وارا الحجاب الوهم اي الوهم الذي كالحجاب اي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة  
الاعطاء **قوله** واما ط العطاء عطفا على فية والمراد بالعطاء الحجاب الناشئ من الوهم  
**قوله** واظهر الحق عطفا لزم **قوله** بفيض العطاء اي بفيض ذي العطاء اي بالعطاء  
الذي هو كالفيض **قوله** المجزء افاد انه لم يعاد اما ما معينا في الاربعة لظهورهم  
بعده **قوله** اكثر رواية الامام اي مروياته **قوله** كذا في اعلام الاخبار بكسر هجره  
اعلام فيما يظهر **قوله** قال اعاده بعد النقل الاول **قوله** ببركته اي بكثره خبره **قوله**  
وددده اي اللد المعطى له من الخيرات **قوله** مثل بالجر اي صفة **قوله** او امام شغل







الغنى فيما تم بتأخيرها بلا عذر وترد شهادته ولا ينبغي لأحد أن يبيع يده في الزكاة لأنهم  
 لا يملك لهم مع الله أي كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودايع يبدلون في أو  
 بدلهم وينفقونه عن غير محله ولأن الزكاة إنما هي طهرة لمن عساه أن يتدنس  
 والأخياء مبررون في الذنوب لعصمتهم ذكره السيد وهي طهرة لصاحبها في الذنوب  
 نوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ولها معات  
 آخر وهي البركة يقال زكيت النعقة إذا بورك فيها وللحد يقال زكيت نفسه  
 إذا مدحها والثناء الجليل يقال زكيت الشاهد إذا ثنى عليه وتسمى صدقة  
 لدلائلها على صدق العبد في العبودية فتح ورأي لعل الله عليه وسلم ليلة أسرى  
 به قوما قوما يسرجون كالابل على أقبالهم رفاع وعلى أبارهم رفاع يسرجون  
 كما تسرج الابل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والرقوم قيل إنه  
 لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بنهاية نقي الزبح ورضف جهنم أي حجا  
 برها الحماة والمجاعة قال جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة  
 أموالهم وقال الأجهري قيل ورد أن على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى الإله  
 واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليلي ورد في الحديث الحسن أنه  
 ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى وسبعون على مانع  
 الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وأدوات صاحب اللال الذي  
 لا يؤدى زكاته استمرت ثلاثمائة تكب عليه اللعنات إلى يوم القيامة وإن وقع  
 في يد من يركبه وإنما جوزه وأبرز الطعام وهذا لللبس لأنهم منعوا المال وصرفوه  
 في المطاعم الطبية لتحسين بواطنهم والملا بس الطبية لتحسين ظواهرهم فجوزوا  
 بضد ما فعلوا فعلاه بعض المشايخ **قوله** هي عليك ماله هو ما عليه المحفوظ  
 من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال وهو موضوع  
 سلم المنفعة فعل المكلف حموي وإطلاقه على العذر المخرج بخلاف شرعي وقوله تعالى  
 وأقول الزكاة منه والمراد إخراجها من العدم إلى الوجود كما في أقبول الصلاة وفي  
 حاشية السيد الأنياء الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه وبين  
 الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الابقاع والعق الحاصل بالمصدر وهو

الهيئة الوقفية وأخرج بالملك الإباحة فلا يكتفى فيها فلو أطمع بها ناويا به  
 الزكاة لا تجزيه إلا إذا دفع إليه المصنوع كما لو كانه بشرط أن يعقل القيص و  
 والمال ما يتقوى أو يدخر للحاجة وهو خاص بالاعيان وأخرج بالمال المنفعة فلو كان  
 خيرا دارة سنة ناويا للزكاة لا تجزيه **قوله** مخصوص وهو ربع عشر النصاب  
 أو ما يقوم مقامه من صدقات السواثم **قوله** لشخص مخصوص هو أن يكون فقيرا  
 ونحوه من بقية المصارف غير لها شئ ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن الملك في  
 كل وجه لله تعالى **قوله** على خرخرج العبد ونحوه **قوله** مسلم خرخرج الكافر ولو مر تداوبا  
 على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلو أسلم المرء لا يخاطب بشئ من العبادات  
 أيام رده ولو ارتد بعد وجوبه سقطت **قوله** مكلف أي بالغ عاقل فلا زكاة  
 على صبي وقال المؤلف في الحاشية لا زكاة على المجنون إذا جن السنة كلها فالفاق  
 بعض الحول اختلافه والصحيح عند الإمام اشتراط الفاقة أول السنة لأنفق  
 الحول وأخرها لا يخاطب بالأداء وتقامه فيها **قوله** مالك النصاب دخل فيه ما  
 ملكه بسبب حيث كفصوب خطه إلا إذا كان له غيره منفصل عنه يورث دينه و  
 ولا بد أن يكون للثالث قايما خرج ماله المكاتب **قوله** أو حليا وهو ما يتحلى به  
 من الذهب والفضة سواء كان مباحا لاستعماله أو لو خاتم الفضة للرجل وسوار  
 اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدراية وجوب الزكاة في النقدين  
 ولو كانا للبحر أو للنفقة قال لا زكاة لهما خلفا ثمانا فيزكيا كيف كانا **قوله** أو مابا  
 قيمته الأولى أو ما يابا وبه قيمة والقيمة يرجع إلى النصاب لأن النصاب ر  
 يقوم به ولا يقوم به **قوله** فادع عن الدين أي الذي له مطالب مخيرة العباد  
 سواء كانا للزكاة وخراج أو للعبد ولو كفالة أو مؤجلا ولو صدق زوجته  
 المؤجل بخلاف دين نذر وكفارة لعدم المطالب وعروض الدين كالهبة  
 عند محمد ورجحه في البحر **قوله** وعن حاجته الأصلية كنيابه المحتاج إليها لادفع  
 الحر والبرد وكالنفقة ودور السكنى والآث الحرب والخرفة وآثات المنزل  
 ودواب الركوب وتب العلم لا هلهيا فادع كان عنده وراهم أعد هالهذه  
 الأشياء وحال عليها الحول لا يجب فيها الزكاة وتب العلم غير هلهيا ليست من



من الخواص الأصلية وإن كانت الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة بجر  
تصرف وقوله وكالنفقة لا زكاة فيها ولو حال عليها الحول قال فيه وهو مخالف  
لما في المعراج والبدائع أن الزكاة تجب في الغد كيف أمسه للنفقة أو للماء اه  
**قوله** نام ولو تودير أو النماء الحقيقي يكون بالنمو والناسل والتجارات  
والغدير يكون بالتكثير في الاستثمار بأن يكون في يده أو يد نائبه دور  
**قوله** وشرط وجوبها أي اقتراضها **قوله** حولان الحول وهو في ملكه أي وثلاثة ألال  
كالدرهم والدنانير والسوم أو نية التجارة في العروضة **قوله** إلى بجانته التقيد  
في الزكاة جنب واحد فما استغنى أحدهما يضم إلى ما عنده من غيرها واستغنى  
من الساعية يضم إليها لا إليها **قوله** أو غيره كنية ووصية **قوله** ولو جمل دون نصف  
لسنين صح صودته لم تلتزمه في درهم دفع منها مائة عن المائتين لعشر في سنة  
جاء بشرط أن يكون عنده النصاب الذي يجعل عنه كما في الصورة فلو كانت  
في ملكه أقل منه فجعلت عنه مائتين وتم الحول والنصاب تام لا يجوز وإن  
لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وإن يكون النصاب كاملا في آخر الحول ونما  
في كتابة الدوا ولو جعل الفقير فليس قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أجره إن  
المعبر بكونه مصرفا وقت الصرف إليه لا بعده **قوله** أو وكيله أي وكيل المولى  
فيصح ولو دفع الوكيل نأوية أو دفعها الذي يلدفعها للفقراء جاز لأن المعبر  
بنية الأمر أو العزل ما وجب كله أو بعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل  
بل بالأداء للفقراء وإنه لا يشترط البناء عند الدفع شرح **قوله** كما لو دفع  
أي لا نية **قوله** والمال أي قائم غير مستهلك وظاهره وإن لم يكن الفقير حاضرا  
بالجلب ولو وضعها على نية فأنه بها الفقير جاز **قوله** ولا يشترط علم الفقير  
بأنه كان ولو دفعها إلى صبي أو أقربه برسم عدا أو إلى مشرك أو مبدى الباكورة  
جاز إلا إذا نص على التفويض ولو دفعها المعلم إلى خليفته إن كان بحيث يجعل له  
محطه صح ولا لا **قوله** ولم ينو الزكاة ولا نذر ولا واجبا آخر فادفعها  
بغير الزكاة ولو تصدق ببعضه لم تسقط حصته عند الثاني خلافا للثاني  
لث وأعلم أن أداء الدين عن المال الذي عنده لا يصح والجملة أي يعطى المديون

دكانة

زكاته ثم يأخذها عن دينه أو امتنع المديون ريدته وأخذها المونة فقهر  
بجذب حقه فإن ما عنده دفعه للغاضي **قوله** أو على جاحد عليه بينة تنع فيه العي  
وفي النهي الخائنة والخفة صحح قول محمد بعدم الوجوب فيه لأن كل بينة لا  
تقبل ولا كل قاض يعدل **قوله** ففيها درهم هذا إنما يظهر إذا كان المأني تاما واحدا  
**قوله** وكذا فيما زاد بحسابه ظاهره ولو دون أربعين والمذكور في ذكاة المال  
أنه في كل خمس بحسابه وما بين الخمس إلى الخمس عشرة وقال ما زاد بحسابه فيجمل كله  
على الخمس **قوله** لأن ما دون الحيلة لقوله ويتراخي وجوب الأداء إلى أن يقضى  
أربعين ورهما **قوله** كتمن ثياب البدلة أي أو باع ثياب بدلة وصار ثيابا دينا  
في دمة الشترى حتى حال عليه الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيما بعده **قوله**  
والوصية إذا تأخرت عند الوارث مثلا عاما **قوله** وبطل الخلع إذا تأخر عند  
الزوجة عاما **قوله** والصلح عن دم العمد إذا تأخر بدله عند القاتل عاما مثلا **قوله**  
والدية إذا تأخرت عند العاقلة والقاتل عاما مثلا ثم قبضها إلى الدم **قوله** **قوله**  
والسعاية كما إذا اعتق بعضه واستمعه في البعض الآخر وتأخر بدله السعاية  
عند العبد عاما مثلا ثم قبضه **قوله** لا يجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصبا بأكمله  
عليه الحول بعد القبض أي إلا إذا كان عنده ما يضم إلى الضعيف **قوله** مطلقا  
قليل أو كثير إلا دين الطبابة والسعاية والدية في رواية بجر **قوله** وإذا  
قبض مال الضمار وهو مال تعدد الوصول إليه مع قيام اللات **قوله** كما بق  
ومفقود أي وهما من عبدة التجارة **قوله** ومفصوب ليس عليه بينة فلو لم يكن  
يجب ما مضى **قوله** قال في تحفة الأختار ويصح أن يجري هنا ما يأتي مصححا  
عن محمد من أنه لا زكاة فيه لأن البينة قد لا تقبل فيه اه **قوله** ومدفون  
في مغارة أو المدفون في حوزة سواء كان داره أم دار غيره فيجب له مكان  
النو صل إليه بالحفر كذا في سكب الأنهر **قوله** وقد نسي مكانه أي ثم تذكره  
ويقال فظهر ذلك في كل مقام بما يناسبه **قوله** وما خرد مصادرة أي  
ظلالا بأن يأمره الظالم بأن يأن ماله أي ثم يدفعه إليه **قوله** عنده من لا يعرفه  
أما إن كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتعرف بطله بالنسيان في غير محل بجر



**قوله** لا يثبت بل ولو كان عليه بنية لا يثبت لا تقبل **قوله** ولا يجزى عن الزكاة ديني تقدم  
 ذكر الجيلة في ذلك **قوله** وموزون أي غير النقدين **قوله** فالعشر وزنها اداي  
 وقت الاداء أي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى عندهما وقال في تفسير القيمة  
 وقال يعتبر النفع للفقراء حتى لو أدى خمسة زبوا عن خمسة جياذ قيمتها  
 اربعة جياذ جاز عندهما خلاه فالجهد وزفرو لو أدى اربعة جياذ قيمتها خمسة  
 وروية عن خمسة روية لا يجوز الا عند زفرو تمامه في ثمانية **قوله** لا  
 وتضم قيمة العروض الى الثمن لان الكل للتجارة وضما وجعله **قوله** قيمة  
 عند الامام وعندهما بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة  
 مائة واربعون ثوب ستة عنده وخمسة عندهما **قوله** ان كل في طريقه  
 يشترط كماله في الاستداء للاعتقاد وفي الانتهاء للوجوب ولو هلك كله بطل الحول  
 واما الدين فلا يقطع ولو استغرق **قوله** لا يجب زكاة لعدم كمال اول الحول  
**قوله** ونصاب الذهب الى اخره الذهب هو النجس الاصغر لزم من مضروبا كانت  
 او غيره وانما يسمى به لكونه ذا نصاب لا بقا فاستأني والمناصب تقدم الكلام  
 على الغضة اقتداء بنصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت الا اذا كان زكوا ولا يروى  
 الا ترى ان المهر ونصاب السرقة وقيم المستهلكة تؤدى بها واعلم ان الد  
 درهم الشرعي اربعة عشر قيراطا والدراهم المتعارفة ستة عشر قيراطا وان زنة  
 الريال بالدراهم المتعارفة ثمانية دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالد  
 درهم المتعارفة مائة وخمسة واربعين قيراطا ويكون مقدار النصاب من الريال  
 تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الا ثلاثة قيراط وزنة كل واحد  
 من البندقي والفندقي والزنجري ثمانية عشر قيراطا فتقدر النصاب منها اثنا  
 وعشرون دينار او تسعة وبنار وزنة المحبوب اربعة عشر قيراطا فتكون  
 النصاب منها ثمانية وعشرين دينار او نصف دينار ونصف سبع دينار وهذا  
 هو المشهور وقبل يعتبر في كل بلدة دراهمهم وافق بذلك جماعة من المتأخرين  
 قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائة درهم  
 وعلى الاول مائة وخمسة وسبعون منها كذا حرره بعض المشايخ **قوله** التي كل عشرة

من

فيها وزن سبعة مثاقيل اعلم ان الدرهم ثلث عهد عمر رضي الله عنه فحلفه فيها  
 عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة  
 على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر الخصومة  
 في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنا وثلث خمسة  
 للخمسة درهم وثلثان فالمجموع سبعة واذ ثلث فاجمع المجموع فيكون احدى  
 وعشرين ثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا  
 يجري في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدر الديارات له **قوله** وما غلب  
 على العشر فكما في اصل لان الدرهم لا تخلوا عن قليل غش لانها لا تقطع الا به في هذا  
 القليلة فاصلة المهر ومثلها المذهب واما ما غلب غشه ان كان غشاديا اعتبر  
 قيمته فان بلغت نصابا وجبت زكاته والا وان لم يكن ثمنا راجحا في حكم  
 العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص  
 نصابا وجبت والا فلا يستفاد من الربح والعين والمهر وتام بيانه في كتابه  
 الدر واختلف في العشر المساوي والخمار لزومها احتياطا **قوله** ولا زكاة في الجواهر  
 والآتي قال في الدر الاصل ان ما عند التجري والسواك اغايركي بنية التجارة عند  
 العقد فلو نوى التجارة بعد العقد او اشترى شيئا للقيمة فاويا ايمان وجد بها  
 باعه لركاة عليه **قوله** على مكيلا وموزون أي التجارة **قوله** او رضى  
 هو ككرم والرخص بالضم ضد الغلاء وبالفح الشئ المانع **قوله** غير متلف امالو  
 التلغ فانه يضمن لوجوه التعدي واستبدال مال التجارة بمال التجارة يعود هلاك  
 وبغير مال التجارة استهلاك افاده في الدر من باب زكاة العثم يقطع الواجب  
 لتلفه بالعيني لا بالذمة **قوله** وهلاك البعض حصته أي وبقط هلاك  
 البعض حصته **قوله** ولا من تركته أي لعدم البنية **قوله** فتكون في ثلثة  
 الا ان تجزى الورثة من الكل ويعتبر حولها بالهلة فهو قمر لا شمس  
**قوله** ويجوز ابو يوسف الجيلة الخ قال في البحر على انه لو وهب النصاب في خلال  
 الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع الواهب بوجوب بقضاء او  
 بغيره فلا زكاة على واحد منهما كما في الحائنة وهي من حيل اسقاط الزكاة قبل



الوجوب وفي المراج ولو باع السوم قبل تمام الحول ببيع فراغ عن الوجوب  
قال محمد يكره وقال ابو يوسف لا يكره وهو الاصح ولو باعها بالنفقة لا يكره  
بالاجماع ولو احتال لاستقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فرغ من الوجوب بخلافه  
ثامنا يكره بالاجماع والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **باب**  
**المصرف** هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدوا مخرجا اي معدلا بحر  
عن ضياء اليوم وعرفه الرستائي اصطلاحا بقوله هو مخرج يصح في الشريعة  
مخرج الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان **قوله** وهو من عالت ما لا يبلغ نصيبا او  
يملكه وهو مستغرق في حاجته فمن تحقق فيه هذا فهو فقير ومن لم يدر  
توكل على نفسه اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته في  
حلول الاجل وان كان الدين غير موجه فان كان في عليه الدين معراج يجوز له اخذ  
الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان للديون مؤسرا معترفا  
لا يحل له اخذ الزكاة **قوله** ولو صححنا مكتب الاولي عدم الاخذ لمن له سداده  
عسر كذا في البدائع **قوله** والمكاتب من الكوفة فكانه ساكن من الجهد غير محرم  
وهو مفضل يتولى فيه للذكور الموثق وقد يقال مسكنة اه فرستائي **قوله**  
وهو من لا يتولى اي على المذهب لقوله تعالى او مكينا ذميرية واية السقينة  
للرحم دور وقيل تعريفها على عكس ما ذكره **قوله** والمكاتب هو معنى قوله  
تعالى وفي الرقاب عندا كثر اهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا  
للقبيد للحدادى بالكبير كذا في حاشية السيد وكذلك لا فرق بين مكاتب الغني  
والفقير على الصحيح ولا تدفع الى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف ما دفع  
اليه في غير فطاب رقبته على ما يغرم من ظلام صاحب البحر **قوله** والديون هو  
المراد بالخادم وفي الظهيرية الدفع للديون اولى منه للفقير والمراد للديون  
غير الهاشمي **قوله** وفي سبيل الله اي لمن في سبيل الله فان مصرف الشخص  
**قوله** وهو منقطع الغزاة بفتح الطاء والغزاة جمع الغازي اي الذين يجزوا  
عن الكوفة جيش الاسلام لغفرهم بلاك النفقة او الدابة او غيرها  
فحل لهم الصدقة وان كانوا في سبيل اذ المكس بقعودهم عن الجهاد

وهو بالاستحقاق ارسخ واولى لزيادة الحاجة بالفقر والافتقار رجلي وهذا التفسير  
احتمار الي يوسف قال في غاية البيان ونحو الاظهر **قوله** او الحاج اي منقطع الحاج  
وهو قول محمد وقيل طلبة العلم وعليه اقتصر في الظهيرية وقيل حلة القرآن الفقراء  
مضرات والخلاف في التفسير لا في جواز الدفع الى الجميع بشرط **قوله** وابن السبيل  
هو المسافر واصنافه لا في ملازمة وكل من كان مفررا يسمى ابن السبيل كذا في  
**قوله** وهو من له مال في وطنه ولوله ما يكون له لوطنه لا يجرى الدفع اليه وكذا لو كان  
كسوبا على ما روي عن اصحابنا في نقله الرستائي عن الكرماني والاولى ان يتفرق  
او لا قدر واد اقدر على ماله لا يلزم التصديق بما فضل كالفقير واستغنى والمكاتب  
او المجزأ فان السيد يجوز له اخذ ما يديه من الصدقة كذا في كتب الزكاة  
والعامل اي اذا كان غير هاشمي مشفق من العمل وهو فعل الا ان يقصد فهو  
اخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوان فرستائي **قوله** يعطى قدر ما يبعه و  
الحوانه بالوسط مدة ذهابهم وايابهم مادام المال باقيا ولا يجوز ان يبيع شراؤه  
في الماء كل والشرب والملازمة فهو حرام كونه اسرفا محضا وعلى الامام ان يبعث من  
يرضى بالوسط واذا استقرت كفايته الزكاة فلا يراد على النصف لان النصف  
حين لا مضاف بحروجه وللعامل الاخذ وان كان غنيا لانه فرغ نفسه لهذا العمل  
فيحتاج الى العناية قال في النسخ وهذه التعليل بقوى ما ثبت للواقعات في ان طاب  
العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستغناءه لغيره  
عن المكس والحاجة داعية الى ملازمة اه وسكت المؤلف عن المؤلف قلوبهم لان  
الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما في اخر الامر خذها من اغنيائهم  
وردها في فقراتهم **قوله** وله الاقتصار على واحد لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اتاه مال من الصدقة فاعطاه للمؤلفة قلوبهم فاقناه مال اخر فاعطاه للفاقرين  
بحروروي عن كثير من الصحابة عدم التعيين **قوله** ولا يصح دفعها لغيره وقال في  
التفسير وشرحه ولا تدفع لغيره وجاز دفع غيرها وغير العشر والمخرج اليه  
ولو واجبا كذا في كفارة وفطرة خلافا للثاني وبه يغني ولا تجوز الصدقات  
بأسرها الحربي ولو متامنا وحرم الزيلعي بجواز التطوع اليه **قوله** وطلعت غني



ذكر كان اوانى في عياله او لا على الاصح لانه يعود غني بغناء بيته والراو بالطفل الذي لم يبلغ بخلاف ولله الكبير ولوز منا في بيت الغني ذات الزوج خلاف والاصح الجواز وخرج طفل الغنية ولو ابوه ميتا فيجوز اليه لانه لا يعود غنيا بميتا ولوا كانا زالا ويجوز الدفع لزوجته الغني الفقيرة **قوله** وبنيها شتم اطلق بها لمنع قمع كل الزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز ابو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام **قوله** والخيار الطحاوي دفعها لبنيها شتم وكذا روى ابو عيسى عن الامام انه يجوز الدفع الى بنيها شتم في زمانه لان عودها وهو خب الخب لم يصل اليهم لانهما الناس امر الفناء وايضا لها في غير مستحقها فاد لم يصل اليهم العوض عاد والى المعوض واقره الترمذي في كذا في شرح الملحق وانما حرمت على مولى الميراث لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القول من انفسهم وانا لا تحل لنا الصدقة اه وجاز التطوعات في الصدقات وغلة الاوقاف لهم سواء سماهم الواقف ام لا على ما هو الحق كما حققه في الفتح وتعيينه عاذا كرهه لانه لا يجوز لهم دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة وفي السيد ولا فرق في المنع بين الزكاة وغيرها كالنذور والصفارات وجزاء الصيد الاحتمل الزكاة في فيجوز صرفه اليهم وسوى الربيع في المنع بين الواجبة والمطوع وازواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الدين حرمت عليهم الصدقة **قوله** واصل المرنى او فرعه لان الواجب عليه الاخراج عن ملكه رقية ومنفعة ولم يوجد في الاصول والفروع الاخراج عن ملكه منفعة وان وجد رقية وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالصفارات وصدقة الفطر والنذور لا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكره يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاحوال والحالات الفقراء بل هم اولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد هم الاقارب ثم الجيران **قوله** وروضة نقفا ولا تدفع في لزوجه عند الامام وقاله دفع اليه **قوله** ومملوك ومكاتبه ومعتق بعضه اما في العبد ومثله المذنب فلو لم يملك التملك واما في المكاتب ومثله معتق البعض فلا في السيد في كبره حقا فلم يتم التملك **قوله** وكفنا ميت وقضا دينه وعن قن يعق قال في الذر تعالى عن جيل الاشياء

وجله

وجله التكفين بها التصديق على فقير ثم هو كمن فيكون الثواب لهما وكذا في فقير المسجد وقال في باب الصرف وهل للفقير ان يخالف امره لم اره والظاهر دفع **قوله** اجراءه لانه ما عالى بما وسعه والزكاة حق الله تعالى والفقير فيها الموسع **قوله** الان يكون عبيده او مكاتبه لانه بالدفع اليهم لم يخرجهم عن ملكه والتملك ركن فاذا صاحب النسيب وقيد بما ذكره لانه لو ظهر غناه او كونه ذميا او انه ابوه وامه او امرءة او لها شتم اجراءه **قوله** وهوان يفضل الفقير بفضايل وكفى بكره ذلك بكره اعطاه ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فاعطاه درهما بكره ايضا **قوله** نقل في البحر عن فخر الاسلام من اراد ان ينصف بدرهم فاشترى به مملوكا ففقرها فقد قصر في امر الصدقة لان الجمع اولى من الفردي ولان دفع الكثير اشبه بعمل الكرام فكان اولى قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب معالي الامور وينقص سفاسفها وقد رزم الله تعالى على اعطاء القليل فقال تعالى افرأيت الذي تولى واعطى قليل واكدي اه وتذب الى الاغناء عن السوا ولا ينبغي ان ينظر الى ما يتعاضيه الخالي في كل فقير من عيال او خا كدين وثوب قال في الزهر واقتضى كلامه ان الكثير لواحد اولى من توزيعه على جماعة اه وفي التوزيع وشرحه ولا يحمل ان يسأل شيئا من القوت من لم يوف بومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وبأنه معطيه ان علم بحاله لا عانة على الحرم ولو سأل الكسوة او لا شغاله عن الكسب بالمجاهد او طلب العلم جاز لو محتاجا اه **قوله** وكره نقلها اي تحريما ولولى ما دون مضافة العسر **قوله** بعد تمام الحول اما المعيلة ولو لفقير غير احوج ومديون فتنتفى الكراهة فيها بحره ولا ينبغي دفعها لمن علم انه ينفقها في سرف او معصية وقال ابو حنيفة البكراني لا يصرفه لمن لا يصلى الاحيانا وان اجراءه كذا في كتب الاثر **قوله** لغير قريب اما نقلها للغير قريب فلا كراهة فيه لانه الدفع الى الفقير منهم فيه صلاة وصدقة **قوله** واحوج لانه المقصود منها سد حاجة المحتاج فمما كان احوج كان اولى بحر **قوله** وانفع للمسلمين بهيلم قال في العراج التصديق على العالم الفقير افضل اه اي من الجاهل الفقير فترسنا ولا يكر نقلها من دار الحرب الى دار الاسلام اك



ولومع وجود المصرف هناك **قوله** والا فضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ قال في الزهر  
والأولى صرفها إلى أخواته الفقراء ثم أولادهم ثم أحبابهم الفقراء ثم أحواله الفقراء  
ثم ذوي الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ريعه **قوله** لا يقبل صدقة الرجل  
أي لا يصاب عليها وإن سقط الغرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتابه **الدرعية** المعتبر  
في الزكاة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي العطرة مكان المودع عند  
محمد وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لرأسه در والباء سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله  
العظيم **باب صدقة الفطر** لفطر أسلاك والفطرة مولد وامرأها في السنة  
التي فرغ من فريها ومضافا قبل الزكاة وكان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطر يومين يا  
يا خراجها ولا تقطع بذلك المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة **قوله** على حر مسلم ما  
وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته ادوا على كل حر وعبد صغير وكبير نصف  
صاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من تمر أو صاع من تمر  
بعد اصباحنا وهو الصبح بحرك الزكاة وقبل مضيق في يوم الفطر عينا فبذره نكوة  
قضا وأخاره الحال في تحريره ورجحه في تنوير البصائر **قوله** مالك الضباب اعلم  
أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه النماء وتعلق به الزكاة وسائر الأحكام  
المتعلقة بالمال النامي ونصاب يجب به أحكام أربعة حرمة الصدقة ووجوب  
الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الأقارب ولا يشترط فيه الفخو بالتجارة ولا  
أحواله الخمول ونصاب ثبت به حرمة السؤال وهو ما إذا كان عنده قوت يومه  
عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خمسين درهما ذكره العلامة نوح **قوله** عند  
طلوع فجر يوم الفطر فمن مات قبله أو ولد بعده أو أسلم له يجب عليه كسب **قوله**  
ولم تكن للتجارة أي وإن لم تكن للتجارة **قوله** والمعتبر فيها أي في حوائجها وحوالها  
يجب عياله **قوله** وأما أنه لا شائ منافع البيت فامع **قوله** وإذا كان فوالأغنياء يخرجها  
من مالهم عندها ولا تجب على الصغير الغني ومثل ما قبل في الصغير الغني  
بغلا في الجنون الكبير الغني والمعتوه كما في الهندية وفطرة رقيق الصغير الصغير  
وفي البحر ونفقة الطفل الغني في ماله اه ولو لم يخرج في الصغير والجنون الغني  
عنهما وجب الأداء عليهما بعد البلوغ والافاق **قوله** واختار الجذرا الأب اعلم

انتم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر أسامونه على عليه ولاية مطلقة  
كما في التبيين عليه فاورد الجذرا ذلك في قوله ضار في عياله لموت الأب أو فقرا  
حيث لا يجب عليه الإخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق السبب ولم يجب وقيل في دفع  
الأمر في انتفاء السبب لأن الولاية غير نامة لا تنقلها له عن الأب فكانت كولاية  
الصبي غير سبب بدو الصبي لا يجوز له من ماله بخلاف الجذرا لم يكن له مال فكان الأب قال الطحاوي ولا  
يخلص عن الأمر إلا بترجيح رواية الحبس في أنها على الجذرا فصحت السببية كما ذكره  
واختارها في الاختيار وجرى عليها **الدرعية** **قوله** لا يحن مكاتبه لعدم الولاية ولا يجب  
ولا تجب على المكاتب لأن ما في يده لمولاه **قوله** ولا يحن ولده الكبير الغني وإن  
كان في عياله لا لعدم الولاية ولو ادعى عنه بغيره فإنه في عياله من عدم الأجزاء الزكاة وفي  
الاختصاصات الأجزاء ليشوف الأذن عادة ذكره العلامة نوح **قوله** وزوجه لعدم  
ولاية الحاكم عليها ولو ادعى عنها بلاد فجازا شحنا ما للأذن عادة كالولد الكبير وإن  
كان في عياله وقد به إشارة إلى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التي  
لم تزف وهي الابن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يجوز عنهم إلا بالامر كما يفيد القسطنطيني  
وهل حكم الاجنبي إذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر من الطهرية الجواز  
كذا في كتابه **الدرعية** **قوله** وقن مشترك لغرض الولاية والمودة في حق كل واحد منهما  
وهذا عند الإمام وقال يجب في العبيد المشترك على كل من الشريكين فطرة ما يخصه  
في الرؤوس دون الانتفاع من ثمر فلو كانت العبيد شفعة يجب عند هاتين غاية فقط  
كذا في سبب **الدرعية** **قوله** وكذا المصوب والمأسور فلا يجب على سيدهما إلا بعد  
عودهما فوجب ما مضى كما في التفسير **قوله** أو زبيب جعل الزبيب كما التمر قولهما وهو  
رواية عن الإمام وبها يفتى كما في البرهان والرواية الأخرى عن الإمام أنه كبير  
**قوله** وهو ثمانية أرطال بالعراق والرطل العراقي مائة وثلاثون درهما والصاع  
مايسع الفاروقين درهما وقول ابن يوسف الصاع مايسع خمسة أرطال وثلاثون درهما  
وهو بالرطل رطل المدينة وهو ثلاثون استارا ورطل العراق عشرون استارا  
المجروح على القولين مائة وستين استارا والاستار ستة دراهم ونصف وبعضهم جعل  
الخلاف حقيقيا ولم ينص عليه كذرة وجرت فيه القيمة وصدقة الفطر



في الزكاة في المصادر ولا يجوز للذي على المفتي به وهل يصير الصاع او نصفه  
 بالوزن او الكيل طريقان ذكرهما الزبيدي **قوله** ويجوز دفع القيمة قال في المتبرر وجا  
 ودفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير الاغنياء **قوله**  
 عند وجدان ما يحتاجه اي العتيق في هذه الاضاني التي تخرج منها العطرة بان  
 كان الزماني رضى **قوله** نقضاً حاجة العتيق اي وحلجة العتيق متسوعة **قوله** وما  
 يوكل اي ولو لم يكن غير هذه الاعيان بان يدفع غيرها بالقيمة **قوله** قبل الخروج الى المصلى  
 بعد طلوع فجر الفطر عملاً بامره وخلفه صلى الله عليه وسلم **قوله** وصح لو قدم اي  
 ولو قبل رمضان على ما عليه عامة الفقهاء والشروح وصححه غير واحد ورجه  
 في الزهر ونقل عن اللؤلؤجية انه ظاهر الرواية فكان هو للذهب **قوله** او اخر  
 فوقها موع لا يصفق الا في اخر العمر وهو قول اصحابنا وبه قالت العامة بدائع  
**قوله** واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على اكثر من فقير وعلى الجوز الاكثر  
 وبه جزم في اللؤلؤجية والحنفية والبدائع والمحيط وبهم الزبيدي في الظاهر  
 من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو للذهب والا مرقى حديث اغنى  
 هم للذهب فيعيد الاولوية **قوله** من سقط عنه الصوم بعد لم تقط فطرته  
 وقالوا اخر اجزا قبول الصوم والنجاح والعلاج والنجاة في سكرات الموت وغدا  
 العبر والنية فيها عند الدفع وكفى وجودها عند الغزل على الظاهر كما في الزكاة والله  
 سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **كتاب الحج** بفتح الحاء وكسر هاء الله  
 المقصد الى معظم لا مطلق المقصد كما ظنه بعضهم ورواختلف هل كان في شريعة  
 في قبلنا واجبا ام لا والصحيح انه لم يجب الا على هذه الامة وفي حاشية العلامة نوا  
 اختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور انها سنة ست وهو الصحيح  
 وقيل سنة خمس وقيل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة  
 وهو بعيد وابعده منه قول بعضهم فرض سنة عشر اخرج البخاري عن زيد بن  
 ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد ماهاجر حجة واحدة واخرج للدارقطني  
 عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حجج جنتين قبل  
 ان يهاجر وحجة قرن بها عمرة وكانت حجة بعد ماهاجر سنة عشر وحج ابو بكر

الصدوق

الصدوق في السنة التي قبلها سنة تسع واما سنة ثمان وهي عام الفتح فتح بالناس  
 قبلها عتاج بن اسيداه وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم اميراً بعد الفتح  
 وذكره على انه صلى الله عليه وسلم حج قبل ان يهاجر حججاً لا يعلم عدد رها وقال ابن الاثير  
 كان يحج كل سنة قبل ان يهاجر يعني الا ان يمنع منه مانع ويبلغ لمريد الحج او الغرادر ميتا  
 فان ابويه فان خرج بدون اذن مع الاحتياج اليه المدة ثم وقيل يكره والا جاز  
 والاحداث كالابوين عند فقد لهما وللاب منع او اكان صبيح الوجه حتى يلحى  
 وان استغنى عن خدمته كذا يستفاد من الموارز وفي الفتاوى الغلام اذا كان صبيح  
 الوجه لا يخرج الاب من بيته وان كان بالغاً كما لا يخرج بنيه لانه ثبت يشتمها الرجل  
 فقطع والا مردان كانا صبيح الوجه يشتمه الرجل والباء معافاة الغنية فيه من الجار  
 بيني وبينه ان يتأذن رب الدين والتميل ويحترق هل يشترى او يذري وهل يشتر  
 بر او يجر او هل يرافق فلا فافلا فالان الاستحارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل  
 لها امر وبها بالنوبة مراعياً شروطها من رد المظالم الى أهلها عند الامكان وقضى ما  
 قصر فيه في العبادات والدم على تعريضه والغرم على ان لا يعود والاستحلال من  
 ذوى الخصومات والعمالات اه من السيد ملخصاً **قوله** بقاع مخصوصة هي الكعبة  
 وعرفات **قوله** بفعل مخصوص بان يكون محرماً بنية الحج سابقاً وطائفاً في زمن  
 من ابتداء طلوع فجر النحر ويحتمل الى اخر العمر واقفاً في زمن من زوال يومه شرقاً الى  
 طلوع فجر النحر **قوله** وهي شوال الى اخره فائدة التوقيت بها انه لو فعل شيئاً من افعال  
 الحج خارجاً لا يجزيه وانه يكره الا حرام قبلها وان امن على نفسه من المحظورات  
 بالركن واطلاؤها يفيد التحريم **قوله** وذو القعدة بفتح القاء وكسر هاء در  
**قوله** فرض مرة على الفور عند ابى يوسف وفي العمر عند محمد اعلم ان وقت الحج في  
 اصطلاح الاصوليين يسمى مشكلاً لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قل  
 بالفور لا يقول بان في اخره عن العام الاول يكون فعله قضاءً ومن قل بالترخي  
 لا يقول بان في اخره عن العام الا يكون فعله قضاءً ومن قال بالترخي لا يقول بان  
 من اخره لا يأثم اصلاً كما اذا اخر الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة  
 عند الفاعل بالفور حتى ان في اخره يفسق وترد شرها وانه لكان اذا حج بالآخره كان



كان اداء الاضياء وجبهة الطرفية واجبة عند القابل بخلافه حتى اذا اذاه وجود العام  
الاول لا يبا ثم بالما خير لكن لو مات ولم يحج ثم ايضا عنده **قوله** الاسلام فلا يجب  
على الكافر حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم اسم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك  
الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يحج حتى افتقر حيث يقرر وجوبه دينيا  
في ذمته ذكره العلامة نوح على الفتح وهذا على ان الكفار غير في الجاهلية بفرع  
الشريعة وقال العراقيون بخلافه فيكون على قولهم من شرائط الصحة **قوله** به  
والعقل والبلوغ والحرية اعان شرائط هذه ما روي في ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا حي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج حجة اخرى وايما اخرى  
حج ثم هاجر فعليه ان يحج حجة اخرى وايما عبيد حج ثم اتفق فعليه ان يحج حجة اخرى  
واعلم انه لا يجب عليه وان اذن له مولا فلو حج باذن مولا او غيره لا يقع على  
حجة الاسلام افاده العلامة نوح **قوله** والوقت اي وقت الطواف والوقوف  
ويحتمل ان المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج وهو يختلف باختلاف البلاد **قوله** به  
والقدرة على المراد الذي يصح به بدنة فالعناد للتم ونحوه اذا قدر على خبر وجبي  
لا يعود قادرا **قوله** بنفقته وسطاى من غير اسراف ولا تقير **قوله** على راحلة اي  
مخصصة به فان لم يقدر على ركوب الموقب اشترط القدرة على المجاورة قال صاحب  
البحر عند ذكر الراحلة انه لو قدر على غير الراحلة من بطل او حمار لم يجب ولم اره واعا  
صرحوا بالكرهية قال ابو السعود في حاشية الاشياء تصرحهم بالكرهية  
يدل على عدم الوجوب اذ لو كان واجبا لما كرهه لان الوجوب لا يتصف بالكرهية  
ونعاه فيها **قوله** لا الاباحة فلو وهب له ابنه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط  
الوجوب لا يجب تحصيلها **قوله** لغير اهل مكة مرتبط بقوله والقدرة على راحلة  
**قوله** اذا اكتمل المشي فيجب عليهم لبثه بالسمى الى الجمعة **قوله** الى حين عوده  
وقيل بعوده بيوم وقيل بشهر **قوله** لا ينزل الى ورمته ولا يلزم بيع ما استغنى  
عنه من بعض منراه ليحج به نعم هو الا فضل ولا يلزمه لو كان عنده ما واشترى  
به مكنا وخادما لا يفي بوجه ما ينبغي الحج كافي الخلاصة قاله الولم حج حتى انق  
حاله وسعته ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وقائه ويرجى ان لا يؤاخذ

الله بذلك اي لو با و با و فاه اذا قدر ركبته به في الطريقية **قوله** او الكون بدار الاح  
سلام وان لم يعلم فيكون وجوده في دار السلام علما وكما سواء فاش على الاسلام ولا  
ذكره السيد **قوله** صحة البدن اي مع البصر **قوله** وزوال المانع الحسي عن الذهاب كما  
لجس وكذا بشرط ان لا يكون خائفا من سلطان يمنع منه **قوله** وامن الطريق بان يكون  
الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض المحاج عذر **قوله** وعدم قيام العدة  
من طلاق بائن او رجعي او وفاة لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن والحج يمكن  
ادائه في وقت اخر غاية البيان **قوله** وخروج محرم ولو عبد او ذميا لامرأة ولو حنثا  
وجب نفقة الحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجه منعها عن حجة الاسلام ولو  
جنت بلا محرم جاز مع الكراهية **قوله** مسلم الاولى ان يقول غير محبوس كما في التنوير  
لما مر انه يكفي الذمي **قوله** ما مون خرج الماسق فانه لا يحفظ كالمجوس **قوله** بالغ  
المراهق كالبالغ جوهره **قوله** او زوج لامرأة في سفر اختلف في ان الزوج او الحرم شرط  
الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امر الطريق وتظهر ثمة الخلافة في وجوب  
الوصية وفي وجوب نفقة الحرم وراحلة اذ ان يحج معها الا بالمراد منها والراحلة  
وفي وجوب الزوج عليها ليحج بها ان لم يجد محرمات قال هو شرط الوجوب وصحة  
في البدائع قال لا يجب عليها شيء لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها وله الواجب كمال  
كان لا امتناع في القول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء اوجب عليها ادائه  
اه **قوله** وهما شرطان اي للصحة **قوله** بشرط عدم الجماع قبل محرما فان فعل ذلك فسد  
حجه وعليه ان يعرض فيه كالصحيح وان يقضى من قابل **قوله** هو ان يرضى الا فاضة  
وهو اربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة يجبر تركها بالدم **قوله** وهو ما بعد طلو  
جمر النحر الى اخر العمر والواجب فعله ايام النحر **قوله** الى الغروب الغاية داخله في الغيا لاث  
الواجب ادراك لحظة من الليل ان وقف بها **قوله** والحق اي والتقصير **قوله** وتخصيصه  
اي الحق **قوله** وبداءة السعي من الصفي فلو بدأ بالمرءة لا يعتد بالشوط الاول في الاصح  
**قوله** وطواف الوداع اي للافا في **قوله** وبداءة كل طواف من البيت من الحجر الاسود  
قبل فرض المواظبة وقبل سنة **قوله** والطهارة في الحديثين على المذهب قبل والحقيقة  
في ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة **قوله** وسر العودة



أو كشفاً مع العصفوفاً كترتيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل أسبوع من أي طواف  
أي أن قلوتر كرها هل عليه دم قبل ثم يوسى به ومنه كون الطواف وراء الحطيم **قوله** وتكون  
الرمي أي عند الامام **قوله** بينهما أي بين الرمي والخلف فهو على ترتيب حروف ودح **قوله**  
وحصوله أي السعي **قوله** وترك الخطوات للحطابطين كل يجب بتركه دم فهو واجب  
**قوله** كلب الرجل المنيط وجاز للمرأة **قوله** وسر ربه هو وما بعده باجر العطف  
على لب **قوله** والرفث ذكر الجماع حفرة النساء **قوله** والنسوق أي الخروج عن  
طاعت الله فإنه من الحرم اشنع **قوله** والجذال أي المتخاصمة مع الكافرين والرفعة **قوله**  
والأشارة أي في الحاضر **قوله** والدلالة عليه أي في الغائب **قوله** ولو لحايض ونفا  
فهو للظافة واليتم له عند العجز ليس بمشروع وينوي به الإحرام ليحصل الأجر  
تمام وشرط لبيل السنة أن يحرم وهو على طهارة وهو أفضل من الوضوء **قوله**  
وليس أزار ورده أو لها لستر العورة وثانيهما لستر الكففين فإن الصلاة مع  
كشفيهما أو كشفا أحدهما مكروهة فلا على **قوله** جديد يني تنبيها بفتح البيت وهما  
أفضل من الضليلين وقوله ايضاً هو أفضل من لون آخر وهذا بيان للسنة والأختر  
العورة كان **قوله** والتطيب أي لبده لا توبه وله أن يتصب بما يتبع عينه بعد  
الإحرام خلا فالجهد **قوله** وصلاة ركعتين ينوي فيهما سنة الإحرام ليحجز فضله  
السنة يعزفها بالكافرون والأخلاق حديث ورد بذلك ولما فيها من البرة  
عن الشرك وتحقيق التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم إني أريد الحج أو العمرة  
أو الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني وفي الأفراد يعرف **قوله** وأفعالها صفة  
أورفعها وسطاً **قوله** وتكريرها أي ثلاثاً وقوله كلما أخذ فيها أي شرع فيها **قوله** والصلاة  
عطف على التلبية **قوله** وصحبة الأبرار أي في جنة النعيم **قوله** ودخولها أي باب  
الملاة أي من ثنية كداء بالغف والمدة الثنية العليا با على مكة عند المعبرة ولا ينصرف  
للعلمية والتبنيث وتسمى تلك الجهة المعلى مصباحه ذكره السيد وفي نسخ العللا  
وهي الأولى وترك الحاج ذلك في هذه الأيام **قوله** والتكبير والتهيل أي حين  
مشاهدة البيت الحرام ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لئلا يقع نوع شرك  
در **قوله** وطواف القدوم أي للافي في **قوله** والأصطباع هو أن يجعل قبل شروعه

فيه رواه تحت أبصه العين ملقياً طرفه على شفعه اليسر وهو سنة **قوله** والرمي  
هو المشي بسرعة مع تعاقب الخطاوه الكففين في الثلاثة الأولى استناماً ولونه  
أو سنيه في الثلاثة الأولى لم يرمي في الباقي ولورحمه الناس وقف حتى يجد فرجة  
أه **قوله** أن سعى بعده ظاهرة أنه لا يطلب الرمي في طواف القدوم إلا لمن أراد  
السعي بعده أه وسياح ذلك في الفصل الآتي **قوله** الميادين الأخضرين المتخذي  
في جدار البيت **قوله** للرجال راجع إلى الرمي والروية **قوله** وهو أفضل الخ وعكاه  
المعجم بالحرم زمن الموسم وفي غيره الأفضل له الطواف أيضاً كرهه صاحب البحر  
**قوله** والخطبة الخطب تخص الامام أو نائبه **قوله** بعد صلاة الظهر وكبره قبله  
**قوله** والخروج عطف على السعي **قوله** يوم التروية هو ثامن ذي الحجة **قوله** إلى  
عرفات من طريق ضب **قوله** مجموعة حاله في العصر **قوله** خطبتين يعلم فيها الناس  
التي هي إلى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزلة والافاضة فهي ورعي حمرة  
العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والخلف **قوله** في الجمعي متعلق بقوله  
والاجتهاد الحج **قوله** والتزول بمنزلة لغة وكلها موقف الأبطى محسوس وهو معلوم  
**قوله** بغرب جبل قزح بضم ففتح لا ينصرف للعلمية والعدل عن قازح بمعنى مرتفع  
والاصح أنه المشعر الحرام **قوله** وكبره تقديم ثقله بفتحني متاعه وخدمه وتذكره  
المصلي جعل نحو تعلم خلفه لشر قبله وهذا إذا كان على متاعه في منى والأفلاك  
أي في تقديمه **قوله** إذا ذكر أي أيام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم أن كراهة  
التقديم تحريرية لأن عمراد بعلية ولا يؤدب على المكروه تنزيهاً أه ذكره السيد  
**قوله** التي تلي المسجد أي مسجد الخيف **قوله** التي تلي عرفة أي تأتي بعد يوم عرفه  
**قوله** والمتعة والعزاة أي الرطل مني **قوله** فقط ما هدى الجنائيات فلا يكمل منه  
**قوله** لرمي رمية وإن قدم الرمي فيه على الزوال جازاً فأن وقت الرمي فيه من العجزة  
إلى الغروب وأما في الثاني والثالث فمن الزوال إلى طلوع الشمس **قوله** بالمحصى  
بضم ففتحني الأبطح وليست المقرة منه وهو موضع بعرب كره يقال له الأبطح  
ذو حصى والتصب التزول فيه وذكر في المبسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه  
يصير ميباً مثلاً مكين **قوله** والنضلع أي الأمتلا منه فإنه علامة الإيمان **قوله** أه



واستعمل البيت والمطهر الى حال الشرب **قوله** الترام الملائم وهو ما بين الحجر والبيت  
 البيت **قوله** والتشبه اي المقلد بالاسرار كالمبجى المتشبه بها والله سبحانه وتعالى  
 اعلم واستغفر الله العظيم **فصل في كيفية تركيب الحج** **قوله** كرايح هو كبر المو  
 الموحدة وادبني الحريتي قريب من البحر وهو قبل الجفنة بشيء قليل على يار الذي  
 هرب الي مكة **قوله** ولو مضيا ولا يضربا انما الضرب بعد **قوله** ولا يزره اي بارزله  
 وقوله ولا يعقد ه بان يعقد طرفه ببعضها وقوله ولا يجله نحو محيط يدخل  
 خلا **قوله** تنوي بها الحج بيان للاكمل والا ينصح الحج بمطلق النية ولو بقوله  
 مقارنتها لذكر مقصد به العظيم كسبح وتهليل ولو بالفارسية وان احسن العر  
 بية واللبسة على المذهب **قوله** وهي لبك اي اقمت بياك اقامة بعد اخرى  
 واجبت ذلك مرة بعد اخرى فلا على والتسنية للتكرير وانصابه بفعل محرم  
 ما حوذي اليه بالمكان ولو اقام به **قوله** ان الحمد بكسر الحزة وتفتح د ربه  
**قوله** ولا يقص من هذه الاعمال اثني فانه مكروه ويكون سببا بتركها وتترك  
 رفع الصوت بها **قوله** وسعد بك اي اطلعك اطاعة بعد اطااعه **قوله** والركن  
 الذي اي الضراعة والمثلية قاموك **قوله** والزيادة سنة في الزمان مندوبة فان  
 اريد بالمنة مطلقا فلا ينافي افاده السيد **قوله** والقاضي عطف تغير **قوله**  
 والخفي الا ان يجد تعليل فيعظم اسفوا في الكبرياء عند معقد الشرائ **قوله**  
 بالمحبة والمحل من غير صابة لوجبه ورأيه فلو اصاب احدهما كره **قوله** وش  
 الرهبان بكسر الهاء ما تواضع فيه ادراكهم ومثله المنفعة والسيق والسلاح  
 والمختم والاحتمال غير مطيب والخندان والفصد والحجاجة **قوله** متى صليت ولو غفلة  
**قوله** اولعت ركبا او مشاة **قوله** فانه مستجاب عند رؤيته عن خطا ان صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا راى البيت يقول اخذوا برب البيت من الدين والعفرو من ضيق  
 الصدر وعذاب العز وبلغ وفي الفتح من اهم الاوعية طلب دخول الجنة بلا حاج  
 وصلى الامام جلالا ان يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه ليس بمتجيب  
 الدعوة **قوله** ثم طن الحج لانه محبة المسجد الحرام **قوله** اخذوا في عييد فتكون  
 الكوبة عن ياركي وجوبا **قوله** في مقام ابراهيم هو حجر كان يقوم عليه عند قوله

في الارض

عن الابل وركوبه عند اميانه هاجرو ولدها **قوله** فيه امر قد فيه **قوله** فاستلم الحج  
 واستلم الركن اليماني حسنا ولا يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما في العراق  
 والثاني **قوله** ثم يخرج الى الصفا في اي باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه  
 وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه اقرب ابواب الى الصفا  
 لانه سنة **قوله** على هينة الهينة بكسر الهاء من الهون بفتح الهاء وهو الكينة  
 فاصلا هونته قلبت الواو ياء كوزها واذك او ما قبلها ذكره الصلاة نوح **قوله**  
 يستقبل البيت لهذا باعتبار ما كان ولا يفقد حال البناء بين المروة والبيت الا ان  
 ولكنه يقف مستقبلا **قوله** يطوف بالبيت كفي بدله من غير رمل وسمى **قوله** فصلى مع  
 الامام الاعظم او نائبه الحج هو شرط عند الامام لا عند جما فقهاء لا بشرط لصحة جمع  
 المظهر والعصر الا الا حرام وبه زالت الدلالة وهو الاظهر برهان **قوله** ولا يغضل بين  
 الملا بين بنا فله اي غير سنة المظهر كفي مثلا مسكني بعبارة الذخيرة والمحيط والكا  
 في وهو بنا في اطلاقه المظهر والاطلاق ظاهر الرواية افاده في الزهر وكذا الاستي  
 بعد صلاة العصر **قوله** وان لم يدرك الامام هذا عند الامام **قوله** الا يطعن لقرنة  
 فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واجب فافات في باب الوقوف وقد رضى صلى  
 الله عليه وسلم الشيطان فيه وامر ان لا يقف فيه احد **قوله** المستطعم اي الذي  
 يطلب الطعام وهينته كالداعي **قوله** ما لم يطعم الحج فان طلع غادق الى الجواز  
**قوله** يحرم بضم الهم وفتح الحاء وتاء بد السين المكسورة سمي به لان الفيل حشر  
 ولحي فيه فلا يجوز الوقوف فيه **قوله** كما انه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اي  
 دعاءه بغير ان الدما والمظلم لانه **قوله** مثل حصى الخذف بالزاي المعجمة كل  
 ما عمل من طين وشوي بالنازحتي يكون فخارا قاموك والذي في التوسير ورعي  
 جمره المعينة من بطن الواوي سبعا حذف فاه قال في القاموك الخذف بالالدال  
 المعجمة كالضرب رميك بحصاة او نواة او نحوها تأخر بين سبابتين حذف  
 به والمراد الرمي برؤسي الا صابغ في الدار وسيد كره المصنف **قوله** ويكره من الذي  
 عند الجمره لانها مر دودة اريت في قلب جملته رفعت جمرته **قوله** واكثرها  
 الشيطان لانه لم يلق اليه حيث لم يره بكل يد بل حقره ولم يعاقبه حتى رماه



انما طواف اصابه **قوله** ويضع الحصى هذه كيفية اخرى في الرمي **قوله** وان اسقطت  
 السحابة انما اجزاءه ان وقعت بقرب الحجرة والا فلا وله ان يزرع بعيد وما دونها  
 قريب جوده **قوله** ثم يأتي مكة في يوم ذلك الحج اي وجوبا **قوله** ويصلي فيه اي  
 طواف الصلوة بفتح الدال الرجوع ومثل المصدر بكوفه الدال **قوله** ويتنفس فيه اي  
 حال الشرب **قوله** ما زمره ما شرب لم يتنفس اي يشرب بنية قطع طوافه يوم  
 العطش الا كبري فقل بوضوح **قوله** وهي حصة عشر مواضع تغلها الكمال اي الحمام  
 الحج وقد ذكرها فظا العلامة العصامي مفيد الهاد اعان مخصوصة وزاد فيها  
 بعض مواضع لم تذكر في تلك الرسالة فقالا موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه  
 قد صرح النقاش في المناسك \* وهي لعمرى عدة للناسك \*  
 ان الدعا في خمسة وعشرة \* يقول حق محن ذكره \*  
 وهي المطاف مطلقا والمستزم \* ينصف ليل فهو شرط ملزم \*  
 وداخل البيت بوقت العصر \* يراي يدي خذ عيه فلتستقر \*  
 وتحت ميزاب له وقت السحر \* وهكذا خلف القام الفخر \*  
 ثم لدى الجمار والمسرة لفتة \* عند طلوع الشمس ثم عرفة \*  
 ثم الصفا ومروة والسعي \* بوقت عصر فهو قيد يشرى \*  
 وكذا منى في ليلة البدوا \* يستنصف الليل فخذ ما يجتدي \*  
 وعند بئر زمزم شرب الخول \* اذا دنت فمسك النهار لا قول \*  
 وهو قف عند مغيب الشمس قل \* ثم لدى السدرة ظهرا وكمل \*  
 وقد روي هذا الموقف طرا \* من غير تعيين بما قد مر \*  
 بحر العلوم حسن البصري عن \* خير الورى ذاتا ووصفا وسلي \*  
 صلى عليه الله ثم سلم \* واله والصحب ما بحث همي \*  
**قوله** من ان العروة الوثقى الحج الا وحذف ان او حذف الواو ومن قوله وهو موضع  
**قوله** او متباكيا اي متشبهها بالباكي **قوله** ولا ترفع صوتها بل تسمع نفسا للفتنة  
**قوله** وتكتب الخيط والمقنن والجلي وخيضا لا يمنع ذلك الا الصلوات والله سبحانه  
 وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل** القرآن هو مصدر وقرب بين الحج والعمرة

اذا جمع بينهما **قوله** ثم يطوف الحج فانه ان يطواف من قبلين ثم سعي سعيين لهما جاز  
 واسا ولا دم عليه فان وقف الفاروق بحجرة قبل اكثر الطواف بها بطلت عمرته وقضيت  
 وجوب دم الرضف وسقط دم القران **قوله** فصيام ثلاثة ايام اخرها يوم عرفه فان  
 كانت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم **فصل** القمع  
 هو من اللعاع او المتعة لانه يتجمع اي يرتفع بارتماعات اللال بين العمرة والحج  
**قوله** هو ان يحرم بالعمرة ويطوف ولو اكثر اشواطها في اكثر الحج **قوله** يحرم بالحج  
 اي في سفر واحد حقيقة او حكما بان يلم بأحله الماعا غير صحيح واحرامه يكون يوم  
 التروية وقبله افضل **قوله** وجب عليه ذبح شاة شكر لما اتم الله تعالى عليه حيث وقع  
 لا ذاة الشكر **قوله** وان ساق الهدي اي هدي المتعة معه وقوله لا يتحلل من عمرته  
 اي الا بعد الفراغ من الحج **قوله** صام ثلاثة ايام بعد احرامها في شهر الحج وتأخير  
 حيث يكون اخرها يوم عرفه افضل رجاء وجود الهدي والله سبحانه وتعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم **فصل** العمرة هي سنة اي مؤكدة على المذهب وصحيح في الجود  
 هرة وجوابها وهي احرام وطواف وسعي وحلق او تقصير فالاحرام شرط ومعظم  
 الطواف ركز وغيرهما واجب هو المختار ويعمل فيها كعمل الحاج **قوله** ويكره في  
 يوم عرفه وجازت في غير ما ذكر ونذبت في رمضان **قوله** وموافق من  
 سبعين حجة في غير جمعة ويفعل لكل من الواقفين بغير واسطة **قوله** لعدم القيام  
 بحقوق البيت والحرم فمن يثق في نفسه بالقيام بالمحقوق فلا تراها عليه  
 والمجاورة بالمدنية كالمجاورة بكلمة **قوله** ونفي الكراهة صاجبا في شرح السيد  
 عن العلامة فوج وقال المجاورة بها مستحبة وعليه الفتوى وحج الغنى افضل من  
 حج الفقير وحج الغرض اولى من طاعة الوالد في خلاف النفل وبناء الرباط افضل من  
 حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية افضلية الحج لمثقة في  
 المال والبدن جميعا قال به افقي ابو حنيفة حين حج وعرف المشقة ولا يجوز  
 شراء المسوة من بني شيبه بل من الامام او فاقبه ولم يسها ولو جبا او حافض  
 ولا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستبراء  
 بعد زمره لا الاغتسال ولا حرم للحد منه عندنا ومكة افضل منها على المراجع الاما



الاما هم اعضاؤه صلى الله عليه وسلم فانه افضل حتى من الكعبة والعرش والمكرمي  
انه من الدر المختار الكتاب **باب الجنائيات** جمع جنائيات وهي ما يجنبه من  
شيء اي يحذر الا انه خص بما يحرم من الفعل واصلم من جنس النمر وهو اخذ من النحر  
وهو مصدر واريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع فلا يمكن  
والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمته بسبب الاحرام او الحرام كقوله السيد **قوله**  
منها ما يوجب دما وقد يجب بها دمان بجنابة القارن والدم حيث اطلق يراد به  
الاشاء وهي تجري في كل شيء الا في موضعين الاول اذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل  
الحلق والثاني اذا طاف للزيارة جنبا او حائضا او نفث فان الواجب في هذين  
الموضعين البدنة **قوله** هي نصف صاع من بركل صدقة في الاحرام غير مقدرة  
فهي نصف صاع الا ما يجب بقتل القمل والجراد فانه يطعم ماشا ذكره السيد وشار  
الى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون ذلك **قوله** ويتعد الجرد بتعد الغالين  
الجرمي قال في التفسير وخرجه ولو قتل محرمان صيدا تعد الجرد لتعد الفعل ولو  
حلالا ن صيد الحرم لا لا تحاد المحل **قوله** هي ما لو طيب محرم بالغ عضو ولو ناسا  
او جاهلا او مكرها وشمل العضو النعم ولو باكل طيب كثير وما يبلغ عضو الجمع  
والبدن كل عضو واحد ان اتخذ الميسب والافلل طيب كفارة ولو زرع ولم يزر  
لزم دم اخر لتركه واما الثوب المصطب انزله فيشرط للزوم الدم دوام لسه  
يوما واخرج بالبالغ البصير فلو شئ عليه والطيب كل جسم له راحة طيبة مستلذ  
ويجوز منه الطيب كالمسك والكا فور العابر والعود والغالية وهي المجموع من  
هذه الاربعة واخرج بالمحرم اللول لو طيب عضو ثم احرم فانتقل منه الى مكان اخر  
من بدنه فلا شئ عليه انما قاقيد بالعضو ان تطيب ما دون فيه صدقة **قوله** او  
خضب رأسه بجنار فبقا ما للتليد فغيبه دمان **قوله** وكحوه كسرج وان كانا  
خالصا **قوله** او لبس بخرط او لبس معنفا فلو انزله او وضعه على ثيابه فلا شئ  
عليه **قوله** او ستر رأسه اي بمعنفا فلو ستره بحمل اجانة او عدل فلا شئ عليه  
**قوله** يوما كمالا اي اوليلة كماله والرا ند على اليوم كاليوم وان نزع ليله وعاد  
نهارا لم يعزم على ترك لبسه عند النزع فان عزم عليه لم يفسد تعد الجرد

كفر الاول اولا **قوله** او حلق ربح رأسه الح ازال ربح رأسه او ربح لحيته **قوله** او  
مجمعه عطف على ربح اي واحتمر والاصدقة در **قوله** وفي اخذ شاربه حكومة اي  
حكومة عدل بذات السيد والذي في التويران فيه صدقة ولعل مراده بالحكومة ان  
ينظر العود ما مقداره من ربح الحية فيؤخذ من الدم بحسبه **قوله** بنصف صاع الباء  
للتصوير والصدقة بمعنى التصديق والباء للتعدية **قوله** او طاف للودوم او للمصدر  
محدثا وفي الفتح ولو طاف للعمرة جنبا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها  
شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة **قوله** او ترك شوطا من طواف الصدر عطف  
على ما يجب فيه صدقة **قوله** وكذا لكل شوطا من اقله اي الصدر وكذا لكل شوطا من  
السعي **قوله** فيالم يبلغ ربح يوم اما اذا بلغه او اكثره ففيه دم **قوله** او حلق رأسه  
غيره محرما كان ذلك العذر وحلا ولا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره او الباء  
مخيطا فانه لا شئ عليه اجماعا **قوله** فمن ما لو قتل قملة من بدنه او قاتلها او القى ثوبه  
في الشرب لموت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب  
الجزاء في القمل بالدلالة عليه كالصيد **قوله** ودنجه اي في الحرم **قوله** وتصدق به اي  
اين شاء **قوله** لكل فقير نصف صاع حكمه كالفطرة **قوله** او صام من طعام كل مكين  
يوما ولو متغرقا **قوله** او صام يوما كذا لو كان الواجب اقل من الصدقة ابتداء **قوله**  
ويجب قيمته ما نقص بنصف ريشه فيقدم الصيد سلبا وجريا فيعزم ما بين القيمتين  
وهذا اذا برى ونفى اشده والا فلا يضمن لزال اللوجب **قوله** ونفى ريشه اي الذي  
يخرج به من حيد الا متناع **قوله** وكسر بيضه اي غير المذر **قوله** بقتل سبع لرد  
حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا او فيلا **قوله** النابت بنفسه كذا ان كان ذلك في  
غير ملك وجبت قيمته واحدة والا فقيمتا فقيمة المالكه واخره لحق الشرع ويجب  
القيمة الا فيما جف او انكسر او ذهب بحفر تكانونا او ضرب فسطاط دروا  
ان شجر الحرم اربعة انواع ثلاثة منها يحل قطعها والاشغال بها بلا جزاء وواحدة  
منها لا يحل قطعها ولا الاشغال بها بدون الجزاء اما الثلاثة الاول فكل شجر ائبنة  
الناس وهو من جنس ما ينبت للناس وكل شجر ائبنة الناس وهو ليس من جنس  
ما ينبت للناس وكل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت للناس واما الواحدة



فمن كل شجرة بنت بنفسه وهو ليس من جنس ما بينه الناس ذكره السيد **قوله**  
 وليس ما بينه الناس فلو كان من جنسه فلا شيء عليه **قوله** وحرم رعي حيث  
 الحرم أي بذيبة **قوله** وقطعه أي بخر **قوله** والكاهن لا يهاك الشجر المحاف  
 والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم **فصل قوله** ولا شيء يقبل غراب إلا المغنق  
 و**قوله** وحداة بكر ففتحين **قوله** وعلى كذا لا يعمل قبل ما لا يؤذى وقالوا لا يحل  
 قبل الكلب إلا على الماء يؤذوا لا يقبل الطلاب منسوج **قوله** وسطحانة بضم  
 فكون **قوله** وما ليس بصيد فليس يقبل جميع هوام الأرض شيء لا نهال يستصيد  
 ولا منولدة في البدن ومثله الفراش والذباب والوزغ والزبور والنفذ والصر  
 ص والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم **باب الردى** هو في اللغة والشرع  
 ما مدي إلى الحرم **قوله** أو ناه شاة بنت سنة **قوله** وهو من الرطل ويكون مما مضى  
 عليه خمس سنين ومن البقر ما مضى عليه سنتان ولو قال وأغراه ابل وبقر كذا ذوات  
**قوله** وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا ككل ما بشرط في الضحايا في السلامة  
 عن العيوب التي تمنع الجواز كالعمور والعرج بشرط هذا ذكره السيد **قوله**  
 يوم النحر فقط أي وقت النحر وهو الأيام الثلاثة **قوله** بالحرم ر لا بشرط  
 له من **قوله** ولا يأكله يعني لأن كل الأكل في هدي التطوع مشروط ببلوغه هلم  
**قوله** وفقر الحرم وغيره سواء لكن فقيره أفضل وغيره بالجر **قوله** وتقلد بدنة  
 المتطوع نذيا ومثله بدنة النذر وقيد فأما البدنة لأن الشاة لا تقلد بدنة  
 والمعة والقران فقط لأن الأشهاد بالصادة اليق والسر بغيرها **قوله**  
 وخطاه أي ذماه **قوله** ولم يعط أجر الجزاء منه فلو أعطاه ضمنه أمانا تصدق  
 عليه جاز **قوله** ولا يركبه ببله ضرورة فإن دعت الضرورة إليه ونقص ضمن ما نقص  
 بركوبه وحمل متاعه وتصديق به على الفقراء **قوله** فيصدق به عطف على  
 محذوف أي فيحليه ويصدق به **قوله** وينضح ضربه في القاموك فضح البيت  
 ينضح رشه وقاعدته أنه إذا ذكر الأتي بلا تعييد فهو على مثال ضرب **قوله**  
 بالسحاح بالحاء الجيمية يؤذن غراب الماء البارد والعذب الصافي قاموك  
**قوله** والمراد الأول **قوله** لزم من جنسه واجبا وهو شي للمكي الغير العادري على

من

على المشي والمشي في الطواف والسعي إلى الجمعة نهر ثم قبل يحشي في حني يحرم وقبل  
 من بيته وهو الأصح زبطي **قوله** فإنه ركب أي في كل الطريق أو أكثره أراق وما  
 ولو ركب في فصفه أو أقله فيجابه من الدم **قوله** المقادير عليه أي على المشي وقبل  
 الأفضل الركوب لأنه أحفظ لنفسه وأبعد عن السامة **قوله** إليه أي إلى الحج والله  
 سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم **فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم**  
 قالوا إذا كان الحج فرضا قدمه عليها والأخير والأول في الزيارة تجد بدنية لزيارة  
 قبره صلى الله عليه وسلم وقبل ينوي زيارة المسجد أيضا منه في المسجد الثلاث  
 التي تشد إليها الرحال **قوله** حرض أي حث عليها قال في القاموك حرضه تحريضه  
 فعطف **قوله** وبأنه عطف مغاير **قوله** وبالغ في الذب إليها في طلبها والمبالغة بذكر  
 العبد على الزك والوعد على الفعل **قوله** في وجدسة بفتح السين وربما كسرت وفي  
 حديث ذكره القاري في حج البيت ولم يزرني فقد جفائي رواه ابن عدي بسند حسن  
**قوله** وجبت له شفاعتي أي ثبتت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته العام  
 اليهود فأنما عامة **قوله** فكأنما رارني في حياتي المراد أن له أجرا كاجري وأرني حيا  
 والمشيبة لا يعطى حكم المشبه به في كل وجه **قوله** إلى غير ذلك أي واحد أو اثنين إلى غير  
 ذلك **قوله** يمنع أي يستغفر **قوله** عن شريف المقامات متعلق بالقامرين **قوله** من القبا  
 أي الأمور المشتركة بينهما وبين غيرهما كتحية السيد **قوله** والجزئيات أي الخاصة  
 بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي **قوله** بعد المناسك أي بعد ذكر المنا  
 سك وقوله وأدامها الأولى حذفه إذ قد تكون الزيارة قبل الأداء **قوله** بنذرة أي  
 شيء يشتر قبل قاموك **قوله** فإنه يسعها أي إذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه  
 وسلم **قوله** ويبلغ إليه أي يبلغها الملك إليه إذا كان المصلي بعيدا **قوله** وفضلها أشهر من أن  
 يذكر فتراها ذكره العارف بالله سنان أئذكي رحمه الله تعالى في تبيين المحارم  
 قال صلى الله عليه وسلم من قال جزى الله عنا مجدا ما هو أهدى تعب سبعين كائنا الفجر  
 صباح رواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مررات صلى الله عليه مائة  
 مرة ومن صلى على مائة كتب بيني وبينه براءة من النفاق وبراءة من النار واستغفر  
 الله يوم القيامة مع الشهداء رواه الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى



من صلى على في يوم الف مرة لم يمض حتى يرى مقعده في الجنة وراه ابن شهاب  
 وفي رواية في صلى على كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرة حيا وشوقا الى كل  
 حقا على الله ان يغفر له ذنوبه تلك الليلة وذلك اليوم رواه الطبراني في **قول** النور  
 اي بكناه صلى الله عليه وسلم ولها اسماء كثيرة تدل على شرفها **قول** هذا حرم بيتك اي  
 سجده او ما يحرم لوجهه وقالوا المدينة لا حرم لها **قول** واجعله وقاية اي حفظا اي  
 سبيل ذلك **قول** يوم لا باب اي الرجوع اليه تعالى **قول** يور وضع ركبته اي يود استقر  
 في معصية من الركاب يعرف لهم في العود **قول** واحمل ثنائه على حشمه الحشم حكمة  
 للواحد والجمع وهو العيال والقرابة وخاصة الذي يفضون له من اهل واعبيد او  
 جيرة افاده في القاموس والمراد الاول **قول** جلالة المكان هي بمن حله من النبي صلى الله  
 عليه وسلم وصحبه **قول** قالوا اي حال الدخول **قول** بسم الله اي دخلت **قول** وعلى  
 ملكه رسول الله اي عقدت يتي على اقبالها **قول** ادخلني اي للمدينة **قول** مدخل  
 صدق اي اخلا مرضيا لاري فيه ما كرهه **قول** واخرجني مخرج صدق اي اخرجني  
 ان يحب لا يكون على فيه مؤاخذه **قول** من لدنك اي من عندك **قول** سلطانا  
 اي قوة تنصرك بها على عدوك **قول** الى اي الحيا خرسلة الشهد **قول** وافتح لي ابواب  
 رحمتك اي هي في الابواب المستقيمة للرحمة والاحب **قول** روضة في ديار  
 الجنة اي انه يصير ذلك يوم القيامة او انه لا يحصل فيه من الثواب والاجرة  
 كذلك اول انه يوصل اليها **قول** وقال منير على حوضي لا مانع من حمله على الحقيقة  
**قول** شكر الماء فقلت بدل من شكر الا **قول** ثم تنهض اي تقوم بالادب والمراد  
 انه وينتحي وان كان بالثاني والتعبد **قول** مستدبر القبلة ان ثما هو في السنة  
 في زيارة الاموات **قول** لا حظا نظره السيد اليك اي تلاحظ انه ناظر اليك  
**قول** يا منزل المنزل او تحت التاني في الراي الى المتلفع بشابه حين يجي الوجي لم  
 خوفا منه لهيبته جلالين وشبهه المذكور صلوا ومعنى **قول** وعلى اصولك مع المذكور  
 والافات **قول** الرجس اي الامم **قول** واديت الامانة اي الصلاة وغيرها مما  
 في فعل قوامه وتركه عقاب اي بلغت ذلك **قول** واوضحت الحجة هي بالضم اليه  
 هذان قاموك **قول** حق جهاده اي جهاده الحق او اعظم جهاده **قول** حتى ثالث

البعث

اليقين اي الموت **قول** بعلم الله متعلق بكون واحد في كانه مظهره **قول** لا مد لها بفتح  
 اليوم الغاية والمنتهى قاموك **قول** من وفدك اي الوادون والواردون عليك **قول** شاء  
 سعة اي بعيدة يقلا شسع المنزلة شسع وشسوعا بعد فهو شاسع قاموك  
**قول** السهل هو من الارض ضد الحزن **قول** والآخر ضد السهل كالوخر والوخر والوخر  
**قول** الى ما تركت جمع ما تركه وهي المكرمة المتواترة **قول** ومعاهدك جمع معاهد المتزل  
 المعروف به الشين **قول** قصصت القصص الكسر مع الالبانة او عذرها **قول** كواهلنا جمع كاهل  
 هل الحار كواهلنا جمع ما تركه وهي المكرمة المتواترة **قول** ومعاهدك جمع معاهد المتزل  
 بين الكفنيين او موصل العنق في الصلب قاموك **قول** الشفع اي مقبول الشفاعة **قول**  
 والمقام محمود عطف مراد **قول** والوسيلة هي منزله في الجنة لا يكون الا لله صلى الله  
 عليه وسلم **قول** واستغفر لهم الرسول لوجد الثقات في الخطاب تعجيبا لثانته صلى  
 الله عليه وسلم **قول** على سبيل اي على موافقة طريق **قول** في زمرك اي فوجك  
 وجماعتك **قول** بكاسك اليناء الذي يشرب فيه او ما دام الشرب فيه اه والمراد  
 ذكر حوضك **قول** الشفاعة اي فطلب منك الشفاعة **قول** غلا اي حقه **قول**  
 وتبلغه سلام في اوصاك ذكر وان تبليغ السلام واجب لانه من اداء الامانة **قول**  
 مستدبر القبلة قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستدبر على الحال الاول في الاستد  
 بار **قول** الي بكر هو عبد الله بن عثمان اسم ابوه وصارت له صبرة وتأخر بعد ذلك  
 الصديق ولم يسجد الصديق لصم اصلا **قول** ولقد خلفته اي كنت خلفته وتبع  
 بعده **قول** يا حسن خلف يقال هو خلف صدق في ابيه او اقام مقامه اي فوف  
 بعده باخذ قيام **قول** ملكك اي سلوكك **قول** وسيدك اركانه اي وقفا شبيه  
 الاسلام يبيت له اركان **قول** ووصلت الارحام اي ارحامه صلى الله عليه وسلم وهذا  
 رد على من ائبت عداوة بين فاطمة والصديق في شانهما الله من ذلك **قول** مثل ذلك  
 لك اي قدر وراخ **قول** وكفلت الايتام اي علمهم وواليهم **قول** وقوي بك الاسلام  
 فوذا كان صلى الله عليه وسلم يصلي تحتها فهو من اسم معه في دار الازفة حتى اسم عمر  
 فصلي في الحرم **قول** هادي ياتي ذاك مهيأ بالخير او اهداك الله لهم **قول** ثم يرجع  
 قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة



